

International Islamic University

Islamabad - Pakistan

Faculty of Islamic Studies

(Usul-ud-Din)

Department of Hadith  
& its Sciences



الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد - باكستان

كلية الدراسات الإسلامية

(أصول الدين)

قسم الحديث وعلومه

# ألفاظ وعبارات الجرح والتعديب عند أئمة التقم المتقدمين من المحدثين

— شرحاً.. ومرتبياً.. وحكماً —

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في أكديث وعلومه

إعداد الطالبة

أمة السميع محمد بشير

رقم التسجيل: 58/FU-PhD/F05

بإشراف

الدكتور يسري عبد العليم

الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين في قسم الحديث وعلومه

العام الدراسي: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



Acc. No. TH14452

Ph.D

297.1269

امت

حدیث - ترجمہ و تفسیر

تمت مناقشة هذه الرسالة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه


بعنوان:

# ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل عند أئمة النقد المتقدمين من الحديثين

( شرحاً، ومرتببة، وحكما )

بتاريخ: ١٨ / ٠٨ / ١٤٣٥ هـ - الموافق ١٦ / ٠٦ / ٢٠١٤ م

أسماء أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم وتوقيعاتهم

١	الأستاذ الدكتور / يمري عبد العليم عجمور	مشرفاً	
٢	الأستاذ الدكتور / فتح الرحمان قرشي	مناقشاً داخلياً	
٣	الأستاذ الدكتور / علي أصغر جشتي	مناقشاً خارجياً	
٤	الأستاذ الدكتور / حميد الله عبد القادر	مناقشاً خارجياً	

ومنحت الباحثة: أمة التسميع درجة ...٩.٥... بتقدير ممتاز

## الشكر والتقدير

أشكر الله الفتح العليم على توفيقه إياي لإنجاز هذا العمل. فله الشكر كله، وله الحمد كله. ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور مصري عبد العليم - حفظه الله - الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وأمدني بملاحظاته القيمة، وتصويباته الدافعة، وتشجيعه المحفز، وأحيائه، وتنبيهه الموقظ حيناً. فأسأل الله المسبح الممجّب أن يجعل ذلك كله في ميزان حسناته.

وأخص بالشكر الخالص أستاذتي الكريمين الدكتور فضل إلهي، والدكتور سهيل حسن - حفظهما الله - اللذين عليهما تلتفت مواد الدكتوراه، والأول منهما اكتسبت منه التصق والتدقيق في البحث، والجد والاجتهاد في طلب العلم، والثاني أطلعني على آفاق، وأبعاد الحديث وعلمه، بأسلوبه الناصح الرفيق.

كما أشكر الدكتور تاج الدين الأزهرى - حفظه الله - رئيس قسم الحديث، والأستاذة نورة زواي مسفولة كلية أصول الدين بقسم البنات اللذين أحاطاني بالتعاون الدائم. وأدعو لجامعتنا الغالية والقائمين عليها، عساها أن تتقوى فتشيع بنورها على أهل هذه البقعة خصوصاً، وعلى أهل المعنورة عموماً.

وأشكر خصوصاً أبوي، وأخوتي، وأخواتي، وأبني، الذين صبروا على تقصيري فيما يجب عليّ تجاههم لانشغالي بالرسالة، والذين لولا تشجيعهم الدائم لي ورعايتهم المشيرة، ومساهمتهم الكريمة؛ لما تسكنت من إتمام هذا العمل.

وخاتمة أسأل الله العليّ القدير أن يعفو عن خطي وتقصيري فيما عملت، ويتقبل مني صالح عملي، ويبارك فيه، وينقضي به كما ينفع به غيري من طلبة العلم!



مصطفى

## مُقَدِّمَةٌ

إِن الْحَمْدَ لِلَّهِ، ذُستَعِينَهُ، وَنُستَفْضَرُهُ. مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّهِ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

أما بعد، فبم أن السنة النبوية نال مصدري الوحي والشريعة في دين الإسلام، ورجحة من حُجِّجَ الشَّرع؛ حُطِّبَتِ بِالْبَغِ الْأَهْتَامِ وَأَقْضَاهُ، لَا مِنْ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَحَسْبِهِ، بَلْ مِنْ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ نَفْسِهِ، حَيْثُ تَكْتَفِلُ بِحِفْظِ الذِّكْرِ الشَّامِلِ لِمَصْدَرِي الْوَحْيِ قِرْآنًا وَسُنَّةً فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ قِرْآنًا الْكَلِمَ وَرِثَانًا لِمَنْ يَحْفَظُونَ﴾ ١. وما عناية الأمة الإسلامية بها في فجر الإسلام، وبقائه ذواويتها وموسوعاتنا الحافلة إلى يومنا هذا، إلا تأويلًا لوعده الله عز وجل. ولا عُجْرٌ؛ فَإِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ كُتِبَ لَهُ الْحُلُودُ، اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ حُلُودَ مَصْدَرِي الْوَحْيِ فِيهِ، لِئِنَّمَا السَّبِيلُ الْقَوِيمَ لِمَنْ أَرَادَ سَلُوكَهُ.

إلا أن حِفْظَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ - مَعَ الْعَوْفِيقِ الرَّبَّانِي الْعَظِيمِ لِلْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ - كَانَتْ مَهْمَةً شَاقَّةً، تَطَلَّبَتْ جُهُودًا جَبَّارَةً مِنْ نَوَاجِحٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَبَيْنَ جَمَاعَاتٍ خَرَجَتْ لِحَفْظِهَا، وَأُخْرَى عَكَلَتْ عَلَى دِرَاسَةِ أَسَانِيدِهَا وَالِخْتِبَارِ زَوَائِجِهَا لِتَحْيِصِهَا وَتَحْلِيصِهَا، مِمَّا قَدْ يَشُورُهَا مِنَ الدَّخِيلِ، وَأُخْرَى بَعِيَتْهُمْ قَهْمُ مَعَانِيهَا لِلْعَمَلِ بِهَا، وَأُخْرَى يَرُومُونَ ضَبْطَ قَوَاعِدِ الْاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، وَجَمَاعَةٌ أُخْرَى يَقُودُهُمُ الشَّعُورُ بِوَجْهِهِمْ تُجَاهَهَا فِي حِفْظِ لَعْنَتِهَا الْفُصْحَى الَّتِي بِهَا حَيَاتُهَا. وَهَكَذَا أَدَّى عَرَضُ حِفْظِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ ضِيَاعٍ أَوْ قَسَادٍ إِلَى نُشُوءِ عِلْمٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، مِنْهَا عِلْمُ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ.

وليس حاجة الأمة إلى عِلْمِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ الْيَوْمَ بِأَقْلٍ مِنْهَا بِأَمْسٍ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ الشَّرِيفَ - بِخِلَافِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - لَمْ يَتِمَّ تَعْيِيرُ كُلِّ مَا صَحَّ مِنْهُ مِمَّا سَقَمَ، فَلَا تَرَالُ هُنَاكَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِي بَطْنِ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ تَنْتَظِرُ مَنْ يَدْرُسُهَا، وَيَنْقُذُهَا، وَيَحْكُمُ عَلَيْهَا بِمَا يَلِيقُ بِهَا، حَتَّى يَتِمَّ كُنْزُ الْمَرْءِ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا. ثُمَّ مَا حَكَمُوا عَلَيْهِ لَيْسَ كُلُّهُ مِمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، مِمَّا يَزِيدُ فِي أَمِيَّةِ عِلْمِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

إلا أن الناظر في أقوال الباحثين في الرواة بُغية الحكم عليهم يواجه مشاكل متعددة، منها الغموض والخفاء اللذان يكتنفان مدلول كثير من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أو تعدد الاحتمالات الواردة في مدلول أكثرها. أضف إلى ذلك اختلاف مؤلفي مصطلح الحديث عند ترتيب هذه الألفاظ والعبارات وتظهيرها في مراتب وعدم وضوح ضوابط هذه المراتب، أو أسباب تقديم بعضها على البعض أو التأخير.

فالباحث مثلاً يبقى حائرًا إزاء مصطلح "تخيخ"، إذ لا يزال يكتنفه الغموض والخفاء، فلا يعرف كيف يتعامل مع الراوي الذي وُصف به، حتى رأى بعضهم أنه لا دلالة فيه على جرح أو تعديل. <sup>1</sup> فيتساءل لماذا عدَّ "شيخ" من مراتب التعديل والحال هذه؟

ويتردّد من يعلم أن "ثقة" مثلاً له أكثر من معنى، وبناءً على هذا لا يكون كل من وُصف به في مرتبة واحدة، وأنه يحتمل أن يستخيمه نافذ واحد على أوجه متعدّدة. فلا يدري هل يجهله على ما ذُكر في مراتب الجرح والتعديل أو على معنى آخر، وما هي الضوابط لتحديد المعنى المراد منه، حتى لا يقع في إفراط أو تفريط.

ويتساءل ما المراد بالنظر الذي حُكِم به على مرتبتي "صدوق" و"شيخ"، هل هو الاختبار أم الاعتبار؟

وربما يتساءل البعض لماذا قُدِّم "ثقة" على "صدوق" مع أن الأخير منهما وُصفُ مُبالغته، بخلاف الأول. ولماذا قُدِّم "شيخ" على "صالح الحديث"، مع أن الأول منهما لا دلالة فيه على جرح أو تعديل في الظاهر وقد صرح به بعضهم كما سبق.

ويتساءل ما الذي يُبرِّز التفرقة بين حُكم أهل مرتبة وأخرى، فيُحكّم على بعضهم بالاحتجاج، وعلى البعض بالنظر، وعلى البعض بالاعتبار أو الترتيب؟

ويتساءل ما مدى دلالة كل مرتبة على عدالة الراوي وضبطه، حتى يُعقل الترتيب لمراتب الجرح والتعديل.

أضف إلى ذلك كثرة الألفاظ والعبارات التي لم يُقم أحدٌ بشرحها أو بيان مرتبتها. وأهم من هذه التساؤلات كلها تساؤل بمنزلة الأمّ لها، إذ ما تنسأ إلا بسببه، وما تنسج إلا عنه، ولا يسكن الوصول إلى حل جذري لها إلا بحلّه. ألا وهو معرفة ما يُعَيَّن، وكيف يُعَيَّن معاني ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل. إذ يُقترح عدّة مصادر وطرق لتعيين معرفة معاني ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، لا يسلم أكثرها من النقص والحلل. ولم يقبّل الطريق الأمثل الذي يُعتمد عليه في استخراج مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أو القواعد السليمة التي يُحتكّم إليها عند الخلاف.

٦ كما فعله الطحان. انظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص ١٦٤.

نظرًا إلى هذه التماثلات أو المشاكل التي يعانيها كل من نظر في الكلام حول الرواية، من حاوي أو مُبتدئ في هذا العلم؛ وجدت أن الموضوع يستحقُّ البحث والدراسة، فقررت أن يكون موضوعًا وسألني في الدكتوراه

”ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل  
عند أئمة النقد المتقدِّمين من المُحدِّثين  
شرحًا، ومرتبًا، وحكمًا“

والمقصود بألفاظ الجرح والتعديل في هذا العنوان ما عُبِّرَ به عن حال الراوي بلفظ واحد، مثل ”ثقة“، أو ”شيخ“.

والمقصود بعبارات الجرح والتعديل ما كان مُكوَّنًا من لفظين فأكثر سواء كَوَّنَ جُمْلَةً أو لا، مثل ”صالح الحديث“، ومثل ”يكتب حديثه“ أو ”لا بأس به“ أو مثل ”ثقة ثقة“.

وهكذا يدخل في ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المفرد منها والمركَّب والمُكرَّر. وقد يُطلق كل من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل على الآخر مجازًا.

ويُشترط في ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل أن تكون بنفسها كافية لتعيين مرتبة الراوي جرحًا أو تعديلاً.

والمراد بالمتقدِّمين من المُحدِّثين أهل عصر الرواية. ويمتاز هذا العصر - في تاريخ علوم السنة النبوية بالالتزام بمنهج الثُلثي المباشر من الشيوخ، والرفض الشديد للاعتماد على المكتوب وحده والاهتمام بالأسانيد. ولما تمَّ تدوين أكثر الأحاديث في نهاية القرن الثالث؛ بدأ الاعتماد على المكتوب بدلًا من الثُلثي المباشر من الشيخ، وازداد هذا الاعتماد شيئًا فشيئًا، حتى توقفت سلسلة الأسانيد. وليس هناك حدٌّ فاصل بفصل قطعًا بين عصر الرواية وما بعده لأن التحوُّل وقع تدريجيًّا، إلا أن ضرورة تحديد الدراسة في زمن محدَّده أو أشخاص مُعيَّنين يُوجب اختيار حدِّ فاصل زمني. ولا حرج إن اخترت ما ذكره الذهبي قائلًا: ”فالحدُّ الفاصل بين المُتقدِّم والسَّأخَر هو رأس سنة ثلثمائة“، إذ يبدو أن التحوُّل من الاعتماد على الرواية إلى الاعتماد على المكتوب ظهر بشكل واضح عند مُضيِّ القرن الثالث.

هنا، وإنما أقرت الاختصار على المُتقدِّمين من المُحدِّثين - إضافة إلى سعة الموضوع بحيث لا يحصل منه هذا البحث - لأمرين؛

الأول: لأنه - بناء على التوقف التدريجي لسلسلة الأسانيد بعد عصر الرواية - مضي أكثر رواة الحديث الذين عليهم مدارج مرتبة الأحاديث صحَّته، أو حسنها، أو ضعفها في القرون العالمة الأولى.

والمتقدمون جميعاً. والعمدة في نقد الرواة كلام الثقات المعاصرين لهم ولا يتسع من جاء بعدهم الخروج مما شهده به المتقدمون جميعاً.

والثاني: لأن عصر الرواية يتضمن زمن الصحابة - رضي الله عنهم - وزمن التابعين الذين شاركوا في نقل الرواية وتسجيلها على أساس أصول النقد التي تعلموها من منابع الإسلام الصافية، وعلموها لمن تتلمذ عليهم، فالمنهج السائد لشرح الرواة وتعديلهم في عصر الرواية هو المنهج المتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر من منابع الإسلام الصافية. والذي هو موضع ثقة للأمة بخلاف العصور المتأخرة؛ إذ كثر فيها الاحتكاك بشعوب أخرى، وثقوا علوم جديدة، مما أدى إلى كسب الانحراف في كثير من العلوم، منها علوم السنة النبوية أيضاً. فيحتمل أن يختلف استخدام المتقدمين لبعض مصطلحات علم الحديث منه لدى المتقدمين. لذلك يجب أن تُفرد ألفاظ وعبارات وأساليب المتقدمين بدراسة مستقلة، فتكون هي وأمثالها أساساً للمقارنة بين أساليب المتقدمين والمتأخرين، ومعرفة الفرق بينها إن كان، سواء في استخدام ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل أو في شرحها.

### إشكالية البحث:

- إن هذه الرسالة محاولة لإيجاد أجوبة على ما يلي من الأسئلة:
1. ما هو الطريق القويم لمعرفة مبدأ أول ألفاظ وهجرات الجرح والتعديل؟
  2. ما هي مراتب الجرح والتعديل عند أئمة النقد المتقدمين؟
  3. وما ضابط كل مرتبة منها؟
  4. وما هي الألفاظ والعبارات التي استخدمها أئمة النقد المتقدمون لكل مرتبة من مراتب الجرح والتعديل؟ وما مدلول كل واحد منها؟
  5. وما علاقة هذه المراتب بعضها مع البعض؟
  6. وما حكم مرويات أهل كل مرتبة منها؟
  7. وما الذي يبرر هذه الأحكام؟
  8. كيف تتعين مرتبة الراوي جرحاً وتعديلاً؟

### أهمية الموضوع:

- هناك أمور كثيرة تؤكد على ضرورة القيام بهذه الدراسة وهي كما يلي:
1. وجود كثير من ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل في كتب الجرح والتعديل، والتراجم، والتاريخ لم يتطرق لفسيرها أحد من علماء المصطلح وغيرهم، أو التي يكتبها الغبوض أو الذي اختلفوا في مبدأ أوله.

٤. بُدِرَةُ السُّؤَالَاتِ الَّتِي تَنَاوَلَتْ هَذَا الْمَوْضُوعَ بِالْبَحْثِ وَالْبَيَانِ.
٣. قِلَّةُ شُبُوحِ أَلْفَاظٍ وَعِبَارَاتٍ الْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بَيْنَ طَلَبَةِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ الْيَوْمِ، وَقِلَّةُ تَدَاوُلِهِمْ لَهَا.
٤. قِلَّةُ مَعْرِفَةِ أَهْلِ زَمَانِنَا بِنِهَايَةِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُصَنَّعِيَّةِ، لُغَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ التُّقَادِ وَالْمُحَدِّثِينَ مِمَّا اسْتَعْجِمَ بِسَبَبِهِ الْيَوْمَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ التَّدَاوُلَةِ بَيْنَهُمْ وَصَفًا لِلرَّوَايِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا.
٥. حَاجَةُ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالقَرِيبِ وَالْبَيَانِ، نَظَرًا لِضَعْفِ الْهَيِّمِ، وَبَعْدَ الْعَهْدِ بِعَصْرِ الرِّوَايَةِ، وَقِلَّةِ مَنْ يَفْهَمُ دَقَائِقَ عِلْمِ الْحَدِيثِ، فَيَسْتَطِيعُ اسْتِجْلَاءَ مَا خَطَبِي مِنْهَا.
٦. شُعُورُ أَقَمَّةٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِضُرُورَةِ التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، حَيْثُ تَدَبَّرُوا إِلَى ضَبْطِ أَلْفَاظٍ وَعِبَارَاتٍ الْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ دِرَاسَةً وَتَأْلِيفًا. فَقَدْ قَالَ النَّهْجِيُّ: "فَمِنْ لِحْنِ نَفْتَقِرُ إِلَى تَحْرِيرِ عِبَارَاتِ التَّعْدِيلِ وَالْمَجْرَحِ وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمُتَجَاوِزَةِ، ثُمَّ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَعْلَمَ بِالِاسْتِقْرَاءِ الْقَائِمِ عُرْفَ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْجَهِيذِ وَاصْطِلَاحَهُ وَمَقَاصِدَهُ بِعِبَارَاتِهِ الْكَثِيرَةِ." وَقَالَ السُّخَاوِيُّ: "...فَمَنْ نَظَرَ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ كَكِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الْمَذْكُورِ وَالْكَامِلِ لِابْنِ عَدِيٍّ، وَالتَّهْذِيبِ وَغَيْرِهَا؛ ظَفَرَ بِأَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ، وَلَوْ اعْتَمَى بَارِعٌ بِتَقْبُوهَا، وَوَضَعَ كُلَّ لَفْظَةٍ بِالْمُرْتَبَةِ الْمَشَابِهَةِ لَهَا مَعَ تَرْجُحِ مَعَانِيهَا لُغَةً وَاصْطِلَاحًا لَكَانَ حَسَنًا. وَقَدْ كَانَ هَيْحُنَا (بِعَنِي: الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ) يَلْتَمِجُ بِذِكْرِ ذَلِكَ فِيمَا تَبَسَّرَ وَالْوَاقِفُ عَلَى عِبَارَاتِ الْقَوْمِ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُمْ بِمَا عُرِفَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ فِي خَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَيَقْرَأُ ثَرِيذًا إِلَى ذَلِكَ."<sup>١</sup>
- إِضَافَةً إِلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَفَرِّضُ وَجُودَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، هُنَاكَ فَوَائِدٌ يُتَوَقَّعُ جَنِّيهَا مِنْهَا، فَتَرْفَعُ بَيْنَ قَدْرِهَا وَأَهْمِيَّتِهَا، وَهِيَ كَمَا يَلِي:
١. اسْتِخْرَاجُ وَبَيَانُ الضُّوَابِطِ لِكُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنَ مَرَاتِبِ الْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ يُتَمَكَّنُ النَّاطِقُ فِي أَسْوَالِ الْعُلَمَاءِ مِنْ وَضْعِ أَلْفَاظٍ وَعِبَارَاتٍ لِلْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ لَمْ يَشْرَحْهَا أَحَدٌ فِي الْمَرَاتِبِ الْمُلَائِمَةِ بِهَا، كَمَا يُعَيَّنُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَخْطَاءِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي شَرْحِ بَعْضِهَا أَوْ فِي تَعْيِينِ مَرَاتِبِهَا.
٢. مَعْرِفَةُ عِلَاقَةِ مَرَاتِبِ الْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فِي الْجَمْعِ وَالْعَوَاقِفِ أَوْ التَّرْجِيحِ بَيْنَهَا عِنْدَ التَّعَارُضِ، كَمَا يُعَيَّنُ فِي مَعْرِفَةِ الْمَقْصُودِ بِهَا عِنْدَ الْإِقْتِرَانِ.
٣. ذِكْرُ أَلْفَاظٍ وَعِبَارَاتٍ لِكُلِّ مَرْتَبَةٍ لِلْمَجْرَحِ وَالتَّعْدِيلِ مَعَ تَفْسِيرِهَا يُوقِرُ أَمثلةً تُوضِّحُ حَقِيقَةَ تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ، وَبِالتَّالِيِ يُسَهِّلُ الْقِيَاسَ عَلَيْهَا.

١ الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٨٢

٢ أوبح بالأمر: أبلغ يد أنظر: العين، ٣٩٠/٤

٣ فتح المغيب شرح ألفية الحديث، ١٠٩/٢

٤. معرفة مُحكم كل مرتبة للجرح والتعديل بوضوح، ومعرفة ما يُبرِّزه تَبَعثُ الدقة في النطوس، ونَحْيُ عن التَّرَدُّد عند الحُكْم على الراوي.
٥. إعادة نظم مراتب الجرح والتعديل نظامًا شاملاً مُتَقَمًّا بعد النظر في أقوال كُلِّ مَنْ تَحَكَّم في الموضوع يُوقَّرُ هَيْكَلًا يَتَضَمَّنُ كل ما يَسْتَجِبُ الاهتمام به، وبه يَتَبَيَّنُ كل ما هو بخلافه.
٦. دراسة الأمور المُتَقَدِّمَة كُلِّهَا تُوضِّح نظام الجرح والتعديل عند أئمة التَّقَدُّمِ المُتَقَدِّمِينَ، ويُظْهِرُ مَدَى جَدِّيَّةِ مُتَهَجِّمِهِمْ، وَمَدَى صِلَابِيَّةِ لَصِيْبِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّلِيمِ.
٧. تُقَدِّمُ هذه الدراسة المنهج العام للجرح والتعديل عند أئمة التَّقَدُّمِ المُتَقَدِّمِينَ، وهكذا تُسَهِّلُ الوصول إلى معرفة مناهج العلماء الخاصَّة فيه.
٨. تعيين تفسير مصطلحات هذا العلم يُسَاعِدُ في المقارنة بين التَّقَادُّمِ بِمَحِثٍ يُمَكِّنُ معرفة درجاتهم من حيث التَشَدُّدُ والتساهل والاعتدال.
٩. تُبَيِّنُ هذه الدراسة على معرفة مَدَى موافقة أو مخالفة المُتَأَخِّرِينَ لمناهج المُتَقَدِّمِينَ والمُخْرَافِهِمْ عنها، ومعرفة مَدَى تأثيرهم بعلوم أُخْرَى.

### الدراسات السابقة حول الموضوع:

- لم يُفرد أحدٌ من المُتَقَدِّمِينَ ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها بالتأليف، ولعل ذلك يرجع إلى أمرين:
- الأول: صفاء سلبتهم اللغوية، وتَمَكُّبِهِمْ من العربية الفُصْحَى التي هي لغة المُجَدِّدِينَ المُتَقَدِّمِينَ.
- والثاني: شُيُوعُ ألفاظ الجرح والتعديل بينهم، وكثرة مَنْ يَعْلَمُ مَدْلُوقًا وتأثيرها في تعيين مرتبة حديث صاحبها.
- والثالث: مُمَارَسَتُهُمْ للجرح والتعديل عَمَلِيًّا، مع مُشَاهَدَةِ مُمَارَسَةِ شُيُُوحِهِمْ لها، وإمكانية مُشَاهَدَتِهِمْ للرواة وأوصافهم فعلاً. ومعرفتهم بالمناسبة بين أوصاف الرواة وبين التعبير عنها.

ومع تَوَلُّفِ سلسلَةِ الإسنادِ تدرِجِيَّةٍ تَوَقَّفت مُمَارَسَةُ الجرح والتعديل عَمَلِيًّا أيضًا كما سبق، وَقَلَّ استخدامُ عبارات الجرح والتعديل. فغابَت عن الأذهان أوصاف الرواة التي تُنَاسِبُ أَلْفَاظًا وعباراتٍ مُعَيَّنَةً، وَخَفِيَّتِ المناسِبَةُ بينها على كثير من المُشْتَغِلِينَ بالعلم. ومما زاد الأمر تَفَاقُمًا ضَعْفُ اللغة العربية الفُصْحَى، لغة التَّقَادُّمِ المُتَقَدِّمِينَ نتيجةً للاحتكاك بِشُحُوبِ مِنَ العَجَمِ. فبدأ الغموض يكتسِبُ بعض هذه المُصطَلَحَاتِ. وَكَلَّمَا ازدادَ الزمنُ بُعْدًا، ازدادت أَلْفَاظُ الجرح والتعديل غرابةً وَغُمُوضًا حتَّى اتَّجَهَ بِشرح بعضها مُؤَلِّفُو كُتُبِ علوم الحديث في إطار محدودٍ جَدًّا. وازدادت الحاجةُ ظَهورًا وإشهادًا حتَّى أقرده بعض المُعاصِرِينَ بالتأليف. فمِنَ أَمَمٍ ذَلِكَ:

١. شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل: لأبي الحسن مُصطَفَى بن إسماعيل السُّلَيْماني المَازَني. نُشِرتَه مكتبة ابن تيميَّة بالقاهرة سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م في مجلد واحد اشتمل على خمسين وخمسمائة صفحة. جمع فيه مؤلفه معظم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل وشرحها، مع بيان أنواعها المختلفة وعددٍ من القواعد المتعلقة بها. إلا أنه لا يُفرِّق بين المُتقدِّمين والمُتأخِّرين. والكتاب عظيم الفائدة إلا أنه يتخلو من فهرس تفصيلي لألفاظ وعبارات الجرح والتعديل التي تناولها، مما صعب الوصول إليها.

٢. لسان المحدثين: (مُعْجَمٌ يُعْنَى بشرح مُصطلحات المُحدِّثين القديمة والحديثة، وزموزهم، وإشاراتهم، ومجملة من مُشكيل عباراتهم، وغريب تراكيبيهم، ونادر أساليبهم) ألّفه محمد خَلْف سلامة الموصلي. والكتاب على ما أعلم لم يُطبع بعد إلا الطبعة الإلكترونية ذات خمس مجلدات والتي وضعها الشيخ على الشبكة العنكبوتية إفاضة للجميع، فجزاه الله خيراً. حاول المؤلف أن يجمع في الكتاب جميع ما يستخيمه المُحدِّثون القديم منهم والجديد من مُصطلحات كُصطلحات الرواية من ألفاظ التَّحْمُل والأداء، ومُصطلحات الجرح والتعديل، ومُصطلحات تخريج الحديث. ولم يقتصر على إيراد ما يخص المُحدِّثين، بل أورد أيضاً مُصطلحات ابتكرها المُحدِّثون وشاركتهم في استعمالها غيرهم من أصحاب العلوم مثل كثير من مُصطلحات النَّسخ والمُقابَلَة، ومُصطلحات مُتداولة عند المُحدِّثين من وضع غيرهم كالورّاقين. ورَتب المؤلف المُصطلحات على نَسق حُرُوف المُعْجَم. وذكر في الجزء الأول أربعة عشر فهرساً مما سهّل استخدام الكتاب جداً. وإن مما يهْمُ منها هنا الفهرس الخامس، وهو فهرس ألفاظ الجرح والتعديل، وكذلك الفهرس الشامن وهو للمُصطلحات الخاصّة أو شبه الخاصّة. فجاء كتابه حافلاً بألفاظ الجرح والتعديل؛ حيثُ شرح انثتين وتسعين وستمائة ٦٩٢ من المُصطلحات العامّة وأربعة وثلاثين ومائة ١٣٤ من المُصطلحات الخاصّة للجرح والتعديل على حسب ما ذكر في الفهرسين. والكتاب مما يُعجِبُ به حقاً لشموله وتقريبه مُصطلحات المُحدِّثين لطلاب العلوم الشرعيّة، خاصّةً للمبتدئين منهم على طريقة تُناسب عصرنا اليوم.

٣. شرح ألفاظ التعديل النادرة أو قليلة الاستعمال لسعدي بن مهدي الهاشمي، صدرت طبعتها الأولى من مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة سنة ١٤١٣هـ. شرح فيه الشيخ خمسة وخمسين لفظاً وعبارة للجرح والتعديل مما قل أو ندر استخدامه.

٤. شرح ألفاظ التجريح النادرة وقليلة الاستعمال لسعدي بن مهدي الهاشمي أيضاً، طبعتها الطبعة السلفيّة بالقاهرة. تناول فيه المؤلف تسعة وخمسين لفظاً من ألفاظ الجرح النادرة وقليلة الاستعمال بالشرح المُفصّل.

٥. ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراء والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. صدرت طبعتها الأولى من مكتبة أضواء السلف، بالرياض سنة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م. تناول فيه مؤلفه ظواهر الإفراء والتكرير والتركيب في ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، فضمنه بحوثاً وقواعد مهمة حول الظواهر الثلاثة. وعلى الرغم من كثرة التباحث الاستدلالية الجارية فإنه كتاب ذائع جداً يشتم بالمنهجية والتعمق. ولم يؤلف في هذا الموضوع فيما أعلم - أحد سواه.

٦. أحكام مراتب الجرح والتعديل: مقال علمي لعبد العزيز الرميح نشره موقع الألوكة في أربعة أجزاء، وضح فيها المؤلف المراد بالأحكام الأربعة الاحتجاج، والنظر، والاعتبار، والتترك، مع معالجة تفصيلية للنظر، وتحرير معناه. وهذا المقال مع تجارته يشتم بقوة الحجية والوضوح، وقد ساعدني فعلاً في تكوين الرؤية لترتيب "صدوق" و"شيخ" كثيرًا.

وهذه المحاولات رغم ما تشتم به من الجدية والإفادة والمسؤول، إلا أنها لا تكفي لعمد الفجوة في الموضوع الذي اخترته، لأمرين:

الأول: أن من ألفوا في شرح ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، لم يفرّدوا منها ما يخص بالمتقدمين. وقد سبق أن عصر الرواية يحتاج إلى دراسة خاصة به، للوصول إلى معرفة المعيار التقديسي السائد في ذلك العصر، المستقى من منابع الإسلام الصافية.

ثانياً: إن موضوع مراتب ألفاظ الجرح والتعديل رغم تطرق كثير من علماء المتأخرين له، ما زال يحتاج إلى بيان وتوضيح من ناحية التقعيد، والذي يتنقل في بيان واضح لضابط ألفاظ وعبارات كل مرتبة، وبيان الأوصاف التي تنطبق عليها تلك الضوابط، مع توضيح الفرق بين كل مرتبة وسابقتها ولاجقتها.

ولا شك أن التقعيد أهم من حصر أو جمع الألفاظ والعبارات؛ فإن معرفة ضابط كل مرتبة تمكن الناظر في هذه الأقوال من وضع كل لفظ في موضعه اللائق به، بعد معرفة معناه اللغوي، ومعناه العرفي عند أئمة التقيد إن كان.

فالموضوع يحتاج إلى دراسة شاملة لألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، وعرضها كنظام بتوضيح جميع معالمها ومن معانيها ومراتبها، وضوابطها وأحكامها، والعلاقة بين مراتبها المختلفة، وجملة من ألفاظ كل مرتبة منها. والدوات المذكورة كلها تتناول ناحية أو نواح منها، ولا توجد دراسة تحيط بجميع هذه النواحي، وتعرضها كنظام مترابط بشكله الكامل.

وهذا ما أرجو أن قد فمك به في هذه الرسالة بإذن الله تعالى.

## منهجي في البحث:

استخدمت في هذا البحث مناهج مختلفة للتفكير العقلي من وصف، وتحليل، واستقراء، واستنتاج، وتفيد. كما التزمت خصوصاً بما يلي من الأمور:

١. حرصت على عرض الموضوع بأسلوب سهل واضح متسلسل مترابط.
٢. اتبعت الطريقة العلمية المعهودة في توثيق المعلومات، إلا أنني لم أذكر تفاصيل طبع المصادر والمراجع التي اقتبست منها في الهوامش، استغناءً بذكرها في قائمة المصادر والمراجع.
٣. نظراً إلى كثرة عدد الرواة الذين ورد ذكرهم في هذه الرسالة، لم أترجم لهم، وإنما اقتصرْتُ على ترجمة المشاهير الذين أنقل كلامهم، وآرائهم.
٤. لم أطل في تخريج الأحاديث، فإن كان الحديث في أحد الصحيحين، لم أخرجه من غيره.

## الخطة التفصيلية للبحث:

يتضمن البحث مقدمة وتمهيداً ومدخلاً وبابين وخاتمة، وتفصيل ذلك كما يلي:

### المقدمة:

تشتمل على ما يلي من العناصر:

- تقرير موضوع البحث
- بيان إشكالية البحث
- أهمية الموضوع
- الدراسات السابقة حول الموضوع
- منهجي في البحث
- الخطة التفصيلية للبحث

### التمهيد:

يشتمل على ستة مطالب:

- المطلب الأول : تعريف الجرح والتعديل والفرق بينهما
- المطلب الثاني : التعريف بعلم الجرح والتعديل، وعلاقته بسائر علوم السنة
- المطلب الثالث : مشروعية الجرح والتعديل
- المطلب الرابع : أهمية علم الجرح والتعديل
- المطلب الخامس : تاريخ علم الجرح والتعديل إجمالاً
- المطلب السادس : التعريف بأشهر أئمة النقاد المتقدمين

## المدخل:

- ويشتمل على أربعة مطالب كما يلي:
- المطلب الأول : تاريخ بيان مراتب الرواة
  - المطلب الثاني : تاريخ مراتب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل
  - المطلب الثالث : ما يُعرَف به مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل
  - المطلب الرابع : سبب تقديم مراتب الجرح على مراتب التعديل

## الباب الأول: ألفاظ وعبارات الجرح عند أئمة النقد المتقدمين.

اشتمل هذا الباب على ستة فصول كما يلي:

- الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حَدِيثًا"
- الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "مُتْرُوكَ الْحَدِيثِ"
- الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضَعِيفٌ جَدًّا"
- الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضَعِيفَ الْحَدِيثِ"
- الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيْسَ بِقَوِيٍّ"
- الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيْنَ الْحَدِيثِ"

وقد تسمت كل فصل إلى مباحث، ذكرك فيها تاريخ المرتبة، ثم ضابطها، ثم الفرق بينها وبين سابقتها، ثم ألفاظها وعباراتها، ثم حكم أهلها، وتفاصيل آخر إن وجدت.

## الباب الثاني: ألفاظ وعبارات التعديل عند أئمة النقد المتقدمين.

وقد اشتمل على ستة فصول، كما يلي:

- الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "صَالِحَ الْحَدِيثِ"
- الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "شَيْخٌ"
- الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوقٌ"
- الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَّةٌ"
- الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثِقَّةٌ يَقَّةٌ"
- الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "أَوْثَقُ النَّاسِ"

وفصول هذا الباب أيضا مُقسَّمة إلى مباحث، تتناول تاريخ المرتبة، وضابطها، والفرق بينها وبين سابقتها، وألفاظها وعباراتها، وحكم أهل تلك المرتبة، وأمور أخرى إن وجدت.

## المخاتمة:

تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها بإذن الله تعالى.

وأسأل الله العليّ القدير أن يعفو عن خطيئي، وتقصيري، ويتقبّل مِنِّي صالح عملي، ويبارك فيه، وينفعني به، وينفع به غيري من طلبة العلم.



# التمهيد

## التعريف

### بعلم الجرح والتعديل ومشروعياته، وتاريخه، وأئمة النقد المتقدمين

ويشتمل على ستة مطالب كما يلي:

المطلب الأول	: تعريف الجرح والتعديل والفرق بينهما
المطلب الثاني	: التعريف بعلم الجرح والتعديل، وعلاقته بسائر علوم السنة
المطلب الثالث	: مشروعية الجرح والتعديل
المطلب الرابع	: أهمية علم الجرح والتعديل
المطلب الخامس	: تاريخ علم الجرح والتعديل إجمالاً
المطلب السادس	: التعريف بأئمة النقد المتقدمين

## المطلب الأول

# تعريف الجرح والتعديل والفرق بينهما

أولاً: تعريف التعديل لغة واصطلاحاً:

تعديل الشيء لغةً: تقويته. يُقال: عدلته؛ فاعتدل. أي قومتته؛ فاستقام... وتعديل الشهود: أن تقول إنهم عدول. والعدل "المرضي من الناس قوله وحكمه".<sup>١</sup>

وأما اصطلاحاً، فأقدم تعريف له وقرئت عليه من ابن الأثير الذي يرى أن التعديل وصف متى التحق بالراوي والشاهد؛ اعتبر قوتهما، وأجده<sup>٢</sup>، ويبدو أن عدم اهتمام من سبقه بتعريف هذا المصطلح راجع إلى شهرته، ووضوح معناه، وصلته القريبة بالمعنى اللغوي للفظ، شأن أكثر المصطلحات الأخر لهذا العلم.

وعرفه أبو شعبة<sup>٣</sup> من المعاصرين مُركِّزاً على جهة الرواية دون الشهادة، قائلاً: "وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته، فهي شهادة بالتزكية تُصحح العمل بترويته".<sup>٤</sup>

١ انظر: الصحاح، ١٧٦١/٥

٢ كتاب العين، ٣٨/٢

٣ ابن الأثير: هو محمد الدين أبو السعادات الجزري المبارك بن محمد بن محمد بن عيسى الكرمي المصنفي، المحدث الأصولي اللغوي، صاحب التصانيف، أشهرها النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول. تُرجم سنة ست وستمانه. انظر: طبقات المصنفين الكبار، ٦٧-٣٦٦/٨

٤ انظر: جامع الأصول، ١/٤٩٦

٥ أبو شعبة: هو الدكتور محمد بن محمد بن سويلم المصري، خدم الدرامات العليا تعرفها وإدارة في بلدان عربية كعصر، والسعودية، والعراق، والسودان. وله مقالات ومؤلفات كثيرة، لعل أشهرها دفاع عن السنة النبوية. تُوفي سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. انظر: ترجمة العلامة الدكتور محمد أبو شعبة، لأحمد مصطفى فضيلة، منتدى تراجم أهل العلم المعاصرين، موقع ملتقى أهل الحديث.

٦ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٢٨٥

ويُقرب من هذين التعريفين ما ذكره كل من عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، وحاتم العوني، وهو: "وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته."<sup>١</sup>

ويرد على التعريفات المذكورة ما يلي:

أولاً: أنها تُعرّف التعديل بحُكمه، وهو قبول روايته، مع أن الحكم فرع عن الحقيقة، مبنئٌ عليها، ومن ثمَّ مُغايرٌ لها. فينبغي أن لا يُعرّف به.

ثانياً: أن هذه التعريفات غير كافية لمعرفة الفرق بين مراتب التعديل والجرح؛ إذ مراتب الاعتبار مُوزَّعة على الجرح والتعديل، فإن جعل الاعتبار بحكم القبول؛ لزم تحويل المراتب الثلاث الأولى للجرح إلى التعديل. وإن عُدَّ الاعتبار من التليين؛<sup>٢</sup> وجب تحويل المرتبة الأخيرة للتعديل إلى الجرح.

بناء على الملاحظات المذكورة، لعل الأنسب تعريف التعديل بأنه وصف الراوي بما يدل على قوته، أو على رُجحان قوته عدالةً وضبطاً.

والمراد بالعدالة استقامة المرء على دينه، وتظهر من خلال عمله بمقتضاء. بينما المراد بالضبط أهليته لحفظ الحديث وأدائه، وتتمثل في وجود الصواب في مروياته.

والمراد بالوصف بما يدل على القوة، الوصف الدال على تمام العدالة والضبط، فما فوقه. كقولهم: فلان قَبِيْتُ، أو قولهم: فلان ثقة. فإن الأصل في هذين اللفظين أنهما يدلان على تمام العدالة والضبط، من غير نقص فيهما. وكذلك قولهم: فلان من أوثق الناس. فإنه يتضمن تمام العدالة والضبط.

١ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم: هو الدكتور أبو إسماعيل الباهلي السعودي. تخرج من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. له آثار علمية، من أشهرها ضوابط الجرح والتعديل. تُوفِّي عام ١٤٢١هـ انظر: ضوابط الجرح والتعديل، ١٤-١٥

٢ حاتم العوني: هو ابن عارف بن ناصر السعودي، دكتور في الحديث مشهور معاصر. له تحقيقات، ومقالات، وكتب نافعة تنسم بالجدية والابتكار. منها المنهج المقترح لفهم المصطلح. ولد بالطائف عام خمسة وثمانين وثلاثمائة وألف. انظر: سيرة الشيخ الشريف حاتم بن عارف العوني، منتدى تراجم أهل العلم المعاصرين، موقع ملتقى أهل الحديث.

٣ ضوابط الجرح والتعديل، ص ٢٢، وانظر: خلاصة التأصيل في علم الجرح والتعديل، ص ٦  
٤ المراد بالاعتبار هنا عدم قبول ما رواه من لا يُحتمل تفردُه إلا بما يقويه من متابعة أو شاهد. وسيأتي الكلام حول معاني الاعتبار مفصلة في مرتبة ضعيف الحديث في مراتب الجرح من هذه الرسالة.

٥ التليين دون التضعيف، وسيأتي معنى لين الحديث مفصلاً في مرتبة لين الحديث من مراتب الجرح.

فإذا دلّ الوصف على القُوَّة من غير دلالةٍ على التمام؛ كان وصفاً برُجْحان القُوَّة، كقولهم: صدوق، أو صالح الحديث. فإنهما وإن دلاً على القوة، نقصهما الدلالة على التمام مما يحتمل معه نقص يسيراً في ضبط من وُصف بهما أو عدالته كما سيأتي في بيان ضابطهما في مرتبتهما، ولكنهما يُعدّان من ألفاظ التّعديل لدالتهما على رُجْحان القُوَّة.

### ثانياً: تعريف الجرح لغة واصطلاحاً:

الجرح أصله من جَرَحَ فلاناً يَجْرَحُهُ جَرْحاً بمعنى الطعن فيه جِسْياً كالقطع، والشق. ومنه جرح الراوي أو الشاهد وهو الطعن المعنويّ فيهما.

قال ابن فارس: "جَرَحَهُ بِجَدِيدَةِ جَرْحًا. والاسم الجُرْح. ويقال: جَرَحَ الشاهد إذا رَدَّ قوله بنثًا غير جميل."<sup>١</sup> والثَّانَا ذِكر الإنسان بغير جميل.<sup>٢</sup>

وقال ابن سيده: "جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ جَرْحًا: أَرَفَّ فِيهِ بِالسَّلَاحِ." وقال: "وَجَرَحَهُ بِلِسَانِهِ: شَتَمَهُ." وقال: "وَجَرَحَ الرَّجُلَ، غَضَّ شَهَادَتَهُ."<sup>٣</sup>

وأما اصطلاحاً، فقد عُرِفَ بتعريفات مختلفة منها ما يلي:

قال الخوارزمي<sup>٤</sup>: "الجرح هو أن تُردَّ شهادة الشاهد، وقد جُرِحَ فلانٌ وهو تجرُّوحٌ إذا لم تُقبَلْ شهادته."<sup>٥</sup>

وقال ابن الأثير: "الجرح وصفٌ متى التحق بالراوي والشاهد؛ سقط الاعتبار بقوله، وبطل

١ ابن فارس: هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب. له مؤلفات كثيرة، منها مقاييس اللغة، والمجمل. مات بالري سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٧/١٠٣-١٠٥.

٢ معجم مقاييس اللغة، ١/٤٥٩.

٣ انظر: المرجع السابق، ٥/٣٩٠.

٤ ابن سيده: هو علي بن أحمد بن إسماعيل، إمام في اللغة والعربية حافظ لهما على أنه كان ضريراً. تُوفِّي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. انظر: بغية الملتبس، ص ٤١٨-١٩.

٥ انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٣/٧٤.

٦ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق.

٧ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق.

٨ الخوارزمي: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب، صاحب مفاتيح العلوم. حياته وأحواله في خفاء. تُوفِّي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة. انظر: كشف الظنون، ٢/١٧٥٦، والأعلام، ٥/٣١٢-٣.

٩ مفاتيح العلوم، ص ٣٩.

العمل به.<sup>١</sup>

وعرفه محمد بن محمد بن سُويلم أبو شُهبة قائلاً: "ذكر الراوي بصفات تقتضي عدم قبول روايته."<sup>٢</sup>

ويرى حاتم العوفي أن الجرح وصف الراوي بما يقتضي رد روايته.<sup>٣</sup>

وفصل عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم حيث عرّف الجرح قائلاً: "وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي تليين روايته، أو تضعيفها، أو ردّها."<sup>٤</sup> ثم شرح معنى التليين والتضعيف والردّ.

ويردّ على التعريفات المذكورة مثل ما يردّ على التعريفات المختلفة للتّعديل كما سبق، وهو ما

يلي:

أولاً: أنها تُعرّف الجرح بحُكمه، وهو عدم قبول روايته، أو ردّها أو تليينها، مع أن الحُكم فرغ عن الحقيقة. وتعريف الشيء بحُكمه خلاف الأولى.

ثانياً: أن هذه التعريفات غير كافية لتحديد الفرق بين مراتب الاعتبار الموزعة على التّعديل والجرح، مع اتّحاد حُكمها.

بناءً على التّلازمات المذكورة، لعلّ الأنسب تعريف الجرح بأنه وصف الراوي بما يدلّ على عدم رجحان قوّته عدالةً أو ضبطاً أو فيهما معاً.

والمراد هنا بعدم رجحان قوّة الراوي ضبطاً عدم غلبة قدر ما رواه على وجه الصواب على سائر مروياته. ومثال الوصف الدّالّ على عدم رجحان قوّة الراوي ضبطاً قولهم: لئن الحديث، أو ليس بقويّ في الحديث، أو ضعيف الحديث.

والمراد بعدم رجحان قوّة الراوي عدالةً عدم ثبوتها أو بطلانها لسبب من الأسباب. فمثال الوصف الدّالّ على عدم ثبوت العدالة قولهم: مجهول. ومثال الوصف الدّالّ على بطلان العدالة قولهم: فاسق أو يشرب الخمر.

ومثال ما يحتمل فقدّ الراوي للعدالة أو الضبط أو لهما معاً قولهم: متروك.

١ جامع الأصول، ١/١٢٦

٢ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ص ٣٨٥

٣ انظر: خلاصة التّأصيل في علم الجرح والتّعديل، ص ٦

٤ ضوابط الجرح والتّعديل، ص ٢١

٥ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق

### ثالثاً: الفرق بين الجرح والتعديل:

وبهذا التعريف لكل من الجرح والتعديل تبين الفرق بينهما، فكل وصف دل على قوة الراوي أو زججان قوته ديانة وضبطه فهو تعديل. وكل وصف دل على عدم زججان قوة الراوي عدالة أو ضبطه أو فيهما معاً فهو جرح.

## المطلب الثاني

# التعريف بعلم الجرح والتعديل، وعلاقته بسائر علوم السنة

أولاً: تعريف علم الجرح والتعديل:

رغم أصالة علم الجرح والتعديل وقدمه لم أجد أحداً من المتقدمين والمتأخرين قبل الحاج خليفة في القرن الحادي عشر اتجه إلى تهديد له. ولعل ذلك راجع إلى شهرته، ووضوح كسبيته مما جعله في غنى عن التعريف به. يقول الحاج خليفة معرِّفاً به: "علم الجرح والتعديل هو علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديليهم بالفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ"<sup>١</sup> وقد ذكر صديق ابن حسن<sup>٢</sup> هذا التعريف من غير نسبه إلى صاحبه، ومن غير تعليق أو توضيح.

والملاحظ أن التعريف المذكور غير شامل؛ لكونه تناول الجانب القسري فقط، وأهمل الجانب النظري الذي يُعتبر جزءاً مهماً من مباحث علم الجرح والتعديل. فالجانب النظري منه يُعنى بقواعد وأصول تتعلّق بنقد الراوي أصالةً وبالعاقد تبعاً. فمن القواعد المتعلقة بالراوي خصائص من يُقبَل روايته ومن تُردُّ ومراتب الرواة وطبقاتهم بناء على خصائصهم عدالةً ووسطاً، وألفاظ الجرح والتعديل الدالة على مراتب الرواة، وهلمَّ جراً. وأما القواعد المتعلقة بالناقد فهي كصفات من يُقبَل قوله في الجرح والتعديل، ومن يُردُّ، ومتى يُقبَل ومتى يُردُّ وما يفعل عند تضارب الأقوال في رأي واحد، وغير ذلك.

- ١ الحاج خليفة: هو مصطفى بن عبد الله تركي الأصل مستعرب، وهو مؤرخ، بحاث، كاتب، تولى أعمالاً كتابية في الجيش العثماني. مولده، ووفاته في القسطنطينية. ألف مؤلفاته أشهرها كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. توفي سنة سبع وستين وألف. انظر: الأعلام، ٢٣٦/٧-٢٣٧.
- ٢ كشف الظنون، ٥٨٢/٨.
- ٣ صديق بن حسن: هو أبو الطيب الحسيني المصنفي المحدث أمير مملكة يهويا. له مؤلفات كثيرة منها أيجد العلوم، والخطة بذكر الصحاح الستة. توفي عام سبعة وثلاثمائة وألف. انظر: هدية العارفين، ٢٨٨/٢.
- ٤ انظر: أيجد العلوم، ص ٢٥٧، والخطة، ص ٨٣.

وأما الجانب العقلي، فيشتمل معاملة نُقاد مختلفين عملياً لراوي راو على جهة التفصيل. وهذا الجانب يُشغل مساحة أكبر في كُتب الجرح والتعديل، كما أنه أقدم تدويناً من الجانب النظري، كما سيأتي عند بيان نشوء وتاريخ هذا العلم.

والفرق بين الجانبين أن الجانب العملي يتناول الحكم على الراوي عملياً، بينما الجانب النظري يُرشد إلى أصول أو قواعد يُتوصل بها إلى الحكم على الراوي. ومن هنا يتضح أن العلاقة بين الجانبين النظري والعملي هي العلاقة بين النحو واللغة، وبين المنطق والتفكير العقلي، وبين الأصول والفقه. فكما أن النحوي يحمي عن الخطأ في اللغة، والمنطوق يحمي عن الخطأ في التفكير العقلي، والأصول يصور عن الخطأ في امتحان القضايا الفقهية، كذلك الجانب النظري من علم الجرح والتعديل يحمي عن الخطأ في الحكم على الراوي، وهو الجانب العملي من هذا العلم.

بناء على ما سبق، يُمكن تحديد علم الجرح والتعديل على وجه العموم بأنه علم يبحث في أوصاف الثروة النادرة على قوتهم أو عدم قوتهم عدالةً وضبطاً، ليُتوصل بها إلى الحكم عليهم وعلى مروياتهم عموماً، كما يبحث في القواعد التي يُتوصل بها إلى الحكم على الراوي، وما رواه عموماً.

ولما احتيج إلى ذكر الحكم على الترويات في التعريف، بناء على تناؤل علماء الجرح والتعديل لقضايا الاحتجاج، والنظر، والاعتبار، والترك التي هي من باب الحكم على الترويات، لا على الراوي وحده.

ومما ينبغي أن يُلاحظ أن الحكم على الراوي وعلى مروياته كنتيجة للجرح والتعديل يكون حكماً عاماً يتناولهما وينطبق عليهما في الغالب، لا في جميع الأوقات. إذ يجوز أن يخرج بعض مرويات الراوي عن الحكم العام المستخلص من عملية الجرح والتعديل، فتضعف أو تُرد روايات للثقات، أو تُقبل روايات لبعض من جرح. فهذه علم الجرح والتعديل بحقوق عند الحكم على مرويات الراوي عموماً. أما الحكم الخاص على كل رواية لوجيهاً فإنه خارج عن نطاق هذا العلم، ويختص بعلم العليل.

١ انظر: كتاب الهداية في الصحاح ص ٦

٢ انظر: معيار العلم في فن المنطق، ص ٦٠

٣ انظر: الإحكام للأمامي، ص ٧

٤ سيأتي معنى الاحتجاج مفصلاً في مرتبة ثمة في الباب الثاني من هذه الرسالة.

٥ انظر معنى النظر مفصلاً في مرتبة صدوق في الباب الثاني من هذه الرسالة.

٦ انظر معنى الاعتبار مفصلاً في مرتبة ضعيف من هذه الرسالة.

٧ انظر معنى الترك مفصلاً في مرتبة متروك في الباب الأول من هذه الرسالة.

## ثانيا: موضوع علم الجرح والتعديل:

لقد اتضح مما سبق أن موضوع علم الجرح والتعديل هو أوصاف الرواة المتعلقة بالديانة والضبط أصالة، وأوصاف الجرحين والمعدّلين المتعلقة بالنقد تبعاً، والقواعد المتعلقة بها.

## ثالثا: الغاية من علم الجرح والتعديل:

الغاية من هذا العلم معرفة منزلة كل راو عدالةً وضبطاً، حتى يتميز من تُقبَل روايته من تُردّ عموماً؛ لِيَتَوَسَّلَ بذلك إلى تمييز الصحيح من السقيم من الحديث خصوصاً. والغاية العظيمة من هذا العلم وغيره من العلوم المتعلقة بالسنة هي الحفاظ على السنة النبوية، وضوئها مما ليس منها؛ لحصول السعادة والفوز في الدنيا والآخرة لمن يقوم به، ولعامة المسلمين.

## رابعا: علاقة علم الجرح والتعديل بعلوم حديثية أخرى:

إن علم الجرح والتعديل علم من العلوم التي نشأت حفظاً وخدمةً للسنة النبوية التي هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية. ويُمكن حصر تلك العلوم في أصلين رئيسيين أشار إليهما ابن المديني قائلاً: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم."

والظاهر أن المراد بالتفقه في معاني الحديث فهم متنه، واستخراج ما يحويه من معانٍ، واستنباط الأحكام والفوائد منه. فيدخل فيه علم ناسخ الحديث ومتنسخه، وعلم غريب الحديث، ومُشكّله، ومُختلفه، وشرح الحديث.

أما معرفة الرجال فالظاهر شموله لكل ما يتعلق بنقد الحديث ورواته، فيشمل علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، وعلم العجل، ومصطلح الحديث. وعلى هذا، فإن الجرح والتعديل أحد فروع معرفة الرجال.

والفرق بين علم الجرح والتعديل، وبين علم الرجال أن علم الرجال يتناول كل ما يلزم معرفته عن رجال الحديث الذين يُشكّلون أسانيد مختلفة، من أسماءهم، وأنسابهم، وكناهم، وألقابهم، ونسبهم، وولادتهم، وقبائلهم، وأوطانهم، وجرفهم، ومواليدهم، ووقفياتهم، ورحلاتهم، وشيوخهم، وتلامذتهم، وطبقاتهم، وسماعهم أو عدم سماعهم من زوا عنده، وأقوال الثقات فيهم جرحاً وتعديلاً، ووجوه تشابههم وافتراقهم، ونحو ذلك مما يحيط بهم، ويُعين على تعيينهم، وتعيين مرتبتهم، ومرتبة مروياتهم.

١ انظر: المحدث الفاضل، ص ٣٤٠، وقد ورد في رواية الخطيب عن ابن المديني بلفظ "التفقه في معاد الحديث"، بدلا من "معاني الحديث". بمعنى تكرار رواية الحديث ومذاكرته. انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٢/٤١١. ولعل ما ذكره الزامهرزيّ أصح، لوضوح معناه وسلامته. ولعلو سنده.

٢ انظر: عناية العلماء بالاسناد، ص ٩

أما تعلم الجرح والتعديل، فإنه يُركّز على جانب واحد من جوانب معرفة الرجال، وهو معرفة صفات الراوي الدالة على العدالة والضبط للتحكم عليه، وعلى مروياته عموماً. والحقيقة أن العَلَمين ما عدا قارقٍ وسعٍ أو ضيقٍ مجال البحث، يتحدان في المادّة، وفي الغاية منهما، وهي الوصول للتحكم على الراوي وتروياته عموماً، إلا أن علم الجرح والتعديل يهتّم هذا الجانب وحده، بينما يعلم الرجال يشتمل هذا، ويشتمل معه كل ما يجديم ذلك ويحقّقه مما سبق ذكره. وعلى هذا؛ يمكن القول بأن علم الجرح والتعديل فرعٌ من فروع علم الرجال، أو بالأحرى يُتَمَلُّ لبُّ علم الرجال. فالعلاقة بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلق؛ فعلم الرجال أعمُّ، وعلم الجرح والتعديل أخصُّ منه.

وسبب هذا التقارب والاتصال الوثيق بين العَلَمين؛ قد يتوسّع في استخدام مُصطلح علم الجرح والتعديل. فيُطلق ويُراد به علم الرجال أو العكس، من باب إطلاق الجرح على الكلِّ، أو العكس. إذ من الصعب تحديداً دقيقاً لمباحث علم الجرح والتعديل في ضمن مباحث أُخرى لعلم الرجال. فإسماء الرواة، وأسمائهم، وسماعهم ممن يروون عنه أو عنده مثلاً وإن كانت هي في الظاهر من مباحث علم الرجال - إلا أنها من الأمور التي لا يُستغنى عنها في الجرح والتعديل. ولأجل هذا؛ لا يُوجد تمييزاً دقيقاً بين مصادرهما، فالكتب التي تُعدُّ من مصادر علم الجرح والتعديل في الغالب كتاريخ البخاري الكبير، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم كثيراً ما تذكر بعض ما يتعلّق بعلم الرجال كوثائق الرواة ومواليدهم، وشيوخهم، وتلامذتهم، ونحو ذلك.

فالخلاصة أن الأصل في علم الجرح والتعديل أنه أخصُّ من علم الرجال على ما هو المتبادر من تسمية كل واحد منهما، وقد يُستخدم مُصطلح علم الجرح والتعديل كترادف لعلم الرجال من باب التَّجَوُّز. أما الفرق بين علم الجرح والتعديل، وعلم العِلل، فهو أن مجال بحث علم العِلل هو خطأ الراوي ثقةً كان أو ضعيفاً على ما يظهر من تعامل أئمة التقدّمين في الكتب الخاصّة بالعِلل، بخلاف ما ظهر من تحصره في أوام القفاة لخصوصاً في بعض كلام الحاكيم، وابن الصلاح، ومن

١ ابن أبي حاتم: هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي أبو محمد. كان بحراً في معرفة الرجال، والحديث، والرجال. تتلمذ على الكلفين منهم أبوه أبو حاتم، وأبو زرعة الرازيين. أشهر وثائقه للجرح والتعديل، والعِلل. مات سنة سبع وعشرين وقلائماً. انظر: التقييد، ص ٣٣١-٣٣٢، وطبقات الشافعية الكبرى، ٣/٣٢٤-٢٦

٢ انظر: نظرات جديدة في علوم الحديث، ص ١٠٧

٣ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ١٥١. والخاصم: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، صنف كتاباً كثيرة في الحديث وعلومه، منها معرفة علوم الحديث، والمندرك على الصحيحين. تُرُوي تمام خمس وأربعين. انظر: التقييد، ص ٧٥-٧٦، وسير أعلام النبلاء، ١٧/١٦٢-٧٧

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٩٠. ولين الصلاح: هو حفي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكندي الشهير زوري، أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، ونقل اللغة. صنف في علوم الحديث كتاباً نافعا. تُرُوي سنة ثلاث وأربعين وسنة بدمشق. انظر: وفيات الأعيان، ٢٤٣/٣

تبعها من مؤلفي مُصطلح الحديث<sup>١</sup>، بينما علم الجرح والتعديل يُعنى بالصواب من ترويات الراوي، كما يُعنى بالخطأ منها؛ ليُتوصل بتجموع ذلك إلى معرفة مَبْدَى ضبطه. وعلى هذا، يُمكن القول بأن علم الجرح أخض من علم الجرح والتعديل باعتبار أن علم الجرح ينحصر في البحث عن خطأ الراوي، بينما يعنى البحث في علم الجرح والتعديل كل ما رواه الراوي، خطأً كان أو صواباً.

ومن ناحية أخرى، فإن علم الجرح والتعديل موضوعه الراوي أصالةً، ومروياته تبعاً، بينما علم الجرح موضوعه الترويات التي أخطأ فيها روايتها أصالةً، ولا يتطرق إلى الرواة إلا تبعاً. فعلى هذا؛ هما علمان متغايران، وإن كان بينهما تداخل في مجال البحث.

أما الفرق بين علم مُصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل؛ فهو أن علم مُصطلح الحديث أو أصوله، أو علم الحديث درايةً "هو علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والتمتد، وموضوعه السند والتمتد، وغايته معرفة الصحيح من غيره." كما قاله عز الدين ابن جماعة<sup>٢</sup>، أو هو "معرفة القواعد المعروفة بحال الراوي والتروية" كما نقله السيوطي<sup>٣</sup> عن ابن حجر. ويُستخلص من هذا كله أن علم مُصطلح الحديث، هو علم بقواعد يُعرف بها حال الراوي والتروية من حيث القبول والرد من أجل تمييز المقبول من المردود.

فإذا قورن علم مُصطلح الحديث بعلم الجرح والتعديل؛ تبين أن علم المُصطلح يشمل الجانب النظري من علم الجرح والتعديل. وهو الجانب التعيُّني بالقواعد والضوابط المتعلقة بالحكم على الراوي عموماً. فالرأى مُرئي<sup>٤</sup> مثلاً - وهو أقدم من أفرد علم مُصطلح الحديث بالصنيف - ذكر قواعد

١ انظر مثلاً: الشذا القياح، ٤٠٢/١، والتقييد والايضاح، ص ١١٦

٢ انظر: مقدمة تدريب الراوي، ٢٦/١

٣ عز الدين ابن جماعة؛ هو قاضي القضاة أبو عمر عبد العزيز بن الشيخ بدر الدين ابن جماعة محمد بن إبراهيم الكنتاني الشافعي المصري. عني بسامع الحديث أم عطية، واشتغل بالتدريس والإفتاء والتصنيف، ومن مؤلفاته المنسك الكبير على المذاهب الأربعة، ولد سنة أربع وتسعين وبسنة ثمانمائة وثلاث مائة. انظر: ذيل تذكرة الحفاظ للحسبي، ص ٢٧

٤ السيوطي؛ هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، صاحب المؤلفات الجامعة النافعة تناهز في عيدها خمسمائة في الحديث وعلومه واللغة العربية وآدابها، والفقهاء منها الإتيان في علوم القرآن؛ وتدريب الراوي. كانت وفاته سنة إحدى عشرة وتسعمائة. انظر: الكواكب السائرة، ٣٢٤/٥-٣٢٤

٥ انظر: مقدمة تدريب الراوي، ٢٦/١، وابن حجر: هو أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين، إمام في الحديث وعلومه، وله براعة في الفقه، مؤلفاته كثيرة جليلة. منها تهذيب التهذيب، والإصابة، والنكت على ابن الصلاح، وشرح البخاري. تُوفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. انظر: ذيل التقييد، ٣٥٢/١-٣٥٧، وحسن المحاضرة، ٦٦-٣٦٣/١

٦ الرأى مُرئي؛ هو الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الفارسي محدث الصنم أهمب، قاضي. له كتب، منها المحدث الفاصل بين الراوي والواصي. لا تعلم تاريخ وفاته بالتصديق، وقد ذكر أبو القاسم ابن مندة أنه عاش إلى ترويب الستين وثمانمائة. انظر: تاريخ الإسلام، ١٦٤/٨، ومعجم الأدباء، ٢٢٣/٩-٢٧، وسير الأعلام، ٧٣/١٦-٧٥

للجرح والتعديل،<sup>١</sup> بينما أفرز الحاكيم مبحثاً لقواعد الجرح والتعديل، وسماه معرفة الجرح والتعديل، وضمنه شيئاً يسيراً من تلك القواعد. وكان اهتمام الخطيب في كفايته بجمع ما يتعلق بقواعد الجرح والتعديل أكثر من غيره ممن سبقه، حيث امتدت المسائل المتعلقة بالجرح والتعديل في ما بين ربيع أو ثلث الكتاب إن لم تصل إلى نصفه. ثم جاء ابن الصلاح واختصر المسائل التي ذكرها الخطيب، واختصرها، وهديها، وخص بها النوع الثالث والعشرين من مقدمته وسماه بـ "صفة من تقبل روايته ومن ترد".<sup>٢</sup> وتبعه في إيراد مسائل الجرح والتعديل في النوع الثالث والعشرين أكثر من ألف في مصطلح الحديث. فهذا كله يدل على أن هذه المسائل جزء مهم من علم مصطلح الحديث. أما الجانب العملي من علم الجرح والتعديل، فلا يدخل في مباحث مصطلح الحديث. لأن علم المصطلح قاصر على معرفة القواعد والقوانين كما سبق في تعريفه، ولا يشمل تطبيقها عملياً، بخلاف علم الجرح والتعديل الذي يشمل الجانبين.

ونستنتج من هذا كله أن علم الجرح والتعديل، وعلم مصطلح الحديث يشتركان في البحث في القواعد الدالة على الحكم على الراوي، بينما يفترق علم مصطلح الحديث عن علم الجرح والتعديل بتناول القواعد المتعلقة بالتروي وبحال الراوي ما عدا الجرح والتعديل كأداب طالب الحديث وأداب المحدث مثلاً. ويفترق علم الجرح والتعديل عن علم المصطلح بشموله للحكم على الرواة عملياً. فالنتيجة أن بين العلمين عموم وخصوص من وجه.

١ انظر: المحدث الفاضل، المباحث التالية: القول فيمن يستحق الأخذ عنه، ومن روي لا تأخذوا العلم إلا عن

تجيزون شهادته، ومن قال: هو دين فانظروا عمن تأخذون. ص ١٠٣-١٦

٢ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧٩-٨٧

٣ الخطيب: هو البغدادي الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت فقيه، فاضل في الحديث، والتاريخ، صاحب

تاريخ بغداد وغيره من المصنفات التي يقارب عددها المائة. تُوِيَ عام ثلاثة وستين وأربعمئة ببغداد. انظر:

وفيات الأعيان، ٩٣/١

٤ انظر: ص ١٠٤-٢٧

## المطلب الثالث

# مشروعية الجرح والتعديل

إن موضوع علم الجرح والتعديل بشقته الطعن في الرواة وتزكيتهم يُبطل موضوعاً خطيراً، إذ يتوهم من لم يُصن النظر فيه كونه مخالفاً للأصول الخلقية التي أسسها الإسلام أو أقرها وحذر من مخالفتها. فمن ناحية، نهى الإسلام عن التزكية والمدح بينما بالغ - من ناحية أخرى - في تحريم بيان عيوب المرء، مما يجعل المرة بشك في إباحة الجرح والتعديل ومشروعية الاشتغال بهما وهذا يفرض الكلام عن مشروعية هذا العلم بشيء من التفصيل.

فمن النصوص التي حوت النهي عن التزكية قوله - بطل وعلا -: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَوْلَىٰ

بِمَا آتَىٰ ۗ﴾ (٣٣)

وما أخرجه البخاري بسنده عن أبي بصير - رضي الله عنه - قال: أتني رجل على رجل عنده النبي ﷺ، فقال: «وذلك قطعت عنق صاحبك» قطعت عنق صاحبك. «مزاراً» ثم قال: «من كان منكم قارحاً أخاه لا تحاله؛ فليقل: أحب فلاناً، والله خير بي، ولا أروي على الله أحداً - أحسبه كذا وكذا، إن كان يعلم ذلك منه».

١ سورة الحج، ٣٢

٢ أبو بصير: هو قبيص بن الحارث، وقيل ابن مسروق، الشامي من فضلاء الصحابة. وكان تدلى إلى النبي ﷺ من حصن الطائف بمكة فاشهر بأبي بصير. وكان يقول: أنا مولى رسول الله ﷺ من حصن البصرة وروي بها ستة إحدى، وقيل: الثنتين وخمسون، روى عن النبي ﷺ. روى عنه أولاده أنظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٤/٢٦٨٠، والإصابة، ٦/٣٦٩٦

٣ ويملك: يُستخدم للتفويض على المخاطب فعله. انظر: فتح الباري، ١٠/٥٥٣

٤ صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب إذا ركب رجل رجلاً كفته، ص ٤٣٤ رقم الحديث، ٢٦٦٢، وكتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل: ويملك، ص ١٠٧٣، رقم الحديث، ٦١٦٤

وما أخرجه مسلم<sup>١</sup> عن همام بن الحارث<sup>٢</sup> أَنَّ رَجُلًا جَعَلَ يَمْدَحُ عُثْمَانَ، فَعَمِدَ الْبُقْدَادُ<sup>٣</sup> فَجَنَّا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَجَعَلَ يَجْثُو فِي وَجْهِهِ الْخُصْبَاءَ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: مَا سَأَلْتُكَ؟ فَقَالَ: إِذْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَدَّاحِينَ، فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمُ التُّرَابَ»<sup>٤</sup>.

وقد أنكر النبي ﷺ على من مدحه فيما أخرجه أبو داود بسنده عن عبد الله ابن الشَّخْرِ قَالَ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا، وَأَعْظَمُنَا ظَوْلًا»<sup>٥</sup> فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضَ قَوْلِكُمْ، وَلَا يَسْتَجْرِبَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ»<sup>٦</sup>.

- ١ مسلم: هو ابن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري، صاحب المسند الصحيح. أحد أئمة الحديث، من حفاظ الأثر. سمع من عدد كبير من شيوخ عصره. وكان أبو زرعة وأبو حاتم يقدمانه في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. تُوِّفِّي سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: طبقات الحنابلة، ١/٣٣٧-٣٩.
- ٢ همام بن الحارث: هو الثَّقَفِيُّ الكوفي التابعي الكبير. روى عن أجلة الصحابة منهم عمر وعائشة وابن مسعود والمقداد، وعبد بن حاتم، وجريز بن عبد الله، وحذيفة بن اليمان، وأبي مسعود الأنصاري. تُوِّفِّي سنة خمس وستين. روى له الجماعة. انظر: الطبقات الكبرى، ٦/١٧٢-٣، وتهذيب الكمال، ٣٠/٢٩٧-٩٨.
- ٣ المقداد: هو ابن عمرو بن ثعلبة أبو معبد، صحابي رسول الله ﷺ المهاجر الأولي البصري. واشتهر بالمقداد بن الأسود لأن الأسود بن عبد يغوث حالفه وتبناه. روى عنه صحابة، منهم علي وابن عباس -رضي الله عنهم- وتابعون، منهم ابن أبي ليلى وجبير بن نفير. تُوِّفِّي سنة ثلاث وثلاثين بالمدينة ودفن بها. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٥/٥٥٤.
- ٤ صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن المدح إذا كان فيه إفراط وخيف منه فتنة على المدوح، ص ١٢٩٦، رقم الحديث ٧٥٠٦.
- ٥ عبد الله بن الشخير: هو العامري الكعبي، له صحبة ورواية. سكن البصرة. روى له الجماعة سوى البخاري. انظر: أسد الغابة، ٣/٢٧٥، والاستيعاب، ٣/٩٢٦، وتهذيب الكمال، ١٥/٨١.
- ٦ الطُّول: الفضل والمُنَى. انظر: المفردات، ص ٥٣٣، وأساس البلاغة، ١/٦١٩.
- ٧ لا يستجربنكم الشيطان: أي: لا يتخذكم جرياً، أي كثير الجري في طريقه ومتابعة خطواته. انظر: عون المعبود، ١٣/١١٢.
- ٨ سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في كراهية التمداح، ص ٦٨٠، رقم الحديث ٤٨٠٦، وصحح الألباني الحديث. انظر: مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، ٣/١٣٧٣، رقم الحديث ٤٩٠٠.

وأخرج ابن ماجة بسنده عن معاوية - رضي الله عنه - قال: سمعتُ رسول  
يقول: «إِيَّاكُمْ وَالْقَادِحَ؛ فَإِنَّهُ الذَّبْحُ»<sup>١</sup>.

وفي مقابل هذا، هناك نصوص تدل على أن النبي ﷺ كان يمدح أصحابه، فلم يُنكر  
عليهم بل جازى بعضهم. فمن ذلك إنشاد كعب بن زهير<sup>١</sup> - رضي الله عنه - قصيدته حين جاء ليبايع  
النبي ﷺ، وفيها:

تُبِّئْتُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنَا      والعفو عند رسول الله مأمول  
وفيها أيضاً:

إِنَّ الرِّسُولَ لَعَوْرٌ يُسْقِضُهُ بِهِ      مَهْنَةً مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ مَسْئُولٌ<sup>٢</sup>  
فكساه النبي ﷺ بُرْدًا لَمَّا<sup>٣</sup>

ومما يدل على جواز المدح أيضاً مدح النبي ﷺ لأفراد وجماعات من أصحابه، كما  
في حديث ابن عمر<sup>٤</sup> - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: لَقَدْ جَزَّ ثَوْبِي خِيَلَاءَ؛ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ

١ ابن ماجة: هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، إمام في الحديث، صاحب السنين أحد الكتب  
السهة. وله تفسير القرآن الكريم وتاريخ طنج. تُوِّفِيَ سنة ثلاث وسبعين ومائتين. انظر: وفيات الأعيان، ٢٧٩/٤

٢ معاوية: هو ابن أبي سفيان بن أمية أبو عبد الرحمن الصحابي، كان من الكتبة الحسبة الفصححة. أسلم قبيل الفتح  
وقبل: عالم القضية. ولي الإمارة من قبل الخلفاء عشرين سنة، واستولى على الإمارة بعد قتل علي - رضي الله عنهم  
جميعاً عشرين سنة. تُوِّفِيَ سنة ستين وله نحو من ثمانين سنة. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٢٤٩٦/٥

٣ سنن ابن ماجة، كتاب الألب، باب المدح، ص ٥٣٥، رقم الحديث ٣٧٤٣، وحسن البوصيري لإسناده. انظر:  
مصباح الزجاجة، ١١٩/٤

٤ وكعب بن زهير، هو ابن سلمة بضم السين، المزني الصحابي الشاعر. هجا الرسول ﷺ قبل أن يسلم،  
فأمر النبي ﷺ بقتله، وأهدر دمه. فأسلم كعب، وجاء مستأمناً يريد بيعته فعفا عنه  
النبي ﷺ. تُوِّفِيَ سنة ست وعشرين. انظر: الإصابة، ١٤٣/٥-٥٦، والأعلام، ٢٢٦/٥

٥ التُّهْنَةُ: سيفٌ كان يُطبع ببلاد الهند فيحتمل تحذره، حتى لا يفتنوا عن الضريبة. انظر: تهذيب اللغة، ٢١٥/٦

٦ سُلُّ السِّيفِ: إذا أُخْرِجَ مِنْ حِجْتِهِ. انظر: العين، ١٩٢/٧

٧ التُّرْدَةُ: هي كساء مربع أسود فيه صفر. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، ٢٥٦/٤، وقيل: هي  
الشملة المخططة، أو هي كساء مربع فيه صفر. انظر: تهذيب اللغة، ٧٦/١٥

٨ انظر: الإصابة، ٤٤٤/٥

٩ ابن عمر: هو عبد الله القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المكي ثم المدني الصحابي، أسلم قديماً مع أبيه وهو صغير.  
لم يبلغ الحلم، وهاجر معه، واستصغر في أحد. وشهد الجندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ.

وروى عنه وعن كثير من الصحابة. مات سنة أربع وسبعين. روى له الحواشي. انظر: الطبقات الكبرى، ١٠٥/٤-٤٢،  
وتهذيب الكمال، ٣٢٧/١٥-٤١

إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَحَدَ شِقَائِي إِذَارِي تَشْتَرِي، إِلَّا أَنْ أْتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ؟  
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَسْتُ بِمَنْ يَصْنَعُهُ خِيْلًا».

وكقول سعد بن أبي وقاص<sup>١</sup> - رضي الله عنه - : "ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحد  
يمشي على الأرض: إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام<sup>٢</sup>."<sup>٣</sup>

وما أخرجه البخاري بسنده عن أنس بن مالك<sup>٤</sup> - رضي الله عنه - قال: "جاءت امرأة من  
الأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا، فَكَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «وَالَّذِي  
نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَحِبُّ النَّاسَ إِلَيَّ» مَرَّتَيْنِ. " إلى غير ذلك من نصوص كثيرة.

وإن النظر في النصوص في حكم المدح والتركية دال على أن القضية فيها تفصيل، وأن المدح

١ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه في كتاب اللباس، باب من جر إزاره من غير خيلاء، ص ١١٠٢١  
رقم الحديث ٥٧٨٤، وبنحوه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: لو  
كنت متخذًا خيلاً، ص ٦١٥، رقم الحديث ٣٦٦٥

٢ سعد بن أبي وقاص: هو القرشي الزُهري أبو إسحاق، الصحابي البعري فارس الإسلام، أحد العشرة المبشرين  
بالجنة، وأول من روى بسهم في سبيل الله، وأحد الستة الذين رشحهم عمر للخلافة، فاتح العراق ومدائن كسرى  
مات سنة خمس وخمسون، وقيل: خمسين. انظر: الطبقات الكبرى، ١٣٧/٢ - ٤٨

٣ عبد الله بن سلام: هو ابن الحارث أبو يوسف الصحابي الإسرائيلي، ثم الأنصاري من ذرية يوسف النبي عليه  
الصلاة والسلام. كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله، مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين. انظر:  
الإصابة، ١٤٠٢/٤

٤ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ويزياده في كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله ابن  
سلام - رضي الله عنه -، ص ٦٤٥، رقم الحديث ٣٨١٢

٥ أنس بن مالك: هو الأنصاري الحنزيبي التجاري خادم رسول الله ﷺ. فقد هاجر النبي  
ﷺ إلى المدينة وأنس ابن تميم أو عشر سنين فخدمه إلى وفاته. يكنى أبا حمزة، وهو من المكثرين في  
الرواية عن رسول الله ﷺ. اختلف في وفاته فقيل ثلثي سنة تسعين، وقيل: إحدى، وقيل: اثنتين،  
وقيل: ثلاث وتسعين. انظر: الاستيعاب، ١٠٩/١ - ١١٠، وأسد الغابة، ٢٩٤/١

٦ هذا الحديث أخرجه البخاري بلفظه في صحيحه في كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي  
ﷺ: «لَأَحِبُّ النَّاسَ لِلَّانْصَارِ، أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»، ص ٦٣٦، رقم الحديث ٣٧٨٦، وبنحوه، ص ٦٣٥، رقم الحديث  
٣٧٨٥، وفي كتاب النكاح، باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس، ص ٩٢٥، رقم الحديث ٥١٨٢، وبنحوه مما يجوز  
أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس، ص ٩٣٥، رقم الحديث ٥٢٣٤، وفي كتاب الأيمان والذنور، باب كيف كانت  
يمين النبي ﷺ، ص ١١٤٨، رقم الحديث ٦٦٤٥، وأخرجه مسلم في صحيحه بنحوه في كتاب فضائل  
الصحابة - رضي الله عنهم -، باب من فضائل الأنصار - رضي الله عنهم -، ص ١١٠٤، رقم الحديث ٦٤١٧،  
٦٤١٨

يختلف حكمه من حال إلى حال. فالأصل في تركية الغير ومدحه الإباحة؛ ودليله ما سبق ذكره من ثبوت مدحه جاء في نسخة من قبل أصحابه. وثناؤه جاء في نسخة على كثير من أصحابه أيضا.

وقد يستحب المدح؛ إن أدى إلى مصلحة من غير فتنة. قال النووي: "النهي محمول على المجازفة<sup>٢</sup> في المدح، والزيادة في الأوصافه أو على من يخاف عليه فتنة من إعجاب ونحوه إذا سمع المدح. وأما من لا يخاف عليه ذلك لكمال تقواه ورُسوخ عقيله ومعرفته؛ فلا نهى في مدحه في وجهه إذا لم يكن فيه مجازفة، بل إن كان يحصل بذلك مصلحة كتنشيطه للخير، والازدياد منه، أو الدوام عليه، أو الاقتداء به؛ كان مستحبا، والله أعلم."<sup>٥</sup>

وقد يتحول حكم المدح من الإباحة إلى الكراهة؛ وذلك إذا خشي افتتاح المدح بالكثير؛ أو الإعجاب بالنفس؛ أو الاعتزاز بحسن حاله لدى المدح؛ أو ضعف شعور المدوح بإحاطة علم الله - جل وعلا - فيما في باطنه، وخفي على الناس؛ أو أدى إلى غفلة المدوح عن استحالة البراءة من كل ذنب مهما بلغ الإنسان من الفضل، ونسيان فضل الله عليه بالستر الجميل مع مفاصده. كل ذلك ينتج عنه الفتور في العمل، أو التوقف في الازدياد من الخير.

دل على ذلك ذمه جاء في نسخة للمدح في الحديث السابق ذكره: «وَيْلَكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ»<sup>٦</sup> ونسبة النبي جاء في نسخة المدح بالمدح في قوله جاء في نسخة: «إِيَّاكُمْ وَالْقِتَادِخَ فَإِنَّهُ الدَّبِيحُ»<sup>٧</sup>.

ولهذا المعنى ورد النهي عن التركية في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَتَقْوَىٰ يَكْفُرُ إِذْ أَنْتَ تُكْرِمُ الْكُفْرَانَ وَإِذْ أَنْتَ أَعْيَنَ فِي بَطْنٍ أُمَّةً يَكْفُرُ أَفْسَسْتُمْ هُوَ أَتَقْوَىٰ يَكْفُرُ بِمَنْ أَتَقْوَىٰ﴾<sup>٨</sup>

١ اشترط في إباحة المدح أن يكون بما في المرء من الأمر الحسن؛ وأن يخلو من الكذب وأن لا يخشى منه فتنة المدوح؛ وأن يكون بغرض جليل شرعي، كالعنيت للمدوح، والترغيب له في أمثاله، وتحريضه للناس في الاقتداء به. انظر: فسر القرطبي، ٢٤٧/٥.

٢ النووي: هو أبو ذكريا يحيى بن شرف الحوزاني النخاعي محيي الدين علامة في الحديث والفقهاء وله مؤلفات كثيرة منها: المنهاج في شرح صحيح مسلم، والتقريب والتيسير. توفي بقرية "نوا" من قرى حوزان بالمصرية سنة ست وسبعين وستمائة. وإليها نسبه. انظر: طبقات الشافعيين، ص ٩٩-١٠٣، والأعلام، ١١٩/٨.

٣ المجازفة: المساهلة، من الحزف وهو الأخذ بكثرة. انظر: جمهرة اللغة، ٤٧٠/٨.

٤ التَّقْطُ: والنَّقَاطُ مصدران لِنَقِطَ يَنْقِطُ بمعنى طابت، نفسه للعمل وغيره. انظر: القاموس المحيط، ص ٦٨٩.

٥ شرح النووي لصحيح مسلم، ١٤٦/١٨.

٦ قد سبق تخريجه في ص ٢٥.

٧ قد سبق تخريجه في ص ٢٧.

٨ سورة النجم، ٣٢.

١١

7A-14452

والضارف لمعنى النهي عن التحريم إلى الكراهية قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما سبق ذكره: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا أَخَاهُ لَا مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُهُ فَلَانَهُ - وَاللَّهُ حَسِيبُهُ، وَلَا أَرْجِي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا - أَحْسِبُهُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ»<sup>١</sup>.

بناء على هذا؛ قد أدب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المدح في هذه الحالة أن لا يكون على وجه القطع لئلا يفتر المدح به، وأن يكون بلفظ يُدْغره بمراقبة الله تعالى ومحاسنته له. والدليل على أن هذا خاص بمن حُثي عليه الفتنة دون غيره مدح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأصحابه ومدحهم له من غير قوله: «أَحْسِبُ فَلَانًا، وَاللَّهُ حَسِيبُهُ». ونحو ذلك.

ويبدو أن الإكثار من المدح مكروه أيضا في ضوء أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحثي التراب في وجوه المتأجين.

وقد يشتد تلؤس المدح بالفتنة فينقله إلى التحريم وذلك إذا اشتمل على حرام كالكذب فيقول المادح ما لم يتحققه ولم يتأكد من وجوده في المدح، أو ما يعلم يقينا أنه كذب وليس في المدح رفعا له من حده. وعليه ينقل رد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على من وصفه بالسيد في حديث وفد بني تميم بقوله: «السيدُ الله تبارك وتعالى». وقوله فيه أيضا: «أقولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا تستجروهم منكم الشيطان»<sup>٢</sup> وهذا فيه دليل على التحريم، لأنه أنكر عليهم قورهم؛ إذ نسجه إلى الشيطان.

ومن هذا الباب قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُظَرُونِي»<sup>٣</sup>، كما أظرت النصارى ابن مريم، فإلما أنما عبده، فقولوا عبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»<sup>٤</sup> قال القرطبي: «فمعناه لا تصفوني بما ليس في من الصفات تلتبسون بذلك مدحي، كما وصفتم النصارى عيسى [عليه السلام] بما لم يكن فيه، ففسدوه إلى أنه ابن الله؛ فكفروا بذلك وضلوا. وهذا يقتضي أن من رفع أمرا فوق حده، وتجاوز مقداره بما ليس فيه؛ فمعتد آثم؛ لأن ذلك لو جاز في أحد؛ لكان لولى الخلق بذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>٥</sup>.

١ قد سبق تحريجه في ص ٢٥.

٢ سبق تحريجه في ص ٢٦.

٣ الإطراء: الزيادة في العناء. النظر: ليهيب اللغة، ٨/١٤.

٤ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ الْكِبْرِيَّاتَ مِمَّا بَدَأُوا كُنْتُمْ مِنْ آيَاتِهِ﴾ [مرهم ١٦] ص ٥٨٠ رقم الحديث ٣٤٤٥، وفي كتاب الحدود، باب رجم الحمل من الزنا إذا أخصنته، ص ١١٧٧، رقم الحديث ٦٨٣٠ بنحوه.

٥ القرطبي؛ هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر صاحب تفسير القرآن. وله شرح أسماء الله الحسنى والتذكرة في أمور الآخرة وغير ذلك من العنايف النافعة تُؤَيِّ سة إحدى وسبعين وستين. انظر: نفع الطيب، ١١-٢٤٧/٥.

٦ تفسير القرطبي، ٤٤٧/٥.

وعلى العكس مما سبق، قد يتحوّل حكم التزكية من الإباحة إلى الوجوب لمصلحة شرعية، كمدح رسول الله ﷺ ذباً عنه. ولأجل ذلك كان قول الرسول ﷺ لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - ودعاؤه له قاتلاً: **يَا حَسَّانُ، أُحِبُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ أَيِّدْ بِرُوحِ الْقُدُّوسِ** ١

ومن الظروف التي تقتضي وجوب التزكية وجوب معرفة العدالة في الشاهد والمحاكم لدفع احتمال الكذب والخطأ. ولا يتحقق ذلك إلا بتزكيتهما، فصارت التزكية واجبة لما قد تقرّر أنه ما لا يبيح الواجب إلا به، فهو واجب، وتزكية الراوي من هذا الباب أيضاً قياساً للرواية على الشهادة والمحكم في احتمال الكذب والخطأ. بل الاحتياط في الرواية أو تكذيبها وأولى من الشهادة على أمور دنيوية؛ لكون حُرمة الدين أعلى وأعلى من حقوق الأفراد.

قال بهز بن أسد: **"لو أن رجلاً على رجل عشرة دراهم، لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله أحق أن يؤخذ من العدول"** ٢

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: **"إنما هي شهادات، وهذا الذي نحن فيه - يعني الحديث - من أعظم الشهادات"** ٣

فإذا وجبت العدالة في الراوي لقبول روايته؛ وجبت تزكيتة أيضاً من باب ما لا يبيح الواجب إلا به؛ فهو واجب. وعلى هذا، فإن الاشتغال بتزكية الرواة ليس محظوراً أو مكروهه، بل هو مما يجب شرباً على الكفاية؛ فإن إهماله مضيقاً للدين.

١ حسان بن ثابت: هو ابن النضر الخزرجي الأنصاري الصحابي المخضرم، شاعر الرسول ﷺ، عاش ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام. لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً. مات في خلافة معاوية رضي الله عنه. - انظر: تاريخ دمشق، ١٢/٣٧٨-٨٤

٢ انظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد، ص ٧٨، رقم الحديث ٤٥٣، وفي كتاب الأدب، باب هجاء المشركين، ص ١٠٧٢، رقم الحديث ٦١٥٤، بلقطه، وفي كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ص ٥٣٧، رقم الحديث ٣٤١٢، بنحوه.

٣ بهز بن أسد: هو العتيبي البصري، روى عن شعبة بن الحجاج، ويزيد بن زريع وغيرهم، وروى عنه الكثير منهم: أحمد بن حنبل ومحمد بن بشر بن بدار، قال فيه أحمد: **إليه المنتهى في الثبوت**. وقال أبو حاتم: **إمام صدوق ثقة**. مات بعد المائةين. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال، ٤/٢٥٧-٥٩

٤ انظر: الكفاية، ص ٣٠

٥ الفضل بن دكين: هو مولى آل طلحة بن عبيد الله العجلي من أهل الكوفة. ودكين لقب أبيه واسمه عمرو بن حماد. سمع من شيوخ كثيرين منهم سفيان الثوري، وابن عيينة، ومالك، وشعبة. وروى عن كثيرين منهم: أحمد، والبخاري، وأبو زرقة وأبو حاتم. وشهد له أكثرهم بشدة إتقان الحديث. وكان من القلة التي لم تستجب للحكام في قننة خلق القرآن. انظر: تاريخ بغداد، ١٢/٣٤٤-٥١

٦ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٤/٢٠٠، والكفاية، ص ٧٧

أما النهي عن ذكر معائب الرِّجُل ففضية أشدَّ خطورةً من قضية المدح والتزكية. فقد بالغ الإسلام في النهي عن الوقوع في عرض أي رجل مسلم على أي وجه من الوجوه: كذنبًا أو صيدًا، شكا أو حقا، جدًا أو هزلًا، لفظًا أو إشارة في غيابه، أو في وجهه، بل نهى أيضا عن تتبع عوراتها. فمن النصوص الدالة على تحريم الوقوع في أعراض المسلمين وذكر معائبهم على اختلاف صورته كالتشغرية، والظعن، والعنايز بالألقاب والغيبة والبهتان، وتثني عوراتهم قوله تعالى: ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَرِ مِنْ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ١٤٨﴾

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نَبَأٌ مِنْ رَسُولٍ عَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَلْمَمُ الَّذِي يَتَذَكَّرُ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالَّذِينَ لَا يَحْمِلُونَ ١٤٩﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِمَّا نَقَضَ اللَّهُ لَهُ وَلَا تَجْتَمِعُوا لِلْبَهْتِ بِمَعْصِيَتِكُمْ بَعْضًا يَتَّبِعُ أُخْرَىٰ أَسَدُّكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مِمَّا كَفَرْتُمْ وَذُقُوا لَحْمَ اللَّهِ تَذُقُوا ١٥٠﴾

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْكُرْ سَمْرًا لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ١٥١﴾

وقوله ﷺ في خطبته يوم الشعر في حجة الوداع: «إِنِّي دَعَاكُمْ وَأَمَوَّالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَىٰكُمْ حَرَامًا، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بِلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا.»

وما رواه مسلم بسنده إلى أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال:

١ سورة النساء، ١٤٨

٢ سورة الحجرات، ١١ و ١٢

٣ سورة الهنزة، ٦

٤ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع»، ص ١٦، رقم الحديث ٦٧، وفي كتاب الحج، باب الخطبة أيام النحر، ص ٢٨٠، رقم الحديث ١٧٣٩، و ١٧٤١، بلقطه مطولاً. وأخرجه في كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، ص ٤٣، رقم الحديث ٢٠٥، وكتاب الحج، باب الخطبة أيام النحر، ص ٢٨٠، رقم الحديث ١٧٣٩، وكتاب المغازي، باب حجة الوداع، ص ٧٤٧، رقم الحديث ٤٤٠٣، و ٤٤٠٦، وكتاب الأضاحي، باب من قال الأضحية يوم النحر، ص ٩٨٧، رقم الحديث ٥٥٥٠، وفي كتاب الأدب، باب بدون عنوان، ص ١٠٥٥، رقم الحديث ٦٠٤٣، وكتاب الحدود، باب ظهر المؤمن حتى إلا في حد أو حتى، ص ١١٧٠، رقم الحديث ٦٧٨٥، وكتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، ص ١٢٢٠، رقم الحديث ٧٠٧٨، وكتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ كِتَابُ السَّمَوَاتِ ١٥٢﴾ [القيامة: ٢٢]، ص ١٢٨٣، رقم الحديث ٧٤٤٧، بتصرف مطولاً.

٥ أبو هريرة: هو الدوسي. وأصح ما قيل في اسمه أنه: عبد الرحمن بن صخر. سمي بأبي هريرة لأنه وجد هرة فحملها في كفه. أسلم بين الخديبية وخيبر، وقدم المدينة مهاجراً، وسكن الصفة، ولازم رسول الله ﷺ على سبع بطنه. فكان أحفظ من روى الحديث في عصره. اختلف في وفاته حتى أقوال، أصحها سنة سبع وخمسين. انظر: الإصابة، ٣٤٨٧-٦٤

«أَتَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ» قِيلَ: «أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي  
أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ، فَقَدْ اِعْتَبَيْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ»<sup>١</sup>

وإزاء ذلك نصوص حثت على ستر معائب الآخرين كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما أخرجه مسلم:  
«وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.» وفي رواية أخرى له: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ»<sup>٢</sup>.

فهذه النصوص وأمثالها تدل بظاهرها على تحريم جميع وجوه الطعن في المسلم، وتتبع عوراته؛  
صوتًا لعرضه، وسدًا لباب الفساد والتخاضم في المجتمع، وطهارة لنفس المسلم من رذائل الخلق.

وفي مقابل ما سبق، هناك نصوص تدل على جواز الطعن في المسلم في أحوال، وأنه غير داخل  
في الغيبة، فمن تلك النصوص ما استثنى مثلًا في قوله تعالى: ﴿لَا يُجِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالشُّوْرِ مِنْ الْقَوْلِ لِأَلَا  
مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ (١٥٨) .

ومنها ما أخرجه البخاري عن عائشة - رضي الله عنه - : «أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَالَ: «بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ» فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتَ رَأَيْتَ  
الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا  
عَائِشَةُ، مَتَى عَهْدِي نِي فَحَاشَا، إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَثْرَلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ.»<sup>٣</sup>

- ١ انظر: صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة، ص ١١٣٢، رقم الحديث ٦٥٩٣
- ٢ انظر: المرجع السابق، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ص ١١٢٩، رقم الحديث ٦٥٧٨
- ٣ انظر: المرجع السابق، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى  
الذكر، ص ١١٧٣، رقم الحديث ٦٨٥٣
- ٤ سورة النساء، ١٤٨
- ٥ عائشة: هي بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين. وُلدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس. وتزوجها  
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي بنت ست أو سبع، ودخل بها وهي بنت تسع. ولم يتزوج بغيرها. وكانت تكنى أم  
عبد الله. كانت من المكثرين في الرواية، وكانت لها معرفة بالفقه، والطب، والشعر. ماتت سنة ثمان وخمسين.  
انظر: الإصابة، ٢٣١/٨-٣٥
- ٦ انظر: صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاحشًا، ولا متفحشًا، ص ١٠٥٤، رقم  
الحديث ٦٠٣٢، بلفظه، وباب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ص ١٠٥٧، رقم الحديث ٦٠٥٤، وكتاب  
الأدب، باب المداراة مع الناس، ص ١٠٦٨، رقم الحديث ٦١٣١ بنحوه.

ومنها أيضا حديث فاطمة بنت قيس<sup>١</sup> - رضي الله عنها - لما ذكرت للنبي ﷺ أن معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم<sup>٢</sup> - رضي الله عنهما - خطباها، فقال لها رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم، فلا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصَلُّوكُمْ لَا مَالَ لَهُ، انصَحِي أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ»<sup>٣</sup>.

فهذه النصوص وأمثالها تؤكد على وجود أحوال تُشارك الغيبة ظاهراً، وتُفارقها حقيقةً وحكماً، أو على وجود مصالح أُرِجِحُ من مصلحة صون عِزِّ المسلم. فإذا عارضتها مصلحة من تلك المصالح؛ جاز ذكر معايب المسلم. وقد حصرها الفزالي<sup>٤</sup> في ستة<sup>٥</sup>، وتبعه النووي<sup>٦</sup> وذكرها مؤيدة بالأدلة، وهي: التعظُّم<sup>٧</sup>، والاستعانة على تغيير المنكر وردِّ العاصي إلى الصلاح، والاستفتاء، وتحذير المسلمين من الشرِّ ونصيحتهم؛ والتعريف بشخص اشتهر باسم ينسبُه إلى عيب دون قصد التعظيم، وذكر عيب المُجاهر بفسق. وجعل جرح الشهود والزَّوَّاة من باب مصلحة تحذير المسلمين من الشرِّ ونصيحتهم. وتحذير المسلمين من بقر ذي بقر لا يُبيح الغيبة فحسب، بل يصل إلى حد الوجوب؛ وذلك

- ١ فاطمة بنت قيس، هي القرشية الفهرية، الصحابية، من المهاجرات الأول. كانت عند أبي بكر بن حفص الخزرجي فطلقها، فترجعت بأسماء بن زيد. وهي التي روت قصة الجساسة بطولها، وانفردت بها. انظر: الإصابة ٢٧٦/٨-٧٧.
- ٢ أبو جهم: أو أبو الجهم هو ابن حذيفة بن غاتم القرشي العدوي، من مسلمة الفصح، أحد الأربعة الذين كانت تأخذ عنهم قريش الملبس، وأخذ الأربعة الذين تولوا دفن عثمان. وهو صاحب الأئبجانبة المهداة إلى الرسول ﷺ. عاش إلى أول خلافة ابن للوزير. انظر: الإصابة ٦١٧/٧-٦٢.
- ٣ الصعلوك: هو من لا مال له ولا اعتماد. انظر: العين، ٣٠٣/٢.
- ٤ أسامة بن زيد هو من موالي رسول الله ﷺ من الطرفين، كان أبوه زيد أعتقه الرسول ﷺ، وكانت أمه عتيقة أيضاً، وقيل: أعتقها عبد الله بن عبد المطلب. أمره الرسول ﷺ على جيش مؤتة وهو يومئذ ابن ثمان عشرة سنة. وأصح الأقوال أنه مات سنة أربع وخمسين. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٤٤/٦، والاستيعاب، ٧٧/١.
- ٥ هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الطلاق، باب المطلقة البائن لا نفقة لها، ص ٦٣٩، رقم الحديث ٣٦٩٧ بلقطه، و ص ٦٤٤، رقم الحديث ٣٧٦٤ بنحوه.
- ٦ الفزالي: هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي. مهر في الفقه والكلام والجدل، وأخذ في تأليف الأصول والفقه والكلام والحكمة. ثم مال إلى الزهد وإصلاح النفس، وألف كتاب الإحياء وغيرها. وأقبل في آخر أمره على الحديث وأهله، توفي سنة خمس وخمسمائة. انظر: حبر الأعلام، ١٩/٣٢٢-٤٥.
- ٧ انظر: إحياء علوم الدين، ١٥٩/٣-٥٣.
- ٨ انظر: رياض الصالحين، ص ٤٢٥-٤٦.
- ٩ المعتظم: هو من يشكر رجلاً ظلمه. انظر: تهذيب اللغة، ١٤/٢٧٧.

لوجوب النصيحة. ومنه جرح الرُّوَاة والشهود. بل إن جرح الرُّوَاة أوكد وأولى وأهم من جرح الشهود، لأن جرح الشهود في الغالب فيه تحقيق مصلحة نصيحة فرد أو أفراد مسلمين، بينما في جرح الرُّوَاة مصلحة الأمة بأسرها. فإذا كانت مصلحة نصيحة فرد مسلم أقوى من صون عرض مسلم آخر؛ كانت مصلحة صون الدين لأجل الأمة بأسرها أهم وأعلى منها بكثير.

ومما دل على وجوب جرحهما أيضا النصوص الواردة في النهي عن كتمان الشهادة كقوله تعالى:

﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمَّ قَلْبُهُ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٨٨﴾﴾

واظهار حال الشاهد والراوي يجب أيضا من جهة كونه عالما؛ إذ كتمان العلم حرام، بل كبيرة، بدليل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ، فَكَتَمَهُ، أَحْبَسَهُ اللهُ بِإِجَامٍ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قال الترمذي: "وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة التابعين قد تكلموا في الرجال." ثم قال بعد عد طائفة منهم: "فما حتمهم على ذلك عندنا - والله أعلم - إلا النصيحة للمسلمين، لا نظن أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة. إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا؛ لأن بعضهم من الذين صَعَّفُوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان مُتَّهَمًا في الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب عَقْلَةٍ وكثرة خطأ؛ فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين، وتثبيتا؛ لأن الشهادة في الدين أحق أن يُتَّكَبَت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال."

١ سورة البقرة، ٢٨٣

٢ هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب كراهية منع العلم، ص ٥٢٥، رقم الحديث ٣٦٥٨، بلفظه. وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، باب ما جاء في كتمان العلم، ص ٦١، رقم الحديث ٢٦٤٩، بنحوه. وأخرجه ابن ماجه في سننه، في افتتاح الكتاب في الإيمان، وفضائل الصحابة، والعلم، ص ٤١، رقم الحديثين، ٢٦٥، ٢٦٦ بنحوه.

٣ الترمذي: هو أبو عيسى محمد بن عيسى صاحب السنن أحد الكتب الستة، من أئمة الحديث وعلومه، تلقى علم الحديث من البخاري، له العجل. وله في الفقه يد صالحة. تُوفِّي سنة تسع وسبعين ومائتين. انظر: جامع الأصول، ١/١٩٣

٤ العجل الصغير، ص ٧٣٨

٥ العجل الصغير، ص ٧٣٨ - ٣٩

وقال ابن جَبَّان: "أجمع الجمع على أن الشاهدين لو شهدا عند الحاكم على شيء من حُطام هذه الدنيا؛ ولم يعرفهما الحاكم بعدالة، أُنَّ عليه أن يسأل المُعَدَّلَ عنهما، فإن كتم المُعَدَّلَ عيباً أو جرحاً علينيه فيهما؛ أئتم، بل الواجب عليه أن يُخبر الحاكم بما يعلم عنهما من الجرح أو التَّعديـل، حتى يحكُم الحاكم بما يصحُّ عنده. فإذا كان ذلك جائزاً لأجل التافيه من حُطام هذه الدنيا الفانية، كان ذلك عند ذبِّ الكذب عن رسول الله ﷺ أولى وأحرى، فإنَّ الشاهد إذا كذب في شهادته لا يتعداه كذبه، والكاذب على رسول الله ﷺ يُجَلُّ الحرام، ويُحَرَّم الحلال، ويتَبَوَّأ مقعده من النار. وكيف لا يجوز القدح فيمن تبوأ مقعده من النار."<sup>١</sup>

وقال الخطيب مُعلِّقاً على حديث عائشة -رضي الله عنها- السابق ذكره: "ففي قول النبي ﷺ للرجل: «بئس رجل العشييرة» دليل على أن إخبار المُخبر بما يكون في الرَّجُل من العيب على ما يوجب العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبية، إذ لو كان ذلك غيبية؛ لما أطلقه النبي ﷺ. وإنما أراد -عليه السلام- بما ذكر فيه -والله أعلم- أن يُبين للناس الحالة المذمومة منه، وهي الفُحش، فيجتنبوها، لا أنه أراد الطعن عليه والثُّلبُ له. وكذلك أئتمُّنا في العلم بهذه الصناعة، إنما أطلقوا الجرح فيما ليس بعَدْل؛ لئلا يتَغَطَّى أمره على من لا يُخبره، فيظنُّه من أهل العدالة؛ فيحتجُّ بخبره. والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الذي ذكرناه؛ لا يكون غيبية."<sup>٢</sup>

وخلاصة القول أن تزكية الرِّوَاة وجرحهم من أوكـد واجبات الشريعة الإسلامية لحفظ السنة النبوية مما ليس منها. وإهمالهما يؤدي إلى ضياعها وفسادها. وقد تواردت على هذا أقوال أئمة النقد.

فقد روى ابن أبي حاتم عن يحيى بن سعيد القَطَّان قال: "سألت سُفيان، وشُعْبَةَ، ومالك ابن أنس عن الرَّجُل الكذَّاب يبين لي أمره؟ قال: لا يَسْعُك إلا أن تُبين للناس أمره."<sup>٣</sup> وفي رواية قال: "سألت سُفيان الثَّوري، وشُعْبَةَ، ومالك بن أنس، وسُفيان بن عُيَيْنَةَ عن الرَّجُل لا يكون ثبُتاً في

١ ابن جَبَّان: هو محمد بن جَبَّان أبو حاتم البستي المحدث المؤرخ. له معرفة بالفقه والطب والنجوم. وهو صاحب التصانيف، منها: الثقات والمجروحين، والصحيح، ومشاهير علماء الأمصار. تُوفِّي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. انظر: سير الأعلام، ١٦/٩٢-١٠٤

٢ الحُطام: هو ما تحطَّم من الشيء اليابس المكسور. انظر: العين، ٣/١٧٥. وأريد به هنا عرض الدنيا تسمية له بما سيؤول إليه.

٣ مقدمة المجروحين، ١/١٩

٤ قد سبق نَحْرُجُه في ص ٣٣.

٥ ثُلْبُ المرء تنقُصُه. انظر: المعجم الوسيط، ١/٩٩

٦ الكفاية، ص ٣٨

٧ مقدمة الجرح والتَّعديـل، ٢/٢٣، و٤

الحديث، فبأدبتي الرجل قبسألني عنه. قالوا: أخبر عنه وبيِّن أمره<sup>١</sup>”

وروى العقيلي<sup>٢</sup> بسنده إلى حماد بن زيد<sup>٣</sup> قال: ”كلمنا شُعْبَةَ في أن يكفَّ عن أبان بن أبي عَياش لسُنَّه وأهل بيته، فضمن أن يفعل. ثم اجتمعنا في جنازة، فنادى من بعيد: يا أبا إسحاق، إني قد رجعتُ عن ذلك لا يحِلُّ الكُفُّ عنه؛ لأنَّ الأمر دين<sup>٤</sup>“

بل ذكر حماد بن زيد أن شُعْبَةَ كان يفعل ذلك جِسْمَةً<sup>٥</sup> وقد ذكر مكي بن إبراهيم<sup>٦</sup>، أن شُعْبَةَ كان يأتي عمران بن حَدير<sup>٧</sup> فيقول: تعال حتى نغتَاب ساعة في الله عزوجل. يذكرُون مَسَاوِي أهل الحديث<sup>٨</sup>.

وروى الخطيب عن الحسن بن الربيع<sup>٩</sup> قال: قال ابن المبارك<sup>١٠</sup>: ”الْمَعْلَى بن هلال هو، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب، قال: فقال له بعض الصوفية: يا أبا عبد الرحمن، تغتاب؟ قال: استكثته إذا لم يُبَيِّن كيف يُعرَف الحقُّ من الباطل؟ أو نحو هذا من الكلام.“<sup>١١</sup>

- ١ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٢٤/٢
- ٢ العقيلي: هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، مصنف كتاب الضعفاء. سمع من خلق كثير منهم عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأدم بن موسى صاحب البخاري. شهدوا له بجلالة قدره في الحديث. تُوِّفِّي سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة. انظر: تاريخ الإسلام، ٤٦٧/٧، وسير الأعلام، ٣٨-٣٣٦/١٥
- ٣ حماد بن زيد: هو أبو إسحاق شعبة بن جهم، ثقة متفق عليه تخرج في الصحيحين، رضي الأئمة. سمع ثابتا البناني، وأبا حازم سلمة بن دينار وأقرانهما. وروى عنه ابن مهدي، وابن المبارك وأقرانهما. انظر: الإرشاد، ٤٩٧/٢-٤٩٩. تُوِّفِّي سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٤٨
- ٤ الضعفاء الكبير، ٣٩/١
- ٥ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٢٧١/١
- ٦ مكي بن إبراهيم: هو أبو السكن الحنظلي التميمي، أحد الرحالين في طلب الحديث وكان من الثقات. انظر: تاريخ دمشق، ٤٣٨-٤٣٨/٦٠، تُوِّفِّي سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومائتين يهلع. روى له الجماعة. انظر: سير الأعلام، ٥٥٣/٩
- ٧ عمران بن حدير هو السدوسي، أبو عبيدة، من حفاظ أهل البصرة ومتقنيهم. تُوِّفِّي عام سبعة وأربعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٤٣
- ٨ الكفاية، ص ٤٥
- ٩ الحسن بن الربيع: هو أبو علي، من أصحاب عبد الله بن المبارك مات الحسن بالكوفة سنة إحدى وعشرين ومائتين. انظر: الطبقات الكبرى، ٣٧٤/٦
- ١٠ ابن المبارك: هو عبد الله أبو عبد الرحمن، مولى بني حنظلة من أهل مرو. اجتمع فيه من خصال الخير ما لم يجتمع في غيره. كان قديماً حافظاً للحديث ورجلاً أديباً. تُوِّفِّي سنة إحدى ومائتين ومائة. انظر: الثقات لابن حبان، ٧/٧٧
- ١١ الكفاية، ص ٤٥

وقال أبو زرعة الدمشقي: "وسمعت أبا مسهر<sup>١</sup> يسأل عن الرجل يغلط، ويؤثّمهم، ويصحّف؟ قال: يبيّن أمره. فقلت لأبي مسهر: أتري ذلك من الغيبة؟ قال: لا."<sup>٢</sup>

وروى مسلم وابن أبي حاتم بسنديهما إلى عفيان بن علف بن سليم<sup>٣</sup> قال: "كنت عند إسماعيل ابن علقمة، فحدثت رجلاً عن رجل، فقلت: إن هذا ليس بثبت. قال: فقال الرجل: اغتبتك. قال إسماعيل: ما اغتابة، ولكنّه حَكَم عليه أنه ليس بثبت."<sup>٤</sup>

وروى الخطيب عن محمد بن أبي خلف<sup>٥</sup> قال: "كنا عند ابن علقمة فجاءه رجل، فسأله عن حديث للثابت بن أبي سليم، فقال بعض من حضر: وما تصنع بلَيْث بن أبي سليم، وهو ضعيف الحديث؟ لم لا تسأله عن حديث لأبيوب؟ قال: فقال: سبحان الله، أتقتاب رجلاً من العلماء؟ قال: فقال ابن علقمة: يا جاهل، نصحك، إن هذا أمانة، ليس بغيبة."<sup>٦</sup>

وروى الرامهرمزي بسنده إلى محمد بن بندار<sup>٧</sup> يقول: قلت لأحمد بن حنبل: "إنه ليشتدّ عليّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب. فقال أحمد: إذا سكتك أبت، وسكتك أنا؛ فمتى يعرف الجاهل

١ أبو زرعة الدمشقي: هو عبد الرحمن بن عمرو إمام في الحديث والرجال له كتاب في التاريخ وعلل الرجال. توفّي سنة ثمان ومائتين. انظر: طبقات الجنائز، ص ٢٠٥-٢٠٦.

٢ أبو مسهر: هو عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي. عده ابن أبي حاتم من الجهابذة النقاد بالتمام. انظر: المقدمة، ٢٨٦/١-٢٩٢، سمع سعيد بن عبد العزيز ومالك بن أنس، وآخرين، روى عنه بخبر واحد من الأئمة منهم ابن معين. وكان من أعلم الناس بالمغازي وأيام الناس. حمله المؤمنون إلى بغداد في المحنة فحبسه بها، إلى أن مات سنة ثمان عشرة ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٧٤/١١-٧٥.

٣ انظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٣٧٧.

٤ عفيان بن مسلم: هو الصّغار أبو عثمان مولى زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، من أهل البصرة، وسكن بغداداً وبها مات سنة عشرين ومائتين. انظر: الفقات، لابن حبان، ٤٥٤/٨، وعفيان ثبت صاحب سنة. انظر: الفقات، للمعجل، ص ٣٣٦.

٥ إسماعيل ابن علقمة: هو إسماعيل بن إبراهيم. وعلقمة أمه مولى بني أسد. كان من المتقنين وأهل الفضل في الدين. توفّي عام ثلاث أو أربع وتسعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأنصار، ص ٢٥٥.

٦ انظر: مقدمة صحيح مسلم، ص ٤٦، ومقدمة الجرح والتعديل، ٢٣/٢.

٧ محمد بن أبي خلف: هو محمد بن أحمد بن أبي خلف البغدادي أبو عبد الله. سمع من ابن علقمة وآخرين. روى عنه جماعة منهم عبد الله بن أحمد بن حنبل. قال فيه أبو حاتم: ثقة صدوق. مات سنة ست وثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٣٥٤/١-٥٣.

٨ الكفاية، ٤٣.

٩ محمد بن بندار: هو الشّياك الجرجاني أبو بكر. انظر: طبقات الجنائز، ٢٨٧/١. يروى عن أهل العراق وأبي حاتم. انظر: الفقات، من لم يقع في الكتب الستة، ٢٠٩/٨.

الصحيح من السقيم؟”

كما روى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: ”جاء أبو تراب النخشي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة. فقال أبو تراب: يا شيخ، لا تغتاب العلماء. فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك، هذا نصيحة، ليس هذا غيبة.“

فتأكد من هذه الأقوال أن الاشتغال بالجرح والتعديل واجب على الكفاية لوجوب النصيحة لله، ورسوله، وللمسلمين، إلا أنه أمر ذا خطر عظيم، إذ التساهل فيه وإهماله يخشى منه ضياع السنة النبوية أوفساده، بينما التشدد فيه يؤدي إلى الوقوع في أعراض الأبرياء. فالحائض فيه حقيق بخدر شديد، وبالغ التوقي والتثبت، ليقوم بصون العلم، وفي الوقت نفسه يصون نفسه، وأعراض الأبرياء أيضاً؛ فلا يوثق من يستحق الجرح، ولا يجرح بريئاً.

وعلى هذا يُحتمل ما ذكره الخطيب -على فرض صحته- عن محمد بن الفضل العباسي يقول: ”كُنَّا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو إذن يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل. فدخل عليه يوسف ابن الحسين الرازي، فقال له: يا أبا محمد، ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟

فقال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل.

فقال: وما الجرح والتعديل؟

فقال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة.

فقال له يوسف بن الحسين: استحبيبتك لك يا أبا محمد، كم من هؤلاء القوم قد حطوا رواجلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض.

١ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٢٠٢/٢

٢ عبد الله بن أحمد بن حنبل: هو أبو عبد الرحمن الشيباني، المشهود له بالمواظبة في طلب الحديث، ومعرفة الرجال، وعمل الحديث، والأسماء والكنى. لم يكن أحد أروى عن أبيه منه. سمع منه المسند، والناسخ والمنسوخ، والتاريخ، وغيرها من التصانيف. تُوفي سنة تسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٣٨٢/٩-٨٤

٣ أبو تراب النخشي: هو عسكر بن الحصين أحد العباد الساميين. حدث عن محمد بن عبد الله بن نمير. كان صاحب حاتم الأصب إلى أن مات. ثم كتب الحديث الكثير، ونظر في كتب الشافعي. تُوفي سنة أربع وخمسين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق، ٣٤٠/٤٠-٤٨

٤ انظر: الكفاية، ٤٥

٥ لم أجد ترجمته.

٦ يوسف بن الحسين الرازي: هو أبو يعقوب، من مشايخ الصوفية. كان كثير الأسفار. صحب ذا النون المصري، وحكى عنه. سمع أحمد بن حنبل. مات سنة أربع وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٣١٦/١٤-٢٠

فبكى عبد الرحمن وقال: يا أبا يعقوب، لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صَنَّفْتُهُ.“

لأن قول عبد الرحمن بن أبي حاتم هذا -على فرض صحته-، معارضٌ لما سبق ذكره من أدلة شرعية من الكتاب والسنة، وبالتالي اتفاق كبار أئمة النقد على وجوب جرح الرواة، نصيحة لله، ورسوله، وللمسلمين. فوجب تأويل ما ذكره الخطيب عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، وحمله على شدة خوفه على نفسه من الخطأ في حكم على رجل كما أشار إليه ابن الصلاح،<sup>١</sup> أو خوفه عليها من ميل إلى هوى، لا أنه كان يَشْكُ في مشروعية الجرح والتَّعْدِيل، ووجوبهما، ولا على أنه نديم على تأليفه ذلك الكتاب.

---

١ انظر: الكفاية، ٣٨

٢ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٨٩

## المطلب الرابع

# أهمية علم الجرح والتعديل

تكمُن أهمية وشرف كل علم وكذلك علم الجرح والتعديل غالباً في الغاية منه، ووجه الحاجة إليه. ففائدته التي تحُصُّ به دون غيره من علوم السنة هي معرفة منزلة كل راوٍ عدالة وضبطاً؛ حتى يَتَمَيَّز من تُقَبَّل روايته من تُرَدُّ عموماً. وهذه الفائدة خاصّةً بالجانب العملي لعلم الجرح والتعديل.

وأما الجانب النظري منه ففائدته الخاصة به هي إيجاد معيار نقديٍّ دقيق مُفَصَّل يمنع التَّساهل والتَّشدُّد في الحكم على الرُّوَاة، ويضمّن إنزال كل واحد منهم ما يليق به من منزلةٍ بمراعاة أوصافه من العدالة والكفاءة.

ومن فوائد علم الجرح والتعديل وفوائد علم العِلل كذلك هو تمييز الصحيح من السقيم من الحديث.

والفائدة العُظْمَى من هذا العلم وغيره من العلوم المتعلقة بالسنة، -وهي أيضاً وجه الحاجة إليه- هي الحفاظ على السنة النبوية من الضياع، وصونها مما ليس منها. وفي حفظ السنة النبوية حفظ للدين مما يضمن السعادة الدنيوية والأخروية لمن يقوم به خصوصاً، ولأمة الإسلام عموماً.

وإلى جانب هذه الفوائد الأساسية المتعلقة بالعرض منه ووجه الحاجة إليه، هناك ثمرات لهذا العلم تحققت عبر الأزمان، ويمكن الاستفادة منها في كل عصر من العصور، وهي تتلخص فيما يلي:

أولاً: إن الاطلاع على تفاصيل علم الجرح والتعديل يبعث ثقة عظيمة بالسنة النبوية. ولا يبقى لدى المرء شك في أن الله -جل وعلا- قد أنجز وعده في حفظ السنة النبوية الشريفة على مر الأزمان. وذلك حينما ينظر إلى دقة التفاصيل وكثرة الملاحظات التي حرص النقاد على تسجيلها حول الرُّوَاة من مواليدهم، ووفياتهم، وشيوخهم، وتلامذتهم، ومرؤياتهم، وصفاتهم عدالة وضبطاً من التزام بالسنة، أو انحرافٍ عنها يسيراً، أو كثيراً، ومن كذب، أو خطأ، أو إتقان، أو خفة ضبط، أو اختلاط، أو تدليس، أو إرسال، أو نسيان، أو اعتماد على مكتوب، أو

على ذاكرة، أو استماع إلى شيخ، أو قسائل فيه، إلى غير ذلك مما يصعب حصره، وملاوا بها  
كُتُبًا لسوي موسوعات ضخمة أو تفوقها.

وكذلك إذا نظر إلى المعيار التقدي الذي أوجدوه في ضوء النصوص الشرعية، والذي  
في الحقيقة أدق معيار نقدي شهد التاريخ البشري في العلوم العقلية.

وإذا علم منتهى نزاحتهم وعدلهم عند تطبيق ذلك المعيار على الرواة من غير مسألة  
بقرابة أو صلة أخرى، ومن غير تهيب من سلطان، مما يدل على أن همهم الأعظم، والأولى،  
والأرجح على ما عداه هو تنقية السنة النبوية من أي شائبة خطأ أو كذب.

وإذا نظر إلى مدى حرمتهم في نقد الرواة والأحاديث المتمثل في مخالفة بعضهم  
البعض، مع الالتزام بأفضل معيار تقدي، وبدون أن يورث ذلك سخناه في قلوبهم، أو يوجد  
عداوة، أو حتى سوء أدب في الغالب.

فمن علم ذلك كله ولو إجمالاً، امتلاً صدره ثقة بالسنة النبوية، وبقينا بأهلية أئمة  
النقد وكفاءتهم. فاطمن إلى قبول أقوالهم، والاحتجاج بالمقبول من الحديث. ولم يتأخر بتلك  
الشبهات التي أثيرت والتي لا تزال تقار حول السنة النبوية حجة، ومبوتاه، وحفظاً. ولعل  
أمتع مثال للمفارقة بين من يجهل مدى حماية علم الجرح والتعديل للسنة النبوية، فأقلقه  
الوضع فيها، وبين علوف بخطورة علم الجرح والتعديل ومدى جراته للسنة النبوية،  
فاطمين إلى حفظ الله تعالى لها بتهيئة جماعة من الثقات المحترمين ما رواه ابن أبي حاتم بسنده  
للقاضي عبد بن سليمان قال: "قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيشر لها  
الجهابذة".<sup>١</sup>

ثانياً: إن نقاد الحديث لم يخدموا الحديث فحسب، بل يبيحون أدق وأصح معيار لنقد المنقول  
خدموا العلم البصري بوجه عام، إذ يصلح هذا المعيار لنقد أي منقول، وتصفيته من شوائب  
الخطأ والكذب، وإن كان تطبيقه يتطلب جهوداً جبارة تهاب منها النفوس. وقد استجيب منه

- ١ عبدة بن سليمان، هو البرزقي أبو محمد، صاحب ابن المبارك، نزل التصيصة، روى له أبو داود. انظر: تهذيب  
الكنال، ١٨٠/٥٣٤-٥. وقال أبو حاتم في عبدة: صدوق. وروى عنه. انظر: الجرح والتعديل، ١٠/٦.
- ٢ الجهابذة: جمع مقدره جهابذة، وهو النقاد الجدير. انظر: القاموس المحيط، ص ٣٢٢.
- ٣ مقدمة الجرح والتعديل، ٣/١.

فعلًا إلى حدٍّ ما في علوم التفسير، والقراءات، واللغة العربية،<sup>٢</sup> والتاريخ،<sup>٣</sup>

ثالثًا: إن الالتزام بمبادئ الجرح والتعديل في رواية الحديث يُسبب استقامة سيرة المشتغلين به، ويُنشئ فيهم الحركة والنشاط للحصول على الكفاءة المطلوبة من الضبط والإتقان. وكلما زاد الالتزام بمبادئ الجرح والتعديل الأساسيين، وهما التَّحَقُّق من العدالة والكفاءة المطلوبة فيمن يُعْتَد عليه؛ انتشر الصلح، وزاد مدى تحقُّق النجاح في الأهداف المطلوبة. لأن العدالة تضمّن الصلح في المجتمع، بينما الكفاءة تضمّن النجاح في الأمور.

وهذه فائدة عظيمة، لا تقتصر على السنة النبوية، ولا على العلوم النقلية فحسب، بل يمكن الاستفادة منها في التربية والإصلاح، وتولية مناصب هامة لتدبير شئون المسلمين. والتاريخ الإسلامي في أول أيامه أكبر شاهد على ذلك. فإن الاستقامة كانت سائدة فيها، وكذلك النجاح في الأمور الدنيوية عموماً. وذلك لشِدَّة الالتزام بمبادئ التَّكْد من العدالة والكفاءة. ثم نقص الالتزام بهما شيئاً فشيئاً - كما سيأتي في بيان تاريخ علم الجرح والتعديل -، مما سلب الصلح والنجاح تدريجياً من الأمة.

١ نشأ علم التفسير كبحث من مباحث علم الحديث، حيث ذُكر ككتاب من الكتب الحديثية فعلى سبيل المثال ضمن البخاري صحيحه كتاب التفسير، وكذلك فعل الترمذي في سننه. ولما صار علماً مستقلاً، قام بعض المفسرين كابن كثير، والشوكاني في تفاسيرهم بنقد وتمحيص للمرويات.

٢ ذكر ابن الجزري قيام أئمة القراء بتمحيص للقراءات لما وجد الباطل إليها سبيلاً، وتمييزهم بين ما صح منها، وما لا يصح، كما ذكر اتفاق السلف على أن صحة الإسناد أحد الأركان الثلاثة للقراءة الصحيحة. انظر: النشر في القراءات العشر، ٩/١

٣ انظر مثلاً محاولة السيوطي لتمحيص ما يصح من اللغة العربية من غيره، في المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٧/١، حيث ذكر أنه قسم أنواع هذا الكتاب محاكياً أنواع علوم الحديث. والجدير بالملاحظة استعارته لاصطلاحات مختلفة من علم النقد الحديثي، كالصحيح، والشاذ، والمتواتر.

٤ اشتملت كتب التاريخ على أسانيد للمرويات في الغالب في أول الأمر. ومن أبرز من دعا من المؤرخين إلى تمحيص متون الأخبار، وتصدي له ابن خلدون، والسخاوي، في تواريتهما. انظر: مقدمة تاريخ ابن خلدون، ١٣/١-٣٧، ومقدمة الضوء اللامع، ٦/١، ومقدمة التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ٦/١

## المطلب الخامس

# تاريخ علم الجرح والتّعديل إجمالاً

قد تحدّثت جماعة من المعاصرين عن تأريخ السنة النبوية أو علومها بإسهاب. وإن هذا الحديث يتضمن تاريخ الجرح والتّعديل أيضاً الذي هو أحد علوم الحديث. إلا أن الناظر في تاريخ علم الجرح والتّعديل وحده، يلاحظ مُستجَدّات تختصُّ بهذا العلم دون غيره من علوم الحديث؛ مما يفرض الكلام عنه بِنُفْرَدِهِ.

وإن الحديث عن تاريخ الجرح والتّعديل لطويل مُتَشَعَّب، وليس هذا موضع تفصيله. وما يَسَعْنِي هنا إلا أن أذكر أسباب عدم حاجة السنة النبوية في أول الأمر إلى جِصْنِ الجرح والتّعديل، ومتى وكيف نشأت الحاجة إليهما، مع ذكر أهمّ التطورات التي حصلت عبر التاريخ، والتي ساهمت في تكوين هذا العلم ووصوله لصورته التي هو عليها اليوم.

ونظراً إلى أهمّ التطورات وأبرزها في تاريخ علم الجرح والتّعديل، يُمكن تقسيمه إلى سبع مراحل متميزة، هي:

أولاً: مرحلة عدم الحاجة إلى جرح الرُّوَاة وتَعْدِيلِهِمْ، وامتدّت من مَبْعَثِ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى مقتل عثمان -رضي الله عنه-.

ثانياً: مرحلة نشأة علم الجرح والتّعديل، وقد امتدّت إلى نهاية عصر- التابعين في حدود الخمسين ومائة.

ثالثاً: مرحلة تطوّر علم الجرح والتّعديل إلى التّضج والكمال، واستمرت إلى نهاية القرن الثالث الهجري.

١ كـمـحـمـد مـحـمـد أـبـي زهـو فـي كـتـابـه "الحديث والمحدثون"، ومحمد عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التدوين"، ومحمد مصطفى الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه".

٢ انظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٦-٧٢، وبيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث، ص ٢٦٤-٣٢٨، والمنهج المقترح ص ١٢-٦٥

رابعا: مرحلة بداية تقلص عملية الجرح والتعديل، واستمرت إلى نهاية القرن الخامس الهجري.

خامسا: مرحلة ما بعد الرواية، وهي الفترة التي بدأت من أول القرن السادس وانتهت ببداية القرن العاشر.

سادسا: مرحلة الرُّكود، واستغرقت القرون العاشر، والحادي، والثاني، والثالث عشر.

سابعا: مرحلة عودة النشاط في علم الجرح والتعديل بعد الرُّكود، وبدأت من القرن الرابع عشر، واستمرت إلى يومنا هذا.

وفيما يلي أعرض أهم خصائص كل مرحلة مع شيء من التفصيل من إنجازات العلماء فيها.

### المرحلة الأولى: مرحلة عدم الحاجة إلى جرح الرواة وتعديلهم:

إن السنة النبوية كانت في حياة النبي ﷺ، وكذلك في فترة بعد وفاته إلى نهاية النصف الأول من خلافة عثمان -رضي الله عنه- في حصن منيع، لا تنالها أيدي العابثين، ولا ألسنة المُعرضين. وذلك يرجع إلى أمور لعل أهمها خمسة، هي:

أولا: شدة إخلاص أصحاب رسول الله ﷺ لدينهم، وحماسهم له.

وثانيا: حسن تربيتهم، وتفقههم في الدين علما وعملا.

وثالثا: شدة وعيهم لأهمية السنة النبوية ومكانتها في الإسلام، وإدراكهم بواجبهم تجاهها من حفظها من الضياع أو الفساد.

ورابعا: شدة إتقانهم للسنة النبوية، وذلك لأجل توقُّر دواعي ضبط الحديث في جيل الصحابة أكثر من غيرهم ممن جاء بعدهم.

وخامسا: تمكين الله -جلَّ وعلا- لهم في الأرض.

أما شدة إخلاصهم لدين الله -جلَّ وعلا-، وتفانيهم فيه، فكانت نتيجة لغربة الإسلام مع قُوَّة صدقه. فقُوَّة صدقه هي ما لفت انتباه العقلاء إليه، فأدركوا شدة صلاحه، ووجه الحاجة إليه دنيا ودينا، في مقابل شدة فساد ما يسود مجتمعهم آنذاك من ظلم، وضلال. وغربة الإسلام الناشئة من شدة رفض المجتمع الجاهلي وعداوته الضارية له، هي ما جعل كل من عرف صدق الإسلام يتوقف قبل الاعتراف به، ويحسب له كل حساب. فكان إسلام أحدهم يحتمل قطع أواصر المحبة، والقرباة، والصلة بينه، وبين أفراد أسرته، وقبيلته، والمجتمع بأسره، كما كان يحتمل الخروج من بيته وأرضه، والتخلي عن ماله، بل وقد يؤدي بحياته. فلم يُقدم على اعتناقه في حياة النبي ﷺ عموما، وفي

الفترة المكية بعد بعثته خصوصاً إلا من عظم في قلبه الإيمان بالله، وهانت عليه الأواصر الدنيوية، ولم يقر له فرار من غير انضمام إلى الإسلام على الرغم من عظم المخاطر المحيطة به، وبشكل ما يملكه. وهكذا نشأت جماعة أصحاب رسول الله ﷺ على أساس الولاء، والنصيحة، والحماس لله، ورسوله، ولعامة المسلمين، وعلى أساس البراء والمعاداة لكل ما خالف الدين، وفارقه. وقد نطق به القرآن العظيم ونشرهم في مقابل ذلك بـرضوان الله تعالى لهم والفلاح الدائم، حيث قال: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِيمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ وقال: ﴿ لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رِضْوَانٌ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَرِضْوَانٌ مِنْهُ أُولَئِكَ يَرْجَى اللَّهُ الْآلَاءَ إِنْ حَزَبَهُمْ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢١﴾ ﴾

فكان حتماً على الصحابة -رضوان الله عليهم- آحاداً وجماعات مواجهة محنة تلو المحنة إلا أنهم لم يجحدوا عن الطريق المستقيم؛ لأنهم سعدوا بصحبة رسول الله ﷺ، فكانوا يتلقون منه القرآن شفاهاً، وكشاهدين، وهو يعتل بكتاب ربه، فكانوا يتأسون به في أعماله السديدة، وحلقة القويم، وصفاته الكريمة، مع إرشاده المستمير لهم في الصغير والكبير من حياتهم لإقامة دين الله -جل وعلا- في ضوء التوجيه الرباني المباشر. فأضافت المحن المتتالية مع نور القرآن الحكيم، والتربية النبوية الرشيدة، إلى صفاءهم وتنقيتهم من أساليب وأدران الجاهلية، كما أدت تلك العوامل إلى تقويتهم في دينهم، وجملاء بصيرتهم؛ فتهيؤوا لحمل أمانة الإسلام بعد رسول الله ﷺ، وتبليغها إلى من سواهم على أحسن وجه، حتى جاءت تركية أفرادهم وجماعاتهم على لسان الله -جل وعلا-، وعلى لسان رسوله ﷺ في عدة نصوص معروفة. أشملها لهم جميعاً قول الله -جل وعلا-: ﴿ لَا يَسْتَوِي سِنكْرٌ مِّنْ أَنْفٍ مِّنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلُ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقْتِنَا وَمَنْ جَاءَ وَعَدَّ اللَّهُ لِنُسِقُنَّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٥﴾ ﴾

- ١ سورة الفتح، ٢٩
- ٢ سورة المجادلة، ٢٢
- ٣ فواجه المهاجرون أهد أنواع الاضطهاد على أيدي المشركين من أهل مكة، كما صبروا على الآلام الهجرية، وواجه المسلمون من مهاجرين وأنصار في المدينة قتال المشركين عدة مرات، بالإضافة إلى عباء اليهود والنصارى. هذا إلى جلت ما أصيب به أفرادهم، كما هو مشهور مبسوط في كتب السيرة النبوية، والتاريخ.
- ٤ وبعض هذه النصوص المشتملة على تركية الصحابة -رضوان الله عليهم- ذكرها الخطيب البغدادي في الكفاية، ص ٤٦-٤٩، في باب أفرادها.
- ٥ سورة الحديد، ١٥

وعلمت منهم نصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي واجتنبهم تجاه رسول الله ﷺ ونجاه سنته، ولا أدل على تعظيم أمر السنة النبوية من قول الله -جل وعلا- ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣) قُلْ أُطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ (٤) ومن قوله عز من قائل: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ لَمْ لَا يُحِذُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٥)

فتعلقت قلوبهم بالسنة النبوية، وحرصوا عليها، ومن ثم أكثروا عليها علماً وعملاً وحفظاً لها من الضياع والفساد لصحة الله، ورسوله، ولعامة المسلمين، لاسيما في وجود نصوص بالغة في التحذير من الكذب في السنة والتساهل فيها كقول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدًّا فَلَيْتَبَوُّهُ مُتَعَدًّا مِنَ النَّارِ». وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ حَدَّثَ مِنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ». وذلك لأن الافتراء على النبي ﷺ افتراء على الله، وقد نص القرآن في كثير من المواضع على كون الافتراء على الله أشد أنواع الظلم، وقدمه في الذم على تكذيب الله -جل وعلا- في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُغْنِي عَنِ الظَّالِمِينَ ﴾ (٦)

كما عرفوا وجوب الثبوت من صحة الحديث قبل قبوله ونقله من خلال قول الله -جل وعلا: ﴿ يَأْتِيهِمُ الْيَقِينُ مَا نَشَاءُ أَنْ نَبْدُلَ فَيْدًا مِّنْ دُونِ الَّذِي بَدَّلْنَا وَلَا نَكْفُرُ بِاللَّذِينَ هُم مِّن دُونِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِيُذَمَّ الْفَاسِقِينَ ﴾ (٧)

١ سورة آل عمران، ٤٣٦-٤٣٥

٢ سورة النساء، ٦٥

٣ هذا الحديث أخرجه أئمة كثيرون منهم البخاري أخرجه بلفظه، وبن زيادة في صحيحه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ص ٢٤، أرقام الحديثين ١٠٩، ١١٠، وفي كتاب الخائز، باب ما يكره من النواحة على الميت، ص ٤٠٦، رقم الحديث ١٢٩١، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ص ٥٨٢، رقم الحديث ٣٤٦٦، وفي كتاب الأدب، باب من سعى بأسماء الأنبياء، ص ١٠٧٩، رقم الحديث ٦١٩٧، كما أخرجه بنحوه في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، ص ٢٤، أرقام الأحاديث ١٠٦-١٠٩، وهو حديث قد صح من طرق كثيرة جدا، حتى وصف بالتواتر. انظر: قطف الأزهار المتناثرة، ص ٢٣، رقم الحديث ١

٤ هذا الحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه في باب وجوب الرواية عن الفقات وترك الكذابين، ص ٧، رقم الحديث ١، عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبه -رضي الله عنهما- وأخرجه الترمذي في سننه في أبواب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كاذب، ص ٦٠٤، رقم الحديث ٢٦٦٢، عن المغيرة بن شعبه بنحوه، وقال: هذا حديث حسن صحيح. كما أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب السنة، باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، ص ٦١، أرقام الأحاديث ٣٨-٤١، عن علي -رضي الله عنهما- جميعا بنحوه، وصححه الألباني. انظر: مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، ١٠/١٠٧، رقم الحديث ٢٩٩

٥ سورة الأنعام، ٢١

٦ سورة الحجرات، ٦

وهذه العزيمة البالغة أدت إلى تعظيم أمر السنة النبوية في قلوبهم، فحرصوا على تعلمها، وتعليمها، وفسرها، وحفظها من الضياع والفساد.

وانضاف إلى ذلك شدة إيمانهم للسنة النبوية؛ وذلك لوجود أسباب الضيق في الصحابة على أكمل وجه من العَلَمِيّ المباشر، ومشاهدة التطبيق العملي للكتاب والسنة، ومعايشة الرسول ﷺ، وكونهم من العرب الخُلص. فتلقوا السنة من غير واسطة في الغالب؛ فلم يحتاجوا إلى بذل جهد كبير في حفظها. وشاهدوا أحداث النبوة مما أدى إلى كمال الضبط والإتقان والفهم الصحيح لما ينفي أن يُحتمل عليه كلامه ﷺ، مع إمكان مراجعتهم له ﷺ إن أشكل عليهم شيء منه، وإمكان تفضُّله ﷺ بتصحيح الخطأ إن وقع فيه أحد منهم في حياته، وتصحيح بعضهم لبعض بعد وفاته ﷺ. وكانوا في الأغلب من العرب الخُلص، فلا يصعب عليهم أداء معنى الحديث بوجود شيء من غير خلل فيه.

وانضمَّ إلى ما ذكر، تمكين الله -جل وعلا- للنبي ﷺ، في حياته، ولأصحابه بعد مماته في الأرض. فكانوا هم مرجع الناس ديناً ودنياً، حيث صارت إليهم الإمارة، والقضاء، والفتية، والتعليم، والإرشاد وغيرها من وجوه قضاء حوائج الناس المادية والمنعوتة. فاستخدموا كل ما أُتيح لهم من وسائل، وبذلوا كل ما في وسعهم في إقامة دين الله عز وجل؛ فلم يُقَصِّرُوا في الحفاظ على السنة النبوية أيضاً، إذ سئوا النقد والتثبُّت في روايتها وقبولها. والأخبار في تثبُّت الصحابة والخلفاء الراشدين عموماً، وفي تثبُّت عمر -رضي الله عنهم جميعاً- خصوصاً معروفةً مبيّنة.

فبسبب قوة أصحاب رسول الله ﷺ المادية، وسلطتهم الأنبوية، بجانب بصيرتهم وحماسهم وتعظيمهم للسنة النبوية، وغيرتهم عليها، وإيمانهم لها، لم يجرؤ أحد من المنافقين، أو الزنادقة، أو السفهاء، أو المتساهلين العبث بها، أو حتى المشاركة في روايتها. فظلَّ تعليمُ السنة وروايتها قاصرين على اللغات الضابطون لها. ومن العبث بعد كل ما ذكر من عوامل حصر الرواية في اللغات عدالة وضبطه، أن يبحث أحد في وقوع الكذب أو التساهل في السنة النبوية من جهل الصحابة، أو من غيرهم إيمان عظيمهم، وشوكتهم. وغاية ما يُوجد في كلامهم من نقد حديثي يرجع إلى تخطئة رواية فيهم حديث أو أحاديث معينة، أو شك في حفظهم لها، لا إلى الطعن في عدالتهم، وضبطهم عموماً. كيف، وقد ورد عن الرسول ﷺ ما يُشبه أن يكون تنبؤاً بوقوع الكذب عليه مع الإشارة إلى براءة جيل الصحابة منه، فقد روى مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُمَّاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنَّهُمْ، وَلَا آيَاتُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ.» وفي رواية أخرى قال: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ ذُجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنْ

١ انظر للأخبار في تثبُّت الصحابة مقدمة الكامل (١٧٣/١-٢٤)، ومقدمة المجرجين لابن جبان ١٠/٣٥-٣٨

٢ باب: النبي عن الرواية عن الضعفاء والأحتياط في عملها من ٩، رقم الحديث ١٥، والحديث صححه الألباني. انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته، ٦٨٤/١، رقم الحديث ٣٦٦٧

الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضَلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ.»<sup>١</sup> وقد ذكر ابن أبي حاتم هاتين الروايتين بسنديه مُعْتَوِرًا لهما بـ "باب نفي تُهمة الكذب عن الصحابة في الرواية عن رسول الله ﷺ".<sup>٢</sup> وأردفهما قائلاً: "لما أخبر رسول الله ﷺ بكذابين يكونون في آخر الزمان، يكذبون عليه؛ عَلِمَ أن الأول وهم أصحابه خارجون من هذه الجملة، وزائل عنهم التُّهمة."<sup>٣</sup>

كما ورد عن البراء بن عازب<sup>٤</sup> وأنس بن مالك أيضاً ما يشبه أن يكون شهادة بنفي وقوع الكذب من الصحابة. فقد أخرج الحاكم في مُستدرّكه والخطيب في الكفاية عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال: "لَيْسَ كُلُّنَا سَمِعَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْ لَنَا ضَمِعةٌ وَأَشْغَالٌ، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَكْذِبُونَ يَوْمَئِذٍ، فَيُحَدِّثُ الشَّاهِدُ الْقَائِبَ."<sup>٥</sup> وأخرج ابن أبي عاصم<sup>٦</sup> عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: "مَا كُلُّ مَا نَحَدِّثُكُمْوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا."<sup>٧</sup>

فكان الأصل في ذلك المجتمع العدالة. ولم يكن المنافقون أو الفسّاق إلا قِلّة مُستثناة من العموم. إلا أنه لا يعني أن الصحابة لم يعرفوا أصول الجرح والتعديل، كيف لا، وقد كانوا يُعاديّشون المنافقين، وحديثي عهد بالإسلام ومنهم من اعتنق الإسلام ظاهراً، لا باطنياً، لقلّة فقهه. وكان الصحابة -رضوان الله عليهم- يُشاهدون مُعاملة الرسول ﷺ لأنواع من الصنّفين المذكورين في ضوء القرآن الكريم. كما تعلّموا من خلال الكتاب والسنة كيف يُعرّف سُقم دين الرّجل، وكيف يُتقى، ويُبعد عن مَهَامَ الأمور. وقد فقهوا المنهج الإسلامي في قبول الشهادة وردّها، فكان الفُضاة يمارسونها عملياً للحكم بين الناس. بناء على هذا، وعلى أن السائد في ذلك العصر الصلاح،

- ١ مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ص ٩، رقم الحديث ١٦
- ٢ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١٤/٢
- ٣ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق
- ٤ البراء بن عازب: هو الأنصاري الحارثي الصحابي أبو عُمارة. استصغر في غزوتي بدر وأحد، وغزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ٣٨٤/١. تُؤيّد البراء - رضي الله عنه - سنة إحدى وسبعين. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٧٦
- ٥ الضبيعة: والضبياع عند الحاضرة مال الرجل من النخل، والكرّم، والأرض. والعرب لا تعرف الضبيعة إلا الحرفة والصناعة. انظر: تهذيب اللغة، ١٧/٣
- ٦ المستدرک، كتاب العلم، فصل في توفير العالم، ٢١٦/١، رقم الحديث ٤٣٨، وعقب الحاكم على الحديث قائلاً: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وانظر: الكفاية، ص ٣٨٥
- ٧ ابن أبي عاصم: هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن النبيل الشيباني الزاهد قاضي أصبهان. وله الرحلة الواسعة، والتصانيف النافعة. مات سنة سبع وثمانين ومائتين. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٥٨/٢
- ٨ السنة، لابن أبي عاصم، ٣٨٨/٢، رقم الحديث ٨١٦، وقال الألباني محقق الكتاب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

سَرَّحَانٍ مَا يُعْرِفُ الْخُرَافَ أَحَدُهُمْ عَنْ سَبِيلِ الْعَامَّةِ فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، ثُمَّ يُعَاطِلُ عَلَى أَسَاسِ مَا ظَهَرَ مِنْهُ  
وَرَفَقًا لِمَا تَعَلَّمُوهُ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَالنَّقْدِ.

فَأَصُولُ الْحَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ كَانَتْ ثَابِتَةً رَاسِخَةً فِي قُلُوبِ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - بِتَعْلِيمِ  
النَّبِيِّ - ﷺ - لِهِمْ إِيَّاهَا، وَلَمْ يُسْنُوا سُنَّةَ التَّثَبُّتِ فِي قَبُولِ التَّرَوِيَّاتِ إِلَّا تَقَرُّسًا لِمَا يُمَكِّنُ أَنْ  
يَقَعَ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ، وَالْمَجْرُوحِينَ، إِنْ أُتِيحَ لَهُمُ الْإِسْتِغَالُ بِالرَّوَايَةِ. وَمَنْ أَصْرَحَ أَدْلَعَهُ قَوْلُ عِمْرٍ - رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ - لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَنْ يَشْهَدُ لِمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ الْإِسْتِغْنَانِ، فَشَهِدَ  
أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ سَمِعَهُ أَيْضًا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي مُوسَى  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - "أَمَّا إِيَّيْ لَمْ أَكُنْ أَلْهَمَكَ، وَكَأَنَّ خَشْيَتَكَ أَنْ يَقْبُولَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ".

إِلَّا أَنَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - مَعَ شِدَّةِ إِدْرَاجِهِمْ بِضَرُورَةِ اخْتِيَارِ الرَّجُلِ فِي دِينِهِ  
وَعَقْلِهِ، وَتَعَامُلِهِمْ مَعَهُ عَلَى أَسَاسِ مَا يَظْهَرُ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، لَمْ يَكُونُوا بِحَاجَةٍ إِلَى جِرْحِ الرَّوَاةِ  
خِصُوصًا أَوْ تَعْدِيلِهِمْ؛ لِأَنَّ بَابَ الرَّوَايَةِ كَانَ مَسْمُوتًا عَلَيْهِمْ، بَلْ وَأَبْوَابُ مَهَامِّ الْأُمُورِ غَالِبًا كَانَتْ  
مَسْدُودَةً عَلَيْهِمْ - كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا - كَمَا أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَمْ يَكُونُوا أَيْضًا بِحَاجَةٍ إِلَى  
بَيَانِ أَصُولِ الْحَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، لِرِسْوَحِهَا فِي أَذْهَانِهِمْ، وَقَدْرَتِهِمْ عَلَى النَّقْدِ مِنْ خِلَالِ مُمَارَسَةِ مَبَاهِرَةِ دُونِ  
تَلْقَى الْقَوَاعِدِ دَرَسًا، فَكَمَا أَنَّ الْوَاحِدَ يُتَقَرَّنُ بِاللُّغَةِ الْمَلْمُومَةِ فِي بَيْتِهِ مَحَافِظَةً عَلَى لُغَتِهَا مِنْ غَيْرِ بَيَانِ  
وَاضِحٍ وَتَفْصِيلِ لِقَوَاعِدِهَا، كَذَلِكَ أَتَقَنُوا النَّقْدَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَوْضِيحِ أَسْمِيهِ.

### المرحلة الثانية: مرحلة نشأة علم الحرح والتعديل:

ظَلَّ الْمُجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ قَوْلًا مُتَمَاسِكًا، حَيْثُ لَمْ يَزَلِ الدِّينُ ظَاهِرًا بِأَصُولِهِ، وَأَنْظَمَتَهُ، وَرَقِيمَتَهُ  
طَبِيلَةَ عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَعِمْرٍ، وَسِتِّ مِائَتَيْنِ مِنْ عَهْدِ عَثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا - ثُمَّ ظَهَرَتْ آثَارُ

١ أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس الصحابي، ذو الهجرتين، أحد عمال النبي ﷺ، وعلمناه  
الصحابة وفتناتهم. كان قد أعطى هزامير آل داود من حسن صوته. اختلفت في وفاته. فقيل: تُوفِّي سنة الثنتين  
وخمسين وقيل: سنة أربع وأربعين. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم، ١٧٤٩/٤

٢ أبو سعيد الخدري: هو سعد بن مالك بن سنان الصحابي. كان يسكن المدينة، تُوفِّي سنة أربع ومِئتين، وله عقب.  
انظر: معجم الصحابة لليقوي، ١٨/٣-٢٢

٣ هذا للأثر المرحوم أبو طلحة في سنته، في كتاب الأدب، باب حكم مرة يسلم الرجل في الاستئذان بعدة طرق  
وأسانيه، ٧٣٧، أرقام الأحاديث ٥١٨٠-٥١٨٤، وقال فيه الألباني: سنده جيد. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة،  
١٣٤٠/٧، رقم الحديث ٣٤٧٥

٤ انظر: الفرق بين الفرق، ص ١٤

التغيير شيئاً فشيئاً لما نشأ الأحداث، وكثرت أهوام حديثة عهد بالإسلام نتيجة الفسوح الإسلامية ومآل جيل الصحابة إلى الانقراض. حينئذ بدأ قسرب ناس جُدد في مهام الأمور الدينية والذنبوية شيئاً فشيئاً وكانوا أقلّ فيها وبصيرة من الصحابة؛ فكانت النتيجة الضعف والمخل على جميع جوانب المجتمع الإسلامي، بدأ ضئيلين، واستمرّاً في الازيادة مع مرور الزمن.

فكان أول انحراف وقعت فيه الأمة المسلمة هو التفتيش لحراس هذا الدين، وهم الصحابة -رضوان الله عليهم- والتهاون بما يجب تجاههم. وكانت بدايته الطعن في عثمان، -رضي الله عنه- ثم تحول إلى الثأيب عليه، حتى أسفر عن مقتل سنة خمس وثلاثين من الهجرة. وكان مقتل عثمان -رضي الله عنه- من أعظم أحداث زمن الخلافة الراشدة ونقطة تحول في التاريخ الإسلامي، حيث تتابعت بعد ذلك أحداث زادت في فسوق الأمة وتمزقها سياسياً وعقدياً ودينيّاً. وظهرت مقالات تحولت تدريجياً إلى يدع، ونشأت فرق من خوارج وشيعة، ومرجئة، ومعتزلة، تبنت يدعة أو أكثره كما ظهرت آراء سياسية اختلفت بالمعقده وحدقت خلافاً تفاقم أمرها أحياناً؛ فكانت سبباً لإشعال حروب أهلية بما أذى إلى ضعف للتدولة، وانقسام وتسرقق لليلة.

- ١ انظر: تاريخ ابن خلدون، ٥٨٧/٢
- ٢ الثأيب على رجل: الاجماع عليه بالعداوة انظر: غريب الحديث لأبي حميد القاسم بن سلام ٥٨٧/٣
- ٣ انظر: تاريخ الطبري، ٣٦٥/٤
- ٤ الخوارج: فرقة شذت بعقائد وآراء متشددة أبرزها تكفير علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين -رضي الله عنهم- ومن رضي بالتحكيم، وصوب الحكمين أو أحدهما، ووجوب الخروج على الإمام الجائر. وسوا بالخوارج لأنهم خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه؛ لما قبل التحكيم. انظر: مقالات الإسلاميين، ص ٥٦، ٥٥ والفرق بين الفرق، ص ٥٥
- ٥ الشيعة: هم الذين شابهوا علياً رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده إلا ظلماً من غيره، أو تقيه من بعده. واعتقدوا أن الإمامة ركن الدين، لا يجوز للرسل اغفاله وإصماله، ولا تفويضه إلى العامة. انظر: الملل والنحل، ١٤٦/١
- ٦ المرجئة: فرقة من فرق أهل الإسلام شذت باعتقادها أنه لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع العكس طاعة. هذه هي المرجئة الخالصة. وقد يطلق اسم المرجئة على فرق أهر. انظر: الملل والنحل، ١٤٠/١
- ٧ المعتزلة: فرقة شذت عن جمهور أهل الإسلام بعقائد وآراء منها: نفي الصفات الأزلية لله عز وجل، واستحالة رؤية الله سبحانه بالأبصار، وحدوث كلامه عز وجل، وأن الله غير خالق لأعمال الناس والحيوانات، ونفي القدر؛ ولذلك سمو بالقدرية أيضاً، وأن الفاسق من أهل الإسلام في المنزلة بين المنزلتين، فلا هو مؤمن، ولا هو كافر. انظر: الفرق بين الفرق، ص ٦٤
- ٨ انظر: عصر الخلافة الراشدة، ص ٤١٥، وانظر للاطلاع على افتراق الأمة بعد مقتل عثمان -رضي الله عنه- إجمالاً: الفرق بين الفرق، ص ٦٤-٦٥

ولم تسلم السنة النبوية أيضا من تأثير الخلل الذي طرأ على المجتمع، حيث بدأ الناس يتساهلون في الأخذ والقبول، مما أعطى للمتساهلين، وغير المؤهلين طريقهم إلى الرواية. وكان سبب ذلك التماهل، حاجة الناس إلى التلقي عن الصحابة بواسطة، حيث كان جيل الصحابة يميل إلى الانقراض، ويصبح عددهم أقل فأقل، مما أخرج الناس إلى التعلم على غير الصحابة في مختلف الفنون والعلوم، ومنها السنة النبوية. وهذا يُعدّ عاملا آخر من عوامل فتح مجال الرواية لغير مؤهل. ويبدو أن تحديث من لا يتأهل ظاهرة قد انتشرت في أواخر عصر الصحابة، فقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن طاووس<sup>١</sup> قال: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كُفَيْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أُحَدِّثُكَ حَدِيثِي كُفَيْبٍ، وَأَنْحَرْتُ هَذَا؟ أَمْ أَنْحَرْتُ حَدِيثِي كُفَيْبٍ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: "إِنَّا كُنَّا نَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكَدِّبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ"<sup>٢</sup>.

كما أخرج بسند آخر عن مجاهد<sup>٣</sup> قال: "جَاءَ بُشَيْرُ الْعَدَوِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَيْقُرْبَتُهُ أَبْصَارُنَا، وَأَضَعَتْنَا إِلَيْهِ يَأْذَانُنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ"<sup>٤</sup>.

١ طاووس: هو أبو عبد الرحمن ابن كيسان الحلواني الهنداني اليمني من أبناء الفرس، أحد أكابر التابعين تفقها في الدين، ورواية للحديث، وجرأة على وعظ الأمراء والخلفاء مولاه، ومناشأه باليمن. توفّي حاجا بمكة سنة ست ومائة. انظر: وفيات الأعيان ٥٠٩/٣-١١، والأعلام ٢٢٤/٣.

٢ ابن عباس: هو عبد الله بن عم رسول الله ﷺ، أبو العباس، حبر الأمة وفقهها، حُجِّبَ بِرَبِيعِ الْعَبُودِ مَدْعُو لَهُ بِلسان الرسالة، ترجمان القرآن. وُلِدَ عام الضعف قبل الهجرة بثلاث سنين. وقبض النبي ﷺ وهو بالغ. توفّي بالطائف عام ثمانية وستين. وقيل: سبعين. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٧٠/٣.

٣ بشير بن كعب: بهم الباء هو الحميري العدوي البصري أبو أيوب، أحد المخضرمين. قيل: إن أبا عبيدة استعمله على بعض الأمور. حدث عن أبي ذر، وأبي الدرداء، وأبي هريرة. وحدث عنه قتادة، وثابت البناني، وجماعة. ولفقه الشافعي وغيره. انظر: سير الأعلام ٣٥١/٤.

٤ يابعد النبي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، ص ٤٩، رقم الحديث ١٩.

٥ مجاهد: هو ابن جبر أبو الحجاج مولى قيس بن السائب المخزومي. كان فقيها عالمه عرض القرآن على ابن عباس - رضي الله عنه - ثلاثين مرة. توفّي سنة ثلاث أو أربع ومائة. انظر: الطبقات الكبرى ٦٦٧٥-٦٦٧٥.

٦ مقدمة صحيح مسلم ١٣/٦.

ويبدو أن مراد ابن عباس -رضي الله عنه- بركوب الناس الصعب والدّلول، فهو لهم الحديث عن الكل، من غير تمييز بين المتّمسّس العارف بخطورة الحديث المُتدَرَّب على رعاية ما يلزمه لحفظه، وبين من لا يعرف ذلك، تشبيهاً للمتّمسّس الخبير بالدّلول من الحيوان الذي راضه صاحبه، فانقاد لمن يركبه، وراعاه، فلم يُسقطه، بجامع صلاحهما للإيصال إلى المطلوب. بخلاف من لا يعرف ما خطورة الحديث، ولا كيف يُحْتَاط له، تشبيهاً له بالحيوان الصعب الذي لم يُدَرَّب على الركوب عليه، فلم يعرف كيف يُذعن لمن يركبه، ووجه الشّبه عدم صلاحهما للإيصال إلى المقصود.

وإن أمر ابن عباس -رضي الله عنه- دالٌّ على أن المجتمع الإسلامي في أوّل أمره كان مُلتزماً بالأخذ عن الثقات، وأنه لم يكن يجترئ أحد على التحديث إلا إذا كان موضع ثقة بكونه عدلاً ضابطاً. بناءً على هذا؛ لم تتحقّق هناك حاجة عن السؤال عن روى الحديث، وأقصى ما كانوا يحتاجون إليه هو التحقق من صحة الخبر نفسه. ثم آل الأمر إلى التّساهل في الرواية؛ مما أدى إلى دخول الناس على اختلاف أنواعهم عدالة وضبطاً في باب الرواية، فلم يقتصر أمر التحديث على من كانت له بصيرةٌ بخطورته، ودرايةٌ بتخمينه، وأدائه، مما دعا إلى مزيد من الثبوت في الأحاديث المتّصلة، والبحث عن الإسناد عند الإرسال.

ويؤيّد ما أثير عن ابن سيرين أنه قال: "كَمْ يَحْكُونُوا يُسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمَوْا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى أَهْلِ السُّنَنِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ."<sup>١</sup>

وظاهر قول ابن سيرين أن أوّل من اختزهم المحدثون عموساً هم أهل البدع. إلا أنه لا يُرشّد إلى ما اتّهموهم به هل هو مجرد التّساهل في الحديث، أو تعدّد الكذب. كما يُرشد هذا الأمر أيضاً إلى أن فترة التحوّل من عدم السؤال عن الإسناد إلى السؤال عنه هو الفتنه. إلا أنه بإجماله لا يُفيد في معرفة الزمن بالتحديد؛ لتوالي الفتن وتتابعها في تلك الحقبة من الزمن.

وقد ورد تحديد هذه الفترة فيما رواه الخطيب بسنده إلى حقيمة بن عبد الرحمن قال: "لم

١ ابن سيرين هو محمد أبو بكر الأنصاري. وكان أبوه كاتب أنس بن مالك على عشرين ألف درهم. وكان محمد من أورش أهل البصرة، فقيهاً، فاضلاً، حافظاً، متقناً، يعبر الرّوى، رأى ثلاثين من الصحابة، تُؤيّد في عام عشرة ومائة. انظر: الثقات، لابن حبان، ٣٤٨/٥-٩، وشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٣

٢ هذا الأمر أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب بيان أن الإسناد من الدين، ص ١٠، رقم الحديث ٢٧

٣ حقيمة بن عبد الرحمن؛ هو حفيد أبي سبرة الجعفي الكوفي. لأبيه وحدة صحبة. روى عن صحابة منهم البراء بن عازب، وابن عباس رضي الله عنهما. وثقه ابن معين والنسائي، والبيهقي. روى له الجماعة. اختلف في وفاته. قيل: تُوفي سنة ثمانين. النظر: تهذيب الكمال، ٣٧٧/٨-٧٢، وقيل: سنة خمس وثمانين. انظر: إكمال تهذيب الكمال، ٢١/٤

يُكْفِي النَّاسَ يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، حَتَّى كَانَ زَمَنُ الْمُخْتَارِ، فَأَتَاهُمَا النَّاسُ.“<sup>١</sup> إذ فيه تصريح بأن الزمن الذي بدأ فيه البحث عن الإسناد بُعِيَّةُ انتقاء الشيوخ هو زمن المُختار. والمراد بزمن المُختار إمارته بالكوفة،<sup>٢</sup> وقد دامت ستة عشر شهراً، وانتهت بقتله سنة سبع وستين من الهجرة.<sup>٣</sup> وكان قد تَوَلَّى الرِّئَاسَةَ بِاسْتِغْوَاءِ مَشَاعِرِ الرَّافِضَةِ فِي حُبِّ آلِ الْبَيْتِ وَالتَّعَصُّبِ لَهُمْ.<sup>٤</sup> وَقَوَّى فِي عَصْرِهِ أَمْرَ الرَّافِضَةِ<sup>٥</sup> وَأَوَّغَلَ فِي التَّظَرُّفِ، وَالْعُلُوِّ، وَالْإِفْتِرَاءِ، حَتَّى تَكْفَهَنَ.<sup>٦</sup> وَقَدْ حُكِيَ أَنَّهُ ادَّعَى التُّبُوَّةَ.<sup>٧</sup>

وقد مَسَّ المختار حُرمة السنة النبوية أيضاً؛ إذ سُجِّلَتْ لَهُ مَحَاوِلَاتٌ لِدَسِّ الْكُذْبِ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبيه في ترجمة محمد بن عَمَّار بن ياسر مولى بني مخزوم: "قَتَلَهُ الْمُخْتَارُ، وَسَأَلَهُ الْمُخْتَارُ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْ أَبِيهِ بِكَذِبٍ، فَلَمْ يَفْعَلْ؛ فَقَتَلَهُ."<sup>٨</sup> كما روى البخاري بسنده إلى ابن الربعة الخزازي - وكان جاهلياً قد أدرك النبي ﷺ - قال: "كان

١ المُختار: هو ابن عبيد بن مسعود الثقفي، كان أبوه من جلة الصحابة -رضوان الله عليهم. ولد المختار عام الهجرة، وليست له صحبة ولا رواية. كان معدوداً في أهل الفضل إلى أن فارق عبد الله بن الزبير -رضي الله عنه- وطلب الإمارة. والفرقة المختارية من الرافضة إليه تنتسب. كان يقول بإمامة محمد بن الحنفية بعد علي -رضي الله عنه-. وتبرأ منه محمد بن الحنفية لما بلغه من محارمه. انظر: فوات الوفيات، ١٢٣/٤-٢٤.

٢ انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٣٠/١، رقم النص ١٤١

٣ سير أعلام النبلاء، ٥٤٠:٣، والكوفة هي المدينة المشهورة بأرض العراق. وقد مصرها المسلمون بعد البصرة. انظر: معجم البلدان، ٩١٠/٤-٩١١، واتخذها علي ابن أبي طالب -رضي الله عنه- عاصمة له. فهي ثاني عاصمة إسلامية بعد المدينة المنورة. ظلت مركزاً من مراكز الثقافة والعلم في القرنين الثاني والثالث الهجريين. نزل فيها عدد كبير من الصحابة، من أبرزهم ابن مسعود رضي الله عنه. ومن أشهر معالمها جامعها الكبير. انظر: الكوفة، الموسوعة العربية العالمية.

٤ انظر: الإصابة، ٢٧٥/٦

٥ انظر: الكامل في التاريخ، ٢٥٢/٣

٦ الرافضة: فرقة من فرق الشيعة، وإنما سموها بالرافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- والرافضة مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة -رضي الله عنهم- ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف، وأنها قرابة. انظر: مقالات الإسلاميين، ص ١٦-١٧

٧ انظر: سير أعلام النبلاء، ٥٠٥/٤-٦

٨ انظر: المعرفة والتاريخ، ٣٢/٢

٩ محمد بن عمار بن ياسر: هو المخزومي مولاهم ابن الصحابي المعروف. انظر: الجرح والتعديل، ٤٣/٨، أرخ البخاري قتله ما بين الستين إلى السبعين. انظر: التاريخ الأوسط، ١٤٧/١

١٠ الجرح والتعديل، ٤٣/٨

للمختار مسلحةً بالعُدْبِ، وكانوا يحبسون الناس؛ حتى يأتوه بأخبارهم، فحُتِبَ إليه بقُدومي، فلما قدمت الكوفة، أراهم يقولون: هذا رَأْسُ الدَّعِيَّةِ. فَأَدْخَلْتُ عَلَيْهِ، فخلاني، فقال: إنك شيخ قد أدركت النبي ﷺ، فلا تُكذِّبْ بما تُحَدِّثُ عنه؛ فحدّث بحديث عن رسول الله ﷺ، وهذه سبعمائة دينار، فخذها. فقلت: الكذب على رسول الله ﷺ العار، ليس ذوتها شيء. لا والله، ما أنا بالقاعل.<sup>١</sup>

ولا يبعد أن يكون ابن سيرين أراد بالفتنة؛ محاولات المختر للتحك على وضع الحديث. كما يحتمل أن يكون أراد بأهل البدع طائفة خاصة منهم، وهي الرافضة، ولم يعينهم، لكون مقصوده ظاهراً؛ لا تشبه أفكارهم، وتناقض أمرهم بعد تولي حائل رايتهم وهو المختار - الإمارة. لاسيما في ضوء شهادة الشافعي<sup>٢</sup> بأن سلك هذه الأمة من الصلابة والتابعين لم يردوا شهادة أحد من أهل الأهواء إن احتمل قوله الجاويل، إلا من اطلعوا منه على الكذب. وإنما حملوا بدعتهم على الخطأ لاحتماله الجاويل<sup>٣</sup> كما شهد الشافعي أيضاً أنه لم يَرِ قوماً أُنهت بالزور من الرافضة<sup>٤</sup>

إلا أن هذا الحث من المختار على الوضع في الحديث لم يقل قبولاً في هذا الجهل. فلم يوجد فيهم من يكذب إلا نادراً. قال الذهبي<sup>٥</sup>: "وأما التابعون فيكاد يُعَدُّمُ فيهم مَنْ يَكْذِبُ عَمَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ غَلَطٌ، وَأَوْهَامٌ."<sup>٦</sup>

- ١ المسلحة: قوم ذوو سلاح. انظر: معجم ديوان الأدب، ٢٨٣/١
- ٢ العُدْبِ: راد بظاهر الكوفة. انظر: معجم ما استعجم، ٩٢٧/٣
- ٣ الدَّعِيَّةِ أو الدَّعِيَّةِ: الناقة السريعة. وقيل إن الدعبة النعام، وبها سميت الناقة لسرعها. انظر: اللسان في غريب الحديث، ٦٥٩/٢ - ٥٤، وشمس العلوم، ٢٢٦٨/٢
- ٤ التاريخ للكبير، ٢٣٥/٨
- ٥ للشافعي: هو الإمام محمد بن إدريس المطلبي القرشي، فاضل الحديث، فقيه الملة. نشأ يتيماً في حجر أمة أقرن الرمي؛ ثم برع في العربية، ثم حبيب إليه الفقه، فساد أهل زمانه طاف بالبلاد، وسمع من الكثير منهم مالك، سمع منه الموطأ. صنف العصانيف، ورد على الأئمة متبعاً الأثر. وبعد صيته، وتكافر عليه الطلبة. روى عنه خلق، منهم أحمد بن حنبل. تُوِّفِّي سنة أربع ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/١٠ - ٧٦
- ٦ انظر: الأم، ٢٢٢/٦
- ٧ انظر: الكفاية، ص ١٢٦، وسير أعلام النبلاء، ٥٩/١٠
- ٨ الذهبي: هو محمد بن أحمد شمس الدين أبو عبد الله من الأئمة في الحديث، والتاريخ، كثير التصانيف الجليلة. منها: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، والكشاف. تُوِّفِّي سنة ثمان وأربعين، وسبع مائة. انظر: فوات الوفيات، ٣ - ٣١٥/١٧
- ٩ الرواة النقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ٢٤

ففي هذا العهد نشأ علم الجرح والتعديل، حيث توجهت العناية أصحاب الحديث من صحابة وتابعيهم إضافة إلى التثبت في قبول الترويات، إلى رفض الإرسال بالسؤال عن الإسناد، بغية النظر في الرجال والحك على انتقاء الشيوخ. وكان السبب عدم الوثوق بكُل من روى. فقد روى ابن أبي خزيمة أن عتبة بن نافع (٦٣ هـ) أوصى بنيه قال: "يا بني لا تقبلوا الحديث عن رسول الله [ﷺ] إلا من ثقة."

وروى ابن عدي عن أبي العالبة (٩٠ هـ) قال: "كنت أرحل إلى الرجل مسيرة أيام، فأفتد صلواته. فإن أجده لمحيستها، ويقيها، أقمت عليه، وكتبت عنه. وإن أجده يضيغها، رحلت عنه، وقلت: هذا لغير الصلاة أضيق."

وروى الخطيب بسنده إلى عمرو بن الزبير (٩٤ هـ) قال: "إني لأسمع الحديث أستحيه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيمتدي به. أسمع من الرجل لا أثق به قد حدثه عن أئق به، وأسمع من الرجل أثق به قد حدثه عن أئق به."

١ ابن أبي عيشة هو أحمد بن زهير بن حرب أبو بكر نصالي الأصل. كان ثقة عالما متقنا حافظا بصيرا بأيام الناس راوية للأدب له كتاب التاريخ المشهور. مات سنة تسع وسبعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٣٨٤/٤-٣٨٥

٢ عتبة بن نافع: هو الأموي القرشي الفهري. ولد في حياة النبي ﷺ ولا صحبة له. والي إفريقية، وفتح كثير من كور السودان، وعامة بلاد البربر، وهو باني مدينة القروان. قتل سنة ثلاث وستين. انظر: الاستيعاب، ١٠٧٤/٣-٧٦

٣ التاريخ الكبير لابن أبي خزيمة، ٣١٤/١ رقم النص ١١٤٤

٤ ابن عدي: هو عبد الله أبو أحمد الجرجاني، صاحب كتاب الكامل، كان حافظا، متقنا، ناقدا للحديث ورجاله. مات سنة خمس وستين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٥٤/٦٦-٥٦

٥ أبو العالبة: هو زعيم بن مهران الرهاحي البصري. كان من أعلم التابعين بالقرآن. أدرك الجاهلية، وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بستين. ودخل على أبي بكر الصديق، وصل خلف عمر بن الخطاب، وقرأ القرآن على أبي بن كعب -رضي الله عنهم. توفي سنة تسعين. وقيل: ثلاث وتسعين، وقيل: ستين ومائة. انظر: تاريخ الإسلام، ١٢٠٢/٢

٦ الكامل، ١٣٢/٩

٧ عمرو بن الزبير: هو أبو عبد الله القرشي الأسدي. أبوه الزبير أحد العشرة المبشرين بالجنة. وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهم جميعا. وعمرو سمع حاله عائشة. وكان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. توفي سنة ثلاث أو أربع وتسعين. انظر: وفيات الأعيان، ٢٥٥/٣-٥٨

٨ الكفاية، ص ٣٢

كما روى ابن أبي حَيِّثَمَةَ بسنده إلى عُرْوَةَ بن الرُّبَيْرِ قال: "أخبرني مَرْوان بن الحَكَمِ ولا أخاله يُتَّهَمُ علينا."<sup>٢</sup> وأخرج عن سُلَيْمان بن موسى<sup>٣</sup> قال: قلتُ لطاؤُس (ت ١٠٦ هـ): إن فلانا قال كذا وكذا؟ قال: "إن كان مَلِيئًا فخذ عنه."<sup>٤</sup>

وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى الضَّحَّاك بن مُزَاجِم<sup>٥</sup> (ت بعد ١١٠ هـ) قال: "إن هذا العِلْمَ دين؛ فانظروا عَمَّن تأخذوه."<sup>٦</sup> وروى نحو هذا عن محمد (ت ١١٠ هـ) وأنس<sup>٧</sup> (ت ١١٨ هـ) ابني سيرين<sup>٨</sup>.

وروى ابن عَدِيّ بسنده إلى ابن عَوْن<sup>٩</sup> قال: "ذَكَرَ أَيُّوبُ لمحمد" حديث أبي قِلَابَةَ، فقال:

١ مروان بن الحَكَم: هو ابن أبي العاص القرشي الأموي. وقيل: له رؤية. روى عن عمر، وعثمان، وعلي وزيد - رضي الله عنهم. - وروى عنه سهل بن سعد، وسعيد بن المسيب في آخرين. ولي المدينة غير مرة لمعاوية - رضي الله عنه. - استولى مروان على الشام ومصر تسعة أشهر، ومات سنة خمس وستين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٧٩-٤٧٦/٣

٢ أخاله: أظنه. من خال الشيء يخاله تخيلاً، وخيئلة، وخالاً، وخيلاً، وخيلاً، وخيلاً، وخيلاً، وهو من باب ظننت وأخواتها. انظر: لسان العرب، ٢٢٦/١١

٣ تاريخ ابن أبي حَيِّثَمَةَ، ٣١٧/١، رقم النص ١١٥٠

٤ سليمان بن موسى: هو الأسدي أبو أيوب، من فقهاء أهل الشام ومتورعي الدمشقيين. كان هو الذي يتولى لهم إلقاء المسائل إذا اجتمعوا عند عطاء. مات سنة خمس عشرة ومائة. وعده ابن جَبَّان من أتباع التابعين. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨٤، وجعله ابن حَجَر من طبقة صغار التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٥٥

٥ تاريخ ابن أبي حَيِّثَمَةَ، ٣١٣/١

٦ الضحاك بن مزاحم: هو البلخي أبو القاسم المفسر. كان يؤدب، وكان في مكتبته ثلاثة آلاف صبي وكان يطوف عليهم على حمار. ضعفه يحيى بن سعيد، ووثقه أحمد وابن معين، وأبو زُرْعَةَ. مات سنة خمس أو ست ومائة. انظر: ميزان الاعتدال، ٦-٣٢٥/٢، وقال ابن عَدِيّ: الضحاك بن مزاحم إنما عرف بالتفسير، فأما رواياته عن ابن عباس وأبي هريرة وجميع من روى عنه ففي ذلك كله نظر. انظر: الكامل، ١٥٢/٥

٧ مقدمة الجرح والتعديل، ١٥/٢

٨ أنس بن سيرين: هو أبو حمزة أخو محمد بن سيرين. وكان ثقة قليل الحديث. انظر: الطبقات الكبرى، ٢٠٧/٧، تُوفِّي سنة عشرين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٤٨، وتاريخ خليفة ابن خياط، ص ٣٥١. وقيل ثمان عشرة ومائة. انظر: طبقات خليفة بن خياط، ص ٣٦٧

٩ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١٥/٢

١٠ ابن عَوْن: هو عبد الله المزني أبو عَوْن من أهل البصرة، من حفاظ الحديث المتثبتين. مات سنة إحدى وخمسين ومائة. انظر: تاريخ دمشق، ٣١-٣٢٩/٣١

١١ محمد: هو ابن سيرين. وقد سبقت ترجمته.

أبو قِلَابَةَ إن شاء الله ثقة، رجل صالح. ولكن عن ذَكَرَهُ أبو قِلَابَةَ؟“

وروى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى محمد بن سيرين قال: ”إن الرَّجُلَ لِيُحَدِّثَنِي بالحديث، وما أَتَّهِمُهُ، ولكن أَتَّهِمُ من حَدَّثَهُ، وإن الرَّجُلَ لِيُحَدِّثَنِي بالحديث عن الرَّجُلِ فما أَتَّهِمُ الرَّجُلَ، ولكن أَتَّهِمُ من حَدَّثَنِي.“

كما روى عبد الله بن أحمد بسنده إلى أيوب السَّخْتِيَّانِي قال: ”إن الرَّجُلَ يُحَدِّثُ محمد ابن سيرين بالحديث، فيقول: إني والله ما أَتَّهِمُكَ، ولا أَتَّهِمُ ذاك، يعني الرَّجُلَ الذي من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكنني أَتَّهِمُ من بينكما.“

وروى العُقَيْلِيُّ عن سعد بن إبراهيم (ت ١١٢٥هـ) قال: ”لا يَرُوي الحديث عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا الثقات.“

وروى ابن أبي حاتم عن إبراهيم النَّخَعِيِّ<sup>١</sup> (ت ١٩٦هـ) قال: ”كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرَّجُلِ؛ نظروا إلى صلاته، وإلى هيئته، وإلى سَمْتِهِ.“

أضيف إلى ذلك أنهم كانوا ينقدون من يأخذ الحديث عن الكُلِّ، وُسْمُونَهُ ”حاطِبَ لَيْلٍ“.<sup>٢</sup>

فهذه الأقوال تُؤكِّد -من جهة- على دخول أفراد في الرُّوَاة لم يَعْرِفُوا الحديث، أو لم يَتَّقِنُوهُ؛ فلم يصلحوا لروايته، كما تدل -من جهة أخرى- على تَقَيُّظ علماء ذلك العصر، وإدراكهم بواجبهم في مُقَاوَمَةِ الوضْع والتَّسَاهُل، وتلبيتهم له بقيامهم بنقد غير المعروف من الرُّوَاة، وتَتَّبِعُ أحواله قبل الأخذ عنه. وهكذا تصدَّى العلماء لرُوَاة الحديث منذ ذلك الوقت، وبدأوا في تَتَّبِعُ محاسنهم ومعايبهم على

١ مقدمة الكامل، ٢٥٠/١

٢ ضعفاء العقيلي، ٧/١

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ١٥٥/١، وانظر: ٣٨٦/٢، ٥٣٣

٤ سعد بن إبراهيم: هو أبو إسحاق القرشي الزُّهْرِي المدني قاضيها. تُؤوِّفِي سنة خمس. وقيل: ست. وقيل: سبع وعشرين ومائة. انظر: رجال صحيح البخاري، ٣٠٦/١، وهو من صغار التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٣٠

٥ تاريخ ابن أبي خَيْثَمَةَ، ١٢/١، ويبدو أن مراده أن من يستحق رواية الحديث هو الثقة، لا غير. ولم يرد بيان الواقع؛ إذ كان بخلافه، فكان يروي الثقات، ومن دونهم.

٦ إبراهيم النَّخَعِيِّ: هو ابن يزيد بن قيس أبو عمران النَّخَعِيِّ اليماني ثم الكوفي، فقيه العراق، مفتي أهل الكوفة قليل التكلف. لم يحدث عن أحد من الصحابة، وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة -رضي الله عنهم جميعا- مات سنة ست وتسعين. انظر: ٢٧-٥٢٠/٤

٧ مقدمة الجرح والتعديل، ١٦/٢، والسَّمْتُ حُسن النحوي في الدين. انظر: لسان العرب، ٤٦/٢

٨ انظر مثلاً: الكامل، ١٣٣/١، ١٣٤، ٢٠٦

اختلاف قدرها، وخطورتها، فكانت هذه بداية ظهور عملية الحرح والتعديل.

ثم لم يزل اهتمام المحمدين بالإسناد يزداد شيئا فشيئا، مع ازدياد عدد المجرّوحين من الضعفاء والمتساهلين على مرّ الزمن، لا سيّما مع انتشار الكتابة مما سهّل للناس تسجيل تروياتهم متنا ومنتدا، حتى انشر الالتزام بالأسانيد في عهد الزهري وسأله فعاب على من أرسل من فروع أو جماعة. فقد أخرج الترمذي أن الزهري سمع إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال الزهري: "قائلك الله يا ابن أبي فروة! فحيثما بأحاديث ليست لها حُظْمٌ ولا أزمّة." وأخرج ابن عسّاكر عن الوليد بن مسلم أن الزهري سمع أهل الشام يقولون: قال رسول الله ﷺ، قال: فقال: "يا أهل الشام! ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمّة ولا حُظْمٌ." قال الوليد: وقبض يده. وقال: "تمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ."<sup>١</sup>

وقام جمع من أصحاب الحديث في هذا العصر بمهنة الحرح والتعديل. فيمن قُبل عنه

- ١ الزهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرظي، أبو بكر. رأى عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ. كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمعون الأعيان وكان فقيها فاضلا. وروى عنه خلق. تروى سنة أربع وعشرين ومائة. انظر: الفتاوى، لابن حبان، ٣٤٩/٥
- ٢ إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: هو المدني مولى آل عثمان بن عفان -رضي الله عنه- روى عن مجاهد ونايف وطائفة وروى عنه الوليد بن مسلم وسأبوزر وإسحاق متروك. مات سنة أربع وأربعين ومائة. انظر: ميزان الاعتدال، ١٩٣/١
- ٣ أنظر: العليل الصغير، ص ٧٥٤، والحظم جمع عظام، والأزمّة جمع زلم، وهما مترادفان يُراد بهما كل ما يجعل في أفض البعير ليقاد به. انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين، ص ٩٢٢، وشبه الإسناد بالحظم لأن به يُكسح جماع الراوي الذي يروي عن الكل.
- ٤ ابن عسّاكر: هو أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن الدمشقي الملقب بقة الدين. كان محدث الشام في وقته، ومن أعيان الفقهاء الشافعية. غلب عليه الحمية، فاشتهر به، ويالغ في طلبه إلى أن جمع منه ما لم يتفق لغيره. له تاريخ دمشق وغيره من المصنفات المفيدة. مات سنة إحدى وخمسين وخمسمائة بدمشق. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٣٠٤-٣٠٥
- ٥ الوليد بن مسلم: هو أبو العباس الدمشقي، مولى لبني أمية. سمع الأوزاعي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، والكوفي. مات سنة خمس وتسعين ومائة. انظر: التاريخ الكبير، ١٥٢/٨
- ٦ لاسم الشام كان يطلق على بقعة كبيرة تشمل بلادا كثيرة، هي فلسطين، وطبرية، وغور، واليرموك، والغوطة، وطرابلس الشام، وحمص وقنسرين. انظر: الررض المطار في تحرير الأقطار، ص ٣٣٥، وإن حدود بلاد الشام، بحسب ما أورده الجغرافيون العرب الأوائل هي تقريبا سورية الحالية ولبنان وفلسطين، والأردن وسناء، وقسم من تركيا. انظر: مكانة بلاد الشام في الحديث النبوي الشريف، موقع الدكتور محمود حكيم
- ٧ انظر: تاريخ دمشق، ٣٣٣/٥٥

أقوال في هذا الصدد عامر القعبي<sup>١</sup> (بعد ١١٠هـ)، والحسن البصري<sup>٢</sup> (ت ١١٠هـ)، وابن سيرين<sup>٣</sup> (١١٠هـ)، وحماد بن أبي سليمان<sup>٤</sup> (١٢٠هـ)، وسعد بن إبراهيم الرُّقري (١٢٥هـ)، وأبو حُصَيْن<sup>٥</sup> (١٢٧هـ)، وأيوب السُّخْتِيَانِي<sup>٦</sup> (١٣١هـ)، والأعْمَش<sup>٧</sup> (١٤٧هـ)، وغيرهم. وقد ذكر ابن عَدِيّ في مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ طائفة من أقوالهم<sup>٨</sup>. ويُلاحَظ أنها قليلة جدًّا، بخلاف ما أُبْرِمَ من جاء بعدهم من التَّفَادِي، وذلك راجع إلى غلبة الصِّلاح في ذلك المَجْتَمَع، وَقِلَّةُ عدد الضعفاء في عصر التابعين، وإن كَثُرَ نِسْبًا في عصر أوساط التابعين وصفارهم. وكان جهة ضَعْفِهِمْ في الغالب إما بدعة أو ضعف في الحفظ.

قال الدُّهَلِيّ متحدِّثًا عن عصر كِبَارِ التابعين: "وسبب قِلَّةِ الضعفاء في ذلك الزمان قِلَّةُ متبوعِيهِمْ من الضعفاء، إذ أَكْثَرُ المتبوعِينَ صحابة عُذُولٍ. وأكثرهم من غير الصحابة، بل عامَّتُهُمْ ثقات صادقون، يَعْوَنُ ما يَرَوْنَ، وهم كِبَارِ التابعين، يُوجَدُ فيهِم الواحد بعد الواحد فيه مقال

١ عامر القعبي: هو للشَّعْبِيّ الحِمَريّ أبو عمرو. وهو تابعي سمع جماعة من الصحابة. رواية للحديث، يُضْرِبُ المثل بحفظه، وكان فقيها. وُلِدَ ونشأ ومات بالكوفة. كان يُعَدُّ عبد الملك بن مروان، برسولته إلى ملك الروم. تُوفِّي سنة ثلاث، وقيل: أربع ومائة. انظر: تاريخ بغداد، ١٢/٢٢٢-٢٢٨

٢ الحسن البصري: هو ابن أبي الحسن يسار البصري. كان من سادات التابعين وكبراهم في العلم، والجهاد. أبوه زيد ابن ثابت الأنصاري، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي ﷺ. تُوفِّي بالبصرة سنة عشرين ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٦٩-٧٢

٣ حماد بن أبي سليمان: هو الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي، من صفار التابعين، فقيه صدوق له أوهام وروي بالإنجاز. تُوفِّي سنة عشرين أو قبلها. روى له الجماعة إلا البخاري. انظر: تهذيب التهذيب، ص ١٧٨

٤ أبو حُصَيْن: هو عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي. كان سيد بني أسد، ومن القراء بالكوفة. وكان من أركان المحدثين وثقاتهم. روى عن جابر بن سرق، وابن الزبير، وأبي مالك وطائفة. وروى عنه شعبه، والشَّافِعَانِ وَأَخْرَجُوا. اختلف في تاريخ وفاته. فقيل: سنة سبع وقيل: لعان. وقيل: سبع. وقيل: اثنتين وعشرين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ١٩/٤٠٦-٤٠٨

٥ أيوب السُّخْتِيَانِي: هو ابن أبي تميم، كيسان، أبو بكر، البصري، من صفار التابعين. روى له الجماعة. انظر: تهذيب التهذيب، ص ١١٧. اشتهر بالعلم، والعبادة، والفقه، والقص لأهل البدع. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. انظر: مشاهير العلماء، ص ٢٣٧

٦ الأعْمَش: هو سليمان بن مهران أبو محمد كوفي، كان رأسًا في القراءة، فصيحًا. حدث أهل الكوفة في زمانه، ثقة، عالمًا بالقراءات، رأى أبا أسيب بن مالك، ولم يُرَِّدْهُ السماع منه. تُوفِّي سنة سبع وقيل: ثمان وأربعين ومائة. انظر: تاريخ بغداد، ٩/٦٤-٦٥

٧ انظر: الكامل، ٦/١٢٥-١٢١

كلحارث الأعور، وتاجم بن ضمرة، ونحوهما. نعم، فيهم عدة من رؤوس أهل البدع من الخوارج، والشيعة، والقدريّة. -سأل الله العافية- كعبد الرحمن بن ملجم، والمختار بن أبي عبيد الكذاب، ومعبد الجهني. لم كان في المائة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن شككهم فيهم من قبل حفظهم أو ليدعوا فيهم كقطيعة العولي، وفزقد الشيباني، وجابر الجعفي، وأبي هارون العبدي. فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود

- ١ الحارث الأعور: هو ابن عبد الله الهمداني الكوفي صاحب علي وابن مسعود -رضي الله عنهما. كان فقيها كثير القلم على لين في حديثه ثوثي سنة خمس وستين بالكوفة. انظر: سير الأعلام ١٥٩/٦-١٥٩/٥
- ٢ تاجم: هو الشلوبي الكوفي. روى عن علي -رضي الله عنه- ثوثي بالكوفة في ولاية بشر بن مروان. انظر: الطبقات الكبرى ٢٤٥/٦. وثقه ابن معين، وابن القتيبي. وقال أحمد: هو أعلى من لحارث الأعور، وهو عندي حجة. وقال التستائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: يتفرد عن علي بأحاديثه واليلية منه. انظر: ميزان الاعتدال ٣٥٢/٢
- ٣ القدريّة: هم فرقة من فرق أهل الإسلام تؤمن بحرية الإرادة، وأن الانسان مسؤول عما يفعل، وله القدرة على أعماله دون أن يحكون الباحث عليها هو إرادة الله تعالى. انظر: العقائد والأديان، ص ٢٢٦. وإن هذا القول نشأ على لسان معبد الجهني، وشيلان النمهي، والجعد بن درهم في زمن المتأخرين من الصحابة -رضي الله عنهم-، فتبرأوا منهم. انظر: الفرق بين الفرق، ص ١٥
- ٤ عبد الرحمن بن ملجم: هو المرادي الحارثي. شهد فتح مصر. وكان علينا قائنا لله، ولخصن ختم له بشربة فقتل أمر المؤمنين عليا -رضي الله عنه- معقرا بدمه إلى الله تعالى. وكان قبل ذلك من شيعة. قتل حرقا سنة أربعين. انظر: لسان الميزان، ١٤١/٥، وقال فيه الثعفي: ليس بأهل أن يروى عنه، ولا أنظن له رواية. انظر: ميزان الاعتدال ٥٩٢/٢
- ٥ معبد: هو ابن عبد الله نزيل البصرة، وأول من تكلم بالقدري في زمن الصحابة. حدث عن عمران بن حصون ومعاوية رضي الله عنهما وطائفة. وكان من علماء الوقت على بدعته. حدث عنه معاوية بن قرة، وسعد بن إبراهيم وآخرون. وقد وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث. قتله الخوارج سنة ثمانين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٨٦/٤-١٨٧
- ٦ عطية: هو ابن سعد بن جندة الكوفي أبو الحسن الشيباني من كبار التابعين، ضعيف الحديث. روى عن ابن عباس، وأبي سعيد، وابن عمر -رضي الله عنهم- وروى عنه ابنة الحسن، والخوارج بن أوطاه، ومخلق. ثوثي سنة إحدى عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٣٤٥/٥-٣٦
- ٧ فرقد الشيباني: هو أبو يعقوب بن يعقوب البصري الحائك أحد العبادة الأعلام. روى عن سعيد بن جبيرة وإبراهيم الضحفي، وآخريين، روى عنه ابن أبي عمير، ومحمد بن سلمة في آخرين، وثقه ابن معين. وقال أحمد: ليس بقوي. وقال الدررقي: ضعيف. انظر: تاريخ الإسلام، ٤٨٠/٣
- ٨ جابر الجعفي: هو ابن يزيد بن الحارث الكوفي. روى عن أبي الطفيل -رضي الله عنه- وعن جماعة من التابعين. انظر: معذب الضعيف، ٤٧-٤٦/٤، هو راضى ضعيف، ثوثي سنة سبع وعشرين ومائة. وقيل: اثنتين وثلاثين. انظر: تهذيب التهذيب، ص ١٣٧
- ٩ أبو هارون العبدي: هو عمارة بن جوين تايبي لين بكرة. وهو مطلق خارجي شيعي. ضعفه الأئمة، وكذبه حماد بن زيد ثوثي سنة أربع وثلاثين ومائة. انظر: ميزان الاعتدال، ١٧٣/٣-٧٤

الخصين، فكلم طائفة من الجهات في التوثيق، والتضعيف.<sup>١</sup>

فكان انقراض عصر التابعين في حدود الخمسين ومائة بداية لعصر أتباع التابعين، كما أنه بداية لمرحلة أخرى متميزة لعلم الجرح والتعديل.

### المرحلة الثالثة: مرحلة تطوّر علم الجرح والتعديل إلى التّضح والكمال:

يمتاز عصر أتباع التابعين في تاريخ السنة النبوية بالعناية بالتصنيف المتّوب في الحديث، سواء بالتأليف في موضوع واحد، أو ضم عدّة موضوعات بعضها إلى البعض، كالمصنّفات والموطّات والحواري.

وقد شهد عصر أتباع التابعين إقبالا متزايداً من الناس على السنة وعلومها، شأن غيرها من العلوم الفرعية بسبب اتّساع رقعة الإسلام، وحلول الإسلام محل أنظمة سائدة في الأراضي المفتوحة نظاماً يهيمن على جميع مجالات الحياة، من ديانة، وعقيدة، وإمارة، وقضاء، واقتصاد، وخلق وغير ذلك. وعلى العكس من هذا، شهد هذا العصر بحكم بعده عن عصر النبوة ازدياداً مستمراً للفساد والحلل في المجتمع، وعمّ ذلك رُواة السنة النبوية والمشتغلين بها، وأصبح الأمران - أي إقبال الناس المتزايد على السنة، وزيادة تشرّب الفساد إلى رُواتها - زيادة لم يسبق لها مثيل في عدد الرُواة، لا سيما في الضعفاء من كذّبة، ومُتساهلين، ومُغفلين، وجاهلين بالصناعة الحديثية، الأمر الذي دعا إلى تضاعف الجهود في النقد أيضاً. قال الذهبي وهو يتحدّث عن عصر أتباع التابعين: "ووجدت في عصرهم ممن يتعمّد الكذب، أو من كثر غلظه وغلظ تحميطه، فترك حديثه." بعد أن ذكر أنه كاد يُعَدّم تعمد الكذب في الحديث في عصر التابعين، كما كاد يُعَدّم من فحش خطوه في عصر كبارهم.<sup>٢</sup>

وفي هذا العصر نشط علماء كثيرون في مختلف أقطار البلد الإسلامي للقيام بواجب حفظ السنة النبوية. واجتهدوا في نقد الرُواة، وتمحيص مروياتهم في ضوء ما تلقوه من أصول النقد من شيوخهم من التابعين، بناء على ما أُرشد إليه الكتاب والسنة. وكان الاهتمام بتعلم النقد من أولويات أصحاب الحديث في هذا العصر، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الملك التميمي قال: "سمعت حلقاً

١ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٧٣-١٧٥

٢ انظر: هدي الساري، ٧٩١

٣ الرواء الفقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ٢٥

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ عبد الملك لليموني: هو ابن عبد الحميد أبو الحسن الرقي، صاحب أحمد بن حنبل، كان عالم الرقة ومفتيها في زمانه. حدث عنه الكثير منهم المتسابق وروقه، مات سنة أربع وسبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ١٣/٨٩-٩٠

المُخَرَّمِي<sup>١</sup> قال: سمعت ابن عُليَّة يقول: كُنَّا نرى عند مُحَمَّدٍ -يعني الطَّوِيل- وسليمان<sup>٢</sup> -يعني النَّجَّي- وابن عَوْن الرَّجُلِ والرَّجُلِينَ، فنأتي شُعْبَةَ، فنرى الناس عليه. ثم قال لي خَلْف: كان أصحاب الحديث يريدون حُسن المعرفة بالرجال، وبمعرفة الحديث، وهكذا كان هذا المعنى بيِّنا في شُعْبَةَ إن شاء الله.“

وهكذا ظهرت لأول مرة في تاريخ النقد الحديثي سِمَةُ التَّوَسُّعِ في الجرح والتعديل في المنتصف الثاني من القرن الثاني الهجري،<sup>٣</sup> حيث وُجِدَ مَنْ اشْتَدَّتْ عِنَايَتُهُمْ بِهِ، وامتازوا فيه بدقَّة المعرفة بمبادئه، وشدة الالتزام بها، وشدة الانتقاء للرجال والمرويات، إضافة إلى كثرة شيوخهم، وسعة اطلاعهم على الرِّوَاة والمرويات؛ فكثرت كلامهم في الرِّوَاة، وصاروا مرجع العلماء ومقصد طلاب العلم في النقد الحديثي، فاعتبروا بحقٍّ أئمةً للنقد، وأُتِّخِذَ كَلَامُهُمْ فِي الرِّوَاةِ وَالْمَرْوِيَّاتِ حُجَّةً. ففي ذروة هؤلاء شُعْبَةُ بن الحجاج بالبصرة<sup>٤</sup>، وسُفْيَانُ القُورِي بالكوفة، ومالك بن أنس بالمدينة، ثم سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ بمكة، ويحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدِي بالبصرة.

وبسبب كثرة الرِّوَاة وتنوع أوصافهم وكثرة الكلام فيهم؛ لجأ بعض أهل هذا العصر إلى تسجيل ملاحظاتهم وملاحظات غيرهم على الرِّوَاة فِي مُؤَلَّفَاتٍ، فأفردها بعضهم بالتأليف، كما خلطها البعض الآخر مع معلومات أُخَر تَحْضُّ علم الرجال. فمن أوائل المُصنِّفَاتِ التي ظهرت في جرح الرِّوَاة

١ خَلَفَ المُخَرَّمِي: هو ابن سالم أبو محمد المهلبي مولاها البغدادي السندي، كان من الحفاظ المتقنين. خرج له الحاكم في المستدرک. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. انظر: إكمال تهذيب الكمال، ٢٠٣/٤-٢٠٤، صنف المسند عن رسول الله ﷺ، وكان كثير الحديث. انظر: الطبقات الكبرى، ٢٥٣/٧

٢ مُحَمَّدُ الطَّوِيل: هو ابن أبي مُحَمَّد الخزاعي أبو عبيدة. وهو الذي يقال له مُحَمَّد بن أبي داود. وإنما عُرف بالطويل؛ لأنه قصير القامة على عادة العرب بتسمية الشيء بضده. مولده سنة ثمان وستين، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٠-١٥١، سمع أنسا -رضي الله عنه- والحسن، وجماعة. وروى عنه شعبة، والسُّفْيَانُ وخلق كثير. انظر: تاريخ الإسلام، ٨٤٩/٣

٣ سليمان: هو ابن طرخان أبو المعتمر البصري التيمي. روى عن أنس -رضي الله عنه- وجماعة. وروى عنه ابنه معتمر، وشعبة، والسُّفْيَانُ وخلق. كان عابداً متقناً للحديث، وكان يدلّس. تُوفِّي سنة ثلاث وأربعين ومائة بالبصرة. انظر: تهذيب التهذيب، ٢٠١/٤-٢٠٢

٤ مقدمة المعرفة، ٧٦/١

٥ انظر: ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص ١٧٥

٦ البصرة: مدينة عراقية مشهورة تقع جنوبي العراق بالقرب من ملتقى نهري دجلة والفرات على بعد مائة وثلاثين كيلومتراً من الخليج العربي. شيدها عتبة بن غزوان في عهد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ليعتزل للمسلمين مدينة يشتمون بها، ويستريحون من غزواتهم في بلاد الفرس. كانت ثاني أكبر مراكز حضارية في العهد العباسي، وخرج منها فطاحل العلماء في مختلف العلوم والفنون. وفيها قبور بعض الصحابة رضي الله عنهم. انظر: البصرة، الموسوعة العربية العالمية

وتعدّ بهم معا:

“التاريخ” للثيث بن سعد<sup>١</sup> (١٧٩هـ).

و“التاريخ” لعبد الله بن المبارك<sup>٢</sup> (١٨١هـ).

و“التاريخ” لضمرة بن زبيعة<sup>٣</sup> (٢٠٢هـ).

وإن نظرة واحدة على أبرز تطوّرات القرن الثالث تُوحي بأن الاهتمام بالنقد الحديثي غلب على أيّ أمر آخر لدى أصحاب الحديث.

فمن تلك التطوّرات تأليف المسانيد<sup>٤</sup> والتي تشهد -بالإضافة على التركيز على أهمّ أقسام الحديث وهو المرفوع- بازدياد الاهتمام بالأسانيد والتي إنما تُجمَع للوصول إلى تمييز الصحيح من السقيم. ومن تلك التطوّرات أيضا ظهور مؤلفات في السُّنة تحيل سبّة الانتقاء والاختيار بناء على النقد الحديثي كالصحيح<sup>٥</sup>.

ومنّها أيضا ظهور جماعة توسَّعوا أكثر من توسُّع من سبقهم في النقد، وتعلَّموا في مئات من الرِّوَاة. وفي قِمة هؤلاء يحيى بن معين ببغداد<sup>٦</sup> وعلي بن المديني بالبصرة، وأحمد بن حنبل ببغداد.

١ ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء العقائد: ص ١١٣، رقم النص ٥٤٤، والليث بن سعد: هو أبو الحارث هونان لقيس، كان ثقة كثير الحديث صحيحه. وقد استغل بالفتوى بمصر في زمانه. تُوفِّي سنة خمس وستين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى ٢٥٨/٧

٢ انظر: الفهرست، ص ٢٨٠

٣ انظر: الإصباية ١٦١/٤ وضمرة بن زبيعة: هو أبو عبد الله الرملي دمشقي الأصل. انظر: سير الأعلام ٣٢٥-٣٢٦، وكان ثقة مأمونا خيرا مات سنة الثنتين ومائتين. انظر: الطبقات الكبرى ٣٢٧/٧

٤ ذكر ابن حجر أن تأليف المسانيد بدأ على رأس المائتين. انظر: هدي الساري، ص ٦

٥ قال ابن الصلاح: “أول من صنف الصحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم ونلاء أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم” انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٧-١٨. وتُوفِّي البخاري سنة ست وخمسين ومائتين. انظر: تهذيب التهذيب ٤٨/٩. كما تُوفِّي مسلم سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: المرجع السابق، ١٥٧/١٠

٦ بغداد: مدينة إسلامية بناها الخليفة العباسي المنصور على شاطئ دجلة. وهي مدينة عظيمة كثيرة الخيرات. انظر: آثار البلاد وأخبار العباد، ص ٣١٣-١٥، وكانت قرية صغيرة في عهد المنصور، ثم تطورت حتى وصلت أوج عصرها الذهبي في عهد الخليفة هارون الرشيد. وبحلول القرن الثالث الهجري صارت مركزا عالميا للمطعم والعقافة. وهي اليوم عاصمة العراق، وأكبر مدنها. انظر: بغداد الموسوعة العربية العالمية

ومحمد بن إسماعيل البخاري من سمرقند<sup>١</sup> وأبو زرعة وأبو حاتم من أهل الري<sup>٢</sup>، وأبو داود السجستاني، وأحمد بن شعيب النسائي.

ومنها أيضا كثرة التأليف وتتابعه في الجانب العملي لعلم الجرح والتعديل، بعد أن بدأ منذ أواخر القرن الثاني. فظهرت مؤلفات تحمل اسم التأريخ، أو الجرح والتعديل، أو معرفة الرجال وما شابهها من الأسماء معنى<sup>٣</sup>. فمن أهم التواريخ مما تم تأليفه في القرن الثالث:

”التأريخ“ للفضل بن دكين<sup>٤</sup> (٤١٨هـ)،

و”الطبقات الكبرى“ لابن سعد<sup>٥</sup> (٤٣٠هـ).

و”التأريخ“ لابن المديني عشرة أجزاء<sup>٦</sup>

و”علل الحديث ومعرفة الرجال“ له أيضا. وهو مطبوع محقق<sup>٧</sup>.

- ١ سمرقند: ثانية كبريات مدن جمهورية أوزبكستان، وتعتبر مركزا تعليميا. فتحها المسلمون في القرن الثامن الميلادي، واختارها القائد المغولي تيمورلنك في القرن الرابع عشر الميلادي عاصمة له. تضم مكتبة سمرقند نفائس المخطوطات الإسلامية. واشتهرت في عصور الحضارة بصناعة أنواع الورق. وقد أسدى مشاهيرها خدمات جليلة للإسلام، واشتهرت منهم جماعة في العلوم الإسلامية. انظر: سمرقند، الموسوعة العربية العالمية
- ٢ الرّي: مدينة إيرانية كانت تقع على مسافة قصيرة إلى الجنوب الشرقي من طهران الحالية. ورد ذكرها في كتابات ما قبل المسيح مما يؤكد قدم تأسيسها. أدركها الفتح الإسلامي سنة اثنتين وعشرين في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وازدهرت في العصر العباسي، منذ أن اتخذها المهدي مركزا لحكمه، وجدد بناءها. وكانت تقع على الطريق بين بغداد وخراسان. خرج منها عدد كبير من العلماء. انظر: موقع الموسوعة العربية.
- ٣ وقد ذكر أكرم ضياء العمري عددا كبيرا مما ألف في الجرح والتعديل إلى القرن الخامس الهجري في كتابه القيم بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص ٩٠-١٢٣
- ٤ انظر: تهذيب التهذيب، ١٤٦/٤
- ٥ انظر: الفهرست ص ٢٠٧، والطبقات الكبرى مطبوع عدة طبعات. وابن سعد: هو محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله مولى بني هاشم، كاتب الواقدي. سمع ابن عيينة، وابن غلبة، وغيرهم. وكان من أهل الفضل والعلم، صنّف كتابا كبيرا في طبقات الصحابة، والتابعين، والخالفين إلى عصره، فأحسن وأجاد. تُوفّي سنة ثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٦٩/٢-٧٠
- ٦ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧١
- ٧ طبعه المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م باسم ”العِلل“ بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، كما طبعته دارالوعي بجلب بتحقيق عبد المعطي أمين قلعي سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م باسم ”علل الحديث ومعرفة الرجال“. وطبعته أيضا دار ابن الجوزي باسم ”علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ“ عام ١٤٢٦ هـ، وعلق على الكتاب أبو عبد الله مازن بن محمد السرساوي.

و"العجّل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله، وهو مطبوع محققاً<sup>١</sup>

و"التاريخ الكبير" للبخاري، مطبوع<sup>٢</sup>

و"التاريخ الأوسط" له أيضاً، مطبوع محقق<sup>٣</sup>

و"التاريخ الصغير" له أيضاً، مطبوع<sup>٤</sup>

و"التاريخ الكبير" لابن أبي خيثمة، مطبوع<sup>٥</sup>

و"التاريخ" لأبي زرعة اليماني، مطبوع<sup>٦</sup>

و"الجرح والتعديل" لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مطبوع<sup>٧</sup>

ومن كتب السؤالات المشتملة على أحكام ناقد أو أكثر على رواة سُئلوا عنهم\* مما تم تأليفه

في هذا القرن:

"سؤالات علي بن المديني ليحيى بن سعيد القنطاري"

- ١ حقيقه وهي لله بن محمد عباسي وطبعته دار الخاني بالرياض سنة ١٤٢٢هـ/٢٠٠٧م
- ٢ طبعته دائرة المعارف العثمانية بميدان آباء الدكن في الهند.
- ٣ طبعته دار الرشد بالرياض بتحقيق أبي حميد تيسير بن سعد سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م في خمسة أجزاء. وزعم المحقق بعد بحث ونقاش طويل وإيراد أدلة قوية أن التاريخ الأوسط والتاريخ الصغير للبخاري هما في الأصل كتاب واحد انظر: ٥٣/١ - ٧٨ من مقدمة التحقيق.
- ٤ ذكر التواريخ الثلاثة للبخاري، ابن حجر في: هدي الساري، ص ٤٩٢، والضعفاء الصغير طبعته دار الوحي بحلب بتحقيق محمود إبراهيم زايد عام ١٣٩٦هـ كما طبعته أيضاً مكتبة ابن عباس بتحقيق أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيثين عام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. وقد سبق القول بأنه في الأصل التاريخ الأوسط. انظر: الملاحظ السابق.
- ٥ طبعته مكتبة الفاروق الحديثة بالقاهرة بتحقيق صلاح بن قتيبي هلال في أربعة أجزاء، سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
- ٦ طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني في جزء واحد. كما طبعته أيضاً دار الكتب العلمية من بيروت، سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م
- ٧ طبعته دائرة المعارف العثمانية بميدان آباء الدكن بالهند ونشرته دار إحياء التراث العربي مصورة عن الطبعة المذكورة عام ١٤٢٦هـ/١٩٥٢م
- ٨ وقد جمع الباحث أبو ياسر الطريقي عدداً كبيراً من أسماء كتب السؤالات الحديثية مع التعرف بها في مقال أسماه كتب السؤالات، ونشرها في ملتقى أهل الحديث.
- ٩ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧١، وتوجد نسخة منه في مكتبة أحمد الثالث بإستانبول ضمن مجموع رقم ٦٢٤. انظر: العجّل لابن المديني، بتحقيق الأخطي، ص ١١٩

و"سؤالات ابن الجنيد لابن معين" مطبوع<sup>٤</sup>

و"سؤالات الثوري" لابن معين" مطبوع<sup>٥</sup>

و"سؤالات أبي سعيد هاشم بن مرشد الطبراني" لابن معين" مطبوع<sup>٦</sup>

و"سؤالات عثمان بن سعيد الدارمي" لابن معين" مطبوع<sup>٧</sup>

و"سؤالات ابن مخزوم لابن معين" مطبوع<sup>٨</sup>

٤ ابن الجنيد: هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن الجنيد الحنظلي، سمع جماعة منهم أبو قهيم، وسليمان بن حرب، وابن معين، وله عنه سؤالات مفيدة. وله تواليف ورحلة واسعة. بلي إلى قرب سنة سبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ٦٢/٦٣-٦٢

٥ طبعته عالم الكتب عام ١٤٠٦هـ بتحقيق أبي المعاطي الثوري، وعمود محمد خليل. كما حققه أيضاً أحمد محمد نور سيف، ونشرته مكتبة دار بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٨هـ.

٦ الثوري: هو عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل البغدادي مولى بني هاشم. سمع خلقاً كثيراً، ولازم يحيى بن معين، ومخرج به، وسأله عن الرجال، وهو في مجلد كبير. حدث عنه أصحاب السنن الأربعة. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ٦٢/٦٤-٦٤

٧ طبعه مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي بسكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م بتحقيق أحمد محمد نور سيف.

٨ هاشم الطبراني: هو أبو سعيد الطيالسي، مولى بني العباس. سمع عدة مشايخ منهم ابن معين. وروى عنه جماعة منهم ابنة سعيد، والطبراني. وما هاشم بذلك الموجود نَوْحِي سنة ثمان وسبعين ومائتين. انظر: سير الأعلام، ١٣/٤٧

٩ طبعته المطابع العالمية بالرياض بتحقيق نظير بن محمد الفارابي سنة ١٤١٠هـ باسم تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرشد الطبراني.

١٠ عثمان الدارمي: هو السجزي السجستاني، حدث هراة. أخذ الفقه عن أبي يعقوب البويطي، والعريسة عن ابن العربي والحديث عن أحمد وإسحاق، وابن المنيبي، وابن معين. سمع من جماعة كبيرة، وصنف مسنداً كبيراً. مات سنة ثمانين ومائتين. انظر: طبقات الشافعيين، ص ٢٧٧-٧٨

١١ نشرته دار المأمون للتراث بدمشق بتحقيق أحمد محمد نور سيف في جزء.

١٢ ابن مخزوم: هو أحمد بن محمد بن قاسم بن مخزوم أبو العباس البغدادي، يروي عن ابن معين، روى عنه جعفر بن دزيمتويه بن السريان الفارسي. انظر: تاريخ بغداد، ٥/٢٨٨

١٣ طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق في جزئين، الأول بتحقيق محمد كامل القصار سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، والثاني بتحقيق محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير من غير ذكر السنة.

و"سؤالات محمد بن عثمان لطائفة من شيوخه" مطبوع<sup>١</sup>  
 و"سؤالات أبي بكر الأثرم" أبا عبد الله أحمد بن حنبل "مطبوع"<sup>٢</sup>  
 و"سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرِّوَاة وتَعْيِيلِهِمْ" مطبوع<sup>٣</sup>  
 و"سؤالات أبي عبيد الأجرى" أبا داود سليمان بن الأشعث في معرفة الرجال وتَعْيِيلِهِمْ  
 مطبوع<sup>٤</sup>

ومنهم من أفرد الضعفاء بالتحالف؛ نظراً لأهمية معرفتهم ومعرفة أنواعهم؛ لحماية السنة النبوية، والغالب على هذه المؤلفات عدم الاقتصار على ذكر الضعفاء، بل تجميع كل من تُعْكَمُ فيه، وإن كان في الواقع ثقة. ولذلك كانت المؤلفات فيه أكبر حجماً وعدداً، إذا ما قورنت بالمؤلفات في الثقات. ومن أهم المؤلفات في الضعفاء:

"الضعفاء" لعلي بن المديني<sup>٥</sup>

و"الضعفاء الكبير" للبخاري<sup>٦</sup>

١ محمد بن عثمان: هو ابن أبي شعبة أبو جعفر مولد بني تميم من أهل الكوفة، سكن بغداد، وحدث بها. وكان كثير الحديث، واسع الرواية، ذا معرفة وفهم، وله تاريخ كبير، مات ببغداد سنة سبع وتسعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد ٢/٢٥٣-٥٨

٢ طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م بتحقيق عامر حسن صبري باسم جزء له مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شعبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل.

٣ أبو بكر الأثرم: هو أحمد بن محمد بن هاتئ الإسكافي صاحب الإمام أحمد. سمع عثمان، وأبى الوريد، والفتح بن وطيقتهم. حدث عنه النسائي في السنن وموسى بن هارون وآخرون. صنف التصانيف، منها كتاب في العيال. وكان من أفراد الحفاظ، قال الذهبي: مات بعد الستين ومائتين. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١١٤/٢

٤ طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م بتحقيق عامر حسن صبري.

٥ نشرته مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة بتحقيق زياد محمد منصور عام ١٤١٤هـ.

٦ أبو عبيد الأجرى: هو محمد بن علي بن عثمان. انظر: تاريخ بغداد، ٢/٢٧٧، وهو صاحب أبي داود السجستاني. انظر: تهذيب الكمال، ١٤/٢٤٧، ولا يُعلم وفاته، إلا أنه بناء على القرائن يمكن القول بأنه عاشر إلى نهاية القرن الثالث الهجري. انظر: مقدمة المحقق لسؤالات أبي عبيد الأجرى، ٦/٣٩-٤٠

٧ حققه عبد العظيم بن عبد العظيم البستاني، ونشرته مكتبة دار الاستقامة. كما حققه أيضاً محمد علي قاسم العمري، وصدرت طبعته من عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية العالمية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٨ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧٦

٩ انظر: الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٩، وذكر بروكلمان أنه مخطوط توجد نسخة منه في باتنة برقم (٢٩٣٤-٢٩٣٧). انظر: تاريخ الأدب للعربي، ٣/١٧٩

و"الضعفاء الصغير" له أيضا، وهو مطبوع<sup>١</sup>

و"الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي" أبي عثمان سعيد بن عمرو، وهو مطبوع<sup>٢</sup>

و"الضعفاء" لأبي حاتم الرازي،<sup>٣</sup>

و"الضعفاء والمتروكون" للنسائي، مطبوع<sup>٤</sup>.

كما اتجه قلة من أهل هذا العصر إلى أفراد الثقات بالذكر. ولعل قلة الاهتمام بهم لعدم الخشية منهم على السنة النبوية، وعدم الإشكال في أكثرهم، بخلاف الضعفاء والمتكلم فيهم. ومن أهم المؤلفات في الثقات في هذا العصر:

"كتاب الثقات والمثبتين" لابن المديني<sup>٥</sup>

و"الثقات" للبخاري،<sup>٦</sup> مطبوع<sup>٧</sup>.

وهكذا تم في هذا العصر تدوين أكثر أقوال أئمة النقد، وصارت في مُتناوَل أيدي كثير من الناس؛ فكثرت التساؤلات حول تفسيرها، واستخراج الضوابط التي تحكّمها. بناء على هذا؛ شَعَرَ المشتغلون بالنقد الحديثي بحاجة إلى توضيحها لعامة أهل العلم؛ حينئذ بدأ الاهتمام بتدوين قواعد الجرح والتعديل. ولم يَهْتَمُّوا به في عصر التابعين وأتباعهم؛ بسبب انتشارها لدى أصحاب الحديث، وممارسة عدد كبير منهم لها، فلم تكن عندهم في خفاء.

١ حقه محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي بحلب سنة ١٣٩٦هـ. كما حققه أيضا أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ونشرته مكتبة ابن عباس ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢ البرذعي: هو الأزدي الحافظ الناقد. وبزُدعة من أعمال أذربيجان. رحل وسمع أبا كريب وبندار وخلائق. صحب أبا زرعة وتخرج به. توفّي سنة اثنتين وتسعين ومائتين. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٢١/٢

٣ حققه سعدي بن مهدي الهاشمي، ونشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية العالمية بالمدينة النبوية عام ١٩٨٢م/١٤٠٢هـ

٤ ذكره الذهبي في مقدمة كتابه المغني، ٣٥/١

٥ حققه محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي بحلب سنة ١٣٩٦هـ

٦ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ٧١

٧ البخاري: هو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، الحافظ، الزاهد، نزيل طرابلس الغرب. كتابه في الجرح والتعديل كتاب مفيد يدل على إمامته وسعة حفظه. قال عباس الثوري: كنا نغذّه مثل ابن حنبل وابن معين. نرح إلى المغرب أيام المعنة. توفي سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: الوافي بالوفيات، ٥١/٧

٨ طبعته دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، كما طبعته مكتبة الدار بالمدينة المنورة، بتحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

وقد سبق الفقهاء المحدثين في تسجيل مسائل متعلقة بالجرح والتعديل، ولعل ذلك يعود إلى شدة الحاجة إلى معرفتها لمن اشتغل بالقضاء والفتوى للوصول إلى الحكم الحاسم العاجل فيما يعرض للناس من خلافات وخصومات. فما يتعلق بالشاهد من مسائل الجرح والتعديل بدأ يظهر مُدَوَّنًا في مصادر فقهية قديمة، مثل "المُدَوَّنَة" و"الأُمِّ" للشافعي، وقد تحدث الشافعي أيضا حول بعض مسائل الجرح والتعديل ونثرها في ثنايا كتابه "الرسالة".

ولعل أول محاولة في هذا الباب في مصدر حديثي تحت كانت على يد مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ) في المنتصف الثاني من القرن الثالث حيث تطرَّق في مقدمة صحيحه إلى بعض ما يتعلق بتقعيد وتأصيل النقد الحديثي بشقيه الجرح والتعديل، والعلل. وتلاه الترمذي (٢٧٩هـ)، حيث فصَّل في تقعيد النقد الحديثي في كتابه الشهير "العلل الصغير"، حيث تناول ما يتعلق بمشروعية الجرح والتعديل، وذكر من قام بهما، وطبقات الرواة نظرا إلى العدالة والوسط، واختلاف النقاد في الاحتجاج ببعضهم، مع توجيه هذا الخلاف، والرواية بالمعنى، والتضعيف من جهة الحفظ، وتفاضل أهل العلم في الحفظ، إلى جانب مسائل أُخرى المتعلقة بالحكم على الحديث.<sup>١</sup>

هكذا، على الرغم من النقص في تدوين قواعد الجرح والتعديل، فإن الفترة التي بين المنتصف الثاني من القرن الثاني إلى نهاية القرن الثالث الهجري تُمثِّل عصر- تطور علم الجرح والتعديل حتى بلوغه النضج والكمال، حيث اتَّضَحَتْ فيه جميع مسائله، وظهر فيه أئمة النقد، وكثُرُوا، وتمَّ فيه تأليف المؤلفات الأصول في علم الجرح والتعديل في الجانب العملي، كما بدأ فيه تدوين قواعد الجرح والتعديل. فاستكشاف القواعد، أو وضعها، وتطبيقها العملي، وتبليغها، ثم استقرار أمثلها تمَّ في هذا العصر، ولم يبق إلا التسجيل. إذ لا تُوجد جُزئية من الجزئيات إلا وأثر فيها قول أو أقوال لناقد أو أكثر من أهل هذا العصر يُنير السبيل لمن ينظر في كتب علم الجرح والتعديل. ولعل أكبر جمع لتلك الأقوال مُسنَدَة كتاب "الكفاية" للخطيب البغدادي.

### المرحلة الرابعة: مرحلة بداية تقلُّص عملية الجرح والتعديل:

لقد سجَّل ابن الصلاح في الأزمنة المتأخرة انتشار التخفيف من الشروط المتعلقة بضبط

١ انظر: ١٨/٤ - ٣٨

٢ انظر: ٤٦/٧ - ٥٩

٣ انظر: ٣/١ - ٣٤

٤ انظر: ص ٧٣٩-٥١، و٧٥٩-٥٧

الصدره والاكتفاء بالحاكم من ضبط الكتاب. وذكر أن البيهقي قبله لاحظ هذا الأمر، ولم ير فيه حرجاً، ثم قال ابن الصلاح:

”ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت، أو وقفت بين الصحة والسقم قد دُرِّبَتْ وَكَبِّبَتْ في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم، لضمان صاحب الشريعة حفظها.“

ثم نقل ابن الصلاح عن البيهقي قال: ”فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يُقْبَلْ منه. ومن جاء بحديث معروف عندهم، قالذي يرويه لا ينفرد بروايته. والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماح منه أن يصير الحديث مُسَلَّسًا ”بِحَدَّثِنَا وَأَخْبَرْنَا“، وتبقي هذه الكرامة التي نُحِصَّتْ بها هذه الأمة شرفاً لتبينا المصطفى ﷺ. والله أعلم.“

فهذا الكلام يدل على أن سبب التخفيف في شرط ضبط الصدره إنما هو تمام تدوين السنة النبوية في الأزمنة المتقدمة. وبه زال خوف ضياع السنة النبوية الصحيحة؛ فبدأ التخفيف من شروط الضبط. فالأزمنة المتقدمة عصر الرواية، بينما الأزمنة المتأخرة تُمثَلْ عصر ما بعد الرواية.

ويُحْسَنُ التَّهْيِي أَيْضاً عَلَى هَذَا التَّخْفِيفِ، وَيُضَيِّفُ الْحَدِيثَ بَيْنَ الزَّمَتَيْنِ - وَهُوَ بِضَدِّ بَيَانٍ مِنْ تَجْرِجِهِمْ فِي مِيزَانِ الْعَدَالِ الَّذِي حَصَّه لِلضَّعْفَاءِ وَمَنْ لَا يُفْرَجُهُمْ - قَائِلاً:

”وكذلك من قد تُعَكِّمُ فِيهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا أُورِدُ عَنْهُمْ إِلَّا مَنْ قَدْ تَبَيَّنَ ضَعْفُهُ، وَأَتَّضَحَ أَمْرُهُ مِنَ الرَّوَاةِ، إِذِ الْعُدَّةُ فِي زَمَانِنَا لَيْسَ عَلَى الرَّوَاةِ، بَلْ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ، وَالْمُقَيِّدِينَ، وَالَّذِينَ عُرِفَتْ عَدَالَتُهُمْ وَصَدَقَتْ فِي ضَبْطِ أَسْمَاءِ السَّامِعِينَ.“

ثم من المعلوم أنه لا بُدَّ من ضون الراوي وستره، فالحدُّ الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب؛ لما ملِمَ منهم إلا القليل. إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سيعوا في الضفر، واحتيج إلى عُلُوِّ سَنَدِهِمْ فِي الْكِبَرِ. فالعُدَّة على

١ البيهقي، هو أبو بكر أحمد بن الحسين الفقيه الشافعي الحافظ الكبير من كبار أصحاب الحاشم أبي عبد الله ابن البيع في الحديث، ثم الرواد عليه في أنواع العلوم. غلب عليه الحديث واشتهر به صنف الكثير حتى قيل: تبلغ تصانيفه ألف جزء. ومن أشهر مؤلفاته شعب الإيمان، والسنن الكبير، والسنن الصغير. وكان زاهداً على سيرة السلف. مولده سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة بتيسابون انظر: رفيات الأعيان، ٧٥/١ - ٧٦

٢ انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢١

٣ المرجع السابق، الموضوع السابق

٤ مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢١

من قرأ لهم، وعلى من أثبتك طبائق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث.<sup>١</sup>

ومما يؤيد المغابرة بين الزمنيين، وصحة التثديد المذكور ذكر الحاشية وهو مئتن عاش في القرن الرابع - لشرط الراوي على السنة الأئمة الذين مضوا، ثم ذكر ما يحتاج إليه طالب الحديث في زمانه - أعني زمان الحاشية - أن تبحث عنه من أحوال السُّنَّة، مُكتفياً فيه بذكر ضبط الكتاب، ولم يذكر ضبط الصبر.<sup>٢</sup>

ويبدو أن ابن الأثير يذكر هذا الجُحُولَ لنا يقول بعد الصراع من تاريخ عصر أصحاب الكتب الستة: "ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعد نقل ذلك الحرص، وفُتِرت تلك الأهم. وكذلك كل نوع من أنواع العلوم والصناعات والمول وغيرها، فإنه يبتعد قليلاً قليلاً، ولا يزال ينسى ويتردى، ويعظم إلى أن يصل إلى غاية هي مُنتهاها، وتبلغ إلى أمد هو أقصاه، ثم يعود فكأن غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم، ومن كان في عصرهما من علماء الحديث. ثم نزل وتفاضل إلى زماننا هذا، وسيزداد تفاضراً والأهم قصوراً، سنة الله في خلقه، ولن نجد لسنة الله تبديلاً."<sup>٣</sup>

وهناك من رأى أن الفاضل بين عصر الرواية وعصر ما بعد الرواية هو رأس سنة أربع مائة فقد نقل السخاوي<sup>٤</sup> عن ابن المُرابط<sup>٥</sup> قوله: "قد ذُرَّتْ الأخبار، وما بقي للجرير فائدة، بل انقطعت من رأس

١ الطباق جمع طبقة، والمراد بها هنا التسميع، أي كتابة السماع. فالطبقة بهذا المعنى هي ما يُكتب في أول أو آخر صفحات الكتاب، أو في أي موضع من صفحاته الأخرى، ببيان أسماء من حضر مجلس الحديث واسم للكتاب، ويُعرض تلك الكتابة على التسميع فيوقع عليها بخطه ويوزعها، ويُكتب عادة اسم المكان الذي عُقد فيه المجلس السماع، وتكون هذه الطبقة مستقياً في الرواية لمن أثبت اسمه فيها، وشهادة له بالسماع. وإنما سميت هذه الشهادة الخطية المثبتة على الكتاب المسوع طبقة، لأن المذكورين في التسميع أعني المشهود لهم بالسماع - معدودين طبقة واحدة، إما لأفعالهم في سماع ذلك المجلس أو ذلك الكتاب من التسميع، فهم طبقة واحدة في ذلك المسوع أو ذلك المجلس، أو لأنهم في الغالب أقران، فهم من طبقة واحدة فلما كانوا كذلك سُموا طبقة، ثم حصل تجرؤ فاطلقوا هذا الاسم على تلك الشهادة المكتوبة المشتملة على أسماء تلك الطبقة التي سمعت ذلك المجلس أو الكتاب، انظر: لسان المحدثين، ٣١/٤.

٢ مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١.

٣ انظر: معرفة علوم الحديث، ص ١٥.

٤ جامع الأصول، ٤٢/١ - ٤٣.

٥ السخاوي، هو محمد بن عبد الرحمن، أبو الخير، السخاوي الأصل، القاهري المولد، المصنف المذهب، تولى الحرمين التعريفين. ولد سنة إحدى وثلاثين، وأما سنة فتسلسل على ابن حجر، ولازمه طويلاً. كان حافظاً متقناً، علامة مسنداً. ألف كتاباً منها: الضميمة للامع، والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، وشرح ألفية الحديث، توفي سنة اثنين، وتسعمائة، انظر: البدر الطالع، ١٨٤/٢ - ٨٥.

٦ ابن المُرابط هو أبو عمرو محمد بن عثمان بن يحيى القرظي، سمع يسان السَّاسِي الكوفي بفرانقة، وحدث به بدمشق، وقد تلا بالسبع على أبي جعفر بن الزبير. مات سنة اثنين وخمسين، وسبع مائة، بمشق. انظر: ذيل التقييده، ١٧٣/١.

الأربعمائة<sup>١</sup> إلا أنه مرجوح بما تقدّم من النقل عن أكثر من واحد ممن له عناية بالحديث وأهله.<sup>٢</sup>  
ويبدو أن هذا التطور كان إيجابياً من جهة، وسلبياً من جهة أخرى. فهو إيجابي في نفسه؛  
وذلك لأنه قد زال به خوف ضياع السنة النبوية الصحيحة. وقد ظهرت له آثار سلبية على المشتغلين  
بعلم الحديث في ذلك العصر، فما بعده. فمن تلك الآثار السلبية:

- التخفيف من شروط الضبط في الراوي، وقد سبق ذكره.
- قلة العناية بالأسانيد، لكون الاعتماد أساساً على المكتوب، لا على المحفوظ في  
الصدر.
- قلة الرواة الجدد.
- انكماش الجرح والتعديل عملياً في الغالب.
- خفاء جزئيات لمنهج أئمة النقد.

هذا، واستمر في هذا العصر التأليف في الجانب العملي للجرح والتعديل، وظهرت مؤلفات  
جديدة، يتماشى فيها لون عصر الرواية مع لون عصر ما بعد الرواية. فمن جهة، اجتهد مؤلفوها في  
الحكم على الرواة المعاصرين، فتنبّعوا أحوالهم، ووثقوهم، أو جرحوهم بناء لما ظهر لهم، مثلما فعل  
المتقدمون مع من عاصروه من الرواة. ومن جهة أخرى، جمعوا أقوال أئمة النقد فيمن سبقهم من  
الرواة، ورووها مُسندة، وعكفوا على فهم معانيها، وحاولوا استخلاص النتائج منها. لأن المتأخرين عن  
عصر الرواية لم يكن يُوسعهم مشاهدة الرواة الذين مضوا في عصر الرواية، وهم كثر، وإنما كان لهم  
الاعتماد على أقوال النقاد المتقدمين.

فمن أبرز كتب التواريخ، والجرح والتعديل التي تمّ تأليفها في هذا العصر:

”الجرح والتعديل“ لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، مطبوع.<sup>٣</sup>

و”الإرشاد“ لأبي يعلى الخليلي<sup>٤</sup> (٤٤٦هـ)، مطبوع محقق.<sup>٥</sup>

١ فتح المغيثة، ٣٥٨/٤، وانظر: الاعلان بالتوبيخ، ص ٥٨، ٥٠.

٢ انظر المزيد من التحقيق في تحديد الفاصل بين عصر الرواية وما بعدها: المنهج المقترح، ص ٥٢-٦١.

٣ له أكثر من طبعة، منها طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند. وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان مصورة عن الطبعة الهندية المذكورة. وطبعة محققة بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا الصادرة من دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤ الخليلي: هو الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني. روى عن أبي الحسن علي بن أحمد بن صالح المقرئ. كان حافظاً فهماً ذكياً. مات سنة ست وأربعين وأربعمائة. انظر: التقييد، ص ٢٦٢.

٥ تم طبعه من مكتبة الرشد بالرياض في ثلاثة أجزاء سنة ١٤٠٩هـ بتحقيق محمد سعيد عمر إدريس.

و"التَّعْدِيل والتَّجْرِيح لِمَنْ خَرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ" لأبي الوليد البَّاجِي (١٤٧٤هـ)، مطبوع.

ومن كتب السُّؤَالَات التي ظهرت في هذا العصر:

"سُؤَالَات الْحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ<sup>١</sup> لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ"

و"سُؤَالَات التَّبْرَقَانِيِّ<sup>٢</sup> لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ"

و"سُؤَالَات حَمَزَةَ السَّهْمِيِّ<sup>٣</sup> لِلدَّارِ قُطَيْبِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَشَايخِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"

وَمِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الَّتِي أَفْرَدَتِ الضَّعْفَاءُ:

"الضَّعْفَاءُ الْكَبِيرُ" لِلعُقَيْبِيِّ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، وَهُوَ مَطْبُوعٌ<sup>٤</sup>

و"كِتَابُ الْمَجْرُوحِينَ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ وَالضَّعْفَاءِ وَالمُتْرُوكِينَ" لِابْنِ حِبَّانَ، مَطْبُوعٌ<sup>٥</sup>

- ١ البَّاجِي: هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ خَلْفِ القُرْطُبِيِّ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَفَقِهَاءِ المَالِكِيَّةِ. أَصْلُهُ بَطْنِيَّوسِي، وَرَجُلٌ إِلَى الْحِجَازِ وَجَاوَرَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَعوَامٍ، وَظَلَّ فِي ارْتِحَالٍ فِي مَرَاكِزِ العِلْمِ فِي عَصْرِهِ، حَتَّى بَرَزَ فِي الْحَدِيثِ، وَالكَلَامِ، وَالفِقْهِ، وَالأَصُولِ، وَالأَدَبِ، وَرَجَعَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ عَشْرَ عَامًا إِلَى الأَنْدَلُسِ. صَنَفَ التَّصَانِيفَ النَّفِيسَةَ، مِنْهَا المُنْتَقَى فِي الفِقْهِ، وَكِتَابَ إِحْكَامِ الفُصُولِ فِي أَحْكَامِ الأَصُولِ. تُؤَدِّي سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ. انظُر: سِيرَ الأَعْلَامِ، ١٨/٥٣٥-٤٤ طَبِعَتْهُ دَارُ اللُّوَاءِ بِالرِّيَاضِ عَامَ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م بِتَحْقِيقِ أَبِي لِيَابَةَ حَسِينِ.
- ٢ الحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ: هُوَ صَاحِبُ المَسْتَدْرَكِ. وَقَدْ تَقَدَّمتْ تَرْجُمَتُهُ.
- ٣ حَقَّقَهُ مَوْفِقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ القَادِرِ وَطَبِعَتْهُ مَكْتَبَةُ المَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ عَامَ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. وَالدَّارُ قُطَيْبِيُّ: هُوَ أَبُو الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَمْرِو البَغْدَادِيِّ، انْفَرَدَ بِإِمَامَةِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ، وَتَصَدَّرَ لِالإِقْرَاءِ بِبَغْدَادٍ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ، وَكَانَ فَقِيهًا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ عَارِفًا بِاِخْتِلَافِ الفُقَهَاءِ، حَافِظًا لكَثِيرٍ مِنَ دَوَائِمِ العَرَبِ، وَصَنَفَ كِتَابَ السَّنَنِ، وَالمُخْتَلَفِ وَالمُؤْتَلَفِ وَغَيْرِهَا. تُؤَدِّي سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ بِبَغْدَادِ. انظُر: وَفِيَاتِ الأَعْيَانِ، ٣/٢٩٧-٩٨.
- ٤ التَّبْرَقَانِيُّ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبِ أَبِي بَكْرِ الحَوَّارِيِّ نَزِيلِ بَغْدَادِ، الحَافِظُ الشَّافِعِيُّ. سَمِعَ بِيَلَادِ شَتَّى عَنِ جَمَاعَةٍ كَثِيرِينَ مِنْهُمُ أَبُو بَكْرٍ الإِسْمَاعِيلِيُّ، وَعَبْدُ الغَنِيِّ بْنُ سَعِيدِ. كَانَ ثِقَةً، وَرِعًا، ثِمَنًا، عَارِفًا بِالفِقْهِ، لَهُ حِظٌّ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، كَثِيرِ الخُطْبِ. صَنَفَ مَسْنَدًا ضَمِنَهُ صَحِيحِي البُخَارِيِّ وَمُسْلِمِ. وَلَمْ يَتْرِكِ التَّصْنِيفَ حَتَّى مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ. انظُر: طَبَقَاتِ الشَّافِعِيِّينَ، ص ٣٨٥-٨٦.
- ٥ حَقَّقَهُ عَبْدِ الرَّحِيمِ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ القَشْقَرِيُّ، وَطَبِعَتْهُ كِتَابُ خَانَةِ جَمِيلِي بِبَلَاهُورِ بَاكِسْتَانِ، سَنَةَ ١٤٠٤هـ. كَمَا طَبِعَتْهُ مَكْتَبَةُ القُرْآنِ بِتَحْقِيقِ مَجْدِي السَّيِّدِ إِبرَاهِيمِ.
- ٦ حَمَزَةُ السَّهْمِيِّ: هُوَ ابْنُ يُوْسُفَ بْنِ إِبرَاهِيمِ أَبِي القَاسِمِ الجَرَجَانِيِّ، طَافَ البِلَادَ، وَسَمِعَ بِهَا، وَسَأَلَ الدَّارِ قُطَيْبِيَّ وَغَيْرِهِ مِنْ حَافِظِ عَصْرِهِ عَنِ أَحْوَالِ الشُّيُوخِ، وَكُتِبَ جَوَابُهُمْ فِي جِزْءٍ لَهُ. وَلَهُ كَلَامٌ حَسَنٌ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالمُنْتَوْنَ وَالأَسَانِيدِ. مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ. انظُر: التَّقْيِيدِ، ص ٢٥٦-٥٧.
- ٧ حَقَّقَهُ مَوْفِقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ القَادِرِ وَطَبِعَتْهُ مَكْتَبَةُ المَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ عَامَ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٨ نَشَرَتْهُ المَكْتَبَةُ العِلْمِيَّةُ بِبَيْرُوتَ، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ المَعْطِيِّ أَمِينِ قَلْعَجِيِّ، عَامَ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٩ نَشَرَتْهُ دَارُ المَعْرِفَةِ بِبَيْرُوتَ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدِ إِبرَاهِيمِ زَايِدِ سَنَةَ ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

و"الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، وهو مطبوع.<sup>١</sup>

و"كتاب الضعفاء والمتروكين" للدارقطني مطبوع،<sup>٢</sup>

و"الضعفاء" للخطيب البغدادي،<sup>٣</sup>

و"الذيل على الكامل"، وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عدي، لأبي الفضل بن طاهر

المقديسي، وهو المراد بـ"تكملة الكامل".<sup>٤</sup>

ومن المؤلفات في الثقات:

"الثقات" لابن جبان مطبوع.<sup>٥</sup>

وفي هذا العصر، ازدادت عناية أصحاب الحديث بشرح مقاصد أئمة النقد، وبدأ تسجيل

قواعد متعلقة بها كألفاظ الجرح والتعديل، ومراتب أو طبقات الرواة، ومعرفة أئمة النقد، مما أضاف

إلى تدوين الجانب النظري لهذا العلم.

فجمع العقيلي (٣٢٢هـ) أقوالاً للنقاد في قواعد للجرح والتعديل، في أول كتابه "الضعفاء

الكبير".<sup>٦</sup> كما أفرد ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل" بما يتعلق

بالجانب النظري من هذا العلم، فتناول بالذكر وجه الحاجة إلى الجرح والتعديل، وطبقات الرواة،

ومراتبهم، كما ترجم للبارزين من الجهابذة النقاد بالتفصيل، ثم جمع أقوال النقاد في مسائل للجرح

والتعديل في عدة أبواب، وختمها بمراتب ألفاظ الجرح والتعديل مَعنُونًا لها بباب "بيان درجات رواية

الآثار"، فخلف بذلك ثروة علمية عظيمة في الجانب النظري لهذا العلم.<sup>٧</sup>

١ نشرته المكتبة العلمية ببيروت، بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢ نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ثلاثة أجزاء، الجزء الأول في العدد ٥٩ من المجلة، رجب وشعبان ورمضان ١٤٠٣هـ، والجزء الثاني في العدد ٦٠، شوال وذو القعدة وذو الحجة ١٤٠٣هـ، والجزء الثالث في العدد ٦٣ - ٦٤، رجب وذو الحجة ١٤٠٤هـ، بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقرى.

٣ ذكره الذهبي في مقدمة كتابه المغني، ٣٥/١

٤ ذكره الذهبي في مقدمة ميزان الاعتدال، ٢/١

٥ انظر: الإعلان بالتوبيخ، ص ١٠٩

٦ طبعته دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٧ انظر: ص ٢-١٥

٨ انظر: ١/١، ٢/٣٨

وبعد ابن أبي حاتم الرازي ذكر ابن جبان (٥٣٥٤هـ) فبذة مما يتعلق بالجانب النظري من علم الجرح والتعديل في مقدمة كتابه "المجروحين" وكذلك ابن عدي (٥٣٦٥هـ) في مقدمة كتابه "الكامل" بينما تطرق الزائمه زمري (٥٣٦٠هـ) في "المحدث الفاصل" إلى شيء مما يتعلق بالجانب النظري من علم الجرح والتعديل.<sup>١</sup>

وفي القرن الخامس الهجري جاء الخطيب (٥٤٦٣هـ) وأشبع هذا العلم جمعا وبحشا ومناقشة في عدة أبواب نثرها في كتابه "الكفاية"، وكفاه غزارة في المادة، واستيعابا للمسائل صغيرها وكبيرها، وجمعا للأقوال في قواعد النقد الحديثي. فكان حقيقا بأن يُسَمَّى الكفاية. بينما ذكر أبو الوليد الباجي (٥٤٧٤هـ) - وهو معاصر للخطيب - كلاما نفيسا حول الجانب النظري من الجرح والتعديل في عدة أبواب في أول كتابه: "التعديل والتجرح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح".<sup>٢</sup>

وهكذا انقرض هذا العصر حاملا بين طَيَّاهه كَوْنين من العلم، كَوْن لما عليه أهل عصر- الرواية، وكَوْن جديد يشعل أموراً إيجابية وسلبية.

#### المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الرواية:

لقد تعرف المسلمون على قدر كبير من العلوم العقلية من فلسفة وطب، وكيمياء عن طريق العجم الذين احتكوا بهم نتيجة الفتوح الإسلامية فاشتغلوا بها. ثم أخذ اهتمامهم بها في الازدياد، ويقدر ما زاد اهتمامهم بها، نقصت عنايتهم بالعلوم النقلية من تفسير، وحديث، وفقه. واستمر تقدم العلوم العقلية على حساب العلوم النقلية حتى ظهرت هيمنة العلوم العقلية. فتسرَّبت أفكار الفلاسفة إلى منابع العلم الشرعي الأصيلة فقل مؤلف من المؤلفات في العلوم الشرعية كالعقائد، وأصول الفقه، ومصطلح الحديث في القرن السادس فما بعده، إلا واتبع التفكير الفلسفي والمنطقي في شيء، إما في المادة، أو في التركيب، أو المتهج، أو في توزيع المعلومات.<sup>٣</sup> ويبدو أن علم الجرح والتعديل، وإن سلِم من تسرب التخيل إليه، إلا أنه تأثر به تأثراً عظيماً مُتمثلاً في نقص العناية به.

١ انظر: ٤/١ - ٩٥

٢ انظر: ١/٢٨٥ - ٢٦٦

٣ انظر: ٤٠٣ - ١٩

٤ انظر: ١/٢٨٠ - ٣٠٧

٥ انظر: تاريخ الإسلام، لحسن إبراهيم حسن، ١/١٠٥

٦ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٨٦

٧ انظر: المدخل إلى دراسة علم الكلام، ص ١٠٨، والمنهج المقترح، ٦٩-٦٩، حيث شرح حاتم العوفي تأثر علم العقائد، وأصول الفقه بالفلسفة وتأثيرهما في علوم السنة.

ويبدو أن قِلة الاهتمام بالجرح والتَّعْذِيل -بالإضافة إلى ما ذُكر من تأخير انتشار العلوم العقلية- راجع إلى أمر آخر أيضاً قد سبق ذكره، وهو أكبر تأثرها فيه، وذلك انتشار الاعتماد على الروايات الشفهية المَدُونَة، وقِلة الاشتغال بتلقِّي الروايات الشفهية نتيجة لا كتمال تدوين السنة؛ مما أدى إلى قِلة الرِّوَاة الجِدِّدَة، وبالتالي إلى انكماش الجرح والتَّعْذِيل عملياً في الغالب، ولم يكن في الغالب على علماء هذا العصر فما بعده إلا صَوْن ما توارثوه، والنظر في رِوَاة الكُتُب المَدُونَة من خلال أقوال النقاد المتقدمين الذين عاصروا أو لبسك الرِّوَاة وما هَدَوْهُم، وحكوا عليهم، أو سَبَر رِوَاياتهم إن أمكنهم ذلك.

بناء على هذا؛ أكثر الكتب التي أُلِّفَت في هذا العصر -إن كانت أكبر حجماً أو أكثر تهذيباً من كتب المتقدمين- ما هي إلا جمع، أو تهذيب، أو توضيح، أو اختصار لأقوال أئمة النقد المتقدمين. وتتميّز أيضاً مؤلِّفات هذا العصر عما سبقه في الغالب في حذف أمانيد أقوال أئمة النقد إلى قائلها. فمن أهم ما أُلِّف في هذا العصر في الضعفاء:

١ "كتاب الضعفاء والمتروكين" لأبي الفرج ابن الجوزي، مطبوع؛

٢ "ميزان الاهتدال في نقد الرجال" للدَّهْبي، مطبوع؛

٣ "لسان الميزان" لابن حجر، مطبوع؛

٤ ومن أهم ما أُلِّف في الفترات في هذه الفترة كتاب "الفقات ممن لم يقع في الكتب الستة"

تصنيف زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبُغَا<sup>٦</sup> (٨٧٩هـ)، وهو آخر من أفرد الفقات حسبما ذكره السَّخَاوِي<sup>٧</sup>.

١ ابن الجوزي: هو عبد الرحمن بن أبي الحسن علي القرشي النخعي البكري البغدادي الفقيه الحنبلِي الواعظ الملقب بجمال الدين الحافظ. كان علامة عصره وإمام وقته في الحديث، وصناعة الوعظ صنف في فنون عديدة. ومن مؤلفاته: زاد المسير في علم القدير، والمُعْظَم في التاريخ، والموضوعات، وثلاثيچ فهوم الأشر. تُوَلِّف سنة سبع وتسعين وخمسائة ببغداد. انظر: وفيات الأعيان، ٣/١٤٠-١٣٠.

٢ طبعته دار الكتب العلمية ببيروت بتحقيق عبد الله القاضي سنة ١٤٠٩هـ.

٣ طبعته دار المعرفة ببيروت بتحقيق علي محمد الجاوي سنة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

٤ طبعته مؤسسة الأعلمي ببيروت بتحقيق دائرة المعارف النظامية الهندية سنة ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

٥ وقد صدر حديثاً من دار ابن عباس بالمنصورة بصرة بتحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان في قسمة أجزاءه.

٦ قاسم بن قُطْلُوْبُغَا: هو أبو العدل. ويُعرف بقاسم الحنفي. وُلِد سنة الثنتين وثمانمائة بالقاهرة. ومات أبوه وهو صغيراً فتشأ يتيماً. وتكسب بالحياطة حتى مهر فيها، ثم أقبل على التعلم، فحصل على علوم عقلية وتقليدية، وفاز في فنون كثيرة. ثم تصدى للتدريس والإفتاء، وأخذ عنه الفضلاء. ومن آكاره: من روى عن أبيه عن جده وتقويم اللسان في الضعفاء والفتيات ممن لم يقع في الكتب الستة، وتماج المترجم فيمن صنف من الحنفية. مات سنة سبع وسبعين وثمانمائة. انظر: الضوء اللامع، ١٨٤/٦-٨٩.

٧ انظر: الإحلال بالعويبيخ، ص ١٠٩.

هذه وقد ألف الأدهي رسالتين هامتين في صنف مُسَكِّبِه أمرُه من الرواة إحداهما: "الرواة  
الصفات المتكلم فيهم بما لا يُوجب ردُّهم"، والأخرى "ذكر أسماء من تُكَلِّم فيه وهو موثوق".

أما الجانب النظري من علم الجرح والتعديل، فاستمرَّ تدوينه في هذا العصر. أيضاً فنثر ابن  
القَطَّان القاسمي<sup>٣</sup> (٦٢٨هـ) قواعد للجرح والتعديل في ثنابا كلامه عن الأحاديث في كتابه<sup>٤</sup> الوهم  
والإيهام.

ثم ألف ابن الصلاح (٦٤٣هـ) مُقَدِّمته، وأفرَد للجرح والتعديل النوع الثالث والعشرين منه  
وسماه بـ "معرفة صفة من تُقبَل روايته ومن تُردُّ روايته، وما يتعلق بذلك من قذح وجرح وتوثيق  
وتعديل". وضمَّنها خلاصة مسائل الجرح والتعديل<sup>٥</sup>. والكتاب جذب انتباه العلماء إليه لجموده ترتيبه،  
وتماشك مباحثه وكثرة استنتاجاته، إلا أن عكوف العلماء عليه أثر سلبياً على الجانب النظري من  
علم الجرح والتعديل، حيث لم يظهر في قواعد الجرح والتعديل مؤلَّف مُستقل طوال هذا العصر  
وابتعد الناس عن المنابع الأصلية لقواعد الجرح والتعديل، وهي أقوال أئمة النقد.

ثم تبع ابن الصلاح على ليراد هذا التلخيص مع تصرف يسير في مؤلِّفاتهم أكثر من ألف في  
علم المصطلح كالعراقي<sup>٦</sup> (٨٠٦هـ)، والسَّخاوي<sup>٧</sup> (٩٠٤هـ)، والسُّيوطي<sup>٨</sup> (٩١١هـ).

١ حققها محمد إبراهيم الموصلي، وعلق عليها، وطبعها دار المشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢ طبعها مكتبة المنار بالأردن، بتحقيق محمد بن شكور الميادين سنة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٣ ابن القَطَّان القاسمي: هو علي بن محمد بن عبد الملك أبو الحسن الكُتَّابي الحسيري المغربي النابذ. كان من أبصر-  
الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله. نال مجدعة السلطان دنيا عظيمة حدث، ودرس، وتولى  
القضاء وألف. تُوفِّي سنة ثمان وعشرين وستمائة. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٤/٤، ومن مؤلفات ابن القَطَّان  
الوهم والإيهام، والنظر في أحكام النظر، ومقالة في الأوزان. انظر: الأعلام، ٣٣٧/٤-٣٤٢.

٤ انظر: ص ١٠٤-٢٢.

٥ انظر: التبصرة والتذكرة مع الألفية، ص ١١٦-٢٤، والتقييد والإيضاح، ص ١٣٦-٦٣، والعراقي: هو عبد الرحيم ابن  
الحسين الرازياني، أمير الفضل. كان حافظاً متفناً، عارفاً بعمق الحديث وبالفقه، والعربية وغير ذلك. درس  
الحديث والفقه في أماكن في القاهرة والمدينة المنورة. ولي قضاء المدينة المنورة، وخطبها، وإمامتها. وله تصانيف  
نافعة، منها: الألفية في علوم الحديث، وتحرير أحاديث الإحياء للغزالي في مجلدهات، ثم انحصره في المغني. وكان كثير  
الفضائل والمحاسن. مات سنة ست وثمانمائة، انظر: ذيل التقييد في رواة السنن، والأسانيد، ١٠٦/٢-٨.

٦ انظر: فتح المقيش، ٣/٢ - ١٣٤.

٧ انظر: تدریب الراوي، ٣٥١/١ - ١١٣.

إلا أنه في هذا العصر ظهرت رسائل نافعة ألقت لشرح كلام أئمة النقد أصالة كتاب  
"جواب الحافظ السندي" (١٦٥٦هـ) عن أسئلة في الجرح والتعديل<sup>١</sup> وهو أقدم مؤلفها - على حسب ما  
أعلم - خص بقواعد الجرح والتعديل، إلا أنه لم يذكر منها إلا لما سُئِلَ عنه، وهو قليل.

ثم جاء الذهبي (٧٤٨هـ) وذكر شيئا من قواعد الجرح والتعديل في مقدمة ميزان الاعتدال  
ضمن كلامه حول شرطه في الكتاب<sup>٢</sup> وفي كتابه "الموقظة في علم مصطلح الحديث"<sup>٣</sup>. وكذلك فعل  
ابن حجر (٨٥٤هـ) في مقدمة "لسان الميزان"<sup>٤</sup>.

وللسبكي (٧٧١هـ) مساهمة في هذا الفن، وهي قيِّمة على صغر حجمها متمثلة في رسالتين  
إحداها "قاعدة في الجرح والتعديل"، والأخرى "قاعدة في المؤرخين"<sup>٥</sup>.

واهتم الذهبي (٧٤٨هـ) أيضا بتسجيل من عرفه تصكَّم في الرجال قليلا أو كثيرا مؤرخًا لهم  
على طبقات عديدة في كتابه "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل"<sup>٦</sup>. وهُدِّب السخاوي (٩٠٢هـ)  
واختصره، وضَّنه كتابه "الإعلان بالقويِّح لسنِّ ذمِّ الصارخ"<sup>٧</sup> كما أفرد له كتابا مُستقِلا باسم  
"المتكلمون في الرجال"<sup>٨</sup>.

١ السندي: هو الحافظ أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي الشافعي ثم المصري الشافعي. وُلِدَ سنة  
إحدى وثمانين وخمسمائة بمصر. تادب على أبي الحسين يحيى العمري. ورعِلَ لطلب الحديث، وسع من الكثير  
منهم أبي عبد الله الأرتاحي، والحافظ ابن المقضل، وبه تخرج، وخرج لنفسه معجما كبيرا مفيدا. قرأ القراءات،  
وأقرب الفقه، والعربية. وكان زاهدا. تُوِّفِّي سنة ست وخمسين وسبعمائة. انظر: فوات الوفيات ٣٦٦/٢-٣٧٠

٢ طبعه مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق عبد الفتاح عبد غدة سنة ١٤١١هـ.

٣ انظر: ٢/١ - ٤

٤ انظر: ص ٦٧ - ٩٢

٥ انظر: ٤/١ - ٤

٦ السبكي: هو تاج الدين عبد الرواهب بن علي الإمام الشافعي أبو نصر، الباحث المؤرخ صاحب الطبقات الكبرى  
للشافعية، وله سنة سبع وعشرين وسبعمائة وأفق، ودرس، وصدق، واشتغل بالقضاء. لازم الذهب، وتخرج به.  
مات بالطاعون سنة إحدى وسبعين وسبعمائة. انظر: شذرات الذهب، ٦/٦٦-٦٧

٧ مطبوعتان، طبعهما مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب بتحقيق عبد الفتاح عبد غدة مع رسالتين أخريين، في مجلد باسم  
"أربع رسائل في علوم الحديث" وصدرت له عدة طبعات بعد أن صدرت الطبعة الأولى سنة ١٣٨٨/١٣٩٦م.

٨ مطبوع بعنوان "أربع رسائل في علوم الحديث" الأنف ذكره.

٩ انظر: ص ١٦٣ - ٦٨

١٠ وهي الرسالة الرابعة التي ألحقها ضمن "أربع رسائل في علوم الحديث".

واختتم هذا العصر، وكان بين يدي الناس موسوعات ضخمة في جرح الرُّوَاة وتعديليهم عملية، إلا أنها مُستخلصة، ومجموعة من المكنب الأصول التي أُلِّقت في عصر الرواية. أما الجانب النظري، فإنه لم يُحظ بمؤلف مُستقل في هذا العصر أيضا عدا بضع رسائل مهمة، وإنما ذُكرت معائله تبعاً في كتب أُلِّقت لغرض أصالة، إما في علم المصطلح، أو في الجانب العملي للجرح والتعديل.

### المرحلة السادسة: عصر الرُّكود:

استمر الانحراف والانحطاط الذي بدأ في القرن السادس الهجري في الازدياد، حتى استتجّل أمره، وأصيب العالم الإسلامي عموماً بالجدب العلمي، والشَّلَل الفكري في القرن العاشر الهجري. ولعل القرن العاشر أعمر قرون النشاط والتوليد والابتكار في الدين والعلم والأدب والشعر والحكمة، والقرن العاشر أول قرون الخمود والتقليد والمحاكاة. <sup>١</sup> وكانت حالة الأوساط العلمية في هذا العصر على لسان أبي الحسن الندوي <sup>٢</sup> كما يلي: "كذلك حلقات التعليم قد رجحت عنها كتب المتقدمين، وحلّت محلّها كتب المتأخرين المتكفنين، وعُضت بالخواشي، والتقريبات، والتلخيصات، والمتون التي صُنّ فيها مؤلفوها على القيرطاس، وتعتمدوا التعقيد والغموض. وكأنهم ألفوها في صناعة الاختزال. وكل ذلك يُنبئ عن الانحطاط الفكري والعلمي الذي حلّ بالعالم الإسلامي وتغلغل في أحشائه." <sup>٣</sup>

أما علم الجرح والتعديل فلم يكن مُستثنى مما طرأ على سائر العلوم عند المسلمين. فإن كانت فترة ما بين القرن السادس وبين بداية القرن العاشر فترة انصرافٍ عن علم الجرح والتعديل، فإن الفترة التي بدأت بعد القرن العاشر هي فترة شبه المهجر له، حيث كاد العاليف في الجانب العملي له يتوقف. أما في الجانب النظري فلم يُحظ بمؤلف مُستقل في هذا العصر أيضاً، ولم تُذكر مسألته إلا في مؤلفات تُعدّ على أصابع المدين في علم مصطلح الحديث. منها "توضيح الأفكار في شرح تنقيح

١ استتجّل الأمر: تقادم واشتد. انظر: المعجم الوسيط، ٦٧٦/٢

٢ انظر: مقامة محاضر العالم الإسلامي، ١/١، وماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، ص ١٣٧

٣ انظر: ماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، ص ١٣٧

٤ أبو الحسن الندوي: هو علي بن عبد النبي الحسني، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. وأبو الحسن الندوي هو علامة الهند. كان مربيّة داعية، مفكراً، مجددًا، أديبًا، بارعًا صاحب الكتب الفائقة، والرسائل الزائفة، والمحاضرات النافعة. ومن أبرز مؤلفاته السيرة النبوية، وماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، والصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الغربية. خدم الأمة الإسلامية من خلال رئاسة ومعضومة عدة جامعات، ومجامع علمية، ومراكز دينية ومراكز دعوية. تُوفي سنة عشرين وأربعمائة وألف من الهجرة. انظر: السيرة النبوية، لأبي الحسن الندوي، مقدمة المصحح، ص ٥٥-٩

٥ الاختزال: الانفراد، والحذف، والانتطاع. انظر: الفاموس المحيط، ص ٩٩٢

٦ ماذا خسر العالم بالخطاط المسلمين، ص ١٣٧

الأنظار" للأمير الصنعاني (١١٨٢هـ).

### المرحلة السابعة:

### مرحلة عودة النشاط في علم الجرح والتعديل، والتنقيب عن مقاصد أئمة النقد:

شهد القرن الثالث عشر الهجري بعد قرون من ابتلاء والمخطاط، بوادٍ يقظة المسلمين من خلال حركات دينية، وسياسية، تحث على تحرير بلاد المسلمين من استيلاء الكفار من جهته وتدعو إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة والسلف من صحابة ومن تبعهم بإحسانه وتبذ ما أحدث من بعدهم من جهة أخرى. كما شهد هذا العصر نهضة المسلمين من جديد سياسياً وفكرياً.

وظهرت آثار هذه النهضة في علم الجرح والتعديل في أواخر القرن الثالث عشر الهجري حيث ألف عبد الحي الكنتوي (١٣٠٤هـ) كتابه الشهير "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" وكان الله سبحانه وعلا- آذخ له فضيلة تأليف أول كتاب مستقل جامع لمسائل الجانب النظري لعلم الجرح والتعديل.

ثم جاء جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ) وألف رسالته "ميزان الجرح والتعديل" وقد رد عليه بعضهم منهم بسام بن عبد الله صالح العطاوي<sup>١</sup> من المعاصرين في مقال أسماه "عرض رسالة

١ ذكر مسائل متعلقة بالجرح والتعديل في ١٨١-٨٦/٢

٢ الأمير الصنعاني: هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني برع في العلوم كلها حتى تفرد برئاسة العلم في صنعائه وبذ التقليد، وتظهر بالاجتهاد على الرغم من المشاكل والمحن التي واجهها من الجهلة له مصنوعات حافلة، منها سبل السلام، والعدة شرح العمدة لابن دقيق العيد توثق سنة اثنتين وثمانين ومائة وألف. انظر: البحر الطالع، ١٣٣/٢-٣٩

٣ انظر لتفاصيل هذه النهضة: حاضر العالم الإسلامي، لتاج السر أحمد حران، ص ٢٥-٢٦

٤ عبد الحي الكنتوي: هو ابن عبد الحلیم الأنصاري الهندي، أبو الحسنات من أكثر علماء الهند تأليفاً وإطلافاً. له مؤلفات عديدة ناصحة خصوصاً في علم الحديث، والفقه، والتاريخ، منها الأنوار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، وحاشيته على مرطأ محمد بن الحسن، والفوائد البهية في تراجم علماء الحنفية، مات سنة أربع وثلاثمائة وألف. انظر: فهرس القهارس، ٣٠-٣٢٨/٢

٥ طبعه مكتب المطبوعات الإسلامي بطلبه بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة سنة ١٤٠٧هـ.

٦ جمال الدين القاسمي: هو محمد جمال الدين أبو الفرج بن محمد سعيد. ولد سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف يدمشق في أسرة معروفة بالعلم والصلاح، وهو عالم مشارك في أنواع من العلوم. له مؤلفات يكاد يصل عددها إلى المائة، من أشهرها محاسن التأويل في تفسير القرآن، وقواعد التحديث من فن مصطلح الحديث، توثق سنة اثنتين وثلاثين، وثلاثمائة وألف انظر: معجم المؤلفين، ١٥٧٢-٥٨، ومحاسن التأويل، مقدمة المحقق، ١/٢-٢

٧ طبعها مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٤٠٥هـ.

٨ العطاوي: هو الدكتور في السنة النبوية وعلموها، أستاذ معارف ورئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية في جامعة السام المسفودية، مولده سنة سبع وثمانين وثلاثمائة وألف. انظر: سيرته الذاتية على موقع جامعة الدمام على الشبكة

## ميزان الجرح والتعديل للقاسمي<sup>١</sup>

كما نثر قواعد للجرح والتعديل المعلمي اليماني<sup>٢</sup> (١٣٨٦هـ) في كتابه الفريد المسمى بالفوائد التنكييل بسا في تأنيب الكوثري من الأباطيل<sup>٣</sup>، و"الاستدكار في نقد زواة الأخبار" وغيرهما من مؤلفاته وقد جمعها أبو أسامة إسلام بن محمود النجار<sup>٤</sup> من المعاصرين، وزَّنها وأفردها في مؤلف مستقل سماه "بلوغ الأمان من كلام المعلمي اليماني، فوائده وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث"<sup>٥</sup>.

واستمرت محاولات من علماء معاصرين للتقريب عن كلام أئمة النقد، وإزالة الجمود الطارئ على هذا العلم، حتى نشطت جماعة منهم فألّفوا مؤلفات نافعة ترجع بالقارئ إلى عصر أئمة النقد، وتربطه بكتابتهم مباشرة. ومن هذه المؤلفات ما يغلب عليه طابع الحدّ والابتكار في تقديم مسائل هذا العلم بلغة أهل هذا العصر مع الالتزام بعدم اختراع شيء مما يُبعد عن مقاصد أئمة النقد. فمن أهم تلك المؤلفات -إضافة إلى ما ورد ذكره في المقدمة مما يختص بالألفاظ وعبارات الجرح والتعديل من دراسات سابقة- ما يلي:

"ضوابط الجرح والتعديل" لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل عبد اللطيف (ت ١٤٢١هـ)

و"الجرح والتعديل"<sup>٦</sup> لإبراهيم بن عبد الله اللاحم (معاصر)

١ طبع هذا المقال في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها في المجلد ١٩، العدد ٤١، جمادى الثاني ١٤٢٨هـ.

٢ الشُّطِّي اليماني: هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر. وُلد سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة وألف في اليمن في بيئة معربة صالحه، تولى رئاسة القضاء في جزان، وعمل في دائرة المعارف العثمانية بمحدر آباد بالهند. ثم عُيِّن أميناً لمكتبة الحرم المكي، فأقام في مكة حتى وافاه الأجل المحموم سنة ألف وثلاثمائة وستة وثمانين من الهجرة. بذل مجهوداً كبيراً في خدمة التراث الإسلامي. انظر: مقدمة التنكييل، ٩/١-٩٤.

٣ طبعه المكتب الإسلامي ببيروت، ودمشق.

٤ صدرت طبعته الأولى من دار أطلس للنشر والتوزيع بالرياض، بتحقيق سيدي محمد الشطيبي سنة ١٤١٧هـ.

٥ لم أستطع الحصول على ترجمته.

٦ طبع من أخبار السلف بالرياض عام ١٤١٨هـ.

٧ طبعته للمرة الأولى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٧هـ.

٨ صدرت طبعتها الأولى من مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٤هـ/٣٠١٣م.

٩ إبراهيم اللاحم: هو الدكتور في السنة الثورية، متميز بمشاركته في علم المصطلح وقواعده وعلم الجرح والتعديل. وهو عضو في هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود فرع القصيم. انظر: موقع جامعة شيخ الإسلام ابن تيمية.

- ١ "مباحث في علم الجرح والتعديل" لِقاسم علي سعد (معاصر)
- ٢ "دراسات في الجرح والتعديل" للأهظلي محمد ضياء الرحمن (معاصر)
- ٣ "مخالف التبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث، والعلل، والجرح والتعديل" لأبي الحسن السليمان التمارني (معاصر)
- ٤ "أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال" للهكتور نور الدين عتر
- ٥ "المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل" لفاروق حمادة (معاصر)

- ١ طبعته دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م
- ٢ قاسم علي سعد: هو دكتور في الحديث وعلومه. له بحوث في علم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، والتخريج. وهو أستاذ مشارك في قسم أصول الدين من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة. انظر: موقع جامعة الشارقة
- ٣ طبعته مكتبة الغرهاء الأثرية بالمدينة النبوية سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م
- ٤ الأهظلي: محمد ضياء الرحمن؛ هو هندي، حاصل على الدكتوراة من جامعة الأزهر، من مواليد ألب واثلاثانة وأثنتين وستين. درس في كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتولى عمادة الكلية لفترة من الزمن. له تأليفات وتحقيقات، منها: دراسات في اليهودية والمسيحية وأدبائهم، وأبو هريرة -رضي الله عنه- في ضوء مروياته. انظر: منتدى تراجم أهل العلم المعاصرين، موقع ملتقى أهل الحديث
- ٥ طبعته مكتبة الفرقان عجمان، بتحقيق أبي إسحاق الصمياطي، في مجلدين.
- ٦ أبو الحسن السليمان التمارني: هو مصطفى بن إسماعيل، اشتغل بدراسة العلوم الشرعية، والدعوة والإرشاد. ولازم الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، كما تتلمذ على ابن باز، وابن عثيمين، والألباني. وله مؤلفات نافعة في علوم شرعية مختلفة ما بين مطبوع ومقبول على الطبع، منها: نفاذ العليل بالفناظ وقواعد الجرح والتعديل، هذا على الرغم من تخصصه في التجارة، لا في العلوم الشرعية. انظر: الموقع الرسمي للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمان
- ٧ صدرت طبعته الثالثة من دار الينامة بالرياض، السعودية سنة ١٤٢٢هـ.
- ٨ نور الدين عتر: هو الدكتور في الحديث من جامعة الأزهر، يشتغل بالدراسة والتدريس، والقضاء المحاضرات والمشاركة في الندوات، والمؤتمرات والإشراف على الرسائل العلمية في مختلف البلدان الإسلامية. ومن مؤلفاته التي تزايدت على أربعين: الإمام الترمذي، والموازنة بين جامعهم والصحيحين، وُلد سنة ست وخمسين ومائتين وألف من الهجرة. انظر: موقع معهد الإمام البيضاوي للعلوم الشرعية
- ٩ مطبوع من دار السلام بالرياض، سنة ٢٠٠٨م
- ١٠ فاروق حمادة: هو دكتور في العلوم الشرعية. كثر التأليف في القرآن الكريم وعلومه، والسنة وعلومها، والسيرة النبوية، والفقه، والأصول، وفي الحضارة والفكرة، والمنهج. من مؤلفاته تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها، ومصادر السيرة النبوية وتقويمها، لقد خدم، ولا يزال يخدم العلوم الشرعية والمجتمع درسا وتدرسا، وخطابا ومشاركة في ندوات ومؤتمرات، وأشرفا على رسائل وبحوث في مختلف الجامعات والمنظمات والوظائف في أنحاء العالم الإسلامي. انظر: أعلام السيرة النبوية، ترجمة المؤلف، ١/٨

و"خلاصة الجرح والتعديل"<sup>١</sup>، لعلي بن نايف الشحود (معاصر)،

"قواعد في الجرح والتعديل"

و"مقدمة في الجرح والتعديل"

و"مباحث في الجرح والتعديل" ثلاثها لعبد الله السعد<sup>٢</sup> (معاصر)، وهي في الحقيقة تفريغ  
أشرطة دروس المؤلف نشرها ملتقى أهل الحديث على الشبكة للفائدة، وطباعتها متوقفة على إذن من  
المؤلف.<sup>٣</sup>

هذا بالإضافة إلى رسائل ومقالات علمية نُكِّب في الجامعات والمعاهد العلمية، وُقِنَّتْ في  
التجالات، وانتشار دروس ومحاضرات ودورات في النقد في طول العالم الإسلامي، وعرضه في البيوت،  
وفي المساجد، والندوات، والمؤتمرات، والجامعات، والمعاهد، والمراكز العلمية، وتسجيلها في الأشرطة،  
وفي شبكة الإنترنت، مما يدل على اتجاه العلماء، وطلبة العلم وإقبالهم على سواء إلى الاهتمام بعقائد  
أهبة النقيبه وفهم النقد الحديثي كما كان في أول مراحلها من النشأة إلى التطور، والحرص على  
الاستفادة مما توارثوه جيلاً بعد جيل من علم الجرح والتعديل.

١ صمرت طبعته الأولى من مكتبة المفارة بغزة فلسطين، سنة ٢٠٠٨م.

٢ الشحود: هو الحمصي السوري، أحد المتخصصين في الشريعة الإسلامية والمهتمين بها درسه وتدريسه، ووعظته  
وقالها. ويحدا. من مؤلفاته الكثيرة ما بين مطبوع ومخطوط حكم العمل بالحديث الضعيف، وسبل السعادة  
الزوجية. انظر: ترجمة الشيخ الفاضل علي بن نايف الشحود، موقع المرصد الإسلامي لمكافحة الفضل الإعلامي.

٣ عبد الله السعد: هو المحدث ابن عبد الرحمن بن محمد آل سعد المطيري، متخرج من الجامعة الإمام محمد بن  
سعود له مؤلفات، وتروحه وتعليقاته وتقديرات للكتب أكثرها بمثابة بحوث مستقلة، وأقام عددا من  
الدورات العلمية والمحاضرات الدعوية. ومن مؤلفاته أسباب مغفرة الذنوب، وفتح الواحد العلي في الدفاع عن  
صحابه النبي ﷺ، انظر: نبذة عن فضيلة الشيخ عبد الله السعد، الموقع الرسمي للشيخ المحدث عبد  
الله بن عبد الرحمن السعد

٤ انظر: مجموعة من تفرقات أشرطة الشيخ عبد الله السعد، تسم مكتبة الملتقى الإلكتروني، خزانة الكتب  
والأبحاث، موقع ملتقى أهل الحديث

## المطلب السادس

### التعريف بأشهر أئمة النقد المتقدمين

أولاً: المراد بالمتقدمين:

المراد بالمتقدمين في هذه الرسالة أهل عصر الرواية، والذي انقرض بنهاية القرن الثالث - كما سبق في تاريخ علم الجرح والتعديل في التمهيد ففضلاً - ووجه تسميتهم عنَّ جاء بعدهم اعتمادهم على الروايات الشفهية غير المدونة في الغالب بخلاف من تقدمهم.

ثانياً: ما يشترط في الناقد:

وأقل ما يشترط في الناقد - وهو الجرح أو المعدل - أمور: هي:

١. كونه في نفسه أهلاً للرواية، وذلك بإتصافه بتمام العدالة والضبط فإن من لا يتأهل لرواية الحديث، كيف ينهض قوله حجة في الرجال.

قال أبو داود: "قلت لأحمد بن حنبل: عُمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً، فقلت له: فإن أبا مريم؟ قال: نعم، أما عن عُمير الكذاب؟ قال [أي: أبو داود]: وكان أبو مريم عالماً بالمشايخ فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، كان يُحدِّث بلأبى في عثمان [رضي الله عنه] وكان يشرب حتى يبول في ثيابه"

فردَّ أحمد قول أبي مريم في تضعيف عمير بن سعد بحجة أن أبا مريم ليس بثقة.

٢. أبو مريم: هو الأنصاري الكوفي عبد الغفار بن القاسم، روى عن عطاء بن أبي رباح، وثاقب والحكم بن عتيبة، والمنهال بن عمرو، روى عنه شعبة وكان حسن الرأي فيه. قال ابن الصبَّيحي: كان يضع الحديث، وقال أبو حاتم: من رؤساء الشيعة متروك الحديث. وقال السُّبَّيحي: متروك الحديث. وقال أبو هُرَير: أشهد أن أبا مريم كذاب، وقد

سمعت منه. للظفر: تاريخ الإسلام، ٤/ ٤٤٢

٢ ضعفاء العقيل، ٣/ ٦٠٠

٢. سعة الحفظ للحديث وطُرُقُه، وما يَصْحُ منه، وما لا يَصْحُ، والمعرفة برجاله، ومراتبهم عدالة وضبطا. فإن الحكم على الرجال يقطن سُنن روايات الراوي، ومعارضتها مع أحاديث غيره من الرواة لمعرفة مدى ضبطه وإثقانه، وهذا يقتضي أن يكون الناقد واسع الاطلاع على الحديث على اختلاف موضوعه، ومراتبه، ورجاله.

قال الخطيب: "ما يُعرَف به صفة المُحدِّث العَدْل الذي يلزم قبول خبره على ضربين: فضرب منه يشترك في معرفته الخاصَّة والعامة، وهو الصحة في بيعه وشرائه، وأمانته، وردِّ الزواجر، وإقامة الفرائض، وتجنب المآثم. فهذا وغوه يشترك الناس في علمه.

والضرب الآخر: هو العلم بما يجب كونه عليه من الضبط والتقيُّظ، والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه، والتحرُّز من أن يدخل عليه ما لم يسمعه، ووجوه التحرُّز في الرواية وهو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن. فلا يجوز الرجوع فيه إلى قول العامة. بل التعويل فيه على مذاهب النقاد للرجال. فمن عدلوه وذكروا أنه يُعتمد على ما يرويه، جاز حديثه. ومن قالوا فيه خلاف ذلك؛ وجب التوقُّف عنه."

٣. الدِّراية التامة بأسباب المجرح والتعديل، والتقيُّظ في ممارسته لها بحيث يكون قادرا على التمييز بين الأوصاف المؤثرة في المجرح والتعديل، والتي لا تؤثر فيهما، ومدى تأثير كل وصف مؤثر في المجرح أو التعديل، فلا يورث إلا بما يقتضي التوثيق بقدر ما يقتضيه، ولا يجرح إلا بما يستلزم المجرح، ويقدر ما يقتضيه.

وقد ذكر الخطيب إجماع الأمة على أنه لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدله رطبا عارفا بما يصير به العدل عدلا، والمجروح مجروحا.

قال ابن حجر: "تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلا يُركب بسجود ما يظهر له ابتداء من غير مُمارسة واختبار." وقال أيضا: "وينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل، إلا من عدل مثبِّط، فلا يقبل جرح من أفراط فيه، فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المُحدِّث، كما لا يقبل تزكية من أخذ بسجود الظاهر، فأطلق التزكية."

٤. بلوغه تلك المرتبة من الورع ما يمنعه من التماسُّل في الوقوع في أعراض المسلمين لأسباب

١ الكفاية، ص ٩٢

٢ انظر: المرجع السابق، ص ٩٩

٣ نزعة النظر، ص ١٢٦

٤ المرجع السابق، ص ١٧٧

غير مُباحة شرعاً، كالتعصب، والحسد، ومجرد الغضب من جهة، كما يمتنع من جهة أخرى من التعديل بغير توثيق لأسباب أخرى كالمحاباة، والتَّمَلُّق، وما إلى ذلك، وقد نقل ابن سخَّير عن البخاري أنه قال: "لبي أرجو أن ألقى الله ولا يُجابني أني اغتبت أحداً".<sup>١</sup> ولا يُمكن للبخاري هذه الدهوى، وهو من المتوسِّعين في نقد الرُّوَاة، إلا إذا كان التزم ببالغ الاحتياط، فلم يخرج من جرحهم إلا بلبية جفَّظ حديث رسول الله ﷺ. وذكر ابن حبان عن علي ابن النديني أنه سئل عن أبيه فقال: "أسألو غمري. فقالوا: سألتك فأطرقه ثم رفع رأسه، وقال: هذا هو الدين، أبي ضعيف."<sup>٢</sup>

وقد ذكر الدَّقِيبُ أكثر الشروط المذكورة قائلاً: "والكلام في الرُّوَاة يحتاج إلى وِزَع تام، وبِزَامَة من التَّيْبِلِ والهُوَى، وَجِيرة كاملة بالحديث وعجله، ورجاله."<sup>٣</sup>

### ثالثاً: المراد بإمام النقد:

المراد بإمام النقد هو من توسَّع في الجرح والتَّعْديْل حتى صار عمدة في هذا الباب إضافة إلى اتِّصافه بأنَّ ما اشترطوه، فيمن يُقبل قوله في الراوي جرحاً وتَّعْديلاً. ويُعرف ذلك بشهادة العلماء الأثبات من معاصريه ومن جاء بعده، وكثرة نقلهم عنه، واعتمادهم عليه.

وقد ظهرت «سنة التوسُّع في الجرح والتَّعْديْل في طبقة أتباع التابعين لأسباب سبق ذكرها في تاريخ الجرح والتَّعْديْل.<sup>٤</sup> كما ظهرت في هذه الطبقة أيضا جماعة عكَّفت على تَتَبُّع أحوال عدد كبير من رواة الحديث، ودراسة مَرَوِيَّاتِهِمْ بِنِية الحكم عليهم. ومنهم من اتَّقى هذا الأمر، وتوسَّع فيه، فبلغ الدُّرُوَّة في نقد الرجال، وشهد له كبار علماء عصر الرواية بإمامة في الجرح والتَّعْديْل.

وسأعرِّف فيما يلي أشهر من بلغ الدُّرُوَّة في نقد الرجال من أهل عصر الرواية، وهؤلاء هم

١ هدي الساري، ص ٤٨٠

٢ المجريحي، ١٥ / ٢

٣ البرقطة في علم مصطلح الحديث، ص ٨٢

٤ ولا يعني ذلك أن من كان قبلهم من الصحابة هم التابعين لا يتمتعون الجرح والتَّعْديْل، بل لأن رجالهم المشتغلين بالحديث أُعْلِي ديانته، وحفظها وإتقانها لقرب عهدهم من النبي ﷺ، ولكونهم من أهل القرون الفاضلة، فكانت تلك الأوصاف متوفرة في رجالهم معروفة، وقل من لم تتوفر فيه منهم، وسرعان ما يتجلى أمره، فلم يحتاجوا إلى الإيضاح عن أساليب الجرح والتَّعْديْل إلا في النادر، وإن كانوا يعتبرونها عملياً عند قبول روايتهم، وما استنبط المتأخرون منهم تلك الأساليب إلا بالنظر في أحوال رجال متقدميهم، وتعاملهم لهم، وما أثار عندهم في ذلك على قلته.

الذين اقتصرت على دراسة أوقاظهم وعباراتهم في رسالتي هذه، إذ هم العُدة في باب الجرح والقعود  
لكلامهم في أكثر الرواة، وما يكفاهم غيرهم، فيقبل أو يُؤخذ إلا بهم.

### ١. شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)

هو أبو إسحاق البوابي، العتيبي مولاهم الأريزي البصري، مولده سنة سبع وثمانين على  
الأصح. وُلِدَ ونشأ ببواب، وانتقل إلى البصرة، وأصله أيضا بصري.

كان جريضا على سماع حديث رسول الله ﷺ فأخذ من عدد كثير من الشيوخ  
حتى سمع ممن لم يستع منه كبار من اعتنى بحفظ الحديث وجمعه من معاصريه كالكوفي. قال  
أحمد: "شعبة أعلم بحديث الحكم" ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، ولم يكن في زمن شعبة  
مثله في الحديث، ولا أحسن حديثا منه. كان قبيح له من هذا حظ. ورزى عن ثلاثين رجلا من أهل

١ التزم: في تراجم الاختصار إلا في طريقة تقدمهم وفحصهم للرجال والترويات، فرأيت أن أذكره بشيء من  
التصحيح إن وجدته.

٢ انظر: طبقات خليفة ٨ / ٣٨٢، والكنى والأسماء للذولبي، ١ / ٣٩١

٣ انظر: التاريخ الكبير ٤ / ٢٤٤

٤ تاريخ بغداد ٩ / ٤٥٥، والعتبي نسبة إلى عتيك، وهو بطن من الأزد، كما ذكره المسعاني في أنسابه ٤ / ١٥٣ ونقل  
الخطيب أيضا في تاريخ بغداد ٩ / ٤٥٦ أنه كان مولى لعتيك، أو لابنه الجيهضم.

٥ انظر: الطبقات الكبرى ٧ / ٢٨٠

٦ انظر: طبقات خليفة ١ / ٣٨٢

٧ أريخ خليفة مولده سنة سبع وثمانين انظر: تاريخ خليفة ١ / ٢٣٣، وبؤيده ما ذكره المزي نقلا عن يحيى بن سعيد  
القطان في تهذيب الكمال ١٢ / ٢٩٤ وابن سعد في الطبقات ٧ / ٢٨٠ أنه أكبر من الكوفي بعشر سنين. والكوفي ولد  
سنة سبع وثمانين كما في معرفة النقات للعجلي ١ / ٤١١، وذكر ابن جبال في نقاته ٦ / ٤٤٦ مولده شعبة سنة ثلاث  
وثمانين. بينما ذكر ابن منجويه أنه ولد سنة ثلاث وثمانين. انظر: رجال صحيح مسلم ١ / ٧٢٩

٨ ولسط: هي مدينة بين الكوفة والبصرة، كفرة الخبورات، وافر الغلات، تشقها نجلة. بناها الحجاج بن يوسف  
الظفي سنة أربع وثمانين. ينسب إليها جماعة من القراء. منهم أبو العز القلانسي. انظر: أخبار البلاد وأخبار  
العباد، ص ٤٧٨-٨٠

٩ انظر: تاريخ بغداد ٩ / ٣٥٨

١٠ يندر كفرة شيوخه بأن المزي ذكر حوالي ثلاثمائة اسم لمن روى عنهم. انظر: تهذيب الكمال ١٤ / ٤٧٩-٨٦

١١ الحكم: هو ابن عتيبة أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفي. سمع أبا جعفر، ومجاهدا وسعيد بن جبيرة  
وأبراهيم، وحدث عنه شعبة وآخرون. اختلف في وفاته، فقول: توفي سنة أربع عشرة ومائة. وقيل: خمس عشرة.  
انظر: رجال صحيح البخاري، ١ / ١٧٧

الكوفة لم يرو عنهم سُفيان<sup>١</sup>، وبلغ من سعة اطلاعه أن قال هشام الدستوائي: «أحد مُعاصريه: شعبة الواسطي جمع حديث البصريين البصرة والكوفة»<sup>٢</sup>.

وكان لا يقتصر على السماع من شيخ واحد فحسب، بل يحرص على الأخذ بمن فوقه من مُعاصريه، إن أمكن له الذهاب إليه، للتأكد من صحة الحديث، ومعرفة مدى إتقان الراوي له، وإن كلف ذلك أسفاراً بعيدة، ولأجل ذلك وصفه ابن جبان بمداومة الرحلة في السن<sup>٣</sup>.

وكان لا يرضى بسماع الحديث مرة واحدة، فكان كثير الاختلاف إلى شيوخه، حتى سأل طلحة بن مُصَرِّف<sup>٤</sup> عن حديث واحد عشرين مرة<sup>٥</sup>، وكثرة مراجعته لشيوخه ومذاكرته لمحدثهم لم يُعكسبه إتقان الحديث ومعرفة درجته فحسب، بل هيأ له كثرة المخالطة لمن سيع منه، والملاحظة الدقيقة لأحواله وطريقته في الأداء، فتكسب من معرفة أوصاف عدد كبير من الرواة من العدالة والحفظ والإتقان، ومن ثم تكلم في أكثرهم.

وكان دقيق الملاحظة مُرهِف الأذن؛ فلا يكاد يجتاز بسمعه لفظ يُبَيِّر الشك، إلا وقف عنده، ولأجل ذلك كان يعرف من شيوخه ما لم يُتقنه مما أتقنته، وما لم يسمعه مما سيعه. يقول شعبة: «كنت أتفقّد فم فتادة، فإذا قال: سمعتك أو حدّثنا؛ حفظك. وإذا قال: حدّث فلان؛ تركته»<sup>٦</sup>. أيضاً إلى

- ١ مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ١/ ١٣٣
- ٢ هشام: هو ابن أبي عبد الله، البصري أبو بصير الدستوائي، روى عن أيوب السخيتي، وفتادة، وغيرهما. روى عنه ابن مهدي، وعفان بن مسلم في آخرين. وكان هشام الدستوائي من المثبتين. تُروى سنة إحدى وخمسين ومائة. وقيل: بل سنة اثنتين، وقيل: سنة ثلاث. وقيل: سنة أربع، روى له الجماعة، انظر: تهذيب الكمال، ٣/ ٢١٥-٢٣
- ٣ تاريخ بغداد، ٦/ ٢٦٠
- ٤ يدل على ذلك قصة ابن المسيب مع شعبة المذكورة في: مقدمة الجرح والتعديل، ٦/ ١٦٨
- ٥ انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨٠
- ٦ انظر: مقدمة الجرح والتعديل ص ١٥٦، و ١٦٠
- ٧ طلحة بن مُصَرِّف هو الهادي ابن عمرو بن كعب، روى عن أنس، وعبد الله بن أبي أوفى، وسعيد بن جبير وآخرين، روى عنه أبو إسحاق السبيعي وإسماعيل بن أبي خالد، وغيرهما. وفقه الأئمة، وهو سيد القراء، ذا فضل ومروءة. مات سنة ثلاث عشرة ومائة، روى له الجماعة، انظر: تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٥-٢٦
- ٨ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ص ١٦٤
- ٩ فتادة: هو ابن دعامة المديني أبو الخطاب، ولد أعمى، وعُني بالعلم؛ فصار من حفاظ أهل زمانه وعلمائهم بالقرآن، والفقهاء، تُروى عنه سبع عشرة ومائة، انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٥٤
- ١٠ مقدمة الجرح والتعديل، ص ١٦١

ذلك أنه كان كثيراً ما يُراجع شيخه إذا خالجه من الحديث أدنى شكاً حتى استخلف عبد الله ابن دينار<sup>١</sup> على أنه سَمِعَ حديث النبي عن بيع الولاء<sup>٢</sup> وبهيته<sup>٣</sup> عن ابن عمر رضي الله عنه - فخلف له، بينما غيره من المُحدثين والنقاد اكتفوا بتحديثه لهم<sup>٤</sup>.

ومن شدة احتياظه أنه رفض أخذ حديث يعلى بن عطاء<sup>٥</sup> مكتوباً، وأصرَّ على السماع منه، قال مُصنِّد<sup>٦</sup> "أثبَّت يعلى بن عطاء، فقال لي، يا هذا، خذ حديثي، واذهب. فقلت: لا، حتى أحفظه من فيك. فاختلفت إليه حتى قرح رأسي<sup>٧</sup>".

هذه الأمور المذكورة مع غيرها أدت إلى مهارته في نقد الحديث ومعرفة بعلمه، وبخبرته بالرجال، فعرف مواضع تُقرِّد بعض الرواة أو تُؤنِّثُ مُرسَلات بعضهم. كما عرف عدم السماع، أو عدم اللقاء، أو عدم الإدراك بين بعض الرواة وبين بعض من رَوَّاهُ عنه، فنصَّ على ذلك. وقدر على أن يُفرِّق بين ما سَمِعَهُ الراوي من شيخه، وبين ما روى عنه من كتابه بغير سماع منه<sup>٨</sup>. حتى وُصِّل إلى إحصاء أحمات بعض الرواة عن شيوخ مُعيَّنين، فقرأه يقول: "لم يَسْمَعْ أبو إسحاق<sup>٩</sup> من الحارث<sup>١٠</sup> إلا أربعة<sup>١١</sup>".

- ١ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ص ١٥٧-١٦١ حيث أورد ابن أبي حاتم عدة روايات راجع لأحبة فيها شيوخه.
- ٢ عبد الله بن دينار: هو مولد عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن. كان ثقة كغير الحديث. مات سنة سبع وعشرين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى، ٤/٤٦٠.
- ٣ حديث النبي عن بيع الولاء وهيئة أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهيئته، ص ٤٠٩، رقم الحديث ٢٥٣٥، وفي كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواله ص ١١٦٦، رقم الحديث ٦٧٥٦.
- ٤ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ص ١٥٨.
- ٥ يعلى بن عطاء: هو العامري الفرسي، ويقال: الليثي الطائفي، نزيل واسط من العابدين. سمع منه شعبة وأبو عوانة وهشيم وأصحابهم. تُوِّفِّي سنة عشرين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ٣٢/٣٩٣-٩٦.
- ٦ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ص ١٥٦.
- ٧ وأمثلة أقواله في كل ما ذكر كثيرة منتشرة في كتب الجرح والتعديل، وقد جمع ابن أبي حاتم مجموعة لا بأس بها منها في مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ٨/١٣٤-٥٤.
- ٨ أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السلمي الهمداني الكوفي من أعيان التابعين. رأى علياً وابن عباس، وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم. وررى عنه الأعمش، وشعبة، والثوري وغيرهم. وكان كثير الرواية. اختلف في وفاته. فقيل: مات سنة تسع وعشرين ومائة. وقيل: سبع. وقيل: ثمان. وقيل: بل سنة اثنتين وثلاثين ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٤٥٩.
- ٩ الحارث: هو ابن عبد الله الأشعر الهمداني الكوفي صاحب علي وابن مسعود رضي الله عنهما. كان فقيهاً كثير العلم على ابن في حديثه. تُوِّفِّي سنة خمس وستين بالكوفة. انظر: سير الأعلام، ٤/٦٥٢-٥٥.
- ١٠ التاريخ الأوسط، ١/١٨٤.

ويقول: "لم يسمع الحكم من يقسم إلا ستة أحاديث."

وقد بلغ من حرصه على حديث الرسول ﷺ أنه كان يهدد من يكذب فيه. قال الشافعي: "لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، وكان يجرى إلى الرجل، فيقول: لا تُحدث، وإلا استعديت عليك السلطان." وكان يرى أن تبين أمر الرواة من الذين؛ فلا يرى السكوت بسعه؛ إن عَرَفَ عيب أحدهم.

ومنهجه في الأداء لا يتقيل عن منهجه في التحمل والتفدُّ، واحتياطاً؛ فكان يرفض التحديث؛ إذا لم يتسكَّن من سماع الحديث أكثر من مرة. وكان شديد الاجتناب والكرهية للصلبيي، وأبكرت عنه أقوال في ذلك. وقد نُصَّ أبو حاتم على أنه لا يُحدث إلا عن ثقة، إلا نُقِّوا بأعيانهم.

ومنهجه في الثبوت وبلوغه الغاية فيه لفت انتباه النقاد وعامة المشتغلين بعلوم الحديث. فذاع صيته، وأقبل الناس عليه. وروى عنه بعض شيوخه المتقين كأيوب السختياني، وسعد ابن إبراهيم الزهري، والأعمش، ومن أقرانه القوري. وتخرج عليه يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي.

١ يقسم: هو ابن هجرة - يضم الماء وسكون الجيم، ويقال: بفتح الباء والجيم معاً - أبو القاسم، ويقال: أبو العباس. مولد عبد الله بن الحارث بن نوفل. ويقال له مولد ابن عباس للرواية بإياه. روى عن عبد الله بن عمرو ومعاوية، وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم جميعاً. توفي سنة إحدى ومائة. انظر: التكميل في الجرح والتعديل، ١/١٧٠-٧١ المقدمة ١/١٣٩

٢ العراق: بلد عربي إسلامي، يشغل الركن الشمالي الشرقي من أرض الوطن العربي. انظر: العراق جغرافياً: عبد الرؤوف الرهبان، الموسوعة العربية. وقد فتحها المسلمون صلحاً سنة اثنتي عشرة في زمن الصديق أبي بكر - رضي الله عنه - وكانت مركز الحضارة والعلم منذ العهد العباسي، وظهر فيها عدد كبير من العلماء المشاهير في مختلف العلوم والفنون. شهد العراق بناء العديد من المدن الجديدة في العصر الإسلامي منها: الكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد وسامراء. انظر: العراق في العصر الإسلامي، لأمينه بيطار، موقع الموسوعة العربية

٤ مقدمة الجرح والتعديل، ١/١٣٢

٥ انظر أمثلة لذلك في المرجع السابق، ١/١٦٣

٦ انظر: المرجع السابق، ١/١٦٠

٧ انظر: المرجع السابق، ١/١٦٣-٦٤

٨ انظر: للمرجع السابق، ١/١٣٣، ويبدو أن المراد بـ "ثقة" هنا هو مطلق العريق، لا التوثيق المطلق. وعليه يتناول قول أبي حاتم الرازي؛ ولا يقدح فيه روايته عن بعض من لم يكن ثقة، ويشفي أن يهمل ذلك على التعجب. فالأصل في شيوخه أنهم في حداد من يقبل منه، إلا من ثبت فيه العكس، والله أعلم

روكيح<sup>١</sup> من الثابتهن. واعتُبر بحق إماماً في علمي العِلل، والجرح والتعديل، إذ استخرج حباياهما، وأوضح معالمهما وأرسي دعائمهما. فأثنى عليه كبار الأئمة لمعرفة بالحديث عمومها، وبالجرح والتعديل والعِلل خصوصاً.

فقد نقل البخاري عن سُفيان الثوري أنه كان يقول: "شعبة أمير المؤمنين في الحديث."<sup>٢</sup>  
وقال يحيى بن سعيد القطان: "كان شعبة أعلم بالرجال: فلان عن فلان كذا، وكذا، وكان سُفيان صاحب أبواب."<sup>٣</sup>

وقال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي يقول: "كان شعبة أمة وحنه في هذا الشأن" يعني: في الرجال، ونظيره في الحديث، وتثبتته وتقيته الرجال."<sup>٤</sup>

وقال محمد بن العباس النسائي<sup>٥</sup>: "سألت أبا عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - من أثبت شعبة أو سُفيان؟ فقال: "كان سُفيان رجلاً حافظاً، وكان رجلاً صالحاً. وكان شعبة أثبت منه، وأثني رجلاً."<sup>٦</sup>

وقال أبو حاتم: "كان الثوري قد تغلب عليه شهرة الحديث وحفظه. وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ. وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً فهما له كأنه خلق لهذا الشأن."<sup>٧</sup>

١ وكبيح: هو ابن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، أبو سُفيان، يروي عن إسماعيل بن أبي خالده، والكوفيين. روى عنه أحمد، وأهل العراق، وكان حافظاً متقناً. ولد سنة تسع وعشرين ومائة، ومات سنة ست وأربعين ومائة في طريق مكة. انظر: ثقات ابن حبان، ٥٦٢/٧

٢ انظر: تهذيب الكمال، ١٢/٤٨٦-٨٩

٣ انظر: التاريخ الكبير، ٦/٤٤٥

٤ يبدو أن المراد بصاحب أبواب من يعني بالمؤمن، ومعنى الحديث.

٥ انظر: الجرح والتعديل، ١/١٢٧، ٢/٤٣١، ٤/٣٦٩، وتهذيب الكمال، ١٢/٤٩٤، وذكره ابن عدي في الكامل، ١/٧٢، فقال: صاحب أبواب، وهو تصحيف.

٦ الوكيل ومعرفة الرجال لأحمد، ٢/٥٣٩

٧ محمد بن العباس النسائي: هو الفقيه أبو العباس صاحب أبي ثور. سنع هذذه، وعفان، وطائفة. روى عنه علي بن محمد المصري، وعبد الله بن إسحاق الحراساني وجماعة. وثقه الخطيب. انظر: تاريخ الإسلام، ٦/٨٠٧

٨ تاريخ بغداد، ٩/٢٦٤

٩ مقدمة الجرح والتعديل، ١/١٣٣

وقال ابن رَجَب: "هو أول من وَسَّعَ الكلامَ في الحِجْر والتَّعْيِيلِ والتَّصَالِ الأَسَانِيدِ وانقِطَاعِهَا،  
وَتَقَبُّبِ عَنِ دَقَائِقِ عِلْمِ الْعِلَلِ. وأئمة هذا السُّلْبَانِ بَعْدَهُ كَتَبَ لَهُ فِي هَذَا الْعِلْمِ<sup>١</sup>

هذا، وهو يُخَطِّئُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ<sup>٢</sup>. قال أحمد: "وَشَعْبَةٌ يُخَطِّئُ فِيهَا لَا تَضُرُّهُ، وَلَا يُعَابُ عَلَيْهِ -  
يعني: فِي الأَسْمَاءِ -"<sup>٣</sup>

تُوفِّي سِتَّةَ سِتِّينَ وَمِائَةَ بِالْبَصْرَةِ<sup>٤</sup>.

## ٢. سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ التُّورِيِّ (ت ١٦٦هـ)

هو ابن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله<sup>٥</sup>، وُلِدَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ<sup>٦</sup>، واشتغل بالعلم منذ  
ثُعُومَةِ أَوْفَارِهِ. وظهر تَفَرُّقُهُ وهو صغير. فقد رُوِيَ بِمَكَّةَ مُسْتَفْتًى، وَلَمَّا يُحْتَطَّ وَجْهَهُ بَعْدَ<sup>٧</sup>

عُيُنِي بِالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وَبَرَزَ، حَتَّى اسْتَكْبَرَ إِمَامًا فِيهِمَا. قال ابن مهدي: "الناس على وجوه:  
فإنهم من هو إمام في السنَّة، إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في السنَّة، وليس بإمام في الحديث،  
ومنهم من هو إمام في الحديث، ليس بإمام في السنَّة. فأما من هو إمام في السنَّة، وإمام في الحديث،  
فَسُفْيَانُ التُّورِيُّ"<sup>٨</sup>

كَانَ آيَةً فِي الْحِفْظِ، حَتَّى فَاقَ أَهْلَ زَمَانِهِ. فَقَدْ رُوِيَ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: "مَا حَدَّثَنِي سُفْيَانُ عَنْ

١ ابن رَجَب هو عبد الرحمن بن الإمام المقرئ المحدث شهاب الدين أحمد بن المحدث أبي أحمد رجب عبد الرحمن  
البهديدي، ثم المنطقي الخليل، اشتغل بسماع الحديث باعتهاء والده، فسمع وحديثه فتخرج به غالب الخنازلة  
بدمشق. وكانت مجالس تذكيره للقلوب صارعة، مالت القلوب بالمحبة إليه، وله مصنفات عديدة مفيدة، منها  
شرح جامع أبي عيسى الترمذي، والفروع الفقهية، وشرح صحيح البخاري، فوصل إلى كتاب الجنائز.  
تُوفِّي سَنَةَ عَشْرٍ وَتِسْعِينَ وَسِيعِمَاتِهِ. انظر: شذرات الذهب، ٨/٥٨٠

٢ شرح علل الترمذي، ص ٦٧

٣ انظر: المرجع السابق، ص ٦٨

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ الطبقات الكبرى: ٢/٢٨٠

٦ العمري نسبة إلى فور تميم. انظر: الأنايب لسبعاني، ١/١٧٥

٧ انظر: المرجع السابق، ٦/٣٧١

٨ الطبقات الكبرى، ٦/٣٧١، و معرفة الطبقات للعجل، ١/٤١١

٩ حُطَّ الوَجْهُ: بَدَأَ شَعْرَهُ، وَنَبَتَ جَانِبَ لِحْيَتِهِ. انظر: المعجم الوسيط، ٦/٣٤٤

١٠ انظر: تقدمة الحِجْر والتَّعْيِيلِ، ١/٨٧

١١ المرجع السابق، ١/١٢٦

إلساني بحديثه، فسألته عنه، إلا كان كما حَدَّثني. " فكان شُعْبَةُ يَرْجِعُ عَنْ قَوْلِهِ إِذَا خَالَفَهُ الشُّرَيْبِيُّ؛ وَسَمَّاهُ بِحَبِيٍّ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ "صَاحِبِ أَبْوَابٍ".<sup>٢</sup> وَلِذَلِكَ كَلَّمَهُ فَضَّلَهُ عَلَى شُعْبَةَ فِي الْحِفْظِ بِحَبِيٍّ الْقَطَّانِ، وَأَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، بَيْنَمَا كَانَ وَهَيْبٌ يُفَضِّلُهُ عَلَى مَالِكٍ.<sup>٣</sup> وَكَانَ أَكْبَرَ مَنْ رَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَمَنْصُورَ<sup>٤</sup> بِشَهَادَةِ ابْنِ مَعِينٍ.<sup>٥</sup>

وَكَانَ خَبِيرًا بِالرِّجَالِ، فَأُثِرَتْ عَنْهُ أَقْوَالٌ فِي عَدَدٍ مِنْهُمْ فِي ثَنَائِهِ كَتَبَ الْجَرِيحَ وَالصَّعْدِيلَ.<sup>٦</sup> وَمِنْ مَلَاحِجِ تَقْدِيرِهِ لِلرِّجَالِ أَنَّهُ كَانَ يُرَاجِعُ بَعْضَ شُيُوخِهِ إِنْ شَكَّ فِي سَمَاعِهِ.<sup>٧</sup> وَلَطُولُ عَمَارَتِهِ لِلْحَدِيثِ؛ كَانَ يَنْقُضُنَ لِمَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ بَعْضِهِمْ مِنْ شُيُوخِهِ، فَيُحَدِّثُهُ بِذَلِكَ.<sup>٨</sup> وَكَانَ أَحَقَّظَ لِلِاسْتِنَادِ وَأَسْمَاءَ الرِّجَالِ مِنْ شُعْبَةَ.<sup>٩</sup> سَمَّاهُ كُلًّا مِنْ شُعْبَةَ وَابْنِ عُثَيْبَةَ، وَبِحَبِيٍّ بْنِ مَعِينٍ "أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ".<sup>١٠</sup>

هَذَا وَمِمَّا أَخَذَ عَلَيْهِ التَّحْدِيسَ، وَرَوَاتِهِ عَنْ بَعْضِ الضَّعَفَاءِ.<sup>١١</sup> وَضَعَّفَ ابْنُ مَعِينٍ شُرَيْبَةَ.<sup>١٢</sup> إِلَّا أَنَّ الْإِسْرَافَ وَالتَّحْدِيسَ إِنَّمَا يَقْتَدِحَانِ فِي الرَّارِي؛ إِنْ غَلِبَا عَلَى مَرُورَاتِهِ. وَمَا صَدَّرَ مِنَ التَّوَرِيِّ مِنْهُمَا

- ١ مقدمة الجرح والتعديل، ١٠ / ٩٤
- ٢ المرجع السابق، ١ / ٩٦-٩٢
- ٣ انظر: الجرح والتعديل، ١ / ١٢٧، ٢٠٠/٤، ٣٦٩/٤، وتهذيب الكمال، ١٢ / ٤٩٤، وذكره ابن عدي في الكامل، ١ / ٧٢ فقال: صاحب أبواب، ويبدو أنه تصحيف.
- ٤ وهيب: هو ابن خالد بن عجلان البصري الكرابيسي الباهلي مولاهم كان ثقة حجة حافظاً يسمي من حفظه. وكان من أعلم الناس بالرجال. حدث عن منصور، وأيوب، وطائفة. وروى عنه ابن المبارك وابن عثيمة وابن مهدي، وأخرون. توفي سنة خمس وستين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٨ / ٤٢٣-٤٢٤
- ٥ انظر: الجرح والتعديل، ١٠ / ٩٦-٩٣
- ٦ منصور: هو ابن المعتز الشامي أبو عتاب من عباد أهل الكوفة وقرائهم وزهاد مشايخها، رفقهاهم. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٦٣
- ٧ انظر: الجرح والتعديل، ١٠ / ٩٢
- ٨ انظر مثلاً: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٠٠ وسؤالات أبي داود، ص ٤٢٠، والطاريخ الأوسط، ١ / ٢٧٥
- ٩ انظر: الجرح والتعديل، ١٠ / ٩٥
- ١٠ انظر أمثلة لذلك في المرجع السابق، ١٠ / ٩٦-٩٠
- ١١ انظر: الجرح والتعديل، ١٠ / ٩٣
- ١٢ انظر لقول شعبة: التاريخ الأوسط، ٣ / ٢٤٣، ولقول ابن عثيمة الكامل لابن عدي، ١ / ٨١، ولقول يحيى الجرح والتعديل، ٤ / ٢٢٥
- ١٣ انظر: تهذيب التهذيب، ٤ / ١١٤
- ١٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

لا يكاد يكون شيئاً بجانب ما أتقنه، فلا يتدح في وثوقه، فضلاً عن القُدح في إمامته.

وكان غايةً في التورع<sup>١</sup> وكان كارهاً للحكم إلى درجة أنه "لما راوده المنصور" على أن يلي الحكم، أبى، وخرج من الكوفة هارباً سنة خمس وخمسين ومائة. ثم لم يرجع إليها حتى مات بالبصرة في دار عبد الرحمن بن مهدي<sup>٢</sup> سنة إحدى وستين ومائة<sup>٣</sup>.

### ٣. مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)

هو أبو عبد الله الأصبغي<sup>٤</sup> الحميري<sup>٥</sup> المدني<sup>٦</sup> كان مولده سنة ثلاث وتسعين على الأصح<sup>٧</sup>.

نهل من مناهل الحجاز في العلم من تفسير، وحديث، وفقه، وجملاً في طلبها حتى أرجع الشافعي الفضل - بعد الله تعالى - إليه، وإلى ابن عيينة في حفظ علم الحجازيين. قال الثعالبي: "لولا مالك وشفيان، لذهب علم الحجاز".<sup>٨</sup> وقد شهد له ابن المديني بأنه أعلم بتذهب تابعي أهل المدينة.<sup>٩</sup>

١ انظر بعض أختباره في الزهد في حلية الأولياء ٢/ ١٢٩-١٤٥، وتاريخ بغداد، ٩/ ١٥٨-٦٣

٢ المنصور، هو الخليفة العباسي أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي. ولد سنة خمس وتسعين. أتته البيعة بالخلافة بعد موت أخيه السفاح فوليها اثنتين وعشرين سنة. كان فحل بي العباس هيبته، وشجاعة، وحزباً، وجبروتاً، وفصاحة وبلاغة. كان جماً للنمال، تاركاً للهو واللعب، كامل العقل، جيد المهاركة في العلم والأدب. قتل خلفاً كثيراً حتى استقام ملكه. وكان في الجملة يرجع إلى عدل، وتدين. وكان يلقب أبا الدوانيق لتدقيقه ومحاسنه العسال والصناع على الدوانيق والحبات. وكان مع هذا ربما يعطي العطاء العظيم. وقد حدث عن عطاء يسيراً. مات سنة ثمان وخمسين ومائة. انظر: تاريخ الإسلام، ٦/ ٦٦٤

٣ الثقات لابن حبان، ٦/ ١٠٤

٤ انظر: الطبقات الكبرى، ٦/ ٣٧١، والجل لابن المنيني، ص ٣

٥ الأصبغي: نسبة إلى أصبج، وهو الحارث بن عوف من غروب بن فحطان. وأصبح صارت قبيلة. انظر: الأقسام للسعدي، ٢٨٧/١

٦ الحميري: نسبة إلى حمير، وهي من أصول القبائل نزلت أقصى اليمن. انظر: المرجع السابق، ٦/ ٢٦٤

٧ طبقات علقمة، ١/ ١٧٩

٨ انظر: الثقات، لابن حبان، ٧/ ٤٥٩، وذكر الذهبي أقوالاً أخرى، ثم رجح سنة ثلاث وتسعين. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي، ١/ ٢١٤

٩ الحجاز: إقليم من أقاليم المملكة العربية السعودية. وهو المركز البرزخي للمسلمين؛ إذ تقع فيه مكة المكرمة، والمدينة المنورة. انظر: الحجاز، التاريخ، مجلدة بحاش، موقع الموسوعة العربية

١٠ مقدمة الجرح والتعديل، ٢/ ٥٨

١١ انظر: الجليل لابن التبريزي، ص ٧، وتقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٦٤

لازم الزهري، وناهما حتى عُد من أئمت من روى عنهما.

وكان قد بلغ الغاية من الاحتياط في الحديث ورعا. قال الشافعي: "كان مالك إذا شك في بعض الحديث؛ طرحه كله." ولذلك قال ابن وهب: "كان علم الناس يزيد، وكان علم مالك ينقص في كل سنة من حديثه." وقال البخاري: "أصح الأحاديث كلها مالك عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه." وبلغ من مدى صحة الحديث لديه أن قدم ابن معين مرسلاته على مرسلات جماعة من الأئمة منهم الأعشى وابن عيينة، والقوري.<sup>٧</sup>

أما علمه بالرجال ونقده لهم، فظاهر من شهادة أحمد وابن معين بأنه لم يرو إلا عن ثقة عنده. فقد نقل ابن أبي حاتم عن أحمد يقول: "كان مالك بن أنس من أئمة الناس في الحديث، ولا ثبالي أن تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس، ولا سيما مسمي." وقال ابن معين: "أشريد أن تسأل عن رجال مالك؟ كل من حدث عنه ثقة، إلا رجلا أو رجلاين." وقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى يثرب ابن عمر قال: "وسألكه - يعني مالكا - عن رجل أخرج اسمه فقال: هل رأيته في كُتبي؟ قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كُتبي."<sup>٨</sup>

١ نافع: هو أبو عبد الله القرشي العدوي، الإمام المقتفي ألجبت عالم المدينة، مولى ابن عمر ورواه روى عن صحابة أجيال، منهم ابن عمر، وعائشة، وأبو هريرة رضي الله عنهم. روى عنه الزهري وأبو داود، وخلق بعثه عمر بن عبد العزيز إلى أهل مصر يعلمهم السنن توفي سنة سبع عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/٩٥-١٠١

٢ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١/٦٠

٣ المرجع السابق، ١/٥٩

٤ ابن وهب: هو عبد الله المصري الفهري أبو محمد الحبر، أحد الأعلام، ومن جلة الطائفة وثقاتهم. تفقه بمالك والليث. روى عن مالك، والسميانيين وغيرهم. جمع بين الفقه، والرواية، والعبادة. وله تصانيف كثيرة. وكانوا أروادوه على القضاء، فتوفي مات سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: حسن المحاضرة، ١/٢٠٤-٣

٥ مقدمة الجرح والتعديل، ١/٦٦

٦ تهذيب الكمال، ١٦/١٨٠

٧ شرح علل الترمذي، ص ٧٤

٨ مقدمة الجرح والتعديل، ١/٦١

٩ المرجع السابق، الموضع السابق

١٠ بشر بن عمر: هو الزهراني أبو محمد، راوية مالك بن أنس. وكان ثقة. تُوفِّي بالبحرين سنة تسع ومائتين. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٢١٩

١١ مقدمة الجرح والتعديل، ١/٦٦

فلا عجب بأن بلغ بمنهجه هذا قِمة النقاد التي لا يبلغها إلا القليل. قال يحيى القَطَّان: "سُفيان وشُعْبَة ليس لهما ثالث إلا مالك." واعترف العلماء ببصيرته في نقد الرجال خصوصاً وفي الحديث عموماً. قال ابن عُيَيْنَةَ: "ما كان أشدَّ انتقاد مالك للرجال وأعلته بشأنهم."

وقال أبو حاتم: "هو - أي: مالك - نقي الرجال، نقي الحديث"

وقد نقل البخاري عن ابن عُيَيْنَةَ ويحيى بن سعيد القَطَّان أنهما قالا: "كان مالك بن أنس إماماً في الحديث."

ونال مالك إعجاب النَّسَائِي الذي قال: "أمتنا الله عز وجل على علم رسول الله ﷺ ثلاثة: شُعْبَة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القَطَّان، ومالك بن أنس." وقال: "وما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك ولا أجمل ولا أَمَنُ على الحديث، ثم إليه شُعْبَة في الحديث، ثم يحيى القَطَّان. ليس بعد التابعين كَمَنُ على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقلُّ رواية عن الضعفاء."

وقال ابن جَبَّان: "وكان مالك - رحمه الله - أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عنهم ليس بثقة في الحديث. ولم يكن يروى إلا ما صحَّ، ولا يُحدِّث إلا عن ثقة، مع الفقه، والتدين، والفضل، والتسك."

ولم يقتصر هذا الاستحسان لمالك على مدرسة أهل الحديث فحسب، بل قد اعترف بفضله على أبي حنيفة<sup>١</sup> صاحبه محمد بن الحسن<sup>٢</sup>.

١ شرح علل الترمذي، ص ٧٣

٢ مقدمة الجرح والتعديل، ٦٥ / ١

٣ المرجع السابق، ٦١ / ١

٤ التاريخ الكبير: ٣١٠ / ٧

٥ من لم يرو عنه غير واحد، ص ٢٦٤

٦ شرح علل الترمذي، ص ٧٣

٧ العقائد لابن حبان، ٤٥٩ / ٧

٨ أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، الإمام، فقيه الملة، عالم العراق. وُلد سنة ثمانين في حياة صفار الصحابة، ورأى أمهات، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم - رضي الله عنهم -، وغني يطلب الأجر، وأرسل في ذلك. روى عن عطاء، والشعبي، وأخريين. وأما الفقه والعدوق في الرأي، فإليه المنهج، والناس عليه عمال في ذلك. روى عنه إبراهيم بن طهمان وخلق. تُوِّفِّي سنة خمسين ومائة، وله سبعون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٣٩٠/٦ - ٤٠٣

٩ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١٥٨ / ١، ومحمد بن الحسن: هو الشيباني الحنفي، أبو عبد الله. وُلد بواسط، ونشأ بالكوفة، وطلب الحديث وحضر مجلس أبي حنيفة سنتين، ثم تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة. وفهر علم أبي حنيفة، وصنف كتباً كثيرة، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير، مات بقرية من قرى السري سنة تسع وثمانين ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ١٨٤/٤ - ٨٥

ولأجل هذا كله؛ رجا أكثر من واحد من العلماء منهم ابن جزيج وعبد الرزاق<sup>١</sup> وابن عثينة في رواية له<sup>٢</sup> أن مالكا هو من عتاه الرسول ﷺ فيما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه - مرفوعا: «يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ، يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ»<sup>٣</sup>. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، وهو حديث ابن عثينة»<sup>٤</sup>.

توفي سنة سبع وسبعين ومائة<sup>٥</sup>.

#### ٤. سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ت ١٩٨هـ)

هو أبو محمد الكوفي، مولد بني هلال<sup>٦</sup>، ولد سنة سبع ومائة<sup>٧</sup>، سكن مكة<sup>٨</sup>. وكان أصله من الكوفة، ونزل أبوه بمكة<sup>٩</sup>.

توجه منذ صغره إلى تحصيل العلم<sup>١٠</sup> فأعجب به الزهري<sup>١١</sup> وقال: «ما رأيته أحدًا يطلب هذا

١ انظر: صحيح ابن حبان، ٥٤٦/٩، وابن جزيج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جزيج، أبو الوليد، ويقال: أبو خالد الزروي الأموي المكي. وهو الإمام الحافظ فقيه الحرم، وأول من صنف الكتب وله سنة نيلت وسبعين، وأدرك صفار الصحابة، لكن لم يحفظ عنهم. حدث عن أبيه ومجاهد بسراة وعن عطاء، فأكثر، كما روى عن آخرين. روى عنه خلق منهم السفيانان، ووكيع، وكان يدلس. مات سنة خمسين ومائة. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٩/١ - ٢٥

٢ انظر: سنن الترمذي، ٢٩٣/٩، وعبد الرزاق: هو ابن فحّام بن نافع الحميري الصنعاني أبو بكر، الحافظ الكبير، علم اليمن، الفقه الشافعي. حدث عن هشام بن حسان وخلق. وأكثر عن معمر بن راشد. حدث عنه ابن عثينة ومعمر بن سليمان وغيرهما. توفي سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥٦٣/٩ - ٨٠

٣ انظر: سنن الترمذي، ص ٦٠٨

٤ ضرب أكباد الإبل: كناية عن السمر السريع لأن من أراد ذلك، يركب الإبل، ويضرب على أكبادها بالرجل. انظر: تحفة الأحوذ، ٣٧٣/٧

٥ من الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في عالم المدينة، ص ٦٠٨، رقم الحديث ٣٦٨٠ عنه بلفظه.

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، وقد نقل الترمذي عن ابن عثينة قول آخر أيضا وهو أنه العمري الزاهد.

٧ انظر: حلال ابن السبئي، ص ٢، وتاريخ خليفة، ١/٣٦٨، وطبقاته، ١/٤٧٩

٨ بنو هلال قبيلة نزلت الكوفة. انظر: الأنساب للسمعاني، ١٣٠/١٤٠

٩ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

١٠ انظر: التاريخ الكبير، ٤/٩٤

١١ انظر: الطبقات الكبرى، ٥/٤٩٨

١٢ انظر: مقدمة الجرح والتمثيل، ١/٧٤

الغسان أصغر منه.“ وبرز ابن عُيَيْنَةَ في التفسير، والحديث، والفقه. قال ابن وَهَب: “لا أعلم أحدا أعلم بتفسير القرآن من سُفيان بن عُيَيْنَةَ.“ وكذلك قال نُعَيْم بن حماد: “وأما عناية بالسنة، فقد شهد له أقرانه بجمعه لعلم الحجاز. قال ابن مَهْدِي: “كان سُفيان ابن عُيَيْنَةَ من أعلم الناس بحديث الحجاز.“ بينما قال الشافعي: “لولا مالك وسُفيان، لذهب علم الحجاز.“ وقال أحمد: “ما رأيت أحدا كان أعلم بالسنة من سُفيان بن عُيَيْنَةَ.“

وكان شديد التمسك للأحاديث والآثار، وكان يتباهر بالسؤال. روى ابن أبي حاتم عن الزُّنَيجي مُسْلِم بن خالد قال: “أنا سمعت هذه الأحاديث من الزُّهري بعقل ابن عُيَيْنَةَ، لا بعقلي. قال: وذلك أبي كنتُ أجلس إلى الزُّهري، فيقول: ما اسم هذا الجبل؟ ما اسم هذا الشعب؟ قال: وجاء سُفيان، فسأله عن هذه الأحاديث، فسمعها بعقله، لا بعقلي.“ وقال سُفيان: “جالستُ عبد الكريم الجُزَري، سين، وكان يقول لأهل بلده: انظروا إلى هذا الغلام يسألني، وأنتم لا تسألوني.“ ولأجل ذلك قال الشافعي: “ما رأيت أحدا فيه من آلة العلم ما في سُفيان بن عُيَيْنَةَ.“

١: انظر: التاريخ الكبير، ١/٩٤

٢: انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١/٧٦

٣: انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، ونُعَيْم بن حماد هو: أبو عبد الله الخزازي، المروزي، الأصموري، الحافظ، أول من صنّف المسند. حدث عن أبي حمزة السكري، وخلق. روى عنه البخاري مقرونا بأخر، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه بواسطة، وآخرون. وفي قوة روايته نزاع. مات سنة تسع وعشرين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٠٠٥٩٥/١٠

٤: انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥: انظر: المرجع السابق، ١/٧٠

٦: انظر: المرجع السابق، ١/٧١

٧: الزنجي هو: أبو عبد الله. إنما سمي بالزنجي؛ لأنه كان أبيض مشرب الخمر. كان من فقهاء أهل مكة. ومنه تخرج الشافعي، وإليه كان يجالس قبل أن يلتقي مالكا. وكان الزنجي يهجم في الأحيان، توفي سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٣٤-٢٣٥

٨: انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١/٧٦

٩: عبد الكريم الجُزَري هو: ابن مالك أمير سعيد، مولد بني أمية. يروي عن سعيد بن جبيرة، ومجاهد. روى عنه الثوري، ومالك وأهل بلده. مات سنة سبع وعشرين ومائة. وكان صدوقا، ولكنه كان يأتي عن الفقات بالمشاكير. انظر: المعبرون، ١٤٥/٤-٤٦

١٠: مقدمة الجرح والتعديل، ١/٧٢

١١: المرجع السابق، ١/٧٦، وتهذيب الكمال، ١٩٠/١١

وكان مستثبنا عند العتقل، فكان يتجنب من اشهر بضعف أو ربي ببدعة، وكان له اهتمام بأوطان الرواة وتواريخ طلبهم للعلم، وقد أورد ابن أبي حاتم بعض أقواله في تقدمته لكتاب الجرح والتعديل<sup>١</sup>.

هذا، وقد ثبت أنه يُدلس<sup>٢</sup> إلا أنه لا يُدلس إلا عن العقات بشهادة ابن عبد البر<sup>٣</sup>، والدارقطني<sup>٤</sup>.

عُمر طويلا حتى اختلط بالحرّة<sup>٥</sup> مات سنة ثمان وتسعين ومائة<sup>٦</sup> وهو ابن إحدى وتسعين سنة<sup>٧</sup>.

### ٥. يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)

هو أبو سعيد البصري الأخرول<sup>٨</sup> القيسي مولاهم<sup>٩</sup>، وُلد سنة خمس وعشرين ومائة. كان صبوراً على طلب الحديث، قال يحيى: "كنت أخرج من البيت وأنا أطلب الحديث، فلا أرجع إلا بعد العتمة"<sup>١٠</sup>.

١ انظر مثلاً: سوالات الأجرى لأبي دارود، ١/١٨٢، والضعفاء الكبير للبخاري، ٢/١٤١٧٣، ١/٤٧١، وتقديم الجرح والتعديل، ١/٧٥.

٢ انظر: ١/٧٣، و ٧٥.

٣ معرفة علوم الحديث، ص ١٤٣.

٤ انظر: مقدمة الصحيد، ١/٣١، وابن عبد البر هو: أبو عمرو يوسف بن عبد الله النخعي القرطبي، إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما. ألف في الموطأ كتاباً مفيداً منها الصحيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد والاستبصار لمناهج علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار. ومن مؤلفاته الاستبصار وجامع بيان العلم وفضله، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة بشاطبة في شرق الأندلس، انظر: وفيات الأعيان، ٢/٦٦-٧١.

٥ انظر: سوالات الحافظ للدارقطني، ص ١٧٥.

٦ انظر: تهذيب التهذيب، ١١/١٢٠.

٧ انظر: تاريخ خليفة، ١/٣٨٤.

٨ الطبقات الكبرى، ٥/٤٩٨.

٩ التاريخ الكبير، ٨/٤٢٦.

١٠ حلال ابن القتيبي، ص ٣، والتاريخ الأوسط، ٢/٢٨٣.

١١ انظر: تاريخ خليفة، ١/٢٧٦.

١٢ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ص ٢١٦، والعتمة: اللطخ الأزرق من الليل بعد غيبوبة النقي، انظر: المعين، ٢/٨٢.

لازم شعبة عشرين سنة؛ واكتسب من خلال ذلك خبرة بالرجال، ومهارة في النقد، حتى نال إعجاب شيخه شعبة؛ إذ رضيته حكماً عند خلاف بيته وبين بعضهم. فقص عليه يحيى، فأذعن له شعبة قائلاً: "ومن يطيق نقدك؟" أو "من له مثل نقدك، يا أحوال؟"<sup>١</sup>

ومن شدة تيقظه عند التلقي أنه قال: "جهد سفيان الثوري أن يدأس علي رجلاً ضعيفاً، فما أمكنه."<sup>٢</sup> وكان يحيى يرى أنه ينبغي لصاحب الحديث أن يكون أئيب الأخذ، ويقبهم ما يقال له، ويُبصِر المُحدِّث، ثم يتعاقد منه نطقه، ويقول: حَدَّثَنَا، أو سمعته، أو يُرسله.<sup>٣</sup>

وكان خبيراً بالعلل، مُتَّقِباً عن المراسيل. وقد روى ابن أبي حاتم مجموعة من أقواله في العِلل والمراسيل.<sup>٤</sup>

اعترف كثير من الأئمة ببحرته بالرجال والحديث. قال ابن التيمي: "ما رأيت أحلم بالرجال من يحيى بن سعيد القطان، ولا رأيت أعلم بصواب الحديث والخطأ من عبد الرحمن بن مهدي. فإذا اجتمع يحيى وعبد الرحمن على ترك حديث رجل؛ تركت حديثه. وإذا حَدَّثَ عنه أحدهما؛ حَدَّثْتُ عنه."<sup>٥</sup>

وكان أحمد كثير الثناء عليه، إذ قال مرة: "ما رأيت مثل يحيى في التثبت والتثبت." وقال أخرى: "يحيى بن سعيد القطان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة." وقال فيما رواه ابنه عنه: "ما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن - يعني في معرفة الحديث ورواياته - هو كان صاحب هذا الشأن. فقال ابنه: ولا هُشيم؟" فقال: هُشيم شيخ، وما رأينا مثل يحيى. وجعل يرفع أمره جِدًّا."<sup>٦</sup>

١ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ص ٢١٦

٢ النظر: المرجع السابق، ١/ ٢٠٥

٣ تهذيب الكمال، ٣٦/ ٣٤١

٤ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٣/ ٣٤، وأحوال الرجال، ص ٢٣، والكفاية، ص ١٦٥

٥ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٢٠٧ - ١٤

٦ تاريخ بغداد، ٦٤/ ١٤٣

٧ للبحث بتحريك الباء الحجة والبينة. انظر: لسان العرب، ٢/ ٢٠٢

٨ الكامل لابن عدي، ١/ ٩٨

٩ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ص ٢١٤

١٠ هُشيم هو ابن هُشيم النُسي، أبو معارية المعلم، من متقني الواسطيين، وجلة مشائخها، من كثر عنايته بالآثار، وجمعه بالأخبار، حتى حفظ، وصنف، وثأكر، ونشر. كان مولده سنة أربع ومائة. ومات سنة ثلاث وثمانين ومائة.

انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨٠

١١ العِلل ومعرفة الرجال لأحمد، ١/ ٣٨٣

وسئل أحمد عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، ووَكَيْع؛ فقال: "كان يحيى أَيْضَرُّهُم بِالرِّجَالِ، وَأَنْقَاهُمْ حَدِيثًا" - وربما قال - "وَأَقْبَلُهُمْ". وقال أيضا: "وما رأيتُ وجيلاً أَوْزَنَ بِقَوْمٍ مِنْ غَيْرِ لِحَابَةِ، وَلَا أَشَدَّ تَثَبُّتًا فِي أُمُورِ الرِّجَالِ مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ".

وقال أبو حاتم: "إذا اختلف ابن المبارك، ويحيى بن سعيد، وسفيان بن عُيينة في حديث؛ أخذ بقول يحيى بن سعيد."

وقال العجلي: "بصري ثقة، نَقَى الحديث، كان لا يُحَدِّثُ إِلَّا عَنِ ثِقَةٍ."

وقال ابن حبان: "وهو الذي مَهَّدَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ رِسْمَ الْحَدِيثِ، وَأَمَّنَ فِي الْبَحْثِ عَنِ الثَّقَلِ، وَتَوَكَّلَ الضَّعْفَاءَ. وَمِنْهُ تَعَلَّمَ عِلْمَ الْحَدِيثِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَسَائِرُ شَيْوَيْخِنَا."

تُوِّفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً.

## ٦. عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)

ابن حسان البصري، 'مولى الأزد'، يُكْنَى أبا سعيد. وُلِدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً. وَيُقَالُ: سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ. وَهُوَ أَوْلَى أَصْحَابِ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَحَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

- ١ مقدمة الجرح والتعديل، ٢٠٦ / ١٢
- ٢ تهذيب الكمال، ٤٢٣ / ٣٠، وتهذيب العهنيب، ١١١ / ١١
- ٣ مقدمة الجرح والتعديل، ٢٠٦ / ١٢
- ٤ معرفة الثقات للعجلي، ٣٥٣ / ٤
- ٥ مهَّدَ الشَّيْخَ وَامْتَهَدَهُ: هَيَأَهُ وَتَوَرَّطَهُ. انظر: لسان العرب، ٤١٧٣
- ٦ الرَّسْمُ: الْأَثَرُ. انظر: لسان العرب، ٤٤١٦ / ١٢. والمعنى أنه هو الذي هَيَأَهُ وَسَهَّلَ، وَاجْتَدَأَ تَعَلَّمَ الْحَدِيثَ وَالنَّهْدَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ.
- ٧ الثقات، لابن حبان، ٦١١ / ٧
- ٨ الطبقات الكبرى، ٢٩٣ / ٧
- ٩ التاريخ الكبير، ٣٥٤ / ٥
- ١٠ طبقات خليفة، ٣٦٥ / ١
- ١١ انظر: المرجع السابق، ٢٩٧ / ٧
- ١٢ انظر: التاريخ الكبير، ٣٥٤ / ٥
- ١٣ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٢١٩ / ١ - ٢٠٠

كان يرى الانتفاء عند الحديث شرطا لازما لكل من أراد المرتبة العليا من العلم. قال: "لا يكون إماما في الحديث من يُحدِّث بكل ما سمع، ولا يكون إماما في العلم من يُحدِّث عن كل أحد." وزاد في رواية ابن أبي حاتم: "ولا يكون إماما في الحديث من يتبع شواذ الحديث، والحفظ هو الإتقان." وقد روى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى ابن مَهْدِيٍّ قال: "ثلاثة لا يُحتمل عنهم الرَّجُلُ المَثْمُومُ بالكذب، والرَّجُلُ كَثِيرُ الرَّهْمِ والقَلْبُ، والرَّجُلُ صاحب هَوَى يدعو إلى بدعة."<sup>١</sup>

وقد سلك فعلا منهج الانتفاء؛ فكان شديد التَّوَقُّيِّ للرواية عن الضعفاء، ولو سيرا. فقد روى ابن أبي حاتم عن القُلَّاسِ قال: "سألتُ عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن حديث لعبد الكريم المُعَلِّمِ فقال: هو عن عبد الكريم. فلما قام سألتُه فيما بيني وبينه، قال: فأين التَّقْوَى؟ قال ابن أبي حاتم: يعني: أن التقوى تَحْجِرُهُ عن الرواية عن من ليس بثقة عنده في السُّرِّ والقَلَانِيَةِ. وكان عبد الكريم المُعَلِّمِ عنده غير قَوِيٍّ؛ فكَرِهَ أن يُحدِّث عنه."<sup>٢</sup>

وقد شهد له غير واحد من علماء هذا الشأن أنه لا يروي إلا عن ثقة. قال أحمد: "إذا حدَّث عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ عن رَجُلٍ فهو حُجَّةٌ."<sup>٣</sup> وقال ابن حِبَّانَ: "أبَى الرَّوَايَةَ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ."<sup>٤</sup>

وكان يُتَمَنَّى حديث شيخه حتى يُصبح أعرف بحديثه منه. فتراه يقول: "كنتُ عند أبي عَوَّانَةَ فحدَّثت بحديث عن الأعمش، فقلت: ليس هذا من حديثك، قال: بلى. قلت: لا. قال: يا سَلَامَةَ، هاتِي الدَّرَجَ." فأخرجتَه فنظر فيه، فإذا ليس الحديث فيه. فقال: صدقت يا أبا سعيد، صدقت يا أبا

١ انظر: العُلَى ومعرفة الرجال لأحمد، ٢/ ٢١٨

٢ المجرح والتَّعْدِيلُ، ٢/ ٢٦

٣ الضعفاء الكبير للعُقَيْلِيِّ، ١/ ١٠

٤ القُلَّاسُ هو: عمرو بن علي بن بحر بن كثير، أبو حفص الصيرفي البصري، من أحفظ أهل البصرة. سمع ابن عيينة، ونشر بن المفضل وجماعة. روى عنه جماعة من الحفاظ منهم البخاري والرازيان. مات سنة تسع وأربعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٢/ ٢٠٣-٢٠٨.

٥ انظر: تقدم المجرح والتَّعْدِيلُ، ١/ ٢١٨

٦ تهذيب الكمال، ١٧/ ٤٤١

٧ الثَّقَاتُ لابن حِبَّانَ، ٨/ ٣٧٣

٨ أبو عَوَّانَةَ هو: الوضاح بن عبد الله الواسطي البزاز. كان من أركان الحديث، صحح الحديث، كشمس العجم، والنقط. مولده سنة نيف وتسعين روى عن الحكم وقتادة في آخرين. روى عنه الكثير منهم هشام الدستوائي وابن المبارك. مات سنة ست وسبعين ومائة بالبصرة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٨/ ٤١٧-٤١٦

٩ يبدو أن سلامة اسم جارية.

١٠ الدرر يفتح الدال وسكونها ما يُكتَبُ فيه. انظر: الضحاح، ١/ ٣١٤

سعيد. فيمن أين أتيت؟ قال: ذُكرت به، وأنت شاب؛ فظننت أنك سيعلمه<sup>١</sup>

وكان اهتمامه بالعدد أشد من اهتمامه بجمع الحديث؛ إذ قال: "لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أين أسقيده عشرة أحاديث."<sup>٢</sup>

لم يكن هذا المنهج من التوثيق والتعمق ليخفى على العارفين بالحديث؛ فلقد انتباههم، وشهدوا له بالفضل. وانتشر خبره حتى كان هو المرجع في النقد مع يحيى القَطَّان بالبصرة في زمنه. قال حماد بن زيد - وهو شيخه -: "إن كان أحد يُؤتى لهذا الشأن، فهو هذا الشاب."<sup>٣</sup>

ويبلغ قرينه يحيى بن سعيد في الشناء علمه، حيث فُضِّل رواية ابن مَهْدِي بواسطة على روايته نفسه بدون واسطة. وقال أيضا: "عبد الرحمن يسمع نائما أحب إلي أن يعلَّ علي ذلك."<sup>٤</sup>

هذا، وقد شهد ابن المديني له بالفضل على قرينه يحيى بالاعتدال في النقد حيث يقول مُوضِّحا مكانتهما من النقد الحديثي: "إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مَهْدِي على ترك رَجُلٍ لم أُحَدِّث عنه. فإذا اختلفا؛ أُحَدِّث بقول عبد الرحمن؛ لأنه أفضدهما، وكان في يحيى لثبُتٌ"<sup>٥</sup> بل، وقد شهد له بالفضل على جميع من في عصره قال: "لو أُحَدِّثه فأحليفت بين الرُّكن والمقام؛ لحلفت بالله - عز وجل - إني لم أر أحدا أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مَهْدِي."<sup>٦</sup>

وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي: "سمعت على ابن المديني يقول: أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مَهْدِي. قال القاضي: وكان علي شديداً الكوفي. فأجزم على عبد الرحمن. وكان عبد الرحمن يعرف حديثه، وحديث غيره. وكان يُذكَر له الحديث عن الرَجُل فيقول: خطأ. ثم يقول:

١ التعمير والتجريح، ١٣٧٠/٤ وانظر: المجرورين لابن حبان، ١/٤٤

٢ معرفة علوم الحديث للحافظ، ص ٢٦١

٣ مقدمة الجرح والتعمير، ١/٢٢٢

٤ الجتل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤/٤٤٥

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

٦ تاريخ بغداد، ١٠/٢٤٢

٧ مقدمة الجرح والتعمير، ١/٢١٩

٨ إسماعيل بن إسحاق القاضي هو أبو إسحاق الأزدي مولا هبة البصري، المالكي، قاضي بغداد، وشيخ مالكية العراق، تفقه على أحمد بن المعتل الفقيه، وأخذ صناعة الحديث من ابن المديني. وبرز في هذين العلمين. له أحكام القرآن، ومعاني القرآن، والقراءات، والمسند، والموطأ، مات سنة اثنتين، ومائتين. انظر: تاريخ الإسلام، ٦/٧١٧

ينبغي أن يكون أئني هذا الشيخ من حديث كذا من وجه كذا، قال: فتجده كما قال.<sup>١٤</sup>

توفي بالبصرة سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وستين سنة.<sup>١٥</sup>

#### ٧. يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)

هو أبو زكريا البغدادي.<sup>١٦</sup> لقد بلغ من شغفه بعلم الحديث أن أنفق كل ما ورثه عن أبيه على الحديث حتى لم يبق له منه ثعل يلبسه، وكان ألف ألف درهم وخمسين ألف درهم، وكان يجتمع للحديث. قال ابن التيمي: "ما أعلم أحدا كتب ما كتب يحيى بن معين." وذكر أن حديث الضقات دار على ستة، ثم صار إلى اثني عشر، ثم صار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين.<sup>١٧</sup> ومع هذا الإكثار من جمع الحديث كان مقللاً للرواية جداً. قال ابن سعد: "وكان لا يكاد يتحدث."<sup>١٨</sup>

وكان جُلُّ اهتمامه بالنقد. وقد أوصى به طالب العلم قائلا: "إذا كتبت، ففحص. وإذا حدثت، ففحص."<sup>١٩</sup>

ولأجل اهتمامه بالنقد، كان خريصا على كتابة حديث واحد عن أكثر من شيخ. فقد سيع جامع حماد بن سلمة<sup>٢٠</sup> من ثمانية عشر نفسا.<sup>٢١</sup> وكان يكتب الحديث أحيانا تيفا<sup>٢٢</sup> وخمسين مرة.<sup>٢٣</sup>

١ تاريخ بغداد، ١٠/٤٤٤، وتهذيب الكمال، ١٧/٤٤٠

٢ انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٢٩٧

٣ التاريخ الكبير، ٨/٢٠٧

٤ انظر: الكامل لابن عدي، ١٦/١٤٣

٥ تاريخ بغداد، ٦٤/١٨٧

٦ الكامل لابن عدي، ١٢/١٢٣

٧ الطبقات الكبرى، ٧/٣٥٤

٨ تاريخ بغداد، ١/٥٦٧ وفي العبارة بحث لطالب الحديث على كثرة الجمع عند الطلبة وعلى التثبت عند الأئمة. والتفحص المبالغة في الفحص، وهو جمع الشيء من ها هنا وها هنا. انظر: المعجم الوسيط، ٢/٧٥٩

٩ حماد بن سلمة: هو الخزاز أبو سلمة، مولى لبني تميم، ويقال: مولى لفرض. وهو ابن أخت حميد الطويل. وكان ثقة، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٢٨٩. وهو أثبت الناس في ناهسته وكان جماعا للحديث زاهدا متعبدا شديدا على أهل البدعة مات سنة سبع وستين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ٧/٢٥٢-٦٧

١٠ انظر: مقدمة المرحم والتعميل، ٦/٢٦١

١١ المؤلف: الزائد على العقد من واحد إلى ثلاثة. انظر: المعجم الوسيط، ٢/٦٦٤

١٢ انظر: تهذيب الكمال، ٣٦/٥٤٩

وذكر ابن معين فائدة كتابة الحديث عن أكثر من راو بقوله: "لو لم تكُتِب الحديث من ثلاثين رجلاً ما عَقَلْنَا."

وكان يكتف عن الضعفاء والكذابين، لا للاحتجاج، بل لمعرفة أمرهم. فقد كتب صحيفة معمر عن أبيان عن أنس رضي الله عنه - وهي موضوعة. ولما سُئِل عن ذلك، قال: "أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا ينجس إنسان بعده، فيجعل أباي ثابتاً، ويرويها عن معمر، عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، فأقول له: كذبت. إنما هو عن معمر، عن أبيان، لا عن ثابت."

وقد شهد بإمامته في نقد الحديث ورجاله ككثير من قال سليمان بن حرب: "كان يحيى بن معين يقول في الحديث: هذا خطأ، فأقول: كيف صوابه؟ فلا أدري، فأنتظر في الأصل، فأجده كما قال."

وقال عمرو بن محمد الناقد: "ما كان في أصحابنا أحفظ للأبواب من أحمد بن حنبل، ... ولا أعلم بالإسناد من يحيى، ما قدر أحد يقليب عليه إسناداً قط."

وقال ابن الصديقي: "كنت إذا قدمت إلى بغداد منذ أربعين سنة، كان الذي يُذَكِّرني أحمد ابن حنبل، فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل أبا زكريا يحيى بن معين، فيقوم فيخرجني. ما كان أغزفه بموضع حديثه!"

وقال أحمد: "كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين، فليس هو بحديث." وفي رواية: "فليس هو ثابتاً." وقال أيضاً: "ما هنا رجل خلقه الله تعالى لهذا الشأن؛ يظهر كذب الكذابين، يعني: يحيى"

١ تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ص ١٤٠

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٣١/ ٥٥٧، والتهذيب، ٣١/ ٥٥٧

٣ انظر: المرجعين السابقين، الموضوعين للسابقين

٤ سليمان بن حرب: هو الراشحي، الأزدي، أبو أيوب. وكان ثقة كثير الحديث. وقد ولي قضاء مكة، ثم عُزل. فرجع إلى البصرة، فتوفي بها سنة أربع وعشرين ومائتين، وهو ابن أربع وثلاثين سنة. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/ ٣٠٠، سمع شعبة، وحماد بن زيد، وكثيراً. روى عنه البخاري. انظر: رجال صحيح البخاري، ١/ ٣١٤

٥ مقدمة المرح والتمديد، ٩/ ٢٦٠

٦ عمرو الناقد: هو أبو عثمان البغدادي. سمع شريكاً، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد. روى له البخاري. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. انظر: رجال صحيح البخاري، ٢/ ٥٤٩

٧ تاريخ بغداد، ٩/ ٦٢

٨ سؤالات ابن أبي شيبة لابن التميمي، ٩/ ٨٢

٩ تاريخ بغداد، ٩٤/ ١٨٥

١٠ المرجع السابق، للموضع السابق

وقال صالح جزرة: "أعلم من أدركت بالحديث وعلته: علي بن السديني، وأفقهم في الحديث أحمد بن حنبل، وأهلهم بصحيح المشايخ يحيى بن معين، وأحفظهم عند المذاكرة أبو بكر ابن أبي شيبة." وسئل صالح: "من أعلم بالحديث، يحيى بن معين، أم أحمد بن حنبل؟ فقال: أما أحمد فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيى فأعلم بالرجال والكفو."<sup>٢</sup>

وقال ابن أبي حاتم: "سمعت محمد بن مسلم بن وازة، وسئل عن علي بن السديني، ويحيى ابن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: كان علي أسود وأثقل، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه."<sup>٣</sup>

قال ابن رجب: "وكان يحيى يوسع القول في الجرح، ولا يجابي أحدا، بل يصدع به في وجه صاحبه."<sup>٤</sup> وذكر ابن رجب أيضا أن ابن معين كان يكره أن يدون كلامه في الجرح والتعديل، وغالب الظن أنه لم يدون هو شيئا. وإنما سأله أصحابه، ودونوا كلامه، منهم: عباس الثوري، وابن الجنيدي، وعثمان بن سعيد الدارمي.<sup>٥</sup>

توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين.<sup>٦</sup>

- ١ تاريخ بغداد، ١٨٥/١٤
- ٢ صالح جزرة: هو ابن محمد بن عمرو الأسدي، أبو علي، من أئمة الحديث ومعرفة الرجال. وكان صدوقا، نبهنا أصينا. وكان ذا مزاج، ودعابة، مات سنة ثلاث، وتسعين ومائتين. انظر: المرجع السابق، ٣٢٤/٩-٢٧
- ٣ المرجع السابق، ٧٠/١٠، وأبو بكر ابن أبي شيبة هو: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العيس الكوفي أخو القاسم، وعثمان أبي أبي شيبة. كان متقنا، حافظا، مكثرا، صنف المسند، والأحكام، والتفسير. سمع ابن عيينة، وهشيبا، وآخرين. روى عنه أحمد، وابنه عبد الله في آخرين. مولده سنة تسع وخمسين ومائة. ومات سنة خمس، وثلاثين، ومائتين. انظر: المرجع السابق، ٦٦/١٠-٧٢
- ٤ تهذيب الكمال، ٥٥٢/٣٦
- ٥ محمد بن مسلم بن وازة، هو الرازي أبو عبد الله وقد اشتهر بابن وازة. كان من أحفظ أهل الرأي في زمانه. وكان متقنا فهما. روى عن أحمد بن صالح المصري ومعلق، روى عنه الثقاتي في آخرين. توفي سنة مئتين ومائتين. انظر: المرجع السابق، ٤٤٤/٢٦-٥٢
- ٦ تقدم الجرح والتعديل، ٢٦/١
- ٧ شرح علل الترمذي، ١٨٩/١
- ٨ المرجع السابق، ص ٨٨، وقد مر ذكر ما طبع منها في كتب السؤال عند بيان تاريخ الجرح والتعديل في التمهيد.
- ٩ التاريخ الأوسط، ٣٣٢/٢

## ٨. علي بن التميمي<sup>١</sup> (ت ٥٢٣هـ)

هو علي بن عبد الله بن جعفر، أبو الحسن السعديّ، مولاهم البصريّ. أصله من التميمية.<sup>٢</sup>  
ومولده بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة.<sup>٣</sup>

نشأ في بيت علم؛ إذ كان أبوه، وجده جعفر من المشتغلين بعلم الحديث؛ وكذلك جده من قبيل أمّه وهو جهمان أبو القلاء.<sup>٤</sup> كان ابنُ المديني يرحل في طلب العلم إلى بغداد، ومكة، ورحل إلى واسط، والمدينة، واليمن، والرّي، ومصر.<sup>٥</sup> وبَرَز في الحفظ حتى قال أحمد: "كان

١ التميمي: نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ، والقياس في النسبة إليها أن يقال مني عن غير إثبات الياء، لا مني بالياء بعد المال، وقد يتسبب إليها قليلا بإثبات الياء ومن ذلك نسبة الإمام علي بن التميمي لأن أصله من المدينة المنورة نزل والده البصرة. انظر: معجم البلدان ٥/ ٨٢، ٨٣، واللباب ٣/ ٦٩

٢ السعدي نسبة إلى قبيلة سعد بن بكر بن هوازن كما في اللباب ٢/ ١١٧

٣ انظر: التاريخ الكبير، ٦/ ٢٨٤

٤ الحجج والتعديلات، ٦/ ١٩٤

٥ انظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٤٥٦

٦ انظر لاشتغال أبيه بعلم الحديث: الكامل، ٤/ ١٤٩٣، ولاشتغال جده به التاريخ الكبير، ٢/ ٤٠٦، ٢٠٢

٧ انظر: التاريخ الكبير، ٢/ ٢٥

٨ انظر: تاريخ بغداد، ١١/ ٤٥٦

٩ انظر: التاريخ الكبير، ٤/ ٣١٤، والتهذيب، ٢/ ٢٧٦، والضغاء الكبير، ١/ ٢٠٩

١٠ انظر: المرجع السابق، ١١/ ٤٥٠

١١ انظر: الكامل، ٦/ ٤٤٢١

١٢ انظر: الإرشاد، ١/ ١١٧، واليمن: بلده تقع بين السعودية وعمان، وخليج عدن، والبحر الأحمر. انظر: اليمن جغرافياً، صفوح خير؛ الموسوعة العربية. دخلت اليمن في بلاد الإسلام في عهد النبي ﷺ بعد أن لبى بإذان عامل كسرى على اليمن دعوة الإسلام فأمره النبي ﷺ على ما تحت يده من البلاد ثم تقاطرت وفود أهل الشام إلى المدينة سنة سبع من الهجرة فاعتنى أكثر أهل العام الإسلام. وأرسل النبي ﷺ عماله إلى اليمن لإدارة شؤونها، منهم علي ومعاذ رضي الله عنهما. انظر: اليمن، التاريخ الوسيط، الموسوعة العربية.

١٣ انظر: التاريخ الكبير، ٣/ ٣٧٦

١٤ انظر: تصحيقات المحدثين، ١/ ٧٤، ومصر اليوم بلده تحمل الركن الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا، بين البحر المتوسط، وفلسطين، وخليج العقبة والبحر الأحمر، والصحراء الليبية. انظر: مصر جغرافياً، صفوح خير، الموسوعة العربية، فتحها المسلمون على يد عمرو بن العاص في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما - سنة إحدى وعشرين صلحا، بعد حصار دام بضعة أشهر. وشهدت مصر ازدهارا ملحوظا في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري علما، وأدبا، واقتصاديا وعسكريا. وتخرج من جامع الطولونييين علماء كثيرون في علوم وفنون مختلفة. انظر: مصر في العصر الإسلامي، مصطفى الخطيب، الموسوعة العربية

ابن التديني أحفظنا للطوال،<sup>١</sup> وجمع إلى ذلك الفهم والإتقان. قال ابن أبي حاتم: "سعدت محمد ابن مسلم، وسئل عن علي بن التديني ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: كان علي أسرّد وأتقن. ويحيى أفهم بصحيح الحديث من سقيه."<sup>٢</sup> وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن أحمد ابن حنبل وعلي بن التديني أيهما كان أحفظ؟ قال: كانا في الحفظ متقاربين. وكان أحمد أفقّه، وكان علي أفهم بالحديث."<sup>٣</sup>

أما بروزه في النقد فحدث ولا حرج. فمن إضافات ابن التديني إلى النقد الحديثي إحاطته لتاريخ الحديث وإمعانه في التعقيد والتأصيل، فتراه يذكر من يدور عليه الإسناد، وطبقات المدارس الحديثية التي نشأت منذ زمن الصحابة في مختلف الأمصار، ومراتب أصحاب أعيان الرواة، والمقارنة بينهم. وهذه السمات تميزه عن غيره من علماء عصره حتى قال البخاري: "ما استصكرت نفسي عند أحد، إلا عند علي بن التديني."<sup>٤</sup>

وقال أبو حاتم: "كان علي بن التديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل. وكان أحمد ابن حنبل لا يُسَمِّيهِ، إنما يُكَنِّيهِ أبا الحسن؛ تبيلاً له. وما سمعتُ أحمد سَمَّاه قط."<sup>٥</sup>

وقال ابن جبان: "وكان من أهدم أهل زمانه بجائل حديث رسول الله ﷺ من رحل، وجمع، وكتب، وصنّف، وحفظ، وذاتكر."<sup>٦</sup>

وكان - رحمه الله - متمسكاً بالسنة بعيداً كل البعد عن البدع، والفرق الضالة، إلى أن تعرّض للامتحان في مسألة خلق القرآن، فاضطرّ للإجابة للسلطة؛ لما اشتدّ عليه البلاء والتهديد. فتوجد عليه أحمد<sup>٧</sup>، ونزك الحزني<sup>٨</sup>، وأبو زرعة الرواية عنه<sup>٩</sup>. وقد صرح ابن التديني بسكونه أكره على القول

١ تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٧/٢

٢ محمد بن مسلم هو ابن وارة. وقد سبق ترجمته.

٣ مقدمة الجرح والتعديل، ١/٢٩٤

٤ للربيع السابق، ١/٣٦٩

٥ الكامل، ١/١٢٠

٦ الجرح والتعديل، ٦/١٩٤

٧ الفطاح، لابن حبان، ٨/٤٧٠

٨ النظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١/١٧١

٩ الحزني: هو إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق. كان جماعاً للغة، فيما للأدب، حافظاً للحديث، ممزواً لعلله، عارفاً بالفقه، يصير بالأحكام، رأساً في الزهد. صنف كتاباً كثيرة، منها غريب الحديث. كان أصله من مرو. ولد سنة ثمان ومائة. وسمع أبا نعيم الفضل بن دكين، وعفان بن مسلم وخلق. روى عنه كثيرون منهم يحيى بن صاعد، وموسى بن هارون الحافظ. مات ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٦/٢٧-٣٨

١٠ انظر: تاريخ بغداد، ١١/٤٦٧

بخلق القرآن، ذون أن يرتضيه، وأعلن أكثر من مرة -لعل آخرها قبل موته بشهرين- بعقيدته في القرآن أنه كلام الله غير مخلوق. فعُدَّه العلماء، منهم ابن معين،<sup>١</sup> وأبو حاتم الرازي،<sup>٢</sup> واحسب به الأئمة منهم محمد بن يحيى الذهلي،<sup>٣</sup> والبخاري،<sup>٤</sup>

مات سنة أربع وثلاثين ومائتين.<sup>٥</sup>

## ٩. أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ):

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل النخعي الشيباني مروزي الأصل، بغدادي الترسيد،<sup>١</sup> وُلد سنة أربع وستين ومائة. مات أبوه شقيقاً، فزَيَّ أحمد يَتِيمًا.<sup>٢</sup>

تَوَجَّه إلى طلب العلم وهو صغير. وكان كثير الرحلة، فرحل أكثر من مرة إلى الكوفة،<sup>٣</sup> والبصرة،<sup>٤</sup> ومكة،<sup>٥</sup> واليمن،<sup>٦</sup> وإلى عقيد من بلاد الشام.<sup>٧</sup> وفي هذه الرحلات جمع تلك التحصيلات

١ انظر: تاريخ بغداد، ١١/٤٦٧

٢ انظر: المرجع السابق، ١١/٤٦٨

٣ انظر: المرجع السابق، ١١/٤٦٨

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٦/١٩٤

٥ محمد بن يحيى الذهلي: هو أبو عبد الله النيسابوري، أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والعقائد المأمورين. صنف حديث الزهري، وجوده. وكان أحمد بن حنبل يثني عليه، وينشر فضله. سمع ابن مهدي، وعفان، وخلفا من أهل العراق، والحجاز، والشام، ومصر، والجزيرة. روى عنه أبو داود السجستاني، ومحمد بن المنفى في جماعة. مات سنة اثنين وخمسين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٤/١٨٥-٩١

٦ انظر: الإرشاد، ٢/٥٩٨

٧ انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٣٠٨، والتاريخ الأوسط، ٢/٣٣٣

٨ انظر: تاريخ بغداد، ٥/١٧٨

٩ انظر: العجل ومعرفة الرجال، ٣/٢٦٦

١٠ انظر: سير أعلام النبلاء، ١١/١٧٩

١١ انظر: المرجع السابق، ١١/١٨٥

١٢ انظر: العجل ومعرفة الرجال، ١/٥٥٩

١٣ انظر: المرجع السابق، ٣/١٨٤، والتاريخ الكبير، ٤/١٠٢

١٤ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٨/٣٠٤

١٥ انظر: العجل ومعرفة الرجال، ١/٥٦٠

١٦ انظر: تاريخ دمشق، ٥/٢٥٣، وسير أعلام النبلاء، ١١/٣٠٨

العلمية التي بها فاق أهل زمانه. ويُقدَّر كثرة سماعه من قول ابنه عبد الله: كتب أبي ألف ألف حديث، وترك لقوم لم يرو عنهم مائتي ألف حديث. ١ وقد تخرَّج على كبار العلماء، فميَّن أخذ منه الحديث، وأكثر الرواية عنه هُشَيْم، وابن مَهْدِي، ووكيع، ويحيى القطان، وابن عُيَيْنَةَ. ٢

ولم يجلس للتحديث والفتوى إلا بعد اكتمال أربعين سنة من عمره. ٣ واعترف بإمامته في الحديث الكبار. قال ابن المديني: "ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يُحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة." ٤ وقال عمرو الناقد: "إذا وافقني أحمد بن حنبل على حديث؛ فلا أبالي من خالفني." ٥ وقال أبو حاتم الرازي: "كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه. وتعلَّم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه. وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم؛ جعله أصلاً، وبني عليه." ٦

تميَّز أحمد بالجمع بين الرواية والدراية، وظهر نبوغه في الفقه والحديث على السواء. فقد قال ابن زَاهَوِيَّة: "كنتُ أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا، فكُنَّا نتذاكر الحديث من طريق، وطريقين، وثلاثة. فيقول يحيى بن معين من بينهم: وطريق كذا، فأقول: أليس قد صَحَّ هذا بإجماع منَّا؟ فيقولون: نعم. فأقول: ما مرَّاده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبْقون كلهم، إلا أحمد ابن حنبل." ٧

وقال ابن أبي حاتم: "سمعتُ محمد بن مسلم بن وَاَرَةَ، وسُئِلَ عن علي بن المديني، ويحيى بن

١ لعله يقصد بهذا العدد والعدد الآتي الأسانيد، لا المتن.

٢ شرح علل الترمذي، ص ٨٣، والظاهر أن عبد الله أراد بألف حديث، وبمائتي ألف حديث عدد الأسانيد، لا عدد المتن.

٣ انظر: سير أعلام النبلاء، ١١/ ١٨٠-٨٦

٤ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص ٢٦٩

٥ مقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٢٤٨

٦ المرجع السابق، الموضع السابق

٧ المرجع السابق، ١/ ٥٥٢

٨ ابن زَاهَوِيَّة: هو إسحاق بن إبراهيم بن مُحَمَّد الحنظلي المروزي، أبو يعقوب. كان أحد أئمة المسلمين، وعلمًا من أعلام الدين. اجتمع له الحديث، والفقه، والحفظ، والصدق، والورع. رحل إلى العراق، والحجاز، واليمن، والشام. فسمع ابن عيينة، ووكيعا، وجماعة. روى عنه البخاري، ومسلم، وخلق. استوطن نيسابور إلى أن توفي بها، وانتشر علمه عند الخراسانيين. تغير قبل موته بخمسة أشهر. توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٦/ ٣٤٣-٥٢

٩ مقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٢٤٦

مَعِين، أَيُّهُمَا كَانَ أَحْفَظ؟ قَالَ: عَلِيٌّ كَانَ أَسْرَدَ وَأَتَقَنَ، وَيَجِيءُ أَفْقَهُمُ بِصَحِيحِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، وَأَجْمَعُهُمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ؛ كَانَ صَاحِبَ فِقْهِ، وَصَاحِبَ حِفْظٍ، وَصَاحِبَ مَعْرِفَةٍ.<sup>١</sup>

وقال أبو زرعة: "ما رأيتُ أحداً أجمع من أحمد بن حنبل، وما رأيتُ أكمل منه؛ اجتمع فيه زهدٌ وفضلٌ، وفقهٌ، وأشياء كثيرة. قيل له: إسحاق بن زَاهَوِيَّة؟ فقال: أحمد بن حنبل أكثر من إسحاق، وأفقّه من إسحاق. ولم أزل أسمع الناسَ يذكرُون أحمد بن حنبل يُقدِّمُونه على يحيى بن معين، وعلى أبي خَيْثَمَةَ."<sup>٢</sup>

وقد وَفَّقَهُ اللهُ عز وجل للضُّؤود أمام فتنة خَلَقَ القرآن؛ فَصَبَّرَ، ولم يَصْرِفه عن الحق تهديداً ولا تعذيباً.<sup>٣</sup> وَيُمْكِنُ تصوُّرُ هَوْلِ الفتنَةِ مِنْ أَنه أَجاب جميعَ من امتحِنَ من كبار العلماء، إلا أحمد، وشابُّ اسمه محمد بن نُوح، وقد مات مُكَبِّلاً في القِيُودِ. وظلَّ أحمد يصبر على أذاهم ويُناظرهم بالحجَّة إلى أن فرَّج اللهُ عنه، وعن جميع الأمة، وأقلَّ نجم المُعْتَرِلة، وارتفع ذكر أحمد، حتى صار يُقرَن بالصَّدِيقِ أبي بكر - رضي اللهُ عنه - تارةً، وبالأَنْبياء تارةً أُخرى. قال ابن المَدِينِي: "إنَّ اللهُ أَعَزَّ هذا الدِّينَ بِرَجُلَيْنِ ليس لهما ثالث، أبو بكر الصَّدِيقِ يوم الرِّدَّة، وأحمد بن حنبل يوم المِحْنَةِ."<sup>٤</sup> وقيل لبشر بن الحارث<sup>٥</sup> حين ضُربَ أحمد: لو قُمتَ، فَتَكَلَّمْتَ كما تَكَلَّمُ أحمد بن حنبل، فقال: "لا أقوى

١ مقدمة الجرح والتَّعْدِيلِ / ١ / ٢٤٧

٢ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، وأبو خَيْثَمَةَ: هو زهير بن حرب بن شداد النَّسَائِي. كان ثقةً، ثباتاً، حافظاً، متقناً. سكن بغداد، وحدث بها عن جماعة منهم ابن عيينة، وابن مهدي، ووكيع. وروى عنه خلق منهم ابنه أحمد، والبخاري، والرازيان. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر: تاريخ بغداد، ٨٥-٤٨٤/٨

٣ انظر تفاصيل المِحْنَةِ في طبقات الشافعية الكبرى، ٢ / ٣٩-٤٣، ومناقب الإمام أحمد، ١١٩-٨٦

٤ محمد بن نوح: هو العجلي المعروف والده بالمضروب. كان أحد المشهورين بالسنة، وحدث شيثاً يسيراً. وكان جار أحمد بن حنبل، وقال أحمد لمن سأله عنه: اكتب عنه؛ فإنه ثقة. وكان المأمون قد أمر بحمل أحمد بن حنبل، ومحمد ابن نوح إليه؛ فأخرجوا من بغداد على بعيرين متزاملين. ومحمد بن نوح أدركه المرض في الطريق، ومات سنة ثمان عشرة ومائتين. فصلى عليه أحمد، ودفنه. وكان يقوي أحمد، ويحبه على الصبر على الحق. انظر: تاريخ بغداد، ٩١/٤-٩٢

٥ انظر: تاريخ بغداد، ٩٢/٤

٦ انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٢ / ٤٠-٥٥

٧ تاريخ بغداد، ١٨٤/٥

٨ بشر بن الحارث: هو أبو نصر المعروف بالحافى. كان ممن فاق أهل عصره بالزهد والورع، وحسن الطريقة، واستقامة المذهب، وسمع إبراهيم بن سعد الزهري، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وجماعة. وكان كثير الحديث، إلا أنه لم ينصب نفسها للرواية، وكان يكرهها، فدفن كتهبه. وكل ما سمع منه إنما على سبيل المذاكرة. مات سنة سبع وعشرين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٧١/٧-٨٣

عليه، إنَّ أحمدَ قامَ مقامَ الأنبياء.

فات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة.

### ١٠. محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري،<sup>١</sup> وُلِدَ سنة أربع وتسعين ومائة، مات أبوه وهو صغير؛ فنشأ في حجر أمِّه،<sup>٢</sup> ألهم حفظ الحديث وهو صغير لم يتجاوز العاشرة من عمره،<sup>٣</sup> وظهرت فطنته، وإتقانه لما يعرفه من الحديث؛ لما رَدَّ على شيخه الناخلي<sup>٤</sup> خطأه قانتَهزَه أوَّلًا، ثُمَّ نَظَرَ في الأصل، فكان كما قال البخاري الذي كان ابن إحدى عشرة سنة آنذاك.<sup>٥</sup>

حَفِظَ كُتُبَ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٍ، وَعَرَفَ كَلَامَ أَهْلِ الرَّأْيِ؛ لما طعن في العام السادس عشر من حُرمه، ثم خرج للحجَّ مع أمِّه وأخيه، فأقام البخاري بعد الحج بسكة نجاوَرًا، يطلب العلم. فكان أوَّلَ رحلة له سنة عشر ومائتين.<sup>٦</sup> ثم رحل في طلب الحديث إلى سائر مُخَدَّي الأَمْصارِ، وكتب بحراسان،<sup>٧</sup>

١ سير أعلام النبلاء، ١١/١٩٨

٢ الجليل ومعرفة الرجال، ٣/٢٦٦

٣ انظر: الثقات، لابن حبان، ٩/١١٣

٤ انظر: الكامل لابن عدي، ١/١٣١، وتاريخ بغداد، ٢/٤٦٤، وسير أعلام النبلاء، ١٣/٣٩٣

٥ البداية والنهاية، ١١/٣٠

٦ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٣/٣٩٣

٧ لم أجد ترجمته

٨ انظر: تاريخ بغداد، ٤/٧٧، وتهذيب الكمال، ٢٤/٤٣١

٩ أهل الرأي: هم الذين استكثروا من القياس، ومهروا فيه. ونشأ هذا المذهب في أهل العراق، مقدمهم أبو حنيفة وأصحابه. وفي مقابلهم أهل الحديث، وهم الذين تسكروا بالسنة، وأقلوا من القياس. وكان هذا المذهب في الحجاز، يؤمهم مالك بن أنس، ثم الشافعي. انظر: أجمد العلوم، ص ٤٦٤

١٠ انظر: هدي الساري، ص ٤٧٧

١١ خراسان: إقليم واسع كانت تشمل أجزاء من بلاد فارس، وأفغانستان، والتركستان. وكانت في خراسان مراكز ثقافية مهمة، منها نيسابور، وهراة، ومرو، وبلخ، وبخارى، وغزنة، وخوارزم. ينتمي إلى خراسان كثير من علماء الإسلام المشاهير، منهم البخاري، يزمسلم، والبيروني، وابن سينا، والغزالي. ويُطلق خراسان حاليًا على منطقة في كُتْرُقِ والشمال الشرقي لإيران، وخراسان في القديم كانت أوسع منها بكثير. حيث انظر: الموسوعة العربية العالمية

والجبال،<sup>١</sup> ومُدُن العراق كلها، وبالجزيرة والشام، ومصر.<sup>٢</sup> وقد بلغ من حرصه على العلم أن سجع بين رُفقاءه في الطلب، ومَن هو ذُوته في السنِّ والإستاد؛ إن وجد عندهم ما فاقه عن تشابحه، أو ما لم يجده عند غيرهم.<sup>٣</sup> وكان يرى أن هذا مما لا يُدُّ منه للمُحدِّث؛ إن أراد الكمال. قال البخاري: "لا يكون المُحدِّث كاملاً حتى يَكْتُبَ عَنَ هو فَوْقَهُ، وَعَمَّنَ هو مِثْلُهُ، وَعَمَّنَ هو ذُوْتُهُ" وذكر قبل موته بِشهر أنه بلغ عدد شيوخه ألفاً وثمانين.<sup>٤</sup>

ومما يَدُلُّ على تَثَبُّتِهِ في الحديث والرِّجال قولُهُ: "كُنْتُ إِذَا كُنَيْتُ عَنَ رَجُلٍ؛ سَأَلْتُهُ عَنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ وَنِسْبَتِهِ وَحَمِيلِهِ الْحَدِيثَ؛ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ قَهْمًا؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ؛ سَأَلْتُهُ أَنْ يُخْرِجَ إِلَيَّ أَصْلَهُ وَنُسْبَتَهُ"<sup>٥</sup>

وقد بلغ من معرفته بالرِّجال أنه كان يستطيع التمييز بينهم فولو ذُكِّروا بأسماءهم التي لم يُشْتَهَرُوا بها.<sup>٦</sup> وكان يُتَمَيَّنُ تفاصيل أحر عنهم من أوطانهم، ورحلاتهم، ومدارسهم؛ وما إلى ذلك مما دَقَّع ابن رَاهُوتِيَه إلى أن خاطبه بقوله: "يا أبا عبد الله كأنك قد شهدت القوم."<sup>٧</sup> قال البخاري: "لا أُحِبُّكَ بِحَدِيثِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ؛ إِلا عَرَفْتُ مَوْلِدَ أَكْثَرِهِمْ؛ وَوَفَاتِهِمْ؛ وَمَسَاكِينِهِمْ."<sup>٨</sup> وقال: "تَذَكَّرْتُ يَوْمًا أَصْحَابَ أَنَسِ [رضي الله عنه]؛ فَحَضَرْتَنِي فِي سَاعَةِ ثَلَاثِمِائَةِ نَفْسٍ"<sup>٩</sup> وَيَتَجَلَّى اعْتِمَادَ ابْنِ الْمَدِينِيِّ عَلَى نَقْدِ الْبُخَارِيِّ فِي قَوْلِهِ لَهُ: "يا أبا عبد الله، كُلُّ مَنْ أَثْنَيْتَ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ عِنْدَنَا الرِّضَا."<sup>١٠</sup>

١ الجبال: اسم علم كان يطلق على منطقة واسعة جداً بين مغازة خراسان، وفارس، وأصبهان، وخرزستان، وأذربيجان، والبلخ، وقزوين، والري، والعراق. يشمل إقليم الجبال مدناً مشهورة منها: همدان، والدينور، وأصبهان، وهم، ونهاوند. انظر: المسالك والممالك للإصطخري، ص ١٦٥، والمدن المذكورة كلها تدخل في الجزء الشمالي الغربي لإيران الحالية. انظر: خريطة إيران، موقع منتديات سفاري

٢ تاريخ بغداد، ٥/٤، وتهذيب الكمال، ٤٣٦/٤٤. قال البخاري: دخلت إلى الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقيمت بالجزيرة ستة أعوام، ولا أحصي حكم دخلت إلى الكوفة، وبغداد مع المحدثين. انظر: هدي الساري، ص ٤٧٨

٣ انظر: المرجع السابق، ص ٤٧٩

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ انظر: سير أعلام النبلاء، ٣٩٥/١٢

٦ سير أعلام النبلاء، ٨٦٦/٦٠

٧ انظر: المرجع السابق، ٤١٣/١٤

٨ انظر: تاريخ بغداد، ٨/٤

٩ انظر: المرجع السابق، ٢٤/٢

١٠ هدي الساري، ص ٤٨٨

١١ تاريخ بغداد، ١٧/٢

وكان البخاري شديداً المجانباً للتدليس حتى قال لما سُئِلَ عن خبر حديث: "يا أبا فلان، تَرَانِي أَدُلُّسُ ١٩ تركتُ أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركتُ مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر."

حفظ عدداً كبيراً من الأحاديث، قال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح." أما معرفته بعِلل الحديث، وصحاحه من سقيم، فيقدّر بقول الفلاس: "حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث." وبأن شيخه الحميدي حَكَّمَهُ عند الخِلاف بينه وبين رجل في حديث. ° ورَجَعَ ابنُ رَاهُوْبِهِ -وهو أيضاً من شيوخه- إلى قوله لَمَّا خَالَفَهُ ١.

وكان من الأئمة الذين جَمَعُوا إلى معرفة النقد، الفقه، والبراعة في الاستدلال اللدني هما الغاية من علم الحديث. ويظهر هذا جلياً في كتابه الصحيح؛ حيث أبرز فقه الأحاديث من خلال ما تَرَجَمَ لها إبرازاً ليس له مثيل. يقول البخاري: "لستُ أروي حديثاً من حديث الصحابة والتابعين - يعني من الموقوفات- إلا وله أصلٌ أحفظ ذلك عن كتاب الله وسنة رسوله." وقال أيضاً: "ما جلستُ للتحديث حتى عرفتُ الصحيح من السقيم، وحتى نظرتُ في كُتُبِ أهل الرأي." وقال لورَاقه محمد بن أبي حاتم: "لا أعلم شيئاً يُحتاج إليه، إلا وهو في الكتاب والسنة." قال له ابن أبي حاتم: يُمكن معرفة ذلك؟ قال: نعم. ° قال بُنْدَارٌ: "هو- أي: البخاري- أفقه خلق الله في زماننا." ° وسمَّاه

١ المرجع السابق، ٢٥/٤

٢ المرجع السابق، الموضوع السابق، والظاهر أن مراده بالحديث هنا الإسناد، لا المتن.

٣ المرجع السابق، ١٨/٢، وتهذيب الكمال، ٤٥٤/٢٤

٤ الحميدي: هو عبد الله بن الزبير، أبو بكر القرشي الأسدي المكي، الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم، صاحب المسند. وليس هو بالمكثر، لكن له جلاله في الإسلام. حدث عن إبراهيم بن سعد، وابن عيينة، والشافعي وآخرين. وحدث عنه البخاري، والنهلي في جماعة. مات سنة تسع عشرة، أو عشرين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٠-٦١٦/١٨

٥ انظر: المرجع السابق، ١١/١

٦ انظر: هدي الساري، ص ٤٨٣

٧ المرجع السابق، ص ٤٨٧

٨ المرجع السابق، ص ٤٨٨

٩ لم أجد ترجمته.

١٠ المرجع السابق، ص ٤٨٨

١١ بُنْدَارٌ: هو محمد بن بُنْدَارٍ، أبو بكر العبدي من أهل البصرة. وإنما قيل له بُنْدَارٌ لأنه جمع حديث أهل بلده. وكان ممن يحفظ حديثه، ويقراءه من حفظه. مولده سنة ست وسبعين ومائة. يروي عن عبد الوهاب والبصريين. مات سنة اثنتين وخمسين. انظر: الثقات لابن حبان، ١١١/٩

١٢ سير أعلام النبلاء، ١٢/٤٢٩

وبدأ البخاري في التصنيف قبل أن يبلغ العشرين من عمره. فصنّف كتباً كثيرة أشهرها  
الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير. وكان يجمع إلى الغاية في التحقيق والتدقيق استعانة بالله؛ إذ ذكر  
أنه لم يدخل في الصحيح حديثاً أو ترجمة، إلا بعد أن اغتسل، وصلى ركعتين مستجيراً. وكان يتعمّد  
الكتابة في أماكن مباركة ومثرفة؛ فبدأ تصنيف الصحيح، وتمويته في المسجد الحرام. وحول  
تراجمه بين قبر النبي ﷺ وقبره. وكتب التاريخ في المدينة عند قبر النبي ﷺ.  
ويُتّسم أسلوبه بالاختصار والإشارة، دون الإسهاب والتفصيل. يقول البخاري: ”وقل اسم في التاريخ،  
إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب.“<sup>١</sup> وكان يُواصل الليل بالنهار في النظر فيما  
يكتبه، حتى كان يقوم في الليلة الواحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة؛ فيؤقّد السراج، ويُعلم على  
أحاديث. وأعاد تصنيف جميع كتبه ثلاث مرات.<sup>٢</sup>

والثناء عليه من شيوخه وأقرانه، ومن جاء بعدهم كثير؛ لا يمكن حصره. أكتفي بقول  
شيوخين له. أخذهما قتيبة بن سعيد، قال: ”جالست الفقهاء والزهاد، والعباد؛ فما رأيتُ متبذراً عقلاً  
مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كغمر [رضي الله عنه] في الصحابة.“<sup>٣</sup> والآخر ابن المسيبي،  
قال: ”ما رأيتُ مثله نفسه.“<sup>٤</sup>

- ١ انظر: تاريخ بغداد، ١٦٢/٢
- ٢ انظر: المرجع السابق، ١٧/٢، وهدي الساري، ص ٤٧٨
- ٣ انظر: المرجع السابق، ص ١٨٩، ٢٩١-٢٩٢
- ٤ انظر: تاريخ بغداد، ٩/٢، وهدي الساري، ص ٤٨٩
- ٥ انظر: المرجع السابق، ص ٦٧٥
- ٦ انظر: تاريخ بغداد، ٩/٢، والتعمير والتجريح، ١/٢٨٦
- ٧ انظر: تذكرة الحفاظ لذهبي، ١٠٤/٢
- ٨ تاريخ بغداد، ٧/٢
- ٩ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق
- ١٠ انظر: سمر أعلام النبلاء، ١٢/١٠٣
- ١١ قتيبة بن سعيد: هو أبو رجاء، من أهل بغلان. وكان من المتقنين في الحديث، والمتبحرين في السنن، ذكره ابن  
حبان في الطبقة التي تروي عن أتباع التابعين، بروي عن الليث بن سعد، ويحكي بن مضر. كتب عنه أحمد،  
ويحيى، وأضرابهم من العراقيين. انظر: الثقات، لابن حبان، ٢٠/٩
- ١٢ هدي الساري، ص ٤٨٢
- ١٣ تاريخ بغداد، ١٨/٢

تقدم نيسابور سنة خمسين ومائتين، فرحّب به أهلها ومنهم محمد بن يحيى الثَّقَلِي، وأقبلوا عليه، فأقام بها خمس سنين، حتى أبيع زورا أنه يقول: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فقاطعه الثَّقَلِي، ومنع الناس من حضور مجلسه. فآثر البخاري الخروج من نيسابور تحنّبا للفتنة. ثم أمّجّن مرة أخرى لما دخل بخاري، فطلب منه أمرها خالد بن أحمد الهذلي الحضور إلى منزله؛ ليتقرأ على أولاده بعض كتبه. فامتنع؛ لأنه كان يرى ذلك دُلا للعلم. فتناه الأُمَير عن البلدة؛ فخرج حتى أقام بمخرتتك. فمات هناك سنة ست وخمسين ومائتين.

## ١١. أبو زُرْعَةَ الرازي (ت ٥٢٦هـ):

هو عميد الله بن عبد الكريم<sup>١</sup> المُقَرَّبِي<sup>٢</sup> الصَّخْرَوِي<sup>٣</sup>. وُلِدَ سنة مائتين. بَصَّرَ في طلب العلم. "وَدَارَ في الأَمْصَارِ فرحل إلى مصر، والشام، والجزيرة"<sup>٤</sup>، وبغداد والبيصرة، والبراق.<sup>٥</sup> فجمع عددا كبيرا من الأحاديث. وكان يحفظ في القراءات عشرة آلاف

- ١ نيسابور: مدينة إيرانية قديمة. تعتبر نيسابور عاصمة مدينة خراسان قديما. فتحت سنة إحدى وثلاثين ومائة في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه - ينتمي إليها رجال من أهل الفقه والعلم، منهم مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح في الحديث، وعمر الحيام الشاعر الرياضي الفيلسوف، والجوهري صاحب الصحاح، والميداني صاحب مجمع الأمثال. انظر: نيسابور، الموسوعة العربية العالمية.
- ٢ انظر: تاريخ دمشق، ١١/٥٢
- ٣ انظر: سير أعلام النبلاء، ٤٠٤/١٢
- ٤ انظر تفاصيل هذه القصة في تاريخ دمشق، ٩٦-٩١/٥٤
- ٥ انظر: المرجع السابق، ٩٦-٩٨، وخرتتك بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء المثناة من فوق ونون ساكنة وكاف، قرية بينها وبين سمرقند ثلاثة فراسخ. معجم البلدان، ١٥٤/٢
- ٦ انظر: العتقات، لابن حبان، ١١٣/٩، وتاريخ بغداد، ٣٣/٢
- ٧ انظر: الجرح والتعديل، ٣٢٥/٥
- ٨ تاريخ بغداد، ٣٢٥/١٠
- ٩ تهذيب الكمال، ٨٩/١٩
- ١٠ انظر: تاريخ بغداد، ٣٢٧/١٠
- ١١ انظر: سير أعلام النبلاء، ٦٥/١٣
- ١٢ الجزيرة المقصود بها منطقة ما بين جيلة والفرات، وتشتمل على ديار ربيعة ومصر. انظر: المسالك والممالك، للإصطخري، ص ١٥٤، وهي جزيرة أقر، ومن أعينها مدن حمران، والزهاء والرق، ورأس عخين، ونصيبين، والموصل وغير ذلك. انظر: معجم البلدان، ١٣٤/٢، فالجزيرة المذكورة امتدت عبر شمال شرق سوريا وشمال غرب العراق، وجنوب شرق تركيا حاليا. انظر: الجزيرة القرطانية، موقع وكينديا
- ١٣ انظر: تقدمت الجرح والتعديل، ص ٢٧٧، ٢٧٨
- ١٤ انظر: المرجع السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٥

حديث<sup>١</sup> قال أبو زرعة: "أحفظ مائتي ألف حديث، كما يحفظ الأفسان ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي المداكرة ثلاثمائة ألف حديث."<sup>٢</sup> وكان يحفظ كتابه، فيعرف إن عُثِرَ فيه شيء<sup>٣</sup>، كما كان يعرف ما حَدَّثَ به من حديثه، مما لم يُحَدِّثْ به<sup>٤</sup>، وحفظ كُتُبَ أبي حنيفة في أربعين يوماً<sup>٥</sup>، فلا تُعْجَبْ بعد كل هذا أن يَعُدَّ يُنَادِرَ من حُفَاطِ الدُّنْيَا الأربَعَةَ<sup>٦</sup>، وَيَعُدَّهُ ابن أبي شَيْبَةَ أَحْفَظَ مَنْ رَأَى<sup>٧</sup>.

وقد شهد ابن راهويته ببلوغه الذروة في التُّقَدُّ إِذْ قَالَ: "كُلُّ حَدِيثٍ لَا يَعْرِفُهُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ."<sup>٨</sup> وقد ذكر ابن أبي حاتم عدَّةَ حكايات لِرِزْدِ أَبِي زُرْعَةَ عَلَى كَيْفَارٍ مُحَدِّثِي عَصْرِهِ فِيهِمْ أَمْثَالُ أَحْمَدَ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَرُجُوعَهُمْ جَمِيعاً إِلَى قَوْلِ أَبِي زُرْعَةَ<sup>٩</sup>، وَلَمَّا نَزَلَ أَبُو زُرْعَةَ عَلَى أَحْمَدَ، اغْتَنِمَ قُرْصَةَ إِقَامَتِهِ، فَاسْتَأْثَرَ بِمُدَاكِرَةِ أَبِي زُرْعَةَ عَلَى النِّوَافِلِ<sup>١٠</sup>.

وقال أحمد: "ما جاوزَ الجِسرَ" أفقَّةً من إسحاق بن راهويته، ولا أحفظ من أبي زرعة.<sup>١١</sup>

وقال فيه أبو حاتم الرازي: "ما تحلَّفَ بعده مثله علماء، وفهماء، وصيانه، وجدقا. وهذا ما لا يُرْتَابُ فِيهِ. وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ مَنْ كَانَ يَقْتَهُمْ مِثْلَ هَذَا الشَّأْنِ مِثْلَهُ. وَلَقَدْ كَانَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ بِسَبِيلِ"<sup>١٢</sup>.

ومن بدائع ما ذُكِرَ مما يندلُّ على انطباعه بهذا العلم، ويُرْجَى تَحْسِينُ خاتمته ما رواه ابن أبي حاتم

- ١ انظر: تاريخ بغداد، ٢٤٧/١٠
- ٢ سورة الإخلاص، ١
- ٣ تاريخ بغداد، ٣٣٣/١٠
- ٤ انظر: مقدمة المرح والتمويل، ص ٢٧٣
- ٥ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٦ تهذيب الكمال، ١٩/١٨
- ٧ انظر: تاريخ بغداد، ١٦٧/٢
- ٨ انظر: الكامل، ١٩/١٣٢
- ٩ المرجع السابق، ١/١٣٤
- ١٠ انظر: مقدمة المرح والتمويل، ٢٧٢-٧٧
- ١١ انظر: تاريخ بغداد، ١٠/٣٢٦
- ١٢ الجسر: هو الذي كانت فيه الوقعة بين المسلمين والفرس قرب الحيرة زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سنة ثلاث عشرة، فانهزم المسلمون، ونهض الكرس، فبهم تكاية قبيحة، وقتل قائد المسلمين لير عبية الفقي - رضي الله عنه - الولد المختار، انظر: معجم البلدان، ٢/١٤٠
- ١٣ تهذيب الكمال، ١٩/٤٢
- ١٤ تاريخ بغداد، ١٠/٣٣٤

عن أبيه قال: "سأت أبو زرعة مطعوناه ميطونا، يعزق جبينه في التزع. فقلت لمحمد بن مسلم: ما تحفظ في تلقين الموقى لا إله إلا الله؟ فقال محمد بن مسلم: يروي عن معاذ بن جبل. <sup>١</sup> فين قبل أن يسئتم، رفع أبو زرعة رأسه وهو في التزع، فقال: روى عبد الحميد بن جعفر، عن صالح بن أبي عريبه عن كثير بن مرة، عن معاذ، عن النبي ﷺ: <sup>٢</sup> لئن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة. <sup>٣</sup> وتوفي. <sup>٤</sup> وكان ذلك سنة ثمان وستين بالري."

#### ١٢. أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ):

هو سليمان بن الأدهم الأزدي صاحب أحمد بن حنبل. <sup>١</sup> وُلد بميخسفان سنة الثنتين

- ١ محمد بن مسلم هو ابن وازرة. وقد سبقت ترجمته.
- ٢ معاذ بن جبل: هو الأنصاري، ثم الخزرجي، أبو عبد الرحمن. شهد العقبة، وبراء والمشاهد كلها. إمام الفقهاء وكبير العلماء، بعثه النبي ﷺ عاملاً إلى اليمن، وهو ابن ثمان عشرة سنة. وشيعه النبي ﷺ في عخره إلى اليمن، وهو راكمه وكان رديف النبي ﷺ. كان من أفضل شباب الأنصار جلماً وعباء، وبطلاً، وعطاءً، وجمالاً. مات بالطاعون بالشام في خلافة عمر - رضي الله عنه - ولم يعقب. انظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم، ٢٤٣١/٥.
- ٣ مقدمة الجرح والتعديل، ص ٢٨١، والحديث المذكور أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجنائز، باب في التلقين، ١٨١/٣. والبخاري في مسنده، ٧٧/٧. رقم الحديث ٢٦٤٦، والشافعي في مسنده، ٢٧٠/٣. رقم الحديثين ١٣٧٢-٧٣. والطبراني في المعجم الكبير، ١١٢/٣٠. رقم الحديث ٤٢٤، وفي الدعاء في باب فضل لا إله إلا الله، ص ١٢٣. وابن مندة في التوحيد، ٩٥/٢. والمحاسن في المستدرک، في كتاب الجنائز، وكتاب الدعاء والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر كلاهما بدون أبواب، ١٥٣/١، ٦٧٨. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. والبيهقي في الأسماء والصفات، باب ما جاء في فضل الكلمة المباقية في عقب إبراهيم عليه السلام، وهي كلمة العقوى ودعوة الحق لا إله إلا الله، ٢٤٣/١. رقم الحديث ١٧٦، وفي شعب الأيمان، في المقدمة، باب الدعاء إلى الإسلام، ١٩٨/١. رقم الحديث ٩٣، وفي باب عيادة المريض، فصل في آداب العيادة، ٤٤٠/١١. رقم الحديث ٨٨٠٠. وذكر فيه قصة سوق أبي زرعة الرازي. والحديث حسنه الألباني، ثم ذكر أن له شاهداً. انظر: إرواء الغليل، ١٤٩/٣. رقم الحديث ٦٨٦. وصححه في مواضع أخرى. انظر: صحيح الجامع الصغير وزيدته، ١١٠٥/٤. رقم الحديث ٦٤٧٩، ومشكاة المصابيح، ٥٠٩/١. رقم الحديث ٦٦٢١. وتحقيق الاحتجاج، بالتعريف لابن تيمية، ص ١٠٧.
- ٤ انظر: تاريخ بغداد، ٣٣٤/٦.
- ٥ اللغات، لابن حبان، ٤٠٧/٨.
- ٦ تاريخ بغداد، ٣٣٤/١٠.
- ٧ مشيخة التلوي، ٨٨/١.
- ٨ انظر: الضعفاء الكبير للعليل، ١٠٠/١.

ومائتين<sup>١</sup> ونشأ بنيسابور وغيرها<sup>٢</sup> وسكن البصرة<sup>٣</sup>.

قديم بغداد أكثر من مرة، ورحل إلى الكوفة، ومصر، والجزيرة، والشام، وخراسان<sup>٤</sup> تتلمذ على شيوخ كثيرين منهم الأئمة كابن راهويه، وأبو حنيفة، وأحمد، وابن معين، اللذين أخذ عنهما علم الحديث. عدد شيوخه في السنن وغيرها نحو من ثلاثمائة نفس<sup>٥</sup>.

كتب قدرا كبيرا من الحديث خلال لقاياته مع شيوخه. قال أبو داود: "كتب عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث. اتخذت منها ما ضمنتها هذا الكتاب. يعني كتاب السنن - جمعك فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث. ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه"<sup>٦</sup> قيل: غرض كتاب السنن بعد أن صنّفه على أحمد؛ فاستجاده واستحسنه<sup>٧</sup> وقال الحرّبي؛ لما صنّف أبو داود كتاب السنن: "أين لأبي داود الحديث، كما أين لناؤد [عليه السلام] الحديث"<sup>٨</sup>.

ألف كتبها كثيرة غير السنن تشهد برُسخ معرفته بالفقه، والصناعة الحديثية، منها مسائل الإمام أحمد<sup>٩</sup> وإجاباته عن سؤالات أبي عبيد محمد بن علي الأجرّي<sup>١٠</sup>، والمراسيل<sup>١١</sup>.

أذعن له بالفضل كثير من معاصريه، ومن جاء بعده. قال أبو بكر الخليل<sup>١٢</sup>: "أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام المقدم في زمانه؛ رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم

- ١ تاريخ بغداد، ٥٧/٩، والعبر، ١١٨/٩
- ٢ المرجع السابق، ١١٨/٩
- ٣ تاريخ بغداد، ٩٧/٩
- ٤ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٥ انظر: تهذيب الكمال، ١١/٣٦٦
- ٦ انظر: المرجع السابق، ١١/٣٥٦-٥٩
- ٧ انظر: تهذيب التهذيب، ٨/١٥١
- ٨ تاريخ بغداد، ٥٨/٩
- ٩ المرجع السابق، ٥٧/٩
- ١٠ طبقات الحنابلة، ١/٥١٦، وتهذيب الكمال، ١١/٣٦٥
- ١١ طبع في مصر بتحقيق السيد رشيد رضا وأعيد طبعه ببيروت
- ١٢ طبع في مكة وبيروت بتحقيق عبد العظيم البستاني
- ١٣ طبعته دار الصمعي بالسعودية بتحقيق عبد الله بن مساعد الزهراني
- ١٤ أبو بكر الخليل هو أحمد بن محمد بن هارون الخليلي. صرف عنايته إلى طلب علوم أحمد بن حنبل، وجمعها وسافر لأجلها، وكتبها غالبية ونازلة، وصنفها كتبها. ولم يكن حين يتحلل عنده أحمد أجمع لذلك. توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٥/٣١٩-٤٠

وَبَصَرَهُ بِمَوَاضِعِهَا أَحَدٌ فِي زَمَانِهِ، رَجُلٌ رُبُّهُ مُقَدَّمٌ.<sup>١٤</sup> وَقَالَ ابْنُ مَنَنْدَةَ: "الَّذِينَ أَخْرَجُوا وَمَيَّرُوا الْعَابِتَ مِنَ الْمَعْلُوبِ، وَالْخَطَأَ مِنَ الصَّوَابِ أَرْبَعَةٌ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَبَعْدَهُمَا أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ."<sup>١٥</sup>

مات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومثلثين<sup>١٦</sup>

### ١٣. أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)

هو محمد بن إدريس بن السندي الحنظلي<sup>١٧</sup> الأصبهاني الأصل<sup>١٨</sup> بدأ كتابة الحديث سنة تسع ومائتين، وكان ابن أربع عشرة سنة<sup>١٩</sup> قام برحلتين طويلتين، فنقل خلالهما في الأمصار، طلباً للعلم. استغرق سفره الأول سبع سنين<sup>٢٠</sup> كما استغرقت رحلته الثانية ثلاث سنين<sup>٢١</sup> وكان يسير في سماع الحديث، متنقلاً في البلاد، ولا يُبالي إن نقدت نفقته، وكاد يُعرف على الموت جوعاً وعطشاً<sup>٢٢</sup>

وقد بلغ من سعة علمه وحفظه أن طلب مرةً من جماعة كبيرة من السُحُفِّين فيهم أبو زرعة وغيره أن يُغربوا عليه حديثاً مُسنداً صحيحاً لم يُسمع به، فما تَوَهَّأ لأحد منهم أن يُغرب عليه حديثاً<sup>٢٣</sup> ولما قدم محمد بن يحيى الذهلي الرقي، ألقى عليه أبو حاتم ثلاثة عشر حديثاً من حديث

١ المرجع السابق، ٥٨/٩

٢ ابن منبته: هو محمد بن إسحاق بن يحيى بن منبته، أبو عبد الله العبدي، الأصبهاني، الحافظ الجوال، صاحب التصانيف. كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم، ودعاة السنة. ولد سنة عشر وثلاثمائة. بقي في الرحلة نحواً من أربعين سنة. سمع من محمد بن الحسين القطان، والأصم وأخرين. اختلف بأخره سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: ميزان الاعتدال، ٤٧٩/٣

٣ مهذب الكمال، ١١/٣٦٥

٤ انظر: تاريخ بغداد، ٦٠/٩

٥ انظر: الفقات، لابن جبان، ١٩/١٣٧

٦ الكامل لابن عدي، ٩/٢٧٨

٧ انظر: تاريخ بغداد، ٧٢/٢

٨ انظر: مقدمة الجرح والمُعْذِل، ص ١٩٥

٩ سافر خلال هذه الرحلة إلى مكة، والمدينة، والكوفة، وبلغت له مرات لا يحصوها، كما رحل إلى البحرين، ومصر، والرملة، وبيت المقدس، وعسقلان، وطبرية، ودمشق، وحمص، وأنطاكية، وطرسوس، وبيسان، والرق، وواسط، أكثر ذلك ما شيا على قديمه. انظر: المرجع السابق، ٣٦٠/٥

١٠ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق

١١ انظر: المرجع السابق، ص ٢٩٢، ٢٩٣

١٢ مقدمة الجرح والمُعْذِل، ص ٢٨٧

الزُّهْرِيُّ، فلم يَعْلَمَ مِنْهَا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ وَسَائِرُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَعْرِفْهَا؛ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ: "مَا رَأَيْتُ بَعْدَ إِسْحَاقَ - يَعْنِي: ابْنَ رَاهُوَيْتِهِ - وَمُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى، أَحَقَّظَ لِلْحَدِيثِ، وَلَا أَعْلَمَ بِتَعَانِيهِ مِنْ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدَ بْنَ إِدْرِيسَ:" وَقَالَ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: "أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ إِمَامَا جُرَّاسَانَ. وَدَعَا لِهَمَا، وَقَالَ: بَقَاؤُهُمَا صِلَاحٌ لِلْمُسْلِمِينَ."

قال أبو حاتم: "جَزَى بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمَا تَمَيَّزَ الْحَدِيثُ، وَمَعْرِفَتُهُ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ وَيَذْكُرُ جِلَلَهَا، وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً، وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشَّيْخِ. فَقَالَ لِي: يَا أَبَا حَاتِمَ، قُلْ مَنْ يَفْقَهُ هَذَا، مَا أَعَزُّ هَذَا! إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَالثَّنِينَ؛ فَمَا أَقَلُّ مَنْ تُحْمَدُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ هَذَا! وَرَبِّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَفِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ؛ فإِذَا لَمْ أَتِيَّ مَعَكَ؛ لَا أَجِدُ مَنْ يَشْفِيَنِي مِنْهُ." وَقَدْ أَوْصَى بِالْإِنْفِرَاخِ حَيْثُ قَالَ لِابْنِهِ: "اَكْتُبْ أَحْسَنَ مَا تَسْمَعُ، وَاحْقُظْ أَحْسَنَ مَا تَكْتُبُ، وَذَا كِرٍ بِأَحْسَنَ مَا تَحْقُظُ."

مات سنة سبع وسبعين ومائتين.<sup>١</sup>

#### ١٤. أبو عبد الرحمن النَّسَائِيُّ (ت ٤٢٩هـ)

هو أحمد بن شعيب القاضي الحافظ صاحب كتاب السنن وغيره من المصنفات المشهورة. يُعْبَقُ أَنْ يَكُونَ مَوْلِدُهُ سَنَةَ خَمْسِ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ بِنَسَاءَ وَهِيَ مَدِينَةُ بَجْرَاسَانَ، وَإِلَيْهَا كُتِبَ.

١ انظر: المرجع السابق، ص ٢٨٩

٢ أحمد بن سلمة: هو أبو الفضل التَّمَّازُ النَّعْبَلِيُّ النِّسَابِيُّ، أَحَدُ الْحَفَاطِ الْمُتَقِنِينَ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ. رَافِقُ مُسْلِمَ بْنِ الْحَاجَّاجِ فِي رِحْلَتِهِ إِلَى قَتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَفِي رِحْلَتِهِ الثَّانِيَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ سَمِعَ قَتَيْبَةَ، وَابْنَ رَاهُوَيْتَهُ وَجَمَاعَةَ. سَمِعَ مِنْهُ الرَّازِيَّانَةَ وَابْنَ وَارَةَ، وَرَوَى عَنْهُ عَامَّةُ النَّسَابِيِّينَ. تَوَفِّيَ سَنَةَ سِتِّ وَمِائَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ. انظر: تاريخ بغداد، ٤٠٨/٤

٣ تاريخ بغداد، ٧٣/٢

٤ يونس بن عبد الأعلى: هو أبو موسى الضُّبَيْدِيُّ الْمَصْرِيُّ الْفَقِيهَ النَّسَائِيَّ، أَحَدُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَالكَثْرَيْنِ فِي الرَّوَابِيعِ عَنْهُ، وَالْمُلَازِمَةَ لَهُ. وَكَانَ كَثِيرَ الْوَرَعِ، مَعْرُوفَ الدِّينِ، عَلَامَةً فِي عِلْمِ الْأَخْبَارِ، وَالصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، لَمْ يُشَلَّوْكَ فِي زَمَانِهِ هَذَا أَحَدٌ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ. انظر: وقفيات الأعيان، ٢٤٩/٧ - ٥٣

٥ تاريخ بغداد، ٧٣/٢

٦ مقدمة الجرح والمعدل، ص ٢٨٧

٧ تاريخ بغداد، ٧٥/٢

٨ انظر: العقات، لابن حبان، ١٣٧/٩

٩ انظر: تهذيب الكمال، ٣٢٨/١

١٠ انظر: المرجع السابق، ٣٢٨/٩

١١ انظر: وقفيات الأعيان، ٧٨/١

بدأ طلب العلم في صغره، فكانت رحلته الأولى سنة ثلاثين ومائتين إلى فقهية بن سعيد، فأقام عنده سنة، فأكثر عنه،<sup>١</sup> سمع من شيوخ كثيرين غيره، أبرزهم ابن راهويه، وأحمد بن عبدة،<sup>٢</sup> والجزار،<sup>٣</sup> جال في طلب العلم في خراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، والجزيرة، والثغور،<sup>٤</sup> ثم استوطن مصر، ورحل الحفظ عليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن.<sup>٥</sup>

روى عنه أبو بشر الدؤلابي،<sup>٦</sup> وأبو جعفر الطحاوي،<sup>٧</sup> وأبو علي الثيسابوري،<sup>٨</sup> وخلق.

اعترف بإمامته في الحديث كثيرون، منهم: منصور الفقيه،<sup>٩</sup> وأبو جعفر الطحاوي قالوا:  
"أبو عبد الرحمن الثيسابي إمام من أئمة المسلمين."<sup>١٠</sup> وقال أبو علي الثيسابوري: "أخبرنا أبو عبد

- ١ سير أعلام النبلاء، ١٤/١٢٥
- ٢ انظر: تهذيب الكمال، ١/٣٣٨
- ٣ سير أعلام النبلاء، ١٢٥/١٢٥
- ٤ أحمد بن عبدة: هو الضبي أبو عبد الله البصري، سمع حماد بن زيد، وعبد الواحد بن زياد، وطائفة، روى عنه مسلم، والأربعة، وابن خزيمة، وخلق. وكان ثقة نبيلاً. مات سنة خمس وأربعين ومائتين. انظر: تهذيب الكمال، ١/٣٩٧-٣٩٨، وتاريخ الإسلام، ١/١٠٨٨
- ٥ انظر: المرجع السابق، ١٤/١٢٥-١٢٧، والجزار هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أحد حفاظ الدنيا، لم يكن بعد حل بن المديني أعظم بالحديث منه في عصره، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، وكتبوا عنه. بقي بمكة أشهراً، فولد الحسينية، ثم خرج ومات بالرملة سنة اثنتين وتسعين. انظر: طبقات المحدثين بأصبهان، ٣/٤٨٦، وكان ثقة حافظاً. صنف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها. انظر: تاريخ بغداد، ٥/٥٥٥
- ٦ تهذيب الكمال، ١/٣٢٨
- ٧ الفغور: جمع لغز- واصطلاحاً، يتصد بها منطقة الحصون التي بنيت على تخوم الشام والجزيرة لصد غزوات الروم. انظر: الفغور، موسوعة المفاهيم، موقع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية للتابع لوزارة الأوقاف المصرية.
- ٨ سير أعلام النبلاء، ١٤/١٢٧
- ٩ الدؤلابي: هو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري، الرازي، الإمام، الحافظ البارح، الوراق، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين. وسمع محمد بن بشارة، ومحمد بن المشي وطبقهم. حدث عنه ابن أبي حاتم، وابن عدي، وأخرون. قال الدارقطني: يتكلمون فيه، وما يثبتون من أمره إلا خير. توفي سنة عشر وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٤/٣٠٩-٣١٠، خرج في طلب الحديث فأكثر الرواية، وتفقه بأبي حنيفة، وجرده فأكثر، وله كتب مؤلفة. انظر: الطبقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ٨/١٢٣
- ١٠ أبو جعفر الطحاوي: هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنطري المصري، محدث الفهارس المصرية، وفتيها. حدث بمسند الشافعي عن خاله المزني، وتفقه عليه، وعلى أحمد بن أبي عمير، وصنف كتاب اختلاف العلماء، وشرح معاني الآثار، وأحكام القرآن، والشروط. ولد سنة تسع وعشرين ومائتين. وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٥/٢٧-٣٣
- ١١ أبو علي الثيسابوري: هو الحسين بن علي بن يزيد الحافظ الكبيرة إمام في وقته، متفق عليه، ارتحل إلى العراق، والشام، ومصر. أنزل أبا حنيفة، وأبا عبد الرحمن الثيسابي، وأقرانهم، وكلمه عن قريب من ألفي شيخ. ولقب في صباه بالحافظ. توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. انظر: الأرشاد، ٣/٨٤٣-٤٣
- ١٢ انظر: سير أعلام النبلاء، ١٤/١٢٧
- ١٣ منصور الفقيه: هو ابن إسماعيل التميمي المصري الفقيه الشافعي، الضمير، أبو الحسن. أصله من رأس عين. أخذ الفقه عن أصحاب الشافعي. وله مصنفات ملبحة في المذهب، منها الواجب والمستعمل، والمسافر. وله شعر جيد صافر. مات سنة ست وثلاثمائة بمصر. انظر: وفيات الأعيان، ٥/٤٩٠
- ١٤ تهذيب الكمال، ١/٣٣٢

الرحمن النَّسَائِيَّ الإمام في الحديث بلا مُدَافَعَةٍ. "وكان الدَّارِقُطِيُّ غيرَ مَرَّةٍ يقول: "أبو عبد الرحمن مُقَدَّم على كُلِّ مَنْ يُدَّكَّرُ بهذا العِلْم من أهل عصره."

ولمَّا سُئِلَ الدَّارِقُطِيُّ: "إِذَا حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حُرَيْمَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ النَّسَائِيَّ حَدِيثًا مِمَّنْ تَقَدَّمَ مِنْهُمَا؟ قَالَ: النَّسَائِيُّ؛ لِأَنَّهُ أَسَدٌ، عَلَى آقَى لَا أَقْدَمُ عَلَى النَّسَائِيَّ أَحَدًا، وَإِنْ كَانَ ابْنُ حُرَيْمَةَ إِمَامًا ثَبَتًا مَعْدُومَ التَّظْهِيرِ." وقال أيضا: "كان أبو عبد الرحمن النَّسَائِيَّ أَفْقَهُ مَشَايِخِ بَصْرَةَ فِي عَصْرِهِ، وَأَعْرَفَهُمْ بِالصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ مِنَ الْأَثَرِ، وَأَعْلَمَهُمْ بِالرِّجَالِ." وقال أبو طالب الحافظ: "مَنْ يَصْبِرُ عَلَى مَا يَصْبِرُ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ؛ كَانَ عِنْدَهُ حَدِيثُ ابْنِ لَهَيْمَةَ تَرْجَمَةً تَرْجَمُهُ، فَمَا حَدَّثَتْ بِهَا، وَكَانَ لَا يَرَى لَنْ يُحَدِّثَ بِحَدِيثِ ابْنِ لَهَيْمَةَ، وَكَانَ عِنْدَهُ عَالِيًا عَنِ فُقَيْهَةٍ." وقال سعد بن علي الرَّيْحَانِيُّ: "إِنَّ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الرِّجَالِ شَرْطًا أَقْدَمَ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ." وكان ابنُ الحَدَّادِ "كثيرَ الحديثِ، ولم يُحَدِّثْ عن أحدٍ غيرِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ فَقَطْ، وقال:

- ١ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٢ علي بن عمر الحافظ هو الدارقطني، وقد سبقته ترجمته.
- ٣ انظر: تهذيب الكمال، ٧/٣٣٤
- ٤ ابن حُرَيْمَةَ: هو محمد بن إسحاق، أبو بكر، وكان أحد أئمة الدنيا علماء، وفقهاء، وحفظاء، وجمعا، واستنباطا، حتى تكلم في الستين بإسناد لم يسبق إليه مع الإقتان الوافر، والدين. توفي سنة إحدى وخمسة وثلاثمائة، وله ثمان وخمسون سنة، انظر: الفقات لابن حبان، ٩/١٥٦
- ٥ انظر: تهذيب الكمال، ٦/٣٣٤
- ٦ انظر: المرجع السابق، ١/٣٣٨
- ٧ أبو طالب الحافظ: هو أحمد بن نصر البغدادي، حافظ بغداد في زمانه، وكان الدارقطني يقول: أبو طالب الحافظ أستاذي. كان ثقة لثباته، سمع عباس الدوري، ويحيى بن عثمان بن صالح المصري، وهذه الطبقة، روى عنه الدارقطني، وابن القطر، وأبو عمر بن حَيَّوْبِهِ، انظر: تاريخ الإسلام، ٧/٤٧٦، مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، انظر: تاريخ بغداد، ٥/٣٩١
- ٨ تهذيب الكمال، ١/٣٣٥
- ٩ الرَّيْحَانِيُّ: أبو القاسم الصوفي، الإمام، شيخ الحرم، كان حافظا، مهتبا، ثقة، ورعا، كثر العباد، وُلِدَ سنة ثمانين وثلاثمائة تقريبا. سمع أبا عبد الله ابن نظيف، وعبد الرحمن بن ياسر الجويري، وآخرين، حدث عنه أبو بكر الخطيب، وأبو المظفر منصور بن عبد الجبار السمعاني، وآخرين. توفي سنة إحدى وسبعين وأربعمائة، وله ثمانون عاما، انظر: سير أعلام النبلاء، ١٨/٣٨٥-٨٨
- ١٠ البداية والنهاية، ٦/١٤٠
- ١١ ابن الحَدَّادِ: هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر، الكنتاني المصري، الفقيه الشافعي، كان يتقن اللغة، والنحو، والأدب، والقرآن، والحديث، والرجال، والتاريخ، والفقه الشافعي، كان متعبدا. صنف كتاب الفروع في المذهب الشافعي، وكتاب أدب القاضي، وغيره من المصنفات. ولي القضاء والدرس بصر، وكانت الملوك تعظمه وتخرمه، انظر: تاريخ الإسلام، ٧/٨٠٣، توفي سنة أربع أو خمس وثلاثين وأربعمائة، انظر: حسن المحاضرة، ٦/٣١٣

رَضِيَتْ بِهِ حُجَّةٌ بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ.“ وقال ابن مندّة: ”الذين أخرجوا، ومَيَّرُوا الثَّابِتَ من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وبعدهما أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمن النسائي“

وقد ولي النَّصَّافِي الحُكْمَ بِمَدِينَةِ حَمَصٍ. وشهدوا له بكثرة العبادة، والحج، والجهاد، وفهمه الشَّن. قال أبو الحسين بن المُظَفَّر: ”سمعك مشايخنا يمسرون يعترفون لأبي عبد الرحمن النَّصَّافِي بالثَّقَدَم والإمامة، ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار، وموافقته على الحج، والجهاد، وإقامته الشَّن المأثورة، واحترازه عن مجالس السلطان، وأن ذلك لم يزل ذأبُه إلى أن استشهد.“

وقال الأذهبي: ”ولم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النَّصَّافِي، هو أحدق بالحديث، وعلمه ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى. وهو جار في هضام البخاري، وأبي زرعة، إلا أن فيه قليل تفتيح، وانحراف عن حضور الإمام علي، معاوية، وعمرو، والله يسأله.“

وهذا الذي ذكره الأذهبي من تلبسه بتفتيح يسير يحتاج إلى تحقيق. وقد قال ابن عساکر: ”روى عن أبي عبد الرحمن النَّصَّافِي أنه سُئِلَ عن معاوية بن أبي سفيان صاحب رسول الله ﷺ فقال: إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة. فمن آذى الصحابة؛ إنما أراد الإسلام، كمن فقر الباب؛ إنما يريد دخول الباب. قال: فمن أراد معاوية؛ فإنما أراد الصحابة.“<sup>١</sup> علماً

١ انظر: تهذيب الكمال، ١١/٣٣٥

٢ المرجع السابق، ١١/٣٦٥

٣ البداية والنهاية، ١١/١٦٠، وحمص: مدينة سورية تقع في قلب البلاد، عريقة في التاريخ والحضارة، أفتتحت قبل الميلاد، وفتحت على يد عائلته بن الوليد رضي الله عنه سنة ثمان عشرة. كان يقطن أهلها قبل الإسلام عرب من اليمن من طيء وكندة، وحجر، وكلب، ومحمدان. وكان أهلها أشد المقاتلين ضراوة ضد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه حتى معركة صفين، من آثارها القديمة الباقية القلعة، والجامع الكبير، وجامع خالدة بين الوليد. انظر: حمص، الموسوعة العربية العالمية

٤ أبو الحسين بن المُظَفَّر: هو محمد البرازي. وكان حافظاً، فهماً، صادقاً، مكثراً. ولد سنة ست وثمانين ومائتين. سمع محمد بن جرير الطبري، ويحيى بن محمد بن صاعد، وآخرين ببغداد، ودمشق، ومصر. روى عنه البارقي، وأبو حفص بن شاهين، ومن بعدهما. توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٤/٢٧٧-٢٩٠

٥ انظر: تهذيب التهذيب، ١/٣٣

٦ عمرو بن العاص -رضي الله عنه- هو أبو عبد الله. أسلم بأرض الحبشة عند النجاشي، ثم قدم المدينة على رسول الله ﷺ مهاجراً، واستعمله على غزوة ذات السلاسل، وبعثه يوم فتح مكة إلى سواح صنم هذيل، فهدمه وكان أحد أمراء أبي بكر -رضي الله عنه- حلى الشام. فنزل ما تولى من فتحها، وشهد اليرموك، وولي فلسطين في عهد عمر -رضي الله عنه-، ثم فتح مصر، فولها طرزال عهد عمر، ورزمتا من عهد عثمان رضي الله عنهما. لم يزل ثم تولاها ثانية في عهد معاوية -رضي الله عنه- حتى مات بها سنة ثلاث وأربعين في عهد معاوية رضي الله عنه. انظر: الطبقات الكبرى، ٧/٤٩٣-٤٩٤

٧ سير أعلام النبلاء، ٣٤/١٣٣

٨ تاريخ دمشق، ٧١/١٥٥-٧٦

بأن تَلَبَّسَه بالهدعة - على فرض ثبوتِه - لم يُؤثِّر في صدقِه وضبطِه للحديث، لا سيما ولم يَذكر أحدٌ  
مَحسبهما أهلِم - أنه دَعَا إلى ما تَلَبَّسَ به.

خرج حاجًا، فامتنحى بدمشق، فأدرك الشهادة في مكة، وقبيل: بفلسطين<sup>١</sup> وقبيل: بالرملة<sup>٢</sup>،  
وعاش حوالي ثمان وثمانين سنة<sup>٣</sup>.



١ فلسطين: هي أرض تقع في الطرف الشرقي للبحر المتوسط. ظهرت فيها ديانتان اليهودية والبصرائية. وهي الأرض  
المقدسة التي وقع فيها كثير من الأحداث المذكورة في الكتب المقدسة، وفيها المسجد الأقصى - أولى القبلتين،  
ومسرى الرسول ﷺ في رحلة الإسراء فتحتها المسلمون خلال القرن السابع الميلادي، وظلت منذ  
ذلك جزءًا من دولة الإسلام إلى العهد العثماني. وهي اليوم مقسمة بين كيانين سياسيين هما: دولة فلسطين  
ودولة إسرائيل، وهي فلسطين المحتلة. انظر: فلسطين، التاريخ الموسوعة العربية العالمية

٢ انظر: تهذيب الكمال، ١/ ٤٣٩، والرملة: مدينة عربية في فلسطين المحتلة. احتطها واليها سليمان بن عبد الملك  
في عهد أخيه الوليد سنة ست وثمانين. وهي مركز تجاري مهم منذ تأسيسها، حيث تقع على طريق القوافل  
التجارية بين مصر والشام. وكانت مدينة كبيرة في القرن الثاني عشر الميلادي. ومن آثارها الباقية أطلال قصر  
سليمان بن عبد الملك، وأثار للجامع الأبيض والجامع الكبير. انظر: الرملة، الموسوعة العربية العالمية

٣ انظر: المعبر، ١/ ١١٠

# المدخل

ويشتمل على أربعة مطالب، هي:

المطلب الأول	تاريخ بيان مراتب الرواة
المطلب الثاني	تاريخ بيان مراتب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل
المطلب الثالث	ما يعرف به مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل
المطلب الرابع	سبب تقديم مراتب الجرح على مراتب التعديل

## المطلب الأول

### تاريخ بيان مراتب الرواة

لعل الخير من أكثر طرق العلم انتشارا قديما وحديثا. وبما أنه يحتمل الصدق والكذب والصواب والخطأ؛ أرشد الدين الإسلامي إلى ضرورة التثبت من صحته من خلال ربطه بقائمه، وهما رايه في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ بَشِيرٌ أَوْ نَذِيرٌ قَالُوا قُلْ لِيُحْكِمَ اللَّهُ عَلَى مَا قُلْتُمْ كَيْفَ يُؤْتِيهِمْ﴾ وهو أيضا ما يقتضيه دخول الراوي في حكم الشاهد والحاجم، أو تباينه عليهما في وجوب كونهما عدلين، مما جاء ذكره في قوله عز من قائل: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَالشَّهَادَةُ ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وفي قوله جل وعلا: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا كَاشِفِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا رَجُلَيْنِ قَرَيْبًا وَأَمْرًا تَكَانِ مِنْ رِضْوَانٍ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ بجامع احتمال الكذب والخطأ. ومفاد هذا كله أن الرواة ينقسمون إلى قسمين رئيسيين، الأول: الثقات الذين يُحتج بهم، والثاني: المجرهون الذين يُرد حديثهم وأنه يجب معرفة أحوال الرواة لترتيب قبول الخير ورده عليها.

وانطلاقا من هذين التبعين، بدأت مهمة نقد المرويات والرواة. وشمر اللقناد عن ساعد الجيد منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم - في الكشف عن أحوال الرواة فلم يُعابوا كل من سمعوا منه

١ سورة الحجرات: ٦

٢ سورة المائدة: ٩٥

٣ سورة الطلاق: ٤

٤ سورة البقرة: ٢٨٢

٥ الرواية والشهادة، والفقرات والحكم، كلها من الخير. فالخير إذا كان عن حكم عام يتعلق بالامة، فبما أن يكون مستنده الساج، فهو الرواية، وإن كان مستنده الفهم من المعسج، فهو الفتوى، وإن كان خيرا جزئيا يتعلق بشيء مستنده المشاهدة أو العلم، فهو الشهادة والحكم. للتنفيذ والإمضاء لما كان قبل الحكم فتوى. انظر: بدائع الفوائد، ١/٧٨، والفروق للقرافي، ٤/٢٩٦، وبالله تلى هذا تشترك الرواية الشهادة، والفتوى، والحكم في كثير من الأحكام.

معاملة واحدة، بل اجتهدوا في اختبار الراوي عدالة وضبطاً، كما اجتهدوا في معرفة الأوصاف التي يجب توثيقها في الراوي حتى يُقبل حديثه، وفي معرفة الأوصاف التي تُوجب رد روايته وذكرها بعضها لمن جوهله يشهد لذلك طائفة من أقوالهم فيمن يُقبل حديثه ومن يردُّ ليس هذا موضع تفصيلها، وإن كانت خلصتهم إلى الفحص عن حال الرُوَاة في زمن الصحابة أقل؛ لعدم ظهور البدع، وعدم الكذب، ولعدم اشتغال غير الفقهاء بالحديث الشريف وروايته كما سبق في بيان تاريخ علم الجرح والتصديح في التمهيد مفصلاً. واستمرت الحاجة إلى تثبُّع حال الرُوَاة في ازدياد مع مرور الزمن.

إلا أن النقاد تحملياً وجدوا أنفسهم أمام طوائف مختلفة من الرُوَاة، تبعاً لاختلاف مدى ثقتهم، وضبطهم، فمنهم من يمتدعي الشروط للقبول، ومنهم من فيه نُصُور واضح، ومنهم من هو بين هذا وذلك. ثم إن هذه الأقسام الثلاثة فيها تقسيماتٌ أخرى؛ إذ ليس كلُّ من يُحتجُّ بحديثه بدرجة واحدة من الثقة والإتقان، ولا كلُّ من يُطرح حديثه بدرجة واحدة من الجرح، وأشدُّها تقسيماً هو القسم الثالث؛ فينهم من هو أقرب إلى الثقات، أو العكس، أو لا يتضح قُربه أو بُعده من إحدى الطائفتين. وهذا يُفسَّر ما نجد من تباين درجات الرُوَاة ومراتبهم عندهم، ومقارنتهم بينهم، ومرجح النقاد لبعضهم على البعض الآخر؛ وكذلك مَرُوبَاتهم، والخلاصة أن التطبيق الفعلي لما أسسه القرآن الكريم من مبدأ التمييز بين الرُوَاة بناءً على ثقتهم وضبطهم، أنقح عِدَّة مراتب للرواة جرحاً وتمديلاً.

ويمكن حصر تلك المراتب سبئ مراتب الجرح والتصديح - في ثلاثة أقسام رئيسية هي: الأولى: من يُحتجُّ بحديثه وهم الثقات، والثاني: من يردُّ حديثه، وهم المتروكون، والثالث: من كان بينهما، وهو من لا يستوفي شروط الثقات، ولا شروط المتروكين. وأول من وجدته أشار إلى وجود ثلاث طوائف من الرجال، سفيان القوري قال: "إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه: أسمع الحديث من الرَّجُل؛ أُلحِّذُه ديناً. وأسمع الحديث من الرَّجُل؛ أوقف حديثه. وأسمع من الرَّجُل؛ لا أعتباً بحديثه، وأجيب معرفته". وفي رواية الخطيب عنه: "إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فينه ما أئدِّين به، وفينه ما أعتبر به، وفينه ما أكتبه، لأعرفه".

١ ساق بعض تلك الأقوال بأسانيد ابن أبي حاتم في تهمة المعرفة في باب بيان صفة من يحمل الرواية في الأحكام والسنن عنه، وباب بيان صفة من لا يحمل الرواية في الأحكام والسنن عنه، ٢٧٢-٢٧٤، والعقيلي في الضعفاء الكبير، ١٢٢-١٢٦، وابن عدي في الكامل في خطبة كتابه في باب صفة من لا يؤخذ عنه العلم وباب صفة من يؤخذ عنه العلم، ١٥٧/١-٢٦٦، وأما ابن حبان في ذكر أنواع جرح الضعفاء في مقدمة كتابه المجروحون، ٦٢٢/١ - ٨٨

٢ الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٥٦/١

٣ سيأتي معنى الاعتبار مفصلاً في مرتبة ضعيف الحديث من الباب الأول من هذه الرسالة.

٤ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ١٩٣/٢

وقريب من هذا التقسيم الثلاثي ما ذكره عبد الرحمن بن مهدي قائلا لمحمد بن النُكَيْ: "احفظ عني الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يُخْتَلَفُ فيه. وآخر يهيم، والغالب على حديثه الصحة؛ فهو لا يُترك. ولو ترك حديثك مثل هذا، لذهب حديث الناس. وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يُترك حديثه."<sup>١</sup>

ويلاحظ في النصوص المذكورة اتفاق الكوربي وابن مهدي في وصف الطائفة المُحْتَجِّجِ بأهلها، وفي وصف الطائفة الذين يُطرح حديثهم، ولا يُحْتَجِّجُ بهم مطلقا. أما الطائفة التي بينهما فالظاهر أن الكوربي أراد بها أهل الاعتبار، وهم الذين لا يُقَبَلُ من أحاديثهم إلا ما تُربَعُوا عليه، ولا يُحْتَجِّجُ بهم فيما تفرّدوا به في حال من الأحوال. وأما ابن مهدي فأراد أرفع منهم، بدليل قوله: "والغالب على حديثه الصحة"، وقوله أيضا: "ولو ترك حديثك مثل هذا، لذهب حديث الناس". ولم يَدْكُرِ الاعتبار، ولم يُفِسر إليه. وهذا يُنبئ بتقسيم رُباعي للرواية بدلا من الثلاثي. فالنوع الأول: من يُحْتَجِّجُ بحديثهم باتفاق. والثاني: من ذرّبهم قليلا مع أن الغالب على حديثهم أيضا الصحة، فهو لا يهني ترك حديثهم مطلقا. والثالث: من لا يُحْتَجِّجُ به إلا على سبيل الاعتبار، والرابع: من استحقَّ التُّركَ.

وقد لمع بهذا التقسيم الرباعي مُسلم في مُقدِّمة صحيحة<sup>٢</sup> حيث قَسَمَ الرِّوَاةَ للأخبار أربعة أقسام:

القسم الأول: أهل استقامة في الحديث، واتقان لما كُفَلُوا، ولم يُوجَدْ في رواياتهم اختلاف هدي، ولا تخلیط فاحش. ومثّل لهذا القسم بمنصور بن المعتبر، وسليمان الأحمش، وإساعيل بن أبي خالد، وابن عون، وأيوب السخيتي، وذكر أن هذه الطبقة هي مَقْصُده في الكتاب، حيث يُقدِّم أخبارهم على أخبار غيرهم.

ثم ذكر أنه يُتَّبِعُ أحاديث أهل القسم الأول بأحاديث من لم يُوصَفَ بالحفظ والاتقان، غير أن اسم السُّرِّ والصِّدِّقِ وتعاظي العلم يتَّسَلِّم. والظاهر أنه أراد به صنفين من الرِّوَاة، هما:

أهل الصِّدِّقِ المعروفين بطلب العلم، ومثّل لهم بقوف بن أبي جميلة الأعرابي، وأمهات الحِمْرَانِي من أصحاب الحسن البصري، ووصفهما بأنهما وإن كانا دون أهل الاتقان في كمال الفضل، وصحة النقل، إلا أنهما غير مدفوعين عن صِدْقِ وأمانة عند أهل العلم. فهذا القسم الثاني عنده.

١ محمد بن النُكَيْ: هو أبو موسى الزُّبَيْنِيُّ القُرَشِيُّ، من أهل البصرة، بروي عن عُتْبَةَ والبصريين. وكان صاحب كتابه لا يُجَدُّ إلا من كتابه مائة سنة اثنتين وخمسة وثمانين. انظر: الفوائد لابن حبان، ١١٧/٦

٢ الصِّدِّقِ لِمسلم، ١٧٩/٦، وانظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٢٤/١، و٦٥/٦، وتقدمة المعرفة، ٤٣٨/٤، والكفلية ١٤٣/١

والقسم الثالث: هم أهل السُّنن المعروفون بطلب العلم. ومثل لهم عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، وأبي سَلِيم. ووصفهم بقوله: "فهم وإن كانوا بما وَصَفْنَا من العلم والسُّنن عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم من عندهم ما ذَكَرْنَا من الإتقان والاستقامة في الرواية يُقْضَلونهم في الحال والمرتبة."<sup>١</sup>

والقسم الرابع: من أتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط. وذكر أنه لم يُجرح عن أحد منهم في صحيحه، واقتصر على الخُرج عن الأقسام الثلاثة الأولى.<sup>٢</sup>

وقد يُتوهم من كلام مُسلم أن القسمين الثاني والثالث بمرتبة واحدة، وهذا ما ذهب إليه القاضي عياض،<sup>٣</sup> وأيده النووي،<sup>٤</sup> ولعل ذلك لأن مُسلماً جمع بين القسمين قائلاً: "فإن اسم السُّنن، والصدق، وقاطبي العلم يُستلهم."<sup>٥</sup> ولعل الخُطر في سياق كلامه المذكور يُؤكِّد أنه أراد مرتبتين، ذكرهما إجمالاً أولاً، ثم فصلهما عند التمثيل. وذلك لأنه لما ذكر عَوْفاً الأعرابي، وأشعث الحُمُراني، ذكر أنهما غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم. بينما اكتفى بوصف عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، وأبي سَلِيم بالعلم والسُّنن، مما دلَّ بظاهره على أنهم مُفادون لَعُوق الأعرابي، وأشعث الحُمُراني وثوبتهما بسبب كثرة أخطائهم. نعم، جمع مُسلم الطائفتين باعتبار أنه علمهما في كتابه معاملةً واحدةً في تأخير أحاديثهما جميعاً عن أحاديث القسم الأول على سبيل المُتأنيفات والهواجيد، إلا أنه وَصَّح أيضاً الفرق بين حقيقتيهما. ويُؤيد ذلك أهوال أئمة العقيد الآخرين في الرواة المذكورين، حيث يكادون يتفقون على توثيق من ذكرهم مُسلم في الطائفة الثانية، وهما

١ مقدمة صحيح مُسلم، ص ٥

٢ انظر: المرجع السابق، ص ٦٥

٣ انظر: مقدمة إكمال المعلم، ١/٤٦٦، والقاضي عياض: هو ابن موسى بن عياض اليحصبي، الأندلسي، ثم السُّنقي المالكي، أبو الفضل، إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلمه، وبالحج، واللغة، وكلام العرب، وأسلمهم، وأسلمهم مع وزع وقوى. سارت بصائفه الركبان، واشتهر اسمه في الأفاق. ومن مؤلفاته: الشفا في شرح المصطفى، وكتاب منار الأئمة، وكتاب جامع التاريخ، ولي القضاء، وكان صليطاً في الحق. توفي سنة أربع وأربعين وخمسة مائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٥٠/٢٢٢-١٧

٤ انظر: مقدمات شرح النووي، ١/٢٢٢-٢٤

٥ مقدمة صحيح مُسلم، ص ٥

٦ المرجع السابق، الموضع السابق

أشعث<sup>١</sup> وعوف، ولم يعيبروا عليهما إلا زئجي عوف بالثَّقْسِيح، والقَدْر<sup>٢</sup> بينما مِيلهم إلى العَضْرِفِ الشَّدِيدِ لِعَطَاءِ<sup>٣</sup> ويزيد<sup>٤</sup> بعد الاختلاط وكذلك مِيلهم إلى تَضْعِيفِ اللَّيْتِ<sup>٥</sup> واضِحٌ وثَلَاثُهم للَّذِينَ أَطْلَقُوا عَلَيْهِمْ مُعْلَمَ الوَصْفِ بِالسُّتْرِ والعِلْمِ. فَدَلَّ ذلك على أَنه أَرَادَ بِأَهْلِ الصَّدْقِ والأَمَانَةِ مَنْ دُونَ الحَفَاطِ المُتَقِيِينَ قَلِيلًا، وبأَهْلِ السُّتْرِ والعِلْمِ مَنْ غَلَبَ الضَّعْفُ فِي حَدِيثِهِمْ مِمَّا أَهْمَهُمْ عَنِ العَقَاتِ أَكْثَرَ مِنْ أَهْلِ الصَّدْقِ والأَمَانَةِ. والله أعلم.

وقد تعرَّضَ التِّرْمِذِيُّ أيضًا لأنواعٍ أربعةٍ من الرِّوَاةِ فِي تَمَايَا كِتَابِهِ الجَلَلِ الصَّغِيرِ، فَحَصَّهَا ابْنُ رَجَبٍ صُعُودًا، أَي بَدَأَ مِنْ أَشَدِّهَا ضَعْفًا نِهَآيَةً إِلَى أَعْلَاهَا قُوَّةً مَعَ بَيَانِ حُكْمِهَا وَهِيَ:

الأول: مَنْ يُشْتَهَمُ بِالكُذْبِ

والثاني: مَنْ لَا يُعْتَمَدُ، لِحُكْمِ الغَالِبِ عَلَى حَدِيثِهِ الوَهْمِ والغَلَطِ، وَحُكْمِ هَذَيْنِ القِسْمَيْنِ تَرَكَ تَخْرِيجَ حَدِيثِهِمْ إِلَّا لِشُجْرَةِ مَعْرِفَتِهِ.

والثالث: مَنْ هُوَ صَادِقٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَكْثُرُ فِي حَدِيثِهِ الوَهْمُ، وَلَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ. وَيَخْتَلِفُ التَّفَادُّ كَثِيرًا فِي الحُكْمِ عَلَى أَفْرَادِ هَذَا القِسْمِ فِي الاِحتِجَاجِ بِهِمْ وَتَرْكِهِمْ.

والرابع: الحَفَاطَةُ الَّذِينَ يَنْدُرُ أَوْ يَمِيلُ الغَلَطُ والخطأُ فِي حَدِيثِهِمْ، وَهَذَا هُوَ القِسْمُ المُحْتَجُّ بِهِ بِالاِتِّفَاقِ<sup>٦</sup>.

وما سَوَى قَلْبِ تَرْتِيبِ طَبَقَاتِ الرِّوَاةِ فِي البَيَانِ، يَبْدُو أَنَّ هُنَاكَ تَطَابُقًا بَيْنَ طَبَقَاتِ مُسْلِمٍ وَطَبَقَاتِ التِّرْمِذِيِّ فِي طَبَقَتَيْ الحَفَاطَةِ وَأَهْلِ الصَّدْقِ، وَفِي الحُكْمِ عَلَى الكَذَّابِينَ وَمَنْ غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِ الوَهْمُ والخطأُ بِالتُّرْكِ، غَيْرَ أَنَّ المَثْرُوكِينَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ -حَسَبَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ- شَوْعَانَ، الأَوَّلُ: الكَذَّابُونَ، والثَّانِي: غَيْرُهُمْ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِ الوَهْمُ والغَلَطُ، وَهَذَانِ الشَّوْعَانُ عِنْدَ مُسْلِمٍ طَبَقَةٌ وَاحِدَةٌ. كَمَا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يَذْكَرِ الطَّبَقَةَ الَّتِي بَيْنَ أَهْلِ الصَّدْقِ وَالمَثْرُوكِينَ، بِخِلَافِ مُسْلِمٍ وَهَكَذَا حَصَلَتْ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ حَمْسُ تَرَاتِبٍ لِلرِّوَاةِ، هِيَ:

أولاً: أَهْلُ الاِحتِجَاجِ المُطْلَقِ.

ثانياً: أَهْلُ الصَّدْقِ والأَمَانَةِ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِمُ الصَّحَّةُ.

١ انظر: تهذيب الصننبي، ١/٣٥٧-٥٩

٢ انظر: المرجع السابق، ٨/١٦٦-٦٧

٣ انظر: المرجع السابق، ٢/٢٠٣-٧

٤ انظر: المرجع السابق، ١١/٣٢٩-٣١

٥ انظر: المرجع السابق، ٨/٢٦٥-٦٧

٦ انظر: شرح ابن رجب لجلل الترمذي، ص ٣٩، ٤٠، ٦٠

ثالثا: أهل السُّر والعلْم. وهم أهل الاعتدال.

رابعا: مَنْ غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ وَالخَطَأُ، وَحَكَمَهُمُ التُّرْكُ.

خامسا: الْمُتَكَبِّرُونَ بِالْكَذِبِ، وَحَكَمَهُمُ التُّرْكُ أَيْضًا.

هذا، ثم جاء ابن أبي حاتم وتكلم في بيان مراتب الرِّوَاة، مقسِّمًا إياهم خمس طبقات أو

مراتب، وذكر حكم كل طبقة منها. وتلك الطبقات هي:

الأولى: أهل التزكية والتعديل والتجريح. وهم من كان في منزلة الانقياد والحيطة،

والتقير، والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم؛ فلا يُخْتَلَفُ فيه، ويُحْتَجَّجُ بحديثه

وكلامه في الرجال.

والعانية: أهل العدالة. والمراد بهم مَنْ كان منهم عدلا في نفسه، من أهل القنيت في

الحديث والإتقان له. وحُكْمُهُ أَنَّهُ لِيُحْتَجَّجَ بحديثه، ويُوثَّقَ في نفسه.

والثالثة: الصدوق في روايته، الورع في دينه، القنيت الذي يهيم أحيانا. وقد قبله الجهادية

الثقافة، فيحتج بحديثه أيضا.

والرابعة: الصدوق الورع المُقْبَلُ، الغالب عليه الوهم، والخطأ، والسهو، والغلط. وهذا يُحْتَسَبُ

من حديثه الترغيب، والترهيب، والزهد، والآداب، ولا يُحْتَجَّجُ بحديثه في الحلال

والحرام.

والخامسة: مَنْ الصَّقَ نَفْسَهُ بِأَهْلِ الصُّدُقِ وَالْأَمَانَةِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَظَهَرَ لِلْعُلَمَاءِ مِنْهُ الْكَذِبُ؛

فهُوَ كَسَقَطٍ، وَيُتْرَكُ حَدِيثُهُ.

ويبدو أن الطبقات الأربع الأخيرة عند ابن أبي حاتم هي الطبقات التي ذكرها مسلم، وزاد

ابن أبي حاتم عليها الطبقة الأولى، وهي طبقة الثَّقَاتِ، وهم أعلى عند ابن أبي حاتم من أهل المرتبة

الثانية، لكونهم في عَيْقٍ عن تزكية أحد، وذلك لشهرتهم في الإتقان، وبلوغهم الدرّة العليا من أهل

الثقافة - وهذا ما يظهر لي أقرب إلى الصواب - أو هم من جهة الرواية والتقديم فيها من أهل الطبقة

الثانية، وإنما فصلهم عنهم لبيان مراتبهم في النقد، وقبول كلامهم في الرجال، وفي الأحاديث كما

يَرَى إبراهيم اللّاحِمُ. فإذا أُضِيفَ إلى هذه المراتب ما زاده الترمذي مما سبق ذكره، تحضلت بيئت

مراتب للرِّوَاة، يتباين تعامل الثَّقَاتِ معها احتجاجا، أو انتقاء، أو اعتبارا، أو تركا، وتقديما أو تأخيرا.

١ الجبهة بفتح الجيم والباء بينهما هاء ساكنة، الحيرة في النقد، والجبهة بحم الجيم والياء الثَّقَاتِ المختصين.

انظر المختص، لابن سيد، ٢٥٢/١، والقاموس المحيط، ٣٣٩/١.

٢ انظر مقدمة المعرفة، ٣٦/١، ١٠٠ حيث ذكر طبقات الرِّوَاة ومراتبهم.

٣ النظر: الجرح والتعديل، لإبراهيم بن عبد الله اللّاحِم، ص ٢٩٤.

ولابن أبي حاتم فضل آخر في بيان مراتب الرواة، وهو ربطها بالألفاظ والعبارات الدالة على كل مرتبة منها، بل على مراتب أخرى أيضاً تضمنتها بيانه لتلك الألفاظ والعبارات، بالإضافة إلى التصريح بحكم كل مرتبة. وبين هنا بدأ الاهتمام بتنظيم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، مع مراعاة اختلاف مراتبها على قدر دلالتها جرحاً أو تعديلاً، وإضافة المراتب المرجحة في كلام أسنة النقد إلى ما ذكره ابن أبي حاتم. وسأني ذكر هذه القنطورات في المطلب التالي.

هذا، وهناك من قصر على بيان مراتب الضعفاء والمبتدئين من الرواة، وهو الجوزجاني، فقد قسمهم إلى أربعة أقسام، قال: "وسأصِفهم على مراتبهم، ومناجِبهم: منهم الرائع عن الحق، كذاب في حديثه.

ومنهم الكذاب في حديثه، لم أسمع عنه ببديعة، وكفى بالكذب بدعة. ومنهم زافع عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، فأمرنا في روايته؛ فهو لاء عندي ليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف؛ إذا لم يُقر به بدعته، فينتهم عند ذلك.

ومنهم الضعيف في حديثه، غير سائغ لذي دين أن يحتج بحديثه وحده، إلا أن يقويه حديث من هو أقوى منه؛ فحيث يُعتبر به.

ويبدو أن الجوزجاني قصد ترتيب مراتب الضعفاء والمبتدئين صعوداً، فبدأ بأشدّها جرحاً، وانتهى بأخفها. فإن كان كذلك فقد شدّ عن الجمهور في العفرقة بين الكذاب المُبتدع، والكذاب الذي لم يُتهم ببديعة، وجعله الأول أسوأ من الثاني. ولم أجد هذا التقسيم عند غيره، بل جميع من ثبت كذبه عندهم سواءً في ظرد حديثه.

وهناك أمر آخر يُلفت الانتباه، وهو أنه قدّم الصدوق المُبتدع في الذكر على الضعيف الذي لا يُحتج به إلا بتقوية غيره له. ولا يجوز أن يكون قصد بهذا الترتيب التقديّم والتأخير في الحكم، لأنه قد صرح أن الصدوق المُبتدع يُؤخذ منه بغير اعتباره، وأما الضعيف؛ فإنه لا يُقبل منه إلا اعتباراً. فالضعيف عنده أسوأ من الصدوق المُبتدع، بخلاف ما يظهر من الكلام لأوّل وهلمّة. فلو قدّم من حكمه الاعتبار، وأخر من حكمه الانتفاء، لكان أنسب بالترتيب.

١ الجوزجاني: هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، أبو إسحاق السعدي سكن دمشق، وكان صلبياً في السنة، حافظاً للحديث، يروي عن يزيد بن هارون والعراقيين. روى عنه أهل العراق. مات بعد سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر: الطبقات، لابن حبان، ٨/٨١-٨١.  
٢ مقدمة أحوال الرجال، ص ١١

وفي عَدِّ الصَّدُوقِ المُبْتَدِعِ فِي مَرَاتِبِ الضَّعْفَاءِ نَظْرًا. فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ حُكْمَهُ الْإِنْتِقَاءَ، وَأَهْلُ  
الْإِنْتِقَاءِ أَشْبَهُ بِالثَّقَاتِ مِنَ الْمَجْرُوحِينَ.

وَبِنَاءٍ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا؛ نَظَرْنَا الْجُوزْجَانِيَّ إِلَى مَرَاتِبِ الرُّوَاةِ نَظْرَةً مُغَايِرَةً لِمَا سَبَقَ عِنْدَ  
الْجُمْهُورِ؛ فَلَا غَرَوَ فِي أَنَّ كَلَامَهُ لَمْ يُحِظْ بِالْقَبُولِ الْعَامِّ، بِخِلَافِ كَلَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الْمُتَضَمِّنِ لِمَرَاتِبِ  
الرُّوَاةِ الَّتِي ذَكَرَهَا كُلُّ مَنْ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ، وَمُسْلِمٍ، وَالثَّرَمَازِيِّ، كَمَا سَبَقَ مُفَصَّلًا.

## المطلب الثاني

# تاريخ مراتب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

بالإضافة إلى كثرة عدد مراتب الرّواة، كثرت أيضا الأساليب والألفاظ والعبارات الدّالة على كل مرتبة، فإن تعبير الثّقاد عن مراتب الرّواة بناء على مواصفاتهم لم يكن محصورا بعدد معين من الألفاظ، وذلك لسعة اللغة العربية، وإمكان أداء معنى واحد بأكثر من لفظ وأسلوب، فكان يُحْتَر كل واحد منهم عن أوصاف الرّواة كما ظهر له، وكما رآه، لا تقا بحال الراوي، من غير اتفاق سابق على وضع اصطلاحات معينة، مما أدّى إلى كثرة ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل وتنوّعها.

غير أن أئمة النّقد، بل ومن عاصروهم من المُستغلين بعلم الحديث كان باستطاعتهم معرفة المراد بأغلب الألفاظ والعبارات، ومعرفة الموضوع اللاحق بكل منها في سُلّم الجرح والتعديل؛ وذلك لبعده أسباب منها:

- أولاً: قوّة سليقتهم اللّغويّة.
- وثانياً: تلقّيهم المباشرين من أئمة النّقد.
- وثالثاً: تمكّنهم من مشاهدة مَنْ يُطلق عليهم تلك الأقوال والعبارات من الرّواة، ومعرفة أوصافهم التي بسببها أطلق عليهم تلك الأقوال والعبارات.
- ورابعاً: تمكّنهم من الاطلاع على مروّياتهم، ومعرفة صفاتها التي تُناسب الألفاظ والعبارات التي أُطلقت عليهم.
- وخامساً: سهولة معرفة غالب القرائن المُحيطة بكل قائل ومقول فيه.
- وسادساً: إمكان مقارنة قول ناقد مع أقوال ثّقاد آخرين.

فكانوا يتلقون هذا العلم، بل ويكتسبون إرابة نقد الرّواة والمروّيات من خلال الممارسة المباشرة؛ ولذلك أكثرهم يقوم بنفسه بنقد الرّواة والمروّيات في الغالب، ويحكّم عليهم ولا يعتمد اعتماداً كلياً على مَنْ سبقه أو عاصره من شيوخه أو غيرهم من كبار الثّقاد، وإن كاد يروى عنهم أقوالهم كثيراً أو قليلاً. ولعل هذا يُفسّر عدم امتناعهم بالبيان التخصّصي لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل، إذ كانت أشهر من أن تُستغّر.

وأول من اتَّجه إلى تدوين هذا البيان التفصيلي، هو عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وقدَّم بذلك خدمة جليلة لن عاصره ولكن جاء بعده من المشتغلين بعلم نقد الحديث، ولولا هذا البيان؛ لحقني منهج الثَّقَاد الأوائل في نقد الرِّوَاة والمرويات -سُجُوفِيَا- إن لم يخفَ كَلْبِيَا- على من يتعد عنهم مكانا أو زمانا، إذ هدأت عملية النقد في التقلُّص في عصر- ابن أبي حاتم، حيث بدأ الاعتماد على الكتب المدوَّنة بدلا من السماع المُبَاهِر من الشيوخ، وكثُر ذلك الاعتماد مع مُرور الزمن - كما سبق في التمهيد في تاريخ علم الجرح والتعديل - طاعيا على سلسلة الأسانيد، وما يتعلق بها من نقد، وجرح، وتعديل. ومن هنا يُمكن إدراك خطورة كلام ابن أبي حاتم. وفيما يلي أنقل نصَّ كلامه:

”ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى:

وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متيقن ثبت؛ فهو ممن يُحتج بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يُكتَب حديثه، ويُتَظَرُّ فيه.

وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل: شيخ؛ فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتَب حديثه، ويُتَظَرُّ فيه، إلا أنه دون الثانية.

وإذا قيل: صالح الحديث؛ فإنه يُكتَب حديثه للاعتبار.

وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث؛ فهو ممن يُكتَب حديثه، ويُتَظَرُّ فيه اعتبارا.

وإذا قالوا: ليس بقوي؛ فهو بمنزلة الأولى في كِتَابِ حديثه، إلا أنه دونه.

وإذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني، لا يُطرح حديثه، بل يُعتَبَرُ به.

وإذا قالوا: معرُوك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب؛ فهو ساقط الحديث لا يُكتَب

حديثه، وهي المنزلة الرابعة.“

ولا مُنافاة بين هذا الكلام وبين ما سبق ذكره من بيان مراتب الرِّوَاة عند ابن أبي حاتم. بل ويبدو أن هذا الكلام تفصيل لسائر مراتب الرِّوَاة عند ابن أبي حاتم عدا مرتبة الثَّقَاد، والتي يُلغى عددها أربعاً. وتظهر مُطابقتها للمراتب المذكورة هنا في كونها أيضا محصورة في أربعة أحكام، هي: الاحتجاج، والتَّظَرُّ، والاعتبار، والتَّرك. إلا أنه فصلها هنا تفصيلا، حيث ذكر للاحتجاج مرتبة واحدة، وللتَّظَرُّ مرتبتين، والاعتبار أربع مراتب، وللتَّرك مرتبة واحدة. فكان مجموع عدد المراتب عنده ثمانية، أربع منها للتعديل، وأربع للجرح، وسببنا شرح كل هذه المراتب عند عرض الألفاظ والعبارات المخصصة لكل منها. ولا عجب في أن يقدِّم كلام ابن أبي حاتم هذا أساسا لِقَهَم مراتب الرِّوَاة المُختلفة، إذ كان أوَّل من أبرزها للناس مُرتبة مُفضَّلة، ونظمتها في سلك واحد على التَّزْوِيل، بدأ

١ الكِتابَةُ: هيئة الكتابة، انظر: لسان العرب، ١/٢٧٠، والمراد أنه بمنزلة المرتبة السابقة في كتابته حديثه اعتبارا.

٢ مقدمة المعرفة، ٢٧/٢.

من أرفعها دلالة على التعديل، نهاية إلى أشدها جرحاً. وقد قدّم لكل مرتبة على الأقل يقالاً بلفظة أو عبارة واحدة، مما أمكن غيره من استكشاف الأوصاف المطلوبة لأهل كل مرتبة، ووضع ما يرادفها من ألفاظ وعبارات أخرى معها في تلك المرتبة.

وبعد ابن أبي حاتم، ساهمت جماعة من مؤلفي علوم الحديث في إثراء موضوع الألفاظ وعبارات الجرح والتعديل منظمّة في مراتب، وأبرزهم ابن الصّلاح،<sup>١</sup> والدّهقي،<sup>٢</sup> والعراقي،<sup>٣</sup> وابن حجر،<sup>٤</sup> والشّخاري،<sup>٥</sup> إلا أنهم اعتمدوا أساساً على كلام ابن أبي حاتم، وإن قاموا بإضافات مهيئة، كإضافة مراتب أو ألفاظ وعبارات أخرى، كما ضموا بعض المراتب إلى البعض الآخر.

وأهم تلك الإضافات فضل الدّهقي ما فيه تكرار كلمة "يقظة" أو ما يرادفها وجعلها أرفع عن مرتبة "يقظة"،<sup>٦</sup> وقد ذكرها ابن أبي حاتم بمرتبة واحدة.<sup>٧</sup>

كما أضاف ابن حجر مرتبة أعلى منهما وهي ما دُلَّ على المبالغة في التعديل، وأصرّحها بالتعبير بـ "أفعل".<sup>٨</sup>

وأضاف العراقي مرتبة "ضعيف جداً" بين مرتبتي "ضعيف الحديث"، و"متروك".<sup>٩</sup>

وقد قسّم الدّهقي المرتبة الأخيرة للجرح عند ابن أبي حاتم إلى ثلاث مراتب، حيث جعل أرفع عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضاع كذاب، ثم مضاع الحديث، ثم مضاع بالكذب، ومثقف على تركه، ثم متروك، ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.<sup>١٠</sup>

- ١ انظر: مقدمة ابن الصّلاح ١/٢٤٤-٢٤٦، ومعرفة أنواع علوم الحديث له أيضاً، ١/١٢٤-١٢٨
- ٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤
- ٣ انظر: ألفية العراقي، وشرحها البصرة والتذكري، ١/٣٦٩-٣٧٩
- ٤ انظر: فزعة النظر، ص ١٣٢ - ١٣٤
- ٥ انظر: فتح المغيب، ٢/٣٧٧-٣٩١
- ٦ سيأتي ذكر هذه التغييرات والإضافات مفصلاً في البابين الأول والثاني، حيث يتم عرض الألفاظ وعبارات كل مرتبة للجرح والتعديل.
- ٧ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤
- ٨ انظر: مقدمة المعرفة، ٤/٣٧
- ٩ انظر: فزعة النظر، ص ١٣٤
- ١٠ انظر: البصرة والتذكري، ١/٣٧٧
- ١١ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤

وهكذا ظل علماء المصطلح يضيفون إلى كلام ابن أبي حاتم حتى وصل عدد مراتب الجرح والتعديل إلى زمن الشَّيْطِي، والسَّخَاوِي إلى اثنتي عشرة مرتبة سبَّ منها للتَّعْدِيلِ وسبَّ للجرح<sup>١</sup> غير أن الأحكام لتلك المراتب لم تتعرَّض لأي تغيير، وظلَّت المراتب محصورة في أربعة أحكام: الاحتجاج، والنظر، والاعتبار، والترك، أي كما ذكره ابن أبي حاتم.

وبما لا ينبغي أن يُهمل هنا أن ابن حَجَرٍ أيضاً تعرَّض لذكر مراتب ألقاب الجرح والتعديل في مؤلَّفَيْه، وهما: نزهة النظر وتقریب التهذيب. إذ قال في النزهة:

”وللمجرح مراتب: أسوأها الوصف بما دلَّ على التبالغة فيه، وأصح ذلك التعبير بأفعل، كالكذب النَّاسِ، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو ركن الكذب، ونحو ذلك. ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب، لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها. وأسهلها، أي: الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: فلان لئيم، أو سيء الحفظ، أو: فيه أدنى مقال، ويثنى أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تحصى

فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلظة، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوي، أو فيه مقال.

ومن المهم أيضاً: معرفة مراتب التعديل: وأزرقها الوصف، أيضاً، بما دلَّ على التبالغة فيه، وأصح ذلك التعبير بأفعل، كأوثق النَّاسِ، أو أثبت النَّاسِ، أو إليه المنتهى في الصب. ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل، أو وصفين: كثرة ثقة، أو ثبوت، أو ثقة حافظ، أو عدل ضابط، أو نحو ذلك. وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التعرج: كشيخ، ويروى حديثه، ويُعتَبَرُ به، ونحو ذلك، ويثنى ذلك مراتب لا تحصى.”

ويبدو أن كلامه المذكور بيان لمراتب الجمهور، وإضافة عليها. وأما في التقريب، فقد ذكر في مُقدِّمته عدد المراتب بقوله: ”المختصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة.“ ثم تعرَّضها قائلاً:

”فأما المراتب:  
 فأولها: الصحابة؛ فأصح بذلك لثبوتهم.  
 الثانية: من أئمه مدحه، إما بأفعل، كأوثق النَّاسِ، أو بتكرير الصفة لفظاً، كثرة ثقة، أو معنى كثرة حافظ.

١ النظر: تدوير الراوي، ٣٤١-٣٤٧، وفتح المغيث ٤/٢٧٧، ٢٨٩  
 ٢ ص ٢٥٦-٧  
 ٣ مقدمة الضريب، ١/١

- العائلة: من أقره بصفة، كقفة، أو متقين، أو كذبت، أو تحذل.
- الرابعة: من قصر عن درجة العائلة قليلاً، واليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.
- الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، واليه الإشارة بصدوق تقي، الحفظه أو صدوق يوم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة. ويلتجى بذلك من ربي بنوع من البدعة، كالقشيع، والقدر، والكصب، والإرجاء، والقجهم، مع بيان الداعية من غيره.
- السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، واليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فليكن الحديث.
- السابعة: من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق، واليه الإشارة بلفظ مسثور، أو مجهول الحال.
- الثامنة: من لم يوجد فيه ثوثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يقترن باليه الإشارة بلفظ ضعيف.
- التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، واليه الإشارة بلفظ مجهول.
- العاشر: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، واليه الإشارة بمتروكه أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.
- الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

١ القشيع: هو بدعة الغلو في الميل إلى علي - رضي الله عنه - فيطلق ويتراد به تقديم علي - رضي الله عنه - على سائر الصحابة، وتقديم أولاده على سائر الأمة في الخلافة. وقد يراد به اعتقاد الألوهية في علي - رضي الله عنه - وقد ينضم إلى الميل إلى علي - رضي الله عنه - الطعن في مخالفه، وقد يصل إلى حد تكفيرهم. انظر: منهاج السنة النبوية، ٣٠٦/١ - ٨.

٢ القدرة: يراد به هنا بدعة إنكار إضافة الخير والشر إلى القدر. انظر: الملل والنحل، ٤٨/١.

٣ الكصب: هو بدعة يفض أهل البيت ومعاداتهم، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب، رضي الله عنهم جميعاً. انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، ص ٦٥، ١١٤.

٤ الإرجاء: هو الاعتقاد بأنه لا يضر مع الإيمان معصيته، كما لا تنفع مع الكفر طاعته. انظر: لوامع الأنوار النبوية، ٨٩/١.

٥ القجهم: هو اعتقاد بدع مخصوصة هي: علي الصفات الإلهية، ونفي القدرة والاستطاعة البشرية والفور بغناء الجنة والعار، والقول بعدم زوال الإيمان بالحيود. وإنما سمي هذا المنهج بالقجهم، والفرقة التي تعتقدها بالقجهم نسبة إلى معتدعيها جهم بن صفوان. انظر: الملل والنحل، ٨٦/١ - ٨٨، وقد قيل في آخر زمان بني مروان. انظر: الفرق بين الفرق، ص ٢٠٠.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع<sup>١</sup>

وظاهر كلامه هذا أنه ذكر هذه المراتب على أنه اصطلاح له، اختاره لكتابه التقريب، ومضى عليه فيه، لا على أنه شرح لأساليب أئمة الكفد المتقدمين، وإن كان هناك أكثر من موضع يتطابق فيها مراتب الحافظ مع مراتب الجمهور التي ذكرها ابن أبي حاتم. وعلى هذا، فإن المختار في هذه الرسالة كأساس ترتيب مراتب ألقاظ الجرح والتعديل ما سبق ذكره من كلام ابن أبي حاتم والذي أضاف عليه ابن حجر في الترهة، لا مراتب ابن حجر في التقريب.

١ أظن: مقدمة التقريب ١/٩

### المطلب الثالث

## ما يُعرف به مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل

قبل الخوض في مدلولات ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، يجِبُ النظر في المصادر التي يُرجَع إليها لاستنباطها، وفي قواعد يُحتصم إليها لتقليل احتمال الخطأ بقدر ما أمكن.

وقد تمَّ الجرح، أو استُخدم من قِبَل أهل الجلم عدَّة مَصادر لتعيين معرفة معاني ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، هي:

أولاً: أقوال الإمام المُستخدِم نفسه في شرح مَقصوده من اللفظ أو العبارة التي استُخدمتها؛ ولا شكَّ أن بيان المُتكلِّم لما أَراده من كلامه أَوْلَى بالقبول من بيان غيره؛ لأنه أَعْلَمُ به، إلا أن الثَّماد الأرائل نادراً ما يتطرَّقون إليه، مما يُجوج الباحث إلى البحث عن مصدر آخر يُعرف به مدلول أكثر الألفاظ والعبارات المُستخدمة لجرح الرِّوَاة أو تعديلهم.

وإن قِلَّة أقوال الثَّماد المُتقدمين في شرح مقاصدهم مما يستخدمونها من ألفاظ وعبارات، بل ويُدرئها أقوى شاهد على أن كلامهم كان يجري على مُقتضى السليقة اللُّغويَّة، وأنه كان مَبِيناً على المعاني اللُّغويَّة الأصيلَّة الشائعة في زمانهم، يَظهر قصدهم لمن عَرَف تلك المعاني اللُّغويَّة بأدنى تأمُّل، أو بدون تأمُّل.

ثانياً: أحد مصادر معرفة مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل عند الناقد هو أقوال من هو خبير به من الناحية العِلْمِيَّة، كتلميذ لأزَمه طويلاً، أو كعالمٍ غاصَّ في كُتُبِهِ وعائِشَهَا، حتى عَرَف خباياها؛

وهذا يَرُدُّ عليه ما يَرُدُّ على سابقه أضيف إلى ذلك أنه لا يَعْنُو أن يكون مجرد اجتهاد من التلميذ أو العالم المُتخصِّص به، ربَّما لم يَقُم على أساس ثابت، أو لم يَلِغ فيه الصَّواب على الرغم من

١ انظر: شفاء العليل، مقدمة، ص ١٧، ولسان المحبتين، ١٣٧/١

٢ انظر: المرجعين السابقين، الموضوعين السابقين

الجهد الذي بذله. فلا ينبغي أن يقبل على أنه مُستلم به إلا بعد التأكد من وجود أدلة قوية تُرجح صحته.

ثالثاً: اقتران اللفظ أو العبارة بلفظة أخرى دالة على جرح أو تعديل، فإذا وردت مثلاً كلمة "صالح الحديث" مقرونةً كثيراً بكلمة "صدوق"، فهذا يعني أن "صالح الحديث" بمرتبة "صدوق".

وهذا الرأي لا يخفى ضعفه؛ لأن اقتران كلمتين بعضها ببعض من مراتب مُغايرة للتعديل، أو من مراتب مُغايرة للمجرح كثيراً في كلام أئمة النقد المُتقدمين. فاقتران "ثقة" مثلاً بـ "صدوق" كثيراً جداً. وكذلك اقتران "ضعيف الحديث" بـ "فاهب الحديث". وهكذا. فإذا تحملت تلك الألفاظ على الترادف، لم يبق فرق بين المراتب.

ثم كيف يُعرف إذا اقترن "صدوق" مثلاً بـ "صالح الحديث"، أيهما بمرتبة الآخر، هل "صدوق" بمرتبة "صالح الحديث" أو العكس؟

قال الصحيح أن اقتران الكلمات الدالة على التعديل بعضها ببعض من مراتب مُغايرة، وإن كان يدل على التجوز، إلا أنه لا يُفيد في معرفة ما وقع فيه التجوز، هل وقع في الكلمتين، أو في كلمة واحدة؟ فإذا كان في واحدة، ففي أي منهما وقع التجوز؟ وأي منهما بقي على الأصل. وهذا يُخرج إلى البحث عن قرينة أو قرائن أخرى.

وإيضاً: مقارنة قول الناقد بأقوال أخرى له في الراوي نفسه. فإذا كان الناقد وَصَفَ راوياً بـ "لا بأس به"، وفي قول آخر وَصَفَهُ بـ "ثقة"، فهذا يعني أن الناقد يَسْتَعِدُّم "لا بأس به" بمعنى "ثقة".

ولا يخفى طعنف هذا الرأي أيضاً إذ هو يتأتى من يستنتج من القولين في امرأة وَصَفَتْ في أحدهما بأنها "إنسان"، وفي الآخر أنها "امرأة"، بأن معنى "الإنسان" عند الواصف "امرأة".

ومن قبل هذا الاستنتاج؛ فعليه أن يقبل من يستنتج من قولين للناقد في الراوي، وَصَفَهُ في أحدهما بـ "ثقة"، وفي الآخر بـ "ضعيف"، بأن "ثقة" عنده بمعنى "ضعيف".

١ هذا المصدر هو الذي اعتمده أبو غدة في استخراج مدلول صدوق. انظر: قواعد في علوم الحديث للهماتوي، بتحقيق أبي غدة، ص ٢٤٦-٢٤٨. وقاسم على سعد لاستخراج مدلول صالح الحديث، انظر: مباحث في علم الجرح والتعديل، ص ٤١-٤٢، ورد للسليمانى المأثور على أبي غدة، ووضح الخطأ في اعتماد هذا المصدر. انظر: شفاء العليل، ص ١٣٣-٣٥.

٢ وقد اعتمد على هذا المصدر قاسم على سعد لاستخراج مدلول لا بأس به، وصالح الحديث، انظر: مباحث في علم الجرح والتعديل، ص ٣٨. رقم الهامش ٣، و٤١، رقم الهامش ٦.

كما عليه أن يقبل من ادعى العكس، فاستفح من المثال الثالث أن "ضعيف" عنده بمعنى "ثقة"، أو من المثال الثاني أن "امرأة" عنده بمعنى "لنسل"، أو من المثال الأول أن "ثقة" عنده بمعنى "لا بأس به". ويحتمل إن استمرت استنتاجات من هذا القبيل، صارت جميع ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل مترادفةً وتحتل جميع المراتب، بل فقد اخل، بل تقدم!

بل الأحرى أن يلاحظ الفرق بين الرصين، ثم يُنظر لماذا أطلق عليه الناقد مرةً وصفاً أدنى، ومرةً أعلى. إذ قد تصدق على القول فيه الوصفان باعتبارين مختلفين. وقد لا تصدق عليه إلا أحدهما حينئذٍ يلجأ إلى تأويله أو إلى القول بتغير رأي الناقد؛ إن وجد على ذلك دليل، أو يلجأ إلى الترجيح. ولا يصح عند التأويل أيضاً أن يدعى إلغاء معناه الأصلي تماماً عند فاقده أو آخر.

خامساً: مقارنة أقوال الناقد بأقوال الثقات الآخرين، لأن كلامهم في الغالب يقوي ويُفسر.

بعضه بعضاً!

وهذا أيضاً لا يسلم من النقص؛ إذ يمكن أن يكون الناقد اختلف رأيه على أساس ما شاهدته مما لم يشاهده الآخرون، وكل غير عما رآه. فلا يصح أن يحكم على أحدهم بالخطأ وعلى الآخر بالصواب؛ إذ كل واحد مصيب باعتبار مشاهدته. أو يحتمل أن يكون الناقد يعياريه أدنى من معيار غيره، أو التزم ببعض القواعد بينما التزم الآخرون بقواعد أخرى. فلا يصح أن يحكم على أحدهم على أساس ما وجد عند غيره، بل يكون للكُل مزاياه التي تختص به، كما يحتمل أن يكون على الكل مؤاخذات تخصه دون غيره. فلا يصح في هذه الحال الحكم على أحدهم أو أكثر إلا عند وجود معيار عام يوزن به كل واحد منهم بمفرده، ثم يحكم عليه على أساس مدى قربيه أو بعده لهذا المعيار. لا على أساس قربيه أو بعده للأئمة الآخرين.

سادساً: حال الراوي أو الرواة الذين أطلق عليهم اللفظ أو العبارة. وهذا يعني استقرار لفظ

أو عبارة للجرح والتعديل للوصول إلى المعنى العام الذي يجمع جميع الاستخدامات.

وهذا أيضاً لا يسلم من النقص؛ إذ يحتمل أن يكون الناقد استخدمه في معنى مجازي أو أكثر بالإضافة إلى المعنى الأصلي. فيكون مراده من إطلاق اللفظ أو العبارة مرةً المعنى الأصلي، وتارةً معنى مجازي، وتارةً معنى مجازي آخر. ويحتمل أن يصل الباحث إلى نتائج خاطئة؛ إن حمل الاستخدامات كلها على معنى واحد جامع لتلك المعاني.

١ انظر: شفاء العليل، مقدمة، ص ١٧

٢ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق

ثم هذا الاستقراء هو إما مما لا يُطابق أو على الأقل مُتَعَدِّر. إذ يصعب جدًا مثلًا تحصر استخدامات كلمة "ثقة" عند فاقِد واحد، وربما يحتاج دراستها إلى زمن طويل، فضلًا عن دراسة جميع الأقوال لمسيح الأئمة. أضف إلى ذلك أننا في هذا العصر المتأخِّر جدًا، حيث ضاع بلا شك كثير من أقوالهم؛ فيكون هذا الاستقراء - إن تيسر أحد من القيام به على فرض المُحال - ناقصًا.

سابعًا: المعاني اللُّغويَّة لألفاظ وعبارات الجرح والتعديل. إذ المعنى اللُّغوي هو الأصل في اللفاظ وعبارات الجرح والتعديل؛ وذلك لأن أئمة النُقد المُتَقَدِّمين كانوا يُعَبِّرون عن أوصاف الرُّواة بلُغة عصرهم وهي العربيَّة المُصنَّعة بما رآه أقرب للتعبير عنها من غير ألفاظي سابق على مدلول أو آخر. فإن هذه الألفاظ والعبارات إنما جرت على مُقتضى معانيها اللُّغويَّة، من غير مُحَاوَلَة لاصطناعيَّة لتعيين مدلولاتها.<sup>١</sup>

ولا يرد على هذا المنصير ما يرد على غيره، فإن الباحث مثلًا يجد شرح جميع المُفردات في المعاجم اللُّغويَّة، ولا يبقى لديه إلا إيجاد تطابق بين المعنى اللُّغوي للفظ، وبين ما يحتمل أن يكون أريد به في باب الرواية. وإن مدلولات الألفاظ والعبارات المُسجَّلة في المعاجم اللُّغويَّة لا تختص بشخص أو آخر، وإنما تُذكر المعنى العام الذي يُستخدَم له اللفظ. ثم الرجوع إلى هذه المعاجم ليس صعبًا ولا مُتَعَدِّرًا.

أضف إلى ذلك أنه بالرجوع إلى المعنى اللُّغوي للفظ أو العبارة يستطيع المرء التفرقة بين المعنى الأصلي، والمعنى المجازي. فما وافق المعنى اللُّغوي الشائع في ذاك العصر؛ فهو الأصل؛ وما بُعد عنه؛ فهو المجاز.

وبعد إلقاء نظرة نقدية على المصادر المذكورة، يبدو أن منها ما هو مصدر، ومنها ما هو قرينة من القرائن المُؤكِّدة على إرادة الأصل، أو الصارفة عنها. وأن بعضها أرجح من بعض. فالأولى أن تُذكر هذه المصادر والقرائن على الترتيب الذي ينبغي الالتزام به عند الرجوع إليها.

فاستخراج مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ينبغي أن يتم في خطواتٍ تالية:

الخطوة الأولى: الرجوع إلى المعنى اللُّغوي الشائع في عصر أئمة النُقد، فإنه الأصل الذي يجب أن يُحتسب عليه اللفظ، ولا يُعقل عنه إلا بدليل قوِّي يمنع منه، ويُوجب الصُّرْف عنه إلى غيره. وينبغي أن يحرص الباحث على الرجوع إلى المعاجم والمصادر اللُّغويَّة التي تم تأليفها في عصر الرواية أو بعده بقليل، لأن اللُّغة كائنٌ حيٌّ يتطوَّر باستمرار، فالألفاظ والمعاني والأساليب اللُّغويَّة عرضة لتغييرات من زيادته أو نقص، أو استبدال، فإذا أهمل

الباحث المصادر اللغوية المعاصرة لأئمة التقدّميين، واعتمد على مصادر متأخرة؛  
ربما أخطأ في حمل كلامهم على التبدولات التي لم تُعرف في عصرهم.

وقد يجد الواحد في المعاجم اللغوية القديمة أكثر من معنى للفظ أو العبارة؛ فيجب  
عليه حينئذ أن يبحث عن المعنى المنسب للفظ أو العبارة في كلام الناقد.

هذا، وينبغي أن يرجع الباحث أيضا - في استخراج المعنى الأصلي للفظ أو العبارة -  
إلى قواعد لغوية أصولية مما يُجمل من نكاتها وتعمّيفها كالغُوم والحُصوص؛  
والمطلق والمقيد. فإنها تجل كثيرا من الإشكالات التي ترد أثناء التعامل مع أقوال  
أئمة التقدّم. كيف لا، وقد وضعت هذه القواعد لاستخراج المعاني من الألفاظ  
والعبارات، وللجماعة عن الخطأ والزلل أثناء الاستخراج. فالعلمُ يجمل على عُومه  
ما لم يأت دليل على التخصيص. والخاصُ يجمل على خصوصه ما لم يأت دليل  
يوجب التعميم. والمطلقُ يجمل على إطلاقه وكمالها ما لم يقم دليل على التقييد أو  
التقص؛ وهلم جرا.

والخطوة الثانية: وكثيرا ما يجد الباحث ما يمنع من حمل اللفظ على معناه الأصلي؛ ومن تلك المواطن

ما يلي:

أولا: السياق.

ثانيا: أقوال أخرى للناقد نفسه في الراوي.

ثالثا: تعامل الناقد مع مرويات الراوي.

رابعا: أقوال نقاد آخرين.

خامسا: حال الراوي، في ضوء ما ذكر عنه في كتب الرجال.

فهذه قرائن صارفة للعقول باللفظ عن الأصل إلى المجاز؛ لا مصادر  
لاستخراج مدلوله. فإذا وجد مانع أو أكثر يوجب العول عن الأصل، وجب تأويل  
اللفظ، حينئذ يبحث الباحث عن نص من الإمام نفسه؛ إن كان شرح اللفظة،  
ويبين المقصود منها. إلا أنه ينبغي التنبه للأمرين التاليين:

الأول: لا يلزم من شرح الإمام نفسه على إرادة معنى معين حمل ذلك  
اللفظ أو العبارة دائما على ذلك المعنى. وذلك لأنه أحيانا يحمّل اللفظ أو العبارة  
أكثر من معنى، ويكون الناقد قد بيّن معنى واحدا قصدَه في سياق مُعيّن من تلك  
المعاني من غير مس أو بيان للمعاني الأخر لسبب أو آخر. ويطلق القارئ أنه لا  
يستخدم اللفظ أو العبارة المشروحة إلا لذلك المعنى، فهتسب لديه الحيرة

والاستغراب، حينما يقف على إطلاقات متباينة من الإمام نفسه لمخالف ما قرره.  
وهذا الإشكال من باب تخصيص ما هو عام.

ومن أمثله ما ذكره ابن أبي خيثمة قال:

“قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا  
قلته: ليس به بأس، فهو ثقة، فإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا  
يُكْتَبُ حديثه.”<sup>١</sup>

وقد ورد استخدام العبارتين بما يُغاير ما قرَّحهما به ابن معين في هذه الرواية. فقد  
قال الثَّارِي: “ومأله [أي: ابن معين] عن يندل بن علي: فقال ليس به بأس، قلت:  
وأخوه جَبَّان بن علي؟ فقال: صدوق. قلت: أيهما أحب إليك؟ فقال: كلاهما وتسرًا؟  
كأنه يُضَعِّفُهُمَا.” وفي رواية قال: “ضعيفا الحديث.” فهذا يدل على أنه أراد بـ “لا  
بأس به” ما ذوق جميع درجات الوثوق، أي الوثيق في الدين، ذورن الضبط.

وروى الخطيب بسنده إلى معاوية بن صالح بن أبي عمير بن عبد الرحمن بن  
ثابت بن ثوبان قال يحيى بن معين: هو ضعيف. فقلت: يُكْتَبُ حديثه؟ قال: نعم،  
على ضعفه، وكان رجلاً صالحاً.” فقد حكى ابن معين على الراوي بأنه يُكْتَبُ  
حديثه على الرغم من وصفه بـ “ضعيف”.

فهذان المثالان يدلان على أن ابن معين إنما ذكر أحد المعاني للعبارتين المذكورتين،  
ولم يمنع ذلك من استخدامهما بمعنى أو معانٍ أخرى.

والعالي: ربَّما يذكر الناقد غرضه هو من إطلاق اللفظ أو العبارة، ويُتَوَقَّعُ أنه  
اصطلاح الثَّقَاتِ كُلِّهِمْ، وهذا فيه تعميم ما هو خاص، وهو خطأ إذا كان بدون دليل.

الخطوة الثالثة: فإن لم يُوجَد شرح اللفظ أو العبارة من قِبَل الإمام المُسْتَعْمَدِ، أو قام مانعٌ أيضًا من  
خزله على ما ذكره الإمام، حينئذ يجب أن يُنظَر إن كان أحد من العلماء شرح بمصطلح  
الإمام. فإن وُجِد شرح مصطلح الإمام من قِبَل عالمٍ آخر، وجب التأكيد من صِحَّة دعواه

١ تاريخ ابن أبي خيثمة ٣١٥/٩

٢ هذا مثل للتقليل أو التحقير للمشار إليه بكلاهما. انظر: جميع الأمثال، ٥١٧/٢

٣ تاريخ ابن معين، رواية الثَّارِي ص ٩٤

٤ ضعفاء للعقيلي، ٤٩٣/١، ٢٦٦/٤

٥ تاريخ بغداد، ٢٤١/١٠

بالرُّجوع إلى الأديلة. فإن ثبتت صحته، وناسَبَ المقام أيضاً؛ وجب الحمل على ما ذكره  
ذاك العظيم.

الخطوة الرابعة: فإن لم يوجد نص من الإمام، ولا من غيره، أو قام منفع أيضاً من تحمله على ما ذكر في  
النص؛ وجب حمله على أنسب المعاني المحتملة على سبيل التجوز؛ بشرط أن يكون  
اللفظ يحتمله، بحيث تكون هناك علاقة بين الأصل والمجاز.

## المطلب الرابع

### سبب تقديم مراتب الجرح على مراتب التعديل

رأيتُ أن تُعرض ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل ضموماً، بدأ من أشدها تجرحاً، نهايةً إلى أعلاها تعديلاً. وذلك لأمرين، هما:

أولاً: إن التعديل يُستوجب حُلُوَ الراوي من أوصاف الجرح تُلغاهُ معرفة مراتب التعديل، يَتَضَمَّن معرفة أوصاف الجرح بخلاف مراتب الجرح، فإنها لا تَسْتَلْزِم معرفة مراتب التعديل. والهدى بمراتب التعديل إما يُؤدِّي إلى تأخير ذكر أوصاف الجرح، مما يَسْتَلْزِم نقصاً في بيان حقيقة مراتب التعديل، أو يُؤدِّي إلى ذكر أوصاف الجرح ألبتة بيان مراتب التعديل، ولا يبقى حينئذ لفصل مراتب الجرح كبير فائدة، ويُمكن التخلُّص من المشكلتين بتقديم مراتب الجرح على التعديل عند البيان، حيث تُذكر أوصاف الجرح في مراتبها، ثم تُذكر أوصاف التعديل في مراتبها، ولا يَجُوزُ ذلك إلى إعادة مراتب الجرح في حقيقة مراتب التعديل.

ثانياً: يُستحسن ذكر ما يجب الاحترازُ عنه من أوصاف، قبل ذكر ما ينبغي أن يتَحَلَّى به الراوي من محاسن من باب القُخلية قبل القُحلية.

فإليك بيان مراتب الجرح في الباب الأول، ثم مراتب التعديل في الباب الثاني.

# ألفاظ وعبارات الجرح عند أئمة النقد المتقدمين

شرحاً .. ومرتبته .. وحكماً ..

يشمل هذا الباب على ستة فصول تالية:

- الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً"  
الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"  
الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"  
الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"  
الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"  
الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "لين الحديث"



## ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً"

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ هذه المرتبة
- المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً"
- المبحث الثالث : المراد بالوضع في الحديث
- المبحث الرابع : متى يتهم الراوي بالوضع
- المبحث الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً" وشرحها
- المبحث السادس : حكم أهل مرتبة "وضع حديثاً"

## المبحث الأول

### تاريخ مرتبة "وضع حديثاً"

هذه المرتبة أصلها عند ابن أبي حاتم في المرتبة الأخيرة للجرح، والتي ذكرها إياها وحكتها قائلًا: "وإذا قالوا متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يُصَحَّب حديثه، وهي المنزلة الرابعة" وهكذا جمع ابن أبي حاتم المتروكين كلهم في مرتبة واحدة أيًا كان سبب تركهم، بيد أن الشَّيْبِي فَصَّلَ ما يدل على الكذب من هذه المرتبة، وجعله أسوأ مراتب الجرح، وزاد مرتبة أخرى بينهما، وهي مرتبة "مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَتُتَّقَى عَلَى تَرْكِهِ". فنصَّلت تلك المرتبة عنده إلى ثلاث مراتب.

ووافقه العراقي في فصل ما يدل على الكذب عن مرتبة "متروك الحديث"، إلا أنه خالفه؛ إذ ألحق "مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ" بـ "متروك الحديث". وسيأتي ما يدل على رجحان مذهب العراقي في إلحاق "مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ" بـ "متروك الحديث".

ورجحه صنيع ابن أبي حاتم في عدم التفرقة بين ما يَدُلُّ على ترك حديث الراوي مُطلقاً وبين ما يدل على الكذب، أن مآل حديثها واحد، وهو التُّرك مُطلقاً. وكان صنيع ابن أبي حاتم أُنسَبَ لولا تفرقة التَّفَادٍ بين من ثبت فيه تَعَمُّدُ الكذب في الحديث وبين غيره ممن فسد حديثه بأسباب أخرى، مع شِدَّةِ تنكيرهم على المُتَّعَمِّدِينَ للكذب في الحديث دون الآخرين، مما يَدُلُّ على أن الوضع في الحديث أشدُّ حَرَجًا له، وأقْبَحُ وصفًا، وأسوأ خصلةً للراوي، ومن ثم أشدُّ طعنًا فيه وفي مروياته من غيره من أسباب سقوط الحديث، ولم يكن تغليبهم على التَّعَمُّدِ للكذب في الحديث إلا امتثالاً للنصوص الواردة في هذا الباب، والتي سترد بعضها بعد قليل.

١ - المقدمة، ٣٧/٢

٢ - انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٣ - انظر: ألفية العراقي، ١٤٣/١، والبصرة والذكر، ٢٣٧٧/١، والتفصيل والإيضاح، ص ١٦٣

٤ - انظر: شرح معهم بالكذب في مرتبة متروك الحديث في الباب الأول من هذه الرسالة.

هذا، ووافق ابن خنجر أيضا الذهبي في الفصل بين التوضع وغيره من أسباب فساد الحديث، ثم زاد بالتنبيه على مراتب مختلفة للألفاظ والعبارات الدالة على الكذب باعتبار دلالتها على كثرة الكذب، أو عدم الكثرة وتبين مرتبتين منها قائلا: "وللمخرج مراتبه أسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصح ذلك التعبير بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه السنتهي في التوضع، أو ركن الكذب، وهو ذلك. ثم دَجَّال، أو وَضَّاع، أو وَضَّاع، لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها." وسيأتي ما يدل على أن الكذب مطلقا ولو مع المبالغة، وكذلك "دَجَّال" بغايران ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى، ويستوفيان شرط مرتبة "متروك الحديث"، فسيتم شرحهما هناك.

وأضاف السخاوي في المرتبة الثانية بما ذكره ابن خنجر ألفاظ "يَضَعُ"، و"يَكْذِبُ"، و"وَضَعُ"، مع ملاحظة أن "يَضَعُ" و"يَكْذِبُ" يدلان عرفا على ملازمة التوضع والكذب بخلاف "وَضَعُ"، فهو أسهل ألفاظ المرتبة الثانية. بينما أضاف اليقاعي مرتبة أخرى بين المرتبتين المذكورتين قائلا: "فإن تكرير الألفاظ مثل قول الخطيب: "كُذِّبَ سَائِقُ"، أعلى من إفرادها."

والحقيقة أن ملاحظة الدلالة على كثرة الكذب أو قلبيته، وشيئته أو عدم شيئته، وملازمته أو عدم ملازمته في الألفاظ والعبارات الدالة على الكذب، لا يفيد شيئا في باب الرواية، لأن من ثبت كذبه ولو مرة واحدة ساء الظن به مطلقا في باب الرواية، وسقط جميع حديثه، فلا يقبل أبداً فهو ومن كثر كذبه سواء في سقوط حديثيهما ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، لا في باب الرواية، ولا في باب الدين. وإنما تفيد دراسة هذه الفروق، إذا كانت مؤثرة بحيث تُسبِّبُ تَغْيِراً في الحكم إما في باب الرواية أو على الأقل في باب الدين، ولو تأثيراً خفيفاً، حيث يحتاج إليها إما في ترجيح الروايات بعضها على البعض أو ترجيح الرواة بعضهم على البعض. فأما إذا لم نجد شيئاً كالفرق الموجودة في الألفاظ والعبارات الدالة على الكذب فينبغي ألا يُشْتَقَلَّ بها.

ثم إنهم عادة يُطَبِّقُونَ الألفاظ والعبارات الدالة على المبالغة في الكذب وإن لم يكذب الراوي إلا في حديث واحد، للدلالة على شدة استنكارهم لفعله، واستيقاباً لجرأته، وتغليظاً لجرمته.

١ نزوة النظر، ص ٢٥٦

٢ انظر: فتح الحديث، ١٢٥/٢

٣ اليقاعي هو إبراهيم بن عمر بن حسن برهان الدين الشافعي المحدث المفسر الإمام العلامة المنزه، فزيل القاهرة، ثم دمشق. كان من الأئمة المعتمدين المتبحرين في المعارف. ولد سنة تسع وثمانمائة. أخذ عن أساطين عصره كابن ناصر الدين، وابن حجر، وريح، ونمير، وأظفر، وانفعد، وكتب تصانيف عديدة، منها: المقادير القرآنية، وعنوان الزمان، بترجم الشيوخ والأقران. توفي بدمشق سنة خمس وثمانين وثمانمائة. انظر: شذرات الذهب، ١٠-٥٠٩/٩

٤ السكت الوقفية، ٣٣/٢

فلا ينبغي حملها على الكثرة دائما. وهذا يُفسّر كثرة استخدامهم للألفاظ والعبارات الدالة على المبالغة في الكذب، كـ "وَصَّاع"، أو "كُذَّاب" بخلاف ما لا يعدل على المبالغة كـ "كاذب"، و"واضع"، فإنه لا يردُّ على ألسنتهم إلا نادرا.

بناء على هذا، يبدو أن صنيع الذمّي والعراقي في جمع كل الألفاظ والعبارات الدالة على الكذب في مرتبة واحدة أولى.

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حَدِيثًا"

لقد اتضح مما سبق أن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة الدلالة على الكذب، إلا أنه مما ينبغي التنبيه له أن المراد بالكذب هنا هو تَعَمُّدُ الوَضْعِ في الحديث، لا الكذب في كلام الراوي مع الناس. لأن كذب الراوي في كلامه مع الناس من غير أن يثبت كذبه في الحديث كالكثير من أسباب فساد الحديث؛ إنما يترك حديث من تلبس به مخافة كذبه في الحديث النبوي، بخلاف المتعمد للكذب في حديث رسول الله ﷺ؛ فإنه يترك حديثه للتحقق من وقوعه.

وَيَدْخُلُ فِي التَّعَمُّدِ لِلوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ تَعَمُّدُ رَوَايَةِ الْمَوْضُوعِ؛ لِمَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ». رِوَايَتُهُ الْمَعْقُولِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مَنْ تَعَمَّدَ رَوَايَةَ الْمَوْضُوعِ عَالِمًا بِوَضْعِهِ، بِدُونِ إِخْبَارِ بَوْضُوعِهِ، فَهُوَ يُشَارِكُ الْكَاذِبَ فِي جَرِيمَتِهِ، حَيْثُ يُقَوِّمُ الْاِقْتِرَاءَ فِي الشَّيْنِ بِتَشْرِهِ، فَيَعَادِي الْحَقَّ.

وعلى هذا، فإن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة الدلالة على تَعَمُّدِ الرَّائِي لِلوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ أَوْ تَعَمُّدَهُ رَوَايَةَ الْمَوْضُوعِ. وعلى هذا، يمكن تسمية هذه المرتبة تسمية تعكس موضوعها بمرتبة "تَعَمُّدُ الوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ" وتَعَمُّدُ رَوَايَةِ الْمَوْضُوعِ."

## المبحث الثالث

### المراد بالوضع في الحديث

الظاهر من كلام أئمة الثَّقَد أن المراد بالوضع في الحديث اشتماله كُله أو بعضه على أمر يغلب فيه احتمال الاختلاق، ويُستبعد فيه احتمال الخطأ. والأمور التي يغلب مع وجودها في الحديث احتمال الاختلاق يُمكن تسميتها بأمارات الوضع. وقارة تكون أمانة منها أو أكثر في السند كُله أو بعضه، وقارة تكون في المتن كُله أو بعضه، وقارة في كليهما.

ومثال ظهور أمانة للوضع في المتن والسند معاً ما رواه يزيد بن أبي الخليل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة [رضي الله عنها] أن النبي ﷺ كان يُصلي في المكان الذي يُسأل فيه الحسن والحسين، فقالت عائشة في ذلك، فقال: «يا تخميراه، أما علمت أن العبد إذا سجد لله سجدة؛ ظهر موضع السجود إلى سبع أرضين.»<sup>٢</sup>

١ الحسن: هو ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وهو سبط رسول الله ﷺ، ومجاهده، أمير المؤمنين أبو محمد، ولد سنة ثلاث من الهجرة. روى عن النبي ﷺ أحاديث حفظها عنه. وروى أيضا عن أبيه وأخيه الحسين، وخاله هند بن أبي هالة. روى عنه ابنه الحسن، وعائشة أم المؤمنين، وآخرون. تنازل عن الأمر لمعاوية رضي الله عنه لما ولي، فلم يهرق لخلافته دم أحد من المسلمين، مات سنة تسع وأربعين على الأصح. انظر: الإصابة، ٦٧٢-٦٥.

٢ الحسن: هو ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وهو أيضا سبط رسول الله ﷺ، ومجاهده، أبو عبد الله الهاشمي. ولد سنة أربع، أو ست للهجرة. وقد حفظ الحسين أيضا عن النبي وروى عنه. وروى أيضا عن أبيه وأمه، وخاله هند بن أبي هالة، وعمر رضي الله عنهما جميعا. وروى عنه أخوه الحمصي وبنوه وآخرون. استشهد سنة إحدى وستين. انظر: المرجع السابق، ٦٧٢-٧٢.

٣ ضعفاء أبي زرعة، ٧٠٨/٢، والحديث أخرجه ابن جرير عن عبد الرحمن بن المبارك عن يزيد بن أبي ربيعة، وقال: يأتي عن الثقات بأحاديث موضوعة، كأنه التَّمَعْد. لها. انظر: المدحرجين: ١٩٩/١، رقم الترجمة ١٥٥، وأخرجه الطبراني وابن عدي كلاهما عن الفضل بن الحباب، عن عبد الرحمن بن المبارك عن يزيد بن أبي ربيعة. انظر: المعجم الأوسط، ١٦٣/٥، رقم الحديث ٤٩٥٢، والكامل، ٢٤١/٢-٢٤١/٢ حيث ذكر ابن عدي مع أحاديث أخرى، ثم قال: وهذه الأحاديث عن هشام بن عروة بهذا الإسناد مع أحاديث أخرى يروي ذلك كله يزيد بن أبي الخليل هذا عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة متأكرا كلها، لا يتاهم عليها أحد. وهو قليل الحديث.

ورأى أبو زرعة أنه شبيه بالموضوع، ويبدو أنه بنى هذا الحكم على تناقضه لما تقرّر في أحاديث صحيحة من وجوب الطهارة من بول الصبي، ونسح للتطهير منه التّضح. فضلاً عن تفرد راويه به مع كونه مما لا يُحتمل تفردّه؛ لأنه يشكّل على حكم من الأحكام الشرعية التي لا يسكن خفاؤها على جميع العلماء إلى زمن يزيد أبي الخليل. فإن هذا الحديث لو ثبت، لم يهمل في الأزمنة الفاضلة كلها، لئلا للأئمة من اهتمام بأحاديث الأحكام، حتى ينفرد به يزيد أبو الخليل. أضف إلى ذلك أن كل ما رواه يزيد المذكور تفرد به، لم يتابع عليه، فالخلاصة أن هذا الحديث حكّم عليه أبو زرعة بكونه شبيهاً بالموضوع؛ لأن احتمال الاختلاق ترجّح فيه على احتمال الخطأ بناء على مجموع ثلاثة أمور هي:

الأول: تناقض ما يدلّ عليه مع أحاديث صحيحة ثابتة تناقضاً صريحاً لا يُحتمل الجمع.

والثاني: كون موضوعه مما لا يُحتمل استمرار التفرد به إلى أجيال في القرون الفاضلة وبعدها؛ لأنه يشكّل على حكم من الأحكام الشرعية.

والثالث: كون راويه ممن لا يُحتمل تفردّه؛ لكونه لا يتابع على جميع حديثه.

ومِن أمثلة الوضع في السند دون المتن ما ذكره ابن أبي حاتم الرازي قال: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبيد بن عمير بن مرحوم، عن حاتم بن إسماعيل، عن ابن عبد جلال، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن النبي [صلى الله عليه وسلم]، أنه قال: الأسنى جبريل عند النبي مرّتين،<sup>١</sup> وذكرتهما قصة المواقيت؟ فقال أبو زرعة: وهم عبيد بن عمير في هذا الحديث. وقال أبي: أسقى أن يكون وهم فيه عبيد بن عمير. فقلت لهما: فما علق؟

١ انظر: ضعفاء أبي زرعة، ٧٠٨/٢

٢ انظر: صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب بول الصبيان، ص ٤٦٢، وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، ص ١٣٣، وسنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في نضح بول الغلام قبل أن يطعم، ص ١٩، وسنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب بول الصبي يصيب الغريم، ص ٦٥-٦٦، وسنن النسائي، كتاب الطهارة، باب بول الصبي الذي لم يأكل الطعام، وباب بول الجارية، ص ٥٠، وسنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، وسننها، باب بول الصبي الذي لم يطعم، ص ٧٤، ٧٥.

٣ انظر: الكامل لابن عدي، ٤٤٢/٢

٤ لم ألق على رواية عبيد بن عمير هذه.

قالا: رواه عِدَّةٌ من الحفَّاظ عن حاتمٍ عن عبد الرحمن بن الحارث بن عتيَّاش بن أبي ربيعة عن حَكِيم بن حَكِيم بن عَمَّاد بن حُثَيْف، عن نافع بن جُبَيْر، عن ابن عَبَّاس [رضي الله عنه]. عن النَّبِيِّ [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] في المواقيت... الحديث.

فقالا: هذا الصَّحِيحُ.

وسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ مَرَّةً أُخْرَى: أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَوْضُوعًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِي صِحَّةِ التَّمْتِنِ، وَإِنَّمَا خَشِيَ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْوَضْعِ بِنَاءً عَلَى مَا لَاحَظَهُ فِي السَّنَدِ.

ومن أمثلة وجود أَمَارَةِ الْوَضْعِ فِي السَّنَدِ وَتَحْدَهُ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثَيْمٍ الْأَشْجَبِيِّ، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ [صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مَلَائِكَةَ رَحْمَةً، فَبَيْنَ خَلْقِهِ وَرَأْسِهِ قَهْمٌ يَتَرَاخَمُونَ بِهَا، وَأَحْرَ لَا وَيَتَأَيَّه تَمَعَةً وَسَوِيًّا».

قال أبي: "هذا حديثٌ مَوْضُوعٌ يَعْنِي: بِهَذَا الْإِسْنَادِ" وهذا التَّعْقِيبُ مِنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَمَارَةَ الْوَضْعِ فِي السَّنَدِ، لَا فِي التَّمْتِنِ، وَأَنَّهُ قَائِمٌ بِظَرْفِي أَوْ طَرَفِي أُخْرَى.

لم أقف على طريق حاتم، وأما طريق عبد الرحمن بن الحارث فقد أخرج الحديث به عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب المواقيت، ٥٣٧/١، رقم الحديث ٥٢٠٢٨، وابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب الصلوات، باب في جميع مواقيت الصلاة، ٤٨٠/٩، رقم الحديث ٣٢٢٠، وأحمد في مسنده، ٤٠٢/٥، ٣٦٤، أرقام الحديثين ٣٠٨١، ٣٣٢٢، وأبو داود في سننه، في أول كتاب الصلاة، باب في المواقيت، ص ٦٨، رقم الحديث ٣٩٩٣، وقال فيه: عبد الرحمن بن غلان بن أبي ربيعة وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ، ص ٤٤٢، رقم الحديث ١٤٩، وقال: حديث ابن عباس حديث حسن. وأخرجه أبو يعلى في مسنده، ٩٣٤/٥، رقم الحديث ٤٧٥٠، وابن خزيمة في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب ذكر الليل على أن فرض الصلاة على الأنبياء قبل محمد ﷺ، كانت خمس صلوات، كما هي على النبي ﷺ، وأنته، وأن أوقات صلواتهم كانت أوقات النبي محمد ﷺ، وأنته، ٦٨٨، رقم الحديث ٣٢٥، والطبراني في معجمه الكبير، ٣٠٩/١٠، رقم الحديث ١٧٧٥٢، والبيهقي في السنن الصغيرة، في كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلوات الخمس، ٣٧٣/١٠، رقم الحديث ٤٢٦٤، وفي السنن الكبرى، في كتاب الصلاة، في جماع أبواب المواقيت، ٥٣٥/١، رقم الحديث ١٧٣٢، وفي باب آخر وقت الظهر وأول وقت العصر، ٥٣٧/١، رقم الحديث ١٧١٠، وفي باب وقت المغرب، ٥٤٧/١، رقم الحديث ١٧١٨، وفي باب أول وقت العشاء، ٥٤٧/١، رقم الحديث ١٧٤٠، وفي باب آخر وقت العشاء، ٥٤٩/١، رقم الحديث ١٧٤٩، وفي باب أول وقت صلاة الصبح، ٥٥٤/١، رقم الحديث ١٧٦٤، وفي باب تسجيل صلاة المغرب، ٦٥٥/١، رقم الحديث ٢٠٩٨، بطرق به. وأخرجه في معرفة السنن والآثار، في كتاب الصلاة، في باب جماع مواقيت الصلاة، ١٨٩/٢، أرقام الأحاديث ٢٣٢٢، ٢٣٢٥.

٢ علل ابن أبي حاتم، ٢٥٣/٢-٤٥، رقم الحديث ٣٥٤

٣ رواية هشام بن عمار هذه أخرجها العقيلي في الضعفاء، ثم قال: وهذا يروى من غير هذا الوجه بغير هذا اللفظ بإسناد أصح من هذا. ٢٦٣/٤، وأخرجها الطبراني في المعجم الكبير، ٤٦٧/٩٩، رقم الحديث ١٠٠٦

٤ علل ابن أبي حاتم، ٥١٣/٥-٤٠، رقم الحديث ٢١٤٩

## المبحث الرابع

# مق يتهم الراوي بالوضع

إن الناظر في كتب الرجال يلاحظ كثيرا أن الثقاد يتخلف ثقاتهم مع من وجد في حديثه الموضوع، فمنهم من يؤثقونه عدالة وضبطا، على الرغم من روايته للموضوع، ويتلقسون له الغدوة، ومنهم من يكفون بمجرده لضعيفه، ومنهم من يهاجمونه، فيتهمونه بالوضع.

فمن شواهد توثيقهم للراوي رغم حكمهم على روايته له أو أكثر بالوضع، والقيامهم له العذر فيه ما ذكره محمد بن علي بن حمزة المروزي<sup>١</sup> حينما سأل ابن معين عن حديث رواه ثعيم بن حماد فقال: "ليس له أصل." فقال المروزي: "قلت: فتعيم بن حماد؟ قال: ثعيم ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة باطل؟ قال: شبه له."<sup>٢</sup>

فهذا المثال يؤكد أن مجرد وجود ما هو موضوع في حديث الراوي، لا يكفي لإلصاق تهمة الكذب به، بل ولا يؤثر أيضا في عداليته وضبطه.

ومن أمثلة لضعيفهم للراوي ضبطا، وتوثيقهم له وديانته، على الرغم من وجود ما هو موضوع في مروياته توثيق أبي حاتم لمحمد بن يحيى بن أبي غنم القتيبي<sup>٣</sup> قائلا: "كان رجلا صالحا، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثا موضوعا حدث به عن ابن عيينة، وهو صدوق."<sup>٤</sup>

ومن شواهده أيضا قول أبي حاتم في الفصل بن موفق الكوفي: "ضعيف الحديث. كان شبيحا

١ محمد بن علي بن حمزة المروزي: هو أبو عبد الله، وقيل: أبو علي، المروزي الحافظ. روى عن إسحاق بن سليمان الرازي، وأبي اليمان الحصم بن نافع، وآخرين، وروى عنه النسائي، وابن خزيمة الذي أكثر الرواية عنه، وسأله عن العلل وأحوال المشيوخ. وله رحلة كبيرة إلى الشام، وأقام بنسابة مدة. قال فيه النسائي: ثقة. انظر: تهذيب الكمال، ٢٤٢/٣٦-٤٣، توفي سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: تهذيب التهذيب، ٣٥٢/٩

٢ انظر: تاريخ بغداد، ٤١٩/١٥، رقم الترجمة ٤٥٢٨، وتهذيب الكمال، ٤٧٣/٢٩، رقم الترجمة ٦٤٥٩

٣ المرجعان السابقان، الموضوعان السابقان

٤ المبرج والتعديل، ١٤١/٨-٤٥، رقم الترجمة ٥٦٠

صالحاء قرابة لابن عُيَيْتَةَ، وكان يروى أحاديث موضوعة<sup>١</sup>.”

ويظهر من هاتين المتالين أن أبا حاتم إنما ضعف الرجلين بناء على غفلة الأول، وضعف حديث الثاني، لا بناء على مجرّه وجود ما هو موضوع في مروياته. ووجود الوضع في مروياتهما مع غفلة الأول، وضعف حديث الثاني، كل ذلك لم ينقص ليؤثر في عدالتهما، فيقدح فيها، ويظهر ذلك من وصف أبي حاتم لهما بالصّلاح، ووصفه للأول بالصدق أيضا.

ومن أمثلة الكفاءة بتضويف من وُجد في مروياته ما هو موضوع، من غير اتهام له بالوضع ما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن ميمون الحنيطي الشيخ أبي عبد الله، قال: “سألت أبي عنه، فقال: كان أميًا مغلًا، ذكر لي أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن شعبة حديثًا باطلا، وما أبعد أن يكون وضع للشيخ فإنه كان أميًا.” ولا يخفى ما في هذا المثال ثمرة الراوي من عهدة ما يرويه من الكذب في مروياته على الرغم من تضعيفه.

ومن أمثله أيضا ما ذكره ابن أبي حاتم في عبد الملك بن مسلمة المصري، قال: “سألت أبي عنه، فقال: ككبت عنه، وهو مضطرب الحديث، ليس بقوي، حدثني بحديث في الكرم عن النبي صلى الله عليه وسلم، عن جرير - عليه السلام - بحديث موضوع.”<sup>٢</sup>

فهذه الأمثلة كلها تدل على أن الحكم على راوٍ بوجود ما هو موضوع في حديثه لا يستلزم اتهامه به، ولو ظهر مع ذلك ضعفه الشديد، بل لا بد مع ذلك ما يرجح احتمال تعدد الراوي لأقربائه، أو تعدد لروايته مع العلم بأنه موضوع. وما لم يوجد ما يرجح أحد الاحتمالين المذكورين، فإن مهمة الوضع لا تلتصق به، ولا يسقط حديثه، وإن روى ما هو كذب في نفسه. ولعل الأمثلة الآتية تؤكد على تحري الثقات في مهمة الراوي بالوضع في الحديث، وعدم اتهامهم له به إلا بما لا يمكن دفعه.

ميتها حكاية محمد بن أيوب بن سويد الرمي، حكاها البردعي عن أبي زرعة قال: “كنت بالرملة، فرأيت شيخًا جالسًا مجذافي، إذا نظر إليه شبح، وإذا لم أنظر إليه سكت، فقلت في نفسي: هذا شيخ هو ذا يقصّع لي، فسألت عنه؟ فقالوا: هذا محمد بن أيوب بن سويد، فقلت لبعض أصحابنا: اذهب بنا إليه، فأثينا، فأخرج إلينا كئيب أبيه أبوًا مصنفة بخط أيوب بن سويد. وقد قبض أبوه كل باب، وقد زيد في التبايض أحاديث بغير الخط الأول، فنظرت فيها، فإذا الذي بخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة، ليست من حديث أيوب بن سويد.

فقلت: هذا الخط الأول خط من هو؟

١ المخرج والتعديل، ٦٨/٧، رقم الترجمة ٢٨٧

٢ المراجع السابق، ٥٤/٨، رقم الترجمة ٣٤٠

٣ المراجع السابق، ٣٢٩/٥، رقم الترجمة ١٧٣٥

فقال: حَظَّ أَبِي.

فقلت: هذه الزِّيادات حَظَّ مَنْ هُوَ؟

قال: حَظِّي.

قلت: فهذه الأحاديثُ من أين جئتَ بها؟

قال: أخرجتها من كُتُبِ أَبِي.

قلت: لا ضيرَ؛ أخرج إليَّ كُتُبُ أبيك التي أخرجتَ هذه الأحاديثَ منها.

قال أبو زرعة: فاصفأر لونه، وتبقي، وقال: الكُتُبُ ببيت المقدس.

فقلت: لا ضيرَ؛ أنا أكثرُهم فيجاءُ بها إليَّ، فأرجهُ إلى بيت المقدس، واكتبُ إلى مَنْ كُتِبَ

معه حتى يُرجِّعها، فتبقي، ولم يحسنْ له جوابٌ. فقلتُ له: ويحك! أما تتقي الله! ما وجدتَ لأبيك ما

تفقهُ به سوى هذا. أبوك عند الناس مَسْئورٌ، وتكذبُ عليه، أما تتقي الله. فلم أزلُ أكلِّمُه بحكلام

من نحو هذا، ولا يقدرُ لي على جوابٍ.

والظاهر أن أبا زرعةً أولاً رأى نَصْحَ الزَّواي له، ثم نظَرَ في كُتُبِه التي كان يروي منها، وظهر

له ما يدلُّ على الوضع فيها، ولكنَّه لم يشمه؛ بل كُتِبَ وناقشَه حتى تأكدَ لَدَيْهِ أنه هو مَنْ تَعَمَّدَ الكُذِبَ

في الحديثه حينئذٍ الضَّقُ به العُثمَةُ، ولأَمَد.

ومن أمثلته أيضاً ما ذكره الخطيب عن طريق عبد الله بن أحمد بن إبراهيم التورقي قال:

”كنا نختلف إلى إبراهيم بن نصر بن أبي اللَّيث سنة ست عشرة ومائتين أنا، وأبي أحمد، ويحيى ابن

معيون، ومحمد بن نوح، وأحمد بن حنبل في غير مجلسٍ سَمِعَ منه تفسيرَ الأشجعيِّ، فكان يقرأ علينا

من صحيفة كهيرة. فأزلُ مَنْ قطنَ له - أي أنه كذاب - أبي، فقال له: يا أبا إسحاق، هذه الصحيفة

كأنها أصلُ الأشجعيِّ؟ قال: نعم، كانت له مُسَخَّتان، فزَهَبَ لي نسخة. فسكتُ أبي. فلما خرجنا عن

١ لا طبرية لا حَرَج، ولا مَصْرَةَ. انظر: العين، ٧/٥٤.

٢ بيت المقدس: اسمُ مدينةِ القدس حالياً. يقدِّسها المسلمون؛ لأنها تضم المسجد الأقصى الذي عرج منه

بالرسول ﷺ ليلة الإسراء والمعراج إلى السماء، ويقدمها البصاري لارتباطها بعيسى عليه السلام،

بعضها اليهود لارتباطها بدادود وسليمان عليهما السلام. انظر: القدس، الموسوعة العربية العالمية،

٣ ضعفاء أبي زرعة، ٢/٣٩١.

٤ عبد الله بن أحمد بن إبراهيم التورقي: هو أبو العباس العميدي. سمع مسلم بن إبراهيم، وعفان بن مسلم، وابن

معين، وآخرين. روى عنه يحيى بن صاعد، وعبد الباقي بن قانع والآخرون. وكان يسكنُ بئر مَنْ رَأَى، ويقدم

بغداد، وحدث بها. وثقه البارقطي، مات سنة ست وسبعين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد، ٩/٣٧٩-٨٠.

٥ الأشجعي، هو عبيد الله بن عبيد الرحمن، وقيل: ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الكوفي. كان أعلم الناس

بالتورقي، سمع منه ثلاثين ألف حديثاً، وروى عنه على وجهها. سمع أيضاً من هشام بن عروة، وإسماعيل بن

أبي خالد، وشعبة وآخرين. وكان من أهل الكوفة، وقدم بغداد فمات بها سنة اثنتين ومائتين ومائة. وثقه الأئمة

انظر: تهذيب التهذيب، ٧/٣٥-٣٤.

عنده، قال لي: أي بُقٍّ، ذهب عناؤنا إلى هذا الشيخ باطلاً؛ الأشعري كان رجلاً فقيراً؛ وكان يُوصَلُّ؛ وقد رأيتاه وسمعتنا منه. من أين كان يُسكِّنه أن يكون له مُسْحَتَانِ؟ فلا تَقُلْ شيئاً واشكيت. فلم يَزَلْ أمره مُسْتَوْرأً حتى حَدَّثَ بحديث أبي الزبير عن جابر [رضي الله عنه] في الرُّؤية، وأَقَمِلْ يَتَّبِعْ كُلَّ حديث فيه رُؤيةٌ قَدَّعِيه. فأنصَحِرْ عليه ذلك يحيى بن مويين لكثرة حديثه ما ادَّعَى؛ وتَوَقَّ أن يقول فيه شيئاً. وَحَدَّثَ بحديث عوف بن مالك: «أن الله إذا تكلم بكلمةً أمركم أن تسموا له، فسموا له باسمه الذي يَدْعُو بِهِ» فقال يحيى: هذا الحديث أنصَحِرْ على نُعيم القارظ. من أين سَمِعَ هذا من الوليد بن مسلم؟ فجاء رَجُلٌ خُرَّاسَانِيٌّ فقال: أنا دَفَعْتُهُ إلى إبراهيم بن أبي الليث في رُقْعَةٍ تلك الجمعة. فقال يحيى: لا يَسْقُطُ حديث رَجُلٍ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ. فلَمَّا كان بعد قليل، حَدَّثَ بِأحاديث حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن عُدُس، عن عمه أبي زَيْن: «أين كان ربنا قَبْلَ أن يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ. ١» وَطَحَّجَكَ رَبُّنَا مِنْ قُتُوبِ عِبَادِهِ. ٢» حَدَّثَ بِهَا عَنْ هُشَيْمِ بْنِ يَسِيرٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ. فقال يحيى بن معين: إبراهيم بن أبي الليث كَذَّابٌ، لا حَفِظَهُ اللهُ. سَرَقَ الْحَدِيثَ إِذْ هَبَّوْا، فقولوا له: يُخْرِجُهَا مِنْ أَصْلِ عَقِيْبِي. فهذه أَحاديثُ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ لَمْ يَشْرِكْ فِيهَا أَحَدٌ. وَلَوْ حَدَّثَ بِهَا عَنْ هُشَيْمِ بْنِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ لَمَسَ فِيهَا خَيْرٌ. قُلْنَا: لَعَلَّ هُشَيْمًا أَنْ يَكُونَ دَلَّسَهَا كَمَا يُدَلِّسُ. فقال: هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ... عَلِمْنَا أَنَّهُ كَذَّابٌ»

- ١ يُوصَلُّ: يُفَضِّلُ عَلَيْهِ مِنْ وَصَلِهِ إِذَا أَحْبَبَهُ سَالًا. انظر: لسان العرب ١١/٢٢٨
- ٢ لم أقف على هذه الرواية.
- ٣ نعيم القارظ: هو نعيم بن حماد المروزي، إنما سمي بالقارظ، لأنه كان من أعلم الناس بالفرائض. تاريخ بغداد ٣٠٨/٢٣، وقد تقدمت ترجمته.
- ٤ هذا الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب السنه، باب فيما أنصكرت الجهيمه، ص ٢٧، رقم الحديث ١١٨١ وأبو بكر بن أبي غاصم في السنه، باب ما ذكر من ضحك ربنا عز وجل، ص ٤٤٤، رقم الحديث ٥٥٤، والبيهقي في الأسماء والصفات، جامع أبواب إثبات صفات الفعل، باب ما جاء في الضحك، ٤١٧/٢، رقم الحديث ٩٨٧، والطيالسي في مسنده، ٤١٧/٤، رقم الحديث ١١٨٨، وأحمد في مسنده، ١٠٦/٤٦، رقم الحديث ١٦١٨٧، والبيهقي في معجم الصحابة، ١٧٠/٥، رقم الحديث ٢٠٤٥، كلهم عن طريق حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء به بلفظه وبين ياقه. وأخرجه أحمد في مسنده برقم ١٦٢٠١، والطيالسي في المعجم الكبير، ٢٠٧/١٩، رقم الحديث ٤٦٩، بنحوه وبين ياقه.
- ٥ هذا الحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه، وهو في الإحسان في كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ٩٨/١٤، رقم الحديث ٦٧٠، والترمذي في سننه، في أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، ص ٧٠٢، رقم الحديث ٣١٠٩، وابن ماجه في سننه، في كتاب السنه، باب فيما أنصكرت الجهيمه، ص ٢٧، رقم الحديث ١١٨٢، وأحمد في مسنده، ١٠٨/٤٦، رقم الحديث ١٦١٨٨، والطيالسي في معجمه الكبير، ٢٠٧/١٩، رقم الحديث ٤٦٨، كلهم عن طريق حماد بن سلمة بنحوه مطولاً. وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، ٤١٨/٢، رقم الحديث ١١٨٩، وأحمد في مسنده، ١١٨/٢٦، رقم الحديث ١٦٢٠٠، كلهم عن طريق حماد بن سلمة بلفظه مطولاً.
- ٦ أي: إبراهيم بن أبي الليث.
- ٧ تاريخ بغداد، ١٤١/٧.

فهذان المثالان يدلان من جهة على تحريم التَّفَادُّلِ لِمَنْ يَتَّهَمُوهُ بِالْوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا يَدُلُّانِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى عَلَى أَنَّ الْقَرِينَةَ الدَّالَّةَ عَلَى التَّعَمُّدِ لِلْوَضْعِ، أَوْ تَعَمُّدِ رَوَايَتِهِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِوَضْعِهِ تُوجَدُ أحياناً فِي حَالِ الرَّوَايِ.

وَفِي مَقَابِلِهَا أَمثلةٌ أُخْرَى فِيهَا اتِّهَامُ الرَّوَايِ بِالْوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ بِنَاءً عَلَى كَثْرَتِهِ فِي مَرَوِيَّاتِهِ مِمَّا يَرْجَحُ تَعَمُّدَهُ لَهُ. مِنْهَا قَوْلُ أَبِي حَالِيمٍ فِي أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَلَبِيِّ: "لَا أَعْرِفُهُ، وَأَحَادِيثُهُ بَاطِلَةٌ مَوْضُوعَةٌ كُلُّهَا لَيْسَ لَهَا أَصُولٌ. يَدُلُّ حَدِيثُهُ عَلَى أَنَّهُ كَذَّابٌ" وَقَوْلُهُ فِي أَبِي عَمْرٍو الْبَزَّازِ عَيْسَى بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، الرَّمْلِيِّ: "يَدُلُّ حَدِيثُهُ أَنَّهُ غَيْرُ صَدُوقٍ."

فَالْحَلَاصَةُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الرُّوَاةِ الْبِرَاءَةَ مِنَ الْكُذِبِ وَلَوْ وُجِدَ فِيهَا يَرَوِيهِ، وَإِنَّ تَهْمَةَ الْوَضْعِ لَا تُلْصِقُ بِمَنْ يَرَوِيهِ إِلَّا إِذَا تَرَجَّحَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الْمُتَعَمِّدُ لَهُ، أَوْ الْمُتَعَمِّدُ لِرَوَايَتِهِ، وَذَلِكَ إِعْزَازٌ مِنْ جِلَالِ مُلَاحَظَةِ أَحْوَالِهِ، أَوْ مُنَاقَشَتِهِ حَتَّى تَظْهَرَ قَرَائِنٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ الْمُتَعَمِّدُ لِلْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ. أَوْ مِنْ خِلَالِ سِرِّ مَرَوِيَّاتِهِ، فَإِذَا كَثُرَ فِيهَا الْوَضْعُ حَتَّى غَلَبَ عَلَيْهَا، غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ بِأَنَّهُ الْمُتَعَمِّدُ لَهُ. فَإِنْ وُجِدَ فِي مَرَوِيَّاتِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْكُذِبِ وَلَمْ يَوْجَدْ فِيهَا أَوْ فِي الرَّوَايِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعَمُّدِ اخْتِلَافِهِ لَهُ، أَوْ تَعَمُّدِ لِرَوَايَةِ الْمَوْضُوعِ، لَا تُلْصِقُ بِهِ التَّهْمَةَ وَيُحْتَمَلُ الْأَمْرُ عَلَى الْجَهْلِ وَالْحَقْطَاءِ مَعَ الْحَكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِبُطْلَانِ نِسْبَتِهِ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ.

قَالَ الْمُجَلِّبِيُّ: "الْمُجْتَهِدُ فِي أَحْوَالِ الرُّوَاةِ قَدْ يَثْبُتُ عِنْدَهُ بِدَلِيلٍ يَصِحُّ الْاسْتِنَادُ إِلَيْهِ أَنَّ الْحَدِيثَ لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِنَّ الْحَصْلَ فِيهِ عَلَى هَذَا الرَّوَايِ، ثُمَّ يَحْتَاجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى النَّظَرِ فِي الرَّوَايِ أَلَمْ تَعَمِّدِ الْكُذِبَ، أَمْ حَلِطَ؟"

١ المرحح والتعديل ٤/٥٠٠، رقم الترجمة ٥

٢ المرجع السابق، ٦/٤٢٨٤، رقم الترجمة ١٥٧٤

٣ التصكيل ١/٢٢٢

## المبحث الخامس

### ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حَدِيثًا" وشرحها

تختلف عبارات الأئمة الثَّقَاد في وَضَم الراوي بالوضع في الحديث في ألفاظها، وأساليبها. ومراعاة لاختلاف الأساليب، يَحْتَمُن تقسيم الألفاظ والعبارات الدَّالَّة على الوضع في الحديث إلى عدَّة أنواع، منها:

النوع الأول: التصريح بكذب الراوي في الحديث

النوع الثاني: ما يدلُّ على أن الرواية عن الراوي كبيرة أو جرمية

النوع الثالث: الحكم على الراوي بأنه يَسْتَحِقُّ القتل

النوع الرابع: ما يدلُّ على عكبة الوضع في مرويات الراوي

النوع الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة الأساليب

وفيما يلي بيان لحقيقة هذه الأنواع، ولما يندرج في كل منها من الألفاظ والعبارات.

#### النوع الأول: التصريح بكذب الراوي في الحديث:

وتشترط في ألفاظ وعبارات هذا النوع أمران:

الأول: أن يكون اللفظ دالًّا صراحةً على الكذب بحيث يُشْتَهَر استخدامه فيه، كالوضع، والاختلاق، والافتعال، والزور، والافتراء، والإفك، والكذب، وما إلى ذلك.

والثاني: أن يُقَيَّدَ الكذب بكونه في الحديث، لا مُطلقًا. فكقولهم: وَضَعَ حَدِيثًا، أو كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ونحو ذلك؛ لِيَتَمَيَّزَ مَنْ يَكْذِبُ فِي كَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَثْبُتَ كَذِبُهُ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ الْكَاذِبَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي أَهْلِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ. وفيما يلي بيان لبعض ما يستوفي الشرطين مما استخدمه أئمة الثَّقَاد المتَّقَدِّمِينَ:

## ١. لفظ الكذب أو ما تصرف منه مُقْبَدًا بالحديث في سياق الإثبات:

الكذب تعمَّد الإخبار بما يخالف الواقع، أو بلفظ آخر هو مخالفة القول المُخْتَر عند، وما في صنوبر المُخْبِر معًا. وقد يُطلق على الخطأ مجازًا. قال ابن حبان: "وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا."<sup>١</sup>

وقال ابن الأثير: "وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ."<sup>٢</sup> ثم ذكر شواهد له.<sup>٣</sup>

وقد يُطلق لفظ الكذب مجازًا بمعنى الخداع. ومن أسئلته قول ابن معين في محمد بن الربيع اللخمي الحزاز: "أَوْ يَكْتُوبُ عَنْ ذَلِكَ أَحَدٌ؟ ذَاكَ كَذَابٌ غَيْبِيٌّ، غَيْرُ ثِقَةٍ وَلَا مَأْمُونٌ. يَهْتَرِعُ الْخَمْرَ، وَيَأْخُذُ دِرَاهِمَ النَّاسِ، وَيُكَابِرُهُمْ عَلَيْهَا حَتَّى يُصَالِحُوهُ."<sup>٤</sup>

كما يُطلق مجازًا على السُّبُوغِ ذَمًّا لِبِدْعِيَّتِهِ، وَتَشْوِيدًا فِي تَحْطِيطِهِ كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ مَعِينٍ فِي تَلِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُحَارَبِيِّ الْكُوفِيِّ الْأَعْرَجِ: "تَلِيدٌ، كَذَّابٌ كَانَ يَشْتُمُ عُثْمَانَ، وَكُلَّ مَنْ يَشْتُمُ عُثْمَانَ، أَوْ ظَلَحَةَ، أَوْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، دَجَالٌ لَا يُكْتَبُ عَنْهُ، وَعَلَيْهِ لعنةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ."<sup>٥</sup>

إلا أن المعنى الحقيقي هو ما يُحتمل عليه اللفظ عند الإطلاق، ولا يُصار إلى المجاز إلا بقريضة مانعة من قصد الحقيقة. فإذا قام الميل على أنه أُطلق بمعنى الخطأ، أو ذمًّا للتشهير بدهة غير مُتَقَرَّرَةٍ؛ فلا يكون له أثر في جرح الراوي. وإن أُطلق بمعنى الخداع؛ فهو بمرتبته متروك الحديث لأنها هي المرتبة التي حُصت بفاوذي العدالة أو الضبط مُطلقًا من غير ثبوت الرِّضْع.

وقد أُثيرت عبارات كثيرة متنوعة عن أئمة التَّقدِّم المتقدمين ورد فيها لفظ الكذب في الحديث أو ما تصرف منه، موضعيًا هذه المرتبة لاستيفائها لشرطها. منها:

- ١ انظر: المفردات، ص ٤٧٨
- ٢ الفقات، لابن حبان، ٦/٢٢٤
- ٣ النهاية، ٤/١٥٩
- ٤ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٥ تاريخ بغداد، ٨/١٦٠
- ٦ طلحة: هو ابن عبيد الله القرظي التيمي أبو محمد، أحد العشرة المبشرة بالجنة، وأحد الضائفة الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الستة أصحاب الشورى، وكان عند وفاة عمر في حجة في الشام فضرب له النبي ﷺ بسمه، وأجره، وشهد أهداه، وأبلى فيها بلاء حسنًا، وروى النبي بنفسه، واتقى النيل عنه بيده حتى شلت إصبعه. توفي بسهم أصابه يوم الجمل سنة ست وثلاثين من الهجرة، أنظر: الإصابية، ٣/١٣٠-١٣٢
- ٧ تاريخ ابن معين برواية الثوري، ٣/٥٢٦
- ٨ الحقيقة مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمَجَازِ، مَا لَمْ تَكُنْ مَهْجُورَةً، أَوْ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَجَازُ ظَالِمًا. انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ١/٤١

قول مالك: "إن ها هنا قوما يتحدثون في هذا المسجد - يعني: مسجد النبي ﷺ - يكذبون منهم خُستين بن صُمَيْرَةَ:"

ومنها ما ذكره يزيد بن هارون قال: "قال شُعْبَةُ: رَدَائِي وَجَمَارِي فِي الْمَسَاجِدِ صَدَقَةٌ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَبَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ يَكْذِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: قُلْتُ لِمَ فَلِمَ سَوَّعَتْ مِنْهُ؟ قَالَ: وَمَنْ يَكْصِرُ عَلَى ذَا الْحَدِيثِ. يَعْنِي: حَدِيثَ أَبَانَ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ عَتَلَقَمَةَ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْقُنُوتِ."

## ٢. لفظ الكُذِبُ أو ما تُصَرِّفُ مِنْهُ مُقَيَّدًا بِكُونِهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ:

الكُذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْكُذِبُ فِي حَدِيثِهِ. وَمِنَ الْعِبَارَاتِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَهْلِهَا الرَّوَايُ بِالْكَذِبِ عَلَيْهِ ﷺ قَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْجَدِّي: "رَأَيْتُ شُعْبَةَ مُغْضِبًا، فَقُلْتُ: مَهْ، يَا أَبَا إِسْطَاطِمَ، قَالَ: فَأَرَانِي طَيِّبَةً فِي يَدِهِ، قَالَ: أَسْتَعِزُّ بِكَ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَإِنَّهُ يَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ."

١ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢٤٦/٩

٢ يزيد بن هارون: هو أبو خالد الواسطي السُّلَمِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ الْخَفَاطِ الْمَشَاهِيرِ. رَوَى عَنْ سَلِيمَانَ الْعَلَمِيِّ، وَجَمِيدِ الطَّوِيلِ وَخَلْقٍ. رَوَى عَنْهُ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ الْأُئِمَّةُ مِثْلُ أَحْمَدَ وَابْنِ رَاهَوِيَةَ، وَأَخْرَجُوهُ. كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّاسِ لِلْحَدِيثِ، وَكَانَ مَتَّبِعًا حَسَنَ الصَّلَاةِ جَدًّا، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِيِّينَ بِالْمَعْرُوفِ، النَّاهِيْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، تَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ. انظر: تهذيب العهندي، ٣٦٢/١١-٣٧٧

٣ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٨٨/١٠، رقم الترجمة ٤٢، والحديث رواه الثوري ويزيد بن هارون عن أبان. فأما طريق الثوري فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب القنوت، ١٢٠/٣، رقم الحديث ٤٩٩٢ عن طريق الثوري من أبان بهذا الإسناد ولفظه: عن النبي أنه قنت في الوتر قبل الركعة. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب في القنوت قبل الركوع أو بعده، ٩٧/٢، رقم الحديث ٦٩١٣. وأخرجه الدراقطني في سننه، في كتاب الوتر، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه، ٣٥٦/٢، رقم الحديث ١٦٦٣. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء، في ترجمة سفیان الثوري، ١١٨/٧. وأما طريق يزيد بن هارون فقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، في كتاب صلاة التطوع والإمامة، باب في القنوت قبل الركوع أو بعده، ٩٧/٢، رقم الحديث ٦٩١٤ به، وزيادة. وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مهكل ما اختلف أهل العلم فيه من القنوت في الوتر، وهل هو قبل الركوع أو بعده، ٣٦٥/١١، رقم الحديث ٤٥٠٠. وأخرجه الدارقطني في سننه، في كتاب الوتر، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه، ٣٥٦/٢، رقم الحديث ١٦٦٤. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، في كتاب جماع أبواب صلاة التطوع، وقبام شهر رمضان، باب من قال بقنت في الوتر قبل الركوع، ٥٨٨/٣، رقم الحديث ٤٨٦٥، ثم قال: ورواه سفیان الثوري عن أبان بن أبي عيَّاش، ومبارك الحديث عليه، وأبان مروي. وقال أحمد: أبان بن أبي عيَّاش مروي. انظر: معرفة السنن والآثار، ٨٨٨/٤، وقال الأثرم: هذا أضعف ما روي في هذا الباب، لأن أبان مروي. انظر: فاسخ الحديث ومنسوخه، لأبي بكر الأثرم، ص ١٧٦

٤ عبد الملك الجدِّي: هو ابن إبراهيم القرشي، مولى بني عبد الدار، أبو عبد الله يروي عن شعبة وجماد بن سلمة. روى عنه الحجازيون وأهل العراق. مات سنة أربع أو خمس ومائتين. انظر: الثقات، لابن حبان، ٣٨٧/٨

٥ المرجع السابق، الموضع السابق

### ٣. لفظ "الوضع" وما يتصرف منه مقيّداً بالحديث في سياق الإثبات:

لفظ "وَضَعَ" من الألفاظ التي تكثُر معانيها وتتنوع لعل أعنفها: الحَقْمُضُ للشبهة والحِطُّ، يقال: وَضَعَ الشبهة وَضَعًا، بمعنى حَطَّه، وَوَضَعَ منه فلانٌ، أي: حَطَّ مِنْ فِرْجَتِهِ<sup>١</sup>، ومن معانيها الإسقاط، كما في قولهم: وَضَعَ عَنْهُ الدُّنْيَ وَالنَّمَّ، بمعنى أسَقَطَ لِيَمَّا. ومنها الولادة، يقال: وَضَعَتِ الْمَرْأَةُ وُضْعًا - بفتح الواو - بمعنى وَلَدَتْ، وَوَضَعَتِ وُضْعًا يَضُمُ رَاوِ الْمَصْدَرِ - بمعنى تَخَلَّتْ فِي آخِرِ طَهْرِهَا<sup>٢</sup>.

ومنها حَلَجُ الْقُرْبِ ونحوه، كقولهم: وَضَعَتِ الْمَرْأَةُ فِجَارَهَا<sup>٣</sup>، ومنها الاستيداع، كما في قولهم: وَضَعْتُ عِنْدَ فُلَانٍ وُضْعَةً<sup>٤</sup>، ومنها الدُّنَاةُ، ومنه يقال: رَجُلٌ وُضِعَ فِي حَسْبِهِ ضَعَةٌ - بفتح الضاد وكسرها - أي دُنَاةٌ، ومنها الحَسَارَةُ وبهذا المعنى قولهم: وُضِعَ فُلَانٌ فِي تِجَارَتِهِ<sup>٥</sup>، ومنها العَدْوُ، وهو الإسراع في السَّهْرِ، يقال: وَضَعَ الْبَعِيرُ إِذَا عَدَا، وَأَوْضَعَهُ رَاكِبُهُ، إِذَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ<sup>٦</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا وَضَعُوا لِحَنَّتَكُمْ﴾<sup>٧</sup>

ومنها الإثبات كما في قولهم: وَضَعَ الشبهة في مكان: أثبتته به<sup>٨</sup>، ومنها البناء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾<sup>٩</sup>، ومنها الإيجاد والخلق، وبهذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَمَنْحَهَا لِلْأَنْثَى﴾<sup>١٠</sup>، ومنها الاختلاق<sup>١١</sup>.

وبهذا المعنى الأخير يردُّ في كلام نُقَّادِ الْحَدِيثِ، وَيَسْتَعْمِدُونَ هَذَا الْوَصْفَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ بِكَثْرَةٍ.

- ١ انظر: المحكم ٤/٢٩٧
- ٢ انظر: المرجع السابق، ٤/٢٩٥
- ٣ انظر: المصباح، ٢/١٣٠٠
- ٤ انظر: جوهرة اللغة، ٢/٩٠٥
- ٥ انظر: تهذيب اللغة، ٣/١٧
- ٦ انظر: المصباح، ٣/١٢٩٩، وتهذيب اللغة، ٣/٤٨
- ٧ انظر: المرجع السابق، ٣/٤٨
- ٨ انظر: المرجع السابق، ٣/٤٧
- ٩ سورة التوبة: ٤٧
- ١٠ انظر: المحكم، ٢/٢٩٦
- ١١ سورة آل عمران، ٩٦، وانظر: المفردات، ص ٨٧٤
- ١٢ سورة الرحمن، ١٠، وانظر: المفردات، ص ٨٧٤
- ١٣ انظر: المحكم، ٢/٢٩٥

فمن أمثلته ما رواه عُندَرُ قال: "رَأَيْتُ شُعْبَةَ رَاكِبًا عَلَى جِمَارٍ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بِيْطَامَ؟ قَالَ: أَذْهَبُ؛ فَأَسْتَعِدِّي عَلَى هَذَا -يعني: جعفر بن الزبير-؛ وَضَعَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِيَّاتَهُ حَدِيثًا كَذِبًا."<sup>١</sup>

ومن أمثلته أيضا قول ابن مَهْدِيٍّ فِي الْهَيْثَمِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الطَّائِيِّ: "هَذَا يَضَعُ الْحَدِيثَ."<sup>٢</sup>  
وفي رواية قال: "هَذَا رَجُلٌ كَذَّابٌ أَوْ غَيْرُ ثِقَةٍ؛ كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ".<sup>٣</sup>

ومن أمثلته أيضا قول أَبِي زُرْعَةَ فِي إِسْحَاقَ بْنِ بِشْرِ الْكَاهِلِيِّ: "يَضَعُ الْحَدِيثَ".<sup>٤</sup>

وقد تردُّ العِبَارَةُ عَلَى لِسَانِ الْأُئِمَّةِ بِمَعْنَى ذِكْرٍ أَوْ إِخْرَاجِ الْحَدِيثِ فِي مُؤَلَّفٍ؛ حَيْثُ لَا تُعْتَبَرُ مِنْ عِبَارَاتِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ. مِنْهَا قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: "مَا وَضَعْتُ فِي كِتَابِ الصَّحِيحِ حَدِيثًا، إِلَّا اغْتَسَلْتُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَصَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ."<sup>٥</sup> وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: "وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي وَضَعْتُهَا فِي كِتَابِ السُّنَنِ أَكْثَرُهَا مَشَاهِيرُ."<sup>٦</sup> وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْإِسْتِخْدَامِ وَالَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ هَذَا يَرُدُّ فِيهِ وَضَعُ الْحَدِيثِ مُقَيَّدًا بِكَوْنِهِ فِي كِتَابٍ.

#### ٤. لَفْظُ افْتَعَلَ وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْهُ مُقَيَّدًا بِالْحَدِيثِ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ:

الافْتِعَالُ أَصْلُهُ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى إِحْدَاثِ شَيْءٍ مِنْ عَمَلٍ وَغَيْرِهِ.<sup>٧</sup>

والافتعال يُطْلَقُ بِمَعْنَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: ابْتِدَاعُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَبَقَ، فَيُقَالُ: شِعْرٌ مُفْتَعَلٌ؛ إِذَا ابْتَدَعَهُ قَائِلُهُ مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ لَهُ سَبَقَ. وَيُقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ يُسَوَّى عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ تَقَدَّمَ: مُفْتَعَلٌ.<sup>٨</sup>

وَالْآخَرُ: الْاِفْتِرَاءُ وَالْكَذِبُ. وَمِنْهُ يُقَالُ: هَذَا كِتَابٌ مُفْتَعَلٌ، أَيُّ لِحْتَلَقُ مَصْنُوعٌ.<sup>٩</sup>

١ عُندَرُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهَذَلِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ، رَبِيبُ شُعْبَةَ. وَإِنَّمَا سَمِيَ بِعُنْدَرٍ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الشُّعْبِ عَلَى ابْنِ جَرِيحٍ، فَسَمَاهُ عُنْدَرًا، فَاشْتَهَرَ بِذَلِكَ. وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَسْمُونَ الْمَشْعَبَ عُنْدَرًا. أَخْرَجَ لَهُ أَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَةَ جَمِيعًا. رَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةَ، وَابْنَ عَيْنَةَ وَآخَرِينَ. وَرَوَى عَنْهُ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ. وَكَانَ أَثْبَتَ النَّاسِ فِي شُعْبَةَ، وَأَصْحَبَهُمْ كِتَابًا. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً. انظُرْ: تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ٩-٥/٢٥

٢ ضعفاء العقيلي، ١٨٢/١

٣ علل أحمد برواية عبد الله، ٤٢/٢، رقم النص ١٤٩٢

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٨٥/٩، رقم الترجمة ٣٤٩

٥ ضعفاء أبي زُرْعَةَ، ٦٨٨/٢

٦ ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، ٩/٢

٧ رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص ٢٩

٨ انظر: مقاييس اللغة، ٥١١/٤

٩ انظر: تهذيب اللغة، ٤٤٦/٢

١٠ انظر: المرجع السابق، ٢٤٦/٢، وانظر: الصحاح، ١٧٩٢/٥

١١ انظر: أساس البلاغة، ٢٩/٢

وهناك أمثلة لاستخدام التَّنَاد له بالمعنى الثاني الذي يَسْتَوِي في شَرَط مرتبة "وضع حديثاً" منها قول أبي حاتم في عبد الله ابن عمر الرافي: "هو كَذَابٌ يَفْتَعِلُ الحديث."<sup>١</sup>

وقول أبي حاتم وأبي زُرْعَةَ في محمد بن أبيان ابن عائشة الفُضْرَانِي: "هو كَذَابٌ كَانَ يَفْتَعِلُ الحديث، وكان لا يُحْسِنُ أَنْ يَفْتَعِلَ." مع قول أبي زُرْعَةَ فيه أيضاً: "أَوَّلُ مَا قَدِمَ الرَّبِّيُّ، قَالَ لِلنَّاسِ: أَيُّ شَيْءٍ يَشْتَقِي أَهْلُ الرَّبِّيِّ مِنَ الْحَدِيثِ؟ فَيَقِيلُ لَهُ: أَحَادِيثُ فِي الْإِرْجَاءِ، فَافْتَعَلَ لَهُمْ جُزْءًا فِي الْإِرْجَاءِ."<sup>٢</sup>

ولم أجد مثالا لاستخدامه بالمعنى الأول الذي ليس على شرط هذه المرتبة، بل ليس له علاقة بالمجرح أو التعديل على الإطلاق.

## ٥. نفي الصدق في الحديث:

نفي الصدق يرادُ به إنبات الكذب عادةً، فإن قُبِدَ بالحديث، دُلَّ على كذب الراوي فيه. وقد استخدمت العبارة المذكورة في عَدَدٍ مِنَ الرِّوَاةِ. فمن ذلك قول ابن معين في عَمَّارَةَ بن جَرِينِ، أبي هارون العبدي التصري: "كان عندهم لا يصدّق في حديثه." وقول أبي زُرْعَةَ في يَحْيَى بن الأَشَدِّ القَعْلِي، أبو الهيثم الجزري الحزّاني: "هو عندي لا يصدّق." ثم ذكر أنه وَضَعَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا.<sup>٣</sup>

## النوع الثاني: ما يدلُّ على أن الرواية عن الراوي جَرِيْمَةٌ أو كَبِيرَةٌ:

أحياناً يُطْلَقُ التَّنَادُ على رِوَاةِ عِبَارَاتٍ تُشِيرُ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ أَحَدِهِمْ كَبِيرَةٌ مِنْ الكِبَائِرِ، أو جَرِيْمَةٌ يَسْتَحِجُّ فاعِلُهَا العُقَابَ. وإنَّ عُيُوبَ حديث الراوي كُلُّهَا كَالسُّوْمِ، وَالخَطَأَ، وَالإِرْسَالَ، وَالتَّقْدِيسَ، وَحَتَّى الإِنْكَارَ، مِمَّا لَا تُعْتَبَرُ كَبِيرَةٌ وَلَا جَرِيْمَةٌ، وَيَمْتَنِي حُسْنُ الظَّنِّ بِالرَّوَايِ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تِلْكَ العُيُوبِ، إِلا غِيْبًا وَاجِدًا يُؤَدِّي إِلَى سُقُوطِ عَدَالَتِهِ وَضَبْطِهِ مَعًا أحيانًا، وَهَذَا السَّبَبُ هُوَ تَعَمُّدُ الوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ.

فالعبارات التي تُدَلُّ على كون الرواية عن الراوي ذنباً أو جَرِيْمَةً، فإنها تَمْتَلِزُ أَتَهَامَهُ بِالوَضْعِ فِي الْحَدِيثِ، فَكَأَنَّ التَّائِدَ يُطْلِقُ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنِ الرَّوَايِ ذَنْبٌ أَوْ جَرِيْمَةٌ وَيُرِيدُ بِهِ أَتَهَامَهُ بِتَعَمُّدِ الوَضْعِ لِلْحَدِيثِ، فَتَكُونُ العِبَارَةُ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ السَّبَبِ قَصْدَ المُبَالَغَةِ فِي التَّهْمِيلِ.

١ الجرح والتعديل ١١٠/٥، ولم الترجمة ٥٠٠.

٢ المرجع السابق، ٤٠٠/٧، رقم الترجمة ١١٢٥.

٣ المرجع السابق، ٤٠٠/٧، رقم الترجمة ١١٢٥.

٤ انظر: تاريخ ابن معين، رواية الدودي ١٤٦/٤.

٥ ضعفاء أبي زُرْعَةَ، ٨٣٦/٣.

٦ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق.

وفيسما يلي عبارات من هذا القبيل مما أثير عن أئمة النقد المتقدّمين:

## ٦. لأن أشرب من بول جماري حتى أروي أحب إلي من التحديث عن فلان:

روى العقيلي بسنده إلى شعبة قال: "لأن أشرب من بول جماري حتى أروي أحب إلي من أن أقول: حدّثني أبان بن أبي عبيّاش."<sup>١</sup>

والجمار الأهل أكله حرام على الأصح<sup>٢</sup> وكل ما حرّم أكله، حرّم تناول ما يخرج من جسده كالذئب، والتبول على الأصح<sup>٣</sup> فشرب بول الجمار حرام. فإذا فُضّل الناقد شربه على الرواية عن راوٍ معيّن، بل شربه إلى أن يرثوي؛ - وتستحيل أن يختاره الناقد فعلاً، إلا أنه بالغ في تشنيع أمر روايته، وضوره بما تفرّز منه النفوس، وتقمّر نفوساً شديداً - ذل على أن حديث الراوي فيه تحظور شديد ولا يكون ذلك إلا إذا اتهمه الناقد بالكذب في الحديث. وهذا يعني أن العبارة تستلزم اتهامه بالوضع. فهي بمرتبة "وضع حديثاً".

## ٧. لأن أرتكب سبعين كبيرة أحب إلي من أن أحدث عن فلان:

الشحديث عن راوٍ معيّن إن كان مبسوطة إلى ناقدٍ بدرجة أنه يُفضّل عليه ارتكاب سبعين كبيرة؛ دل على أن حديثه تحقّق فيه تعمّد الكذب. وذلك لأن الكذب في الحديث هو العيب الوحيد الذي يهوي بحديث الراوي إلى هذه الترجحة من الحرمة. وعلى هذا فالعبارة المذكورة تدل بإشارتها على اتهام الراوي بالوضع.

وهذه العبارة أطلقها شعبة قائلًا: "لأن أرتكب سبعين كبيرة أحب إلي من أن أحدثك عن أبان بن أبي عبيّاش."<sup>٤</sup>

## ٨. لأن يزني الرجل خير له من أن يروي عن فلان:

إن الزنا كبيرة من الكبائر، ولا يخفى على مسلم الغليظ في تحريمه. وكفضيل الناقد له على أمر معيّن يدل على أن ذلك الأمر أهدّ تحريمًا منه.

فإذا فُضّل الناقد الزنا على الرواية عن راوٍ معيّن؛ دل على أن حديثه تحقّق فيه تعمّد الراوي للكذب، وأنه غير معدور عنده. وتستحيل أن يكون مُراد الناقد اختيار الزنا فعلاً؛ فإن ناقد

١ الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣٨/١

٢ انظر: المحلى، ٢٩/٦

٣ انظر: الأرسط في السنن، ١٩٩/٣

٤ المقدمة، ١٣٩/١

الحديث لا يُجْتَمَعُ بكلامه إلا إنَّ الأصف بالتقوى. فإذا صدر مثل هذا الكلام عن إمام من أئمة التقيدي، وهم عادة يفتوون غيرهم ورعا، وتقوى؛ لميل على المبالغة في بيان أن الزنا أهون إثمًا من التحديث عن ذلك الراوي. ويم أن مثل هذه العبارات تؤهم بظواهرها خلاف الوريح؛ يحترزها عامة أئمة التقيدي.

وقد ورد إطلاق هذه العبارة على لسان شعبة قال: "لأن يزلي الرجل خير له من أن يروى عن أيان بن أبي عتياب." وقال أيضا: "لأن أروى أحب إلي من أن أروى عن يزيد الرقاشي."

### ٩. لأن أقدم فيضرب عتقي أحب إلي من أن أحدث عن فلان:

هذه العبارة ظاهرها أن القتل أحب إلى التقيدي من التحديث عن راو معتق، مما يعني أن التقيدي لا يستعجز الرواية عن الراوي في حاله، ولا يُجيزه عليه كهدية ولو بالقتل. هذا على الرغم من أن حفظ النفس واجب ديني فضلًا عن كونه شريفة من الغرائز؛ فلا يُحاطر بها شخص عُرف بالعقل والصلاح والعلم؛ إلا فيما هو أشد منها أهمية. وإن مثل هذا المنع والكرهية تجاه حديث الراوي إنما تجل إذا كان فيه شيء من التضعف، لأن حفظ الحديث من الكذب أهم وأولى من حفظ النفس.

وقد وردت هذه العبارة أيضا على لسان شعبة إذ قال: "لأن أقدم، فيضرب عتقي أحب إلي من أن أحدث عن أبي هارون العبدي." وذكر ابن معين أن شعبة امتنع فعلا عن التحديث عن أبي هارون العبدي، وما يدل على أن شعبة كان يراه كاذبًا قوله: "كنت ألقى الركيان أسأل عن أبي هارون العبدي، فلما قدم؛ أتيتك. فأريك عنده كتابا فيه أشياء منكثرة في علي [رضى الله عنه]؛ فقلت: ما هذا؟ قال: هذا الكتاب حق."

### ١٠. لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروى عن فلان:

قطع الطريق كبيرة<sup>١</sup> وتفضيل التقيدي له على التحديث عن راو يدل على أن حديثه فيه كذب، وأن قطع الطريق لديه -على الرغم من كونه كبيرة يستوجب الحد- أهون من رواية الموضوع. وهذه العبارة أيضا نسبت إلى شعبة قال: "لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروى عن يزيد الرقاشي."<sup>٢</sup>

١ الضعفاء أبي ربيعة، ٤٨٠/٢

٢ الضعفاء للثقلين، ٣٨٨/١-٣٩

٣ المرجع السابق، ٣١٣/٣

٤ الجرح والتعديل، ٦/٣٦٤

٥ المرجع السابق، ٦/٣٦٣

٦ دليله قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأرجلهم من خلف أُوْتِفُوا مِنْ الْأَرْضِ ذَلِيلًا لَهُمْ خِزْيًا فِي اللَّهِ وَأَذَابًا عَظِيمًا﴾ [المائدة: ٣٣]

٧ الضعفاء الكبير للثقلين، ٤/٣٧٣

## ١١. قول الثاقب: أخاف النار. تعليلاً لامتناعه من الرواية عن راو:

المراد بالنار في هذه العبارة المتوَعَّدُ بها في قول رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلَيْتَنِي مَقْعَدُ مِنَ النَّارِ» ويدخل في حكمه مَنْ رَوَى السَّكْرَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ حَدَّثَ عَلَيَّ حَدِيثًا يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ»<sup>١</sup> فكان الثاقب أراد إثبات وضع الراوي للحديث، وتبين ذلك بذكر لازمه وهو تحشُّبُه من النار إن حَدَّثَ عنه. وعُدل عن التصريح به شهرياً. والله أعلم.

ووردت هذه العبارة فيما ذكره يحيى القطان، قال: «سألت شعبة عن حديث من حديث حكيم بن جبيرة فقال: أخاف النار.»<sup>٢</sup> ونص أحمد على أن شعبة لم يرو عنه شيئاً.<sup>٣</sup>

## ١٢. الاستعداد على الراوي لضعفه من التحديث:

الاستعداد إنما يكون عند حدوث جريمة، والوهم في الحديث أو الخطأ مهما كثر وقصق لا يُعتَران جريمة، وإنما الجريمة هو الوضع في الحديث، لأنه افتراء في التبيين، والله أعلم. فاستعداد الثاقب على الراوي يستلزم الوضع في حديثه، إذ لولاها لما جاز له الاستعداد، ولما استجاب له الحكماء.

ومن نقاد الحديث الأوائل من كان يستعدي على من يتهمه بتعمد الكذب، من شدة غيظه على الحديث، وحبه له. فقد استعدي شعبة على جعفر بن الزبير لما اتهمه بالكذب، كما استعدي ابن مهيدي على عيسى بن ميثون، فقد روى ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهيدي يقول: «استعديت على عيسى بن ميثون في هذه الأحاديث عن القاسم بن محمد في النكاح وغيرها، فقال: لا أعود.»<sup>٤</sup>

وقد سبق قول غندرة: «رايت شعبة راكبا على جماره فقبل له: أين تريد يا أبا بسطام؟ قال: أذهب، فاستعدي على هذا يعني: جعفر بن الزبير - وضع على رسول الله ﷺ أرتعانة حديثاً كذِباً.»<sup>٥</sup>

## النوع الثالث: الحكم على الراوي بأنه يستحق القتل:

قد أثيرت عبارات عن أئمة الثقد حكوا فيها على رواة بالقتل بسبب ما يروونه. وبما لا شك فيه أن عيوب حديث الراوي كالتوهم، أو الخطأ، أو التدليس، والإرسال، مهما كثرت وقصحت، فإنها ليست من الأمور التي تُبيح قتل الراوي، وإنما التي يبلغ هذه الدرجة من الخطورة هو سبب واحد لا

١ سبق تخريجه في ص ٤٧.

٢ سبق تخريجه في ص ٤٧.

٣ العاريف الأوسط، ١٤/٢، والقصبة، ١٤٠/١، ١٧٢، ١٧٢/٢، والجرح والتصديق، ٢٠١/٣.

٤ انظر: حلال أحمد، رواية عبد الله، ٢٤٧/١، رقم النص ٣٦٦.

٥ الجرح والتصديق، ٢٨٧/٦، وانظر: ضعفاء أبي زرعة، ٣٩٨/٤، وسؤالات الأجرى، ٣٥٩/١، وضعفاء الضعيف، ٣٨٧/٣.

٦ المرجع السابق، ١٨٤/١.

غير، وهو تُعتمد الراوي للكذب في الحديث بشروط سيأتي ذكرها<sup>١</sup> ومعلوم أيضاً أن تُفاد الحديث لمست مَهْمَتُهُم لإصدار أحكام تتعلق بالحدود أو العقوبات وإنما يوكل ذلك إلى القضاة. فكان الثاقب حينما يُطلق إباحة قتل الراوي، يُريد بها إثبات نسبه وهو التوضيح في الحديث من باب إطلاق المُسبب وإرادة السبب مُبالغة وتحويلاً.

وفيما يلي أذكر ما وقفت عليه من تلك العبارات:

### ١٣. فلان ينبغي أن يُقتل:

هذه العبارة صريحة في استباحة الثاقب قتل الراوي، فإذا أطلقها ناقد على راو بسبب ما يرويه؛ يحمل على أنه يكذب في الحديث. لأنه هو القريب الوحيد للحديث الذي قد يُباح به قتل راويه كما سبق. فكان الثاقب في هذه العبارة أطلق إباحة قتل الراوي، وأراد اتهامه بالوضع في الحديث من باب إطلاق المُسبب وإرادة السبب.

وقد وردت هذه العبارة فيما ذكره أبو زرعة قال: "قلنا لثحبي بن معين: إن سويد بن سعيد يحدث عن ابن أبي الرجال عن ابن أبي رزاد، عن نافع، عن ابن عثمة أن النبي ﷺ قال: من قال في ديننا برأيه فاقتلوه." فقال يحيى: سويد ينبغي أن يُبدأ به، فيقتل."<sup>٢</sup>

### ١٤. ما أحوج صاحب هذا إلى أن يقتل:

هذه العبارة صريحة في إباحة قتل الراوي، وهي كناية عن الاتهام بالوضع في الحديث من باب إطلاق المُسبب وإرادة السبب توكيداً ومبالغة. وما يُضيف إلى قوة هذه العبارة الإتيان بصيغة التفعُّب. فكان الثاقب أراد التوكيد الشديد على اتهام الراوي بالوضع في الحديث.

وقد وردت هذه العبارة على لسان ابن عيينة إثر حديث حدث به للمُعالي بن هلال الطحان الكوفي، فقال ابن عيينة: "ما أحوج صاحب هذا إلى أن يُقتل."<sup>٣</sup>

١ انظر: حكم أهل مرتبة وضع حديثاً في هذه الرحلة.

٢ تاريخ بغداد ٩/٢٤٨، وتتم هذا الكلام: [قال البردعي]: "قلت لأبي زرعة: سويد يحدث بهذا عن إسحاق بن عمار؟ قال: هذا حديث إسحاق بن عمار لا أن سويداً أتى به عن ابن أبي الرجال. قلت: فقد رواه لسفيان عن إسحاق؟ فقال: عيسى قيل له، فرجع." وأخرج الرواة ابن عدي في الكامل، ٥٣٩/١، و٥٣٩/٥، وقال: إسحاق بن عمار بين الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع الحديث انظر: الكامل، ٥٤٠/١. كما أخرج الخطيب الرواية بالطريقين. وذكر أن أبا علي صالح بن محمد البغدادي حكى عن إسحاق بالوضع، وعلى هذا الحديث بالطلاق. انظر: تاريخ بغداد، ٣١٩/٦-٣٢٠.

٣ ضعفاء أبي زرعة، ٢/٤٠٩-١٠.

٤ المقدمة، ١٨٨-١٨٩، والجرح والتصديق، ٢٣٦/٨، رقم الترجمة ١٥٢٩.

## ١٥. ما أحوج فلانا أن تضرب عنقه:

ضرب العنق كناية عن قتل المَضْرُوب، وهو بدور كناية عن الوضوح في الحديث، إذ التأكيد الحسي لا يرجع إليه في معرفة الحدود والعقوبات، وإنما يُستفاد في معرفة درجة الأحاديث والروايات، فكان التأكيد حينما أطلق هذه العبارة على راوٍ قصد إثبات وضعه للحديث، إلا أنه عدل عن التصريح به إلى ذكر ما يترتب عليه مبالغة. وما زاد الكلام قوة التعبير بصيغة التمجيب، وهي "ما أحوجّه".

وقد أطلقها ابن عيينة على المعلّى بن هلال الطحّان الكوفي، فيما روى عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: "كذاب قال ابن عيينة: إن كان السُّعْلَى مُجَدِّثٌ عن ابن أبي نجیح الذي رأيناه، ما أحوجّه أن تضرب عنقه."

## ١٦. يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها:

هذه العبارة أيضاً مُدَلُّ على أن الراوي يستحقُّ أن يُقتل، ومن المظريف وصف التأكيد لطريقة قتله والظاهر أنه لم يردّها بقينها، وإنما أراد قتله مُطلقاً. وحُكِمَ التأكيد على راوٍ بالقتل إذا كان بناءً على ما يرويه؛ فإنه يُحمَلُ على سببه، وهو الوضوح في الحديث كما سبق.

وهذه العبارة أطلقها ابن معين فيما رواه عبد الله بن أحمد قال: "سألت يحيى قلت: شيخ بالكوفة يقال زُكْرِيًّا الكِسَالِي؟ فقال: رَجُلٌ سَوٌّ، يُجَدِّثُ بِحَدِيثِ سَوِّهِ. قُلْتُ ليحيى: إنه قد قال لي أنَّكَ قد كُتِبَ عنه. فحوَّل يحيى وجهه إلى القبلة، وحلَّف بالله مُجْتهداً أنه لا يعرفه، ولا أقاته، ولا كُتِبَ عنه، إلا أن يكون رآه في طريق وهو لا يعرفه. ثم قال يحيى: يستأهل أن يحفر له بئر ثم يُلقى فيها."

## ١٧. فلان حلال الدم:

هذه العبارة فيها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فالمعنى: فلان حلال لإراقة دمه وإراقة الدَّم كناية عن القتل؛ لأنه يتسبب منه. فإذا أطلقها تقيده على راوٍ بسبب ما يرويه، ينصرف إلى الوضوح في الحديث؛ لأنه هو القبيح الوحيد للحديث الذي قد يُباح به قتل راوٍ كما سبق. والعبارة أطلقها ابن معين على سُويِّد بن سعيد الحدثاني.

١ مراد ابن عيينة أن المعلّى يروي عن ابن أبي نجیح ما لم يسمعه منه أحد، ويقلم فيه احتمال الاختلاق، والله أعلم.

٢ حبل أحمد برواية عبد الله، ٥١٠/٦، رقم النص ١١٩٤، وانظر: ٥٣٦/٢، رقم النص ٣٥٤٠، وضمحاء الخليل، ٥١٤/٦، رقم الترجمة ١٨٠١

٣ حبل أحمد برواية عبد الله، ٨١/٣، رقم النص ٣٩٠٤، وضمحاء الخليل، ٨٦/٤، رقم الترجمة ٥٤٠

٤ انظر: سوالات الأجرى، ٢٩٩/٢

## ١٨. لو كان لي فرس ورمح؛ لكنك أغزو فلانا:

العبارة تُدَلُّ على أن الثاقب يُسَمِّيهِ قتال الراوي، والقتال قد يفتح عنه القتل. فكانه أطلق القتال، وأراد ما يتَّسَبَّهُ منه وهو القتل. فهو كناية عن القتل.

وقد وردت هذه العبارة فيما ذكره ابن حبان بسنده عن ابن معين قال: "لو كان لي فرس ورمح؛ لكنك أغزو سويد بن سعيد." وقد ذكر الذهبي أن يحيى قاله إثر سماعه لحديث يرويه سويد. وهذا يدلُّ على أن ما أباح قتل الراوي هو ما يرويه. ولا ينصرف ذلك إلا إلى الوضع في الحديث.

وروى الخطيب بسنده إلى الفضل بن سهل الأعرج<sup>٢</sup> قال: "يا أبا زكريته سويد الحداد، عن مالك عن الزهري، عن أنس، عن أبي بكر الصديق أن النبي ﷺ أهذى بختلا لأبي جهل." فقال يحيى: لو أن عدي قرصاً؛ حرجت أغزوه."<sup>٣</sup>

## النوع الرابع: ما يدلُّ على غلبة الوضع في مرويات الراوي:

سبق أن إحدى القرأتين التي يُسألُ بها على وضع الرجل للحديث، غلبته على مروياته. فالعبارات الدالة على غلبة الوضع على مرويات الراوي تُدَلُّ على تعدد الراوي لاختلافها، إلا إن جاء مانع يستوجب صرفها عن ظاهرها. ومما ورد استخدامه من تلك العبارات لدى أئمة التتقدين ما يلي:

## ١٩. حدَّث بأحاديث كثيرة كذب:

في هذه العبارة محذوف تقديره: هي كذب. وقد وردت العبارة في قول ابن معين في محمد ابن معاوية بن أعين، أبي علي القيسابوري: "حدَّث بأحاديث كثيرة كذب ليجس لها أصول."<sup>٤</sup>

١ المبرورين، ٣٥٢/٦، رقم الترجمة ٤٥٦

٢ انظر: ميزان الاعتدال، ٤/٢٥٠، رقم الترجمة ٣٦٢١

٣ الفضل بن سهل الأعرج، هو أبو العباس مولى بني هاشم، سمع يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والحسين بن علي الجهلي وآخرين. روى عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأبو حاتم الرازي، وقال: صدوق. وقال أبو داود: أنا لا أحدث عن فضل الأعرج. قيل له: لم؟ قال: لأنه كان لا يفوقه حديث جيد. توفي سنة خمس وخمسين ومائتين، وله نيف وسبعون سنة. انظر: تاريخ بغداد، ١٢/٦١-٦٦

٤ هذه الرواية أخطأ فيها سويد بن سعيد خطأ فاحشاً، إذ رواها عن مالك عن الزهري، عن أنس عن أبي بكر رضي الله عنه، والصحيح عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلًا كما في الموطأ برواية أبي مصعب الزهري، في كتاب الفرائض، باب في ميراث أهل الملل، ١/٦٧٠، ولذلك حمل عليه يحيى بن معين حملاً شديداً. انظر: تاريخ بغداد، ٤/٣٠٥

٥ المرجع السابق، ١٣٢/٥

٦ تاريخ بغداد، ٤/٣٧

## ٢٠. يَدُلُّ حَدِيثُهُ عَلَى الْكُذِبِ:

من ذلك قول أبي حاتم في أحمد بن إبراهيم الحلبي: "لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها، ليس لها أصول؛ يُدَلُّ حَدِيثُهُ عَلَى أَنَّهُ كَذَّابٌ." وقوله في محمد بن موسى أبي القباس الكندي البصري: "يُدَلُّ حَدِيثُهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِصَدُوقٍ."

## ٢١. أَحَادِيثُهُ مَوْضُوعَةٌ:

مثال استخدامه قول أحمد في الحنك بن عبد الله الأيلي: "أحاديثه موضوعة." وقول أحمد في محمد بن القاسم الأسيدي الكوفي أبي إبراهيم: "إن محمد بن القاسم يكذب. أحاديثه أحاديث سوء موضوعة. ليس بشيء." وقوله في مُبَشَّرِ بْنِ شُعَيْبٍ: "أحاديثه موضوعة كذب." وفي رواية قال: "ليس بشيء، يَضَعُ الْحَدِيثَ."

## النوع الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة الأساليب:

### ٢٢. يَسْرِقُ الْحَدِيثَ:

السَّرْقَةُ لِقَّةٌ أَخَذَ الْمُرِيدُ مَا لَيْسَ لَهُ أَخَذَهُ فِي خَفَاءٍ. والمراد بسرقة الحديث أنه يروي الراوي حديثاً عن شيخ لم يسمعه منه مُصَرِّحاً فيه بالسَّماع أمر القحديث كذباً وزوراً، لا وهماً أو غلطاً. فقد روى العُقَيْلِيُّ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ قَالَ: "أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ كَانَ يَسْرِقُ الْأَحَادِيثَ. قَالَ أَهْلُ الرَّمْلَةِ: حَدَّثَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ بِأَحَادِيثٍ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْسٍ الشُّيُوخَ الَّذِينَ حَدَّثَنِي عَنْهُمْ ابْنُ الْمُبَارَكِ." وفي رواية أخرى عنه قال: "أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ كَانَ يَدْعِي أَحَادِيثَ الدَّاسِ."

وبهذا المعنى قول علي بن الحسين بن الجنيد: "كانوا لا يُشْكِرُونَ أَنْ يَحْتَجِيَ بِنِ أَكْثَرِ مَا كَانَ يَسْرِقُ"

١ الخرج والتعديل، ٤٠/٢، رقم الترجمة ٥

٢ المرجع السابق، ٨٥/٨، رقم الترجمة ٣٥٩

٣ النظر: تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٤٥٣

٤ ضعفاء العقيلي، ٤٢٦/٤، رقم الترجمة ١٦٨٤

٥ المرجع السابق، ٢٣٥/٤، رقم الترجمة ١٨٢٨

٦ المرجع السابق، ١١٣/١

٧ النظر: المفردات، ص ٤٠٨

٨ ضعفاء العقيلي، ١١٣/١

٩ المرجع السابق، الموضع السابق

١٠ علي بن الحسين بن الجنيد هو أبو الحسن الرازي الحافظ، ويعرف ببلده بالملكي، لجمعه حديث مالك، وكان واسع الرحلة، بصيراً بهذا الفن، حبيراً بالرجال والعلل. وكان يحفظ حديث مالك وحديث الزهري. سمع أبا جعفر النخعي، وأبا مصعب الزهري، وآخرين. روى عنه ابن أبي حاتم وجماعة. توفي سنة إحدى وتسعين. وقيل: ثمان وثمانين. النظر: تاريخ الإسلام، ٦٨٥/٦

حديث الناس، ويجعله لنفسه.”

وقول ابن معين في عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: ”هذا كذاب خبيث، ليس هذه الكتب كُتبت، سرقها.“

والعلاقة بين السرقة مطلقاً وبين سرقة الحديث المتشعب، فقد شبه الراوي الذي يروي ما ليس له بروايته بالسارق الذي يأخذ ما ليس له أخذه.

وقال الذهبي مُعرِّفاً بالتقريب من الحديث: ”هو ما رواه الشيخ بإسناده لم يحسن كذلك فينقلب عليه، وينظر من إسناده حديث إلى متن آخر بعده، أو أن يتقلب عليه اسم راوٍ مثل مرة بن كعب بن كعب بن مرة وسعد بن سنان بن سنان بن سعد فمن فعل ذلك خطأً فمريب. ومن تعد ذلك وزكبت متناً على إسناده ليس له؛ فهو سارق الحديث. ويُقال في حقه: فلان يسرق الحديث. ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سيعه، فيتدعي سماعه من رجل.“

فسرقة الحديث على ما ذكره الذهبي تشمل كل كذب في السند، سواء في ادعاء السماع أو في قلبه أسماء الرواة.

وذكر الذهبي أن سرقة الحديث أنواع، يختلف حكم بعضها عن البعض.

فمنها ادعاء سماع ما لم يسمع من الكتب والأجزاء، ويرى الذهبي أنه ليس من الكذب على الرسول ﷺ، وإنما هو كذب مجرّد، أو كذب على الشيوخ. إلا أنه ”قل من ستر الله عليه ممن فعله“ على حدّ تعبير الذهبي.

ومنها تركيب إسناده ضعيف على ما لم يثبت سنده. وهذا أخف جرمًا مما سيأتي. وظاهر كلام الذهبي أنه غير داخل في الرّوض والافتراء.

ومنها تركيب إسناده صحيح على ما ضعف سنده. وهذا نوع من الرّوض والافتراء.

ومنها تركيب إسناده صحيح على ما ضعف سنده، واشتعل على خلال أو خراب، وهذا أعظم

إثمًا.

- ١ الخرج والتعديل، ١٢٩/٩، رقم الترجمة ٥٤٦
- ٢ تاريخ ابن معين، برواية ابن محرز، ٥٨/١
- ٣ نظر ينظر نكلاً وتطيلاً، وتبين. النظر: تاج العروس، ١٤٥/٢٠
- ٤ الموقظة، ص ٦٠
- ٥ انظر: الموقظة، ص ٦٠
- ٦ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق

وكلام النهي فيه نظرٌ من وجوه:

أولها: قلب أسماء الرواة تعمدًا إن كان لا يخفى دخوله في الوضع في الحديث، إلا أني لم أجد في كلام أئمة العقدة ما يدل على أنه من سرقة الحديث.

والعاني: ادعاء السماع لما لم يستمه الراوي أيضًا نوعٌ من الوضع والاختلاق في الحديث. كيف لا، وهو يؤهم بتعمد ظرق الحديث. وتعمد الظرق له تأثير في تقوية الحديث ورفع من مرتبته إلى مرتبة أعلى. أو على الأقل قد يؤهم بأن للحديث أصل. ولذلك سوي أئمة النقد المتقدمين الكلاب في ادعاء سماع الحديث بالمفتري في السنن، وجعلوها أشد الظنون في الراوي. قال الخطيب: "فأما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث، وادعاء السماع، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث بهذا، وإن تاب فاجعله".

والثالث: يؤهم كلام النهي أن تركيب الإسناد مطلقًا يدخل في سرقة الحديث. وليس كذلك، بل لا بد في سرقة الحديث أن يدعي الراوي سماعه من شيخ لم يسمعه منه سواء في سني موجود فعليًا، أو في سني رغبته للحديث. فالشرط للأزم لتتحقق سرقة الحديث ادعاء الراوي سماع ما لم يستمه مُصرِّحًا فيه بالسماع، أو التحدث. وتركيب الإسناد أو عدم تركيبه أمران إضافيان. فليس كل ما رُكِب فيه السند داخلًا في سرقة الحديث وإن كان يدخل في الوضع في الحديث.

والرابع: إن العفرقة بين تركيب إسناد ضعيف أو صحيح، أو العفرقة بين ما لم يثبت سنده، أو ما كان له سند ضعيف، لم أجد عند غير النهي، بل الظاهر من كلام أئمة النقد أن حقيقة سرقة الحديث تتمثل في كل ما ثبت فيه ادعاء للراوي بالسماع، وثبت أنه لم يستمه، بغض النظر عن ثبوت الحديث أو عدم ثبوته أو كون السند المركب اختلافًا صحيحًا أو ضعيفًا.

والخامس: لا وجه لتخصيص ما يتشبه على الحرام والحلال مما ليس كذلك، فإن لفظ الحديث في قول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ بِحَدِيثٍ يُزَيُّ أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ» عامٌّ. وكذلك في قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وتخصيص العام لا يكون إلا بدليل.

ورأى السخاوي أن سرقة الحديث أهرن من وضعه واختلاقه في الإثم، ونسب هذا الرأي للنهني، بخلاف ما نقلته عنه أنفًا.

١ الكفاية، ص ١١٧

٢ تقدم تخرجه في ص ١٧.

٣ سبق تخرجه في ص ١٧.

٤ انظر: فتح المغيث، ١٥٠/٢

والنظر في كلام أئمة التَّقْدِيدِ يدل على عدم وجود التفرقة بين من ثبت تَعَمُّدُهُ للكذب في المتن، وبين من ثبت منه ذلك في السند. إذ يحكِّمون على كل حديث تَرَجَّحَ فيه الاختلاق بالوضع، وَيَدْمُونُ فاعِلُهُ، أيًا كان موضع الاختلاق. وقد مرَّتْ أمثلة لذلك عند بيان ضابط هذه المرتبة.

ويُوافقُه أن السند إنما نشأ حفظًا للمتن، وقبول المتن ورُدُّهُ مُتَرَتَّبٌ على مُواصفات السند. فَمَنْ عَبَثَ بالسند؛ أَضْرَّ بالمتن. وهو أيضا ظاهر قول النبي ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ.»<sup>١</sup> لأن الحديث يشتمل المتن والسند، فبأيهما عَبَثَ الراوي كَذِبًا؛ دخل في عداد مَنْ يَكْذِبُ على رسول الله ﷺ.

فالخلاصة أن سرقة الحديث هي تَعَمُّدُ الكَذِبِ في سماع الحديث، وفاعِلُهُ في حُكْمٍ مَنْ يَضَعُ الحديث. والله أعلم.

### ٢٣. مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ مُقَيَّدًا بِالْحَدِيثِ:

الثَّهْمَةُ لُغَةً الظَّنُّ والشُّكُّ؛ والشائع استخدامه في عُيُوبِ التَّوْبِ بخلاف الظَّنِّ والشُّكِّ، فإنهما أَعْمٌ اسْتِخْدَامًا، إذ يُقَالُ: ظَنَنْتُهُ كَرِيمًا، وَلَا يُقَالُ: اتَّهَمْتُهُ كَرِيمًا. ويُقَالُ: شَكَّكْتُ فِي وُجُودِهِ، وَلَا يُقَالُ: اتَّهَمْتُهُ فِي وُجُودِهِ.

فمعنى اتِّهَامِ المرءِ رَمِيهِ بِعَيْبٍ. والاتِّهَامُ بثلاث درجات: اتِّهَامٌ بلا دليل، أو بدليل لم يثبت. واتِّهَامٌ بدليل ثابت، يغلب معه على الظن وجود العيب في المُتَّهَمِ. واتِّهَامٌ بدليل قطعي بلا شك.

والغالب على أئمة التَّقْدِيدِ المُتَّقَدِّمِينَ أنهم لا يَتَّهَمُونَ أَحَدًا بِعَيْبٍ إلا بعد ما غلب على الظنُّ وُجُودُهُ فيه إما بملاحظته المباشرة للراوي أو مَرُورِيَّاتِهِ، أو اعتمادا على شهادة غيره ممن يُوثِقُ به، وَيُعْتَمَدُ عليه في باب التَّقْدِيدِ. وذلك لأن أعراض الناس مُحَرَّمَةٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. ولا يُبَاحُ إلا إن عَارَضَتْهَا مَصْلَحَةٌ أَكْبَرُ، كحفظ السُّنَّةِ النبوية الشريفة. فيكون معنى اتِّهَامِ الراوي بشيء في عُرفِ أئمة التَّقْدِيدِ هو ثبوته في الراوي على وجه غلبة الظنِّ، ولو لم يصل إلى درجة اليقين. أي الاتِّهَامُ يُرَادُ به عندهم إلصاقُ الثَّهْمَةِ. فلا ينبغي أن يُعَدَّلَ عن هذا المعنى إلى غيره إلا بدليل.

والاتِّهَامُ عَامٌ في العيوب كلها، فإذا قُيِّدَ بالكذب في الحديث؛ كان بمرتبة "وضع حديثا". وقد شرح ابن الصلاح "مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ" بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ تَعَمُّدُ الكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ.<sup>٢</sup> ومِن أمثلة

١ تقدم تخرجه في ص ١٧.

٢ لسان العرب، ٦٤٤/١٢.

٣ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ٣١.

استخدامه بهذا المعنى ما ذكره الميموني<sup>١</sup> قال: "قلت [يعني: لأحمد]: جابر الجعفي؟ قال لي: كان يرى التثنيح. قلت: يُتهم حديثه بالكذب؟ فقال لي: من ظعن فيه؛ فأما يظعن بسا يحذف من الكذب. قلت: الكذب؟ فقال: إي والله، وذلك في حديثه بيِّن، إذا نظرت إليها."<sup>٢</sup>

ومن هنا يُمكن القول بأن الراوي إذا أتهم بالكذب في الحديث النبوي؛ فهو بمرتبة "وَضَع حديثاً". وإن أتهم بالكذب مُطلقاً من غير تشييد بالحديث؛ فهو بمرتبة "متروك الحديث". لأن دلالته فاصرة على ثبوت كذبه مُطلقاً، فلا يستلزم الكذب في الحديث.

وقال الذهبي: "وأردى عبارات الجرح: دَجَالٌ كَدَابٌ، أو وَطْأَعٌ يَضَعُ الحديث، ثُمَّ مُتَّهَمٌ بالكذب، ومُتَّقَى على تركه، ثم متروك." مما يبيِّن أن المُتَّهَمَ بالكذب دون الوضاع، وفوق المتروك. فإن أراد به المُتَّهَمَ بالكذب مُطلقاً، فهو دون الوضاع، إلا أنه من المتروكين، لا فوقهم كما سيأتي في المرتبة التالية مُفصلاً. وإن أراد المُتَّهَمَ بالكذب في الحديث؛ فهو من الوضاعين لا دونهم؛ لما سبق من صنيع أئمة التقية، إلا إن ثبت أن الاتهام أريته به ما دون الظن الغالب.

وقد أوضح ابن حجر الفرق بين كذب الراوي في الحديث النبوي، وبين التهمة بالكذب ذاكراً أسباب الطعن في الراوي، قال:

"لأن الظن إنما أن يكون لكذب الراوي في الحديث النبوي، بأن يروى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يثبته معتمداً لذلك. أو تهمة بذلك، بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول."<sup>٣</sup>

وهذا الكلام مُشكِّلٌ؛ لأنه لو أراد بتفرد الراوي بما يخالف القواعد المعلومة عدم بلوغ تهمة بالكذب مبلغ الظن الغالب، فلا أثر لها. ويبقى الراوي على البراءة من الكذب ما لم تثبت التهمة، ويحمل أمره على الخطأ أو الجهل، فيكون أرفع من الكاذب في كلام النابض الفاقيد لعبد الله. وإن أراد به بلوغ التهمة مبلغ الظن الغالب، فلا فرق بينه وبين الكاذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الظن الغالب هو أول درجات الثبوت، والأمور أكثرها تجري بغلبة الظن دون القطع. فلا يتجه فصل من أتهم بالكذب في الحديث على الظن الغالب عن الكاذب في الحديث ووضعه في درجة أدنى منه.

١ الميموني: هو عبد الملك بن عبد الحميد أبو الحسن، الرقي، تلميذ أحمد بن حنبل، ومن كبار الأئمة. سمع إسحاق بن يوسف الأزرق، ومكي بن إبراهيم وخلقاً كثيراً. حدث عنه الكثير، منهم النسائي، ورواه. وكان عالم الزُّكُوف ومفتياً في زمانه. مات سنة أربع وسبعين ومائتين، وهو في عشر المائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٣/٨٩-٩٠.

٢ علي أحمد برواية الميموني، ص ١٩٠.

٣ مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٦.

٤ لوزة النظر، ص ١٠٦.

٥ وقد ذكره ابن حجر نفسه؛ إذ قال بعد تعريف الموضوع: والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب، لا القطع؛ إذ قد يصدق الكذب. انظر: المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

والصحيح أن من تفرّد بما يخالف القواعد المعلومة، إن دلّ القرائن على قيامه بالوضع  
مُتَعَمِّدًا على وجه غلبة الظن؛ فإنه يُلْحَقُ بالرواضعِين.

وُشِكِلَ كَلَامُ ابْنِ حَجْرٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ حَدِيثَ الْكَاذِبِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ يُسَمَّى  
المَوْضُوعَ، بَيْنَمَا حَدِيثُ الْمُتَّهَمِ بِالْكَذِبِ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَتْرُوكِ. لِأَنَّ أَيْمَةَ التَّقْدِيرِ كَثِيرًا مَا يَحْكُمُونَ  
عَلَى الْحَدِيثِ بِالْوَضْعِ، مَعَ تَبَرُّؤِهِ الرَّائِي مِنْ عَهْدِيهِ، وَقَدْ سَبَقَتْ لَهُ أَمْثَلَةٌ عَوِيدَةٌ، وَالظَّاهِرُ مِنْ تِلْكَ  
الْأَمْثَلَةِ أَنَّ الْمَوْضُوعَ عِنْدَهُمْ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَغْلِبُ فِيهِ احْتِمَالُ الْاِخْتِلَاقِ، وَيُسْتَبَدُّ فِيهِ احْتِمَالُ  
الْحَقِّ، وَلَوْ لَمْ يُعْرَفْ مَنْ قَامَ بِهِ، فَالْمَوْضُوعُ لَيْسَ قَاصِرًا عَلَى حَدِيثِ الْكَاذِبِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، بَلْ هُوَ  
أَعَمُّ مِنْهُ؛ إِذْ يُمْكِنُ كُلُّ مَا غَلِبَ فِيهِ احْتِمَالُ الْاِخْتِلَاقِ.

وَأَمَّا تَخْصِيفُ حَدِيثِ الْمُتَّهَمِ بِالْكَذِبِ بِالْمَتْرُوكِ؛ فَهَذَا أَيْضًا لَا يُوَلِّقُ كَلَامَ أَيْمَةَ التَّقْدِيرِ. لِأَنَّهُمْ لَا  
يُطْلِقُونَ عَلَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ بِالْمَتْرُوكِ، بَلْ يَحْكُمُونَ عَلَى الرَّائِي بِأَنَّهُ مَتْرُوكٌ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْوَصْفُ  
يَنْتَزِلُ عَلَى جَمِيعِ مَرْوِيَّاتِ الرَّائِي. أَمَّا وَصْفُ حَدِيثٍ وَاحِدٍ بِالْمَتْرُوكِ كَمَا يَقُولُ أَحَدُهُمْ: هَذَا حَدِيثٌ  
مَتْرُوكٌ، فَلَمْ أَجِدْهُ فِي كَلَامِهِمْ.

وَيُتَوَكَّمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ حَجْرٍ أَيْضًا أَنَّ الْمَتْرُوكَ خَاصٌّ بِحَدِيثِ الْمُتَّهَمِ بِالْكَذِبِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.  
فَإِنَّ الْأَيْمَةَ يُطْلِقُونَ هَذَا الْوَصْفَ عَلَى كُلِّ مَنْ انْعَمَتِ الْفَائِدَةُ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِ مُطْلَقًا لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ،  
وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَالْاِتِّهَامُ بِالْكَذِبِ إِنَّمَا هُوَ سَبَبٌ وَاحِدٌ مِنْهَا، كَمَا سَيَأْتِي مُفَصَّلًا فِي مَرْتَبَةِ "مَتْرُوكِ  
الْحَدِيثِ". بَلْ وَيُطْلِقُونَهُ عَلَى الْوَضَاعِ أَيْضًا، وَهَذَا فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرٌ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَحْمَدَ عَلَى سَبِيلِ  
الْيَسَالَةِ: "الْحَسَنُ بَيْنَ عُمَارَةَ مَتْرُوكِ الْحَدِيثِ أَحَادِيثُهُ مَوْضُوعَةٌ. لَا يَكْتَبُ حَدِيثُهُ"<sup>١</sup>

وَيُسْتَخْلَصُ مِنْ هَذَا التَّحْقِيقِ كُلُّهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَاذِبِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَبَيْنَ الْمُتَّهَمِ  
بِالْكَذِبِ فِيهِ، إِلَّا إِنْ كُنَّ أَنَّ الْاِتِّهَامَ أُرِيدَ بِهِ مَا دُونَ الظَّنِّ الْغَالِبِ. وَأَمَّا الْكَاذِبُ أَوْ الْكَذَّابُ مُطْلَقًا؛  
فَإِنَّهُ دُونُهُمَا فِي مَرْتَبَةِ "مَتْرُوكِ الْحَدِيثِ".

قَالَ الْمُتَعَلِّمِي: "الْمُجْتَهِدُ فِي أَحْوَالِ الرُّوَاةِ قَدْ بَيَّنَّتْ عِنْدَهُ بِدَلِيلٍ يُصَحِّحُ الْاِسْتِنَادَ إِلَيْهِ أَنَّ الْخَيْرَ لَا  
أَصْلَ لَهُ، وَأَنَّ الْخَمَلَ فِيهِ عَلَى هَذَا الرَّائِي، ثُمَّ يَحْتَاجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى النَّظَرِ فِي الرَّائِي أَيْتَعَمَّدَ الْكُذِبَ، أَمْ غَلِطَ؟  
فَإِذَا تَدَبَّرَ، وَأَنْعَمَ النَّظَرُ؛ فَقَدْ يَتَّجِعُ لَهُ الْحَصْمُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ جَزْمًا، وَقَدْ يَمِيلُ ظَنُّهُ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ لَا  
يَبْلُغُ أَنْ يَجْزِمَ بِهِ، فَعَمِلَ هَذَا الْعَاقِبُ إِذَا مَالَ ظَنُّهُ إِلَى أَنَّ الرَّائِي تَعَمَّدَ الْكُذِبَ، قَالَ فِيهِ: مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، أَوْ  
نَحْوَ ذَلِكَ مَا يُؤَدِّي هَذَا الْمَعْنَى."<sup>٢</sup>

١ المرجع السابق، ص ١١٤

٢ انظر: ص ١٦١-١٦٥ من هذه الرسالة.

٣ الجرح والتعديل، ٤٨/٣

٤ التنكيل، ٤٢٢/١

وعلق الموصلي محمد خَلَف سلامة على كلام المُعلِّي قائلا: "واعلم أن الحديث الذي ينفرد به مُتَّهَم بالكذب حديثٌ ساقط البتَّة بل لا يُوجدُ مانعٌ من تسميته موضوعاً بل إن ذلك هو الأولى؛ والحكم بالوضع - كسائر الأحكام الحديثية والفقهية - يكفي فيه غلبة الظن، ولا يلزم أن يكون مهتماً على القطع واليقين." ويبدو أن المُعلِّي، والموصلي قصداً مُتَّهَم بالكذب في الحديث. لا مُتَّهَم بالكذب مُطلقاً.

## ٢٤. متهم بالوضع أو يتهم بالوضع:

قد سبق أن الأصل في الوضع في كلام أئمة النقد القَعْد للكذب في الحديث. فالمُتَّهَم بالوضع مرادف للمُتَّهَم بالكذب في الحديث، فهو بمرتبة "وضع حديثاً".

وقد أطلق العبارة المذكورة البخاريُّ على بشير بن ميمون أبي ضيفي الواسطيِّ قائلا: "بُتَّهَم بالوضع." وقد قال فيه أيضاً: "منكر الحديث."

١ لسان المحدثين، ٢/١٦٤

٢ التاريخ الأوسط، ٢/٢٥٥، رقم الترجمة ٢٥١٠

٣ التاريخ الكبير، ١٠٥/٢، رقم الترجمة ١٨٤٧، والضعفاء الصغير، ص ٣٤

## المبحث السادس

### حكم أهل مرتبة "وضع حديثاً"

لقد سبق أن ابن أبي حاتم ذكر أهل هذه المرتبة ضمن المتروكين، والمراد بالترك عدم قبول حديثهم مطلقاً، وهو كذلك، لأن من ثبت تعدُّده للوضع في الحديث ولو في حديث واحد، يقتضي القياس ردُّ جميع ما يرويه، أما ردُّ ما ثبت وضعه فيه فظاهر. وأما ردُّ سائر مروياته، فلترجح احتمال وقوع الوضع فيها أيضاً، وذلك لأن من استباح الوضع في الحديث، ففعله ولو مرة، ثبت استخفافه بالحديث النبوي وعدم فهمه لخطورة مرتبته في الدين، فترجح احتمال وقوعه في الوضع مرة أخرى. وهكذا يبطل فائدة جميع مروياته، ويبطل ضبطه.

وقد شدّد أئمةً وحكّموا على من ثبت كذبُه في الحديث؛ أنه لا يقبل حديثه أبداً، وإن تاب. فقد سئل أحمد عن رجل كذب في حديث واحد، ثم تاب، ورجع، قال: "توبته فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يكتب حديثه أبداً."<sup>١</sup>

وقال الخطيب: "فإن قال قائل: فما الذي لا يقبل به حديث الرجل أبداً؟ قلت: هو أن يحدث عن رجل أنه سيقه ولم يدركه، أو عن رجل أدركه، ثم وجد عليه أنه لم يسمع منه، أو بأمر يتبين عليه في ذلك كذب؛ فلا يجوز حديثه أبداً، لما أدرك عليه من الكذب فيما حدّث به."<sup>٢</sup>

وعن عليه الخطيب قائلًا: "هذا هو الحكم فيه إذا تعدّد الكذب وأقر به."<sup>٣</sup>

وقال أبو بكر الصيرفي: "كل من أسقطنا خبره من أهل العقل بكذب وجدناه عليه لم نجد لقبوله بتوبة تظهر."<sup>٤</sup>

١ انظر: الكفاية، ص ٢١٧

٢ المرجع السابق، ص ١١٨

٣ المرجع السابق، ص ١١٨

٤ أبو بكر الصيرفي: هو محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي له تصانيف في أصول الفقه. وكان فهماً عالماً. منع الحديث من أحمد بن منصور الرمادي ومن بعده، لكنه لم يرو كثير شيء. مات سنة ثلاثين، وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٦/٣

٥ شرح النووي لصحيح مسلم، ٧/١

وانتقد الثوري هذا التلقب قائلا: "وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية. والمختار القطع بصحة توبته في هذا، وقبول روايته بعدها إذا صحت توبته بشرطها المعروفة. وهي الإقلاع عن التعصية والندم على فعلها والعزم على أن لا يعود إليها. فهذا هو الجاري على قواعد الشريعة. وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافرا، فأسلم. وأكثر الصحابة كانوا بهذه الصفة. وأجمعوا على قبول شهادته. ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا. والله أعلم."

وهذه الشروط التي ذكرها الثوري هي شروط قبول التوبة عند الله عز وجل. وكلام الأئمة إنما هو في أثر توبته على ما يرويه بعدها، هل يقبل أم لا. ولا شك أن من أسقط عدالة سريره أو استباح حرمة الحديث النبوي، لا ينبغي التهاون في أمره، وقبول ما يرويه فوراً بعد ما أظهر توبته. بل يجب مراقبته أحواله لمدة غير قصيرة حتى يتبين حسن حاله، ويندفع احتمال الخداع، والأحوط أن يسد عليه باب الرواية مطلقاً كي لا يتلاعب بالحديث النبوي، فيكذب فيه الناس، ثم يتوبون، ثم يعودون. كما فعله أبو جزي نصر بن ظريف البجلي. فقد قال أبو داود: قال ابن مهدي: "بعث إلي أبو جزي وهو مريض، فقال حديثك كذا وكذا، كيف كتبته علي؟ فقلت: حدثني عن قتادة. قال: اجعله عن سعيد، عن قتادة. حتى أملى علي أحد عشر حديثاً. قال: كتبها عنه، عن قتادة، يدخل بيته وبين قتادة رجل. فقلت له: جزاك الله عن نفسك خيراً. ما أحسن ما صنعت. قال أبو داود: فحدثنا عبد الرحمن، وحدثت الناس. فصاح أبو جزي من مرضه ذلك، وعاد في روايته، عن قتادة. فصدق الناس عبد الرحمن عليه وكذبته."

ويبدو أن الثقاد لا يفرقون بين العالم بحكم الوضع في الحديث، الفاهم له على الوجه الصحيح، وبين الجاهل بحكمه، أو المتأول له من حيث تعمله للوضع، وذلك لأن ضررهما للحديث سواء. ويجب صون الحديث من افتراء الجهلة والتسليمين للكذب متأولين، كما يجب صونه من معاداة المفرطين، والله أعلم.

هذا في باب الرواية، وأما في باب التين فقد صرح النبي ﷺ بالتفريق بين الكذب عليه ﷺ وبينه على غيره من الناس، ونص على أن الأول أغلظ عقوبة، قائلا: "إن كذبنا علي ليس ككذب علي أحب من كذب علي متعمداً فليتبوا مقعده من النار" وما لا شك فيه أن الكذب على الناس أيضاً حرام فمبغوض في الشريعة، حتى عُدت صوراً له من الكبائر كشهادة الزور؛

١ المرجع السابق، الموضع السابق

٢ ضعفاء العسلي، ٢٩٦/٤

٣ سبق لمخرجه في ص ٤٧.

٤ دليل حديث: «ألا أتيتكم بأكثر الكبائر؟ قال: قول الزور» أو قال: شهادة الزور. قال حُصَيْنَةُ رَوَى الحديث: وأكثر ظني أنه قال: «شهادة الزور». أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب، بطلب عقوبت الولد من الكبائر، ص ٤٧-٤٨، رقم الحديث: ٥٩٧٦، بلفظه، ورقم الحديث: ٥٩٧٧ بنحوه. وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب الكبائر وأكبرها، ص ٥٣، رقم الحديث: ٤٦١ بلفظه، وأرقام الحديثين ٤٥٩، ٤٦٠ بنحوه.

والقذف، والقعود على الكذب. فإذا كان الكذب على الناس يصل إلى هذه الدرجة من الحرمة؛ كان الكذب على رسول الله ﷺ أشد من جميع صور الكذب على الناس. ثم أكد النبي ﷺ في الحديث المذكور خطورة الكذب عليه ببيان عقوبة من تعدده، وهو تبوء المقعد من النار. وهذه العبارة بظاهرها تدل على الخطأ في الثار؛ لأن المقعد هنا بمعنى المقر والتصير وهذا يدل على أن الكذب على رسول الله ﷺ من أكثر الكبائر.

ويؤيده أن الكاذب في حديث النبي ﷺ يضيف إلى الذين ما ليس منه، فإن حديث النبي ﷺ دين؛ لأنه روي عن النبي ﷺ: «لَا رِيَّ بِيٍّ»<sup>١</sup> ولهذا المعنى نصح القرآن الكريم على أن المكذب للمرسول ﷺ، مكذب لله - عز وجل - في قوله تعالى: «قَدْ نَعَّمْنَا إِنَّهُ لَكَزُورٌ وَأَنَّهُمْ لَا يَتَذَكَّرُونَ لَكِنَّا كَانُوا أَكْفَرًا مِمَّا ظَنَّنُوا يَكْتُمُونَ عَلَيْهِ الْكُفْرَ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ»<sup>٢</sup> ولهذا المعنى جعل طاعة الرسول ﷺ طاعة الله عز وجل فأبلا: «مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ»<sup>٣</sup> وعلى هذا، الكاذب على رسول الله ﷺ كأنه كفر على الله - عز وجل -، لأنهما بالافتراء يضيفان إلى الدين ما ليس منه، وهذا يقتضي أن يكونا في الإثم سواء.

وقد نصح القرآن الكريم في أكثر من موضع على أن الافتراء على الله - عز وجل - أشد أنواع الظلم، وقدرته بتكذيب آيات الله تعالى، بل قدمه عليه في أكثر من عشرة مواضع، في مثل قوله تعالى: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ»<sup>٤</sup>، مما يوجب بأن الافتراء على الله - عز وجل - أشد حرمًا في الدين، وأعظم جرأ، وأكثر إبطالًا من تجرؤ الكاذب، وهو كذلك؛ إذ الكاذب هو مجرد وجود ما أنزل الله تعالى، ففيه إبطال شرع الله - عز وجل -، بينما الافتراء على الله ليس فيه جحود الحق فحسبه بل فيه اعتداء على حق الله الخالص في التشريع والوحي، وفيه تلبس الحق بالباطل؛ إذ يُسبب

١ بدليل قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يَدْعُونَ أَنفُسَهُمْ رَبًّا لَمْ تُزَلُّوا بِهِمْ فَمَنَّا فَجِلَةٌ وَلَا تَقَالُوا أَنَّهُمْ فَهِنَةٌ إِنَّمَا أَنفُسُهُمْ أَتْفُقُونَ» (سورة النور: ٤) وقوله عز وجل: «إِنَّ الَّذِينَ يُدْعُونَ النَّاسَ إِلَى الْكُفْرِ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَالْآخِرَةُ وَهُمْ عَدُوٌّ عَظِيمٌ» (سورة النور: ٢٣)

٢ بدليل حديثه: «وَأَنَّ الْكُذْبَ يَهْدِي إِلَى الظُّلْمِ، وَإِنَّ الظُّلْمَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَقًّا يُكْتَبُ عَلَيْهِ كَذِبُ اللَّهِ كَذَابًا» أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: «إِنَّهَا لَأَرْسٌ مِمَّا نَفَعُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» (الحوبة: ١١٩) وما ينهى عن الكذب، ص ١٠٦٣، رقم الحديث ٦٠٩٤، بلغظه، وأخرجه مسلم في صحيحه بنحوه في كتاب البر والصلوة والآداب، باب قبح الكذب، وحسن الصدق، وفضله، ص ١١٣٨، رقم الحديثين ٦٦٣٨، ٦٦٣٩.

٣ سورة الحج، ٤٣  
٤ سورة الأنعام، ٣٣  
٥ سورة النساء، ٨٠  
٦ سورة الأنعام، ٢٩

إنشاء باطل يوازي الحق. وهذا يعني أن تعمد الكذب على الرسول ﷺ شرك وكفر. وإلى هذا ذهب أبو محمد الجوزيني واليه إمام الحرمين<sup>٢</sup> ومن الشافعية. قال النووي:

”وقال الشيخ أبو محمد الجوزيني واليه إمام الحرمين أبي الصغاني من أئمة أصحابنا: يكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ. حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب وأنه كان يقول في درسه كثيرا: من كذب على رسول الله ﷺ عمدا كفر، وأريق دمه.“

وذكر ابن حجر أن ابن السنتير مال إلى اختيار هذا المذهب<sup>٣</sup> ودعاه ابن تيمية بأولية نقلية وعقلية، ثم قال: ”واعلم أن هذا القول في غاية القوة كما تراه.“

وليس هذا بدعة من القول، بل فُلِمَسُ أصله عند أئمة التقدير المتقدمين أيضا، فقد سبق ما نُصَّ فيه أكثر من ناقد على استحقاق راي أو آخر القتل بسبب الوضع في الحديث، ولم أعلم أن أحدا منهم أنكره.

١ الفرق بين الكفر والشرك أن الكفر إنكار، بينما الشرك هو نوع من أنواع الافتراء. وكل افتراء إنكار، وليس كل إنكار افتراء. فعلى هذا الكفر أهم من الافتراء، والافتراء أعم من الشرك، والشرك أخص الثلاثة.

٢ أبو محمد الجوزيني: هو عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي. وكان إماما في الضمير والفقه والأصول، والعربية والأدب. تصدر للتدريس والفتوى في نيسابور سنة سبع وأربعمائة، فتخرج عليه خلق، منهم ولده إمام الحرمين. صنف التفسير الكبير والبصرة والعذكرة في الفقه وغيرهما قولي سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة، وهو في سنن الكهولة. وقيل سنة ثلاث وثلاثين. انظر: فيات الأعيان، ١٧/٣.

٣ إمام الحرمين: هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوزيني، وهو من أعلم المتأخرين من الشافعية المتجمع على إمامته، وشيخه مادة، وتفقيهه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك. يتلمذ على والده، فلما توفي تعد في مكانه للتدريس. ثم خرج وإحلا في طلب العلم، وجمال في البلدان، وجاور بمكة أربع سنين، وبالمدنية يدرس ويفي، ولهذا قيل له إمام الحرمين. ثم عاد إلى نيسابور، وقول الخطابة في المدرسة النظامية قرابة ثلاثين سنة. صنف التصانيف منها: نهاية المطلب في دراية المذهب والبرهان في أصول الفقه، مات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. انظر: فيات الأعيان، ١٦٧/٣-٦٩.

٤ شرح النووي لصحيح مسلم، ٦٩/١.

٥ ابن المنير: هو الإسكندراني المالكي، تاصر النبيه أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم أحد الأئمة المتبحرين في العلوم من الضمير والفقه، والعربية والملاحة، والأنساب. أخذت عن جماعة منهم ابن الحاجب. من تصانيفه تفسير القرآن، والانتصاف من الكشاف، ومناسبات تراجم البخاري، ومختصر التهذيب في الفقه. ولد سنة عشرين وستمائة. ومات سنة ثلاث وثمانين بالإسكندرية. انظر: حسن المحاضرة، ٣١٦/١-١٧.

٦ انظر: فتح الباري، ٢٠٢/١.

٧ ابن تيمية: هو شيخ الإسلام، عبد الله بن عبد السلام بن عبد الله الخزازي. وكان إماما حجة بارعا في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول. لم يكن في زمانه مثله تبحرا في العلم، وإفراطا في الذكاء، وقسرة على المناظرة، والنصارا للسنة، وقمعا للبدعة. وقد اعتنق، وأوذى، وحس مراته، وتوفي محبوبا في قلعة دمشق سنة ثمان وعشرين وسبعمائة وسارت بتصانيفه الركيان، ولعلها ثلاثمائة مجلد. منها الأجرورة في القراءات، والأحكام، وشرح الهداية. انظر: فوات الوفيات، ٣٢٣/٢-٤٤، وتذكرة الحفاظ، ١٩٢/٤.

٨ انظر: الصارم السلولة ص ١٧٤.

هذا، ويلحق الوعيد المذكور بمن قَعَمَد رواية ما افترأه غيره على الرسول ﷺ لقوله ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَمِّيَ حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ». لا وذلك لأنه بروايته لما افترأ، ينصره، ويقويه، ويؤيده، ويخجل الناس، فيعادي الحق.

إلا أنه مما ينبغي التنبيه له أن كون الافتراء على رسول الله ﷺ، وروايته فعلين دالين على الكفر لا يستلزم تكفير كل من صدر منه أحدهما أو الاثنان من المسلمين لاحتمال تخلف شرط أو أكثر من شروط التكفير فيه. إذ من ثبت إسلامه بتعيينه لا يحكم بكفره إلا بتعيين، فيشترط فيمن يكفر بقول أو فعل بعد إسلامه ما يلي:

أولاً: التكليف، فلا تكفير لصي أو مجنون، بدليل قول الرسول ﷺ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الثَّامِرِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ»<sup>١</sup>

وثانياً: العلم بكون ما صدر منه من الكفر أو الشرك، فلا تكفير لجاهل بالحكم الشرعي لما صدر منه بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>٢</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحِي إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ لِتُنذِرَ بِهِ وَمَنْ يَغْفِرْ﴾<sup>٣</sup>

قال ابن حزم: «فتص -تعالى- ذلك على أن الندارة لا تلزم إلا من بلغته، لا من لم يبلغه وأنه -تعالى- لا يعذب أحداً حتى يأذنه رسول من عند الله عز وجل. فصح بذلك أن من لم يبلغه الإسلام أصلاً فإنه لا عقاب عليه»<sup>٤</sup>

١ سبق ترجمته في ص ٤٧.

٢ انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ١٢/١٦٦.

٣ هذا الحديث أخرجه النسائي في سننه في كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأرواح، بلفظه، ص ٤٨٠، رقم الحديث ٣٤٦٤، كما أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطلاق، باب طلاق المعتمه والصغير والنائم، ص ٤٩٢، رقم الحديث ٤٠٤١، بلفظه. والمحاكم في المسند في أول كتاب الصلاة، ١/٣٨٩، رقم الحديث ٩٤٩، وفي كتاب البيوع، ٢/٦٨، رقم الحديث ٢٣٥٦، وفي كتاب الصوم، ٤/٤٣، رقم الحديث ٨١٧٠، وفي كتاب الحدود، ٤/٤٣٠، رقم الحديث ٨١٧١. وصححه المحاكم. انظر: المستدرک، ١/٣٨٩، ووافقه المهدي. انظر: الملخص، ١/٢٦٠، ووافقه الألباني أيضاً. انظر: إرواه الغليل، ٢/٤٠٧.

٤ سورة الإسراء، ١٥

٥ سورة الأنعام، ١٩

٦ ابن حزم: هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي إمام الظاهرية. وكان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة على مذهب الشافعي أولاً، ثم على مذهب أهل الظاهر. وكان عاملاً بعلومه، زاهداً في القبول، متواضعاً، ذا فضائل حميدة وتواضع كثيرة، منها: الإحكام لأصول الأحكام، والفصل في الملل والأهواء والنحل. مات بعد الأربعمائة. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٢٢٥-٢٦٠

٧ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٤/٥٠٧

وقال: "وكذلك من لم يبلغه الباب من واجبات الدين؛ فإنه معذور؛ لا ملامة عليه."

ويؤيد عليه أيضا قول النبي ﷺ: «كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِتَنِيهِ: إِذَا مَاتَ فَأَخْرِقُونِي، ثُمَّ اطْحَنُونِي، ثُمَّ ذَرُونِي فِي الرِّيحِ، فَوَاللَّهِ لَئِن كَسَّرَ عَلَيَّ رِيًّا؛ لَيَسُدَّنِي عَذَابًا مَا عَذَبَهُ أَحَدًا. فَلَمَّا مَاتَ، قُوِلَ بِهِ ذَلِكَ. فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ، فَقَالَتْ: اجْعَلِي مَا فِيكَ مِنْهُ، فَمَقَلْتَهُ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: يَا رَبِّ حَشَيْتُكَ. فَذَقَّرَهُ<sup>١</sup>. ففُفِرَانِ اللَّهُ فَعَالَى لَهُ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ اعْتِقَادِهِ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ، حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ عَلَى عَذَابِهِ، إِنْ أُحْرِقَ، وَسُجِقَ، ثُمَّ ذُرِّي فِي الرِّيحِ، وَذُلَّ عَلَى أَنَّهُ عُنُورٌ فِيهِ بِسَبَبِ جَهْلِهِ لَهُ بِجَانِبِ صِحَّةِ إِسَانِهِ بِمَا عَلَّمَهُ.

وهذا يقتضي أن من روى حديثا المتروك غيره، وحفي عليه گوته مؤتمري على الرسول ﷺ؛ لا يلحقه الوعيد المذكور، كما لا يلحق من لکن، فلکن من غير أن يدرك أن ذلك ليس من حديثه، وأنه لا يجوز له روايته.

وثالثا: كون ذلك العلم وصل إليه بطريق ثابتة. فلا يكفر من رة دليلا شرعيًا وصله بطريق لا يتق به، أو شك في ثبوته. يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَهُمْ قَائِلٌ مِنْهُمْ فَيَقُولُ مَا نَسِينَا أَنْ نَصِيحًا قَوْمًا يَهْتَلِفُونَ فَيُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ شَتِيرِينَ﴾<sup>٢</sup>، فالأمر بالتوقف من قبول خبر الفاسق حتى يقين يقتضي أن العمل بشيء لا يلزم المكلف إلا إذا بلغ عن طريق موثوق بها.

وذليله أيضا حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: "سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ ابْنَ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الْقُرْآنِ عَلَى عَجْرٍ مَا أَمْرُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ بِهَا، وَكَذَلِكَ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ. ثُمَّ لَبَيْتُهُ بِرِدَائِيهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى عَجْرٍ مَا أَمْرُهَا، فَقَالَ لِي: «أَرْسَلْتُهُ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «اقْرَأْ»، فَقَرَأَ، قَالَ: «هَكَذَا

١ المرجع السابق، ٥٠٦

٢ ذُرُونِي، أي انثرونني، من ذُرٌّ يَذُرُّ ذُرًّا، بمعنى تثر، انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ١٥/١٠، والمراد به هنا: انثروا رماد جسدي بعد الإحراق.

٣ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتابه أحاديث الأنبياء، باب بدون عتراق، بلغظه، ص ٥٨٧، رقم الحديث ٣٤٨١، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه، ص ١١٩٤، رقم الحديث ٦٩٨١

٤ سورة الحجرات، ٥٦

٥ هشام بن حكيم بن حزام: هو القرشي الأسدي. أسلم يوم الفتح، وكان من فضلاء الصحابة ولخيارهم، ممن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر - رضي الله عنهم جميعا - لم يتخذ أهلا ولا ولدا، ومات قبل أبيه. انظر: الاستيعاب، ٣٩-١٥٣٨/٤

٦ لَبَيْتُهُ: تجتمعت فيأتيه عند صدره وتحميه، ثم تجر زحمته. انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام، ٣٠/٣

٧ أَرْسَلْتُهُ: أي غلبه، والبرسائل يقابل الإمساك، انظر: المفردات، ص ٣٥٣

أُذِلَّتْ، ثُمَّ قَالَ لِي: «اقْرَأْ»، فَقَرَأْتُ فَقَالَ: «هَكَذَا أُذِلَّتْ إِذْ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيْسَّرَ»<sup>١</sup> فَعَدِمُ تَكْفِيرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَضِي اللَّهِ عَنْهُ -، وَعَدِمُ ذَمُّهُ أَوْ تَوْبِيخُهُ لِمَا مَعَهُ كَوَيْهِ شَكُّكَ فِي قِرَاءَةِ ثَابِتِ الْقُرْآنِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَدِمَهُ بِسَبَبِ عَدَمِ عِلْمِهِ بِصِحَّةِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ. فَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابَ، وَلَمْ يُكْفَرْ.

ورابعاً: الفهم للدليل الشرعي على وجوه صحيح. ولذلك توقفتوا من تكفير المتأولين المخطئين في الاجتهاد. ودليله حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنِ أُمَّيِّ الْخَطَا، وَالنَّسِيَانِ، وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»<sup>٢</sup>، وَالْخَطَا حَامٌّ يَشْمَلُ الْخَطَا فِي الْاجْتِهَادِ. وَيَدُلُّ عَلَى وَجوب قبول عُذْرِ الْمَخْطِئِ أَيْضاً هَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَذْكُورِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ حَاتِمِ الطَّلْحِيِّ قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿سَوَّىٰ بَيْنَ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾<sup>٣</sup> عَمَدْتُ إِلَى عَقَالٍ أَسْوَدَ، وَإِلَى عَقَالٍ أَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا نَحْتًا وَسَادَقِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ لِي، فَعَدَمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهْلِ»<sup>٤</sup>. ووجه الدلالة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم

١ الأحرuf السبعة: هي الأوجه التي يقع بها التغيير في قراءات القرآن على الأصح. وتلك الأوجه هي: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وفأنيث، واختلاف تصريف الأفعال، واختلاف وجوه الإعراب، والاختلاف بالنقص والزيادة، والاختلاف بالتقديم والتأخير، والاختلاف بالإبدال، واختلاف اللهجات. انظر: مباحث العرفان، ص ١٥٥-٥٩

٢ هذا الحديث أخرجه البخاري بلفظه في صحيحه، في كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، ص ٣٨٩، رقم الحديث ٤٤١٩، كما أخرجه بنحوه في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ص ٨٩٥، رقم الحديث ٤٩٩٤، وفي باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة، وسورة كذا وكذا، ص ٩٠٣، رقم الحديث ٥٥٠٦، وفي كتاب استنابة المرندين والمغاندين وقتلهم، باب ما جاء في المتأولين، ص ١١٩٥، رقم الحديث ٦٩٣٦، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا كُنْتُمْ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل: ٤٠]، ص ١٣٠٣، رقم الحديث ٧٥٥٠.

٣ هذا الحديث سألني تخريجه في ص ١٩١.

٤ عدي بن حاتم رضي الله عنه هو مهاجري يكنى أبا طريف، ابن الجواد الذي يضرب به المثل، وقد عدي على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سنة تسع، وقول: سنة عشر، وكان نصرانياً، فأسلم، وحسن إسلامه. وروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحاديث كثيرة. ثم قدم على أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقت الردة بصدقات قومه، وكبت على الإسلام، ولم يردده وفيت قومه معه. وكان جواداً، شريفاً، معظماً، حاضر الجواب، وشهد فتوح العراق ومشارك أخرى كثيرة. توفي سنة سبع وستين على الأصح. انظر: أسد القابة، ٧/١.

٥ سورة البقرة ١٨٧

٦ العقال: الخيل الذي يُكسب به البعير. انظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ص ٣٦٧

٧ هنا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه في كتاب الصوم، باب قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ مَا أُرِيَا الْوَيْحَاتِ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ص ٣٠٨، رقم الحديث ١٩١٦، كما أخرجه بنحوه في كتاب تفسير الصوائد، باب قوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ مَا أُرِيَا الْوَيْحَاتِ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ص ٢٦٦، رقم الحديث ٤٥١٠.

يُطعن في هجوتي، بل ذكر له الصحيح للآية مما يدل على أن من لم يُرزق فهم دليل شرعي على وجه صحيح، فعمل بمقتضى فهمه الحاطي، فإنه لا لوم عليه ولا عقاب.

ومن أوضح آياته ما صدر من هجر - رضي الله عنه - يوم صلح الحديبية حين علم شروط الصلح، وبقضاء النبي ﷺ برّد أبي جندل - رضي الله عنه - إلى المشركين، وكان قد جاء مُستغيثاً بعد أن نال عذاباً شديداً من المشركين. قال هجر: "فَأَقْبَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟"

قَالَ: «بَلَى».

قُلْتُ: أَلَيْسَ عَلَى الْحَقِّ، وَعَدُوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟

قَالَ: «بَلَى».

قُلْتُ: فَلِمَ تُعْظِي الدِّينَةَ فِي بَيْتِنَا إِذَا؟

قَالَ: «إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَسْتُ أَغْصِيهِ، وَهُوَ قَاصِرِي».

قُلْتُ: أَوْلَيْتَ كُنْتَ مُخْتَلِفًا أَنَا مَتَأَمِّي الْبَيْتِ فَتَنْظُرُ بِهِ؟

قَالَ: «بَلَى، فَأَخْبَرْتُكَ أَنَا تَأَمِّي الْعَلَمُ».

قَالَ: قُلْتُ: لَا.

قَالَ: «فَأَنَّكَ آيِيهِ وَمَنْظُورُ بِهِ».

قَالَ: فَأَقْبَيْتُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَيْسَ هَذَا نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟

قَالَ: بَلَى.

قُلْتُ: أَلَيْسَ عَلَى الْحَقِّ، وَعَدُوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ؟

قَالَ: بَلَى.

قُلْتُ: فَلِمَ تُعْظِي الدِّينَةَ فِي بَيْتِنَا إِذَا؟

قَالَ: «أَيُّهَا الرَّجُلُ، إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ يَفْعِي رِيَّهُ، وَهُوَ قَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ

١ أبو جندل: رضي الله عنه هو ابن سهيل بن عمرو العاصري، أسلم بمكة، فسجنه أبوه، وقيدته. فلما كان يوم الحديبية، هرب إلى النبي ﷺ. فطلع عليه بعد أن عاهد معركي مكة على الصلح، على يد أبيه سهيل، قبل الكتابة. فردّه النبي ﷺ إلى المشركين وفقاً لأحد شروط الصلح، وأوصاه بالصرم والاحتسابه انظر: أسد الغابة، ١٥٣/٦. وانقلت أبو جندل، فلحق بأبي بصير - رضي الله عنهما - وهو الذي استأمن لأبيه في فتح مكة. واستشهد باليمامة وهو ابن ثمان وثلاثين سنة. انظر: الإصابة، ٥٩/٧.

بِعَزْرِهِ، قَوْلَهُ إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ.

قُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ يُحَدِّثُنَا أَنَّ سَتَابِي النَّبِيَّ وَتَطْوُفَ بِهِ؟

قَالَ: بَلَى، أَفَأَحْبَبْتُكَ أَمْ لَكَ تَأْيِيدُ الْعَامِ؟

قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمَطْوُوفٌ بِهِ.

- قَالَ الرَّهْرِيُّ [راوي الحديث]: قَالَ حَمْرٌ -: فَعَمِلْتُكَ لِذَلِكَ أَعْمَالًا. ١٠

فَعَدِمَ ظَمِنَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ فِي عَمْرٍ سَرَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا - مَعَ كَوْنِهِ ظَهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى شَكِّهِ فِي صِدْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ بَيْنَا لَهُ حَقَّاهُ فِي الْقَهْمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ حَمَلَ الْبِشَارَةَ عَلَى أَنَّهَا سَتَتْحَقُّ فِي الْعَامِ نَفْسِيهِ، مَعَ كَوْنِهَا غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ. فَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ أَوَّلَ حُكْمًا شَرْعِيًّا عَلَى وَجْهِ غَيْرِ صَحِيحٍ لَشُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ؛ فَإِنَّهُ مَعْدُورٌ، لَا يُؤَاخَذُ بِهِ.

وَخَاصًّا: التَّدَاكُرُ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ عِنْدَ فِعْلِ الشَّيْءِ الَّذِي يُكْفَرُ بِهِ. فَلَا يُكْفَرُ مَنْ اعْتَدَرَ بِالشُّهُوِ بَدِيلَ قَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنِ أُمَّتِي الْحَطَّاءِ وَالنَّسِيَّانِ، وَمَا اسْتَشْكِرُوا عَلَيْهِ.» ١١

وَمَادَسًا: تَعَنُّدُهُ لَمَّا صَدَرَ مِنْهُ مِمَّا يُكْفَرُ بِهِ بِقَصْدِهِ وَاخْتِيَارِهِ. فَلَا تَكْفِيرَ لِلتُّكْرِهِ، لِعَدَمِ اخْتِيَارِهِ بَدِيلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَئِنْ مَنَّ مِنَ الْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١٢

وَلَا تَكْفِيرَ كَذَلِكَ لِمَنْ سَمَّيَهُ لِسَانَهُ أَوْ أَحَدُ جَوَارِحِهِ لِعَدَمِ التَّقْصِيدِ، وَدَلِيلُهُ حَدِيثُ أَبِي عَثَابٍ سَرَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْنَ»

١ هذا الحديث أخرجه البخاري بلفظه في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب، وكتابة الشروط، ص ٤٤٧-٤٥٠، رقم الحديث ٢٧٣٦

٢ هذا الحديث أخرجه ابن جبان في صحيحه بلفظه، وقد جلد في ترويق ابن بلبان، في كتاب إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن مناقب الصحابة رجالهم، باب فضل الأمة، ٤٠٣/١٦، رقم الحديث ٧٢١٩، كما أخرجه أحمدون، منهم ابن ماجه أخرجه بلفظه في كتاب الطلاق، باب طلاق التكره والناسي، ص ٤٩٤، رقم الحديث ٢٠٤٣، وينحوه رقم الحديث ٢٠٤٥، وقال أبو بصير علق الحديث الأول منهما، هذا إسناد ضعيف لا ينفقهم على ضعف أبي بكر الهذلي، وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه الأئمة الستة، انظر: مصباح الرجا، ١٤٥/٤، رقم الحديث ٧٢٧، وقال في الحديث الثاني: هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع. انظر: الترجيع السابق، ١٢٦/٤. والحديث صححه الألباني في نظرا إلى مجموع طرقه، انظر: إرواه الفليل، ١٤٣/١، رقم الحديث ٨٢، ومشكاة المصابيح بحقيق الألباني، ١٧٧/٣، رقم الحديث ٦٩٣

٣ سورة البهل، ١٠٦

يُحَاسِبُنكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴿١﴾ قَالَ: دَخَلَ قُلُوبُهُمْ مِنْهَا قَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ هَيْبَةٍ. فَقَالَ  
 النَّبِيُّ ﷺ: تَقُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا. قَالَ: قَالَ لِي اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ  
 تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ شِئْنَا أَنْ  
 نَأْخِطَأَنَّ﴾ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ قَالَ: قَدْ  
 فَعَلْتُ. ﴿وَاغْفِرْ لَنَا وَإِرْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. <sup>٢</sup> وِدَلِيهِ أَيْضًا حَدِيثٌ سَبَقَ ذَكَرَهُ فِيهِ:  
 «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّيِ الْحَقَّاءِ وَالنَّسِيَّانِ وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»

وَلَأَجْلَ هَذِهِ الشَّرُوطِ كُلِّهَا لَا يُكْفَرُ الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ شَخْصًا مُعَيَّنًا مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ إِلَّا بِمَا  
 تَقَرَّرَ بِهِ الْحُجَّةُ، وَذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الَّتِي ثَبَتَ الْعِلْمُ بِهَا وَوَصَلَ إِلَى الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ. حَتَّى صَارَ مَعْلُومًا مِنَ  
 اللَّيِّنِ بِالضَّرُورَةِ.

قَالَ ابْنُ خَبْرٍ مَوْضِعًا ضَائِعًا مَنْ يَجُوزُ تَكْفِيرُهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، وَمِنْ لَمْ تُرَدِّ رِوَايَتُهُ:

«وَالْحَقِيقِيُّ أَوْ لَا يَرُدُّ كُلُّ مُكْفَّرٍ بِبِدْعَةٍ لِأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَدَّعِي أَنَّ مَخَالِفِيهَا مَبْعُدَةٌ وَقَدْ بَالِغٌ  
 فَتُكْفَرُ مَخَالِفِيهَا. فَلَوْ أُجِدَّ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لاسْتَلْزَمَ تَكْفِيرَ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ فَالْمَعْتَدُ أَنَّ الَّذِي تُرَدُّ  
 رِوَايَتُهُ مِنْ أَنْكَرِ أَمْرًا مُتَوَاتِرًا مِنَ الشَّرْحِ مَعْلُومًا مِنَ اللَّيِّنِ بِالضَّرُورَةِ، وَكَذَا مَنْ اعْتَقَدَ عَكْسَهُ» <sup>٣</sup>

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ ذَلِكَ مِنَ الشُّهْرَةِ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ تُقْتَضِي الكُفْرَ أَوْ الشِّرْكَ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ يَكْتَفُونَ  
 بِبَيَانِ حَقِيقَتِهَا، وَيُنَبِّهُونَ كَوْنَهَا شِرْكًَا أَوْ كُفْرًا، وَيُنَكِّرُونَهَا عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِهَا، مَعَ التَّغْلِيظِ عَلَيْهِمْ أَحْيَانًا  
 بِمَا ذُكِرَ مِنَ الكُفْرِ، كَتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكِ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ، وَتَرْكِ مَجَالَسَتِهِمْ وَجَزَاءً وَتَأْدِيبًا لَا تَكْفِيرًا. <sup>٤</sup>

وَإِنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِ الْاِفْتِرَاءِ فِي الْحَدِيثِ كُفْرًا أَوْ شِرْكًَا لَمْ يَبْلُغْ مِنَ الشُّهْرَةِ وَالْوُضُوحِ بِحَيْثُ  
 يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ صَارَ مَعْلُومًا بِالضَّرُورَةِ لِنَدَى الْأُمَّةِ بِأَسْرِهِا، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فِي مَجْهَدِ أَنْاسٍ لَمْ  
 يَعْلَمْ بِهِ. وَلِأَجْلِ هَذَا نَصَّ الْأُمَّةُ التُّقَادَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَاةِ بِتَعَمُّدِ الكَذِبِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَلَمْ  
 يُكْفَرُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَشْخَاصًا مَعْدُودِينَ. وَيَبِينُ أَنَّ هَذَا الْاِحْتِرَازَ لِأَجْلِ اِحْتِمَالِ وُجُودِ مَنْ يَضَعُ احْتِثَابًا

- 
- ١ سورة البقرة، ٢٨٤
  - ٢ سورة البقرة، ٢٨٦
  - ٣ سورة البقرة، ٢٨٦
  - ٤ سورة البقرة، ٢٨٦
  - ٥ هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس، ص ١٦٧ رقم الحديث ٣٣٠
  - ٦ سبق تخريجه في ص ١٩١.
  - ٧ لزهة النظر، ص ١٢٧
  - ٨ وقد تحدث عن موضوع الكفر بالتفصيل والإسهاب إبراهيم بن عامر الرحبي في كتابه القيم "الكفر وضوابطه"، فمن أراد الاستزادة في الموضوع، فمليه به.

ونصرة لدين الإسلام، ولكونه متأولاً معذوراً بخطئه في القوم، أو جاهلاً معمولاً بجهله، لا لكون الافتراء وروايته عندهم أهون من الكفر والشرك. وهذا يُفسر احتراز الأئمة الثقات عموماً من تكفير عامة من ثبت افتراءه في حديث رسول الله ﷺ، وامتناعهم من إلحاقه بالمرتدين. قال التوروي مبيهاً ما يُستفاد من حديث من كذب على ﷺ مُتعمداً...:

”تعظيمُ تحريم الكذب عليه ﷺ، وأنه فاحشة عظيمة وسوية كبيرة. ولكن لا يُكفر بهذا للكذب إلا أن يُستحله. هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف. وقال الشيخ أبو محمد الجزيي والدة إمام الحرمين أبي المتعالي من أئمة أصحابنا: يُكفر بتعمد الكذب عليه ﷺ. حكى إمام الحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه كان يقول في درسه كثيراً: مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمْدًا، كَفَرَ، وَأَرِيقُ دَمَهُ. وَضَعَفَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّينَ هَذَا الْقَوْلَ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَإِنَّ هَفْوَةَ عَظِيمَةً. وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْجُمْهُورِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.“

وما رآه التوروي رأيين مخالفيين ورجح منهما مذهب الجمهور، يُمكن الجمع بينهما بحمل التكفير لمن قامت به الحجة من أفاضل معينين ممن لا يتصور فيهم الجهل بحكمه، وحقيقته، وبحمل عدم التكفير لعامة الناس الذين لم يبلغهم، أو لم يتبين لهم حكم الوضع في الحديث، على وجه صحيح.

أما تكفير من روى الموضوع من الرويات، فإنه قضية أكثر تعقيداً من تكفير من قام بنفسه بالوضع في الحديث. لأن العلم بكون تعمد رواية الموضوع من الرويات كُفراً وشركا لم يبلغ من الشهرة إلى درجة المعلوم بالظهور من جهة، وعموم العلم بما ثبت فيه الوضع من الرويات، واختلاف العلماء فيه، أو احتمال الخلاف من جهة أخرى، يُوجبان التوقف عن تكفير من أتهم برواية الموضوع من الحديث. قال الترمذي:

”سألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن، عن حديث النبي ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَلَيَّ حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَافِرِينَ». فقلت له: مَنْ رَوَى حَدِيثًا، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ إِسْنَادَهُ خَطَأٌ، يُخَافُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دَخَلَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ؟ أَوْ إِذَا رَوَى النَّاسُ حَدِيثًا مُرْسَلًا، فَأَسَنَدَهُ بَعْضُهُمْ، أَوْ قَلَبَ إِسْنَادَهُ، يَطَّوِّقُ قَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: لَا. إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ إِذَا رَوَى الرَّجُلُ حَدِيثًا، وَلَا يَعْرِفُ لِدَلِيلِكَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَصْلًا، فَحَدَّثَ بِهِ، فَأَخَافُ أَنْ

١ قد سبق تخريج الحديث في ص ٤٧.  
 ٢ شرح النووي لصحيح مسلم، ٦٩/١.  
 ٣ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن: هو المازني السمرقندي من الحفاظ المقتدرين وأهل السورج في البين، بحسن حفظ، وجمع، وتفقه، وصنف، وحدث، وأظهر السنة في بلده، وهو ممن روى عن أتباع التابعين، من شيوخه يزيد بن هارون، روى عنه أهل بلده، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر: الفقات، لابن حبان، ٣٦٤/٨.  
 ٤ قد سبق تخريج الحديث في ص ٤٧.

يَكُونُ قد دخل في هذا الحديث.

ويبدو أن التاريخ هنا يُذكر اليقَين لما يدخل في رواية الموضوع في المحيط الذي كان يعيش فيه، وذلك من روى ما لا أصل له لكون العليم بالوضع فيه مما عَلم بالضرورة عند المشتغلين بالحديث النبوي في زمانه. ولكن لا ينبغي أن يُطبق هذا اليقَين في كل زمان ومكان، لأن عَلم الناس وحتى عَلم العلماء بالحديث صحيحه وسقيمه مقبوله ومردوده في أزمته وأمكنته مختلفة ليس بقدر سواه. فيجب التأكد من كون من روى الموضوع من الروايات المرفوعة عالمياً بوضع ما رواه، وبخاصة رواية الموضوع لتكفيره، أو حتى للظن فيه. فإذا عَلَب على القَرن أنه تَعَمَد روايته بعد العَلم بحُكْمه، وبعد معرفة الوضع فيه، حينئذ يُطعن فيه ويُكفَّر بعد التأكد من وجود سائر الشُرُوط المذكورة.

فأخلاقاً أن التَعَمَد للكذب على رسول الله ﷺ، أو التَعَمَد لرواية ما افترى عليه حكمتها في باب الرواية الرَّدُّ مطلقاً، فإن الكذب هو الإخبار بما يخالف الواقع، فهو مُسَيِّطٌ لفائدة خيره ما تماماً. وضررها في الحديث أكثر من ضرر غيرها من المتروكين؛ فإنهم مهتماً ببلوغ من السيئات، لا يُعترِثون على مس أصل الدين. فالكذب على رسول الله ﷺ مُتَعَمَدٌ أو المُتَعَمَدُ لرواية الموضوع يُضِرُّ بالدين؛ لأنه إن كان يكذب عليه جاهلاً بحُكْمه الصحيح وخطورته، فقد بَلَغ من الجهل مداه إذ لم يَسَلِّم الدين من جهله، وإن كان يكذب عليه مُتَعَمَدًا بعد العَلم بحُكْمه، والتفريط فيه فإنه عَدُوٌّ من أعداء الدين. وعلى كل حال، فإنه يُغايِرُ عامَّةَ المتروكين، ويُفَرِّقُهُم إضراراً للحديث.

أما في باب الدين، فمن تَبَيَّن إسلامه، ثُمَّ تَعَمَد الكذب على الرسول ﷺ، أو تَعَمَد رواية ما افترى عليه، لا تُسقط عدالته، ولا يُكفَّر إلا بعد تَحَقُّقِ شُرُوطِ التكفير فيه. والله أعلم.

١ سنن الترمذي، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن روى حديثه وهو يرى أنه كذب، ص ٢٦٤، رقم الحديث ٢٦٦٤



## ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

ويشتمل على ستة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ مرتبة "متروك الحديث"  
المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"  
المبحث الثالث : المراد بخلو حديث الراوي من الفائدة مطلقاً  
المبحث الرابع : الفرق بين المرتبتين مرتبتي "وضع حديثاً" و"متروك الحديث"  
المبحث الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" مع الشرح  
المبحث السادس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

## المبحث الأول

# تاريخ مرتبة "متروك الحديث"

هذه المرتبة هي البعض الآخر مما ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الرابعة والأخيرة للجرح حيث قال: "وإذا قالوا: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث، لا يُصَحَّب حديثه، وهي المنزلة الرابعة"

وقال الخطيب: "فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرؤاة، فأرقمها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط" بينما خص الخطيب المرتبة الأخيرة للجرح مع حكمها قائلاً: "وأما متروكها فاهبها فاسق، كذاب، ساقط، ولم يرد كل من ابن جماعة وابن الملقن على تلخيص كلام ابن أبي حاتم."

وقد سبق أن الدَّهْلِي انتزع ما يدل على الكذب على رسول الله ﷺ من هذه المرتبة

- ١ مقدمة الجرح والتصديق، ٣٧/٢
- ٢ الكفاية، ص ٢٤
- ٣ الجعفي: هو برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الخليلي الشافعي، صاحب مصنفات كثيرة في العربية، والقراءات، والعروض نظماً ونثراً. كان من المشايخ المشهورين بالفضل، والرئاسة، والخير، والديانة، والعفة. ولد سنة أربعين وسبعمائة بقلعة جعرة واشتغل بيهادة، ثم قدم دمشق، وأقام ببلد الخليل نحو أربعين سنة يقرأ الناس، وشرح الشاطبية، وسمع الحديث. توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة. انظر: البداية والنهاية، ١٦/١٤
- ٤ رسوم الحديث، ص ١٠٤
- ٥ انظر: المنهل الربوي، ص ١٦٦، وابن جماعة: هو قاضي القضاة شيخ الإسلام، بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكنتالي الحموي صاحب التصانيف عني بالرواية، ومهر في التفسير والفقه، وشارك في فنون. وكان ذا دين، وقصد، ونزاهة، مكث في القضاة، ثم أبحر بأخرة وانقطع للطاعة. توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة. انظر: المعري في نخبه من غيره، ٩٦/٤
- ٦ انظر: المنقح، ٤٨٦/١، وابن الملقن: هو أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي المصري سراج الدين المعروف بابن الملقن، وابن النحوي الشافعي. انظر: ذيل التقييد، ٤٤٦/٢، وسمع الحديث الكثير، وصنف ثلاثمائة مصنف في العربية والفقه، والحديث، وعلومه، والتاريخ، واشتهرت في حياته منها: البدر المستر في تخريج أحاديث الرازي الكبير، وتلخيص مسند الإمام أحمد. نائب في الحكم، ثم سعى في القضاة. توفي سنة أربع وسبعمائة. انظر: طبقات الشافعية، ٤٤/٤-٤٦

وجعله أسوأ مراتب الجرح، ووافق فيه العراقي، وابن خنجر، والسخاوي، وسبق ما يدل على رجحان هذا المذهب. فبقي في هذه المرتبة ككذاب مطلقاً غير مُقَيَّد بالحديث، ومتروك الحديث، وذاهب الحديث، وساقط، وفاسق.

كما سبق أيضاً أن الذهبي أضاف مرتبة أخيرة بين ما يدل على الكذب على الرسول ﷺ، وبين المتروك، وهي مرتبة مُتَّهَم بالكذب، ومُتَّفَق على تركه. وفي فصليهما عن مرتبة المتروك نظراً إذ لا فرق بين ما يدل أن عليه وبين الألفاظ والعبارات التي ذكرها في مرتبة المتروك، كما سيأتي مُفصَّلاً عند شرح العبارتين المذكورتين. ويُؤَيِّدُه صديق العراقي أيضاً حيث أُلْحِق مُتَّهَم بالكذب بمرتبة المتروك.

وقد أضاف الذهبي عبارات إلى مرتبة المتروك هي: ليس بثقة، وسكتوا عنه، وفيه نظر، وهالكة.

ومما أضافه العراقي إلى هذه المرتبة من الألفاظ وعبارات: ذاهب، ومتروك، وتركوه، ولا يُعتَبَرُ به، ولا يُعتَبَرُ بحديثه، وغير ثقة ولا مأمون، وليس بالثقة، ومُتَّهَم بالكذب أو الوضج، كما أفاد أن البخاري يستخدم عبارتي "سكتوا عنه، وفيه نظر" فيمن تركوا حديثه. وقد سبق أنهما من العبارات التي زاعها الذهبي إلى هذه المرتبة. ويرى ابن كثير أن البخاري يقصد بهما ما هو أشد من المتروك، ووافق السخاوي، ورأى أن مَوْجَعَهُمَا عند البخاري المرتبة التي هي أشد من المتروك أي مرتبة "وضع حديثاً".

- ١ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١
- ٢ انظر: ألفية العراقي مع شرحه البصرة والتذكرة، ١٢٣/١
- ٣ زهة النظر، ص ٢٥٦
- ٤ انظر: فتح المغيب، ١٢٥/٢
- ٥ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١
- ٦ انظر: ألفية العراقي، ١٢٣/١، والبصرة والتذكرة، ٣٧٧/١
- ٧ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١
- ٨ انظر: البصرة والتذكرة، ٣٧٧/١، والتفريد والإيضاح، ص ١٦٣
- ٩ ابن كثير: هو أبو الغداء إسماعيل بن عمر بن كثير القيسي الدمشقي البصري، عماد الدين. ولد سنة سبعمائة أو بعدها ببصر. كان من محدثي الفقهاء، سلوت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع الناس بها، منها: التفسير، والبداية والنهاية في التاريخ وطبقات الشافعية. لازم المري وأخذ عن ابن نيمية. توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة. انظر: الدرر الكامنة، ٤١٥-٤١٦
- ١٠ انظر: الباعث الحفيث، ص ٤٦
- ١١ انظر: فتح المغيب، ١٢٧/٢

وهذه العبارات التي زادها كل من الذهبي والعراقي - وإن كان أكثرها باعتماد أصل معانيها مرادفة لما ذكره ابن أبي حاتم والخطيب - منها ما لا يصلح في هذه المرتبة. إذ منها ما هو أخف جرحاً، وهو "ليس بثقة" كما سيأتي عند شرحه مفصلاً في مرتبة "ليس بقوي"، ومنها ما ليس من عبارات الجرح أصلاً، بل الأصل فيه أنه من ألفاظ التعديل، وهو "ليس بالثقة" كما سيأتي في مرتبة "صدوق". وإن كان يُستخدم مجازاً كما يدل لـ "ليس بقوي".

والحق السخاوي أيضاً عبارات إلى هذه المرتبة، منها: يسرق الحديث، وحكى عن الذهبي وأقره على أن سرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه، وقد سبق الرد على هذه الدعوى، وبيان الرجح في سرقة الحديث أنه بمرتبة "وضع حديثاً" في المرتبة السابقة.

كما أضاف السخاوي إلى هذه المرتبة: مجتم على تركه، وهو على يدي عدلي، ومود. إلا أن مود لم أجده ورد على لسان أحد من أئمة النقد، وإنما الذي ورد هو مؤذي، وهو بمرتبة صدوق؛ إذ يدل على أداء الحديث دون إتقان.

وهكذا يصلح لهذه المرتبة مما ذكره العبارات التالية:

كذاب مطلقاً غير مقيّد بالحديث، ومتهم بالكذب، وفاسق، وساقط، وهالك، وهو على يدي عدلي، ومود، وغير ثقة ولا مأمون، ومتروك الحديث، ومتروك، وتركوه، ومجمع أو متفق على تركه، وذاهب الحديث، وذاهب، ولا يعثر به، ولا يعثر بحديثه.

٦ انظر: فتح المغيث، ١٢٥/٤

٤ انظر: المرجع السابق، ١٣٦/٤

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

إن العبارات الثلاث التي ذكرها ابن أبي حاتم للممثل هذه المرتبة كافية لمعرفة ضابطها؛ لتوضيح مدلولها اللغوي، ولكثرة استخدام أئمة التقد لها. فعبارة "متروك الحديث" تدل على ترك حديث الراوي مطلقاً، فإن لفظ الحديث هنا للجنس، يشمل جميع حديثه. بينما تدل عبارة "ذاهب الحديث" على ضياع الفائدة من حديث الراوي مطلقاً، ويدل "كذاب" على ثبوت تعدد الراوي للكذب مطلقاً. فالجامع بين العبارات الثلاث الدلالة على تحلُّو حديث الراوي من الفائدة مطلقاً.

ويؤيده استخدام أئمة التقد المُتَقَدِّمين لهذه العبارات الثلاث. فبستخدمونها فيمن بطلت فائدة مروياته مطلقاً لأي سبب من الأسباب.

فتارة يُطْلِقُونَهَا عَلَى مَنْ كَرَّجَحَ احْتِمَالُ كَذِبِهِ مِنْ غَيْرِ ثَبُوتِهِ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَنْطَاسِيِّ: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَانَ يَنْزِيهِةَ اللِّسَانِ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ يَحْيَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَتَرَكَ حَدِيثَهُ."<sup>١</sup>

وتارة يُطْلِقُونَهَا عَلَى مَنْ قَدَّ ضَبْطَهُ مُطْلَقًا كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ فِي لَيْثَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، فَيُرْوَى الْقَبْدِيُّ، أَبِي إِسْمَاعِيلَ: "مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا، وَلَكِنْ بَلَى بِسُوءِ الْحِفْظِ."<sup>٢</sup>

وقوله أيضاً في حُضَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْأَسْمِينِيِّ، أَبِي عُمَرَ الْكُوفِيِّ: "هُوَ وَاهِي الْحَدِيثِ جَدًّا، لَا أَعْلَمُ يَرُوي حَدِيثًا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ."<sup>٣</sup>

ومنه أيضاً ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ أَبِي عَيَّاشٍ، فَقَالَ: بَصْرِيُّ، مَتْرُوكُ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يَقْرَأْ عَلَيْنَا حَدِيثَهُ، فَيَقِيلُ لَهُ: كَانَ يَقَعَّمُ الْكُذِبَ؟ قَالَ: لَا. كَانَ يَسْمَعُ الْحَدِيثَ مِنْ

١ عطل ابن أبي حاتم، ١٩٠/٢

٢ الطبرج والتعديل، ٢٨٦/٢

٣ المرجع السابق، ١٩٦/٣

ألس، وشهر بن حَوْشِب، ومن الحَسَن، فلا يُمَيِّز بينهم.”

وقارَةٌ يَدْعُونَ إلى تركِ حديثِ مَنْ بَطَلَتِ الفائدةُ من مَرَوِيَّاتِهِ مُطْلَقًا، وإن كان في نفسه ثِقَةً ضابطًا. وهذا ما يَمَّا دُرَّ من القَهي في قولِ شُعْبَةَ: ”نعم الشَّيْخُ عَمَدُ الحَمِيدِ بنُ تَهْرَآم، ولكن لا تَكْتُبُوا عنه؛ فَإِنَّهُ يروِي عن شَهْرِ بنِ حَوْشِب.“ وكان شُعْبَةُ يَشْهَدُ على شَهْرٍ أَنَّهُ رَافِقُ رَجُلًا مِن أَهْلِ الشَّامِ، فحائِثُهُ.”

وقارَةٌ يُطَلِّقُونَهَا على مَنْ لم يُكَيِّفْ اختِيارَهُ، أو اختِيارُ مَرَوِيَّاتِهِ كما في قولِ أبي حاتم في عَمَرَ ابنِ الحَكَمِ الهَذَلِيِّ البَصْرِيِّ: ”هو كَجَهْرُلُ ذَاهِبِ الحَدِيثِ.“

وكما في قولِ البُخَارِيِّ: ”زَمَعَهُ بنُ صَالِحِ ذَاهِبِ الحَدِيثِ، لا يُدْرِي صحِيحَ حَدِيثِهِ مِن سَؤِيئِهِ. أنا لا أروِي عنه، وَكُلُّ مَنْ كانَ مِثْلَ هذا؛ فلا أروِي عنه.“

وعلى هذا، فيكون ضابطُ ألفاظِ وعباراتِ هذه المَرْتَبَةِ الدَّلَالَةُ على خُلُوقِ حَدِيثِ الرَوايِ مِن الفائدة مُطْلَقًا.

١ الجرح والتصدي، ٢٩٦/٢

٢ ضعفاء العقيلي، ٤٤/٣

٣ إكمال تهذيب الكمال، ٣٠١/٦

٤ الجرح والتصدي، ٢٠٢/٦

٥ عمل الترمذي الكبير، ٣٨٩/١

## المبحث الثالث

### المراد بـمُجَلِّو حديث الراوي من الفائدة مُطلقًا

- يَتَّبِعُ مِنَ الظَّرْفِ فِي كَلَامِ أُمَّةٍ التَّقَدُّ أَنْ الْمَرَادُ بِانْعِدَامِ الْفَائِدَةِ مِنْ حَدِيثِ الرَّوِيِّ مُطْلَقًا وَجُودُ سَبَبٍ أَوْ أَكْثَرٍ يَمْتَنِعُ مِنْ قَبُولِ حَدِيثِهِ مُطْلَقًا. وَهَذِهِ الْأَسْبَابُ أَوْ الْمَوَانِعُ تَتَخَصَّرُ فِيمَا يَلِي مِنَ الْأُمُورِ:
- الأول: طَفْوَةُ الرَّوِيِّ عِنْدَ آدَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى الْأَصَحِّ.  
والثاني: تَعَمُّدُ الْكُذِبِ مُطْلَقًا.  
والثالث: الطَّبِيسُ. وَيَشْمَلُ الْكُفْرَ وَالشِّرْكَ، وَالْإِرْتِدَاءَ وَالْبِدْعَةَ الَّتِي عَلِمَ كَوْنُهَا كُفْرًا بِالضَّرُورَةِ.  
فَإِنْ وُجِدَ سَبَبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ فِي الرَّوِيِّ؛ فَتَرْجَحُ اِحْتِمَالُ الْكُذِبِ فِيهِ؛ فَانْعَدَمَتِ الْفَائِدَةُ مِنْ مَرَوِيَّاتِهِ جَمِيعًا، مَا لَمْ يَزَلِ السَّبَبُ الْمَانِعُ.
- والرابع: الجنون  
والخامس: عدم التمييز  
والسادس: خفة العقل  
والسابع: الجهل العام بالصناعة الحديثية  
والثامن: سوء الحفظ السبيل للضبط  
فكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْخَمْسَةِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ ضَبْطِ الرَّوِيِّ، مَا يَعْذِمُ الْفَائِدَةَ مِنْ مَرَوِيَّاتِهِ مُطْلَقًا. وَهِيَ مَعَ مَا سَبَقَ مِنَ الْأَسْبَابِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي قَبْلَهَا تَرْجَعُ إِلَى الرَّوِيِّ نَفْسِيًّا.
- والعاشر: عدم رواية الراوي إلا عما عمن يستحق الترك.  
والعاشر: عدم رواية الراوي إلا ما يستحق الرد من الحديث.  
فهذان السببان يرجعان إلى حديث الراوي، ويبتلان فائدته مُطلقًا، إِنْ لَمْ يَطْلُعْ عَنْهُمَا.
- والحادي عشر: عدم سنده مقبول إلى الراوي.

و العاشر: عدم معرفة الراوي على وجه التعمين.  
 والعاشر عشر: عدم اعتبار الراوي ضبطاً.  
 والرابع عشر: عدم إمكان تمييز ما صَحَّ من مرويات الراوي بما سَقَمَ.  
 وهذه الأربعة الأخيرة تُرجع إلى التأييد وتُعَدُّ فائدة مرويات الراوي له إن لم تُزل.

فإذا وُجِدَ سببٌ من هذه الأسباب في الراوي، عُدَّتْ فائدة مروياته مُطلقاً، ما لم يُسَمَّ دليلٌ على زوال هذا السبب.

فما حصل ما سبق أن الانعدام التام للفائدة من حديث الراوي ومُخلِّوه الكامل منها قد يرجع إلى معنى في الراوي نفسه؛ إما لرجحان احتمال الكذب فيه، أو لضعفه للضبط مُطلقاً، وقد يرجع إلى معنى في مروياته، وقد يرجع إلى معنى في التأييد.

وفيما يلي بيان حقيقة هذه الأسباب وتفصيل إبطالها لفائدة مرويات الراوي مُطلقاً واحداً واحداً، مع الشواهد التامة على أن أئمة التمسك بسببها حَكَمُوا على رواة بالتكرك:

#### أولاً: طفولة الراوي عند أداء الحديث:

قد نصَّ النبي ﷺ على رفع الإثم عن الصبيِّ مما يذُلُّ على تحلِّيه عن التكليف فيما رَوَّاهُ غائِثُهُ - روي الله عنها - عن النبي ﷺ، قَالَ: «رُبِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الثَّامِي حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُهَيِّقَ.»<sup>١</sup>

فمن خلا عن التكليف؛ خلا عن العدالة والفسق. لأنَّ العدالة والفسق لا يتصوَّران إلا بعد تحقُّق التكليف. وذلك لأنَّ العدالة ما هي إلا الإتيان بما كُلفَ المرَّةَ به من واجباته، والامتناع عما نُهي عنه، والفسق هو تقصير فاجئ في الالتزام بالأوامر والنواهي. ولذلك حُصَّ المكلف بوضعي العدالة والفسق، وغير المكلف كالصبيِّ والمجنون لا يصحُّ وصفهما بالعدالة أو الفسق. فلا يصحُّ أن يُقال: صبيٌّ فاسق، أو عدل، أو مجنونٌ عدلٌ أو فاسق.

وهذا يقتضي أن يكون احتمال صدور الكذب من الصبيِّ أقوى من ضنونه من الفاسق؛ إذ لا يوجد وزع الحرف من عقاب ذنوبي أو أخروي للصبيِّ والمجنون بخلاف الفاسق. فإذا رُدَّ خبرُ الفاسق من المسلمين لرجحان خشية وقوعه في الكذب مع وجود الوازع؛ كان خبر من لا يوجد له وازعٌ أولى بالردِّ، لكون تلك الخشية فيه أعمد. قال الخطيب: "ولأنَّ حاله الراوي إذا كان طفلاً أو

١ سبق تخريجه في ص ١٨٧.

مجنوناً ذوقاً حال الفاسق من المسلمين؛ وذلك أن الفاسق يخافه ويترجموه ويتجنبون ذنوبه، ويعتقدون  
قربانته، وكثيراً من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمد له ذنب كبير،  
وجرم غير مقفور. فإذا كان يخبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول؛ فخبر الطفل والمجنون أولى  
بذلك. والأمة على هذا مجتوعة على ما ذكرناه، لا نعرف بينهم خلافاً فيه.<sup>١</sup>

ولأجل ذلك لم يكونوا يسعون من الصغار في عصر الرواية، وإن كانوا يحضرونهم للسمع  
في مجالس الحديث. وهذا يفسر عدم إطلاق الثقاد لألفاظ وعبارات هذه للترتبة على الأطفال، بل  
ألفاظ وعبارات المجرم والتعديلي مطلقاً، لأنهم لم يكونوا موضعهما؛ لعدم مشاركتهم في الرواية.  
إلا أنه ينبغي أن يذكر هنا أن البلوغ إنما يشترط في الراوي عند الأداء؛ ليؤمن من الحيانة،  
أما عند التحليل، فإنما يكفي كونه مُمَرَّزاً على الأصح؛ ليؤمن من الخطأ. وهذا هو مذهب الجمهور؛  
وقد لا الكذب إنما يتصور عند الأداء، لا عند التحليل.

كما يهذر بالذکر أيضاً أن الطفولة إن زالت بالبلوغ؛ خرج الراوي من عداد المتروكين، وجاز  
قبول ما يرويه إن اتصف بجميع صفات القبول الأخر.

### ثانياً: تعمد الكذب مطلقاً:

الكذب حرام، والتعمد عليه كبيره، فمن جرت منه الكذب؛ ترجح احتمال كذبه في الحديث  
أيضاً؛ لأن المراد بالكذب، تعمد المرء الإخبار بما يخالف الواقع. فهذا لا يؤمن على الأخبار مهمما كان  
ضابطاً لها؛ لأنه لا يؤمن من الحيانة عند الأداء. وفي الأربعة الذين نهي مالك عن الأخذ عنهم في قوله  
المشهور: "كذاب" يكذب في أحاديث التليس؛ إذا جرت ذلك عليه، وإن كان لا يؤمن أن يكذب  
على رسول الله ﷺ.<sup>٢</sup>

ورواية الكاذب في كلام الناس أولى بالرد من رواية الفاسق بذنوب أخرى. وذلك لأن الفاسق  
بذنوب غير الكذب لا يتحقق كذبه، لا في الحديث، ولا في غيره. بينما الكاذب في حديث الناس قد  
تحقق كذبه؛ فكان احتمال كذبه في الحديث أقوى. فإن رد خبر الفاسق مع عدم ثبوت كذبه؛ كان خبر  
من ثبت كذبه أولى بالرد. قال الخطيب: "وكل من ثبت كذبه؛ رد خبره وشهادته، لأن الحاجة في الخبر  
داعية إلى صدق الخبر. فمن ظهر كذبه؛ فهو أولى بالرد من جعلت المعاصي أمانة على فسقه، حتى  
يرد لذلك خبره."<sup>٣</sup>

١ الكفاية، ص ٧٧

٢ انظر: المرجع السابق، ص ٥١-٦٥

٣ علل أحمد برواية المروزي وخبره، ١٨٦/١، وضغطه للعقيلي، ٣٣/١

٤ الكفاية، ص ١٠١

ومن شواهد ترك حديث الراوي لأجل الكذب في عصر الرواية ما رواه ابن أبي حاتم بسنده إلى جرير بن عبد الحميد أنه سُئِلَ عن أخيه أنس، فقال: لا يُكْتَبُ عنه؛ فإنه يُكْذِبُ في كلام الناس. وما أخرجه العقيلي عن شُعْبَةَ قال: "لم يكن في الدنيا شيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة، فأسأله عن أبي الزبير، فقديمت مكة، فسمعت عن أبي الزبير، فمينا أنا جالس عنده ذات يوم، إذ جاءه رجل، فسأله عن ماله، فرد عليه فافتري عليه. فقلت له: يا أبا الزبير، تفتري على رجل مسلم؟ قال: إنه أخطبني. قلت: من يفضيك تفتري عليه! لا زويت عنك حديثاً أبداً."

ويدخل في الكذب للوضع في الحديث أيضاً، إلا أنه أشد ضرراً للحديث، وللدين، وأتبع وصفاً للراوي؛ فلذلك تم فصله عن هذه المرتبة، وحُصِّت له المرتبة السابعة. وقد سبق هناك بيان ما يتعلق به مُفَصَّلاً.

### ثالثاً: الفسق:

إن عدالة المرء تبطل بالفسق. دل عليه تفريق القرآن الكريم بين العدل والفايق، إذ أوجب التثبت من قبول خبر الفايق مما يقتضي عدم الاعتماد عليه في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ جَاءُوكُمُ الْفَاقِقُ يُخْبِرُونَ فَنُبَيِّنُ لَهُمْ لِقَاءَهُمْ وَأَن نُّبَيِّنُوا لَهُمْ مَا هُمْ فِي حَقِّهِمْ لَيَسَّرَ اللَّهُ لَهُمْ سَبِيلًا أُولَئِكَ فِي عَذَابٍ مُّهِينٍ﴾. وصرح بالنهي عن قبول شهادة طائفة منهم أبداً، وهم الصادقون في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْسِنِينَ قُلُّوا بِأَنفُسِهِمْ سُبْحَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِذْ يُذَكَّرُونَ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. بينما أوجب شهادة ذوي عدل في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُرَىٰ عَدْلٍ وَإِن كُنْتُمْ مِنْهُمْ فَاعْلَمُوا﴾. كما أوجب تحكيمهما في قوله عز وجل: ﴿يَتَخَمَّسَهُ اللَّهُ لِيُخَيِّرَ لَكُمْ مِنْهُنَّ مَا تَهْتَكُونَ﴾. وهذا يقتضي أن تكون حقيقة كل واحد منهما مخالفة للآخر أيهما. فالفايق هو من خرج عن حد العدالة والعدل هو من سليم من جميع أسباب الفسق.

وأما أسباب الفسق فهي محصورة في ذنوب دون أخرى؛ إذ ليس كل ذنب فسقاً في الشرع. لأنه لو كان كذلك لاستحال وجود العدل؛ لأنه لا يعلم أحد من الذنوب. قال تعالى:

- ١ الجرح والتعديله ٢٨٩/٤
- ٢ ضعف العقيلي، ١٣٠/٤، رقم الترجمة ١٦٦٠
- ٣ سورة الحجرات، ٦
- ٤ سورة النور، ٤
- ٥ سورة الطلاق، ٢
- ٦ سورة المائدة، ٦٥

﴿وَلَوْ يَأْتِيهِ اللَّهُ الْكَافِرَ بِظُلْمٍ قَاتِلًا عَلَيْهِمْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمْ شَيْئًا﴾ وروى الخطيب بسنده إلى ابن النسيب قال: "ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لا بد. ولكن من الناس من لا تُذكر عيوبه. من كان فضله أكثر من نقصه، وهب نقصه لفضله." وقال ابن الباقلي: "ولو عمل العلماء والحكام على أن لا يقبلوا خبراً ولا شهادة إلا من مسلم بريء من كل ذنب، قل أو كثر، لم يمكن قبول شهادة أحد، ولا خبره. لأن الله قد أخبر بزقوع الذنوب من كثير من أنبيائه ورسله."

وهذا يدل على أن الذنوب لها درجات، وأن بعضها أشد من بعض، فبعضها ما يصدق على مرتكبها الوصف بالفاسق دون غيرها. يؤيده قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِئُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَخِفَنَّ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِقُونَ﴾<sup>١</sup> وظاهره الفرق بين الكفر والفسوق والعصيان. والمعنى اللغوي الصريح لها يدل على أن أشد العلة وأخصها كفر، وأخفها وأعنفها عصيان، وبينهما فسوق. فالعصيان هو "الخروج عن الطاعة" والفسوق خروج فاجئ عنها والكفر خروج تام. فالعصيان أو مطلق الخروج عن الطاعة بارتكاب ما نهى الشرع عنه. ويقع الفسوق أو تفحص الخروج عن الطاعة بترك ما ينعلم يقيناً أنه من الشرع.

قال الراغب: "والفسوق يقع بالتفريط من الذنوب وبالكثير، لكن تُعورف فيما كان كثيراً."<sup>٢</sup>

- ١ سورة النحل، ٦١
- ٢ سورة قاطر، ٤٥
- ٣ ابن المسيب: هو سعيد الخزري، أبو محمد القرشي. كان من سادات التابعين فقهه وورعه وعبادته وفضله، وزهاده وعلما. ولد لستين مضتاً من خلافة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مات سنة ثلاث وتسعين. انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص ١٠٥
- ٤ الكفاية، ص ٧٩
- ٥ ابن الباقلي: هو أبو بكر محمد بن الطيب القاسمي المتكلم على مذهب الأشاعرة بالبصرة. وكان أعرف الناس بعلم الكلام، وله تصنيف كثيرة منتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة، والمعتزلة، والجهمية، والنجارية، وغيرهم. وكان ثقة. مات سنة ثلاث وأربعين. انظر: تاريخ بغداد، ٤/٤٥٥-٥٥٨
- ٦ الكفاية، ص ٨٠
- ٧ سورة الحجرات، ٧
- ٨ مجمل اللغة، ص ٧٢٦، وانظر: تفسير غريب ما في الصحيحين، ص ٥٠٩
- ٩ الراغب: هو الأصبهاني، المفضل بن محمد أبو القاسم من أئمة السنة صاحب المصنفات، منها: مفردات القرآن وأقوالين البلاغة. كان في المائة الخامسة. انظر: بغية الوعاة، ٢/٢٩٧
- ١٠ المفردات، ص ٦٣٦

وقال المتعلمي: "إن الفسوق يختص بالمخرج الفاجش، فلا يُسَمَّى ارتكاب الصغيرة فسوقاً، وإن كان عصيائاً."<sup>١</sup>

وقال: "فكما أن الفسوق أعم من الكفر، لأن من الفسوق ما هو دون الكفر، فكذلك يظهر أن العصيان أعم من الفسوق، وأن من العصيان ما هو دون الفسوق."<sup>٢</sup>

ومن الأدلة على أن الفسوق ليس مرادفاً للكفر، بل هو أعم منه؛ أنه تارة يُطلق على ما هو كفرٌ، وتارة يُطلق على ما دون الكفر مما نُهي عنه بشدةٍ فيمن أمثلة إطلاقه على ما هو كفرٌ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلَاقُوا لِلْمَلِكَةِ أَتَبَعُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْرَاهِيمَ كَانَ مِنْ السَّاجِدِينَ فَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَسَتَبَدَّلُونَهُ وَذَرَيْتَهُ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ وَهَمَّ لَكُمْ عَذَابٌ فَلْيُنصِرْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>٣</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمْ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تُكذِّبُونَ﴾<sup>٤</sup>، وقوله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ عَذَابَ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>٥</sup>.

ومن إطلاقي التيسير على ما هو دون الكفر مما نُهي عنه بشدةٍ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَازِمُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلِبَدْوِهِمْ ثَمَنٌ جَدِيدٌ وَلَا يُقْبَلُ لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>٦</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَخْرُجَنَّ مِنْ قَوْمٍ عَصَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِنْ يَمْسُوكُمْ وَأَنْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّسَانِ بِغَيْرِ اسْمٍ الظُّلُمَاتُ بَعْدَ الظُّلُمَاتِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ﴾<sup>٧</sup>.

ويتحقق اليقيني بمعنى المخرج الفاجش عن الطاعة - بعبارةٍ فأكثره ويُسَمَّى ما عداها من المعاصي صفراً، أو سبائت، يُستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجَنَّبْتُمْ كِبَارَهُ تَزِيدْنَا مَا لَكُمْ مِنْهُ نِعْمَةً كَثِيرَةً وَلَنْ يَخْلُقَ عَلَيْكُمْ سَعِيَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾<sup>٨</sup> وقد فسرت السبائت بالصفائر كما يُستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿وَوَضِعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُرِيدُ اللَّهُ مَالًا هَذَا الْكِتَابُ لَا يَغَاذِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَنْصَبَهَا﴾<sup>٩</sup>.

- ١ الاستبصار، ص ١٧
- ٢ المرجع السابق، ص ١٧
- ٣ سورة الكهف، ٥٠
- ٤ سورة السجدة، ٤٠
- ٥ سورة يونس، ٢٣
- ٦ سورة المائدة، ٤
- ٧ سورة الحجرات، ١١
- ٨ سورة النساء، ٣١
- ٩ انظر: تفسير الطبري، ٤/٨٠
- ١٠ سورة الكهف، ٤٩

وهكذا أرشد القرآن الكريم في ما سبق من الآيات إلى مبدأ العنقبة بين الثوب باعتبار شدتها أو خفتها، فقسمها إلى كبيرة وصغيرة، أو سميكة، كما بين أن الصغائر يعنى عنها في الغالب، بخلاف الكيثر. فالخلاصة أن الثوب أو المنهيات تنقسم باعتبار شدتها وخفتها إلى كبيرة وصغيرة على المذهب الصحيح، وأن الكيثر كلها يسئ. وأنه من ارتكب شيئاً من الكيثر؛ خرج عن حدّ العدالة.

والفرق بين الكبيرة والصغيرة أن الكبيرة هي كل ما نهى الشرع عنه بشدّة، بتفليظ القول فيه، أو تشديد التكرير على مرتكبها، والصغيرة هي ما دون ذلك مما نهى عنه مطلقاً من غير تفليظ.

والكيثر منها منصوص عليه في الكتاب أو في السنة، ومنها ما هو مسكوت عنه. فأما المنصوص عليه، فيعرف بقرائن هي:

أولاً: قرئب حدّ عليه في الدنيا.

ثانياً: اقتران وعيد به في الآخرة من ناره، أو غضب، أو لعن، أو جرمان من الجنة، أو من رايحتها، أو كالإيعاد بأن الله تعالى لن ينظر إلى من ارتكبه، أو لا يؤكبه، أو لا يخلاق له في

١ بخلاف من ذهب إلى أن جميع الثوب كيثر ينه على ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة." وفي رواية: "كل ما نهى الله فيه فهو كبيرة." وقد ذهب هذا المذهب أبو إسحاق الأسفرايني، ونسبه ابن بطال إلى أبي بكر بن الطيب وأصحابه من الأشعرية، وهو مذهب مرجوح لمخالفته القرآن والسنة، واستبعد القرطبي صدور هذا القول من ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: فتح الباري، ١/١٠٠-١٠١.

٢ واختلف في التمييز بين الكبيرة والصغيرة على أقوال كثيرة. ذكر بعضها ابن خبير العسقلاني، في فتح الباري، ١/١٠٠-١٠١، وأكثرهم جمعاً ومناقشة لها ابن حجر الهيتمي، حيث ذكر أولاً أقوال من حلول ضبط الكيثر جمعاً، ونقد جميع ما ذكر، من حدود الكيثر إلى أن يتس من إجهاد ضابط للفرقة بين الكبيرة والصغيرة، إذ قال: "واعلم أن كل ما سبق من الحدود إنما قصدوا به التريب فقط، وإلا فهي ليست بحسب جمود جامعة، وكيف يمكن ضبط ما لا طبع في ضبطه." الزواجر في اقتراف الكيثر، ٧١-٧٢. وهذا الذي ذهب إليه غير متبعة لأن التكليف بما لا يمكن معرفته محال. والمختار في تعريف الكبيرة ما أثبت فوق مستخلصاً مما ذكره القرطبي، قال: "فكل ثبت عظم المشرع التوعد عليه بالعقاب وشدده أو عظم ضرره في الوجود، كما ذكرناه، فهو كبيرة، وما عداه صغيرة." تفسير القرطبي، ١/١٠٠-١٠١.

٣ انظر: المرجع السابق، ١٦٠/٥-٦١.

٤ كتراب قطع اليد على السرقة، ورجم الزاني المحصن.

٥ كما في قول النبي ﷺ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدًّا، فَلَمْ يَتُبْهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، قَتَلْتُهُ بِرَبِّهِ." وقد سبق تحريجه في ص ١٧.

٦ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا الْهَيْهَاتَ مِنْكُمْ أَعْيُنًا لِيَدْرَأَ عَنْكُمُ الْفِتْنَةَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْبَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْعِصْيَانِ إِنَّهُمْ قَوْمٌ مُّكْذِبُونَ﴾ سورة الأعراف، ١٥٢.

٧ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَائِمًا﴾ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأدب، باب إثم القاطع، ص ٥١٤٨، رقم الحديث ٥١٨٤.

٨ كما في حديث صحيح البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رِيحَ الْجَنَّةِ ثَلَاثَ أَيَّامٍ» أخرجه في كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم، ص ٥٢٧، رقم الحديث ٣١٦٦.

الآخرة، أو الوعيدُ بحدوث أعماله، أو وصف صاحبه بأنه أشدُّ الناس عذاباً يوم القيامة.

ثالثاً: وصفه بـ"كبير" أو "عظيم" أو "فوق"، أو "فاجئ" أو "كفر" أو "مريب" أو "نفى الإيمان" عن "يركب" أو وصفه بأنه ليس مثلاً، أو بأظلم الناس.

أما المسكوت عنه، فهو ما يُقاس على واحد من المنصوص عليه من الكبائر قياساً صحيحاً، أو ما في حكمه لكونه فرداً من أفراد المنصوص عليه. فيقال ما يُقاس على واحد من المنصوص عليه من الكبائر شربُ النبيذِ المُسكرِ قياساً له على شرب الخمر. ومثاله أيضاً إحراق مال اليتيم قياساً له على أكله لمجامع المُفسدة، ومثاله ما في حكم المنصوص عليه قتل الولد فإنه داخل في قتل النفس، أو سب الوالدين فإنه داخل في عقوبهما.

فالكبيرة هي ما اقترن به حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، أو شدَّة التكرير عليه، وعُلُق القول

- ١ ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ يَهْدِي اللَّهُ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْأَعْيُنِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ كَنْزُهُمْ وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَنْزُهُمْ وَلَا بَدَلُ لَهُمْ جَزَاءُ ذَلِكَ إِلَّا جُزَاءُ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ سورة آل عمران، ٧٧
- ٢ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْكَبْهُمُ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِمْ قَبَسَتْ وَأَقْرَبَتْ فَكَبَرُوا فَأُولَئِكَ جِئْتُمْ أَعْتَابَهُمْ فِي الذَّمِّ وَالْأَجْرِ﴾ سورة البقرة، ٢١٧
- ٣ كما في حديث: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُضَوَّرُونَ» أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه في كتاب اللباس، باب عذاب المصوِّرين يوم القيامة، ص ١٠٤٤، رقم الحديث ٥٥٤٠، كما أخرجه بنحوه في كتاب الأدب، باب ما يجوز من الغضب والشدَّة لأسر الله، ص ١٠٦٥، رقم الحديث ٦٦٠٩
- ٤ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلْيَتْلُمْ وَأَمَّا الرَّجُلَ الَّذِي عَاهَدْنَا عَلَى مَالٍ فَجِئْنَا بَدِيلًا﴾ سورة النساء، ٢
- ٥ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنْكِرُوا آيَاتِهِ مِنْ بَعْدِهِ أُولَئِكَ أُولُوا قُلُوبِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ سورة الأحزاب، ٥٣
- ٦ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ سورة المائدة، ٤٧
- ٧ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِرُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ لَجُنَّةً وَوَقَعًا وَمَنْ سَاءَ مَكِيدًا﴾ سورة النساء، ٢٢
- ٨ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ سورة المائدة، ٤٤
- ٩ كما في حديث: «الْحَيْثُ كَانَ الشَّيْخُ الْمُرِيدُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «النَّسَاءُ بِاللهِ وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالقَوْلُ يَوْمَ الرَّجْمِ، وَقَدْ نَبَّحَ الْمُحْضَنَاتِ الْمُؤَيَّنَاتِ الْمُغْفَلَاتِ» أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه، في كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتِيمِ ظُلْمًا إِنَّهَا يَا كَلْبُ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ سورة النساء، ١٠، ص ٤٥٧، رقم الحديث ٢٧٦٦
- ١٠ كما في حديث: «لَا يَزِي فِي الرَّأْيِ جَهَنَّمُ يَزِي، وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَفْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَفْرَجُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقَ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ» أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المظالم والغصب، باب النهي بغير إذن صاحبه، ص ٤٠٠، رقم الحديث ٢٤٧٤، وفي كتاب الأضحية، باب بدون عمران، ص ٩٩١، رقم الحديث ٥٥٧٨، وفي كتاب الحدود، باب لا يشرب الخمر، ص ١١٦٨، رقم الحديث ٦٧٧٢، وفي باب السارق حين يسرق، ١١٦٩، رقم الحديث ٦٧٨٢، وباب إثم الزناة، ص ١١٧٣، رقم الحديث ٦٨٦٠
- ١١ كما في حديث: «الْبَيْسُ مِثْلًا مِنْ لَطَمِ الْحَدَوْدِ، وَنَقِي الْحَيْوَبِ، وَنَقِي الْبَدْعِيِّ، الْجَاهِلِيَّةِ» أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجنائز، باب ليس منا من سبق الحيوب، ص ٢٠٧، رقم الحديث ١٢٩٤
- ١٢ ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَبَ تَسْبِيحَ اللَّهِ أَنْ يَذَّكَّرَ بِهَا أَنْسَهُمْ وَسَمِعَ فِي خَوَائِبِهِمْ﴾ سورة البقرة، ١١٤

فيه، أو ما يُعْلَسُ على واجبه مما سبق، أو ما في حُكْمِهِ، والصغائرُ ما دُونَ ذلك مما نُهِيَ عنه من غير تغليب.  
 وأما حُكْمُ الصغائرِ، فإنها - وإن توارَدَت الأدلَّةُ على أنَّها مَعْفُوٌّ عنها - إلا أنَّها حُصِّصَ مِنهَا ما  
 أَضْرَّ عَلَيْهِ فاعْلَمْ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِمَنَّةٍ ثُمَّ يُتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ  
 فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ﴿ وَكَانَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ حَتَّى إِذَا  
 حَفِظَرُ أَحَدُهُمُ الْمَوْتَ قَالَ إِنِّي تَيْبْتُ الْفَنِّ وَلَا الَّذِينَ يُتُوبُونَ. وَهُمْ كَذِبٌ أُولَئِكَ أَخَذْنَا لَهُمْ مَقَابِلًا أَلِيمًا ﴾<sup>١</sup>  
 فَصَلَّى فَبُورَ الْعَتِيَّةِ عَلَى مُرْعَةِ التَّرَاجُجِ، وَعَدَمِ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى السَّبِيَّةِ بَعْدَ ارْتِكَابِهَا، بَيْنَمَا لَصَّ عَلَى أَنَّ  
 مَنْ اسْتَمَرَ عَلَيْهَا حَتَّى الْمَوْتِ فَلَيْسَ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَهَذَا يَقْتَضِي - أَنْ الْإِصْرَارَ عَلَى الذَّنْبِ بِبَعْضِ  
 الْإِسْتِمْرَارِ فِيهِ، وَالشُّعُورُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْكِبِيرَةِ.

وَاسْتَمْنَى مِنْ أَصْلِ حُكْمِ الصغائرِ أَيضًا مَا يُجَاهِرُ بِهِ صَاحِبُهُ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا، بِدَلِيلِ  
 قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافٍ إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ. وَإِنَّ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ أَنْ يَعْصِلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَسَلًا،  
 ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: يَا فَلَانُ، عَمِلْتَ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ،  
 وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ.»<sup>٢</sup> فَذَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُجَاهِرَةِ الْإِعْلَانُ وَعَدَمُ الْإِسْتِحْيَاءِ.  
 وَنَهَى الْعَفْوُ عَنِ الْمُجَاهِرِ يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُجَاهِرَةَ بِسَبَبِهَا حُكْمُ الْكِبَائِرِ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فِي نَفْسِهَا.

كَذَلِكَ اسْتَمْنَى مِنْ أَصْلِ حُكْمِ الصغائرِ، إِذَا كَثُرَتْ فِي التَّرَةِ حَتَّى غَلَبَتْ عَلَى الطَّاعَةِ، بِدَلِيلِ  
 قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا كُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ، فَإِنَّمَا مَثَلُ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ كَقَوْمٍ تَزَلُّوا فِي بَطْنٍ وَإِنْ قَبَّحَتْ  
 ذَا يَهْرَبُ، وَجَاءَ ذَا يَهْرَبُ؛ حَتَّى أَنْصَبُوا خُبْرَهُمْ. وَإِنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤْخَذَ بِهَا صَاحِبُهَا؛ تَهْلِكُهُ.»<sup>٣</sup>

وهذا يعني أن أسباب التوسن أربعة على التفصيل، وهي كما يلي:

الأول: ارتكاب كبيرة.

والثاني: إصرار على صغيرة.

والثالث: مجاهرة بصغيرة.

والرابع: كثرة ارتكاب الصغائر إلى حد الغلبة على الطاعة.

فَالْخِلَاصَةُ أَنَّ الصغائرَ يُرْحَى الْعَفْوُ عَنْهَا مَا لَمْ يُجَاهِرْ بِهَا صَاحِبُهَا، وَلَمْ يُعَصِّرْ عَلَيْهَا، أَوْ لَمْ  
 تَكْثُرْ إِلَى حَدِّ الْغَلْبَةِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَأَنَّ الْمَرَّةَ إِنْ تَلَبَّسَ بِبَعْضِهَا مِنْ غَيْرِ مُجَاهِرَةٍ، وَلَا إِصْرَارٍ، وَلَا كَثْرَةَ

١ سورة النسيان ١٧، ١٨.

٢ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، ص ١٠٥٩، رقم الحديث ٦٠٦٩، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظه. وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإفسان بستر نفسه، ص ١٢٩٣، رقم الحديث ٥٢، عنه بمعناه.

٣ هذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده بلفظه، ٤٦٧/٣٧، رقم الحديث ١٢٢٨٠٨، ومعناه، ٣٦٧/٦، رقم الحديث ٣٨١٨.

إلى حَدِّ الغَلْبَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ العَدْلِ، أَمَا إِذَا جَاهَرَ بِهَا أَوْ أَضْرَّ عَلَيْهَا، أَوْ غَلَبَتْ عَلَى حَالِهَا، سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ، وَدَخَلَ فِي عِمَادِ الفُسَاقِ. فَالْفَاسِقُ هُوَ مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً أَوْ أَضْرَّ عَلَى صَغِيرَةٍ، أَوْ جَاهَرَ بِهَا، أَوْ غَلَبَتْ الصَّغَائِرُ الَّتِي تَرْتَكِبُهَا عَلَى طَاعَتِهِ كَثْرَةً. وَالعَدْلُ هُوَ مَنْ حَلَا مِنْ أَصَابِ الفِئْسِ الأَرْبَعَةِ.

قال مالك: "مَنْ كَانَ أَكْثَرَ أَمْرِهِ الطَّاعَةَ، وَلَمْ يُقَدِّمِ عَلَى كَبِيرَةٍ، فَهُوَ عَدْلٌ." وقال ابنُ خزيمة: "وَالعَدْلُ هُوَ مَنْ لَمْ تُعْرَفْ لَهُ كَبِيرَةٌ، وَلَا لِحَاجَةٍ بِصَغِيرَةٍ."

إلا أَنَّهُ مِمَّا يَنْبَغِي التَّكْبُّهُ لَهُ أَنَّ العَاسَّ يَخْتَلِفُ عِلْمُهُمْ بِكِبَائِرِ الذُّنُوبِ، فَلَيْسَ عِلْمُهُمْ بِهَا سَوَاءً، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّقَ إِلا مَنْ ارْتَكَبَ مَا عُلِمَ كَوْنُهُ فِيسْقًا بِالضَّرُورَةِ كَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الخَمْرِ، وَالثَّهْمَةِ. وَأَمَّا مَا عَدَاهُ مِنَ الكِبَائِرِ مِمَّا لَمْ يُشْتَهَرَ كَوْنُهُ كَبِيرَةً، أَوْ اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ العِلْمِ، فَلَا يُفَسَّقُ بِهِ، وَجِبَتْ عَلَى العَالِمِ بِحُكْمِهِ أَنْ يَتَجَنَّبَهُ، إِنْ تَرَجَّحَ لَهُ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ، وَيُنْشَرُ أَمْرُهُ لِلنَّاسِ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّقَ غَيْرَهُ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد تُعْرَضُ القُرْآنُ الكَرِيمُ لِحُكْمِ خَيْرِ الفَاسِقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُغِيبُوا قَوْلًا يَهْتَدُونَ فَاصْبِرُوا عَلَى مَا فَتَنَ كَثِيرٌ يَدِينُونَ﴾. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الآيَةَ لَمْ تَأْتِ بِرَدِّ خَيْرِ الفَاسِقِ، بَلْ أَمَرَتْ بِالتَّيَبُّنِ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ خِلَافَ الوَاقِعِ مِمَّا يَقْتَضِي أَنْ يَقْبَلَ خَيْرُهُ إِذَا تَبَيَّنَتْ صِحَّتُهُ. وَالحَقِيقَةُ أَنَّ الآيَةَ دَالَّةٌ بِخِلَافِ الظَّاهِرِ عَلَى رَدِّ خَيْرِ الفَاسِقِ، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهَا عَلَى مُجَرَّدِ التَّيَبُّنِ، وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَمْرَيْنِ:

أحدهما: الإتيان بحرف "إِنْ" الّذي للتعليل في قولنا التحقير إشارة إلى أن الفاسق لا يأتي بخير إلى أولياء الأمور، أو إلى عامة المسلمين إلا نادرا. وهو موافق للواقع، لأنه مُهَدَّدٌ بأنواع من العقوبات من المجتمع، ولا يكون كمن عصم دمه، وماله، وعرضه مُطلقًا ممن لم يظهر منه الفسق. فبيد أهل الحل والعقد الفاسق عموماً عن مهام الأمور، كما يتجنبه عامة المسلمين لوجوب الغلظة والسدود على أهل المعاصي والتفاني. كما يتبعه هو الآخر أيضاً في الغالب من مصاحبة أولياء الأمور والصالحين لئلا يتكشف فسقه، فيتعرض لشدته أو عقوبته. وهذا هو السر في الإتيان بحرف "إِنْ" الّذي للتعليل ذوق التحقير.

والثاني: أن هجر الآية يبين أن علة الأمر بالتبين من خير الفاسق هي مخافة مخالفة الواقع، على الرغم من الخوف من عقوبات شديدة، مما يدل على أن هذا الخوف الشديد أيضاً لا يردعه عن دس الكذب كلما سنحت له فرصة.

١ المحل، ٤٧٦/٨

٢ المرجع السابق، ٤٧٦/٨

٣ سورة الحجرات، ٦

فمجموع الأمرين يدل على أن احتمال الكذب في خبر الفاسق يقوى جداً حتى يصل إلى درجة غلبة الظن، فكان الآية تُرشد إلى ردّ خبر الفاسق وعدم الشبالة به عموماً، لأن الأصل فيه مخالفة الواقع، إلا إن كان الخبر مما لا يمكن إهماله، فحينئذ يجب على المسلمين أن يتثبتوا، فيقبلوه إن ثبتت صحته من طريق غير الفاسق. فلا يصح حمل الآية على مجرد اللبث، ولا ينبغي التقيّد بلفظ واحد من الآيتين وإهمال المعنى العام الذي استوفيت من مجموعها.

ومن هنا رأيت المفسرون أن الآية تُرشد إلى ردّ خبر الفاسق، فلا يقبل خبره إلا في الاضطراب في الحقوق، كإقراره بجريمة كالقذف مثلاً، أو إخباره بما يخصه من غير أن يكون هناك شاهد آخر، كطلاق زوجته، أو إخبار الفاسقة أنها أَرْضَعَتْ فُلاَنَه، أو إخبارها بانتهاج عِدَّتِهَا، أو إذا عمّ الفسق في المجتمع، اضطرّ للناس إلى قبول خبر بعض الفساق، إذ يُفرض عدم قبول قولهم جميعاً إلى ضياع الحقوق، وحصول الظلم. حينئذ يجب التصير إلى قبول شهادة الفساق اضطراباً، ولكن ينبغي أن يُقدّم الأمثل فالأمثل منهم. فترجح الأهل فسقاً على من عداه، مع وجوب التحري في صديق مقالة من يعتد عليه القاضي.

قال القرطبي: "ومن ثبت فسقه، بطل قوله في الأخبار إجماعاً، لأن الخبر أمانة، والفسق قرينه يُعطّلها. وقد استثنى الإجماع من جملة ذلك ما يتعلق بالله عوى والجحود، وإثبات حق مفسود على الغير مثل أن يقول: هذا عبدي، فإنه يقبل قوله، وإذا قال: قد أنفد فلان هذا لك هدية؛ فإنه يقبل ذلك. وكذلك يقبل في مثله خبر الكافر. وكذلك إذا أقر لغيره بحق على نفسه، فلا يبطل إجماعاً."'

وقال ابن القيم: "فإذا كان الناس فساقاً كلهم إلا القليل النادرة، فبالت شهادة بعضهم على بعض، ويحكم بشهادة الأهل من الفساق فالأهل، هذا هو الصواب الذي عليه العمل، وإن أنكروه كثير من الفقهاء بالسنيهم، كما أن العمل على صحة ولاية الفاسق، ونفوذ أحكامه، وإن أنكروه بالسنيهم، وكذلك العمل على صحة كون الفاسق ولياً في النكاح، ووصياً في المال."'

فهذه الأحوال لا مقرّ فيها من قبول خبر الفاسق. إذ لو ردّه لبطلت الحقوق، لأن ما يدور بين الناس من الأمور لا سبيل إلى العلم بها في الغالب إلا عن طريق الناس شاهدين أو أكثرها.

١ انظر مثلاً: تفسير الرازي، ٩٩/٢٨، وتفسير القرطبي، ٣١٢/١٦، وأحكام القرآن للجصاص، ٢٧٤/٥

٢ تفسير القرطبي، ٣١٢/١٦

٣ ابن القيم: هو محمد بن أبي بكر بن أيوب الرزقي، تلمس الدين، إمام الجوزية وابن قتيبة. برع في علوم متعددة، لاسيما التفسير والحديث. لازم ابن تيمية، وأخذ عنه علما جما. مولده سنة إحدى وتسعين وثمانين، وتوفي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. انظر: البداية والنهاية، ٣٤-٣٣٤/١٤

٤ الطرق الحكمية، ١٤٧/٦

هذا في الحقيق، أما في باب الرواية، فلا يُتصوّر الاضطراب؛ إذ الله عز وجل تكفل بحفظ  
 التّمين بخلاف غيره من الأخبار، وأمرنا برّد خبر الفاسق، قدلّ مجموع الأمرين على أن التّمين سيتصل  
 إلينا عن طريق العُدول. وأنتا لستنا مُضطرّين إلى قبول خبر الفساق فيه

ومن أمثلة من ترك حديثه لوجود سبب من أسباب الفسق فيه عبد الله بن سلمة البصري  
 الأقطس، قال فيه أحمد: "كان خبيث اللسان." وقال أيضاً: "تركوا حديثه." وقال الفلاس: "كان وقفاً  
 في الناس." وقال النسائي: "متروك." وقال ابن التّيمي: "ذهب حديثه." وقال أبو حاتم: "وعبد الله بن  
 سلمة متروك الحديث، كان يذيع اللّسان، فأنكر عليه يحيى وعبد الرحمن، فترك حديثه."

ومن أمثله أيضاً قول ابن معين في محمد بن الربيع اللّخمي الحنّاز: "أز يكذب عن ذلك  
 أخذ؟" ذلك كذاب خبيث غير ثقة ولا مأمون. يشرب الخمر، يأخذ دراهم الناس، ويكابرهم عليها  
 حتى يصلحوه."

#### رابعاً: الجنون:

الجنون زوال العقل أو فسادُه. <sup>١</sup> والجنون المطبق لا يُتصوّر منه الضبط، فننعدم الفائدة من  
 مروياته التي رواها أو سمعها إبان إصابته بالجنون.

ومن أمثلة من ترك حديثه لفتور في العقل وصل إلى حدّ الجنون، إبراهيم بن حنّيم بن عراك  
 بن مالك، فقد روى المُرّذي عن البخاريّ قال: قال يحيى بن معين: "كان إبراهيم كأنه مجنون، وكان  
 الصّبيان يلعبون به." وضعّفه جنداً. وفي رواية الثوريّ قال: "وكان لا يكذب عنه."

- ١ ضعفاء العقليّ، ٢٦١/٢
- ٢ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٣ ميزان الاعتدال، ٤٣١/٣
- ٤ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٥ لسان الميزان، ٤٨٧/٤
- ٦ الحرج والعتدال، ٢٦٩/٥، رقم الترجمة ٣٢٩، وعلل ابن أبي حاتم، ٢٩٠/٢
- ٧ تاريخ بغداد، ١٦٠/٨
- ٨ المغرب في ترتيب المغرب، ص ٩٤
- ٩ العلل الكبير، ٢٢٣/٩، رقم النص ٤٠٢
- ١٠ تاريخ ابن معين برواية الثوريّ، ٢١٤/٣

### خامساً: عدم التمييز:

المراد بعدم التمييز عدم قدرة الراوي على التفرقة بين أبسط الأشياء كاللبيد والثمار، أو الحمار والبقر، أو التسعة والعشرون، إما لصغر السن، أو لضعف العقل كما في الثقلين من الباليين. وعدم التمييز أيضا يدل على عدم قدرة الراوي على الضبط؛ لأن الضبط يستلزم التمييز، فهو شرط أساسي للضبط، إذ كيف يضبط من لا يميز. ولذلك يشترط التمييز في الراوي عند تحصيل الحديث وأدائه. فلا يقبل حديث من سيع وهو دون سن التمييز كما توصل إليه الخطيب في الكفاية ذاكراً خلافاً للعلاء في القضية. ويمكن أن يلتحق به الثقلون من الباليين. فإنه يترك حديثهم لعدم قدرتهم على التمييز.

وقد أخرج الخطيب عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: "لا يكتب عن الشيخ الثقل".

### سادساً: خفة العقل:

المراد بخفة العقل، أو السفة صدور ما يناهز المشهور المعلوم من أمور العقل والدين، وإن كان يستطيع أن يفرق بين أبسط الأشياء، فخفيف العقل أو السفيه يحكون أقوى عقلاً من غير المميز. وسفة الراوي يبطل ضبطه عند أئمة التقد المتقدمين، فكانوا يسبكون، وينهون عن الرواية عن السفهاء. قال زيد بن أسلم: "ما كنا نحال من السفهاء، ولا نحمل عنهم." ومن الأربعة الذين نهى مالك عن الأخذ عنهم: "سفيه معين بالسفة" ومن ذلك مثلاً طعن شعبة في سلم بن قيس العلوي قائلاً: "سلم ذاك الذي كان يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين". وترك يحيى بن سعيد القطان حديث الضر بن مظرب لأنه قال: "لن لم أحفظكم، فأني زانية." وقوله هذا على الأقل يدل على سفه، وجهله بما يقتضيه العقل والدين.

١ انظر: الكفاية، ص ٦٤

٢ المرجع السابق، ص ١٤٨

٣ زيد بن أسلم؛ هو أبو عبد الله المدني العمري، الإمام الحجة المدني الفقيه من التابعين. حدث عن عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، ومسلمة بن الأكوع، وأبى بن مالك، وعن والده أسلم مولى عمر، وخلق. حدث عنه مالك والشافعيان وخلق. وكان له حلقه للعلم في مسجد رسول الله ﷺ له تفسير. توفي سنة ست وثلاثين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٣١٦/٥

٤ تاريخ أبي ذرعة، ص ١٤١، والكفاية، ص ١١٦

٥ علل أحمد برواية المروزي وغيره، ١٤٦/١، وضعفاء الثقلين، ١٣/١

٦ انظر: ضعفاء الثقلين، ١٦٤/٢، رقم الترجمة ٦٧٧

٧ انظر: التاريخ الكبير، ٩١/٨، رقم الترجمة ٢٣٠١

## سابعاً: الجهل التام بالصناعة الحديثية:

والترادُّ بالجهل التام بالصناعة الحديثية، جهل الراوي بما يجب لحفظ الحديث وأدائه. ويُعرف ذلك بعلامات، منها:

١. تحديث الراوي من كتاب غيره على أنه كتابه.
٢. عدم الرجوع عن الخطأ المتصع عليه في حديثه إذا أُخبر به.
٣. قبول العلقين.
٤. الاعتماد على الكتاب ممن لا يمكن له القراءة منه، أو ممن لا يقدر على صونه، كالأعشى والأعمى.
٥. التغيير في كتابه، إن كان فيه غلط وثبته عليه، والتحديث بالصواب الذي عند غيره على أنه حديثه.

فهذه الأمور وأمثالها إن وُجد واحد منها في الراوي أو في حديثه؛ أسقط ضبطه تماماً. فيجب خلُّو الراوي من كل عيب من العيوب المذكورة وأشباهاها لكي يُقبل حديثه؛ إذ هي فادحة في الضبط، بمنزلة قدح الكفاير في العدالة إلى حد الإبطال والسقوط.

فقد نهى مالك في قوله المشهور عن الأخذ عن أربعمائة منهم: "شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يُحدث به." وقال أيضاً: "لقد أدركت بهذا البلد سبعين: المدينة - مَشِيخةً - لهم فضل، وصلاح، وعبادة، يُحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط. قيل: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يَكُونُوا يَعْرِفُونَ ما يُحدثون."

وروى مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن أبي الزناد قال: "أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله."

وقال يحيى بن سعيد: "إذا كان الشيخ إذا لَقْنْتُهُ، قيل: فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد، فليس به بأس."

١ العُدْمَة، ٥٢/٤، ومحل أحمد برواية المروزي، ١٨٦/١

٢ المرجع السابق، للموضع السابق

٣ أبو الزناد: هو عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، الإمام الفقيه الحافظ المدني، يكنى أبا عبد الرحمن، وأبو الزناد لقبه. وكان من أعلم التابعين بعد كبارهم، ومن أئمة الاجتهاد صاحب كتاب وحساب، فصيحا، بصيرا بالعربية. حدث عن أكس بن مالك - رضي الله عنه - سائر المسيب، وعروة، وآخرين من الصحابة. مات سنة ثلاثين ومائة. وقيل: إحدى وثلاثين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١: ٤٥/٩ - ٥٠

٤ صحيح مسلم، مقدمة، ١٥/٦

٥ الكفاير، ص ١٤٩

وذكر ابن أبي حاتم بسنده إلى مالك أنه سئل: "أبوخذ من لا يحفظ، ويأتي بكُتُيب، فيقول: قد سمعناها. وهو ثقة؟ فقال: لا يُؤخذُ عنه؛ أخاف أن يزداد في كُتُيبه بالليل." وهذا يُحتمل على من لا يدري كيف يحفظ كُتُيبه. أما من كان عارفاً بالصناعة الحديثية، فمادراً على صون كتابه من أي تغيير أو تبديل؛ فلا يستحق الترك.

وقال الحميدي ذاكراً معنى الغفلة التي يُردُّ بها حديث الرجل الرضا الذي لا يُعرف بكُتُيب: "هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه، ويُحدث بما قالوا، أو يُغيِّره في كتابه بقولهم؛ لا يعقل فرق ما بين ذلك. أو يضحف تصحيفاً فاجشاً، فيقلب المعنى، لا يعقل ذلك؛ فيكُتِب عنه. ومن قبل التلقين؛ ترك حديثه الذي لُقِّن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه؛ إذا غلب ذلك التلقين جادفاً في حفظه، لا يُعرف به قديماً، فأما من عُرف به قديماً في جميع حديثه؛ فلا يُقبل حديثه، ولا يُؤمن أن يصرح ما حفظه مما لُقِّن."

ومن أمثلة من ترك حديثه للجهل العام بالصناعة الحديثية يزيد بن عياض بن جعدة اللبني أبو الحكم البجلي. قال علي بن الحسين بن حبان: "وجدت في كتاب أبي بخط يده؛ سئل أبو زكريا عن يزيد بن عياض، فقال: ليس حديثه بشيء. قلت له: يا أبا زكريا، ما كان قصته؟ قال: أتسئره هاهنا ببتدات جعلوا يدخلون له الأحاديث، فيقرؤها، فأفسدوه بهذا، كان لا يعقل ما سمع مما لم يُسمع. فكيف يُكتب عن مثل هذا؟"

#### ثامناً: سوء الحفظ المبطل للضبط:

والمراد بسوء الحفظ المبطل للضبط أن يكثر خطأ الراوي بحيث لا يترجح صواب شيء من حديثه. فمن ساء حفظه إلا هذا الحد؛ انعدمت الفائدة مطلقاً من مروياته التي رواها إبان إصابته بسوء الحفظ؛ إن تميزت عن غيرها، وإلا فقد انعدمت فائدة مروياتها جميعاً.

ومن أمثلة من ترك حديثه لسوء الحفظ الشديد الطاشي على جميع حديثه عبيد بن قيس بن ميمون القيسي الرقاشي، قال فيه ابن معين: "كثير الخطأ والوهيم، متروك الحديث."

- ١ المرجح والتعديل، ٢٧/٢
- ٢ العقيقة، ٣٣/٢، والكفاية، ص ١٤٨-٩
- ٣ علي بن الحسين بن حبان: هو أبو الحسن مروزي الأصل، سمع محمد بن يكار بن الريان وآخرين، وروى عنه محمد بن مخلد، ومكرم بن أحمد القاضي، وآخرون. وكان ثقة. مات سنة خمس وثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد، ٣٩٤/١١، وأبو الحسن بن حبان: هو أبو علي صاحب يحيى بن معين. كان من أهل الفضل والتقدم في العلم، وله عن يحيى كتاب غزير الفائدة، رواه عنه ابنه علي بن الحسن وجماعة. توفي سنة اثنين وثلاثين، ومائتين، قبل وفاة ابن معين بسنة. انظر: تاريخ بغداد، ٣٦/٥
- ٤ المرجح السابق، ٣٣/١٤
- ٥ تهذيب الكمال، ٢٧٨/١٩، رقم للترجمة ٢٧٦١

### تاسعاً: عدم رواية الراوي إلا عن يستحق الترك:

إذا كان الراوي لا يروي إلا عن من يستحق الترك، فإن حديثه لا يمكن قبوله في حال من الأحوال، مهما بلغ في استقامة سيرته وجفائه.

ومن أمثلة من ترك حديثه لعدم روايته إلا عن مجروح، عبد الحميد بن بهرام القزويني التميمي؛ فقد نهي شعبه عن الرواية عنه؛ لأنه لا يروي إلا عن شهر بن حوشب الأشعري، الشامي الحميري، وشهر قد اتهمه شعبه بالخيانة. فقد قال شعبه: "نعم الشيخ عبد الحميد بن بهرام، ولكن لا تكتبوا عنه؛ فإنه يروي عن شهر بن حوشب." قال الساجي في شهر بن حوشب: "فيه ضعف، وليس بالحافظ، تركه ابن عوي وشعبه، وكان شعبه يشهد عليه أنه رافق رجلاً من أهل الشام، فخانه."<sup>١</sup>

### عاشراً: عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث:

الراوي إذا كان لا يروي إلا ما يستحق الرد من الحديث، فإنه يبطل فائدة مروياته، ولا تقبل مهما كان ضابطها، تعدلاً في سيرته.

ومن أمثلة من ترك حديثه لعدم روايته إلا لما يستحق الرد من الحديث الحجاج بن نصير القساطي البصري أبو حميد، قال فيه أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه، كان الناس لا يحدثون عنه." وقال ابن المديني: "ذهب حديثه." وقال البخاري: "سكتوا عنه."<sup>٢</sup>

### حادي عشر: عدم معرفة الراوي على وجه التعيين:

عدم معرفة الناقد للراوي على وجه التعيين يمنع الناقد من قبول خبره على جميع الوجوه، اعتباراً ونظراً، واحتجاجاً. وذلك لعدم الطريق إلى معرفة مخلو الراوي من الضميمة؛ وهو شرط أساسي لقبول الحديث.

وعدم معرفة الناقد للراوي على وجه التعيين يكون لأحد أربعة أسباب:

أولها: بطلان وجود الراوي عند الناقد. وذلك إذا ترجح لديه أن اسمه في إسناد أو أكثرها

١ ضعفاء القليل، ٤٢/٣

٢ الساجي، هو زكريا بن يحيى أبو يحيى البصري، كان ثقة يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسنة في الرجال، واختلاف العلماء، وأحكام القرآن. تخلف فيه بلا حجة، توفي سنة سبع وثلاثمائة. انظر: لسان الميزان، ٥٢/٣

٣ إكمال تهذيب الكمال، ٢٠١/٦

٤ المرجح والتعديل، ١٦٧/٣

٥ المرجح السابق، ١٦٧/٣

٦ ضعفاء القليل، ٢٨٥/١

وهما أو خطأ. ومن أمثلته راو محمد بن إسماعيل ورد اسمه في إسطوخ، ورأى البخاري أنه لا وجود له، بل تشابهاً لاسم راو آخر هو إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص القرظي الزهري السدي.

والثاني: عدم تحقق وجود الراوي لدى التايد بحيث لا يملك دليلاً على وجوده، فلم يعرفه بنفسه، ولم يسمع أحداً يشهد بوجوده، ولم تصل إليه مرويته إلا بإسناد أو أكثر لا تقوم به الحقيقة كمن لم يرد ذكره إلا بإسناد تفرده به من لا يحتمل تفرده، أو كمن لم يرد ذكره إلا في رواية المدلس أو الترسيل بلفظ الغنعة.

فمن أمثلة من ترك حديثه لعدم معرفة التايد لشخص الراوي بوجه يثبت خالد بن محمد ابن زهير المخزومي. قال فيه أبو حاتم: "روى عنه صالح بن أبي الأخضر." وقال أيضاً: "هو مجهول لا يشتغل به." بينما قال في صالح بن أبي الأخضر الراوي عنه: "كأن الحديثه" ويبدو أن صالحاً هذا تفرده بالرواية عنه، وليس هو ممن يحتمل تفرده؛ وهذا يفسر إطلاق ابن أبي حاتم لفظ الجهالة عليه. ولعل البخاري أشار إلى هذا المعنى قائلاً: "روى عنه صالح بن أبي الأخضر، ولم يقم حديثه."

والثالث: عدم تعيين شخص الراوي، وذلك إذا ذكر في السند بما لا يتعين به شخصه، ولم يملك التايد دليلاً آخر به يستطيع معرفة عين هذا الراوي، وذلك كقول الراوي: حدثني رجل أو سمعت شيخاً، وهذا يُسمى التبهيم في اصطلاح مؤلفي مصطلح الحديث.

قال ابن كثير: "فأما التبهيم الذي لم يُسمَّ، أو من سُمِّي، ولا يُعرف عينه؛ فهذا ممن لا يقبل روايته أخذ علماء."

وقال ابن حجر: "ولا يقبل حديث التبهيم، ما لم يُسمَّ، لأن شرط قبول الخبر عدالة روايته ومن أبهم اسمه؛ لا يُعرف عينه؛ فكيف عداله."

والرابع: عدم تميز الراوي عن غيره لوجود من يشاركه بما ذكر به، وذلك إذا كان هناك راو أو أكثر يشاركونه فيما ذكر به، ولا يملك التايد دليلاً على معرفة المقصود منهم في سنده معين، وذلك كقول الراوي: سمعت من عبد الله. فلا يُعرف أي عبد الله هذا، لأن في الرواة، بل في كل طبقة من

١ التاريخ الكبير، ٣٧١/١

٢ المخرج والتصحيح، ٣٥٠/٣

٣ المرجع السابق، الموضع السابق

٤ المرجع السابق، ٣٩٥/٤

٥ التاريخ الكبير، ١٧١/٣

٦ النظر: مقدمة ابن الصلاح، ٣٧٥/١، والشذا الفياح، ٢٣٣/٢

٧ الباعث الحديث، ص ٩٧

٨ نزعة النظر، ص ١٢٥

طبقاتهم كثيرٌ من يُسَمَّى عبدَ الله، وكذلك قولُ الراوي: حدثني أحمد بن محمد، ويكُونُ في شُيوخه أكثر من واحدٍ له هذا الاسمُ والنسبُ.

وهذا الذي يُطْلَقُ عليه بعضُ علماء المصطلح المَهْمَلُ كابنِ حَجْرٍ، والبِقَاعِي، والسَّخَّارِي.<sup>٢</sup> و"الفرقُ بينَ المُبْهَمِ والمُهْمَلِ أنَ المُبْهَمَ لم يُدْكَرْ له اسمٌ، والمُهْمَلُ ذُكِرَ اسْمُهُ على الاِشْتِيَاءِ." "أو" إنَّ المُبْهَمَ مَنْ لَمْ يُسَمَّ، والمُهْمَلُ مَنْ سُمِّيَ وَلَمْ يَنْتَهِزْ."<sup>٣</sup>

وقد سبق قول ابن كثير في ردِّ مَنْ لا تُعْرَفُ عَيْنُهُ مِنْ سُمِّيَ، إذ قال: "فَلَمَّا السُّبْهَمُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ، أَوْ مَنْ سُمِّيَ، وَلَا تُعْرَفُ عَيْنُهُ، فَهَذَا مَنْ لَا يَقْبَلُ رِوَايَتَهُ أَحَدٌ عِلْمَانَهُ."<sup>٤</sup>

فإن بطلَ وجودُ الراوي لدى الثاقب، أو لم يتحقق، أو لم يعرفه الثاقب على وجه التعمين؛ فإنه لا يجوزُ له قبولُ مروياته لا اعتباراً، ولا انتفاءً، ولا احتجاجاً، ولو اطلع عليها، وسرّها؛ لاحتمال أن لا يوجدُ مُسَمَّاءُ في الحقيقة، ولشواؤِ احتمال فسقِه لاحتمال عدالته، على فرض وجوده.<sup>٥</sup>

١ انظر: خبئة الفكر، ٤/٢٢٤، ونزهة النظر، ص ١٥٣

٢ انظر: النكت للوفية، ٣٨٩/١

٣ انظر: فتح المفيت، ١٨٩/١

٤ شرح خبئة الفكر للقياري، ص ٦٤٩

٥ المرجع السابق، ص ٦٨٩

٦ الباعث الحثيث، ص ٩٧

٧ وأقل ما يتحقق به وجود الراوي أحد ثلاثة أمور:

الأول: أن يتمكن الثاقب من لقاءه.

والثاني: أن يغلب على ظن الثاقب أنه وجد فعلاً في زمنه أو فيما مضى بعد سماع أخباره من الناس خصوصاً، أو من المشتغلين بعلم الحديث خصوصاً. ومثاله ما ذكره أبو بكر الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن عبد العزيز بن عبد الله الذي روى عنه إسماعيل بن عيسى. فقال: كنت أظن أنه مجهول، حتى سألت عنه بمصر، فإذا هو عندهم معروفه ولا أعلم أحداً روى عنه غير إسماعيل، قال: وقالوا: هو من ولد صهيب.

والثالث: أن يرور عنه من تقوم بحضرة الحجة، وبطريقة تقوم به الحجة. وذلك إذا روى عنه ثقة فأكثر من غير تلمس أو إرسال أو علة خفية. أو إذا روى عنه صدوق، أو شيخ فأكثر من غير تلمس وإرسال، ولم يقدم دليل على وجود علة خفية، أو إذا روى عنه اثنين فأكثر من أهل مراتب الأعيان من غير تلمس وإرسال وعلة خفية.

فإذا ترجح احتمال وجود الراوي بأي طريقة من الطرق المذكورة، عُرفَت بحجته.

فإذا روى عنه من تقوم بحضرة الحجة، وثبتت الرواية؛ فإنه ترجح عدالته، إذ إن من تقوم بحضرة الحجة في الغالب يتجنبون الرواية عن من يظنون منه على فسق، أو كذب، أو وضع، إلا اغتراراً، أو مع بيان فسقه أو كذبه متصلاً أو منفصلاً. وهذا يقتضي أن يكون كل من يرور عنه ممن تقوم بحضرة الحجة، ولم يثبت أنه فسقه، أو كذبه متصلاً أو منفصلاً؛ فإنه متصف بمطلق العدالة، إن لم يتصف بتمامها. لأن الغريب فيمن تحمل الرواية عنه الإسلام ورجحان عدم قبول ما يفسق به.

واتلك نصف الثقاد أحياناً بـ"صالح الحديث" من لم يرور عنه إلا ولجه ممن تقوم بروايته الحجة وهو وصف تعديل كقول أبي حاتم في مرزوق بن أبي المنيل: "حديثه صالح، لا أعلم روى عنه غير الوليد بن مسلم". انظر: الجرح والتعديل، ٢/٢٦٥، رقم الترجمة ١٢٠٧، وكقوله في محمد بن عبد الرحمن بن عجاج: "هو صالح الحديث لا أعلم روى عنه غير الليث". انظر: المرجع السابق، ٧/٣١٨، رقم الترجمة ١٧٢٠، وكقوله في معلى بن إسماعيل الحنصلي: "له من يحدِّثه بأساً؛ صالح الحديث لم يرور عنه غير أوطان". المرجع السابق، ٨/٣٢٢، رقم الترجمة ١٥٢٣، والوليد بن مسلم ثقة عنه ابن أبي

## ثاني عشر: عدم سند مقبول إلى الراوي:

إذا كان الراوي مُحَقَّق وجوده لدى الكاقد، وعرفه الكاقد على وجه التعيين والتمييز، إلا أنه لا يروى عنه إلا من لا تقوم بحججه الحجج؛ فهذا يُوجب على الناقد الامتناع مُطلقاً من قبول مروياته، وقد يكون هذا الراوي مشهوراً له بالعدالة أيضاً، لكن الكاقد يمتنع من قبول ما يرويه مُطلقاً، لا لأجل ما يعود إلى ضعف في الراوي، بل لأجل ضعف في السند إليه، مما يُعديم الفائدة من مروياته مُطلقاً.

ومن أمثلة من ترك حديثه لأجل ضعف في السند إليه، وكان مشهوراً له بالعدالة الأخنس. فقد ترجم له ابن أبي حاتم قائلاً: "الأخنس، روى عن ابن مسعود. روى عنه ابنه بُكَيْر بن الأخنس. سمعت أبي يقول ذلك." وقال: "سمعت أبي يُنكر على من أخرج اسمه في كتاب الضعفاء، ويقول: لا أصلكم روي عن الأخنس إلا ما روى أبو جناب يحيى بن أبي خنيفة الكوفي عن بُكَيْر بن الأخنس عن أبيه. فإن كان أبو جناب لئن الحديث؛ فما ذنب الأخنس واليد بُكَيْر؟ وبُكَيْر ثقة عند أهل العلم، وليس في حديث واحد رواه ثقة عن أبيه ما يُلزمُ أباه الوهن بلا حجج." فهذا يعترض أبو حاتم على عد الأخنس في الضعفاء، إلا أنه لا يُنكر أن الطريق إليه ضعيف، وغير صالح للقبول.

ومن أمثاله أيضاً عدُّ من الصحابة قد عدَّهم أبو حاتم في المجاهيل مع الثص على أنهم من الصحابة. فمن ذلك قول ابن أبي حاتم: "حمزة بن الجُمير، ويقال: خارجة بن الجُمير من بني عبَّيد بن عبدِّي الأنصاري بدرِّي. سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو مجهول."

وقوله أيضاً: "خريث بن زيد بن ثعلبة بن عبَّيد زبَّه أنصاري بدرِّي. سمعت أبي يقول: هو مجهول لا أعرفه."

حاتم، بينما أطلق على أربطة بن المنذر لا بأس به، وأما الليث فقد ذكر أنه أفضل عنه من المفضل بن فضالة المصري الذي وصفه بصديق، مما يعني أن الليث إما صدوق، أو ثقة عند هؤلاء من تقوم بحججهم الحجج.

فمن تحقق وجوده، وتقررت عينه وثبتت روايته، ولو برواية واحد عنه، جاز قبول ما يرويه إن شارك ثقة أو أكثر. وأما قبول نقره فإنه يحتاج إلى تخصيص على عدالته وبسطه.

أما إذا روى عنه من تقوم بحججه الحجج، وذكر ما يبطل عدالته بمصلا بما يروي عنه أو متفصلاً رجح فسقه على عدالته، ووجب ترك حديثه.

وإذا روى عنه من لا تقوم بحججه الحجج، فحينئذ يتمسكوا احتسار كونه عدلاً مع احتمال كونه فاسقاً، فلا يجوز للناقد قبول حديثه بوجه من الوجوه، ولذلك بعد من متروكي الحديث.

وأما من أتهم باللفظ التعديل، كقول الراوي: حدثني الحق. أو حدثني رجل وكان ثقة. فإذا كان من يروي عنه من تقوم بحججه الحجج، وإن لم يكن ممن هو أهل للحكم على الرجال، يصح الاعتماد عليه في توثيقه لهذا الذي جهلت عينه، وعرفت عدالته. فيجوز على الأقل بأن الراوي عنه لم يشاهد فيه ما يبطل عدالته، أي على مطلق العدالة، فجاز قبول ما يرويه بشرط وجود المتابع.

- ١ الجرح والتعديل، ٣/ ٣٤٥
- ٢ المرجع السابق، للموضع السابق
- ٣ المرجع السابق، للموضع السابق
- ٤ المرجع السابق، ٣/ ٢٠٩
- ٥ المرجع السابق، ٣/ ٢٦٢

### ثالث عشر: عدم اختبار الراوي ضبطًا:

فأرة لا يتمكن الناقد من اختبار ضبط الراوي، أو اختبار مروياته، هل تبعث أم لا، فلا يستطيع أن يؤتقنه أو يجرحَه، وإن كان عدلًا في سيرته؛ لتساوة احتمال ضبطه واحتمال عدم ضبطه. فلا يمكنه أن يقبل شيئًا من مروياته ما بقي على هذه الحالة.

وذلك مثل قول أحمد بن قنم بن مجيع الأسدي: "ما أعرفه." قال ابن أبي حاتم: "يعني ما أعرف حقيقة أمره."

وقول ابن معين في أبي علقاب سهل بن حماد: "ما أعرفه." علق عليه ابن أبي حاتم: "يعني ما أخبره."

فيصل هؤلاء الرواة لا يجوز قبول حديثهم ما لم يتم اختبار مروياتهم، وتبينت قدرتهم على الضبط. فإن تم اختبار ضبط أحدهم من قبل الناقد الذي لم يعرفه في الأول، أو من قبل ناقد آخر، خرج من أهل هذه المرتبة، ووضع في المرتبة التي تليق به جرحًا أو تعديلاً في ضوء ما ذكره الناقد الذي جرحه.

### رابع عشر: عدم إمكان تمييز ما صح من مرويات الراوي مما سقم:

إذا كان الناقد لا يستطيع أن يميز بين الصحيح والسقيم من حديث الراوي الذي تبتك ضعفه، فإن مروياته تصح عديم الفائدة لدى الناقد ما لم يستطيع التمييز.

وذلك كالمختلط اختلاطاً شديداً؛ إذا لم يميز ما رواه قبل الاختلاط مما رواه بعده. قال ابن الصلاح حول كلامه عن اختلاط من العقاب: "والحككم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره، فلم يدور هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده."

ويشبه الضعيف ضعفاً شديداً؛ إذا لم يميز صحيح حديثه من السقيم، ومن أمثاليه أبو بربن عتبة السائي أبو يحيى، ذكره البخاري قائلًا: "كان أبو بربن لا يعرف صحيح حديثه من سقيه؛ فلا

- ١ المرحم والتصديق، ٤٤٥/٢
- ٢ المرجع السابق، ٤٤٥/٢
- ٣ للرجع السابق، ١٨٦/٤
- ٤ المرجع السابق، ١٩٦/٤
- ٥ مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٩٢

أَخْبَرْتُ عَنْهُ. " وَمِنْ أُمَّتَيْهِ أَيْضًا زَمْعَةُ بِنْتُ صَالِحِ التِّمَاقِيِّ، قَالَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ: " زَمْعَةُ بِنْتُ صَالِحِ ذَاهِبُ  
الْحَدِيثِ، لَا يُدْرَى صَحِيحٌ حَدِيثُهُ مِنْ سَقِيمِهِ. أَنَا لَا أُرْوِي عَنْهُ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ يَسْئَلُ هَذَا فَلَا أُرْوِي  
عَنْهُ. "

---

١ عجل الترمذي الكبير: ٢٥/١

٢ المرجع السابق: ٣٨٩/١

## المبحث الرابع

### الفرق بين مرتبتي "وضع حديثاً" و"متروك الحديث"

الفرق بين المرتبتين أنّ ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" تدلّ على عدم الفائدة من حديث الراوي بالكلية لأيّ سبب من الأسباب بينما ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً" تدلّ على صياح الفائدة من حديث الراوي مطلقاً لسبب واحد لا غير، وهو تعدُّه للكذب في الحديث التَّبَوُّي، أو تعدُّ روايته مع العلم بوضعه.

فألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" أعمّ من ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً" أخصّ. وهذا يعني أنّ كلّ من وضع حديثاً فهو متروك. وليس كلّ من ترك حديثه قام بالوضع.

## المبحث الخامس

### ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" مع الشرح

تكثر العبارات والألفاظ الدالة على انعدام الفائدة من حديث الراوي مطلقاً، وذلك لكثرة أسبابه التي مضى ذكرها مفصلاً. ويمكن تقسيم هذه الألفاظ والعبارات بناءً على الأسباب المذكورة إلى أنواع تالية:

- |                   |   |
|-------------------|---|
| النوع الأول:      | ما يدل على طفولة الراوي عند أداء الحديث                     |
| النوع الثاني:     | ما يدل على تعمد الراوي للكذب                                |
| النوع الثالث:     | ما يدل على سبب من أسباب الفسق في الراوي                     |
| النوع الرابع:     | ما يدل على بطلان عدالة الراوي إجمالاً                       |
| النوع الخامس:     | ما يدل على الجنون   |
| النوع السادس:     | ما يدل على عدم التمييز                                      |
| النوع السابع:     | ما يدل على جفّة عقل الراوي                                  |
| النوع الثامن:     | ما يدل على جهل الراوي التام بالصناعة الحديثية               |
| النوع التاسع:     | ما يدل على سوء الحفظ المميط للضبط                           |
| النوع العاشر:     | ما يدل على بطلان ضبط الراوي إجمالاً                         |
| النوع الحادي عشر: | ما يدل على عدم رواية الراوي إلا عن مستحق الثرك              |
| النوع الثاني عشر: | ما يدل على عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث    |
| النوع الثالث عشر: | ما يدل على عدم معرفة الناقد للراوي على وجه التحديد          |
| النوع الرابع عشر: | ما يدل على عدم سنيته مقبول إلى الراوي                       |
| النوع الخامس عشر: | ما يدل على عدم اختيار الراوي ضبطاً                          |
| النوع السادس عشر: | ما يدل على عدم إمكان تمييز ما صحّ من مروّيات الراوي مما سقم |
| النوع السابع عشر: | ما يدل على انعدام الفائدة من حديث الراوي مطلقاً             |
- والبحكم الألفاظ والعبارات الدالّة في كل نوع:

## النوع الأول: ما يدل على طفولة الراوي عند أداء الحديث:

لم أجد في ألفاظ وعبارات أئمة التقدير المتكلمين ما يدل على طفولة الراوي عند أداء الحديث. ويبدو أن السبب عدم تلقّيهم من الأطفال، وإن كانوا يُحضرونهم مجالس الحديث للتلقّي؛ لما تقرّر من عدم جواز الحديث عن النبي الذي لم يبلغ لعدم عدالته. والله أعلم.

## النوع الثاني: ما يدل على تعمد الراوي للكذب:

### ١. لفظ الكذب أو ما تصرف منه في سياق الإثبات:

لقد سبق معنى الكذب مُفضّلاً في المرتبة السابقة، خلاصته أن أصله تعمد الإخبار بما يخالف الواقع، أو هو مخالفة القول المُخبر عنه، وما في ضمير المُخبر معاً. وقد يُطلق على الخطأ عجزاً، أو على الخداع، أو على من أتى مذبذباً كالفايق أو المُبتدع؛ ذمّاً لما أتاه، وتشبيهاً في تخطئيه.

إلا أن المعنى الحقيقي هو ما يُحمل عليه اللفظ عند الإطلاق، ولا يُصار إلى المجاز إلا بقربنة مانعاً من قصد الحقيقة. فهو باعتبار أصل معناه بمرتبة "متروك الحديث".

فإذا قام الدليل على أنه أُطلق بمعنى الخطأ، أو الذم مُطلقاً فلا يكون له أثر في جرح الراوي. وإن أُطلق بمعنى الخداع؛ فهو بمرتبة متروك الحديث؛ لأنها هي المرتبة التي حُصت بها أيدي العدالة أو الضبط مُطلقاً من غير كِبوت الوضع.

وفيما يلي عبارات تدل على الكذب مُطلقاً وردت على لسان أئمة التقدير المتكلمين. منها "كذاب"، وهي شائعة الاستخدام جُداً؛ وقيل إمام من الأئمة لم يستعملها حين أمثلة باستخدامه قول ابن معين في أبي إمام الكوفي سليمان بن زيد المُحاربي: "أبو إمام كذاب، ليس يسوي خديجه قلبي".

ومنها قولهم: "من أركان الكذب". أطلقها سُفيان الثوري على ثوير بن أبي فاختة القرشي

١ الكفاية، ص ١٢٨

٢ انظر مثلاً: سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١١٢٤، والصارمخ الأوسط، ١٩٥/٢، والصارمخ الكبير، ٢٩٩/٢، وضعفاء البرذعي، ٤١٧٢

٣ يسوي: يُساوي، واستخدامه نادر ولا يستخدم الماضي منه على الإطلاق. انظر: العين، ٣٢٦/٧

٤ تاريخ ابن معين، برواية البرقي، ١٧/٤

الهاشمي، أبي الجهم الكوفي، و"رُكُنْ كُلُّ شَيْءٍ جَوَانِبُهُ الَّتِي يَسْتَنِدُ إِلَيْهَا وَيَقُومُ بِهَا". فالعبارة فيها مبالغة في تكذيب الراوي، لأنها تدلُّ على أن الراوي ممن يستند إليه الكذب، ويقوم به.

ورود في رواية أن القوري قال: "كثير بن أبي قحجة يُسَدُّ أركان الكذب". فيكون معنى العبارة: يقوي مستندات الكذب، والعبارة تدلُّ على الرغم من المبالغة فيها لا تدلُّ إلا على الكذب مطلقاً، فتحتملان الكذب في الحديث النبوي، كما تحتلان الكذب في حديث الناس، فالواجب حملهما على العموم ما لم يقم دليل على الخصوص.

ومنها؛ وصيغهم للراوي بـ "أكذب الناس". فإنها وإن دلت على شدة الكذب إلا أنها لا تستلزم الكذب في الحديث النبوي؛ بل تحمله، وتحتمل أيضاً الكذب في كلام الناس. والعام يجب حمله على العموم ما لم يقم دليل على الخصوص. فهي بمرتبة "متروك الحديث"، بخلاف ما ذهب إليه ابن حبان حيث جعل "أكذب الناس" بأردى مراتب الجرح، ورفع عليها وضاع، ودجال، وكذاب، وهي شائعة الاستخدام.

ومنها قولهم: "مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ" مطلقاً غير مُقَيَّدٍ بالحديث، لما قد سبق أن الكذب مطلقاً موضع مرتبة "متروك الحديث"، ما لم يقم دليل على اختلاق صاحبه في الحديث. وقد سبق أيضاً أن ثمة الأئمة القاد لأحد يدلُّ على ثبوت تلك التهمة فيه، لأنهم لا يستبيحون الوقوع في عرض أحدٍ ما لم يقم دليل قوِّي على وجود العيب في المتهم.

فإذا اتهموا رايًا بالكذب، رجحت خشيته كذبه في الحديث؛ فاقترض ذلك ترك ما يرويه مطلقاً. وقد سبق قول مالك في النهي عن الأخذ عن أربعة منهم: "كذاب يكذب في أحاديثه الثاني إذا جرب ذلك عليه. وإن كان لا يُقْتَهَمُ أن يكذب على رسول الله ﷺ كما عدّه شعبة أيضاً من المتروكين". وجعله ابن مهدي من الثلاثة الذين لا يُحْتَمَلُ عنهم.

والعبارة المذكورة أطلقها مالك على أبي جابر التياضي محمد بن عبد الرحمن؛ كما أطلقها

١ انظر: التاريخ الأوسط، ٢٧٥/١، والتاريخ الكبير، ١٨٥/٢، وضعفاء العقيلي، ١٨٠/١

٢ النهاية، ٢٦٠/٢

٣ سؤالات الأجرى، ص ١٤

٤ انظر: نخبة الفكر، ٧٢٦/٤

٥ انظر: ضعفاء العقيلي، ١٠٥/١، ١٢٦، ١٢٧، والحرج والتعديل، ٤٦١/٢

٦ انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٣/١

٧ انظر: التقدمة، ٣٢/٢

٨ انظر: ضعفاء العقيلي، ٨/١

٩ المرجع السابق، ١٠٢/٤

ابن المديني على مهدي بن هلال قال: "كان يُتهم بالكذب"؛ وأطلقها يحيى بن سعيد القطان على إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المتني قاتلاً: "كُنَّا نَعْتَمُ إِبرَاهِيمَ بِالكَذِبِ" وأردفه البخاري قاتلاً: "تركه ابن المازك والناس". وأطلقها أبو زرعة على سفيان بن وكيع بن الجراح. وقد قال عنه أيضاً: "لا يُشتغل به".

ومنها قولهم: زبي أو يرمي أو زماه فلائ بالكذب. والزبي نبت الشيء. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾

ويطلق بمعنى القذف والظعن في المرء مجازاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ السَّمْعَانَ﴾  
 فإذا ورد رُمي الراوي بالكذب مُطلقاً، كان بمرتبته "متروك الحديث"؛ لأنه يُدَلُّ على الظعن في الراوي بالكذب. وقد أطلقها البخاري على عدد من الرواة وأطلقها أبو حاتم على أكثر من راو كذلك. ومن أمثلة استخدامه قول البخاري: "ميسرة بن عمير ربه يرمي بالكذب."  
 فإن ثبت بقرينة أن المراد بالكذب هو الكذب في الحديث النبوي، فيكون الراوي حينئذ بمرتبته "وضع حديثاً". ومن أمثلته ما ذكره ابن حبان في إسحاق بن إدريس الأسواري البصري: "كان يحيى بن معين يرميه بالكذب." ويُفسره ما جاء في رواية الدورقي قال: "سيفك يحيى بن معين، يقول: إسحاق بن إدريس، بصري، ليس بهي، يضع الأحاديث."

١. سؤالات ابن أبي عمير، ص ١٦٨
٢. التاريخ الأوسط، ٢٥٧/٢
٣. المرجع السابق، الموضع السابق
٤. انظر: الجرح والتعديل، ٣٣١/٤
٥. المرجع السابق، الموضع السابق
٦. انظر: مقاييس اللغة، ٤٣٥/٢
٧. سورة الأنفال، ١٧
٨. انظر: تهذيب اللغة، ١٩٩/١٥
٩. انظر: أساس البلاغة، ٣٨٨/١
١٠. سورة التور، ٤
١١. انظر مثلاً: التاريخ الأوسط، ٢٩١، ٢٧١/٢، والتاريخ الكبير، ٣١٧/٢، ١٧٣/٣، ١١٦/٦، ١٥١٧، ١٣٧٧/٧، ١٠١٧/٨، ١٧٠
١٢. انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ٥٤٩/٢، ٥٥٤/٣، ٢٦٧/٥، ٤٥٤/٨
١٣. التاريخ الأوسط، ١٧١/٢
١٤. المحرر حين، ٢٣٥/٨
١٥. تاريخ ابن معين، برواية الدورقي، ٢٥٠/٤

#### ٤. دَجَال:

الدَّجَال من دَجَلَ بمعنى كَذَبَ، وإنما سُمِّيَ به المسيح الدَّجَالُ؛ لأنه يدَجُلُ الحقَّ بالباطل، ودَجَلُهُ سِحْرُهُ، وكَذِبُهُ: والدَّجَالُ السُّوءُ الكَذَابُ. وكلُّ كَذَابٍ دَجَالٌ؛ لأنه يمسُرُ الحقَّ بكذبه.<sup>١</sup>  
وقد ذكر النَّدَهِيُّ هذا اللفظ في مرتبة "وضع حديثنا" ولعله فعلة نظراً إلى أن أكثر من أطلق عليه من الوضَّاعين، إلا أن اللفظ دلالةً بمقرَّبه قاصرة على المبالغة في تكذيب الراوي، ولا دلالة فيه على اختلاقه في الحديث. ويجب أن يحتمل اللفظ على ما يدلُّ عليه بمقرَّبه، لا على ما يحتاج في الدلالة عليه إلى أمر خارج عنه.

وأطلقه ابن معين على يثَّار بن موسى الخثَّابي قالاً: "بين الدَّجاليين".

ومن أمثلة اقترانه بما يدلُّ على كذب المقول فيه في الحديث قول أحمد في أبي داود التَّخَمِيُّ، سليمان بن عمرو: "كان يُحدِّث عن الناس، وهو من الدَّجاليين" وذكر أنه روى عن مشايخ ماتوا قبل أن يؤلف.<sup>٢</sup>

وقد يُظهِرُوه دَمًا على من جاء بشيء يكرهونه، فلا يُعَدُّ من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة إلا إذا كان الشيء الذي دُمُّ لأجله مُبطلًا للعدالة، وإلا فيحتمل على المبالغة في التُّم ولا يكون له أكثر في جرح المقول فيه. ومن ذلك وصف ابن معين لأبي زكريا التَّمْتَارَ يحيى بن هاشم بدَجَالٍ هذه الأُمِّيَّةُ، ولما سُئِلَ: "تراء وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث" ولكن وُضعت له.<sup>٣</sup> وهذا يرى الراوي من الكذب مطلقاً وإنما يبقى في هذه المرتبة لجهل العام بالصناعة الحديثية. ويبدو أن ابن معين بالغ في دمه لتكليفه ما لا يحسنه، لا سيما إن أدى إلى ضرر عظيم للدين. ومنه أيضاً قول ابن معين أيضاً في تليد بن سليمان المحاربي: "تليد كذاب، كان يشتم عثمان، وكل من يشتم عثمان، أو طلحة، أو أحدًا من أصحاب النبي ﷺ، دَجَال لا يُكْتَب عنه. وعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين".<sup>٤</sup>

- ١ انظر: تهذيب اللُّغة، ٣٤٤/١٠
- ٢ انظر: العين، ٨١٧/٦
- ٣ انظر: تهذيب اللُّغة، ٣٤٤/١٠
- ٤ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/٦
- ٥ تاريخ بغداد، ١٤٤/٧
- ٦ المرجع السابق، ١٩/٩
- ٧ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٨ المرجع السابق، ١٦٩/١٤
- ٩ المرجع السابق، ١٧-١٢
- ١٠ المرجع السابق، ١٤٥/٩

ومن ذلك أيضا قول مالك لما ذكر له أن محمد بن إسحاق صاحب المغازي قال: «أعرضوا علي علم مالك، فإني يبظاره»<sup>١</sup> فقضب مالك، وقال: انظروا لي دجال من الدجاجلة يقول: أعرضوا علي علم مالك»<sup>٢</sup>.

### النوع الثالث: ما يدل على سبب من أسباب الفسق في الراوي:

#### ٣. رأيته في الحمام بغير ميتر:

الثقفي الأصل فيه الحرمة إلا ما استثنى عنه بدليل ثابت، بدليل حديث معاوية بن حيدة الثقفي - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله، عورائنا ما تأتي منها وما ندر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجك أو ما ملكت يمينك» قال: قلت: يا رسول الله، إذا كان القوم بغضهم في بغض؟ قال: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَيَنَّهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَيَنَّهَا» قال: قلت: يا رسول الله، إذا كان أحدنا خاليا؟ قال: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ»<sup>٣</sup>.

واللهي يستل الغائب في القضاء بدليل حديث يعلى بن أمية - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ رأى رجلا يغتسل بالبراز بلا إزار، فصعد النبي فحيت الله وأثنى عليه، ثم قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَيٌّ سَتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسَّتْرَ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتِرْ»<sup>٤</sup>.

١ البيهقي؛ خير جعلها حاذق به. وهو في الأصل يطلق على معاليج الدواب. ومن المجاز إطلاقه على عالم حاذق بشيء. انظر المعجم الوسيط، ٧٩/١.

٢ ضعفاء أبي زرعة، ٥٩٢/٢.

٣ معاوية بن حيدة الثقفي: هو جد بهز بن حكيم رعداد معاوية فبمن نزل البصرة من الصحابة. وقد على النبي ﷺ، وصحبه، وسأله عن أشياء، وروى عنه أحاديث. وكان قد غزا خراسان ومات بها. استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له الباقون سوى مسلم. انظر: تهذيب الكمال، ٧٧٢/٢٨-٧٧٣.

٤ هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه بلفظه، في أول كتاب الحمام، باب في الثعري، ص ٥٦٧، رقم الحديث ٤٠١٧، وأخرجه الترمذي في سننه بنحوه وحسنه، في أبواب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حفظ العورة، ص ٦٢٦، رقم الحديث ٢٧٦٩، ولفظه في باب ما جاء في حفظ العورة، ص ٦٣٠، رقم الحديث ٢٧٩٤، وأخرجه ابن ماجه بنحوه في سننه في أبواب النكاح، باب التستر عند الجماع، ص ٢٧٥، رقم الحديث ١٩٢٠، وأخرجه الحاكم في المستدرک، في كتاب اللباس، ١٩٩/٥، رقم الحديث ٧٢٥٨، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وصححه الذهبي، انظر: التلخيص، ١٨٠/٤.

٥ يعلى بن أمية: هو الصبي الحنظلي حليف قريش. وهو الذي يقال له: يعلى بن أمية استعمله أمير بصرى الصديق رضي الله عنه على حلوان في الردة ثم عمل لعمرو رضي الله عنه على بعض اليمن، فعزله، ثم عمل لعثمان رضي الله عنه على صنعاء اليمن. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب، وعمة بن سفيان. روى عنه أولاده صفوان، وعثمان، ومحمد، وعبد الرحمن، وأجرون. مات سنة سبع وأربعين. انظر: الإيضاح، ٥٣٨/٦-٣٩.

٦ أخرجه أبو داود في سننه في أول كتاب الحمام، باب الثعري، ص ٥٦٧، رقم الحديث ٤٠١٤، ولفظه والنسائي في سننه، في كتاب الغسل والتيمم، باب الامتثال عند الغسل، ص ٥٤، رقم الحديث ٤٠٦٦، وقال النووي: صحيح. رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح. انظر: خلاصة الأحكام، ٢٠٤/٩.

وعلى هذا، فالنجاهرة بالثعري، أو الثعورذ عليه من الفسقي.

وقد طعن لأجله شعبه، فقد روى العقيلي عنه أنه كان يقع في الخصيب بن جحدر يقول:  
"رأيتُه في الحمام بغير مئزر"

#### ٤. يشرب الخمر:

لا يخفى التعليق في تحريم شرب الخمر على أحد من أهل الإسلام. فمن كتمت شربه للخمر،  
على الرغم من غلظ عيوبه؛ ثبتت عدم مبالاة بالدين، وترجح احتمال كذبه في الحديث؛ فانتقدت  
الفائدة من مروياته جميعاً.

ومن رواه نقاد شرب الخمر، وطعنوا فيهم لأجله إسماعيل بن أبي عبيد الله؛ معاوية بن  
عبيد الله الأثعري أبو الحسن الوزير، قال فيه ابن معين: "ليس بشيء". قد سبق، ولكن كان يشرب  
الخمر."

#### ٥. سرق:

السرقه كوجب الحقة؛ فتدخل في الفسق، ومن ترك بسببها عبد الحكيم بن منصور الخزازي  
الواسطي، فقد قال فيه ابن معين: "ليس بشيء". سرق حائوثاً بواسط، فقيل له: يا أبا زكريا، كيف  
سرقه؟ قال: كان لي جند منزله حائوث لرجل، فنقبت إليه باباً من داره من الليل، وسد بابته من ناحية  
الطريق، وأدخله في داره."

#### ٦. فاسق:

ذكره الجعفي في مرتبة المتروك<sup>١</sup> كما سبق، وهو كذلك، إلا أنه لم أعر على مثال لاستخدامه  
من قبل أئمة التقيد.

### النوع الرابع: ما يدل على بطلان عدالة الراوي إجمالاً:

#### ٧. نفي الأمانة:

نفي الأمانة عن الراوي يدل على بطلان عدالته لسبب من الأسباب، وعادة يقرئون بيته وبين

١ ضعفاء العقيلي، ٢٩/٢

٢ المخرج والتعديل، ٢٠٧/٢

٣ الحائوث: المذكان. انظر: القاموس المحيط، ص ١٢٧٧، وقد غلب على حائوث الحشار. انظر: المحكم وللحيط  
الأعظم، ٢٧٣/٢

٤ تاريخ ابن معين، برواية الثوري، ٦٦/١

٥ رسوم التصديقه، ص ١٠٤

نفي الثقة. وذلك كقولهم: ليس بثقة، ولا مأمون. وكقولهم: غير ثقة ولا مأمون. والعبارة الدالة على نفي الأمانة كثيرة الاستخدام جدًا لدى الأئمة، فإسئمة استخدامهما قول أبي داود في عباد بن جوربة: "غير ثقة ولا مأمون." وقول النسائي: "حسن بن زياد المولوي ليس بثقة ولا مأمون."

وقد تردّ العبارات المذكورة مقرونة بالصريح بسبب بطلان أمانة الراوي، وذلك كقول النسائي: "أبو جعفر، أحمد بن صالح، مصري، ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، وربما يحيى بن معين بالكذب." وقول ابن معين في أحمد بن داود ابن أخت عبد الرزاق: "أحمد ابن أخت عبد الرزاق كذاب لم يثق بثقة ولا مأمون."

ونفي الثقة بمفرده لا يستلزم الضعف لأنه إنما يدل على بطلان قوة الراوي، وأحر درجات قوة مرتبة "صالح الحديث" لأنها تدل على رجحان قوة الراوي على ضعفه. ولذلك يطلق على من فقد قوته "ليس بقوي". ومن لم يترجع جانب القوة أو الضعف فيه فهو بمرتبة نفي الحديث كما سيأتي مفصلاً في ضوابط المراتب الثلاثة.

أما نفي الأمانة، فإنه يستلزم بطلان العدالة. فمن فقد الأمانة كان بمرتبة "متروك". فكأن العبارة تُفيد أولاً نفي قوة الراوي مطلقاً، ثم تزيد نفي أمانته أيضاً. والظاهر أن نفي الأمانة هو المقصود من الكلام، ونفي الثقة تمهيد له.

وقد يُقيدون نفي الأمانة بالحديث، فيكون حينئذ دالاً على كذب الراوي فيه؛ فيكون مرتبته "وضع حديثاً". ومن ذلك قول أحمد في يحيى بن عبد الحميد الحماني: "يحيى ليس بمأمون على الحديث."

## ٨. رجل سوء:

السوء مصدر ساء يؤوء، يدل على الرذاعة والخبث. وهو نقيض الحسن، ومنه السيئة في مقابل الحسن. ومنه رجل سوء في مقابل رجل صديق. فالوصف برجل سوء مرادف للرجل السيء. ولا يتناسب هذا الوصف إلا للفاقد لعداليته لسبب من الأسباب.

وبهذا المعنى يرد على لسان أئمة الثقة لا سيما عند ابن معين الذي أكثر من استخدامه. فمن ذلك ما ذكره ابن الجنيدي قال: "سألت يحيى بن معين عن محمد بن متاير الشاعر، فقال: لم يكن بثقة

١ - سؤالات الأجرمي ٣٤٣/١

٢ - الضعفاء والقرىكون ص ٣٤

٣ - تهذيب الكمال ٣٣٦/١

٤ - ضعفاء الضليل ١٤٦/١

٥ - تهذيب التهذيب ٢٤٨/١٦٦

٦ - انظر العين ٣٢٧/٤

ولا ما عوربه رجل سوء. نفى من المصرة. وذكر منه مجوناً وغير ذلك، قلت: إنما يُكْتَبُ عنه سُوءٌ  
وحكايات عن الخليل بن أحمد. فقال: هذا تعبه، كأنه لم يَرَّ بهذا بأساً. ولم يَرَّه موضعاً للحديث. وقد  
أطلق الوصف المذكور أحمد بن حنبل على حماد التبريزي.

وقد يُطْلَقُونه ذمّاً على من أتى أمراً سيئاً عندهم. وهو في هذه الحالة لا يستلزم فقدان العدالة،  
فلا يُحْمَلُ على بطلان العدالة ما لم يكن الأمر الذي ذمّ لأجله مُفْسِقاً، كالمبتدع ما لم تكن البدعة  
التي تَلَسَّسَ بها مُصَفَّرَةً. وبين أمثلة هذا الإطلاق قول ابن معين: "يُوَسِّسُ بَيْنَ خِيَابِ رَجُلٍ سُوءٌ."  
وذكر أنه كان يشتم جميع أصحاب رسول الله ﷺ. ومنه أيضاً قوله في الفضل بن عيسى الرقاشي: "كان قاصّاً وكان رجلاً سوءاً، فسُئِلَ عن حديثه فقال:  
"لا تَسَلْ عَنِ الْقَتْرِيِّ الْحَبِيثِ."

#### ٩. نفي الصدق:

إن الصّدقَ وما يُشْتَقُّ منه يستخدمه الأئمة عادةً بمعنى حُسنِ الشّرفِ المُعْتَمَدِ لِلْبِرَاءَةِ من  
الكذب كالوصف بصدوق، أو رجل صدق، أو محله الصدق، ونحوها كما سيأتي في مراتب التعديل.  
فإن ورد نفي الصدق مُطلقاً غير مُقَيَّدٍ بالحديث النبوي، فيحمل على نفي العدالة، ويكون من أُطلق  
عليه بمرتبته "متروك الحديث". ونفي الصّدقِ له عندهم أساليبٌ منها:

قولهم: لا يَصْدُقُ. أطلقها أبو زرعة، وأبو حاتم على أكثر من راوٍ، ومثال استخدامه قول أبي  
زُرعة في محمد بن زياد الهشكري: "كان لا يَصْدُقُ."

ومنها أيضاً قولهم: ليس بصدوق، ومثاله قول أبي زرعة في محمد بن جامع العطار البصري  
أبي عبد الله: "ليس بصدوق، ما حَدَّثْتُ عنه شيئاً." قال ابن أبي حاتم بعد حكاية قول أبي زرعة:  
"ولم يقرّاً علينا حديثه."

١. سوالات ابن الجنيّد، ص ٣٠٤

٢. علل أحمد برواية عبد الله، ٣٥٠/٢

٣. ضعفاء العقيلي، ٤٥٨/٤

٤. انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥. الجرح والتعديل، ٦٤/٧

٦. المرجع السابق، الموضع السابق

٧. انظر مثلاً: ضعفاء أبي زرعة، ٢٤٦٥/٢ و٤٩٥

٨. انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ١٧٤/٣، ١٧٤/٤، ٥٣/٥، ٤٦/٥

٩. ضعفاء أبي زرعة، ٤٦٥/٢

١٠. الجرح والتعديل، ٢٠٤/٧

١١. المرجع السابق، الموضع السابق

ومنها قولهم: لم يكن بصدوق. أطلقها أبو حاتم على الحسن بن الحسين المُرقي، قال: "أنتبه ولم أكتب عنه. ولم يكن بصدوق عندهم، وكان من رؤساء السُّمِّية." كما أطلقها على عبد السلام بن صالح الهروي قائلًا: "لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف" وامتنع من حديث ابنه عنه.<sup>١</sup> ومنها التعبير بـ إنما نريد أهل الصدق. إذ فيه تعريض بكفسيق الراوي المتضمن للكذب. وقد ورد فيما ذكره ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن عُيَيْنَةَ أنه قال ذات يوم: "ما بقي أحدٌ أروى عن محمد بن السنكدير يني. فقيل له: إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: إنما نريد أهل الصدق."<sup>٢</sup> وربما يُقَوِّمُ أن من تكذيب الراوي قول أحدهم: ليس هذا حديث أهل الصدق، أطلقه أبو حاتم على محمد بن أبي يعقوب أبي عبد الله الكرمانلي، فضلًا عن وصفه بالجهالة. وليس فيه تكذيب للراوي، وغاية ما فيه الجزم بطلان ما يرويه، وهذا لا يستلزم تكذيب الراوي ما لم يثبت أنه هو من تعمد اختلاقه، أو تعمد روايته بعد العلم باختلاقه.

## النوع الخامس: ما يدل على الجنون:

### ١٠. كأنه مجنون:

الجنون في اللغة هو من زال عقله أو فسده. فعلى هذا، يكون من وصف به برتبة "متروك الحديث". وقد سبق أنه أطلقه ابن معين على إبراهيم بن حنبل بن عراك بن مالك قائلًا: "كان إبراهيم كأنه مجنون، كان الصليل يلعنون به."<sup>٣</sup> وقد تدل القرائن أن هذا اللفظ أريد به معنى آخر غير الأصلي. كما في قول شعبة: "ألا تعجبون من جرير بن حازم هذا المجنون، ومن حماد بن زيد، أثنائي يسألني أن أكتب عن ذكر الحسن ابن عمار، لا، والله لا أكتب عن ذكره."<sup>٤</sup> والصارف عن الأصل السياق واتفاق أئمة النقد على توثيق المقول فيه ما بين مرتبتي "ليس به بأس" و"ثقة". فلفظ المجنون هنا لا أثر له في جرح الراوي وإنما يدل على المبالغة في التشنيع على من أخطأ.

١. علل ابن أبي حاتم، ٣٧٠/٣
٢. المجرح والتعديل، ٤٨/٦
٣. انظر: المرجع السابق، الموضع السابق
٤. المجرح والتعديل، ١٤٦/٣، والتقدمة، ٤١/١
٥. انظر: المرجع السابق، ١٢٢/٨
٦. انظر: علل الترمذي الكبير، ٢٢٣/١
٧. ضعفاء الخلق، ٢٣٧/١، رقم الترجمة ٢٨٦
٨. انظر: تهذيب التهذيب، ١٠٧٠/٢، رقم الترجمة ١١١

## النوع السادس: ما يدل على عدم التمييز:

١١. لأنه كان صغيراً:

لقد طعن ابن عُيَيْنَةَ في رواية هشام بن حَسَّان عن الحسن البصري بصغر سنه عند الرواية عنه، فيما ذكره نُعَيْم بن حَمَاد قال: "سمعت ابن عُيَيْنَةَ يقول: لقد أتى هشام بن حَسَّان عظيمًا بروايته عن الحسن، قيل لنُعَيْم: لم؟ قال: لأنه كان صغيراً." وعلى فرض صحة هذه الرواية، يبدو أن ابن عُيَيْنَةَ استعظمه لأنه حثيث على هشام بن حَسَّان عدم التمييز عند التحدث، وعلى هذا يكون هشام بمرتبة متروك في الرواية عن الحسن. أي: لا تُقبل مروياته عنه مطلقاً، ما لم يثبت دليل على دفع احتمال عدم تمييزه. ولم يتكلم أحدٌ في روايته عن سائر شيوخه، مما يدل على أنه سيع منهم بعد ظهور التمييز، أو بعد البلوغ، فلا يكون أنذاك في مرتبة متروك.

وقد طعن لأجل الخفية من عدم تمييز الراوي عند السماع أحمدُ وابن مَعِين في رواية قَبِيصَةَ ابن عُقْبَةَ السُّوَّائِي، أبي عامر الكوفي عن الثوري. قال أحمد: "كان صغيراً لا يَضِطُّ." وقال ابن مَعِين: "وقبصة ثقة في كل شيء إلا في شغيان، فإنه سيع وهو صغير."

١٢. ذاك الذي كان يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين:

هذه العبارة أطلقها شُعْبَةَ على سَلَم بن قَيْس العلوي راداً لما يرويه، قائلًا: "سَلَم ذاك الذي كان يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين." وظاهر العبارة المذكورة أن شُعْبَةَ حمله على عدم قدرة الراوي على التمييز بين الوهم والحقيقة.

إلا أن ابن مَعِين حمله على التناء، إذ قال دافعاً ما طعن به شُعْبَةَ فيه: "ليس به بأس، كان يرى الهلال قبل الناس، كان حديد البصر." ولولا هذا السياق والتوضيح، لدلت العبارة على نقص في عقلي الراوي. فهي باعتبار أصل معناها بمرتبة "متروك الحديث".

## النوع السابع: ما يدل على خفة عقل الراوي:

١٣. قول الراوي: إن لم يخرج الدجال الأكبر سنة خمسين ومائة؛ فاعلموا أني كذَّاب؛  
سَمِعَ ابْنُ عُيَيْنَةَ مُقَاتِلَ بنِ سُلَيْمَانَ الحِرَاسِيَّ يَقُولُ: "لَمْ يَخْرُجِ الدَّجَالُ الأَكْبَرُ سنةَ خَمْسِينَ

١ انظر: الجرح والتعديل، ١٣/١

٢ انظر: تاريخ بغداد، ١٩/٤٧

٣ المرجع السابق، ١٤/٤٧

٤ علل أحمد برواية عبد الله، ٣/٣٣٦

٥ تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن طهمان، ص ٨٨

ومائة؛ فاعلموا أني كذابت<sup>١٤</sup> ومن المشهور العلوم أن موعد خروج النجالي من علم القريب الذي استأجر الله به. فهذا الزعم من مقابيل يدل على الأقل بجنفة عقله، وبيده، فلذلك تركه الناس، فقد قال فيه البخاري: "سكثوا عنه"<sup>١٥</sup>، وقال: "هو ذاهب"<sup>١٦</sup>، وقال أيضا: "لا شيء البتة"<sup>١٧</sup>.

#### ١٤. قول الراوي: إن لم أحدثكم، فأني زانية:

قد سبق أن يحيى بن سعيد القطان ترك حديث الضر بن مطرف، لأنه قال: "إن لم أحدثكم، فأني زانية"<sup>١٨</sup> لأن قوله هذا على الأقل يدل على سفه وجهله بما يقتضيه العقل والدين.

#### النوع الثامن: ما يدل على جهل الراوي التام بالصناعة الحديثية:

##### ١٥. لا يدري ما الحديث:

العبارة فيها نفي براءة الراوي بالصناعة الحديثية إطلاقاً، ومن كان هكذا سقط جميع حديثه، ما لم يبرأ من هذه التهمة كما سبق. ومن أمثلة إطلاقه قول ابن معين في نوح بن ذرّاج: "لم يكن يدري ما الحديث، ولا يحسن شيئاً"<sup>١٩</sup>.

وقول أحمد في داود بن المحمّر: "منكر الحديث، بهمة لا تفهم. لا يدري ما الحديث"<sup>٢٠</sup>. ومن هذا الباب قول ابن عثيمين في حقه بن وهب النخعي: "ما كان ذلك يدري ما هذا الأمر، ولا كان من شأبه"<sup>٢١</sup>. قال ابن المديني: "يعنى: الحديث"<sup>٢٢</sup>.

#### النوع التاسع: ما يدل على سوء الحفظ المبطل للضبط:

##### ١٦. اختلط البتة:

قال ابن مهدي: "أنتك أبان بن صمعة، وقد اختلط البتة"<sup>٢٣</sup>. والاختلاط بساؤ في العقل<sup>٢٤</sup>

١ انظر: التاريخ الأوسط، ٢٣٧/٢، وضعفاء الثقبلي، ٢٢٨/١

٢ التاريخ الأوسط، ٢٣٧/٢

٣ وضعفاء الثقبلي، ٢٣٨/١

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ انظر: التاريخ الكبير، ٩١/٨، رقم الترجمة ٢٣٠١

٦ تاريخ ابن معين برواية السوي، ٢٩/١

٧ التاريخ الأوسط، ٢٩١/٢

٨ انظر: الجرح والتصديق، ٣١٧/٦، والقدمة، ٤٠/١

٩ المرجع السابق، ٣١٧/٦، والقدمة، ٤٠/١

١٠ انظر: وضعفاء الثقبلي، ٤٤٢/١، والجرح والتصديق، ٢٩٧/٢

١١ انظر: الصحاح، ١١٢٤/٣

وقد ينتهي بصاحبه إلى عدم التمييز. وكلمة "البينة" تعني قطعاً. قال الخليل: "والبينة اشتقاقها من القطع، غير أنه مستعمل في كل أمر لا رجعة فيه ولا العواء." فالعبارة المأثورة عن ابن مهدي على هذا تدل على فساد تام في عقل الراوي، مما لا يتصور معه فائدة من حديثه. فهي بمرتبة متروك الحديث.

## النوع العاشر: ما يدل على بطلان ضبط الراوي إجمالاً:

### ١٧. نفي الضبط:

نفي الضبط في مثل قولهم "لا يضبط" أو "ليس بضابط" أو "غير ضابط" تدل على سقوط ضبط الراوي إطلاقاً، لأن التكرار في سياق النفي كعم. والأفعال نكرات، فإن دخلها النفي، لم فيكون معنى هذه العبارات جميعاً أن الراوي نزل عن جميع درجات الضبط، فمن أطلقوا عليه عبارة منها، استحق الترك مطلقاً، ما لم يثبت ما يدفع عنه هذا الأمر، أو ما لم يقدم دليل على إرادة معنى آخر.

ومن أمثلة إطلاقها ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سألت أبا زرعة عن عباد بن كثير، قلت: يكتب حديثه؟ قال: لا. ثم قال: كان شيخاً صالحاً، وكان لا يضبط الحديث." وذكر أنه أمر بالضرب على حديثه الذي في كتاب أبي زرعة، ولم يتحدث عنهم.

## النوع الحادي عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا عن يستحق الترك:

### ١٨. لا تكتبوا عنه، فإنه يروي عن فلان:

لقد سبق قول شعبة: "نعم المنيح عبد الحميد بن بهرام، ولكن لا تكتبوا عنه؛ فإنه يروي عن شهر بن حوشب." وكان شعبة يشهد على شهر أنه وافق رجلاً من أهلي الشام، فحانه. وقال

١ الخليل: هو ابن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، البصري، أخذ الأعلام. وله كتاب العين في اللغة. ولد سنة مائة، وكان متقشفاً، مصعباً، مات سنة بضعة وستين ومائة. وقيل: عاش إلى سنة سبعين. انظر: سير أعلام النبلاء، ٤٢٩/٧-٧٠.

٢ العين، ٢٩/٨.

٣ انظر: المحصول، ٣١٣/٤.

٤ انظر: الأصول في النحو، ٢٧٨/٤.

٥ الجرح والتعديل، ٨٥/٦.

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق.

٧ ضعفاء العقيلي، ٤٣/٣.

٨ إكمال تهذيب الكمال، ٣٠٧/٦.

المروزي في ترجمة عبد الحميد بن تهرام: "روى عن شهر بن حوشب أحاديث كثيرة، وعن: عاصم الأحرول حديثاً واحداً في الدعاء." وظاهر هذا الكلام أن عبد الحميد ليس له إلا شهر بن حوشب، وجميع مروياته عن شهر غير حديث واحد فإنه عن عاصم الأحرول. فبم أن شعبية بطلت عدالة شهر عنده؛ سقطت فائدة حوالى جميع مروياته عبد الحميد.

## النوع الثاني عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث:

١٩. لا يُعرف إلا بحديث فيه نظر:

وهذه العبارة تدل على أن الراوي فيه ما ينعان من قبول مروياته.

الأول: عدم ثبوت أي طريق إليه.

والثاني: عدم ثبوت عينه؛ لأن الظاهر أنه مُتَوَقَّفٌ على ثبوت حديثه. فما دام لم يثبت

حديثه؛ بقي في خيز الجهالة. فهذه العبارة صالحة لهذا النوع، وللتوعين الثالث والرابع عشر.

والعبارة أطلقها البخاري على جمعة وليد أم هانئ:

## النوع الثالث عشر: ما يدل على عدم معرفة الناقد للراوي على وجه التعيين:

٢٠. مجهول:

هذه العبارة شائعة الاستخدام جداً،<sup>١</sup> والمتجهول مفعول من الجهالة. ويراد به من لم يترجح

فيه احتمال العدالة على النفسي، والضبط على عديمه. وذلك لأسباب مُتَعَدِّدَةٍ هي:

الأول: عدم تحقق وجود الراوي؛

ومثاله قول أحمد في عبد العزيز بن عبيد الله الذي روى عنه إسماعيل بن عياش: "كُنْتُ

أظنُّ أَنَّهُ مجهول، حتى سألت عنه بخص، فإذا هو عندهم معروف. ولا أعلم أحداً روى عنه غير

إسماعيل؛

وقد يتوقف وجود الراوي على ثبوت مروياته، بل على الأقل ثبوت رواية واحدة متصلة إذا كان

١ تهذيب الكمال، ٤١٠/١٦.

٢ انظر التاريخ الكبير، ٤٣٩/٢، وضعفه العقيلي، ٢٠٩/١.

٣ انظر مثلاً: علل ابن المديني، ٤٨٦/١، وسؤالات أبي خازم، ص ٣١٧، والتاريخ الأوسط، ٢٩٩/١.

٤ تاريخ بغداد، ٢٢١/٦.

من لا يُعرف إلا بالرواية، فإن لم تثبت روايته؛ لم يثبت شخصه. فبين أميئته خالد بن محمد بن زهير  
 المخزومي، قال فيه أبو حاتم: "روى عنه صالح بن أبي الأخضر" وقال أيضاً: "هو مجهول لا يُستقل  
 به" بينما قال في صالح بن أبي الأخضر الراوي عنه: "لئن الحديث" ويبدو أن صالحاً هذا تفرّد  
 بالرواية عنه، وليس هو ممن يُحتمل تفرّده؛ وهذا يُصنّف لإطلاق ابن أبي حاتم لفظ الجهالة عليه. ولعل  
 البخاري أشار إلى هذا المعنى قائلاً: "روى عنه صالح بن أبي الأخضر، ولم يُقم حديثه".

الثاني: شك الناقد في وجود مسمى الراوي:

ومثاله ما جاء في عمّال ابن السديني: "قال عليّ في حديث عُمر في بناء المسجد: إسناده مجهول  
 والمجهول من إسناده سيّار بن المعرور؛ لم يرو عنه غير يساك بن حرب، ويَسَارُ بنُ المعرور الذي  
 تعرفه وكان إبراهيم يقول: يسار بن. وهو مجهول".

الثالث: عدم تميز الراوي عن غيره:

وذلك كقول ابن أبي حاتم مترجماً لراو: "محمد: روى عن عكرمة. روى عنه الثوري. سمعت  
 أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول." ويبدو أنه حكم عليه بذلك، لأن محمداً هذا لا يميز عن غيره،  
 فقد ذكر البرقي في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه تسعة من المحدثين، لم يُذكر  
 الثوري في تلاميذ أحد منهم.

الرابع: عدم ذكر الراوي إلا في الحديث غير الثابت:

ومثاله قول أبي حاتم في بشر بن معاوية بن ثور: "روى يعقوب بن محمد الزهري، عن عمران  
 ابن ماعز بن العلاء بن بشر بن معاوية عنه." وقال أبو حاتم: "وهو مجهول، وعمران مجهول".

- ١ المخرج والتعديل، ٣٥/٣
- ٢ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٣ المرجع السابق، ٣٩٥/٤
- ٤ التاريخ الكبير، ١٧٩/٣
- ٥ ص ٩٣
- ٦ المخرج والتعديل، ١٣٢/٨
- ٧ الترمذي: هو جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن القضاة الكلبى، كان إمام عصره أحد الحفاظ  
 المشهورين. وُلد بطلب سنة أربع وخمسين وستمائة. سمع الكثير، ورحل، وكتب وصنف وله: تهذيب الكمال  
 ومؤلفات أخرى. توفي سنة اثنين وأربعين وسبعمائة بدمشق. انظر: الدعوم الزاهرة، ٧٦/١٠-٧٧
- ٨ انظر: تهذيب الكمال، ٢٦٨/٢٠
- ٩ المخرج والتعديل، ٣٦٥/٢
- ١٠ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

## ٢١. لا يُعرَف:

هذه العبارة كسابقتها تدل على عدم علم العلم بما يرجح في الراوي احتمال العدالة على عدمها، واحتمال الضبط على عدمه مطلقا. وهي أيضا ترد بكثرة<sup>١</sup>.

## ٢٢. لا أعرفه:

وهي ترد بكثرة<sup>٢</sup> والظاهر منها أن الناقد ينفي علمه بالراوي مطلقا. فإذا لم يعرفه ناقد آخر بقي الراوي في عداد المجهولين، ولم يجوز قبول شيء من حديثه.

## ٢٣. من أفناء الناس:

من عادة البخاري في تاريخه الكبير أنه يُترجم في كل حرف أولا لمن عُرف، ويميز عن غيره ثم يأتي بعنوان: من أفناء الناس، ويذكر فيهم المجهولين، أو الذين لا يمكن تمييزهم عن غيرهم. وقد ورد هذا العنوان أكثر من عشرين مرة في الكتاب<sup>٣</sup> والتمييز بين أفناء الناس يعني: من أخلاط الناس<sup>٤</sup> كما يعني أيضا: لا يُعرَف ممن هو<sup>٥</sup>.

## النوع الرابع عشر: ما يدل على عدم سند مقبول إلى الراوي:

### ٢٤. حديثه ليس بقائم أو ليس بقائم الإسناد:

أطلقهما البخاري<sup>٦</sup> والظاهر أنه يريد به أنه لا يَلْتَمُط طريق إلى الراوي، وهذا يُعَدُّم الفائدة من مروياته مطلقا.

### ٢٥. لم يقيم حديثه:

يستخدمها أيضا البخاري<sup>٧</sup>.

### ٢٦. لا يُعرَف إلا بحديث فيه نظر:

يستخدمها البخاري<sup>٨</sup>. وقد سبق الكلام عنها في نوع سابق.

١ انظر مثلا: علل ابن المديني، ص ٩٥، وسؤالات أبي داود، ص ٣٦١

٢ انظر مثلا: علل ابن المديني، ص ٨٦، وسؤالات أبي داود، ص ٢٣٥، والتاريخ الكبير، ٤٧٦/٦

٣ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ٢٣٧، ٤٦٩/١

٤ انظر: تهذيب اللغة، ١٣٨/٣

٥ انظر: الصحاح، ١٤٥٧/٦

٦ انظر: التاريخ الكبير، ١٣٧/٦، ٤٩٤

٧ انظر مثلا: للتاريخ الكبير، ١٧٦/٣، ٤٦٩/٦، والضعفاء الصغير، ص ٥٦

٨ انظر: التاريخ الكبير، ٤٣٩/٤، ٤٧٧

النوع الخامس عشر: ما يدل على عدم اختبار الراوي ضبطاً:  
٢٧. لا أُخْبِرُهُ:

وقد أطلقها مثلاً أحمد على روح بن مسافر، ومثل هذا الراوي إن لم يُخْبِرْه نافيةً أُخِرَ أيضاً، ولم يُمكن سبْرُ مروياته لأحد؛ وجب عدم قبول مروياته جميعاً لتساوية احتمال ضبطه وعدم ضبطه.  
٢٨. لا أعرفه بمعنى: لا أُخْبِرُهُ:

ومن أمثله قول ابن معين في محمد بن ذكوان: وذكوان هو أبو صالح السمان: "لا أعرفه".  
علق عليه ابن أبي حاتم قائلاً: "يعني: لا أُخْبِرُهُ".<sup>٣٠</sup>

النوع السادس عشر: ما يدل على عدم إمكان تمييز ما صح من مرويات الراوي  
مما سقم:

٢٩. لا يعرف صحيح حديثه من غيره:  
يُطلقها البخاري، وقد سقت أمثله.

النوع السابع عشر: ما يدل على انعدام الفائدة من حديث الراوي مُطلقاً:  
العبارات التي تُدلُّ على انعدام الفائدة من حديث الراوي مُطلقاً إجمالاً من غير ذكر السبب، فإنها تُجِيلُ استحقاق الراوي الثِّقَّةَ، كما تُجْهِلُ أيضاً ترك حديث الراوي فأدبيته، كما في المُبتدِعِ بدعة غير مُصَفَّرَةٍ. فقد بتركهم أئمة زجراً، وأدبيته، إلا أن حديثهم لا يُستجَبُّ الثِّقَّةَ إن كَلَبُوا من التواضع التي ذُكِرَتْ في هذه المرتبة. فإن البدعة غير المُصَفَّرَةِ لا تُكْرَهُها في مرويات الراوي على الأصح.

فالصحيح أن العبارات الثَّالِثَةَ على عدم الفائدة من مرويات الراوي بالكُفَّةِ تُجْهِلُ على استحقاقه الثِّقَّةَ؛ لأنه الأصل المُتبادِرُ منه، إلا إن قام دليل على أن الملائع المذكور غير مؤثِّر في باب الرواية، حينئذ يُعَدُّ عن معني سُقوط الحديث إلى معني آخر.  
والعبارات التي تُدلُّ على انعدام الفائدة من حديث الراوي مُطلقاً كثيرة. أكثرها شائعة الاستخدام. منها:

١. انظر: ضعفاء الضعفاء، ١٤٧/٢.
٢. الجرح والتصديق، ٢٥٢/٧.
٣. انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق.
٤. انظر: التاريخ الأوسط، ١٩٥/٢، والتاريخ الكبير، ٢٠٥/٣، والضعفاء الصغير، ص ٥٨، وعمل الترمذي الكبير، ٣٩٤، ٣٩٢، ٣٨٩، ٣٥/٦.

### ٣٠. الحكم على الراوي أو على مروياته بالترك:

كقولهم: متروك الحديث. وقد سبق الكلام على وجوه استخدامه مُفصَّلاً في ضابط هذه المرتبة.

ومنه أيضاً قولهم: ترك حديثه. قاله مثلاً أبو داود في داود بن الزبير<sup>١</sup>.

ومنه قولهم: تركوا حديثه. قاله أبو داود مثلاً في حاد بن شبيب<sup>٢</sup> ويحيى بن يسلم<sup>٣</sup>.

### ٣١. الحكم على الراوي أو على مروياته بالذهاب:

ومنه قولهم: ذهب الحديث. وقد سبق الكلام عنه أيضاً في بيان ضابط هذه المرتبة. ومَرَّتْ لَهُ

أمدلةً قديدة.

ويعناه قولهم: ذهب حديثه. قال ابن أبي شيبه: "سمعت علياً يقول: رُوِيَ بِنِ اسْمِ ذَهَبِ

حَدِيثِهِ. يَعْنِي: ضَاعَ"<sup>٤</sup>

### ٣٢. الحكم على الراوي أو على مروياته بالسقوط:

ومنه قول أبي زرعة في محمد بن جابر الحنفي اليمامي: "محمد بن جابر ساقط الحديث

عند أهل العلم"<sup>٥</sup>

ومنه أيضاً قول أحمد في دهقم بن قران الحنفي: "ترك حديثه، وهو متروك الحديث، سقط

حديثه."<sup>٦</sup>

### ٣٣. النهي عن الرواية عن الراوي:

وذلك كقول يحيى القطان في سعيد بن إياس الجهرمي: "لا تُرو عنه."<sup>٧</sup>

### ٣٤. النهي عن الكتابة عن الراوي:

وذلك كقول شعبة في علي بن عاصم: "لا تكتبوا عنه."<sup>٨</sup>

١. سوالات الأجرى، ١٥٨/١

٢. انظر: سوالات الأجرى، ١٣٩/١

٣. انظر: المرجع السابق، ٣٣٥/١

٤. سوالات ابن أبي شيبه لابن المديني، ص ١٤٧

٥. الجرح والتصديق، ٢٢٠/٧

٦. المرجع السابق، ٤٤٣/٣

٧. تاريخ ابن معين، برواية العمري، ٢٩٣/٤

٨. ضعفاء أبي زرعة، ٣٩٧/٤

### ٣٥. النهي عن السماع من الراوي:

وذلك كقول شعيب في بشر بن شمير القشيري البصري: "أيها الناس، احذروا هذا الشيخ، لا تستمعوا منه." وكقول ابن مهدي في ابن لهيعة: "لا تحبل عنه قليلاً ولا كثيراً."

### ٣٦. الأمر بالضرب على حديث الراوي:

كما في قول أبي زرعة في يزيد بن عياض الليثي: "اضربوا على حديثه."

### ٣٧. لا يعتبر به، أو بحديثه:

الاعتبار أدنى وجوه قبول حديث الراوي. فمن نفي عنه أو عن حديثه الاعتبار سقطت فائدة حديثه مطلقاً. وقد أطلقه أبو حاتم على أبي العظوف جراح بن المنهال. وقد قال فيه في موضع آخر: "هو متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه."

### ٣٨. هو على يدي عدل:

قال ابن السكيت: "وقول النابلسي إذا نيس منه: هو على يدي عدل. قال ابن الكلبي: هو العدل بن جزم وجزم - جميعاً - بن سعد التميمي. وكان ولي شرط تبع، فكان تبع إذا أراد قتل رجلاً دفعه إليه، فقال الناس: وضع على يدي عدل."

وهذه العبارة أطلقها أبو حاتم على عدي بن الرواة. وهم جبارة بن المغلس، وعمر بن

١ ضعفاء العقيلي، ١٣٨/١

٢ المجرح والتصديق، ١٤٦/٥

٣ المرجع السابق، ٢٨٣/٩

٤ المرجع السابق، ١١٠/٦

٥ المرجع السابق، ٥٢٧/٢

٦ ابن السكيت: هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق البغدادي النحوي، شيخ العربية النحوي، المؤدب، مؤلف كتاب إصلاح المنطق. له نحو عشرين كتاباً. مات سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٢٦/١٢-١٨

٧ ابن الكلبي هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب، العلامة الأنباري، النسابة الأوجه، ابن الأنباري الباهر محمد بن السائب الكلبي، الكوفي الضعيف، أحد المتروكين كآبيه. وتصانيفه جملة، منها الجوهرة في النسب. مات سنة أربع، وقيل: سنة ومائتين. انظر: المرجع السابق، ١٠١/١٠-١٢٣

٨ تبع: لقب للتبليغ الأكبر بلغه أهل اليمن، ككيسرقة بالفارسية، وقبصر بالرومية، والسجاشي بالهشيمية. انظر: وفيات الأعيان، ٣/٩١

٩ انظر: إصلاح المنطق، ص ٢٤٤، وتهذيب اللغة، ١٢٧/٢

١٠ انظر: المجرح والتصديق، ٥٥٧/٢

حَفِصٌ، ومحمد بن خالد بن عبد الله الواسطي، ويعقوب بن محمد بن عيسى - الزُّهري. وحال هؤلاء الرواة يُوافق المعنى اللغوي المذكور، ويُؤكِّدُ أن العبارة بمرتبة متروك الحديث؛ لأنها تُعدُّ على تأييد من مرويات الراوي، مما يُشير إلى انعدام فائدتها مطلقاً.

قال ابن حجر شارحاً العبارة المذكورة الواردة على لسان أبي حاتم: "وقوله: على يدي عدلٍ معناه: قُربٌ من الهلاك. وهذا مثل للعرب. كان لبعض الملوك شُرطي، اسمه عدلٌ. فإذا دُفِعَ إليه من جنائمه، جَزَمُوا بهلاكه غالباً."<sup>١</sup>

وقال: "وطني بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق؛ فلم يُصب."<sup>٢</sup> وقد ذكر السخاوي أن من تَوَهَّم هذا هو العراقي؛ إذ كان يقرأها: هو على يدي عدلٍ بكسر الهمزة، ويرفع لام عدلٍ، وتبعه ابن حجر أولاً، ثم تبيَّن له الصواب.<sup>٣</sup>

- 
- ١ انظر الجرح والتعديل، ١٨٣/٦
  - ٢ انظر: المرجع السابق، ٢٤٤/٧
  - ٣ انظر: المرجع السابق، ٤١٥/٩
  - ٤ تهذيب التهذيب، ١٤٢/٩
  - ٥ المرجع السابق، للموضع السابق
  - ٦ انظر: فتح المقيس، ٢٣٣/٢

## المبحث السادس

### حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"

حُكِمَ أهل هذه المرتبة سُقُوطِ حديثهم كَلَيْتَهُ، كما يَتَّبِعُهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ، وهذا الحكم لأجل وجود سبب من الأسباب التي تمنع من قبول مروياته كلها كما سبق في ضابط هذه المرتبة.

إلا أنه ينبغي أن يلاحظ أن حكم السقوط يلزم الراوي بشرط بقاء المانع المذكور فيه. فإذا قام دليل على زوال المانع المذكور؛ خرج الراوي من هذا الحصر، وجاز قبول حديثه اعتباراً، أو انتفاءً، أو احتجاجاً على قدر عدالته وضبطه في حالته الجديدة بعد زوال ذلك المانع.

وذلك كالفاسق، تَابَ وظَهَرَ حُسنُ حاله، أو كالضَيِّعِ غيرِ المُعَيَّنِّ، إذا بَلَغَ وعَقَلَ، أو كالكافر إذا أسلم، أو المجنون بعد ما أفين، أو المجهول، إن زالت جهالته، وعرفه إمام بعد أن كان جهله ناقصاً أو أكثر، كل هؤلاء يزول عنهم الحكم بالسقوط أو التَّرك بعد زوال المانع المذكور.



## ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ضعيف جداً"  
المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"  
المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "ضعيف جداً" و"متروك"  
المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً" مع الشرح  
المبحث الخامس : أحكام ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

## المبحث الاول

### تاريخ مرتبة "ضعيف جداً"

ليس عند ابن أبي حاتم مرتبة بين "ضعيف الحديث"، وبين "المتروك"، ولا كذلك عند ابن الصلاح، والنسفي، إلا أن النسفي أضاف إلى مرتبة "ضعيف الحديث" عدة عبارات، هي: "واو بمرّة"، وليس بشيء، و"ضعيف جداً"، و"ضعفوه" و"ضعيف رواد"، و"منكر الحديث".

وفي جمع هذه الألفاظ والعبارات كلها في مرتبة واحدة نظراً لأن منها ما يدل بأصله على انعدام الفائدة من حديث الراوي مطلقاً، وهو: "ليس بشيء"؛ فموضعه مرتبة "متروك الحديث" كما سبق. ومنها أيضاً ما يدل على الضعف مطلقاً كـ "ضعيف"، و"ضعفوه". ومنها ما يُقارِبُ المرتبتين، حيث يقرئ "ضعيف الحديث" جرحاً بالدلالة على "شدة الضعف" إلا أنه لا يبلغ إلى حد انعدام الفائدة من حديث الراوي مطلقاً، وهذا يقتضي إضافة مرتبة أخرى بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"متروك"، وهي: مرتبة "ضعيف جداً".

وقد أضافها فعلاً العراقي، وذكر فيها عبارات بالإضافة إلى "ضعيف جداً"، هي: "واو بمرّة"، ولا يُساوي شيئاً، ومُطْرَحٌ، وطْرَحُوا حديثه، وارم به، ورُدَّ حديثه، ورُدُّوا حديثه، ومردود الحديث، ومُطْرَحُ الحديث، ولا شيء.

والظاهر أن جميع العبارات التي أضافها العراقي ما عدا "واو بمرّة" أشد جرحاً من "ضعيف جداً"، لأنها تدل على انعدام الفائدة من حديث الراوي مطلقاً. فموضعها مرتبة "متروك الحديث"، لا هذه المرتبة، وقد سبق شرحها في التوضيح المذكور.

وهكذا تبقى في هذه المرتبة ضعيف جداً، وواو بمرّة، ومنكر الحديث، مما يجمع الدلالة على الضعف الشديد.

١ انظر: المقدمة، ٣٧/٤

٢ مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٥

٣ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٤ انظر: التقييد والإيضاح، ص ٦٦٢، والعصرة والتذكرة، ٣٧٧/١

٥ انظر: العصرة والتذكرة، ٣٧٧/١

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

إن مما ينبغي التنبه له هنا أن الوصف بـ "ضعيف جداً" أو "واو يمرة" وما يرادفهما إنما يتناول مباشرة على مرويات الراوي، لا على عدالته. وذلك نظرًا إلى عدم وجود درجة بين العدالة والفسق يمكن تسميتها بالضعيف أو الضعيف الشديد. إذ ليس هناك إلا عمل أو فاسق، نعم، هناك درجات معرفة عدالة المرء وعدم معرفته سيأتي ذكرها مفضلًا في ثنايا مراتب الجرح والتعديل، إلا أنه لا يُوجد فيها ما يُصدق عليه وصف الضعيف عدلًا.

ويؤيد ذلك تسلسل مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم الذي عليه الشرح أساسًا، فإن مراتب الجرح عنده بهذا الترتيب بدءًا من الأخف إلى الأشد: "ليس الحديث" ثم "ليس بقوي" ثم "ضعيف الحديث" ثم "المتروك"، وتقسيم اللين، والضعيف في هذه المراتب بالحديث يدل على أن المراد باللين أو الضعيف فيهما هو الضعف في الحديث. وينبغي أن يُحمل على هذا مرتبة "ليس بقوي"، حتى يتم التسلسل والانجسام بين المراتب الثلاث. وكذلك ينبغي أن يُحمل مرتبة "ضعيف جداً" أيضًا على الضعيف في الحديث، لأنه مضاف إلى المراتب الثلاث المذكورة.

و"ضعيف جداً" نص على عيب كبير في ضبط الراوي، وهو اشتداد ضعفه بمعنى الغلبة الشديدة لقدر الخطأ على قدر الصواب في مروياته. كما يدل بظاهرة أن الراوي له ما يصلح من الحديث على الرغم من غلبة الفاسد على الصالح فيه. وهذه الحالة يمكن التعبير عنها بتلفي الضبط، فهو أقل قدر للضبط، وأول درجة من درجاته.

وظاهر أيضًا أن هذا القدر من العيب في الراوي براءته من جميع أسباب التروك المطلق. لأن الأصل في الراوي، بل وفي غيره قبل الاختيار أو الترافية، لا الضبط ولا عدمه، إذ يجوز صدور

الصواب منه والخطأ. وإنما يحكم عليه بالضبط أو بغيره بعد قيام دليل على رجحان أحدهما. وإن احتمال صدور الصواب من الراوي يتساوى مع احتمال صدور الخطأ منه ما لم يقم دليل على أحدهما. وبالتالي لا يمكن الحكم على ما يرويه بالقبول مطلقاً أو الرد مطلقاً. فمن وصفه الثاقب بالضعف الشديد في حديثه؛ لزمه هذا العيب. ولكنه رجحنا براءته من سائر العيوب الراجعة إلى الضبط مما لم يتناولها هذا اللفظ، ومنها أسباب بطلان الضبط المذكورة في مرتبة الترك. لأن الثاقب لو ظهر له في الراوي ما يدل على بطلان ضبطه؛ لما أهمله، واكتفى بوصفه بالضعف الشديد الذي دون الترك جرحاً. فلم يمكن الثاقب الخبير ليجهل ما هو أشد تأييراً؛ ويكتفي بالأخف لاسيما إن أدى إلى تغيير حكم الراوي ومروياته أيضاً.

هذا بالنسبة إلى الضبط، أما بالنسبة إلى العدالة، فالأصل أيضاً في المسلم عدم العدالة وعدم الفسق، ما لم يقم دليل على أحدهما، وبالتالي لا يجوز الحكم على ما يجهر به بالصدق أو الكذب مطلقاً. فما دام الوصف بـ "ضعيف جداً" لا يتعرض لعدالة الراوي؛ ترجحت براءته من جميع الأسباب المبطلة للعدالة. لأن الظاهر فمن عرفه ثاقباً وقصم فيه تعديلاً، أو جرحاً دون ما يقتضي الترك عدم ظهور سبب من الأسباب المبطلة للعدالة. وهذه الحالة يمكن تسميتها بمطلق العدالة. لأنه لو علم الثاقب في الراوي ما يدل على رجحان احتمال كذبه؛ لما أهمله، ولما اكتفى بذكر الضعف الشديد لضبط الراوي الذي هو أقل تأييراً من بطلان عدالة الراوي، ومغاير له في الحكم.

وكذلك يستلزم اكتفاء الثاقب بوصف الراوي بـ "ضعيف جداً" أنه يعرفه على وجه العيين، من غير اشتباهه ومن غير شك في وجوده، لأن جهالة عينه عيب أكبر في الراوي من الضعف الشديد في الضبط، فلما لم يتفرقه الثاقب به، ترجحت براءة الراوي من هذا العيب أيضاً.

فأقل حد للعدالة في أهل هذه المرتبة معرفة عينهم، مع عدم ظهور ما يدل على فسقهم، وقد تم تسمية هذا القدر من العدالة بمطلق العدالة. ولا حد لأقصاها لأهل هذه المرتبة. لأنهم إنما يجتمعون في هذه المرتبة بناء على ضعف شديد في مروياتهم؛ وإن تفاوتت مراتب عدالتهم، إذ في باب الرواية لا تتفعل الدرجات العليا من العدالة مع الضعف الشديد في الضبط، لأن ارتفاع الراوي إلى درجة عالية يشترط فيه خلوه من جميع العيوب التي في المراتب التي كونها. فمن لم يترأ من الضعف الشديد، لا يمكن بلوغه إلى أي مرتبة أفضل من مرتبة "ضعيف جداً".

وظاهر اكتفاء الثاقب بوصف الراوي بالضعف الشديد إمكان تمييز ما صلح من حديث الراوي مما فسد. لأن عدم إمكان التمييز بينهما عيب أكبر من الضعف الشديد، وما لم يذكره الثاقب ترجحت براءة الراوي منه.

فاحلّاصة أن اكيّفاءة الثاقيد بوصف الراوي بالضعيف الشعييد هاهره ثبوت عكين الراوي  
ومعرفته وثبوت مطلق العداية وثبوت مطلق الضبط له، وإمكان تميز ما صلح بين حديثه مما قسد.

وربما يشكل هنا إطلاق عبارات هذه المرتبة على المتروكين، أو زودها مغزونة بما يقتضي  
الثبات فيكونها مرادفة للعبارات الدالة على سقوط حديث الراوي، إلا أن اللفظ أصله هو ما يدل  
عليه بنفسه. أما ما يحتاج في الدلالة عليه إلى أمر خارج عنه، كالسياق، أو القرأتين، فإنه المعنى  
المجازي للفظ، لا الأصل. وعلى هذا فإن "ضعيف جداً" والعبارات التي سنذكر في هذه المرتبة لا  
تدل بنفسها على سقوط حديث الراوي، لئبني أن يحمل استخدامهم المذكور على القصور والذي لا  
يصار إليه إلا عند تقدير حمل اللفظ على المعنى الأصلي.

فضايل الفاظ وعبارات هذه المرتبة الدالة على ضعف شديد في حديث الراوي مع عدم

ثبوت ما يقتضي سقوط حديثه مطلقاً.

### المبحث الثالث

## الفرق بين مرتبتي "ضعيف جداً" و"متروك"

الفرق بين المرتبتين أن ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك" تدل على ضياع الفائدة من حديث الراوي مطلقاً، بخلاف ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"، فدلالتهما قاصرة على إنبات الضعيف الشميذ فلا تستلزم ضياع الفائدة من حديثه كله.

ويظهر من هذا أن بين المرتبتين عمومًا وتخصيصًا، فمرتبة "ضعيف جداً" أعم. ومرتبة "متروك الحديث" أخص، إذ كل متروك الحديث ضعيف جداً، وليس كل ضعيف جداً متروك.

## المبحث الرابع

# ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً" مع الشرح

هناك عتمة ألفاظ وعبارات قمعوفي شرط هذه المرتبة، وبالنظر فيها جميعاً يتبين أن لها أساليب ثلاثة، هي:

الأسلوب الأول: لفظ دال على ضعف تام مع لفظ آخر يدل على الشدة.

الأسلوب الثاني: اقتران لفظين يدل كل منهما بضعفه على ضعف تام.

الأسلوب الثالث: أساليب متفرقة.

واليك شرح ألفاظ وعبارات هذه المرتبة موزعة على الأساليب المذكورة.

### الأسلوب الأول: لفظ دال على ضعف تام مع لفظ آخر يدل على الشدة:

يدخل في هذا الأسلوب عبارات مشتملة على لفظين، أحدهما يدل على ضعف تام والآخر يدل على الشدة، وذلك كقولهم: ضعيف جداً، أو واه بمرءة، ونحو ذلك. فمن العبارات التي استخدمها أئمة النقد المتقدمين من هذا القبيل ما يلي:

#### ١. ضعيف جداً:

الضعف خلاف القوة. والجيد المحقق المبالغ فيه. وقد ذكر ابن فارس لهذه المادة ثلاثة معانٍ أصليّة هي: العظمة، والحظ، والقطع، ورأى من التحليل أن يكون الجيد في الأمر والمبالغة فيه من القطع، لأن صاحبه بضرمة صريمة ويغزومه خزينة. والجيد في عبارة "ضعيف جداً" منصوب على أنه حال من ضعيف.

١ انظر: العين ١/٨٢٢

٢ انظر: تاج العروس ٧/١٧٧

٣ انظر: مقاييس اللغة ١/١٠٧

٤ الحال: هو وصف منصوب فضلة بين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أو منهما معاً أو من غيرهما وقت وقوع الفعل. النحو الوافي ٢/٣٦٤

فوصف الراوي بـ "ضعيف جدًا" يعني ضعيفًا ضعفًا شديدًا. وقد سبق أن هذا الوصف إنما يتكرّر على ضبط الراوي، لا على عدالته، إذ ليس بين العدالة والفسق درجة يُمكن تسميتها بالضعف أو للضعف الشديد. والمراد بالضعف الشديد في حديث الراوي - كما سبق - شدة الغلبة لما أخطأ فيه الراوي على ما أصاب فيه.

وقد ورد هذا الوصف على ألسنة الثّقاد لكثير من الرّواة، فمنه مثلاً قول أحمد في صدّقة بن عبد الله أبي معاوية الصّيفيّ الذي روى عنه زكيّج: "ما كان من حديثه مرفوع فهو منكر وهو ضعيف جدًا".

ومنه قول أبي زرعة في عبد الأعلى بن أبي المساور الزّهريّ الجزار الكوفيّ أبي مسعود: "ضعيف جدًا".<sup>١</sup> ومنه أيضًا إطلاق ابن معين له على القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري.<sup>٢</sup>

#### ٢. واو جدل

واو اسم فاعل من وهى يهيه وهيا. بمعنى الاسترخاء، والضعف، والنق.<sup>٣</sup> وجدًا هنا حال منه بمعنى التّوديد.

فالواهي جدًا يعني ضعيف ضعفًا شديدًا. وقد أطلقها أبو زرعة على عنديّ من الرّواة، منهم حرام بن عثمان الأنصاريّ التّدنيّ، قال فيه أبو زرعة: "واو جدًا".<sup>٤</sup> وقال في معارك بن عبّاد العبديّ البصرّيّ: "واهي الحديث جدًا ولا يبيها إذا حدّث عن عبد الله بن سعيد المقرّي، فيتعّض ضعيف على ضعفه".<sup>٥</sup> وقال في موسى بن محمد بن إبراهيم التّرمذيّ النّسبيّ التّدنيّ أبي محمد: "واهي الحديث جدًا".<sup>٦</sup>

#### ٣. واو يمرّة

سبق أن الواهي هو الضّعيف.

- ١ التاريخ الأوسط، ٢٠٤/٢
- ٢ انظر: الجرح والتعديل، ٤٧/٦، رقم الترجمة ١٣٥
- ٣ انظر: ميزان الاعتدال، ٣٧٤/٣
- ٤ انظر: العين، ١٠٦/٤
- ٥ انظر: جمهرة اللغة، ٩٨/٢
- ٦ انظر: المحكم، ٤٥٣/٤
- ٧ ضعفاء أبي زرعة، ٦١٠/٣
- ٨ المرجع السابق، ٣٦٩/٢
- ٩ انظر: المرجع السابق، ٤٤٤/٢

والمرة أصلها مَرِيْمٌ مَرَّاه وهو يُتَدَلُّ على معاني منها:

مُضِيَّ الشيء ودَهَائِهِ، يقال: "مَرَّ السحاب إذا مَضَى. ويقال: لَقِيْتُهُ مَرَّةً أو مَرَّتَيْنِ، إنما هو عبارة عن زمانٍ قد مَرَّ."<sup>١</sup>

ومنها: تَقْيِضُ الحلاوة والظيِّب. <sup>٢</sup> والمُرُّ تَقْيِضُ الحلو:

ومنها أيضاً: الهَيْدَةُ أو القُوَّة، قال ابن فارس: "يقال: أَمَرَّكَ الخيل: قَتَلْتَهُ، وهو مُمَرٌّ. والمَرَّةُ هَيْدَةُ القَتْلِ. والتَرِيْرُ الخيلُ المَقْتُولُ. وكذلك التَرِيْرَةُ: القُوَّةُ منه والتَرِيْرَةُ عِيْرَةُ العَفِيْنِ."<sup>٣</sup>

وقال الجوهري: <sup>٤</sup> "والبِرَّةُ: القُوَّةُ وشِدَّةُ العَقْلِ أيضاً. ورجلٌ مَرِيْرٌ أي قويٌّ ذُو مِرَّةٍ. والمَمْرِيُّ: الذي غلبت عليه البِرَّةُ. والتَرِيْرُ والتَرِيْرَةُ: العَزِيْمَةُ."<sup>٥</sup>

فالظاهر أن قولهم: "واه بِمَرَّةً" بمعنى ضعيف بشدَّةٍ فهو مُرَادُكُنَا لـ "ضعيف جداً"، فتوضِّفه هذه المرتبة.

وقيل: إنه يعني واه قولاً واحداً لا تَرَدَّدَ فيه. وقد نسب هذا التفسيرَ البقاعيُّ إلى ابن حَجَرٍ. ثم زاد قائلاً: "وكان الباء زِيدت تأكيداً."<sup>٦</sup>

ومن أمثلة استخدام أئمة اللُّغَد له ما ذكره التردُّعي حاكياً جواره مع أبي رُرْحَةَ قائلاً: "قِيلَ: أَبَانُ بِنُ أَبِي عِيَّاشِ، كَانَ يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ؟ قال: أما تَعَمَّدُ الكَذِبَ، فلا. ولكنه واه بِمَرَّةٍ، كان يَسْمَعُ الحديثَ عن أَقْبِسَ، وعن شَهْرَبِ بْنِ حَوْسَبَ، وعن الحَسَنِ، فلا يُسَمِّيَنِيهِمْ."<sup>٧</sup>

١ انظر: الصحاح، ٨١٥/٢

٢ انظر: مقاييس اللغة، ٢٧٠/٥

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٤ انظر: العين، ٢٦٩/٨

٥ مقاييس اللغة، ٢٧٠/٥

٦ الجوهري: هو إسحاق بن حماد أبو نصر، مصنف كتاب الصحاح في اللغة. كان أصله من غراب أحد بلاد القزاق، وكان يطرب به المثل في حفظ اللغة، وحسن الكتابة، وجمود الخط. دخل في بلاد ربيعة ومصر. في طلب العلم واللغة. توفي سنة ثلاثه وتسعين، وثلاثمائة. انظر: العجم الواهرة، ٢٠٧/٤

٧ الصحاح، ٨١٤/٢

٨ انظر: النكت الوافية، ٣٩/٢

٩ انظر: ضعفاء أبي رُرْحَةَ، ٤٧٨/٢

#### ٤. ضعيف بمرّة:

المرّة هنا بمعنى الشدّة كما سبق، فيكون التصريح بـ "ضعيف بمرّة" مرادفًا لـ "ضعيف جدًا".  
فهو بمنزلة جرحًا.

ومن أمثلة استخدامه قول أبي حاتم في عبد الواحد بن زيد البصري أبي عثيمة: "ليس  
بالقوي في الحديثه ضعيف بمرّة".<sup>١٠</sup>

#### ٥. نضعفه ضعفاً شديداً:

دلالة هذه العبارة على الضعف الشديد ظاهرة لا تحتاج إلى إقامة دليل. وقد أطلقها ابن  
المتديني على يونس بن الحارث الطائفي.<sup>١١</sup>

ويمكن أن يلتحق بها قول أبي حاتم في حفص بن غمر بن أبي العقباب: "هو منكرو  
الحديث، يكتب حديثه على الضعف الشديد".<sup>١٢</sup>

### الأسلوب الثاني: اقتران لفظين فأكثر يدل كل منهما على ضعف تام:

وهذا الأسلوب يقترن فيه لفظان أو عبارتان يدل كل واحد منهما بمفرده على ضعف تام.  
وتارة يصحون اللفظ مكرراً بنفسه، وتارة يقترن معه مرادفه. واجتماع لفظين فأكثر يدل كل واحد  
منها بمفرده على ضعف تام يفيد شدة الضعف، لأن اللفظ الواحد إذا كفى لبيان الضعف زاده اللفظ  
الغاي مبالغة وتوكيداً.

#### ٦. ضعيف واو:

اقترن فيها لفظان يدل كل واحد منهما بمفرده على ضعف تام. ومثاله ما ذكره علي بن  
الحسين بن جبان: "وجدت في كتاب أبي بخط يده: سألت أبا زكريا عن الواقدي، قال: كان كذاباً.  
قلت لأبي زكريا فعبد العزيز بن أبيان مثله؟ قال: لا، ليس هو مثله. ولكنه ضعيف واو، ليس بشيء.  
قلت له: ما تنقّم على عبد العزيز؟ قال: غير شيء، أحاديثه كذب، ليس لها أصل".<sup>١٣</sup>

١ المخرج والتعديل، ٢٠/٦، رقم الترجمة ١٠٧

٢ انظر: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٢٦

٣ المخرج والتعديل، ١٧٧/٣، رقم الترجمة ٧٦٤

٤ تاريخ بغداد، ٢٠٣/١٤

٧. ضعيف ضعيف:

أطلقه ابن معين على عدد من الرواة وابن العديني الذي يُكثر من استخدامه.

الأسلوب الثالث: أساليب أخرى:

٨. شبهة لا شيء:

الشبهة هو التسمية. وعلى هذا، فعبارة "شبهة لا شيء" تدل على ضعف الراوي الشديد ضبطه سواء أطلقت عليه أو على مروياته.

وهي لا تستلزم انعدام الفائدة من حديثه كله لأن التسمية لا تستلزم المساواة العامة، بل يشمل التقارب أيضا. فهي أخف من قولهم: "لا شيء"، أو "ليس بشيء". ولأجل هذا، شتم على الضعيف الشديد فقط دون استحسان الراوي الموثق.

وهي ترد كثيرا على السنة الثقات المتكلمين. ومن أمثله قول ابن معين في إسحاق بن يحيى بن طلحة الكبيعي القرشي: "ذاك شبهة لا شيء". وقد تقترن بما هو أشد منها جوحا كما ورد على لسان أحمد في وصف داود بن المحتر الطائي: "منكر الحديث شبهة لا شيء، لا يدري ما الحديث". إلا أن ورودها مقرونة بما هو أهدأ جرحا لا يُغَيَّرُ في أصل معناها. وتبقى هي في هذه المرتبة تجرودة عن القرائن.

٩. لو روى حديثا آخر مثل هذا؛ لطرحت حديثه:

استخدمها شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان القرظي. والعبارة تدل بظاهرها أن الراوي تكاد تتعدى الفائدة من مروياته، فهو بمرتبة ضعيف جدا.

١ انظر: المجروحون، ١/٢٢٦، و١١/٢، وسؤالات ابن الجنيدي، ص ٤٤٣

٢ انظر مثلا: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ٦٤، ٦٧، ١١٧، ١٣٢، ١٤٣

٣ انظر: العين، ٤/٣

٤ انظر مثلا: التاريخ الأوسط، ٤/٤٩١، ٥٣٠٩، وضمناه العُقبلي، ١٠٣/١

٥ لمرجع السابق، ١٠٣/١

٦ التاريخ الأوسط، ٤/٤٩١

٧ انظر: الجرح والتعديل، ٥/٣٦٧

## المبحث الخامس

### حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"

سبق أن العراقي أضاف عنده ألفاظ وعبارات إلى هذه المرتبة، على تفاوت قدر دلالتها على الضعف، أكثرها ترادف أو تساوي "متروك الحديث". ولأجل هذا، حكم العراقي على هذه المرتبة، أيضاً بالترك. فذكر أنه لا يُحتج بهم، ولا يُستشهد بهم، ولا يُعتمد بهم، وقد سبق نقد صنيع العراقي في جمع الألفاظ والعبارات المذكورة في هذه المرتبة، وحذف ما لا يتدل إلا على الضعف الشديد منها. وضابط هذه المرتبة يقتضي أن يختلف حكم أهلها عن حكم المتروكين. إذ يوجد في حديث أهل مرتبة "ضعيف جداً" ما يصلح للقبول، وإن كان قليلاً جداً - بخلاف أهل مرتبة "متروك".

وإن أهل هذه المرتبة شديروا الضعف ضيقه، فلا يصح الاعتماد على ما تقرروا به أبداً، لرجحان احتمال الخطأ فيه. وإنما يقبل من حديثهم ما يوافقون فيه غيرهم من الفقهاء، لأن الغالب على الظن صلاحه. فهم كأهل المراتب الثلاث الآتية للمخرج في جواز كتابته حديثهم للاعتبار كما سيأتي، إلا أن ضعف أهل هذه المرتبة أشد من أهل تلك المراتب، وهذا يقتضي - ترجيحهم على أهل هذه المرتبة عنده الخلاف.

## الفصل الرابع

# ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

ونشتمل على خمسة مباحث:

- |   |   |               |
|---|---|---------------|
| تاريخ مرتبة "ضعيف الحديث"                   | : | المبحث الأول  |
| ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"      | : | المبحث الثاني |
| الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ضعيف جداً" | : | المبحث الثالث |
| ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" مع الشرح  | : | المبحث الرابع |
| حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"       | : | المبحث الخامس |

## المبحث الأول

### تاريخ مرتبة "ضعيف الحديث"

هذه المرتبة هي ثالثة مراتب الجرح عند ابن حاتم أيضا، ذكرها قائلا: "وإذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الغالي، لا يُطرح حديثه، بل يُعتبر به."<sup>١</sup>

وقد سبق أن الدَّهلي أضاف إلى هذه المرتبة عبارات هي: واهٍ بقره، وليس بشيء، وضعيف جدًا، وضعفوه. كما سبق أيضا أنها جميعًا ما عدا "ضعفوه" يفوق ضعيف الحديث جرحًا، وسبق تعيين مواضعها التي تليق بها، كما سبق شرحها.

وقد قام الميراثي أيضا بإضافة ألفاظ وعبارات إلى مرتبة ضعيف، هي: مُنكَّر الحديث، وحديثه مُنكَّر، ومضطرب الحديث، وواه، ولا يُحتج به.<sup>٢</sup> وهذه العبارات منها ما لا يستلزم جرحًا، بل فيه شيء من العتوق، وهو: لا يُحتج به. ومنها ما هو أشد من ضعيف الحديث، وهو مُنكَّر الحديث، وحديثه مُنكَّر.

وأضاف السَّخَاوِيُّ إلى هذه المرتبة: "له ما يُنكَّر، أو مناكير". إلا أنه بالتأمل فيما تدل عليه هاتان العبارتان يظهر أنهما أخف من مُنكَّر الحديث، ومن ضعيفه، لأنهما إنما تدلان على وجود ما يُنكَّر في حديث الراوي، وهو غير موجب للضعيف، إذ يُمكن أن يصح للثقة أو الصدوق أو الشيخ، أو صالح الحديث ما يُنكَّر، وإنما يدخل في هذه المرتبة من كثرت مناكير، إلى حدٍّ غلبه الخطأ على قدر الصواب في مروياته، ولا دلالة عليه في العبارتين اللتين ذكرهما السَّخَاوِيُّ. وأقصى ما تدلان عليه هو وجود ما يُنكَّر في مرويات الراوي، من غير دلالة على قدره، فلا يُعرف هل الإنكار غالب في حديثه، أو غير غالب، أو يساوي الصواب، وهكذا، دلالتيهما على مرتبة الراوي ناقصة، فبالإضافة لا تصلحان في أي مرتبة من مراتب الجرح والتعديل. لأن عبارات الجرح والتعديل يُشترط فيها أن تكون بنفسها كافية لتعيين درجة الراوي.

وهكذا بقي مما ذكره في هذه المرتبة: ضعيف الحديث، وضعفوه، ومضطرب الحديث، وواه.

١ مقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ النظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/٨

٣ انظر: العيصرة والتذكير، ٣٧٨/١، والتعميد والإيضاح، ص ١٦١

٤ انظر: فتح المغيث، ١٢٨/٢

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

إن تقييد الضعيف بالحديث في وصف الراوي بـ "ضعيف الحديث" ظاهره بأنه وصف حديث الراوي، لا سيرته. والبراءة بالضعيف في الحديث أن يتبين غلبة قدر الخطأ على الصواب في حديث الراوي تبييناً واضحاً على ما هو المتبادر من هذا اللفظ. فأصل هذا الوصف هو ظهور غلبة الخطأ على الصواب في حديث الراوي، ولا يُجمل على غير هذا المعنى إلا إذا تعدد حمله عليه.

وظاهر هذا الوصف أيضاً وجود ما صلح من حديث الراوي مما قسم على الرغم من كثرة القاسية.

وظاهر اكتفاء الناقد بهذا القدر من العيب في الراوي براءته من أي عيب آخر أتد من العيب المذكور. وهذا - كما سبق في المرتبة الماضية - يستلزم أربعة أمور:

أولها: ثبوت مطلق الضبط للراوي، بمعنى رجحان براءته من جميع الأوصاف التي تُبطل ضبطه مطلقاً. لأن الناقد لو علم في الراوي ما يبطل ضبطه، لَمَا أهمله، ولَمَا اكتفى بوصفه بالضعيف المطلق كما سبق في مرتبة "ضعيف جداً".

وثانيها: ثبوت مطلق العدالة للراوي، بمعنى رجحان براءته من جميع الأوصاف التي تُبطل عدالته؛ لأن الناقد لو علم في الراوي ما يبطل عدالته، لم يُمكنه إهماله والاقتصار على بيان الضعيف الشديد.

وثالثها: ثبوت عيب الراوي على وجه التعيين لدى الناقد؛ إذ الشك في وجود الراوي أو عدمه تعتبر عن غيره عيب أكثر من الضعيف الذي نطق به الناقد، فلا يُمكنه إهماله والاكتفاء بذكر ما هو ضوته.

ورابعها: إمكان تعيين ما صلح من مرويات الراوي مما سقم؛ لأن لو لم يُمكن للناقد؛ لكان عيباً أكثر مما ذكره الناقد؛ فلم يَسعه إهماله.

فاكتفاء الناقد بوصف الراوي بـ "ضعيف الحديث" يُرجح معرفته لبحر الراوي على وجه  
الاستدلال عن غيره، كما يُرجح انصافه بمنطلق العدالة والضيطة. ويؤيده صحيح ابن أبي حاتم في إنزال  
مرتبة "متروك الحديث" عن مرتبة "ضعيف الحديث"، فلو جاز كون ضعيف الحديث مجهولاً، أو  
فاهدراً للعدالة أو الضيطة، أو بطلت فائدة مروياته؛ لاختل ترتيب المراتب.

ولا يشكّل هنا ورود لفظ "ضعيف الحديث" مقروناً بالفاظ وعبارات مراتب أهدأ جرحاً،  
وذلك في كلامهم كثيراً كقول أبي حاتم في عبد الله بن عمرو بن حسان الواقعي: ليس بشيء، ضعيف  
الحديث، كان لا يصدق. ولا يعي اقتران ألفاظ وعبارات هذه المرتبة بالفاظ وعبارات مرتبة أهدأ  
جرحاً، أنها مرادفة لها؛ وذلك لأن الأصل في اللفظ هو ما يدل عليه بنفسه من غير افتقار إلى أمر  
خارج عنه. ولو لم يحسن في وصف عبد الله بن عمرو المذكور إلا لفظ "ضعيف الحديث"؛ لَمَا نزل  
إلى مرتبة التُّرك، فالدلالة على التُّرك إنما جاءت بسبب عبارات أخرى اقترنت به، لا بلفظ "ضعيف  
الحديث". فيجب حملُه على أصل معناه ما لم يتم دليل على إرادة غيره.

فضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة الدلالة على غلبة الخطأ على الصواب في حديث الراوي

غلبة واضحة وظاهره عدم ثبوت ما يقتضي سقوط حديثه مطلقاً.

### المبحث الثالث

## الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ضعيف جداً"

والفرق بين هذه المرتبة وسابقتها هو التصريح بشدة الضعيف وبالضعف المطلق من غير شدّة؛ حيث تبدل ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" على الضعيف مطلقاً، بينما ألفاظ وتيارات مرتبة "ضعيف جداً" تدل على الضعيف الشديد. فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلق. فمرتبة "ضعيف الحديث" أعمّ، بينما مرتبة "ضعيف جداً" أخصّ منها. إذ كلٌّ من اشتدّ ضعفه فهو ضعيف، وليس كلُّ ضعيف اشتدّ ضعفه.

## المبحث الرابع

# ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" مع الشرح

### ١. ضعيف الحديث:

الضعف خلاف القوة لُفَةً، وقد سبق في ضابط هذه المرتبة أن المراد بضعيف الحديث من غلب الضعف على مروياته غلبة واضحة. كما سبق أيضا أنه يقترن كثيرا بألفاظ وعبارات مرادفة أشد جرحا، وأن هذا لا يعني ترادفه لها. وهذه العبارة شائعة جدا لدى أئمة القمم المتقدمين، وقيل إمام لم يستخدمها. ومن أمثلة استخدامها بمفرداتها قول أبي زرعة في عبد الأعلى بن أعين الشيباني: "ضعيف الحديث." ومن أمثلة ورودها مقرونة بما يدل على معنى أشد من الضعف المطلق قول البخاري في صالح الترمذي أبي بصير بن بشير الغاص: "هو ضعيف الحديث، ذاهب الحديث." وقد ترد مقرونة بلفظ توثيق، كما في قول ابن معين في يحيى بن عبد الله بن سالم الترمذي العدوي المدني، أبي عبد الله: صدوق، ضعيف الحديث، والظاهر أن ضعيف الحديث في مثل هذه العبارة على أصله، وكلمة صدوق فيها تجوز؛ إذ يريد بها ما هو دون معناها الأصل، أي توثيقه حياته، لا ضبطا.

### ٢. ضعيف:

لقد سبق في بيان ضابط مرتبة "ضعيف جدا" أن الراوي إذا وُصِف بالضعف؛ فإنه يتنزل على ضبطه، لا على عدالته. لأنه ليس بين العدالة والفسق درجة يصح عليها اسم الضعيف. وإنما يتصور الضعف في الحفظ. فالوصف بالضعيف ينصرف إلى ضبط الراوي لحديثه، سواء قُيِّد بالحديث

١ النظر: العين ٤/٢٨٢

٢ ضعفاء أبي زرعة، ٤/٤٨٨

٣ جلال الترمذي الكبير، ٢٨٩٨

أم لا. ولذلك لا توجد عبارات فيد فيها الضعف بالدين، مثل "ضعيف في دينه" أو "ضعيف الدين"؛  
بجلاف عبارات "ضعيف الحديث"، أو "ضعيف في حديثه" بكثرة.

ومن وجه آخر، فإن الضعف وإن كان يحتمل تجوزاً لإرادة بطلان عدالة من وُصف به، إلا أنه  
يحب حمله أولاً على أعم معناه، وأصله؛ لأن العام يحتمل على عمومه ما لم يقم دليل على الخصوص.  
فعل هذا الأصل في "ضعيف" أنه مرادف لـ "ضعيف الحديث" ومن ثم بمرتبته.

ومن أمثلة استخدامه بالمعنى المذكور قول ابن معين في عهد الرحمن بن ثابت بن ثوبان: "هو  
ضعيف." فقيل له: "يكتب حديثه؟ قال: نعم، على ضعفه، وكان رجلاً صالحاً."<sup>١</sup>

وقوله أيضاً في حنظلة بن عبد الرحمن القاسم الكوفي: "ضعيف؛ يكتب حديثه."<sup>٢</sup>

وقوله في أسامة بن زيد بن أسلم: "ضعيف؛ يكتب حديثه."<sup>٣</sup>

وقوله في الشق بن الصباح، البتائي، الأبقاري، أبي عبد الله: "ضعيف؛ يكتب حديثه، ولا  
يترك."<sup>٤</sup>

وقول ابن التيمي في ابن أخي الزهري، محمد بن عبد الله بن مسلم: "ضعيف؛ ليس بالقوي  
ونحن نكتب حديثه."<sup>٥</sup>

وقد يتجوز الأئمة فيطلقون الوصف بالضعف، ويريدون به معنى أخص، وأشدّ تحريفاً من  
الضعف المطلق.

فمن ذلك قول ابن معين في سلام بن سلم الكوفي: "ضعيف؛ لا يكتب حديثه."<sup>٦</sup>

وقوله في عبد الله بن لهيعة الحضرمي، القاضي: "ابن لهيعة ضعيف في حديثه؛ لأنه لا في  
بعضه."<sup>٧</sup>

ومما يؤكد على إرادة ابن معين للمعنى المذكور ما ذكره ابن أبي خيثمة، قال: "قلت ليعني ابن  
معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس؛ فهو ثقة.

وإذا قلت لك: هو ضعيف؛ فليس هو بثقة؛ لا يكتب حديثه."<sup>٨</sup>

إلا أنه يتوهم منه أمران:

- ١ تاريخ بغداد، ١٠/٢٤٤
- ٢ الكامل، ٣/٣٤٣
- ٣ المرجع السابق، ٢/٧٨
- ٤ المرجع السابق، ٨/٢٧
- ٥ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٢٣
- ٦ الكامل، ٤/٣٠٦
- ٧ تاريخ ابن معين، برواية ابن حجر، ١/٦٧
- ٨ تاريخ ابن أبي شيبة، ١/٢٤٧، و٣/١٩٢

الأول: أن ابن معين يُريد به ذومًا هذا المعنى. فضعيف عنده بمرتبة المتروك.  
والثاني: أن هذا المذهب خلاف ما عليه الجمهور؛ إذ يُريدون به "ضعيف" الضعف المطلق  
كما هو المتبادر، لا الترك. فهو اصطلاح خاص بابن معين.

ويُرَدُّ على الأمر الأول كثرة ورود هذه الكلمة على لسان ابن معين مقرونة بقوله: يُكْتَبُ  
حديثه. وقد ذكرت له أمثلة عديدة. فتبين أن ابن معين أحيانًا يُريد به "ضعيف" أصل معناه، وأحيانًا  
يَتَجَوَّزُ فيطلقه على ما هو أشد منه. فكانه فيما ذكره لابن أبي حَيْثَمَةَ لم يذكر إلا معنى واحدًا من  
المعنيين اللذين يُريدُهما من اللفظ.

ويُرَدُّ على الأمر الثاني كثرة ورود كلمة "ضعيف" على لسان أئمة آخرين أيضًا في سياق يدل  
على أنها أُريدَ بها معنى الترك، لا الضعف المطلق. فبين ذلك قول ابن السَّوَيْبِيِّ في عهد الأعلى بن أبي  
السَّوَارِ: "ضعيف، ليس يُلجئ".

وقول البخاري في أبي إبراهيم محمد بن أبي حميد الأنصاري المُلقَّب بِجَمَانَةَ: "ضعيف، ذاهب  
الحديث، لا أروي عنه شيئًا."

وقوله أيضًا: "وأبو جعفر السَّوَيْبِيُّ صحيح مولى بني هاشم ضعيف، لا أروي عنه شيئًا، ولا  
أكتب حديثه. وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيريه؛ لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه."  
وقول أبي زرعة في أبي كُرْزِ القُرَيْشِيِّ، عبد الله بن عبد الملك بن كُرْزٍ: "ضعيف الحديث."  
قال البردعي بعد حكاية هذا القول: "وأمرنا أن نُطْرِبَ على حديثه."

وقول أبي داود في الحسن بن أبي جعفر: "ضعيف، لا أكتب حديثه."  
والأمثلة على الاستخدامين كثيرة جدًا عند أئمة القصد مما يدل على أنه كان استخدامهما  
للمعنيين المذكورين عامًا شائعًا فيهم، لا يختص بأحدهم دون الآخر. فالصحيح حملها على أصل  
معناها، إلا عند صارفٍ يُوجبُ القُدُولَ عن الأصل إلى المعنى الأشد.

وربما يُشكَلُ هنا أيضًا إطلاق هذه العبارة على من تأباه حاله لكونه قد وثق بدرجة عالية من  
قبل الناقد نفسه أو من قبل ناقدٍ آخر، ولا إشكال، لأنَّ حال الراوي أحد القرائن التي تُوجِبُ تأويل

١ انظر: مباحث في علم الجرح والعمد، لقاسم علي سعد، ص ٦٤ رقم الهامش ٤

٢ سؤالات ابن أبي شيبة، ص ٦٣

٣ حط الترمذي الكبير، ٥٥٥/٢

٤ المرجع السابق، ٣٩٤/١

٥ ضياء أبي زرعة، ٥٠٦/٤

٦ المرجع السابق، الموضوع السابق

٧ سؤالات الأجرى، ٣٤٤/١

اللفظ بالعدول عن أصل معناه إلى معنى آخر يُناسب المقام، بشرط أن يكون اللفظ بحتمه.  
 ومن أمثله وصف ابن معين لخرب بن أبي العالبة مرة بثقة<sup>١</sup> ومرة بضعيف<sup>٢</sup>. وقد وثقه القواريري<sup>٣</sup>  
 أيضًا. ولذلك قام ابن حجر بتأويل اللفظين، فحتم الوثيق، والتضعيف على المعنى النسبي مع ترجيح  
 جانب الوثيق، فحكم على الخرب بأنه صدوق<sup>٤</sup> بهم<sup>٥</sup>. وهذا إحدى طرق الجمع بين قولين متضارين  
 أو أكثر في راو واحد.

وقال ابن القطان القاسبي: "إن ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم: إنه  
 ضعیف، فإن ذلك ليس تجرحاً منه له، وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب. وقد يقوله باعتبار  
 أوامام كوجد له لا تسقط الثقة به"<sup>٦</sup>  
 قلت: وليس هذا خاص بابن معين كما سبق، بل ينبغي أن يُحتمل على هذا المعنى تضعيف أبي  
 ناقد للراوي الذي تُرجح وثيقه.

### ٣. ضَعْفُوهُ، أَوْ يُضَعَّفُ، أَوْ ضَعَّفَ:

قولهم: ضَعْفُوهُ، أَوْ يُضَعَّفُ، أَوْ ضَعَّفَ، أَوْ ضَعَّفَهُ فَلَانٌ، تَضَعِيفُ الرَّوَايَةِ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ  
 وَالْمُطْلَقِ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ يُحْتَمَلُ عَلَى الْكِنَالِ. فَتُحْتَمَلُ الْعِبَارَاتُ الثَّلَاثُ عَلَى تَمَامِ ضَعْفِ الرَّوَايَةِ، وَهِيَ  
 ظَلِيَّةٌ قَدَرِ الْخَطَأِ عَلَى قَدْرِ الصَّوَابِ مِنْ مَرَوِيَّاتِهِ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يَجِبُ تَحْمِلُهَا عَلَيْهِ، مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ  
 صَارَتْ عَنْهُ إِلَى مَعْنَى أَشَدَّ أَوْ أَخَفَ. فَهِيَ بِمَرْتَبَةِ "ضَعِيفِ الْحَدِيثِ".

والعبارات الثلاث شائعة عند أئمة التقدير. ومن أمثلة استخدامها قول البخاري: "كَانَ يَحْيَى  
 يُضَعَّفُ نَجَالَةَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِوِّ الْأَسَدَانِيِّ الْكُوفِيِّ، وَكَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَرَوِي عَنْهُ"<sup>٧</sup>  
 وقول يحيى القطان: "كَانَ شُعْبَةُ يُضَعَّفُ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ"<sup>٨</sup>.

١ انظر: ضعفاء العقيل، ٢٩٥/١  
 ٢ انظر: الجرح والتعديل، ٥٥١/٣  
 ٣ القواريري؟ هو عميد الله بن عمر بن ميسرة الإمام الحافظ، محدث الإسلام، أبو سعيد الخشبي. حدث عن بشر  
 بن المفضل، وابن عيينة، وخلق كثير، وجمع ودون. وحدث عنه البخاري، ومسلم، وخلق كثير فيهم الأئمة مات  
 سنة خمس وثلاثين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١١/٤٤٢-٤٥٠  
 ٤ تقريب التهذيب، ص ١٥٥  
 ٥ بيان الوهم والإيهام، ٥/٣٣٤  
 ٦ التاريخ الأوسط، ٢/٢٩٩  
 ٧ تاريخ ابن أبي خزيمة، ٤/٢٦٤

#### ٤. واهي الحديث:

قد سبق أن الراوي مُرادفٌ للضعيف في اللقمة، وينبغي أن يُحتل عليه في كلام الثقاد الأوائل، ما لم يُقَم دليل على استخدامه بمعنى أرفع أو أنزل.

وهذه العبارة يكثر من استخدامها أبو زرعة، كما استخدمها أبو داود وأبو حاتم، ومن أمثلة استخدامها قول أبي زرعة في جابر بن نوح الحطائي: "واهي الحديث، حَدَّثَ بغير حديث مُتَكْرِرًا"

ومن أمثلة استخدامه بمعنى أشدَّ جرحًا قول أبي زرعة أيضًا في حمزة بن أبي حمزة الثمالي: "واهي الحديث، كُلُّ حديثه واهٍ" وقوله في الحكم بن ظهير الغزالي: "ليس بشيء، واهي الحديث." مع قوله فيه أيضًا: "كُلُّ حديثه مُتَكْرِرٌ واهٍ." وقول أبي حاتم في سلمة بن صالح الأحمر الجعفي أبي إسحاق، قاضي واسط: "هو واهي الحديث، ذاهب الحديث، لا يُكْتَبُ حديثه."

إلا أن العبارة لا تحمل على هذا المعنى إلا بدليل يوجب العدول عن الأصل إليه كما سبق

مرارا.

#### ٥. واه:

الراوي مُرادفٌ للضعيف كما تقدّم، وتقدم أيضا أن الألفاظ والعبارات الدالة على الضعف المطلق، تنزل على ضبط الراوي دون عدالته، ولو لم تُقَيّد بالحديث، أو بالحفظ. وهذا هو الأصل في معانيها.

فعبارة واه مثل عبارة واهي الحديث، لا تُحمّل على شدة الضعف، أو على بلوغ الراوي مبلغ الترك إلا بدليل. ومن أمثلة استخدامها إطلاق أحمد لها على داؤد بن يزيد الأودي، وإطلاق أبي زرعة لها على جرير بن أيوب البجلي:

١ انظر مثلا: ضعفاء أبي زرعة، ٤٣٣/٢، ٤٤٩، وضعفاء العقيلي، ١٣٠/١

٢ انظر: سوالات الأجرى، ١٠٨/١

٣ انظر: المرح والتمديد، ١٦٥/٤

٤ ضعفاء أبي زرعة، ٤٣٠/٢

٥ المرجع السابق، ٤٦٣/٢

٦ المرجع السابق، ٤٩٢/٣

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ المرح والتمديد، ١٦٥/٤

٩ انظر: ضعفاء العقيلي، ٤٠/٢

١٠ انظر: ضعفاء أبي زرعة، ٤١٩/٢

ومن أمثلة إطلاقها بمعنى أَسَدٌ من المعنى الأصلي قول أبي حاتم في الحُصَيْن بن غُلَوَانَ الكوفي:  
 "هو رايه ضعيف، متروك الحديث."<sup>١</sup>

## ٦. كان فسلاً:

الفسل مصدر قتل، وهو "يُتَلَّ عَلَى ضَعِيفٍ وَيَقْلَهُ. مِنْ ذَلِكَ: الرَّجُلُ الْقَسْلُ، وَهُوَ الرَّؤْيُ مِنَ  
 الرَّجَالِ. وَمِنْهُ الْقَسِيلُ: صِقَارُ النَّحْلِ."<sup>٢</sup>  
 فالفسل مرادف للضعيف. فينبغي أن يوضع في مرتبته. وقد أطلقه شعبه على سيف بن وهب  
 البصري، قال شعبه: كان سيف فسلاً.<sup>٣</sup> كما أطلقه على ميسون أبي عبد الله.<sup>٤</sup>

## ٧. من الرِّقَاعِينَ أو كان رِقَاعًا:

هذه العبارة تُدَلُّ على إسراف الراوي في رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ مما يَحْتَمِلُ  
 أن يكون الراوي يفعلُه وهنأه كما يَحْتَمِلُ أن يكون يفعلُه كذِبًا والكذب بل وكل عيب لا يثبت  
 بالاحتمال، بل لا بُدَّ من دليل لا يَحْتَمِلُ غيره. فعلى هذا، تُحْمَلُ هذه العبارة على الوهم. وهي تُسَدُّ على  
 قُبُورٍ كثيرة خطأ للراوي في رفع الحديث. وهذا يستلزم الضعف المُطلق. فإن من يكثر وهسه في أصل  
 الحديث على الرغم من كونه أهملًا فلأن يَهَمَّ فيما عداه أولى. وعلى هذا، فالعبارة مرادفة في دلالتها  
 لضعيف الحديث.

وقد أطلقها شعبه على غل بن زيد بن عبد الله بن جُدعان القُرشيّ الأعشى، قال لشعبه: كان  
 علي رِقَاعًا.<sup>٥</sup> وقال الترمذي: وعلي بن زيد صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره.<sup>٦</sup>  
 كما أطلقها شعبه أيضا على عمري بن ثابت الأنصاري، قال: عمري بن ثابت من الرِّقَاعِينَ.<sup>٧</sup>  
 وأطلقها على يزيد بن أبي زياد مولد بني هشام أبي عبد الله.<sup>٨</sup> وأطلقها ابن عَيِّنَةَ على إبراهيم ابن  
 مسلم الهجري قائلا: كان الهجري رِقَاعًا، وكان يرفع عامة هذه الأحاديث.<sup>٩</sup> كما أطلقها أحمد على  
 الوليد بن مسلم القُرشيّ أبي القبايس.<sup>١٠</sup>

- ١ الجرح والتصديق، ٦١/٣
- ٢ مقابيس اللغة، ٥٠٣/٤
- ٣ ضعفاء العظيمة، ١٧٦/٢، وعلل أحمد برواية عبد الله، ٢٤٦/٣
- ٤ انظر: الجرح والتصديق، ١٨/ ٢٣٤، والقدمة، ١٥٣/٦، وعلل أحمد برواية عبد الله، ١١٤/٣
- ٥ التاريخ الكبير، ٤٧٥/٦
- ٦ سنن الترمذي، ص ٦٠٨
- ٧ ضعفاء العظيمة، ٣٧٤/٣
- ٨ المرجع السابق، ٢٨٩/٦
- ٩ المرجع السابق، ٦٥/١
- ١٠ انظر: تهذيب الكمال، ٩٦/٣١

## ٨. كان فسيًا:

التَّسْيُّ كَثِيرُ التَّسْيَانِ، وَالْعِبَارَةُ وَاضِحَةٌ الدَّلَالَةُ عَلَى ضَعْفِ الرَّوِيِّ مِنْ جِهَةِ الضَّبْطِ. وَظَاهِرُهَا غَلْبَةُ صَوَابِ الرَّوِيِّ عَلَى خَطْأِهِ فِيمَا يَحْفَظُهُ. وَعَلَى هَذَا، فَهُوَ مُرَادِفٌ لضعيف الحديث. وَقَدْ وَرَدَتْ عَلَى ألسنة ثُقَّادٍ مِنْهُمْ شُعْبَةُ، وَالْحَرِيُّ.

## ٩. سيء الحفظ:

سَوْءُ الْحَفِظِ هِيَ الْحَالَةُ الَّتِي تَكْتُرُ فِيهَا مَا يَخْطِئُ فِيهِ الْإِنْسَانُ عَمَّا يُصِيبُ. فَتَنْ وَصَفَ بِهِ، كَانَ بِمَرْتَبَةِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ. لِأَنَّ ضَعْفَ الْحَدِيثِ هُوَ مَنْ يَغْلِبُ خَطْؤُهُ عَلَى الصَّوَابِ غَلْبَةً وَاضِحَةً. وَالْعِبَارَةُ أُطْلِقَهَا أَحْمَدُ.

## ١٠. كثير الغلط أو كثير الخطأ أو كثير الوهم:

الكثرة عكس القلة، ومدل في الأصل على الغلبة. فإذا أُطْلِقَتْ عِبَارَةٌ فِيهَا وَصَفُ الرَّوِيِّ بِكَثْرَةِ الْغَلْطِ أَوْ الْخَطْأِ أَوْ الْوَهْمِ وَمَا شَابِهَهَا، فَإِنَّهَا تُحْتَمَلُ عَلَى غَلْبَةِ الْخَطْأِ عَلَى الصَّوَابِ، إِلَّا إِنْ قَامَ مَا يُعَيِّنُ مِنْ تَحْمِلِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهَا. وَيُرَادُفُ الْعِبَارَاتِ الثَّلَاثُ قَوْلُهُمْ: يُخْطِئُ كَثِيرًا، أَوْ يَهْمُ كَثِيرًا، أَوْ يَغْلَطُ كَثِيرًا. وَالْعِبَارَاتُ الْمَذْكُورَةُ شَائِعَةٌ الْإِسْتِخْدَامَ عِنْدَ الثَّقَادِ.

## ١١. مضطرب الحديث:

الاضطرابُ هُوَ الْاِخْتِلَالُ. "اضْطَرَبَ أَمْرٌ: اِخْتَلَّ. يُقَالُ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ السَّنَدِ، وَأَمْرٌ مُضْطَرَبٌ."

ويرد في كلام أئمة الحديث وصفاً للحديث، كما يرد وصفاً للرأوي.

فوصفهم للحديث كقولهم: هذا حديث مضطرب. وقد شرحه ابن الصلاح، قال: "المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه؛ فيرويه بعضهم على وجهه وبعضهم على وجه آخر مخاليف له. وإنما تسميه مضطرباً؛ إذا تساوت الروايات. أمّا إذا تراجعت إحداهما بحيث لا تقاومها

١ انظر: سوالات الأجرى، ٢١٠/١

٢ انظر: ضعفاء المصنفين، ٤٠٦/٤

٣ انظر: هلل أحمد رواية عبد الله، ٣٦٥/١، ٥٢/٣

٤ انظر مثلاً: التاريخ الكبير، ٤٧١/١، وسوالات أبي داود، ص ٤١٩. وضعفاء المصنفين، ٣٠٧/٢ والجرح والتصديق، ٢٩٤/٨

٥ تاج العروس، ٤٤٨/٣

٦ انظر مثلاً: هلل ابن أبي حاتم، ٤٩٠/٤

الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحة للمرروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات  
المعتمدة؛ فالحكم للراوية ولا يُطلق عليه جليلٌ وصَفُ المضطرب ولا له حُكْمُه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راوٍ واحدٍ  
وقد يقع بين رواة له جماعية. والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث؛ لا شعاره بأنه لم يُضبط.

وأما ورود مضطرب وصفا للراوي، فإنه يمكن الاهتداء إلى ما يُراد به بما يلي من أقوال

الأئمة:

قول أحمد في عيب التليك بن عُمير: "مضطرب الحديث؛ قل حديث يرفعه لا يُتخلف فيه."

وقوله فيه أيضا: "مضطرب الحديث جدا مع قلة حديثه. ما أرى له خمسمائة حديث" وقد

غَلِظَ في كثير منها.

وما ذكره عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: ومغيرة بن زياد مضطرب الحديث. فقلت لأبي:

كيف؟ فذكر مخالفاه للثقات.

وقول البخاري: "هشام بن لاحق المدايني مضطرب الحديث عنه فتاكير."

وقول أبي حاتم في يحيى بن يمان: "مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحلّه

الصدق."

ويمكن القول في ضوء هذه الأقوال أن مضطرب الحديث يُطلق على كل من تبين الخلل في

حديثه لسبب أو آخر، ككثرة مخالفته للثقات، أو ككثرة وجود ما يُنكر في المتن أو السند للأحاديث

التي يرويها. وعلى هذا فهو برتبة ضعيف الحديث. ويؤكد كونه برتبة من مراتب الاعتياد بقوله

أبي حاتم: مضطرب الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به. في عدد من الرواة.

١ انظر مقدمة ابن الصلاح، ص ٩٣-٩٤

٢ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٠٢

٣ المبرح والتعديل، ٣٦١/٥

٤ ضعف العقلي، ١٧٥/١

٥ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق، وتتمه كلام أحمد: روى عن عطاء، عن ابن عباس قال: في الرجل يُسرى  
الجنازة قال: يُقتل ويُصلّى. وهذا رواه ابن جرير وعبد التليك عن عطاء قوله. وهذا أثبت منه. وروى عن  
عطاء عن عائشة، من صلى في يوم بُني عشرة ركعة. والناس يروونه عن عطاء، عن عائشة، عن أم حبيبة  
وروى عن عطاء عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر الصلاة في السفر ويقيم. وهذا يرويه  
الناس عن عطاء، عن رجل آخر. ليس هو عن عائشة. هذا يروى عن عائشة مؤثقا.

٦ المرجع السابق، ٣٣٧/٤

٧ المبرح والتعديل، ١٩٩/٩

٨ انظر مثالا: المرجع السابق، ٤١٨/٤، ١٤٥/٣، ٣٧٦، ١٦٦/٩

### ١٢. مطعون فيه، أو طعنوا فيه:

الطَّعْنُ لُغَةً التَّخْصُّ فِي الشَّيْءِ بِمَا يَنْفُذُ، وَهِيَ الْمَجَازُ: طَعَنَهُ وَعَلِيَهُ، وَفِيهِ بِلِسَانِهِ، أَوْ بِقَوْلِهِ. بِمَعْنَى عَابَهُ، فَلِلْمَطْعُونِ فِيهِ مُعَابٌ أَوْ مَجْرُوحٌ. أَي مَنِ تَبَيَّنَ فِيهِ عَيْبٌ، إِذْ يُسْتَبَعَدُ مِنْ ثِقَادِ الْحَدِيثِ أَنْ يَطْعَنُوا فِي أَحَدٍ إِلَّا بِمَا تَبَيَّنَ عِنْدَهُمْ، لِأَنَّهُمْ أَدْرَى النَّاسِ بِجُرْمَةِ الْوُقُوعِ فِي أَعْرَاضِ النَّاسِ. وَيَبْدُو أَنَّهُ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى ضَعِيفٍ، لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ، "وَالِإِطْلَاقُ يُحْتَمَلُ عَلَى الْكَمَالِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ وَالرِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِدَلِيلٍ." وَأَقْلُّ خَدُّ لَعِينِهِ تَأَمُّ فِي الرَّوَايِ غَلِيَّةُ الضَّعْفِ عَلَى حَدِيثِهِ، إِذْ بِهِ يَخْرُجُ الرَّوَايِ مِنْ حَيْزِ الْقُوَّةِ إِلَى حَيْزِ الضَّعْفِ، وَيَقْفِدُ قُوَّتَهُ مُطْلَقًا.

وَلَا شَكَّ أَنْ لَطْعَنَهُمْ فِي الرَّوَايِ دَرَجَاتٌ أَشَدُّ مِنْ مَرْتَبَةِ الضَّعْفِ الْمُطْلَقِ، لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ إِلَّا عَلَى أَوْسَعِ مَعَانِيهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَامٌّ أَيْضًا. وَالْعَامُّ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الضَّمِيمِ، مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا عَلَى الْخُصُوصِ. وَمِنْ أَمْثِلَةِ اسْتِخْدَامِهِ قَوْلُ ابْنِ السَّيِّدِيِّ فِي سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى الدَّمَشْقِيِّ أَبِي أَيُّوبٍ: "سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى مَطْعُونٌ فِيهِ." وَيُقَرَّرُ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ: "عِنْدَهُ مَنَاقِبٌ" وَمَا يُؤَكِّدُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الطَّعْنَ فِي حَدِيثِهِ، لَا فِي دِينِهِ، شَهَادَةُ ابْنِ جُرَيْجٍ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ.

### ١٣. تزكوه:

قَالَ أَحْمَدُ: "يُحْكُونُ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ أَبِي زَيْنَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَهْرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، وَقَدْ تَزَكَّوْهُ. يَعْنِي بِتِلْكَ رَمَوْهُ بِمَقِيءٍ، ضَعُفُوا." وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو: "أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ حَدِيثِ لِشَهْرِ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أَسْكَفَةِ الْبَابِ فَقَالَ: «إِنَّ شَهْرًا تَزَكَّوْهُ، إِنَّ شَهْرًا تَزَكَّوْهُ.» قَالَ مُسْلِمٌ: "يَقُولُ: أَحَدُنَا أَلْسِنَةَ النَّاسِ نَكَلَمُوا فِيهِ." وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: "وَقَوْلُهُ تَزَكَّوْهُ: هُوَ بِالثُّونِ وَالرَّوَايِ التَّمَشُّوحِيْنَ، مَعْنَاهُ: طَعَنُوا فِيهِ، وَتَكَلَّمُوا

- ١ انظر: مقاييس اللغة، ١١٤/٣
- ٢ انظر: المعجم الوسيط، ٥٥٨/٤
- ٣ انظر: تبيين الحقائق، ١٢٤/٦، والبحر الرائق، ٣٦٩/٨، وتقوم النظر، ١٨٨/٣، وفتح الباري، ٥٤١/١، و٤٦٨/٤، و٤٦١/٢، وأصول السيرجسي، ٨٢٦/١، و٣٤٨، و٣٥١
- ٤ انظر: الفقه والمنطق، ٤٣٢/١
- ٥ ضعفاء العقيل، ١٤٠/٢
- ٦ المرجع السابق، للموضع السابق
- ٧ انظر: المرجع السابق، للموضع السابق
- ٨ علل أحمد برواية عبد الله، ١٣٤/٣
- ٩ أسكفة الباب، عتبتة التي كُوطأ. انظر: تهذيب اللغة، ٤٧/١٠
- ١٠ مقدمة صحيح مسلم، ص ١٢
- ١١ المرجع السابق، للموضع السابق

يُجْرَجُه. فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: طَعَنُوهُ بِالنَّيْزِكِ بِفَتْحِ التَّوْنِ وَإِسْكَانِ الْمُتَنَاءِ مِنْ تَحْتِ، وَفَتْحِ الرَّيِّ، وَهُوَ رُمَحٌ  
قَصِيرٌ.<sup>٩</sup>

فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذِهِ الْجَمَاسِيرِ الثَّلَاثِ أَنَّ النَّيْزِكَ بِالْقَوْلِ هُوَ مُرَادِفٌ لِلطَّنِينِ. وَمِنْ ذَمِّ بَمَرْتَبَتِهِ.

<sup>٩</sup> شرح النووي لصحيح مسلم، ٩/٩٤

## المبحث الخامس

# حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"

حُكِمَ أهل هذه المرتبة حسبما ذكره ابن أبي حاتم أنه يُكْتَبُ حديثهم للاعتبار، والاعتبار بمعنى الاستدلال على شيء بشيء، والاعتبار والعبارة يراد بهما "الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهدة إلى ما ليس بشاهدة" ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ وقوله عز وجل: ﴿فَاعْتَرُوا بِقَاتِلِ الْأَنْبِيَاءِ﴾ وأصله عَتَرَ يَعْتَرُ عَتْرًا وَعِبَارَةً بمعنى التَّفْوِذِ وَالْمُطَيِّقِ فِي الشَّيْءِ، والاعتبار في لسان نَقَامِ الْحَدِيثِ يُرَادُ بِهِ أَحَدُ الْمَعْنَى الْغَالِيَةِ:

**الأول:** البحث عن متابعة أو شاهدة لنا تفرد به من لا يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ، فَيَتَقَوَّى بِذَلِكَ، وَيُقْتَلُ مع عاضده من متابعة أو شاهدة لا وحده. فكلُّ التَّائِدِ يَسْتَدِلُّ عَلَى صِحَّةِ حَدِيثِ الرَّاويِ بِعَاضِدِهِ. وبهذا المعنى ما ورد عن أحمد في عهد اللذين لهيعة الخضرى القاضى البصرى: "ابن لهيعة ما كان حديثه بذلك. وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال. إنما أكتب حديث الرجل، كما أني أستدل به مع حديث غيره تشدده، لا أنه حجة إذا انفردت." وفي رواية قال: "ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإنما لأكتب كثيراً مما أكتب أعين به، ويقوى بعضه بعضاً." وكذلك قوله في عمرو بن شعيب السهمي: "له أشياء منا كثر، إنما نكتب حديثه نعتبه، فأما أن يكون حجة فلا."

- ١ انظر: مقدمة المرحم والتعديل، ٣٧/٢
- ٢ انظر: النهاية، ١٢٠/٣
- ٣ انظر: المفردات، ص ٥٤٣
- ٤ سورة آل عمران، ١٣
- ٥ سورة الحشر، ٢، وانظر: المفردات، ص ٥٤٣
- ٦ انظر: العين، ١٢٩/٢
- ٧ مقاييس اللغة، ٢٠٧/٤
- ٨ شرح ابن رجب لعلم الترمذي، ٣٨٥/١
- ٩ تهذيب الكمال، ٤٩٣/١٥
- ١٠ ضعفاء العقيلي، ٢٧٣/٣

والثاني: معارضة حديث الراوي بحديث غيره من العقائد، لمعرفة مدى موافقته أو مخالفته لهم، وبالعالي تعين مدى ضيقه. ومن أمثله ما ذكره ابن أبي حاتم قائلا: "شهاب" روى عن عمرو ابن مرة روى عنه ثمانية. سمعت أبي يقول ذلك. وسألته عنه، فقال: إنما روى حديثاً واحداً، ما يُعتبر به؟ وكذلك قول أبي حاتم في عبد الرحمن بن حرملة: "ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثاً واحداً، ما يمكن أن يُعتبر به؟" وهاتان العبارتان لا تحتيلان المعنى الأول؛ لأن الاعتبار بالمعنى الأول يمكن ولو لم يكن للراوي إلا حديث واحد. فإذا وجد له مناهج أو شاهد أو فُرْد. ويمكن الاعتبار بالمعنى الثاني يتطلب عدداً غير قليل من الروايات للراوي، حتى يتبين مدى قدرته أو عدم قدرته على الحفظ. فمن كان قليل الرواية كمن له رواية أو روايتان لا يتبين بوضوح مدى ضبطه للحديث؛ فلا يمكن للتأيد أن يُقرر هل يثق بحفظ الراوي أو لا، وبالتالي يصعب الحكم العام عليه.

والفرق بين هذا المعنى والمعنى السابق، أن الراوي وفق المعنى الأول يكون قد تقرر أنه لا يُحتمل تفرده، فيحتاج إلى متابعة غيره لما يرويه حتى يُقْبَل. بينما المعنى الثاني خاص بمن لم تُعرف مرتبته من قوة أو ضعف، وسقطت مرتبته بعد الاعتبار، لا قبله بخلاف المعنى الأول. فالاعتبار بالمعنى الأول حكم على مرويات الراوي، بينما هو بالمعنى الثاني سير وتتبُّع مروياته للوصول إلى الحكم العام على الراوي من مجموع الحكم عليها.

والثالث: قد يتجاوزون فيطبقون الاعتبار بمعنى الاحتجاج. فحين أمثله قول أبي حاتم في حبيب بن نجیح: "روى عن عبد الرحمن بن عثم. روى عنه جراح ابن المنهال أبو العطف: هو مجهول، ولا يُعتبر برواية أبي العطف عنه." قال ابن أبي حاتم: "يعني: يضعف أبي العطف بأنه ليس بحبيب بن نجیح عبد الرحمن بن عثم." أي لا يُحتج به.

ويبدو أن مراد ابن أبي حاتم بالاعتبار في بيان حكم أهل مرتبة "ضعيف الحديث" هو المعنى الأول، لا الثاني، ولا الثالث، فإنهما محلان بمعنى كلاهما.

أما المعنى الثاني، فلأنه يقتضي أن الراوي لم يكتمل فيه البحث بعد، فلم تتبين مرتبته لدى التأيد. فإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا المعنى لا يُفيد في تعيين مرتبة الراوي، ولا يُساعد في معرفة كيفية التعامل معه. فلا يصح جعله حكم أهل مرتبة من مراتب التعديل. لأنها إنما وُضعت للعرض القصلي في مراتب الرواة.

- ١ الجرح والتعديل، ٣٦١/٤
- ٢ المرجع السابق، ٢٢٣/٥
- ٣ المرجع السابق، ١٦٠/٣
- ٤ المرجع السابق، الموضوع السابق

وأما المعنى الثالث فلا أنه مرادف للاحتجاج، وتسهيل أن يكون هذا مراد ابن أبي حاتم؛  
لأنه قد فرغ من ذكر مرتبة مختص أهل الاحتجاج مع زعيمهم عن سائر المراقب. ثم أشبهتهم بمن هو  
أنزل بينهم مرتبة وحكمتها وهم أهل النظر، فم أردتهم أهل الاعتبار مما يقتضي أن يكون أهل  
الاعتبار أنزل من أهل الاحتجاج، بل ومن أهل النظر أيضًا.

بنا على ما سبق، لم يصلح في كلام ابن أبي حاتم المذكور إلا المعنى الأول، فيكون معنى  
الاعتبار في كلامه، قبول حديث من لا يحتل تفرد به بوجود عاضد من متابعيه أو شاهده. ومعنى هذا أنه  
لا يقبل حديثه إذا تفرد به، وهذا معقول لتوافقته حقيقة ألفاظ وعبارات "ضعيف الحديث" لكونها  
دالة على ضعف ضبط أهل هذه المرتبة، فلذلك لا يمكن قبول ما تفردوا به أيها لأن الغالب على  
الظن عدم ثبوته. ولكنها أيضًا لا تدل على ما يقتضي سقوط حديثهم مطلقًا؛ فلا ينبغي أن يطرح  
حديثهم بالكلية. فيقبل من حديثهم ما وافقوا فيه غيرهم من الثقات، لغلبة اجتهال إصابته فيه، ويؤد  
ما عداه، لعدم رجحان الاجتهاد المذكور. والله أعلم.



## ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ليس بقوي"  
المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"  
المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ليس بقوي"  
المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" مع الشرح  
المبحث الخامس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

## المبحث الأول

### تاريخ مرتبة "ليس بقوي"

هذه المرتبة هي الثانية من مراتب الجرح عند ابن حاتم، ذكرها قائلًا: "وإذا قالوا ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه، إلا أنه دونه".

وخالف الذهبي ابن أبي حاتم إذ ضمَّ كلمة "لن" إلى هذه المرتبة، فصارت هذه المرتبة عنده ألين مراتب الجرح، وأضاف إليها عبارات هي: يُضَعَّفُ وفيه ضعْفٌ وقد ضَعَّفَ وليس بالقوي، وليس بجثة، وليس بذلك، ويُعرَفُ ويُكرِّ، وفيه مقالٌ، وتُكَلِّمُ فيه، وسِيءُ الحَفِظِ، ولا يُحْتَجُّ به، واخْتَلَفَ فيه، وضُدُّوقٌ لَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ.

والعراقي تبع الذهبي في الخلط بين هذه المرتبة وبين مرتبة "لن الحديث"، وصرَّح بكونها ألين مراتب الجرح، ثمَّ أضاف إليها عبارات أخرى، هي: ليس بذلك القوي، وفي حديثه ضعْفٌ، وهي من العبارات التي زادها ابن الصلاح إجمالاً من غير تعيين مرتبتها. كما أضاف العراقي إلى هذه المرتبة: فيه لينٌ، وتكلموا فيه، وليس بالمتين، وليس بعمدٍ، وليس بالمرضي، وللضعف ما هو، وفيه خُلفٌ وطمعوا فيه، ومطعون فيه.

وتبعهما السخاوي في ضمِّ مرتبة لن الحديث إلى هذه المرتبة، وأضاف إليها عبارات، منها: فيه أدنى مقال، وليس بتأخرين، وليس من إيل القياب، وليس من جمال الجاهل، وليس من مجازات الجاهل، ليس بعمدونه، وليس بالحافظ، وغيره أرتق منه، وفي حديثه شيء، وفلانٌ مجهول، أو فيه جهالة، ولا أدري ما هو، وتزكوه.

١ مقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/٢

٣ انظر: التبصرة والذكر، ١٣٧٨/١ والعقيد والإيضاح، ص ١٦١

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٧

٥ انظر: التبصرة والذكر، ٣٧٨/١

٦ انظر: فتح المغيب، ١٢٩/٢

والظاهر أن الصفة بين "كأن الحديث" وبين "ليس بقوي" أولى لنا في "ليس بقوي" من الدلالة على خلل الراوي من القوة مطلقا مما ليس في "كأن الحديث" مما يقتضي ترجيح من وصف بـ "كأن الحديث" على من وصف بـ "ليس بقوي".

ومن العبارات الأخرى التي زادها كل من الذهبي، والعراقي، والسخاوي في هذه المرتبة ما دلالة ناقصة على جرح أو تعديل، وهو: الخلل فيه، ويعرف وينكر، وغيره أو ثقل منه، فإن تجرد اختلاف الثقات في الراوي لا يستلزم جرحا ولا تعديلا، بل يحتاج إلى مزيد من التحقيق لعميق مرتبته جرحا أو تعديلا بالجمع بين أقوالهم، أو تصويب التراجع منها. وكذلك وجود ما ينكر في حديث الراوي لا يكفي لمعرفة مرتبته جرحا، ولا تعديلا، ما لم يعرف قدر هذا الإنكار، والنسبة بين قدر الإنكار وبين قدر الصواب من مرويّاته. وكذلك وجود من هو أثقل من الراوي لا يستلزم جرحا، كما لا يدل على تعديل.

ومنها ما ليس من عبارات الجرح أصلا، بل هو من عبارات التعديل، ولا يستخدم في الجرح إلا مجوزا كما سيأتي عند شرحها في مرتبة "صدوق"، وهي: ليس بالقوي، وليس بذلك، وليس بالقوي، وليس بالمتين، وليس بالمرضي، وليس بالحافظ، وصدوق لكنه متبدع، وفيه لين، وليس من إيل القياس، وليس من جمال أو مجازات المعامل.

ومنها ما الأصل فيه أنه بمرتبة صالح الحديث، ولا ينزل عنها إلا بدليل، هو: لا يحتاج به.

ومنها ما يفرق "ليس بقوي" جرحا، فبعضها بمرتبة "ضعيف الحديث"، وهو: يضعف، وقد ضعف، وسية الحفظ، وطعنوا فيه، وقطعوا فيه، ونكروا. وبعضها بمرتبة "متروك"، وهو: "ليس يأمرون، ومجهول، وفيه جهالة، ولا أدري ما هو. فهذه العبارات قد تم شرحها في مواضعها المذكورة تبعا لمعانيها الأصلية.

ومنها ما هو أخف جرحا من "ليس بقوي"، إذ لا يدل إلا على عدم رجحان صواب الراوي على الخطأ، وهو: فيه لين، وليس بمتدونه، وفي حديثه شيء، وفيه أذى مقال، وفيه مقال، وتكلم فيه، أو تكلموا فيه. فتدخل هذه العبارات في مرتبة "كأن الحديث".

فلم يبق مما ذكره في مرتبة "ليس بقوي" إلا ما يلي:

فيه ضعف، وفي حديثه ضعف، وليس بخجوه، وليس بمتدونه، وللضعف ما هو.

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

عبارة "ليس بقوي" شاملة للعدالة والضبط لغة، إلا أن ظاهر كلام ابن أبي حاتم أنه أراد بها في هذه المرتبة ما يرجع إلى الضبط، إذ هذا هو الذي صرح به في المرتبة التي فوقها، والتي تحتها. أي مرتبة كين الحديث وضعيف الحديث، ولا يتم التسلسل في المراتب العلوية إلا إذا حمل "ليس بقوي" أيضا على ضبط الراوي، لا على عدالته.

واستخدام الأئمة الثقات له أيضا يؤكد رجوعه إلى ضبط الراوي، لا إلى دينه. فتارة يرد مقيدا بالحديث، فيقولون: "ليس بقوي في الحديث." أو يقولون: "ليس بقوي الحديث." وتارة يصحبها ما يدل على عدل في ضبط الراوي، وبين هذا الباب ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: "إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وخصم بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، تحلهم عندنا محل الضديق. يكتب حديثهم ولا يفتح بحديثهم. قلت لأبي: ما معنى "لا يفتح بحديثهم" قال: كانوا قوما لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، فغرتي في أحاديثهم اضطرأ ما شئت." والشاهد على أنه أراد بـ "ليس بقوي" في الضبط، لا في العدالة قوله: "تحلهم عندنا محل الضديق."

وبين جانب آخر لا ترد عبارة "ليس بقوي" مقيدة بما يتعلق بالعدالة، فلا يقولون مثلا: "ليس بقوي في دينه" أو "ليس بقوي في عدالته"، وكذلك لا ترد العبارة مقترنة بما يدل على عدل في سيرة الراوي إلا نادرا، وذلك أيضا على سبيل المثال، كقول الجزيم: فمن ذلك مثلا قول أبي حاتم في جنادة بن مروان الجمهوي: "ليس بقوي. أخشى أن يكون كذاب في حديث عبد الله بن بسر أنه

١ انظر مثلا: ضعفاء العقول، ١٦٠/١ و ٢٩٣/٢ و ٥٣٣/١، أرقام التراجم ٥٦، ٨٦٧، ١٥٧٨

٢ انظر مثلا: الجرح والتعديل، ١٨٦/٢ و ٤٣٣/٣، ٦٥٨، أرقام التراجم ٦٢٩، ١٣٨، ٢٩٣

٣ المرجع السابق، ١٣٣/٢، رقم الترجمة ١٤١

٤ عبد الله بن بسر: هو المازني، أبو بصير وقيل: أبو صفوان، له ولأبويه صحبة. زارهم النبي ﷺ وحل في بيوتهم وأكل عندهم، ودعا لهم. نزل الشام، وسكن حمص. روى عن النبي وعن أبيه سر إن كان محفوظا، وعن أخته الصماء وقيل: عنته، وقيل: خالته. روى عنه ابنه يحيى، وحريز بن عثمان وأخوه. مات سنة ثمان وثمانين، وهو أخو من مات بالشام من أصحاب رسول الله ﷺ. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال، ٣٣٣/١٥-٢٥

رَأَى فِي قَارِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِيَابًا يَجِيَالِ شَفْتَيْهِ. “ وقد حمل ابن حبان لفظ الكذب في كلام ابن أبي حاتم هذا على الخطأ، وسواء حمل لفظ الكذب على الأصل أو الخطأ، فإن العبارة لا تدل على ربي الراوي بالكذب، لتقصي الجزم فيها. وغاية ما فيها خشية الكذب مما يدل على أن ابن أبي حاتم مستزود في إثبات الكذب، ولم يتبين له رجحانه.

والظاهر لغة أن المراد بالحقى عن القوة أن الراوي نزل قدر ضوايه عن الخطأ في حديثه. وظاهر الوصف بـ “ليس بقوي” وجود ما يصلح من حديث الراوي بهما ما نصد، وإن كانت الغلبة للفاسد.

وظاهر اكتفاء الناقد بوصف الراوي بـ “ليس بقوي”، لحلوه من جميع أسباب التروك - كما سبق في مرتبة “ضعيف جدا” و “ضعيف الحديث”. - وهذا يستلزم أربعة أمور:

الأول: ثبوت مطلق الضبط للراوي بمعنى رجحان براءته من جميع الأسباب التي تدل على كونه فاقداً للضبط.

والثاني: ثبوت مطلق العدالة للراوي، بمعنى رجحان براءته من جميع الأسباب التي تبطل عدالته.

والثالث: ثبوت عين الراوي لدى الناقد على وجه التعيين.

والرابع: إمكان تمييز ما يصلح من حديثه مما فسد.

وذلك لأن الناقد لو علم في الراوي ما يبطل ضبطه، أو عدالته، أو لم يعرفه، أو لم يتشهر عن غيره، أو لم يتمكن من صحيح حديثه من سقيه؛ لئلا أهمل هذه الأمور؛ لكونها أهدج جرحه، وأقوى تأثيراً، ولئلا اكتفى بوصفه بـ “ليس بقوي” كما سبق في مرتبة “ضعيف جداً” مفضلاً.

فالظاهر أن الراوي الذي وُصف بـ “ليس بقوي”، فهو معروف لدى الناقد، ولم ينهت عنده فيه ما يبطل عدالته، أو ضبطه. ويؤيده صريح ابن أبي حاتم المتكلم في إنزال مرتبة “متروك الحديث” عن مرتبة “ليس بقوي” و “ضعيف الحديث”؛ إذ لو جاز كون من وُصف بهما مجهولاً، أو فاقداً للعدالة أو الضبط، أو عديم فائدة مروياته؛ لاحتل ترتيب المراتب.

والتعبير بـ “ليس بقوي” كثيراً ما يقتصر بالفاظ وعبارات مراب أشد منها كقول أبي زرعة في تحيد بن مالك اللخمي: “ليس بقوي، ضعيف الحديث.” وفي قول أبي حاتم في نهم بن سعيد بن

١ المرح والتعديل، ٥٤٦/٢، والحديث لم نجد.

٢ المرح والتعديل، ٢٤٨/٣

وَرَدَانِ الْوَرْدَانِيِّ؛ لَيْسَ بَقْوِيٍّ مَثْرُوكِ الْحَدِيثِ، ضَعِيفِ الْحَدِيثِ. ” وَقَدْ يَتَوَهَّمُ بِهَذَا الْاِقْتِرَانِ أَنَّ ”لَيْسَ بَقْوِيٍّ“ مُرَادُفٌ لِمَا اقْتَرِنَ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. لِأَنَّ دَلَالَتَهُ بِمَفْرَدِهِ قَاصِرَةٌ عَلَى نَفْيِ قُوَّةِ الرَّاويِّ ضَبْطًا، بِنَزْوِلِ صَوَابِهِ عَنِ الْخَطَا، وَالْأَصْلُ فِي اللَّفْظِ هُوَ مَا يَهْدُلُ عَلَيْهِ بِمَفْرَدِهِ مِنْ غَيْرِ اِحْتِيَاجٍ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ. فَلَا يَحْتَمِلُ الْوَصْفُ بِ”لَيْسَ بَقْوِيٍّ“ عَلَى الضَّعِيفِ أَوْ عَلَى شِدَّتِهِ أَوْ عَلَى قَسَاوِ حَدِيثِ الرَّاويِّ مُطْلَقًا إِلَّا بِدَلِيلٍ صَارَفٍ عَنِ الْأَصْلِ.

فَضَابِطُ الْفَافِظِ وَعِبَارَاتُ مَرْتَبِهِ ”لَيْسَ بَقْوِيٍّ“ أَنهَا تَكْتَلُ عَلَى أَنَّ الرَّاويِّ نَزَلَ قَدْرُ صَوَابِهِ عَنِ قَدْرِ الْخَطَا فِي حَدِيثِهِ.

### المبحث الثالث

## الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ليس بقوي"

والفرق بين مرتبة "ضعيف الحديث" ومرتبة "ليس بقوي" أنَّ ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" فيها تصريح بغلبة الخطأ على الصواب في حديث الراوي، بينما ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" إنما تُبدل على نفي الشؤنة، ولا تصريح فيها بالضعف. ونسفي الشؤنة لا يستلزم الضعف؛ إذ بين القوة والضعف درجة أو أكثر. ويمكن القول أنَّ الفرق بين المرتبتين ليس بأكبر. والعلاقة بين المرتبتين العموم والخصوص المطلق، فمرتبة "ضعيف الحديث" أخص، بينما مرتبة "ليس بقوي" أعم منها. إذ كل ضعيف الحديث ليس بقوي، وليس كل من ليس بقوي ضعيف الحديث.

## المبحث الرابع

# ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" مع الشرح

### ١. ليس بقوي:

وهذه العبارة قد ذكرها ابن أبي حاتم كما سبق، أساساً لهذه المرتبة، وقد استخدمها كل من ابن معين، وأحمد، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وقد أكثرنا من استخدامها.

والظاهر من معناه اللغوي، أنه من ألفاظ الجرح، وهو كذلك عند أئمة النقد إذ نجدهم يترددون روايته ويعلقون ذلك بأن راويها ليس بقوي، وإن كان يُستخدم أحياناً وصفاً لبعض أهل العوثيق الذين نزلوا قليلاً عن درجة الإتيان، بملاحظة المعنى النسبي للفظ، كما في قول ابن معين: "لا نستطيع بشيء يُحدِّثك به ابن إسحاق، فإن ابن إسحاق ليس بقوي في الحديث" وكان يُرى بالقدري<sup>٧</sup> مع قوله فيه: "يقته، ولعنك ليس بحجة"<sup>٨</sup> ولعل أوجه الجمع بين القولين تحمل ابن إسحاق بمرتبة ليس بقوي عند ابن معين؛ لأنه يظهر أنه لا يراه ممن يُحتمل تفرده.

وكما في قول أبي حاتم الرازي في بشر بن آدم ابن بنت أزهري الشَّان: "ليس بقوي"<sup>٩</sup> مع روايته ورواية أبي زرعة عنه<sup>١٠</sup> مع العلم بأنهما لا يرويان عن مرتبة شيخ إلا نادراً جداً. وما

١ انظر مثلاً: تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، ١٥٤/١، ورواية ابن طهسان، ص ١٧٩ وضمفاء الثَّقَلين، ٦٩٦/٢

٢ انظر مثلاً: عليل أحمد برواية عبد الله رقم النص ٩٠٥، و٣١٨٧، و١١٥٧

٣ انظر: التاريخ الكبير، ٣٤٩/٢، رقم الترجمة ٢٧٠٨، و٣٧٠/٣، رقم الترجمة ١٢٥١، و١٥٠/٦، رقم الترجمة ١٩٩٣

٤ انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ٣٣٦/٢، رقم الترجمة ١٢٧٤، و٣٢٣/٢، رقم الترجمة ١٣١٩، و٤٩٠/٢، رقم الترجمة ٢٠٠٤

٥ انظر مثلاً: المرجع السابق، ٦٢/٢، رقم الترجمة ٩٩، و١٣٨٤/٢، رقم الترجمة ١٤٩٧، و٣٨٥/٢، رقم الترجمة ٥٥٠٢

٦ انظر مثلاً: عليل ابن أبي حاتم، ٥٤٨/١، رقم الحديث ٩٧، و٥٤٩/١، رقم الحديث ٩٦، و٥٧٩/١، رقم الحديث ١١٣

٧ ضمفاء الثَّقَلين، ٢٣/٤، رقم الترجمة ١٥٧٨

٨ المرجع السابق، الموضع السابق

٩ الجرح والتعديل، ٣٥١/٢، رقم الترجمة ١٣٣٢

١٠ المرجع السابق، الموضع السابق

يَشْهَدُ أَنَّ الرَّجُلَ مَا زَالَ فِي عِدَائِهِ أَهْلَ التَّعْدِيلِ أَقْوَالٌ مِنْ أُمَّةٍ آخَرِينَ، فَقَدْ وَصَفَهُ النَّسَائِيُّ بِـ "لَا بِأَسَ بِهِ" وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "صَدُوقِي فِيهِ لَيْقٌ." إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ لَا يُحْتَمَلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا بِقَرِينَةٍ صَارِفَةٍ عَنِ الْمَعْنَى السَّابِقِ؛ إِذِ الْمَعْنَى السَّابِقُ هُوَ الْأَصْلُ.

وَالْوَصْفُ بِـ "لَيْسَ بِقَوِيٍّ" لَيْسَ جَرْحًا شَدِيدًا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْهُ، وَمِنْ تَعَامُلِ أُمَّةِ التَّقْدِيرِ حَيْثُ يُصَفُّونَ الرَّاويَ بِهِ ثُمَّ يَنْصُرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ حُدَّةَ التَّرْكِكِ أَوْ يَنْصُرُونَ عَلَى أَنَّهُ يَكْتَبُ حَدِيثَهُ.

وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَعْنَى أَشَدَّ جَرْحًا مِنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلُ. وَذَلِكَ كَقَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَهْمِيلِ الَّذِي يَرُوي عَنِ الضَّحَّاكِيِّ: "لَيْسَ بِقَوِيٍّ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ." إِلَّا أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا لَا يُحْتَمَلُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ دَلِيلٍ يَمْنَعُ مِنْ إِرَادَةِ الْأَصْلِ.

## ٢. لَيْسَ بِثِقَةٍ:

الْأَصْلُ فِي الثِّقَةِ أَنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْقَوِيِّ. وَهُوَ فِي سِيَاقِ الْإِتْيَانِ يَدُلُّ عَلَى تِمَامِ الْقُوَّةِ، وَفِي سِيَاقِ التَّفْهِيمِ يُحْتَمَلُ عَلَى الْعُمُومِ، فَيَدُلُّ حِينَئِذٍ عَلَى تَجَمُّعِ قَبْلِ اسْتِحْلَالِ الْقُوَّةِ عَلَى اخْتِلَافِ دَرَجَاتِهَا، فِعْبَارَةٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ تَعْنِي أَنَّ الرَّاويَ نَزَلَ عَنْ جَمِيعِ دَرَجَاتِ الْقُوَّةِ، فَهِيَ جَمْرِيَّةٌ لَيْسَ بِقَوِيٍّ. وَمِنْ ذَلِكَ إِطْلَاقُ مَا لَيْكُ لِهَذَا الْوَصْفِ عَلَى يَسْرِينَ عُمَرَ الزُّهْرَانِيِّ.

وَقَدْ يُجَوِّزُ فِي لَفْظِ الثِّقَةِ، فَيُستَخدَمُ كَمُرَادِفٍ لَصَدُوقِ الدَّالِّ عَلَى صِلَاحِ صَاحِبِهِ دَيْلَانَةً وَضَمِيمًا. وَعَلَى هَذَا، فِعْبَارَةٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ قَدْ يُرَادُ بِهَا إِمَّا تَفْهُيمُ جَمِيعِ دَرَجَاتِ الْعَدَالَةِ أَوْ تَفْهُيمُ جَمِيعِ دَرَجَاتِ الضُّبُطِ لِلرَّاويِ. فَيَبْقَى صَاحِبُهَا فِي حَضِيضِ التَّرْكِكِ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذَا الْاسْتِخْدَامِ قَوْلُ النَّسَائِيِّ: "عَمْرُ بْنُ إِسْتَعِيلِ بْنِ حِجَالِدِ لَيْسَ بِثِقَةٍ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ."<sup>١</sup>

وَالْعِبَارَةُ بِالْمَعْنَتَيْنِ شَائِعَةٌ الْاسْتِخْدَامَ لِنَدَى الْأُمَّةِ. إِلَّا أَنَّهُا يَجِبُ أَنْ تُحْتَمَلُ أَوَّلًا عَلَى الْأَصْلِ، فَإِنْ صَرَفَ عَنْهَا صَارْفًا، وَجَبَّ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْمَعْنَى الْعَاقِبَةِ، إِنْ كَانَ يُنْبَسِبُ الْمَقَامَ.

١ تهذيب التهذيب، ١/٤٤٤

٢ تقريب التهذيب، ص ١٢٢، رقم الترجمة ٦٧٥

٣ انظر: الجرح والتعديل، ١/١٨٦، رقم الترجمة ٥٢٩، و٢/٣٨٦، رقم الترجمة ١٤٩٧

٤ المرجع السابق، ٢/٤٣٧، رقم الترجمة ٨٣٥، و١/١٠٠٦، رقم الترجمة ٥١٨

٥ المرجع السابق، ١/٤٩٦

٦ انظر: ضعفاء أبي زرعة، ٢/٤٦٢

٧ الضعفاء والمتروكون، ص ٨٤

٨ انظر مثلاً: التاريخ الكبير، ٢/٤٩٠، ١/٤٤٣، وضعفاء أبي زرعة، ٢/٣٩٥، ٤٦٢، ٤٤٢

### ٣. ليس بثقة:

هذه العبارة أيضًا مثل عبارة ليس بثقة، تُدُلُّ على نُزولِ صوابِ الراوي عن الخطأ؛ إلا أنها لا تُسَكِّمُ ضعفه. إذ نفي الثبات لا يُستلزمُ الضعف. ومن الشواهد الدالة عليه قول ابن معين في سليمان بن حيان أبي خالد الأحمر: "ثقة، وليس بثقة" ومُرادُه أنه ثقةٌ في الذين، غير قويٍّ في الحديث.

### ٤. ليس بحجة:

هي مثل ليس بثقة، لأن الحجةَ ثَمَامُه تمامُ القوةِ بتعلمِ العدالةِ والإتقانِ، وأقلُّه رُجسُها. فمن ليس بحجةٍ لم تَرَجَّحْ قُوَّتُه، وهي كثيرةُ الاستخدامِ. ومن شواهد إطلاقه قول ابن معين: "عليُّ ابنُ زيد بن جَدعانَ ليس بحجةٍ".

### ٥. فيه ضعف:

العبارة فيها تصريحٌ بوجودِ ضعفٍ في الراوي مع إشعارٍ بِقِلَّتِها. وثبوتُ الضعفِ القليلِ يُدُلُّ على تخلي الراوي عن جميع درجات القوة، ويُحوِّله في عدادِ من نزلَ صوابُه عن الخطأ وقد استخدمها الثَّقَادُ الأوائلُ. ومن شواهد قول ابن التيمي في حُسين بن زيد بن علي: "كان فيه ضعفٌ ويصعبُ حديثُه".

### ٦. في حديثه ضعف:

هذه العبارة كسابقتيها دلالةٌ على نُزولِ صوابِ الراوي عن الخطأ؛ إلا أن فيها التصريح بأنه في حديثه بخلاف العبارة السابقة، وإن كانت هي أيضًا تُحتملُ على الحديثه لا على دينِ الراوي لما سبق من أن الضعف لا يُحتملُ إلا على الضبط، ما لم يُقَمَّ دليلٌ بخلافه وقد استخدمها الأئمَّةُ.

١. ضعفاه القليل، ١٢١/٢

٢. انظر مثلاً: الجرح والتصديق، ٢٥٣/٦، وتاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢٢٥/٣

٣. الجرح والتصديق، ١٨٧/٦

٤. انظر مثلاً: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١١٣، والضعفاء الصغرى، ص ١٣٣، وضعفاء أبي زرقة، ٦٦١/٢

٥. سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١١٣

٦. انظر: الجرح والتصديق، ٤٣٣/٣، ٢٥٤/٥، ٢٥٣/٦

## ٧. ليس بعمدة:

العمدة ما يُعتمدُ عليه، وهي في هذه العبارة كناية عن القوة. لأن ما يُعتمدُ عليه يجب أن يكون قوياً. فكأن العبارة بمعنى: ليس بقوي. ولذلك ذكرهما العراقي في مرتبة واحدة، إلا أنني لم أذكر على مثالي لاستخدامه من قبل إمام نافي من أهل عصر الرواية.

## ٨. للضعف ما هو:

الظاهر أن اللام هنا بمعنى: إلى. وهي مُتعلِّقة بمحذوف تقديره: ما قبل، أو يُبَيِّل. وكلمة "ما" إما زائدة، أو موصولة. والمعنى هو يُبَيِّل إلى الضعف. وعلى هذا دلالة العبارة على نُزول الخطأ عن صواب الراوي في حديثه، من غير جزم بتضعيفه وإضعفه. فهي بمرتبة ليس بقوي. وقد ذكرها العراقي بها إلا أنني لم أذكر على استخدام له من قبل أئمة النقد.

١ انظر: الجسيم، ٢/٢٦٤

٢ انظر: التبصرة والذاكرة، ١/٣٧٨

٣ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

## المبحث الخامس

### حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"

جعل ابن أبي حاتم هذه المرتبة أيضا من مراتب الاعتبار، وذلك لأنها مُشارك مرتبة "ضعيف الحديث" و"ضعيف جدا"، في عدم رجحان ضبط أهلها. وهذا يقتضي ترك ما تفرّدوا به مطلقا، لرجحان احصالي الخطأ فيه، والاحتجاج بما توبعوا عليه فقط.

وانما تفرّق المراتب الثلاثة بناء على قدر ضعف السرويات. وهذا يقتضي أن يكون "ليس بقوي" أرفع على "ضعيف الحديث" والذي هو بدوره يترجّح على "ضعيف جدا".



## ألفاظ وعبارات مرتبة "لِيَنَّ الحديث"

ويشتمل على ستة مباحث:

- |                |   |
|----------------|---|
| المبحث الأول:  | : تاريخ مرتبة "لِيَنَّ الحديث"                  |
| المبحث الثاني: | : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "لِيَنَّ الحديث"     |
| المبحث الثالث: | : الفرق بين مرتبتي "لِيَنَّ الحديث" و"ليس بقوي" |
| المبحث الرابع: | : ألفاظ وعبارات مرتبة "لِيَنَّ الحديث" مع الشرح |
| المبحث الخامس: | : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "لِيَنَّ الحديث"      |
| المبحث السادس: | : حكم أهل مرتبة "لِيَنَّ الحديث"                |

## المبحث الأول

# تاريخ مرتبة "لَيْن الحديث"

هذه المرتبة جعلها ابن أبي حاتم أولى مراتب الجرح، وعَرَّفَ بها قائلاً: "وإذا أجاؤوا في الرَّجُل بِـ"لَيْن الحديث" فهو ممن يُكْتَبُ حديثه، ويُتَطَرَّقُ فيه اعتباراً."

وقد سبق أن الأدهي خلط بين هذه المرتبة وبين مرتبة "ليس بقوي" وسبق أَيْضاً تقدُّم ما ذهب إليه، ورجحان مذهب ابن أبي حاتم عليه.

وأضاف ابن حجر إلى هذه المرتبة عبارات، هي: لَيْن، وسَيء الحِفْظ، وفيه أدنى مَقَالٍ، وفي لإدخال كلمة سَيء الحِفْظ في هذه المرتبة نظراً لأنها باعتبار معناها الأصلي أشدُّ دلالة على الجرح من شرط هذه المرتبة، وهو الدلالة على الضعيف المطلق؛ فوضعها مرتبة "ضعيف الحديث"، وقد سبق شرحها هناك.

١ مقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١٦/١

٣ انظر: نزهة النظر، ص ١٧٥

وإن الوصف بليغ الحديث وصف لمجسوع أو غالب ما رواه الراوي من الحديث، لا لشخصيه، كما هو ظاهر اللفظ، أو بتعبير آخر هو وصف يتكرر على ضبط الراوي للحديث، ولا دلالة فيه ظاهراً على عدالته الثبوتية. إلا أن ظاهر اكتفاء الناقد بهذا الوصف عدم ثبوت جميع أسباب الترك فيه، وهذا يستلزم - كما سبق في المراتب الثلاث الماضية - أربعة أمور:

أولاً: ثبوت مطلق الضبط للراوي، بمعنى رجحان براءته مما يُبطل ضبطه مطلقاً.

ثانياً: ثبوت مطلق العدالة له أيضاً، بمعنى رجحان براءته مما يُبطل عدالته مطلقاً.

وثالثاً: ثبوت عين الراوي على وجه التحسين.

ورابعاً: إمكان معرفة ما صلح من حديثه مما فسد.

وذلك لأنها جميعاً عيوب أكبر في الراوي من مجرد لين حديثه، ولو علم الناقد فيه أمراً منها لما وسقته السكوت عنه، واكتفاؤه بهذا القدر من الطعن.

ويؤيده أيضاً ما ذكره الشهيبي قال: "سألت أبا الحسن الدارقطني، قلت له: إذا قلت: فلان ثبوت، أي شيء تريد به؟ قال: لا يكون سابقاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يُسقط عن العدالة."<sup>١</sup>

ويجوز أن يكون في أهل هذه المرتبة - كالمراتب الثلاث التي سبقتها - من تحسن حاله أكثر من مطلق العدالة، إلا أن قوته في العدالة لا ترفعه فوق هذه المرتبة، بسبب ضعفه في الضبط.

ويستخلص مما سبق أن "لين الحديث" هو من تردد الناقد في صلاح حديثه ولم يثبت فيه ما يبطل عدالته أو ضبطه. فهذا هو الأصل الذي لا يُعزل عنه إلا إذا قام مانع من حمل اللفظ عليه، كما في قول أبي حاتم في محمد بن الحجاج الجعفي: "رَوَى عَنْهُ بَعْضُ الضَّعِيفِ وَهُوَ مَجْهُولٌ لِيَنِّ الْحَدِيثِ."<sup>٢</sup>

ولين الحديث بالمعنى الأصلي المذكور وصف سلبي خفيف، فأما كونه وصفاً سلبياً؛ فلأنه يدل على عدم رجحان صلاح حديث الراوي. وأما حقه معناه السلبي؛ فلأن غلبة ما يُلحقُ الشبهة - وإن كان يُخرج حديث الراوي من حيز الصلاح - فإنه لا يستلزم الضعف. فلين الحديث على الرغم من لونه حديثه أرفع من الذين تبين رجحان ضعفهم.

١ ابن كثير: مختصر من أي شيء. انظر: تهذيب اللغة، ٤٧/٦١

٢ سؤالات حمزة الصوفي للدارقطني، ص ٧٤

٣ المخرج والمصطلح، ٤٣٥/٧، رقم الترجمة ١٢٨٣

هذا، وإن "لَيْنَ الحديث" ليس وصفاً سلبياً محضاً، بل فيه هيءٌ من المعنى الإيجابي، لكن عُدَّ وصفاً سلبياً لعلبة السلب على المعنى الإيجابي. ثم إن غلبة المعنى السلبى على المعنى الإيجابي ليس بشيء كبير، وهذا أيضاً مستفاد من نفس لفظ لَيْن الحديث، فإن الأبوته أَخْف من التريخ والضعف ونفي القوة. إلا أنه قارة يُراعى حِفْة معناه السلبى، وتارة يَهْمَل من باب العَجْو، فيطْلُق على مَنْ امْتَدَّ ضَعْفُهُ، وهذا يُفسَّر اقتران "لَيْنَ الحديث" مع عبارات أُشَدَّ جرحاً، كقولهم: "لَيْنَ الحديث ليس بقوى." وقولهم: "لَيْنَ الحديث، ضعيف الحديث."

هذا، وما ذكره ابن حَجَر في المرتبة السادسة عنده من مراتب الجرح والتعديل التي تشكى عليها في تقريب التهذيب قائلاً: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، واليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، ولا فَيِّن الحديث." فالظاهر أنه داخل أيضاً فيما ذكره ابن أبي حاتم في هذه المرتبة، إذ كون الراوي مع قلة حديثه لا يتابع عليه، مما يبعث على التردد في صلاحه. إلا أن شرط ابن حَجَر في مرتبة "لَيْنَ الحديث" أضيقت من شرطه عند الجمهور فيما ذكره ابن أبي حاتم لأمرين:

الأمر الأول: أن ابن حَجَر قَصَّر هذا الوصف على قليل الحديث، وأئمة التقد لا يتقيّدون به، فيطلقونه على مَنْ هو كثير الحديث أيضاً. فمن أمثلة إطلاقهم له على مَنْ كَثُر حديثه إطلاق ابن أبي حاتم له على سويد بن عبد العزيز التميمى السلمي، وقد عدَّ له ثمانية شيوخ، بينما ذكر البيهقي في شيوخه ثمانية وثلاثين رجلاً. فتع هذه الكثرة للشيوخ، يستبعد أن يكون قليل الحديث.

ومن شواهد أيضاً إطلاق ابن زُرَّعة له على الليث بن أبي سليم، وقد وصل عدد مَنْ ذكره البيهقي من شيوخه إلى ثمانية وثلاثين.

والأمر الثاني: "لَيْنَ الحديث" عند أئمة التقد المُتَقَدِّمين ليس قاصراً على الصورة التي ذكرها ابن حَجَر، بل يبدو أن له عندهم صوراً أخرى بناء على أسباب أخرى، كالقُدَيْس والإرسال مثلاً، وهذا ظاهر بعض أقوالهم. منها قول ابن زُرَّعة الرازي في سعيد بن التمرزبان العميسى مولاهم، أبو سعد البجلي الكوفي الأحموري: "لَيْنَ الحديث مُدَلِّسٌ. قيل: هو صدوق؟ قال: نعم، كان لا يكذب."<sup>١</sup>

١ قاله أبو حاتم في عقبته بن عبد الله الأصب. انظر: الجرح والتعديل، ٣١٤/٦، رقم الترجمة ١٧٤٧  
 ٢ أطلقه أبو حاتم على مؤهل بن عبد الرحمن. انظر: المرجع السابق، ٣٧٥/٨، رقم الترجمة ١٧١٠  
 ٣ ٧٩  
 ٤ انظر: الجرح والتعديل، ٢٣٨/٤  
 ٥ انظر: تهذيب الكمال، ٢٥٦/١٣-٨  
 ٦ انظر: الجرح والتعديل، ١٦٩/٢  
 ٧ انظر: تهذيب الكمال، ٢٤٨٠/٢٤  
 ٨ الجرح والتعديل، ٦٣/٤

ومنها أيضا ما ذكره ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: "كان زكرياء بن أبي زائدة لئيم الحديث، كان يدلس."

ومنها ما ذكره ابن أبي حاتم أيضا قائلا: "سعيد القلاف المكي، روى عن ابن عباس رضي الله عنه، روى عنه مسلم بن الحجاج قال عبد الرحمن: سمعت أبا زُرْعَةَ يقول ذلك ويقول: هو "لئيم الحديث" لا أظنه سيع من ابن عباس رضي الله عنه."

ومنها وصف أبي حاتم لسويد بن عبد العزيز بلخني الحديث مع قوله فيه: "سمعت دحيتا، وقيل له: سويد بن عبد العزيز من إذا دُفِعَ إليه من غير حديثه، قرأه على ما في الكتاب؟ فقال: نعم."

وعلى هذا؛ يمكن القول بأن "لئيم الحديث" وصف عام شامل لكل من لم يرجح صلاح حديثه. فضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "لئيم الحديث" الدلالة على عدم رجحان صلاح حديث الراوي.

١ المرح والتمديد، ٥٩٤/٣

٢ المرجع السابق، ٧٦/٤

٣ المرجع السابق، ٢٣٨/٤

### المبحث الثالث

## الفرق بين مرتبة "لَيِّن الحديث" و"ليس بقوي"

ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيِّن الحديث" تدلُّ على عدم رجحان صلاح حديث الراوي، بينما ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" تدلُّ على نفي القوَّة. ونفي القوَّة أشدُّ جرحاً من لَيِّن الحديث، وأخصُّ منه؛ لضيق شرطه.

وعلى هذا يُمكن القول بأن بينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلق. والفرق بينهما غير كبير كما هو الظاهر. ولذا كثيراً ما يردُّ الوصف بـ "ليس بقوي" مُقترناً بـ "لَيِّن الحديث" في كلام فقهاء الحديث.

## المبحث الرابع

# ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيِّن الحديث" مع الشرح

### ١. لَيِّن الحديث:

قد سبق بيان المراد به مُفَضَّلًا في بيان ضابط هذه المرتبة. وقد استخدمه أحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيين، واللذان أكثرًا من استخدامه.

### ٢. لَيِّن:

هذه العبارة تُوهِم بظواهرها أن اللَّيِّن هنا مُنْجِةٌ إلى سيرة الراوي وليس كذلك، لما سبق من أنه لا تُوجد درجةٌ بين العدل والفسق، فالعبارات الدالة على عدم رجحان قُوَّة الراوي إن كانت لا تُدُلُّ على الفسق، فإنها تُحتمل على ضبط الراوي، لا على عدالته. فعلى هذا، فهي بمنزلة لَيِّن الحديث.

### ٣. في حديثه شيء:

هذه العبارة تُفهم بأن الراوي في حديثه شيء سلمي يمنع التأييد من الحكم عليه بالصالح. وبم أن التأييد عبر عن المانع بـ "شيء"، وهو أعمُّ من الضعف، إذ يشمل كل ما يُبَيِّر الشبهة في صلاح حديث الراوي، ويبعث على التردد فيه، ولو لم يملك التأييد دليلًا واضحًا على ما يشعربه. واللفظ إذا احتتمل التسريح، لا بُدَّ من حملِه عليه حتى يقوم دليلٌ مانعٌ يصرِّفه إلى الخصوص. وعلى هذا، فعبارة: "في حديثه شيء" موضعها مرتبة لَيِّن الحديث.

والتواهد على أن المراد بـ "شيء" هنا شيء سلمي كثيرة، عنها ما ذكره الثوري قال: "سعت

١ انظر: علل أحمد برواية المروزي، ٦٧/٦، رقم النص ١١٧

٢ انظر: التاريخ الكبير، ١٠٦٦/٦، رقم الترجمة ١٨٥٣، والضعفاء الصغير، ص ٩٣، رقم الترجمة ٢٤٥

٣ انظر مثلاً: ضعفاء أبي زرعة، ٤٣٣٨/٢، ٤٤٦، ٥١٣، والجرح والتعديل، ١٥٠/٣، رقم الترجمة ٦٥٣

٤ انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ٥٠/٢، ٣٢٠، ٤٥١، أرقام التراجم ٨٩١، ١٢١٥، ١٨١٣

يحيى يعني ابن معين - يقول: زيد بن جبير ثقة. فقلت له: أليس في حديثه شيء؟ قال: لا، والله، إلا ثقة. ما سمعت فيه شيئاً. وما ذكره الدوري أيضاً قال: "سمعت يحيى بن معين يقول، وقيل له: الغلاء بن الحارث في حديثه شيء؟ قال: لا، ولكن كان يرى القدر." فإثبات الشيء في حديث الراوي يعني وجود ما يوجب التردد أو التوقف في روايته.

ومن استخدم العبارة المذكورة غير ابن معين، هو أحمد، والبخاري، وأبو زرعة.

#### ٤. في نفسي من حديثه شيء:

وهذه العبارة مثل العبارة الماضية. تدل على وجود ما يثير الشبهة من غير دليل على رجحان أو شroot ضعف حديث الراوي. وقد أطلقها شعبة.

#### ٥. في حديثه نظر:

النظر في الشيء بمعنى النظر إليه، أو بمعنى العامل بالقلب والتفكير في أمره. وقول الثاقب: في حديثه نظر فيه إطلاق المسبب وإرادة السبب حيث أطلق النظر، وأراد به ما يقتضيه. فيكون معنى العبارة: حديث الراوي فيه ما يدعو إلى العامل في أمره، والتوقف فيه. وما يدعو إلى العمل في حديث الراوي أعم من أن يكون ضعفاً أو مجرد شبهة من غير قيام دليل على الضعف، والأعم تجب تحمله على عمومته حتى يقوم دليل على الخصوص. وعلى هذا، فيكون موضع العبارة المذكورة مرتبة لئن الحديث والعبارة يستخدمها البخاري بكثرة. واستخدمتها أبو حاتم.

#### ٦. يحيى عنه حديث كأنه شيعي، ثم يحيى عنه حديث كأنه عثماني:

هذه العبارة فيها تصريح بشبهة مجدها الثاقب في نفسه من حديث الراوي، إلا أنها تدل أيضاً على أنها لم تتحقق. ولذا، فهي لا تدل على الضعف، وإن دلت على لزوم حديث الراوي عن الصلاح، فالعبارة بمرتبة لئن الحديث. وقد أطلقها شعبة.

١ تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٣٨٩/٢، رقم النص ١٨٨٧

٢ تاريخ ابن معين، رواية الله بري، ٤٤٣/٤، رقم النص ٥٢٥٦

٣ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٤٤/٢، رقم الترجمة ١٥٠٢

٤ انظر مثلاً: الضعفاء الصغير، ص ١١٤

٥ انظر: ضعفاء أبي زرعة، ٣٧٨/٢

٦ انظر: المقدمة، ١٤١/١، والجرح والتصديق، ٣٩٧/٣، رقم الترجمة ١٨٢٦

٧ انظر مثلاً: التاريخ الكبير، ٩٦/١، ٣٤٥، ٣٧٩، ٤٤٤/٢، ٤٦٩/٣

٨ انظر مثلاً: الجرح والتصديق، ٤٣٩/٤، ١٥٧/٥، ٢٩١/٧

٩ انظر: ضعفاء القليل، ٤٧٢/٣، رقم الترجمة ١٩٨٢

## ٧. ما تعجبني الرواية عن فلان، ولا أدري ما ينصيني لهذا؟

روى الترمذي بسنده عن يحيى القطان يقول: "ما تعجبني الرواية عن فرقد السبيعي، فتبسّم قال: أيّ شيء؟" هذا قد عبر الثاقب عن عدم استحسنائه للرواية عن الراوي، ولكنه أخير أيضا عن عدم معرفته لما يحمله عليه، مما يدل على أن ما يمتعه من الرواية عنه ما زال في حيز الشبهة، ولم يثبت بعدُ بتدليل. وعلى هذا، فالعبارة بمرتبة لئلي الحديث.

## ٨. حديثه ليس بالمعروف:

إذا كان أكثر حديث الراوي غير معروف لدى أهل الحديث، تردّد الثاقب في صلاحه، فكان بمنزلة لئلي الحديث. وقد استخدم العبارة المذكورة البخاري.<sup>٦</sup>

## ٩. حديثه ليس بمستقيم:

نفي الاستقامة عن حديث الراوي يدل على عدم رجحان صوابه على الخطأ. إلا أنه لا يسلّم الضعف؛ إذ يحتمل أن يكون حديث الراوي لم ينزل إلى حدّ الضعف، إلا أنه لم يترق أيضا إلى مرتبة الاستقامة والصلاح، ولم يتبين غلبة صوابه على الخطأ، فعل هذا، فهو بمرتبة لئلي الحديث. وقد استخدم العبارة المذكورة ابن معين،<sup>٧</sup> والبخاري.<sup>٨</sup>

## ١٠. في نفسي منه شيء:

ظاهراً هذه العبارة الدّالة على عدم صلاح الراوي، والظاهر أن اللين يثل الضعف؛ إذا أطلق على راو فإنه يحتمل على ضبطه، لا على عدالته، وذلك لأنّ الديانة لا وسط فيها بين العدالة والفسق؛ فكل من شوهد منه سبب من أسباب الفسق؛ كان فاسقاً، وكل من لم يُشاهد منه ذلك بعد معرفة إسلامه؛ لم يخرج عن حيز مطلق العدالة. فالأوصاف الدّالة على الضعف واللين مما هو دون التّرك يحتمل على ضبط الراوي، لا على دينه. فإذا تقرّر هذا، فالعبارة دالة على كسور حديث الراوي عن الصّلاح؛ فهي بمرتبة لئلي الحديث. وقد أطلقها يحيى القطان، وابن معين.<sup>٩</sup>

٦ ضعفاء العقيلي، ٤٥٨، رقم الترجمة ١٥٦٥

٧ انظر: التاريخ الكبير، ٢/٢٧١، رقم الترجمة ٣٤٣١، والضعفاء الصغير، ص ٤٠

٨ انظر: الضعفاء الصغير للبخاري، ص ٤٧، وضعفاء العقيلي، ١/٤٤٨، رقم الترجمة ٢٩٦

٩ انظر: الضعفاء الصغير، ص ٤٧، وضعفاء العقيلي، ١/٤٤٨

٥ انظر: المهرج والتعديل، ٨/٣٦٧

٦ انظر مثلاً: ضعفاء العقيلي، ١/١٢٢٦

١١. في نفسي منه:

وهذه العبارة كسابقتها قد دل على وجود ما يوجب التردد في صلاح حديث الراوي، وقد أطلقها يحيى القطان<sup>١</sup>.

١٢. في القلب منه هاجس:

هذه العبارة مرادفة للعبارة الماضية حيث تدل وثلاً على عدم صلاح حديث الراوي من غير تصريح بالضعف. وقد أطلقها شعبة<sup>٢</sup>.

١٣. فيه نظر:

هذه العبارة تدل صراحة على توقف الناقد في الراوي، مما يستلزم وجود شيء يمنعه من توثيقه، إلا أن عدم تجريها يكون ذلك الشيء جارحاً، بقي من وُصف بها عن النزول عن مرتبة كسبي الحديث. وكل ما فيها بيان تردد الناقد في الراوي.

ويستخيم البخاري بكثرة<sup>٣</sup> ورأى النهي أن البخاري لا يطلق هذه العبارة إلا فيمن يفهم غالباً، كما ذكر أنه "قل أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو منهم"<sup>٤</sup> وهكذا حمل على الغالب من صنيع البخاري. أما العراقي فقد جعله مطلقاً بدون استثناء حيث ذكر أن البخاري يستخدم هذه العبارة فيمن تركوا حديثه<sup>٥</sup> ويرى السخاري أن البخاري يقصد بها ما هو أشد من التروك<sup>٦</sup>.

ويعزى كثرة استخدام البخاري لهذه العبارة بالمعنى المذكور لا يعني إلغاء المعنى الأصلي للفظ. كيف وقد قال البخاري نفسه في أبي نعيم النخعي الصغير، عبد الرحمن بن هاشم بن سعيد الكوفي: "فيه نظر، وهو في الأصل صدوق"<sup>٧</sup> وحكي الترمذي قول البخاري: "وحكيم بن جبير لنا فيه نظر"<sup>٨</sup> ثم عقب عليه قائلًا: "ولم يعزم فيه على شيء"<sup>٩</sup>. فلم يفهم الترمذي من العبارة المذكورة إلا تردد البخاري.

١ انظر: الجرح والتعديل، ٢/٣٦٩

٢ انظر: ضعفاء القليلين، ٣/٣٩٨

٣ انظر مثلاً: التاريخ الأوسط، ٢/١٠٣، ١٤٠، والتاريخ الكبير، ١/١٥٠، ١٦٩، ٨٦

٤ انظر: ميزان الاعتدال، ٢/١٦٦

٥ المرجع السابق، ٣/٥١٠

٦ انظر: العيصرة والتذكرة، ١/٣٧٧، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٣

٧ انظر: فتح المغيث، ٤/١٢٧

٨ انظر: تهذيب التهذيب، ٦/٢٩٠

٩ عتل الترمذي الكبير، ١/٣٩٠

١٠ المرجع السابق، الموضع السابق

وقد أطلقها النسائي قائلا: "عبد الرزاق بن هشام، فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة." فتبين قطعاً أنه يريد به اختلاطه.

ويقول الساجي في السدي الكبير، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة: "صدوق فيه نظر." ويقول في الحسن بن واقد المروزي: "فيه نظر، وهو صدوق يهيم."

أما أبو حاتم، فيستخدمها على وجوه. فتارة يطلقها على من يتهمه بالكذب، كما جله فيما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة يحيى بن أكرم القمي المروزي: "سألت أبي عنه، قلت: ما تقول فيه؟ قال: فيه نظر. قلت: فما ترى فيه؟ قال: تسأل الله السلامة."

وتارة يطلقها على مرويات الرازي دون اتهامه الصريح بالكذب، كما في قوله في يزيد بن أبان الرقاشي: "كان واعظاً بكتاء كثير الرواية عن أبيه، صاجب عبادة، وفي حديثه صنعة." وتارة يقرنها بمجهول. فقال في الحسن بن سديد الجعفي جلس يحيى بن آدم: "هو مجهول فيه نظر."

وتارة يطلقها على من يمتنع من الرواية عنه من غير بيان سبب الامتناع. فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة سعيد بن غنمسة أبي عثمان الخزاز الرازي: "سمع منه أبي، ولم يتحدث عنه، وقال: فيه نظر."

فهذه الأقوال جميعاً تدل على أن العبارة كانت تستخدم على وجوه متعدده، ولم تكن خاصة بالمتهمين، أو المتردكين. ومن هنا لا يضح تحملها إلا على أصل معناها ما لم يقم دليل على العكس عنه إلى معنى آخر.

- ١ الضعفاء والمتردكون للنسائي، ص ٦٩
- ٢ تهذيب التهذيب، ٣١٥/١
- ٣ المرجع السابق، ٣٧٤/٢
- ٤ الخبر والصدوق، ١٤٩/٩
- ٥ المرجع السابق، ٤٥٢/٩
- ٦ المرجع السابق، ٥٣/٣
- ٧ المرجع السابق، ٥٢/٤

## المبحث الخامس

# حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيْنَ الحديث"

قد سبق قول أبي حاتم الرازي في بيان هذه المرتبة: "وإذا أجاوبوا في الرجل بـ"لَيْنَ الحديث"؛ فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً".

وسبب عدم احتمال تفرّد أهل هذه المرتبة أيضاً كأهل المراتب الثلاث السابقة هو عدم رجحان الصواب على حديثهم؛ فيكون قبول ما يتفرّد به أحدهم عملاً بالظن الرجوح، وهو حرام. بينما سبب قبول حديث أهلها حال موافقته لحديث الثقات هو رجحان احتمال صحتها مع عدم ثبوت ما يقتضي ردّ حديثهم مطلقاً. فيقبل من حديثهم ما وافقوا فيه الثقات. وأهل هذه المرتبة مع لَيْنَ حديثهم أفضل من سائر مراتب الخرج، وأرجح عليهم.

## البَابُ الثَّانِي

# ألفاظ وعبارات التعديل عند أئمة النقد المتقدمين

شرحاً .. ومرتبته .. وحكماً ..

يشمل هذا الباب على ستة فصول تالية:

الفصل الأول : ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

الفصل الثاني : ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"

الفصل الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"

الفصل الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

الفصل السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"



## ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ مرتبة "صالح الحديث"  
المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"  
المبحث الثالث : وجه ذكر صالح الحديث في مراتب التعديل  
المبحث الرابع : وجه جعل "صالح الحديث" مرتبة أخيرة للتعديل  
المبحث الخامس : الفرق بين مرتبتي "صالح الحديث" و"لين الحديث"  
المبحث السادس : ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث" مع الشرح  
المبحث السابع : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

## المبحث الأول

### تاريخ مرتبة "صالح الحديث"

هذه المرتبة هي الرابعة والأخيرة للتعديل عند ابن أبي حاتم، والتي ذكرها قائلًا: "وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يُكتفَى حديثه للاعتبار."<sup>١</sup>

وقد أضاف الذهبي إلى هذه المرتبة عبارات هي: تحلُّه الصدق، وحيد الحديث، وشيخ وسَط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وضويح<sup>٢</sup>، وقد خالف الذهبي ابن أبي حاتم إذ ساوى بين "تحلُّه الصدق" وبين "صالح الحديث" والأولى ما فعله ابن أبي حاتم لما سيأتي في ضابط هذه المرتبة، وضابط مرتبة "صدوق".

ووافق العراقي الذهبي في النزاع "تحلُّه الصدق" بين مرتبة "صدوق" وإضافته إلى مرتبة "صالح الحديث" وزاد في هذه المرتبة عبارات، هي: رَوَّوا عنه، وإلى الصدق ما هو، ووسَط، ومقارب الحديث، أو أرجو أنه ليس به بأس<sup>٣</sup>. وكان ابن الصلاح قد زاد عبارات للجرح والتعديل من غير تعيين مراتبها، فألحق العراقي عبارتين منها بمرتبة "صالح الحديث"، هما: رَوَّى عنه الناس، وما أعلم به بأسًا<sup>٤</sup>. كما أدخل كلمة "شيخ" في هذه المرتبة<sup>٥</sup>.

والعبارات التي أضافها الذهبي والعراقي إلى هذه المرتبة، ليست كلها مما يُرادف "صالح الحديث". بل منها ما يُرادف "صدوق" كما سيأتي مُطلقًا، وهو: شيخ وسَط، ووسَط. ومنها ما يُرادف "شيخ" وهو: صدوق إن شاء الله، وضويح، وإلى الصدق ما هو، وأرجو أنه ليس به بأس، وما أعلم به

١ مقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٣ انظر: المعصرة والتذكرة، ٣٧٩/١-٢، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٢

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٧

٥ انظر: المعصرة والتذكرة، ٣٧٢/١، والتقييد والإيضاح، ص ١٦١

٦ انظر: المعصرة والتذكرة، ٣٧٠/١

بأشياء وسأنتي شرحها في المواضع المنكورة ومنها ما لا يدلُّ على جرح أو تعديل، وهو: زَوَّوا عنه، وزَوَّى  
عنه الكاس.

فلا يصلح هذه المرتبة مما ذكره اللُّهَيْبِيُّ والعِرَاقِيُّ إلا تجنُّد الحديثه وشيخ حسن الحديثه  
ومقاربت الحديث.

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

إن ابن أبي حاتم ذكر لفظة واحدة تُشتمل هذه المرتبة وهي صالح الحديث. وأئمة التقميد يستخدمون هذا الوصف على أوجه مختلفة. فتارة يقتصرُون عليه وحده، وتارة يقرُونه بأوصاف من المراتب الأعلى منها، كقولهم: لا تأس به صالح الحديث، أو صالح الحديث ثقة، أو صالح الحديث صدوق. والظاهر أن الذي يُشتمل هذه المرتبة هو الوصف بصالح الحديث مُجرَّدًا غير مقرون بوصف آخر.

والظاهر أيضًا أن "صالح الحديث" ليس وصف حديث واحد، بل هو هنا وصف لجميع مرويات الراوي، أو أغلبها. والصالح لغة ضد الفساد، والفساد في الحديث من وجهين يشتملان جميع مظاهره، هما: الكذب والخطأ. وأكثهما الكذب؛ فإن الكذب ما خالط حديث الراوي إلا وأفسده تمام الفساد فأسقطه بالاتفاق - كما سبق في مرتبة "وضع حديثا" - قليلاً كان الكذب والحديث، أو كثيرين. وأما الخطأ، فإن قيلته معفو عنه؛ لأن الخطأ يستحيل تجنُّبه بالكُلِّية بمقتضى ضعف الذاكرة البشرية، فحديث الرجل لا يزال صالحاً ما لم يغلب خطؤه على الصواب. وإذا كثرت الخطأ حتى طغى على قدر الصواب من حديثه، فقد حذبه الصالح. فصالح الحديث هو من غلب صوابه على الخطأ في حديثه، ولم يظهر ما يتدل على الكذب، ولو كان يُخطئ، أو يروي ما يُنكر بشرط عدم غلبة الخطأ أو الإنكار على حديثه.

وشاهد إطلاق صالح الحديث على من يُخطئ من غير أن يغلب على حديثه قول أبي حاتم في يزيد بن عيسى: "يكتب حديثه، ويحمله الشتر، صالح الحديث." قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قلت له: يُحتج بحديثه؟ قال: "لا، هو بابتة فطيل بن عزيان وأبويه. بعض ما يأتي به صحيح، وبعضه لا."<sup>١</sup>

١ المرجح والتصحيح، ٤٨٥/٩، رقم الترجمة ١٢٠٩

٢ المرجح السابق، ٤٨٥/٩، رقم الترجمة ١٢٠٩

والأمثلة على جواز الخطأ في صالح الحديث كثيرة: منها: قول ابن معين: "حُيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
صَالِحُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ"<sup>١</sup>

ومنها قول أبي حاتم في عبد الرحمن بن سلمان الخجيري: "مضطرب الحديث، يروي عن  
عُقَيْلِ أَحَادِيثَ عَنْ مَسِيخَةَ لِعُقَيْلٍ، يُدْجِلُ بَيْنَهُمُ الزُّهْرِيُّ فِي شَيْءٍ سِجَعَهُ عُقَيْلٌ مِنْ أَوْلَادِكَ التَّمَشِيخَةَ.  
مَا رَأَيْتُ فِي حَدِيثِهِ مُنْكَرًا، وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ."<sup>٢</sup>

وقول أبي حاتم: "معتز بن راشد ما حدثت بالبصرة، ففقه أغاليظ، وهو صالح الحديث"<sup>٣</sup>  
ولما سئل أبو حاتم عن محمد بن شمارة الذي يحدث عنه مالك، قال: "صالح الحديث، ليس  
بذلك القوي."<sup>٤</sup>

ومن أمثلة إطلاق لفظ "صالح الحديث" على من وُجد في حديثه إنكار ما ذكره أبو طالب  
قال: "سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن إسحاق السديني، فقال: "روى عن أبي الزناد أحاديث  
مُنْكَرَةً، وَكَانَ يَحْيَى لَا يُعْجِبُهُ." قلت: كيف هو؟ قال: "صالح الحديث"، وَيَسْأَلُ أَنْ الْإِنْكَارَ الَّذِي  
وُجِدَ فِي حَدِيثِهِ قَلِيلٌ، وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ. وَلِذَا لَمْ يَنَافِ وَصْفُهُ بِصَالِحِ الْحَدِيثِ.

وفي مُقَابِلِ مَا ذَكَرَ، يَمْتَنِعُونَ مِنْ إِطْلَاقِ "صَالِحِ الْحَدِيثِ" عَلَى مَنْ يَكْثُرُ مِنْهُ الْإِنْكَارُ. وَمِنْ  
شِرَاهِدِهِ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: "وَسَأَلْتُهُ [بِعَنِي: أَبَاهُ أَحْمَدُ] عَنْ وَهْبِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْأَسَدِيِّ  
قَالَ: كَتَبْنَا عَنْهُ أَحَادِيثَ، فَقُلْتُ لَهُ: تَرْجُو أَنْ يَكُونَ صَالِحَ الْحَدِيثِ؟ قَالَ: مَا أَدْرِي. فَرَأَجَعْتُهُ، فَقَالَ:  
رَوَى بَعْدَنَا أَحَادِيثَ مَنَّا كَثِيرًا عَنْ وَقَاهُ بِنِ إِيَّاسٍ."<sup>٥</sup> وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَشَارَ بِمَنَّا كَثِيرًا إِلَى كَثْرَتِهَا، وَيَسْتَدْبِرُهَا.  
وَلِذَلِكَ اِمْتَنَعَ عَنْ وَصْفِهِ بِصَالِحِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّهَا لَوْ حَمَلَتْ عَلَى الْقَلِيلَةِ لَمَا أُتْرِكَتِ الرَّوْيَةُ عَنْ مَرْتَبَةِ صَالِحِ  
الْحَدِيثِ، وَلِمَا جَازَ إِطْلَاقُ الصَّلَاحِ عَلَى حَدِيثِهِ، كَمَا أَطْلَقَهُ أَحْمَدُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ السَّدِينِيِّ  
الْمَذْكُورِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُجُودِ مَا يُنْكَرُ فِي حَدِيثِهِ

١ انظر مثلا: الجرح والتصديق، ٢٤٢/٥، و٣١٦ رقم الترجمة ١١٤٧، و١٥٠٠، و٧٥/٧، رقم الترجمة ٤٢٣، و٢٥٧/٨، رقم  
الترجمة ١١٦٥

٢ تاريخ ابن معين، رواية ابن عمير، ٦٨/١

٣ الجرح والتصديق، ٢٤٢/٥، رقم الترجمة ١١٤٧

٤ المرجع السابق، ٢٥٧/٨، رقم الترجمة ١١٦٥

٥ انظر: الجرح والتصديق، ٤٥/٨، رقم الترجمة ٢٠٦

٦ أبو طالب: هو أحمد بن حميد صاحب أحمد بن حنبل، روى عن أحمد مسائل تُقَرَّرُ بِهَا. ومات قديما سنة أربع  
وأربعين ومائة بالقرب من موت أحمد بن حنبل، انظر: تاريخ بغداد، ٣٤٤/٤

٧ الجرح والتصديق، ٢١٢/٥، رقم الترجمة ١٠٠٠، والكامل، ٤٩٠/٥

٨ علل أحمد برواية عبد الله، ٥١٧/٢، رقم النص ٣٤١٤

فحديث الراوي لا يكون صالحاً إلا إذا أنصف بأمرين؛ خلّوه من جميع أمارات الكذب، وغلبة الصواب على الخطأ. ويُعرّف ذلك بكثرة موافقة الراوي للثقات عند ما يُشاركونهم في الرواية، وعدم مخالفتهم لهم إلا قليلاً.

ويُطلقون وصف "صالح الحديث" على المُقلِّ والنكث، مما يدلُّ على أن كثرة الترويّات ليست شرطاً في صلاح حديث الراوي. فالشاهد على إطلاق وصف صالح الحديث على من كان قليل الرواية قول أبي حاتم في خالد بن ذكوان أبي حُسين: "صالح الحديث قليل الحديث تحلّه الصدق". وقوله في عمرو بن جابر الحضرمي أبي رُوقة: "عنده نحو عشرين حديثاً، هو صالح الحديث." ومن شواهد إطلاقه على من كثّر حديثه قول أحمد: "إسماعيل بنُ أربان صدوق في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثير الحديث."

والجدير بالذكر هنا أن التعبير بصالح الحديث ظاهره الدلالة على صلاح حديث الراوي، وهذا لا يستلزم صلاح ضبط الراوي، إذ يمكن أن يكون حديث الراوي في الظاهر صالحاً، ولكن الذي شاهد الراوي وتكبح أحواله؛ لاحظ ما يتناقض الضبط أو يتقصه قليلاً أو كثيراً. فهو وصفٌ بصلاح ضبط الراوي ظاهراً، لا باطنياً، أو بلفظ آخر هو وصفٌ دال على صلاح حديث الراوي، لا بصلاح ضبطه.

هذا، وإن التعبير بـ "صالح الحديث" لا يتعرّض لشخص الراوي مباشرة؛ إذ لا يُفيد تعريضاً في معرفة عدالته الثبوتية. وكلُّ ما فيه هو وصفٌ لحديثه. والظاهر أن هذا هو السبب في إنزال هذه المرتبة عن مراتب من نُصِّ على عدالته ولو ظاهراً، إذ لو نُصِّ على عدالة أحد من وُصِف بصلاح الحديث، لاقتضى ذلك رفعه إلى مرتبة شيخ، لأن القدر الثابت للشيخ من الضبط - كما سيأتي - هو صلاح الحديث أيضاً، فلم يبق سبب لارتفاعه عليه إلا التخصيص على عدالته. أما من وُصِف بصلاح الحديث وحده، ثورن صلاح ديانته، لا ظاهراً، ولا باطنياً، كان من أهل مرتبة "صالح الحديث".

ثم إن من لم يُنصِّ على عدالته يُشتمل جميع الأنواع من الرواة من ناقصي العدالة وفاقديها، ومجاهيل. إلا أن وصف الناقد للراوي بصالح الحديث يعني احتمال كونه من المتروكين، بل يلزم منه رجحان براءة الراوي من جميع أسباب التريخ، إذ لو علم الناقد فيه شيئاً منها؛ لما صح وصفه له بصالح الحديث، وهذا يستلزم أربعة أمور:

الأول: ثبوت مطلق العدالة لمن وُصِف بصالح الحديث، بمعنى رجحان براءته من جميع

١ المخرج والتعديل، ٣/٢٢٩، رقم الترجمة ١٤٧٥

٢ المرجع السابق، ٦/٢٢٤، رقم الترجمة ١٤٤٠

٣ المرجع السابق، ٢/١٦٥، رقم الترجمة ٥٣٨

الأسباب التي تُبطل عدالته.

والثاني: ثبوت مُطلق الضبط لمن وُصِف به أيضًا بمعنى رُجحان براءة غيره من جميع الأسباب المُبطل للضبط.

والثالث: ثبوت غيب الراوي على وجه التعيين.

والرابع: إمكان تمييز ما صلح من حديثه مما فسد، لأنه لو لا هذا الإمكان؛ لما وصفه الناقد بصلاح الحديث.

وذلك لأن الناقد لو تعلم في الراوي أحدا من الأمور الأربعة المذكورة؛ لما جاز له إهماله، كما لم يجز وصفه بصلاح الحديث الذي يجعله في عداد من وثق، بخلاف من استعمل التَّرك بناء على أحاديث العيوب الأربعة المذكورة؛ فوصف صالح الحديث مُتضمَّن لرُجحان براءة الراوي مما يُسقط عدالته، أو ضبطه، كما يتضمَّن أيضًا معرفة الناقد له على وجه التعيين.

ويؤيده صنيع ابن أبي حاتم المُستعمل في تخصيص مرتبة لمن يُترك حديثه بالكُفَّة، وإنزالها عن جميع مراتب الاعتبار، ومنها هذه المرتبة؛ مما يدلُّ على أن أهل هذه المراتب بُرءاء مما يُوصف به المتروِّكون.

فالخلاصة أن أهل هذه المرتبة يتصفون -بالإضافة إلى صلاح حديثهم- بمعرفة أعيانهم على وجه التعيين، ويُطلق العدالة، ويُطلق الضبط.

وقد يُشكَّل هنا ما رواه الخطيب بسنده إلى أبي جعفر أحمد بن سنان قال: كان عبد الرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرُّجل فيه ضعف، وهو رَجُلٌ صدوق، فيقول: "رَجُلٌ صالح الحديث"، حيث تُوهم هذه الرواية بأن الوصف بـ"صالح الحديث" يتضمَّن صلاح دين الراوي ظاهرا وباطنا، ولا يدلُّ على الضبط. وقوي صنيع ابن الصَّلاح هذا الاحتمال حيث ذكر هذه الرواية عند بيانه المرتبة صالح الحديث، من غير تعقيب أو تعليق؛ مما يُوهم بأنه أوردها تفسيرًا وبيانًا للوصف المذكور. وتبع ابن الصَّلاح في ذلك كله العراقي والأبناي. وجعل الصَّناعات الرواية المذكورة بمنزلة التوجيه لنزول مرتبة "صالح الحديث" عن مرتبة "ليس به بأس" إذ قال عقيبها: "فيجعله مُنحطًا عن رتبة ليس به".

١ أبو جعفر أحمد بن سنان: هو الواسطي، جمع المستند. سمع من يزيد بن هارون وعفان وجماعة. حدث عنه علي بن عبد الله بن مبشر بسنده. وقد روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما. مات سنة ست، ويقال: سنة سبع وخمسين ومائة. انظر: التقييد، ص ١٣٩-٤١.

٢ انظر: الكفاية، ٢٢/١.

٣ انظر: مقدمة ابن الصَّلاح، ص ١٢٥.

٤ انظر: التقييد والإيضاح، ص ١٥٩، والبصرة والتذكرة، ٣٧٥/١.

٥ انظر: الفوائد الفياح، ٢٦٨/١.

بأس. " فأوتقتم بأن صالح الحديث نقضه في الضبط، لا في العدالة، وهذا بخلاف ما هو الظاهر من اللفظ. بينما حمل السخاوي الكلام المذكور على المساواة بين "صالح الحديث" وبين "صدوق"، وعلى أنه اصطلاح خاص بابن مهدي، إذ عقب على الرواية المذكورة قائلًا: "وهذا يقتضي أنها هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء."

إلا أن هذا الإشكال يندفع بالرجوع إلى رواية ابن أبي حاتم حيث نقل عن أحمد بن يسلم الواسطي قوله بتأنيده وهو كما يلي: "سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وربما جرى ذكر رجل صدوق في حديثه ضعفه فيقول: رجل صالح الحديث تعليله." ثم أردفه ابن أبي حاتم موضحًا قائلًا: "يعني: أن شهوة الحديث تعليله." فالزيادة التي ذكرها ابن أبي حاتم مع توضيحه لقول ابن مهدي قاضية بأن ابن مهدي لم يذكر الوصف بصالح الحديث. وبالتالي لا يصح الاستدلال بهذه الرواية على معناه أضيف إلى ذلك المعنى اللغوي الصريح للفظ الذي بظاهرة لا يدل على سمرة الرجل، وبالله في اللين. فإذا تبين وجه الخطأ في رواية الخطيب وابن الصلاح، بطلت استنتاجات كل من الضعائي، والسخاوي منها.

هذا ويرد لفظ صالح الحديث كثيرًا مقرونًا بألفاظ وعبارات من مراتب أعلى من كقولهم: صدوق صالح الحديث، وكقولهم: صالح الحديث، لا بأس به. وكقولهم: ثقة صالح الحديث، أو كقولهم: صالح الحديث، محتج بحديثه. وقد يقرن بما هو أعل مما ذكر جميعًا كقوله: ثقة ثقة صالح الحديث. ولعل هذا ما جعل الذهبي والسخاوي يعدان صالح الحديث بمرتبة شيخ، والحقيقة أن صالح الحديث بجرده دلالة قاصرة على صلاح الحديث. فإذا ورد مقرونًا بما يدل على الصدق والإتقان، فمراد المعنى الجديد إلى ما اقترن به، لا إلى صالح الحديث. ونجد اقتران اللفظ بما هو أدنى أو أعلى منه لا يستلزم نزوله أو ارتفاعه إلى ما اقترن به. بل يحتمل على المعنى المجازي إذا ورد مقرونًا. ويحتمل على الأصل عند الأفراد. فكما أن اقتران لفظ صدوق بثقة لا يستلزم ترادهما كذلك اقتران

- ١ انظر: توضيح الأفكار، ١٦٥/٢
- ٢ انظر: فتح المغيب، ١١٩/٢
- ٣ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢
- ٤ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق
- ٥ انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ١٢٩٥/٢، رقم الترجمة ٦٥٩
- ٦ انظر مثلاً: المرجع السابق، ١٥٢٤/٢، رقم الترجمة ٢١٧٧
- ٧ انظر مثلاً: ضعفاء العقيلي، ٦٤/٣، رقم الترجمة ١٥٢١
- ٨ انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ٥٥١/٣، رقم الترجمة ٢٠٣٩
- ٩ انظر مثلاً: المرجع السابق، ٢٦٥/٤، رقم الترجمة ١١٤٥، ١٢٥/٥، رقم الترجمة ٥٧٦
- ١٠ وانظر طبع الدكتور قاسم علي في صحاحه في علم الجرح والتعديل، ص ٣٨-٤١، المباحث رقم ٢

صالح الحديث بثقة أو صدوق أو غيرها من ألفاظ التعديل لا يستلزم ارتفاعه عن معناه الأصلي.  
فحقيقة صالح الحديث تتمثل فيما تقرر سابقا بأن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرقية  
الدلالة على غلبة الصواب على الخطأ في حديث الراوي مع رجحان برأيه مما يقتضي تروك حديثه  
مطلقا.

### المبحث الثالث

## وجه ذكر صالح الحديث في مراتب التعديل

الوصف بصالح الحديث لا دلالة سلبية فيه، فلذلك من وُصِفَ به تَمَيَّزَ عن ظعن فيه، ولو طعنًا خفيفًا كَلَبَنَ الحديث. وقد ترجَّح الراجح الإيجابي في الوصف بصالح الحديث بوضوح الأمرين؛  
هما:

أولاً: إن صالح الحديث يتضمَّن رُجْحَانِ عدالة الراوي.

ثانياً: وهو يدلُّ على رُجْحَانِ ضبط الراوي ظاهراً. وبهذا يُفَايِزُ أهل سائر مراتب الاعتبار، وترتفعُ عليهم؛ لأنهم لا يتَّصِفُونَ به.

فبمجموع الأمرين، ترجَّحت قوَّةُ أهل هذه المرتبة؛ فدخلوا في عداد من وثَّقَ، وتميَّزوا عن ظعن فيه.

## المبحث الرابع

### وجه جعل "صالح الحديث" مرتبة أخيرة للتعديل

يبدو أن ابن أبي حاتم أحرز هذه اللفظة عن جميع مراتب التعديل إلى المرتبة الأخيرة لوجهين:  
الأول: أن هذه اللفظة قاصرة في دلالتها على صلاح حديث الراوي ظاهراً، وينقصها الدلالة على صلاح ضبطه كما سبق، مما يقتضي أن يكون دون ما يدل على صلاح الضبط صراحة كشيخ أو صدوق أو ثقة كما سيأتي في شرحها في مراتبها.

والثاني: عندم النص على صلاح «بإثباته الراوي»، وإن كانت تدل عليه بطريق اللزوم، ولا شك أن ما يسلم منه اللفظ أضعف مما يفتض عليه اللفظ. وهذا يدل على أنه أنزل من الوصف بـ "شيخ" و "صدوق" وما في مرتبتهما، وما فوقهما من ألفاظ وعبارات التعديل.

فبمقتضى الأمرين المذكورين، كان الوصف بصلاح الحديث أنزل من سائر مراتب التعديل. ومن شواهد وصف ابن معين للشَّيْخِ بْنِ يَحْيَى بْنِ يَسَّافٍ: "صالح الحديث، إلا أن المشَّجِلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ أوثق منه كثيراً." بينما وصف المشَّجِلَ بْنَ يَحْيَى بْنِ يَسَّافٍ بـ "ثقة" مرةً وبـ "ليس به بأس" أخرى.

ومن أمثاله أيضاً ما جاء عن ابن معين قال: "داؤد بن حُضَيْنٍ ثقة، ليس به بأس. قيل له: الغلاء بن عبد الرحمن يُقَارِبُهُ؟ قال: لا، هو صالح الحديث."<sup>١</sup>

وقوله أيضاً في إسماعيل بن زكريا: "صالح الحديث." قيل له: فحُجَّةٌ؟ قال: "الحجة شيء

آخر"

١ تاريخ ابن معين، برواية السوري، ٤٤٧/٤، رقم النص ٤١٩١

٢ انظر: المرجع السابق، ٤٤٧/٤، رقم النص ٤١٩٠

٣ انظر: سؤالات ابن الجنيب، ص ٢٨١

٤ انظر: ص ١٠٧، رقم النص ٣٣٨

٥ تاريخ ابن معين، برواية ابن طهمان، ص ١١١، رقم الترجمة ٢٥٨

ومن شواهد ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "هشيم بن أبي ساسان الكوفي، سألت أبي عنه، فقال: صالح الحديث، قلت: لا بأمر به؟ قال: لا أقول هذا، ولكن هو صالح الحديث"<sup>١</sup>

ومن هذا الباب ما ذكره عبد الله بن في جعفر بن زياد الأحمر قال: "قلت لأبي: هو ثقة؟ قال: هو صالح الحديث"<sup>٢</sup>، و زاد في رواية العقيلي: "وكان يتشيع"<sup>٣</sup>

وما ذكره أبو بصير الأقرم، قال: "قلت -يعني: لأبي عبد الله- فابن إسحاق هو حجة في الحديث؟ قال: هو صالح الحديث، واحتج به أيضا"<sup>٤</sup> وظاهره أن ابن إسحاق عند أحمد ليس بموضع حجة، وإن كان قد احتج به غيره.

ومن أمثوله أيضا وصف أبي حاتم لعدد من الرواة بـ "صالح الحديث" مع نفي الاحتجاج بهم.<sup>٥</sup>

فمن ذلك ما ذكره ابن أبي حاتم، قال: "سمعت أبي يقول: أبو عقيل الدورقي صالح الحديث، قلت لأبي: يحتج بحديثه؟ قال: صالح الحديث"<sup>٦</sup> كأنه يصر على أنه دون من يحتج بحديثه.

وقوله أيضا: سألت أبي عن عميد الواجد التصريحي، فقال: "كان واليا على المدينة، صالح الحديث، قلت: يحتج به؟ قال: لا"<sup>٧</sup>

وذكر ابن أبي حاتم "أنه سأل أباه عن عشرين رتبة الثقلين، فقال: صالح الحديث، قلت: تقوم به الحجة؟ فقال: لا، ولكن صالح"<sup>٨</sup>

ولما سأل ابن أبي حاتم أباه عن موسى بن أبي عائشة فقال: "صالح الحديث"<sup>٩</sup> قال ابن أبي حاتم: "قلت: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه"<sup>١٠</sup>

ومن أمثله أيضا قول أبي حاتم في معاوية بن صالح: "صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به"<sup>١١</sup>

- ١ الجرح والتصديق، ١١٦/٩، رقم الترجمة ٤٨٨
- ٢ علل أحمد برواية عبد الله، ٤٦١/٣، رقم النص ٤٧٢٢
- ٣ انظر ١٨٦/١، رقم الترجمة ٤٣٦
- ٤ انظر: سوالات ابن هانئ، رقم النص ٤٣٥٠
- ٥ انظر مثلا: ٤٢٢/٦، و ١٠٨، رقم الترجمة ١١٥، و ٥٧٠، و ٣٨٣/٨، رقم الترجمة ١٧٥٠
- ٦ الجرح والتصديق، ٣٧٧/٤، رقم الترجمة ١٤٦٣
- ٧ المرجع السابق، ٤٢٢/٦، رقم الترجمة ١١٥
- ٨ المرجع السابق، ١١٨/٦، رقم الترجمة ٥٧٠
- ٩ المرجع السابق، ١٥٧/٨، رقم الترجمة ٧٠٠
- ١٠ المرجع السابق، للموضع السابق
- ١١ المرجع السابق، ٣٨٣/٨، رقم الترجمة ١٧٥٠

وقد وصف أبو حاتم أكثر من راو بأنه: "صالح الحديث، يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُّ به."<sup>١</sup>  
 وأما مثال لزول صالح الحديث عن مرتبة شيخ، ففي وصف أبي حاتم الرازي لعبيد الله بن  
 أبي زياد القداح بقوله: "ليس بالقوي، ولا بالتيين، وهو صالح الحديث، يُكْتَبُ حديثه ومحمد بن  
 عمرو بن علقمة أحب إلي منه."<sup>٢</sup> بينما قال في محمد بن عمرو بن علقمة: "صالح الحديث، يُكْتَبُ  
 حديثه، وهو شيخ."<sup>٣</sup>

وقد شهد الذهبي بزول مرتبة من وصف بصالح الحديث من بين الثقات حيث قال: "أبان  
 بن يزيد المقطار أحد الثقات. قال أبو حاتم: صالح الحديث. وهذه العبارة تدل على أن غيره من رفاقه  
 أثبت منه."<sup>٤</sup>

هذا، ووجدت أبا حاتم وأبا زرعة لم يروها عن وصف بصالح الحديث مجرداً، فما دونه ممن  
 ورد ذكره في المرحح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي، مما يدل على أن هذا الوصف عندهما دون  
 الوصف بالثقة والصدوق، والشيخ وما في مرتبتها، وما فوقها، إذ يرويان عن يصفانه بها كثيراً  
 بخلاف من يصفانه بصالح الحديث.

- ١ منهم: أبو صالح باذان، أو ياذام، وسفيان بن حسين، وسعمر بن الجهم، وقسبان النحوي، وعلي بن حفص  
 المدائني، انظر المرحح والصدوق، ٤/٤٣٢، ٤/٤٣٨، ٤/٣٤٣، ٤/٣٥٦، ٤/١٨٢
- ٢ انظر المرجع السابق، ٥/٣٧٦، رقم الترجمة ١٥٠٠
- ٣ المرجع السابق، ٨/٣٩١، رقم الترجمة ١٣٨
- ٤ انظر الرواة الثقات المتكلم فيهم، ص ٣٩

## المبحث الخامس

### الفرق بين مرتبتي "صالح الحديث" و"لين الحديث"

ظاهر التعيين أنّ صالح الحديث توثيق، ولينّه جرح. والظاهر مما سبق من ضابط المرتبتين أنّ الفارق بينهما هو غلبة الصواب على حديث الراوي، وغلبة ما يثير الشبهة فإذا غلب الصواب فهو صالح الحديث، وإذا غلب ما يثير الشبهة فهو لينّه.

وعلى هذا، فهما متغايران؛ ولذلك لا يردان مقترنين. فإن اقترنا؛ -وهو نادر جدا- ينبغي أن يُقدَّر حذف تقديره: "بل". أو يُقدَّر حذف آخر تقديره "أو". أو يُحمل على أنه بدل الغلط، وذلك كما اجتمعا فيما ذكره ابن أبي حاتم الرازي؛ سألك أبي عن أبي قهيس الأودي فقال: "ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ." قيل له: كيف حديثه؟ قال: "صالح، هو لين الحديث."

فهنا لا يستقيم الكلام إلا إذا قُدِّرَ حذف في الكلام، فيكون المعنى: صالح، بل هو لين الحديث. أو صالح، أو هو لين الحديث. أو صالح في الدين، لين في الحديث. ويتأكّد حمل لفظ لين الحديث على أصله، وهو عدم غلبة الصواب على الخطأ في ضوء قول أبي حاتم الرازي في أول كلامه: ليس بقوي.

## المبحث السادس

# ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث" مع الشرح

هناك عبارات متعددة يُطلقها النقاد الأوائل على الرواة، وهي مُرادفة لصالح الحديث. وبإلقاء نظرة عليها يتبين أن لها أسلوبين، هما:

الأسلوب الأول: ما يدل على صلاح حديث الراوي صراحةً.

الأسلوب الثاني: ألفاظ وعبارات المراتب العليا للتعديل مُقَيَّدة بالحديث.

وفيما يلي بيانٌ للأسلوبين والألفاظ والعبارات التي قد تُجمل فيهما:

الأسلوب الأول: ما يدل على صلاح حديث الراوي صراحةً:

### ١. صالح الحديث:

قد سبق بيان المراد به مُفَصَّلاً مع أمثلة وجوه مختلفة لاستخدامه عند بيان ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة؛ إذ هذا اللفظ هو الذي ذكره ابن أبي حاتم مُتَمَثِّلاً لهذه المرتبة.

ويتَّفق مع صالح الحديث عبارات اشتقاقاً، ومعنى، هي: حديثه صالحٌ، وصالحٌ في الحديث، وأحاديثه صالحٌ، فهي أيضاً بهذه المرتبة.

### ٢. مُستقيم الحديث:

المُستقيم اسم الفاعل من الاستقامة وهو الاستواء والاعتدال، وعبارة "مُستقيم الحديث" من باب إضافة الصفة إلى الموصوف؛ إذ الاستقامة وصفٌ لحديث الراوي. فالعقدية: مُستقيمٌ حديثه. فيكون معنى مُستقيم الحديث هو مَنْ يَحْصِفُ حديثه بالاعتدال والاستواء والظاهر أن المراد

١ انظر: لسان العرب: ١٢/٤٩٨

باستقامة الحديث صلاحه.

ثم إن هذه العبارة جعل عبارة صالح الحديث لا تدل على شيء من عدالة الراوي صراحةً  
ويشهد بذلك ما يفترون بها أحياناً من توضيحاتهم مما يدل على نقص المعلومات الكافية عند الناقد  
حول الراوي لتوثيقه ديانته.

وذلك كما في قول أحمد في غمارة بن عبد الكوفي: "مستقيم الحديث، لا يروي عنه غير أبي  
إسحاق."

وقول أبي حاتم في أحمد بن علي الثميري: "لم يرو عنه غير محمود بن خالد، وأرى أحاديثه  
مستقيمة."

وقوله في مغيرة بن أبي البصرى: "لا أعلم روى عنه غير ابنه عبد العزيز، وأرى حديثه  
مستقيماً." بناء على هذا يمكن القول بأن مستقيم الحديث بمرتبته صالح الحديث.

هذا، وهناك عبارات أخرى تُشارك مستقيم الحديث اشتقاقاً ومعنى، ومرتبته منها: قولهم:  
حديثه مستقيم. وفي الحديث مستقيم. وقولهم: أحاديثه مستقيمة. وقولهم: روى أحاديث مستقيمة.  
وقولهم: أرى أو رأيت أحاديث مستقيمة. وروايته مستقيمة، والجامع بين هذه العبارات كلها وصف  
حديث الراوي بالاستقامة.

وهذا الوصف استخدمه يحيى القطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد، والبخاري، وأبو  
ورقة، وأبو داود، وأبو حاتم وهو أكثرهم استخداماً له، واستخدمه أيضاً النسائي.

- ١ انظر: الجرح والتصديق، ٤٥٦/٦، رقم الترجمة ١١٢٧٣
- ٢ المرجع السابق، ٤١/٢، رقم الترجمة ١٠٧
- ٣ المرجع السابق، ٤٤٨/٨، رقم الترجمة ١٤٢٨٨
- ٤ أطلقه على عمران بن مسلم القصير. انظر: المرجع السابق، ٣٩٠/٦، رقم الترجمة ٦٠٩٤
- ٥ أطلقه ابن مهدي أيضاً على عمران بن مسلم القصير. انظر: المرجع السابق، الموضع السابق.
- ٦ أطلقه علي واصل بن جهم. انظر: تهذيب الكمال، ٥٠٤/٦، رقم الترجمة ٧٢٩٥
- ٧ انظر مثلاً: الجرح والتصديق، ٤٨١/٦، رقم الترجمة ١١٢٧٣، وميزان الاعتدال، ١٩٧/٣، رقم الترجمة ٦١١٠
- ٨ انظر: التاريخ الكبير، ٤٣١/٣، و٧٨/٥
- ٩ انظر: الجرح والتصديق، ٤٠٥/٥، رقم الترجمة ٨١٠٦، و٩٢/٨، رقم الترجمة ١٣٦٣٥
- ١٠ انظر: سؤالات الأجرى، ٤٦٥/٤، رقم النص ١٧٩٨، و٤٢٤/١، رقم الترجمة ٤٥٤، و٤٤٤/١، رقم الترجمة ٤٤٣، و٤٤٤/١، رقم الترجمة ٥٥٩١
- ١١ انظر مثلاً: الجرح والتصديق، ٤١٧/٣، رقم الترجمة ١٠٧، و٥٣٩/٣، رقم الترجمة ٥٠٤٧، و٥١/٥، رقم الترجمة ١٧٥٣٩
- ١٢ انظر: تهذيب الكمال، ٥١٧/٥، رقم الترجمة ٦٨٤٩، و٧١٥/١٠، رقم الترجمة ٧٤٩٥

### ٣. حسن الحديث:

الظاهر أنه ثناء، لا طعن. والظاهر المتبادر أيضًا أن حُسن الحديث يتضمن صلاحه. إذ لا يتصور الحُسن مع غلبة الفساد في الحديث. ويتأكد ذلك في ضوء أقوال الأئمة القُعد في سياقهِ يُشعر بأن حُسن الحديث يُعاني الإنكار. فبين أمثله ما ذكره عبد الله بن أحمد قال: "قال أبي: روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير، قال عبد الله: فقلت لأبي: إن أسامة حَسَن الحديث قال: إن تدبرت حديثه؛ فستعرف الثُكرة فيها."<sup>١</sup>

ومنها قول أبي حاتم في أبي حريز: "هو حَسَن الحديث، ليس يُنكر الحديث، يُكتب حديثه"<sup>٢</sup>

وفي مقابل هذا، قد يُردُّ عن أئمة القُعد ما يدلُّ على أن حُسن الحديث لا يُنافي وجود ما يُنكر في حديث الراوي مثل ما ذكره أبو بكر الأثرم، قال: "قلت لأبي عبد الله: زيد بن أبي أمية كيف هو عندك؟ فقال: إن حديثه حَسَنٌ مُقارِبٌ، وإن فيها لبعض الثُكارة، وهو على ذلك حَسَنٌ الحديث."<sup>٣</sup>

ويمكن الجمع بين النوعين من الأقوال بحمل الإنكار الذي يحمله حَسَن الحديث هو ما لم يكثر إلى حد الغلبة، فإنه لو غلبه أزال الحَسَن عن حديث الراوي. وهذا يدلُّ على أن حُسن الحديث هو صلاحه.

وحَسَن الحديث أيضًا لا يدلُّ على عدالة الراوي صراحة، ويشهد لذلك أقوال أئمة القُعد تدلُّ بمساقها على أن عدولهم إلى حَسَن الحديث، احترازٌ عن تعديل الراوي في ديانته لسبب أو آخر.

فمن ذلك قول أحمد في فضيل بن عَوزان الطَّبَّي: "كان يُتَشَبَّح، وكان حَسَن الحديث."<sup>٤</sup>

وقوله أيضًا: "كان محمد بن يونس الكندي حَسَن الحديث، حَسَن المعرفة، ما وُجِدَ عليه إلا صحبته لسليمان الخالدي."<sup>٥</sup>

ويشهد أقوال لهم على نُزول حَسَن الحديث عن مراتب الاحتجاج الكلي أو الجزئي. ومن ذلك وُروده مُقترنا بـ "لا يُحتَجُّ به"<sup>٦</sup>.

١ ضعفاء العقيل، ١٧/١، رقم الترجمة ٢

٢ المرح والعدل، ٣٥/٥، رقم الترجمة ١٥٣

٣ ضعفاء العقيل، ٤٢/٢، رقم الترجمة ٥٧٩

٤ المرح والعدل، ٥٧/٨، رقم الترجمة ٢٦٣

٥ تاريخ بغداد، ٦٦٨/٦

٦ انظر مثلاً: المرح والعدل، ١٦٦/٢، رقم الترجمة ٥٥٩، و٣٥٦/١، رقم الترجمة ١٥٦١

ومنه أيضًا الحوار الذي دار بين أبي حاتم، وابنه، وقد حكاه ابن أبي حاتم قائلًا: "قلت: يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ؟ قَالَ: حَسَنٌ، فَكَّرْتُ عَلَيْهِ مِرَارًا، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى قَوْلِهِ: حَسَنٌ، ثُمَّ قَالَ: الْحُجَّةُ سُفْيَانٌ وَشُعْبَةُ، قُلْتُ: فَعَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، قُلْتُ: يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؟ قَالَ: هُوَ حَسَنٌ الْحَدِيثِ."<sup>١</sup>

ومِن شواهده أيضًا قول أبي حاتم في عبد الرحمن بن إسحاق المديني: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ صَاحِبِ الْمَغَازِي، وَهُوَ حَسَنٌ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِكَبِيرٍ، وَلَا قَوِيًّا."<sup>٢</sup>

فدلالة حَسَنِ الْحَدِيثِ عَلَى صَلَاحِ حَدِيثِ الرَّوَايَةِ وَعَدْمُ تَعَرُّفِهِ لِعِدَالِيهِ صِرَاحَةً يَدُلُّ عَلَى تَرَادُّفِهِ لِمَالِحِ الْحَدِيثِ.

وقد يَرُدُّ مَقْرُونًا بِصَالِحِ الْحَدِيثِ عَلَى أَلْسِنَةِ أَهْلِ التَّقْدِيرِ وَقَدْ يَرُدُّ مَقْرُونًا بِمَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُ تَعْدِيلًا، كَصَدُوقٍ، أَوْ ثَبَتَهُ أَوْ بِمَا هُوَ أَعْلَى مِنْهُمَا، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْاِقْتِرَانُ لَا يُؤَثِّرُ فِي مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ لِأَنَّ الْأَصْلَ - كَمَا سَبَقَ مِرَارًا - هُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ بِتَفْرِيهِ مِنْ غَيْرِ اِقْتِرَانٍ لِلْفِظِ أَوْ قَرِينَةٍ، فَلَا يَنْجِي الْعَدُولُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ ذَكَرَهَا فِي هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ الْأَهْلِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ.<sup>٣</sup>

هَذَا، وَقَدْ وَرَدَ اسْتِخْدَامُ حَسَنِ الْحَدِيثِ بِمَعْنَى سَلْبِيٍّ فِيمَا ذَكَرَهُ أُمِّيَّةُ بْنُ خَالِيَةَ قَالَ: "قُلْتُ لَشُعْبَةَ: مَا لَكَ لَا تُحَدِّثُ عَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ؟ قَالَ: تَرَكَتُ حَدِيثَهُ، قُلْتُ: تُحَدِّثُ عَنْ فُلَانٍ، وَتَدَعُ عِبْدَ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ؟ قَالَ: تَرَكَتُهُ، قُلْتُ: إِنَّهُ كَانَ حَسَنَ الْحَدِيثِ، قَالَ: مِنْ حُسْنِهَا قَرَّرْتُ."<sup>٤</sup>

وَيَبْدُو أَنَّ أُمِّيَّةَ اسْتَعْدَمَ حَسَنَ الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِي، بَيْنَمَا شُعْبَةُ يَتَجَوَّزُ فَيُرِيدُ مَعْنَى آخَرَ لِلْفِظِ بِخِلَافِ الْأَصْلِي، فَالْأَصْلُ هُوَ حُسْنُ الْحَدِيثِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي يَتِمُّلُ فِي مُوَافَقَتِهِ لِلتَّقَاتِ، بَيْنَمَا يُشِيرُ شُعْبَةُ إِلَى شَكِّهِ فِي حُسْنِهِ الْأَصْلِي، وَيُرَى أَنَّ فِيهِ تَعَكُّفَ الرَّوَايَةِ لِتَحْسِينِ مَا لَيْسَ بِحَسَنٍ فِي الْحَقِيقَةِ.

- ١ غلغل ابن أبي حاتم، ٤٢٧/٤، رقم النص ٣٦٥
- ٢ المجرح والتعديل، ٤٢١٣/٥، رقم الترجمة ١٠٠٠
- ٣ انظر مثلا: المجرح والتعديل، ٤٧٧/٥، رقم الترجمة ٢٠٩٥، و/٣٨٣، رقم الترجمة ١٧٥٠
- ٤ انظر مثلا: المرجع السابق، ٤٨٩/٣، رقم الترجمة ١٢٨٨، و/٤٢٩/٧، رقم الترجمة ١٢٥٨، و/٤٥٣/٧، رقم الترجمة ١٣٨٥
- ٥ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٦/١
- ٦ انظر: فتح المغيث، ١١٩/٤
- ٧ أمية بن خالد: هو أبو عبد الله الأزدي البصري، سمع شعبة، وحماد بن سلمة، سمع منه مسدود. مات سنة إحدى ومائتين. انظر: التاريخ الكبير، ١٠/٤
- ٨ المجرح والتعديل، ١٤٧/١، رقم الترجمة ٤٦، وانظر: ضعفاء الضعيف، ٣١/٣، رقم الترجمة ٩٨٦

وعلى الرغم من جواز هذا الاستخدام، فاللفظ لا يُحتمل على غير الأصل إلا بدليل.

#### ٤. مقاربات الحديث:

المقاربات اسم الفاعيل من المقاربة، وهي مفاعلة من قَرَّبَ يَقْرِبُ قُرْبًا. "والقرب ضد البعد".<sup>١</sup>  
وبإب المفاعلة يصح استخدامهما في معنيين: هما: التشارك بين اثنين فأكثر، والقوالي والتتابع.<sup>٢</sup>  
فالتشارك بين اثنين فأكثر هو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلًا، فيقابله الآخر بمثله،  
كقولك: فاعلته، وضاربه، وأما الدلالة على قوالي الفعل وتتابعه كما في قولك: وآيت الصوم، وتابعته،  
بمعنى أوليته، وأتبعته بعضه بعضًا.<sup>٣</sup>

وقد يستهدم للدلالة على التكثير، أو على التعدية، أو بمعنى الثلاثي المجرد. فالعكبر كأن  
تقول: ضاعفت بمعنى ضغفت والتعدية كقولك: عافاك الله، بمعنى أعفأك الله، وبمعنى الثلاثي  
التجرد، كقولك: ساقرت بمعنى سقرته، ودافع بمعنى دقق.<sup>٤</sup>

وتحقيق مقاربات الحديث المعاني المذكورة كلها، فيجوز أن يحتمل على التشارك بين اثنين بمعنى  
أن الراوي يقرب حديثه من حديث الثقات ويقرب حديث الثقات من حديثه. كما يجوز حمله على  
القوالي فيكون المعنى يتوالى وتتتابع قُرب حديثه من حديث الثقات، كما يجوز حمله على التكثير أي  
كثير قُرب حديثه من حديث غيره من الثقات، كما يجوز أن يحتمل على التعدية وعلى الثلاثي المجرد  
أي حديثه يقرب من حديث الثقات، أما لماذا يُقدر المفعول به هو حديث الثقات؟ فلأنه اليقياش  
لقبول الحديث وعدم قبوله، وصحته وعدم صحته.

وقرب حديث الراوي من حديث الثقات يعني قلة الفرق بينهما، وكثرة الموافقة، وهذا هو  
صلاح الحديث. فاللفظ يدل على صلاح حديث الراوي، من غير نص على عدالته، فهو بمرتبة صالح  
الحديث. وقد ذكره ابن الصلاح في هذه المرتبة، وأقره النقيبي والشحاربي كما سبق.  
هذه وفي حوار للميموني مع أحمد بن حنبل ما يلقي ضوءا على تدلول مقاربات الحديث. قال  
الميموني: "قلت: إسماعيل بن زكريا كيف هو؟ قال لي [أي: أحمد]: أما الأحاديث المشهورة التي  
يروونها، فهو فيها مقاربات الحديث، صالح، ولكنه ليس ينقرخ الصدر له. ليس يُعرف هكذا، يُرى  
بالطَّاب."

١ العين، ١٥٣/٥

٢ انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص ٣٧٣، وهذا المعرف في فن الصرف، ص ٣٦

٣ انظر: المرجعيتين السابقتين، الموضوعين السابقين

٤ انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص ٣٧٣، وهذا المعرف في فن الصرف، ص ٣٦

٥ جليل أحمد رواية الميموني، ص ١٩٧

فهذا الكلام يدل من جهة على أن مُقَابِرَ الحديث لا يَنْصُ على عدالة الراوي، كما يقتصر في دلالته على صلاح ضبط الراوي ظاهراً، ولا يستلزم ذلك صلاح ضبطه باطنياً، فتأكد بهذا أنه مرادف لصالح الحديث.

قال أبو داود: "سعت أحمد قال: داود بن عمرو مُقَابِرُ الحديث ما أرى بحديثه بأساً." وتبدو أن "ما أرى بحديثه بأساً" توضيح لما قصده من "مُقَابِرِ الحديث" مما يؤكد على أنه مرادف لصالح الحديث.

وهذه العبارة يستخدمها أحمد، وقد مرّت أمثلة لاستخدامه إياها، كما يستخدمها أيضاً البخاري. ومن ذلك قوله في عبد الله بن محمد بن عقيل: "رأيتُ أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحسيني يَحْتَجُّونَ بحديثه، وهو مُقَابِرُ الحديث."

#### ٥. صحيح الحديث:

هذه العبارة بظاها تدل على تمام موافقة من وُصِفَ بها للثقات، ولكنها بتقصها الدلالة على عدالة الراوي صراحةً، فذلك هي بمرتبته صالح الحديث.

وفي كلام ابن معين شاهد على عدم معرفة الناقد عدالة من وُصِفَ به، فيما ذكره عبد الخالق بن منصور: "سألت يحيى بن معين عن حاجب، فقال: لا أعرفه. وأنا أحاديثه فصحيحته، فقلت: ترى أن أكتب عنه؟ فقال: ما أعرفه، وهو صحيح الحديث."

وكذلك قوله في ثور بن يزيد الكلابي: "ما رأيتُ أحداً يشكُّ أنه قَدْرِي، وهو صحيح الحديث." وهذا الكلام يدل بسياقه، أنه أطلقه عليه قاصداً صلاح حديثه فقط، احترازاً عن تعديله في دينه. وهذا كله يؤكد أنه مرادف لصالح الحديث، ومن ثم بمرتبته.

#### ٦. مستوي الحديث:

الاستواء والاستقامة مترادفان. واستقامة حديث الراوي صلاحه. فالوصف بمستوي الحديث

١. سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٥٧

٢. علل الترمذي الكبير، ١/٢٢١، رقم الحديث ٢

٣. عبد الخالق بن منصور، هو أبو عبد الرحمن القشيري النيسابوري، سجع بدمشق، وخراسان، والعراق. من شيوخه أبو نعيم الفضل بن دكين، وإسحاق بن راهويه. قدم مصر وحدث بها، وبها مات سنة ست وأربعين ومائتين. انظر: تاريخ دمشق، ٣٤/١٢٢-١٢٣

٤. تاريخ بغداد، ١/٢٦٥

٥. ميزان الاعتدال، ١/٣٧١، رقم الترجمة ٦٠٦

يرادف صالح الحديث؛ فهو بمرتبه.

وقد وردت هذه العبارة مقترنة مع عبارات أخرى ذالّة على التعديل، فتحتل على التّجوّز كما في قول أبي حاتم في سليمان بن عامر التّروزي: "هو مُستوي الحديث، حصن الحديث، صدوق، لو أدرك شعبه هذا لعله كان يكتسب كلامه. ألا ترى كيف يتوقّأ، لا يجاوز الربيع بن أنس." وهذا السياق دالّ على أنه أراد المبالغة في توثيق الراوي، وهذا المعنى اكتسبته عبارة مُستوي الحديث من السياق، لا من نفسها.

وكذلك وردت بمعنى أعلى توثيقاً من الأصل تحويّاً في قول أبي حاتم في عبد العزيز ابن النّخّار: "صالح الحديث، مُستوي الحديثه ثقة."

## ٧. جيد الحديث:

الجودة جِدُّ الرّداة لُفّة<sup>١</sup> وهو وصفٌ تعديليّ لأنه يدلّ على الثناء. هو قريبٌ في معناه اللّصوي من الصّلاح. إذ الذي يقبلز إلى الذهن من وصف الراوي بجيد الحديث، بأنه على الأقلّ يخلو من الفساد. والوصف بجيد الحديث أيضًا ليس فيه تصريحٌ بعدالة الراوي. على هذا، فيكون جيّد الحديث وصفًا مُرادفًا لصالح الحديث، إذ كل منهما يدلّ على نفي الفساد عن حديث الراوي. وكلاهما لا يخلان صراحةً على عدالة الراوي.

وقد أطلقه أبو داود<sup>٢</sup> بينما استخدمه أحمد. مقترنا بثقة<sup>٣</sup>.

## ٨. معروف الحديث:

المعروف اسم المفعول من عرّف يعرفُ معرفةً وعرفانًا. والمعرفة العلمُ القاصرُ المتوصّل إليه بتفكير. قال الرّاجز: "التّعرّفُ والعرفان: إدراك الشيء بتفكير وتدبّر لأثره. وهو أخص من العلم ويضاده الإنكار، ويقال: فلان يعرف الله ولا يُقال: يعلم الله متعمّدًا إلى مفعول واحد، لسا كان متعرّفًا البهر لله هي تدبّر آثاره دون إدراك ذاته. ويقال: الله يعلم كذا، ولا يُقال: يعرف كذا، لما كانت التّعرّفُ تستعمل في العلم القاصر المتوصّل به بتفكير وأصله من: عرّفته أي: أصبت عرّفه.

١ المرح والتعديل، ١٣٣/٤

٢ المرجع السابق، ٣٩٤/٥

٣ انظر: جبهة اللغة، ١٣٥/٣

٤ انظر: سوالات الأجرية ٤١٠/٦، رقم النص ٨٤٤

٥ انظر: علل أحمد برواية المصنف ص ١٦٤-٣، أرقام التصحيح ٤٨، ٣٢

أي: واحتته، أو من أصبتك عرفة. أي: حذوه. <sup>١</sup> ويُقابل المعرفة الإنكار، والعلْم الجهل. فالإنكار هو حُلُو النفس من عِلْم مُتَوَصِّل إليه بتدليل. وبهذا المعنى ورد الألفظان في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَتْ إِبْرَاهِيمَ يُوسُفُ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ <sup>٢</sup>

والتعريف هو ما عُرف بالعقل أو بالشرع حُسْنُه. ويُقابلُه التَّنْكَرُ، وهو ما عُرف بالعقل أو بالشرع قُبْحُه.

وعلى هذا، يَحْتَمِلُ "مَعْرُوفُ الْحَدِيثِ" مَعْنَيَيْنِ:

الأول: من رَوَى في الغالب ما يَعْرِفُه التُّقَاد بِرِوَايَةٍ غَيْرِهِ لَهُ. وبهذا المعنى ما رواه ابنُ أبي حاتم يستنده إلى يزيد بن أبي حبيب، قال: "إذا سمعت الحديث، فأفضده كما تُفَسِّدُ الصَّالَةَ. فإن عُرِفَ فحذوه، وإلا فدعه." وهذا يدلُّ على الحرص على التعرُّوف من الحديث؛ وذلك لِتَرْجِيحِ صِحَّتِهِ.

والثاني: من روى في الغالب ما دَلَّتِ القرائنُّ على حُسْنِهِ، أي على حُلُوِّهِ من الفساد. فيكون المعنى العاني أوسع من الأول؛ إذ يَشْمَلُ ما تَفَرَّدَ به الراوي، وما لم يَتَفَرَّدَ به إذا خلا من الفساد.

وعبارة معرُوف الحديث بالمعنيين المذكورين تتلُّ على صلاح حديث الراوي، إذ لا يُرادُ به إلا كثرة موافقته للحق، وحُلُوُّه من غلبة الأخطاء. والعبارة لا تتلُّ أيضًا على عدالة الراوي، فهي مرادفة لصلاح الحديث.

ويطلقها البخاري <sup>٣</sup> كما عَقَّرَتْ على استخدام له من أبي حاتم.

## الأسلوب الثاني: أفاظ وعبارات المراتب العليا للتعديل مُقَيَّدَةٌ بالحديث:

أفاظ وعبارات المراتب الأعلى من مرتبة صالح الحديث إن قَيَّدَتْ بالحديث، فإنها لا تُقَيَّدُ إلا صلاح الحديث، وذلك لأن الظاهر أن التقييد بالحديث يُخْرِجُ مِنَ الْمَدْلُولِ الدَّلَالَةَ عَلَى صَلَاحِ الدِّينِ، فلا يبقى الدَّلَالَةُ إلا على صلاح الحديث. وهذا هو ظاهرُ هذه العبارة؛ فلا يُعَدَّلُ عن هذا المعنى إلا بتدليل. وفيما يلي عباراتٌ مُستَوِيَّةٌ في شرط هذا الأسلوب:

- ١ المفردات، ص ٥٦١
- ٢ سورة يوسف، ٥٨
- ٣ يزيد بن أبي حبيب: هو أبو رجاء، مولى لبني عامر بن لؤي من قريش، وكان ثقة كثير الحديث. مات سنة ثمان وعشرين وخمسة. انظر: الطبقات الكبرى، ٥١٣/٧
- ٤ مقدمة المرح والتعديل، ١٩/٢
- ٥ انظر مدلا: التاريخ الكبير، ٨٧/٨، ٤٢٠، ٤٢١، أرقام التراجم ٤٣٩، ٦١٦، ٧٦٥
- ٦ النظر: المرح والتعديل، ١٥٦/٢، رقم الترجمة ٥٨

## ٩. صدوق في الحديث:

كلمة صدوق تدل على صلاح الراوي عدالة و ضبطا كما مر مُفصَّلاً، إلا أنها إذا قُيِّدَت بالحديث، فلا تُحتمل إلا على الضبط، فيكون معنى صدوق في الحديث، صلاح ضبط الراوي ظاهراً وعلى هذا فتكون هذه العبارة بمرتبتيه صالح الحديث، وهي شائعة الاستخدام.

## ١٠. ثقة في الحديث:

كلمة ثقة تدل بمفردها على تمام العدالة والضبط، وإنما إذا قُيِّدَت بالحديث، قُضِرَت دلالتها فيما قُيِّدَت به، وخرج عما عداه، فيكون المرادُ بها صلاح ضبط الراوي ظاهراً ومن غير تعرض لهاظينه، ولا لعداليه.

والشاهد على ذلك قول يحيى بن سعيد القطان: "سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى، أكان ثقة في الحديث؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه." "فنفى أولاً قوته ضبطاً، ثم أضاف "ولا ثقة في دينه" والظاهر أنه أراد به نفي عدالته، مما لم يدل عليه الوصف الأول.

والعبارة أيضاً كثيرة الاستخدام.

## ١١. ثبت في الحديث:

هذه العبارة كسابقتيها دلالة على صلاح ضبط الراوي ظاهراً. ومن شواهد قول أبي داود في أبي بكر التهشمي: "ثبت في الحديث إلا أنه مرجح." "ولعله أحقر من توثيقه المطلق بسبب كذبته بيدعة الأرجاء تعليلاً.

## ١٢. لا بأس بحديثه:

هذه العبارة تنحصر دلالتها في خلو حديث الراوي من عيوب كبيرة، وعيوب صغيرة في الغالب. ولا دلالة فيه صراحة على عدالة الراوي. وعلى هذا، فتكون بمرتبتيه صالح الحديث، والفرق بينه وبين لا بأس به، أن لا بأس به مطلق يشمل العدالة والضبط، بينما لا بأس بحديثه مقيدة بالحديث، فلا يصح تحملها إلا على صلاح ظاهر ضبط الراوي. ويكثر الأئمة من استخدامها.

١ انظر مثلاً: الضعفاء الصغير، ص ٦٠، ٧٧، وضمفاء أبي زرقة، ٤/٣٨٤، الجرح والتعديل، ١/١٣٦

٢ انظر: ضعفاء الضعفاء، ١/٦٩

٣ انظر مثلاً: المرجع السابق، ٣/٤٨٣، والجرح والتعديل، ٤/١٠٧، ٣/٤٦٠

٤ سوالات الآجري، ٤/٢٠٨

٥ انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ٤/٣٩٠، ٨/١٩٧، ٦/١٠٩

### ١٣. قوي الحديث:

لقط القوي يدل على الإحكام والإتقان، وتتمثل العدالة والضبط؛ لأنه مطلق، والمطلق يحتمل على الكمال في سياق الإثبات، إلا أنه إذا قيّد بالحديث فالظاهر أنه يراد به الضبط وحده، فيكون أمر العدالة من وُصف به غير منصوص عليه. وعلى هذا، فهو بمرتبة صالح الحديث. وقد أطلق العبارة المذكورة ابن معين<sup>١</sup>.

١ انظر: تهذيب العزيب، ٤٥٦/٧

## المبحث السابع

### حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"

إن ابن أبي حاتم جعل هذه المرتبة أيضًا من مراتبه الاعتيادية بمعنى أنهم لا يقبل من حديثهم إلا ما وافقوا فيه غيرهم من الثقات، وأما ما تفرّدوا به، فلا يقبل مطلقًا.

ووجه ذلك أن أهل هذه المرتبة على الرغم من صلاح حديثهم غير منصوص على عدالتهم والتحقق من العدالة شرط في قبول الشهادة والزواية لأنها نوع من أنواع الشهادة. ودليل اشتراط العدالة في الشهود الأمر بإشهاد ذوي عدل في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ مَأْتُوا شَهَادَةً بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِمَّنكُمْ﴾ وفي قوله عز وجل: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُرَى عَدْلٍ مِمَّنكُمْ﴾. وأما ورود الأمر بالإشهاد مطلقًا من غير تقييد العدالة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ وفي قوله عز وجل: ﴿لَوْلَا جَاءُ وَعَلِيُّ بِأَرْبَعَةٍ فَمَهْدَهُ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ الْمَكِيدُونَ﴾ فإنه لا يعارض اشتراط العدالة، لأن المطلق هنا يَحْتَمِلُ على التقييد بجميع العلل، وهي احتمال الكذب والخطأ في كل نوع من الشهادة.

وعدالة أهل هذه الدرجة ليست ثابتة بطريق النص، وإنما استدل عليها بطريق الاستدلال، فالأحوط عدم قبول ما تفرّدوا به، والاقتصاص على قبول ما وافقوا فيه غيرهم من الثقات.

٢ سورة المائدة، ١٠٦

٤ سورة الطلاق، ٢

٣ سورة البقرة، ٢٨٢

٤ سورة النور، ٧٣



## ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ مرتبة "شيخ"  
المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"  
المبحث الثالث : الفرق بين مرتبة "شيخ" ومرتبة "صالح الحديث"  
المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ" مع الشرح  
المبحث الخامس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

## المبحث الأول

### تاريخ مرتبة "شيخ"

هذه المرتبة هي الثالثة عند ابن أبي حاتم، وذكر لفظاً واحدة تشتمل فيها، وهي شيخ، بينما أهمل النحوي هذه المرتبة، وأدخلها الجرائي في مرتبة "صالح الحديث".  
وجعلها ابن حجر لجز مراتب العوتبي، ورأى أنها تشتمل على ما أشعره بالقرب من التصريح، وأضاف فيها: يروى حديثه، ويعتبر به.

والصواب أن أجز مراتب العوتبي مرتبة "صالح الحديث"، لأنها أقل ما يدل على رُحمان قوة الراوي، وإن كان لا يُبيح قولاً تفرده نعم، إن كان ابن حجر أراد بالعوتبي ما يُباح معه الاحتجاج بتقرُّد الراوي ولو انتفاء، فكلامه له وجه. ولعل في كلام ابن حجر ما يدل على انتفاء الوجه المذكور، وذلك لأنه أضاف إلى هذه المرتبة: "يعتبر به"، فإن كانت هذه المرتبة هي أعلى مراتب الاعتبار في رأي ابن حجر، فكأنه ضمَّ هذه المرتبة إلى مرتبة "صالح الحديث"، إلا أنه لم يصرِّح به. وفهم من صنيعه هذا أن من وُصف بـ "شيخ"، أو "يروى حديثه"، أو "يعتبر به"، فإنه يصلح حديثه للقبول اعتباراً، أي عند وجود منابع أو شهود. أما عند التفرُّد فلا. وهذا مخالف لما ذكره ابن أبي حاتم، ومرجوح لما سبأني في ضابط هذه المرتبة.

أما العبارتان اللتان أضافهما ابن حجر إلى هذه المرتبة، فإحدهما لا دلالة فيه على تخرج أو تعديل، وهي: "يروى حديثه"، والأخرى تُرادف "صالح الحديث"، وهي: "يعتبر به"، لأن فيها إيجاب الاعتبار للراوي. والاعتبار هنا مُطلق، والنُّطلق يُحمل على الكمال في سياق الإثبات كما سبق مبراراً، والدرجة الكاملة، والأفضل لأهل الاعتبار هو صالح الحديث. فلا ينزل من وُصف بها عن هذه المرتبة ولا يرتفع عنها إلا بدليل.

١ انظر: مقدمة المرح والتمثيل، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعمال، ٤/١

٣ انظر: المعصرة والتذكرة، ٣٧٢/١

٤ انظر: نزعة النظر، ص ١٧٦

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

إن معرفة المعنى اللغوي للفظ "شيخ" التي ذكرها ابن أبي حاتم للمثل هذه المرتبة لا يُعِينُ في معرفة مقصود الثَّقَاد بها كِمَصْطَلَحٍ لِتَعْدِيلٍ، بخلاف ألفاظ وعبارات سائر المراتب التي ذكرها ابن أبي حاتم؛ فإن دلالتها اللغوية أكثر مُوجِهٍ إلى معرفة مقصود الثَّقَاد بها، وبالتالي معرفة موضعها في سُلَّم المرحم والتعديل.

فأمَّاهاك المعاجم العربية القديمة التي أَلَمَّت في عصر الثَّقَاد المُتَقَدِّمِينَ كالعَيْنُ وَجَهْمَةُ اللُّغَةِ؛ والتي أَلَمَّت في زمن غير بعيد عنهم كَمُصَنِّفِ اللُّغَةِ وَالْمُحْكَمِ وَالْمُحِيطِ الْأَعْظَمِ وَالنُّحْضِ وَالنُّحْضِ نَكَادٌ تَقْتَصِرُ عَلَى الرِّبْطِ بَيْنَ "شَيْخٍ" وَبَيْنَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ، وَهُوَ الشَّيْخُوخَةُ بِمَعْنَى كَثِيرِ السِّنِّ وَعِلَامَتُهُ ظُهُورُ الشَّيْبِ. ومعلوم أن هذا المعنى لا علاقة له بتعديل الراوي أو جرحه.

وأفاد الجوهري معنى آخر قائلًا: "وَشَيْخْتُهُ دَعْوَتُهُ شَيْخًا لِلشَّبِيلِ" وَيَبْدُو أَنَّ الرِّبْطَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ وَبَيْنَ هَذَا الْمَعْنَى مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ إِكْرَامِ كَثِيرِ السِّنِّ فِي الْغَالِبِ، فَالْعِلَاقَةُ بَيْنَهُمَا اللَّزِيمُ. ولعل هذا المعنى هو الأنتسب لما نحنُ بَصْنَوِهِ؛ إذ أن الشَّبِيلَ لِلرَّايِ مِنْ قِبَلِ الثَّقَادِ الْحَدِيثِيِّ تَوَعُّعٌ مِنَ التَّعْدِيلِ.

هذا، وهناك استخدام آخر على عكس ما ذكره الجوهري. فقد يُقال: "شَيْخْتُ الرَّجُلِ شَيْبَتُهُ" وَسَمِعْتُ بِهِ تَسْبِيحًا وَتَدَدْتُ بِهِ تَنْبِيذًا، إِذَا قَضَيْتَهُ، وَشَيْخَ عَلَيْهِ: شَنَّ. فاللفظ إذاً من قِبَلِ

٢٤٧/١ ١

٣١٨/٨ ٢

١٨٢/٣ ٣

٣٥٢/٢ ٤

٤٦/١ ٥

انظر: الصحاح، ٤٤٥/١ ٦

انظر: لسان العرب، ٣٧/٣ ٧

الأضداد؛ إذ يدلُّ على معنيين أحدهما عكس الآخر. ويبدو أن المتبادر من اللفظ هو معنى التعجيل لا التمشُّع والقضخ؛ لأن التعجيل هو الموافق للمعنى الأصلي للفظ، وهو التمشُّوخة، ويبدو أنه الأكثر استخداماً أيضاً.

وظاهرُ كلام الراغب يدلُّ على ظهور معنى جديد لهذا اللفظ في أوساط العلماء بإزاء المعنى اللُّغوي الأصلي، والمعنيين المذكورين، إذ قال: "يقال لمن طعن في السنِّ الشَّيخ، وقد يُعزَّر به فيما بيننا عنَّ يكثرُ عنده، لما كان من شأن الشيخ أن يكثرُ تجاربه ومعارفه." وعلى هذا، فإن اللفظ يَحتمِلُ أكثر من معنى في اللُّغة، فهو من قبيل المُشترك اللَّفْظي، ولذلك معرفة المعنى اللُّغوي للفظ لا يفصل في مقصود أئمة التقدُّم الحديثي من استخدامه.

وقد كثر استخدام الأئمة التُّقاة لهذا اللفظ، في سياقاتٍ مُتباينة. فبالإضافة إلى استخدامه بمعنى كبير السنِّ، نارةً يستخدمونه في عباراتٍ تُعرَّفُ بالراوي، كقولهم: شيخٌ مدينيٌّ أو شيخٌ مكيٌّ أو شيخٌ كوفيٌّ أو شيخٌ من أهل كذا. والظاهر أنه في مثل هذه العباراتٍ بمعنى راوٍ. ونارةً يستخدمونه بمعنى الترويض عنه، كما في قولهم: شيخٌ لفلان. أو شيخٌ يروي عنه فلان. ونارةً يقرئونه بما يدلُّ على جرح أو تعديل للراوي، كقولهم: شيخٌ ثقة. أو شيخٌ ضعيف. أو شيخٌ مُنكر الحديث.

ويبدو أن الوصف بـ "شيخ" لا تأثير له في مثل هذه العباراتٍ جرحاً ولا تعديلاً، وإنما العُدَّةُ فيها ما اقترن به. ويكون لفظ الشيخ في مثل هذه العباراتٍ أيضاً إما بمعنى راوٍ، أو ترويضٍ عنه. والظاهر أن ابن أبي حاتم لم يرد أيًّا من الاستخدامات المذكورة لتساوٍ كرهه في مراتب الجرح والتعديل. وذلك لأنه أطلقه. وكلُّ الاستخدامات التي مرَّرت هي مُقيَّدةٌ بشيءٍ ما، وبالتالي مُنصرفةٌ عن المعنى الأصلي في العرف المراد به عند الإطلاق.

وصنيع ابن أبي حاتم دالٌّ على أنَّ الأصل فيها عند ما يردُّ مطلقاً التعديل في عَرَفِ أئمة الكفَّة؛

- ١ المرويات، ص ٤٦٩
- ٢ انظر مثلاً: تاريخ ابن معين، رواية ابن حجر، ٩٨/١
- ٣ انظر مثلاً: تاريخ ابن أبي خيثمة، ٢٨٦/١، رقم النص ١٠٠٢
- ٤ انظر على سبيل المثال: سؤالات أبي داود، ص ٣٠٤
- ٥ انظر مثلاً: علل ابن التيمي، ص ٨٨، رقم النص ١٤٣
- ٦ انظر مثلاً: علل أحمد روية عبد الله، ١١٥/٣، رقم الترجمة ٤٤٧٦
- ٧ انظر مثلاً: تاريخ ابن معين، روية الدوري، ٥٥١/٤، رقم النص ٤٢١٥
- ٨ انظر مثلاً: علل ابن التيمي، ص ٩٦، رقم النص ١٦٥
- ٩ انظر مثلاً: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٥٧، رقم النص ٢٢٤
- ١٠ كما ورد في قول البخاري في عمران بن مسلم، انظر: علل الترمذي الكبير، ٣٦٣/١، رقم النص ٦٧٤

حيث ذكره في المرتبة التي تحت "صدوق" وفوق "صالح الحديث" من ألفاظ التعديل. أضيف إلى ذلك موافقته لأحد معانيه اللغوية وهو المُبَجَّل.

وقد صرح الذهبي أيضًا بأن "شيخ" لفظ تعديل في مُقَدِّمَةِ "المنفي في الضعفاء" مُبَيَّنًا بِمَرِطَه فيه قال: "وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه "تحله الصدق" ولا من قيل فيه "يكتب حديثه" ولا من "لا بأس به" ولا من قيل فيه "هو شيخ" أو "هو صالح الحديث" فإن هذا باب تعديل، ولا يعارض هذا قوله في موضع آخر شارحًا لمعنى "شيخ" الصادر من أبي حاتم في راو: "فقوله "شيخ" ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحدًا ممن قال فيه ذلك. ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالإستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة. ومن ذلك قوله: يُكْتَبُ حديثه أي ليس هو بحجة." إذ الظاهر أنه أراد بقوله "ما هي عبارة توثيق" هنا التوثيق المطلق. فلم ينف عنه مطلق التوثيق بخلاف الظاهر.

وعلى هذا المعنى يُحْمَلُ قوله في بيان شرطه لِمِيزَانِ الاعتدال: "ولم أقرض لذكر من قيل فيه "تحله الصدق" ولا من قيل فيه: "لا بأس به" ولا من قيل فيه: "هو شيخ" أو هو "صالح الحديث". فإن هذا وشبهه يُدَلُّ على عدم الضعف المطلق." فتجئته عن ذكر من وصف بـ "شيخ" في كتابيه اللذين خصَّهما بالضعفاء دال على أنه وصف تعديل ولو نازلاً.

وقبل الذهبي أورد ابن القطان إلى أن "شيخ" يدل على درجة نازلة من التعديل، مع التصريح بأنه ليس جرحاً، إذ قال: "وهو لفظ لا يُعْطَى فيه معنى التعديل المُبْتَدَى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من التساير المُقْبَلِينَ، وَقَعَتْ لهم رواية أحاديث أخذت عنهم." وظاهر كلامه أيضاً أنه لم ينف عن وصف بـ "شيخ" التعديل كَلِيَّةً، وإنما نفى إفادته التعديل المُبْتَدَى وهو التعديل الحام الذي يحل الاحتجاج به مطلقاً.

وقال البيهقي: المراد بقولهم "شيخ" أنه لا يترك، ولا يُحْتَجُّ بحديثه مُسْتَقِيلاً." فقوله "لا يترك" يُشِيرُ إلى احتمال وجود قدر من التعديل فيه. وقوله "ولا يُحْتَجُّ بحديثه مُسْتَقِيلاً" إن كان ينفى عنه الاحتجاج به مُسْتَقِيلاً، فلا يسلب عنه مطلق القبول من غير استيفال. فمفاد هذه الأقوال كلها أن شيخ لفظ تعديل، وأنه يُفِيدُ درجة نازلة منه.

- ١ ٤/٩
- ٢ ميزان الاعتدال ٣٨٥/٢
- ٣ مقدمة ميزان الاعتدال ١-٣/١
- ٤ بيان الزهيم والإيهام ٤١٧/٤
- ٥ النكت على مقدمة ابن الصلاح للورثشي ١٣٤/٣

أما تحديد قدر دلاليته على عدالة الراوي وضبطه، أو على أخيهما، فمستحسن الإهتمام إليه من ضنيع ابن أبي حاتم المتأمل في ثلاثة أمور، هي:

أولاً: رفعه "شيخ" فوق "صالح الحديث".

وثانياً: وضعه له دون "صدوق".

وثالثاً: جمعه بين "شيخ" و"صدوق" في الحكم، وهو النظر.

فرفع "شيخ" فوق "صالح الحديث" يدل على أن "شيخ" أيضاً يتصف بصلاح الحديث ظاهراً، كما يوجب أيضاً أن يفوقه بزيادة إما في العدالة أو في الضبط، وإلا كيف جاز أن يرتفع عن صالح الحديث، لو كان دونه أو مثله.

ويضع ابن أبي حاتم هذه اللفظة دون "صدوق" يقتضي أن يكون "شيخ" دون من شهد ناقد أو أكثر على غلبة صوابه على الخطأ دهانة وضبطاً، لما سيأتي أن "صدوق" يدل على غلبة الصواب على الخطأ دهانة وضبطاً.

بينما جمع ابن أبي حاتم بين هذه المرتبة ومرتبة "صدوق" في الحكم، وهو النظر يدل على أن الفرق بين أوصاف أهلهما غير كبير، وأن "شيخ" على الرغم من قصر دلاليته، يُشارك "صدوقاً" في علية الحكم، وإلا لما صح إشرافهما في الحكم. وهذا يستلزم أن تصف بـ "شيخ" بقدر كبير من زكوة التوثيق هما العدالة والضبط يقارب غلبة الصواب على الخطأ إن لم يساوه. فتستنتج من الأمور المذكورة جميعاً أن من وُصف بـ "شيخ" يتصف بصلاح الحديث ظاهراً، كما يتصف بالعدالة بمرتبة نازلة قليلاً عن غلبة الصواب على الخطأ أي غلبة المتحسّن على المساوي.

أما سبب لزوم الوصف بـ "شيخ" عن مرتبة "صدوق" وتحديد قدر نزوله، ففيه عموماً كثير. وقد تطرق إليه ابن القطان، وظاهر أقواله أن ذلك راجع إلى قلة مرويات من وُصف به، وإلى عدم شهرته؛ إذ قال موضحاً معنى "شيخ": "إن هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية من أخذ، وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث؛ فهو يرويه. هذا الذي يقولون فيه: "شيخ". وقد لا يكون من هذه صفة من أهل العلم. وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص، كما يقولون: حديث المشايخ عن أبي هريرة أو عن أنس، فيسرفون في ذلك روايات لقوم معلّين عنهم، وإن كانوا مكثريين عن غيرهم. وكذلك إذا قالوا: أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ، فإنما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثان ونحو ذلك."

وظاهر كلام ابن القطن أن إطلاق "شيخ" مربوط بقلة مرويات من وصف به، وعدم شهرته بين أهل العلم، وبهذا المعنى ما سبق ذكره من قول له آخر في "شيخ" "وهو لفظ لا يعطي فيه معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المساتير المقلين، وقعت لهم رواية أحاديث أخذت عنهم."

وهذا، وإن كان كثيراً ممن وصف بـ "شيخ" مقللاً في روايته، أو غير مشهور؛ إلا أن الكثرة في كلام أئمة النقد تدل على أن قلة الحديث أو عدم شهرته لا يصلحان أن يكونا علة لنزول مرتبة الرجل عن مرتبة صدوق إلى مرتبة شيخ. وذلك لأمرين:

أحدهما: أنه لو افترضنا أن قلة المرويات وعدم الشهرة وصفان يختصان بمن وصف بـ "شيخ"؛ لاستلزم ذلك عدم جواز إطلاق كلمة أعلى منها في التعديل كصدوقه، أو ثقة على قليل الرواية، غير مشهور، ولكن عمل أئمة النقد بخلاف ذلك. فإنهم يطالبون على الرجل "صدوق" أو "ثقة"؛ ولم يروا إلا حديثاً أو حديثين. فبين ذلك مثلاً وصف أبي زرعة ليؤيد بن أبي سفيان صخر الأيلي بثقة، وقد ذكر أنه روى حديثين.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه قال في عيسى بن محمد الأنصاري أبي عمار: "هو ثقة، لم يكن عنده غير حديثين، واحد عن شعبة، وآخر عن ابن عوف." وذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة عنه: فلما حاتم مع ما ينسب إلى التشدد بوثقه، ويطلق عليه لفظ ثقة مع أنه قليل الرواية جداً. ولم يقتصر على وصفه بشيخ.

ومن هذا أيضاً وصف أبي حاتم لغالب أبي الهذيل بـ "لا بأس به". ولما سأله ابنه فاجلاً: يحتاج بحديثه؟ قال: وأبي شيبه؟ عنده؟ عنده قليل. "فلم يستعه قلة روايته من إطلاق وصف أعلى من "شيخ"، وهو "لا بأس به".

وكذلك قول أبي حاتم في معدان بن عبد الجبار بن محمد بن عمار بن معدان الأزدي: "هو صدوق، اختلفت إليه أكثر من عشرين مرة في سبب حديث واحد، ولم يكن عنده إلا حديث واحد، حتى سمعته."

- ١ بيان الوهم والإيهام، ٤١٧/٤
- ٢ انظر: الجرح والتعديل، ٢٦٩/٩، رقم الترجمة ١١٣٠
- ٣ الجرح والتعديل، ٢٨٦/٣، رقم الترجمة ١٥٩٠
- ٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق
- ٥ المرجع السابق، ٤٧٧/٧، رقم الترجمة ٢٦٩
- ٦ المرجع السابق، ٤٠٤/٨، رقم الترجمة ١٨٥٦

فهذه الأمثلة وغيرها تؤكد أن الوصف بـ "شيخ" ليس خاصاً بمن اتصف بقلة الروايات أو بعدم الشهرة.

ثانياً: ولو افترض كون الوصف بـ "شيخ" خاصاً بقليل الرواية، عديم الشهرة؛ لاقتضى ذلك عدم جواز إطلاق هذا الوصف على مشهور كثير الرواية. وهذا أيضاً منافٍ لما عليه العمل عند أئمة التقيد حيث يُطلقونه على من هو كثير الحديث مشهور. فأطلقه أبو زرعة على محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو من هو في الجمع، وسعة الاطلاع، وكثرة الروايات.

كما أطلقه أبو حاتم على محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، وهو كثير الشيخ، كثير التلاميذ، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة جميعاً.<sup>١</sup>

وأطلقه أبو حاتم أيضاً على سلمة بن بشير الكيساني، وروى عنه<sup>٢</sup> ويُقدَّر كثرة مروياته من قول أبي حاتم: "سمعت سلمة بن بشير يقول: حدثت بالرِّيِّ أربعمائة ألف حديث، فهل يتهيأ لأحد أن يعتب علي شيئاً."<sup>٣</sup> فلو كان لفظ شيخ خاصاً بالثقلين، لم يصف أبو حاتم سلمة بن بشير به.

فهذان الأمران يدلان على أن العبرة في نزول "شيخ" عن مرتبة ضئيلة ليست بقلة الروايات، ولا بعدم الشهرة، وهو عين النعقول؛ إذ قلة مرويات الراوي، وعدم شهرته لا يستلزمان جرحاً ولا توثيقاً. فقد يكون الرجل كثير الحديث مشهوراً، ولا يمنع ذلك رجوعه قطعن فيه، على الرغم من ذلك. وقد يكون الراوي قليل الرواية جدّاً، غامضاً لا يعرف كثيراً بين أهل العلم، ومع ذلك يكون مشهوراً له بالإتقان. وهذا يعني أنه لا تلازم بين عدم الشهرة مع قلة الروايات وبين عدم الإتقان. لأنه يمكن أن يوجد كل واحد منهما دون الآخر.

فإذا كانت شهرة الرجل أو عدم شهرته، أو كثرة مروياته أو قلتها لا يعينان مرتبته جرحاً أو تعديلاً، حينئذ لا ينبغي أن يجعلنا علة لإطلاق وصف من الأوصاف الدالة جرحاً، أو تعديلاً. لأن مراتب الجرح والتعديل إنما وضعت على أساس قدر قوة الراوي أو ضعفه عدالةً وضبطاً. والأمر الذي لا يستلزم قوة، ولا ضعفاً، لا في العدالة ولا في الضبط، لا يصلح علة لإطلاق كلمة دون أخرى للتعديل أو التجريح.

١ انظر: ضعفاء أبي زرعة، ٤٨٨/٢

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٢٩٣/٢٦ - ٢٩٨، رقم الترجمة ٥٥٤٨

٣ انظر: الجرح والتعديل، ١٥٧/٤، رقم الترجمة ٦٩٢

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

وقد أشار الذهبي -الذي هو الآخر تظنرقي إلى شرح لفظ شيخ- إلى أمر آخر في حقيقته، وظاهر كلامه أن ذلك الأمر هو العلة في نزول مرتبته، حيث قال: "اليقظة من كثرة، ولم يضعف، ودونه من لم يؤتق ولا ضعف، فإن خرج حديث هذا في الصحيحين، فهو مؤتق بذلك. وإن صح له مثل الترمذي وابن خزيمة فمجدد أيضا. وإن صح له كالأردنبي والحاسم، فأقل أحواله حسن حديثه. وقد انفهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم اليقظة على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه. وهذا يُستى مستورا، ويُستى تحله الصدق، ويُقال فيه شيخ"<sup>١٤</sup>

وظاهر كلام الذهبي هذا أن نزول شيخ من جهة أنه لم يرد فيه توثيق ولا تجريح مع كونه معروف العين، والظاهر أن التوثيق الذي نفاه الذهبي هو التوثيق بمرتبة عليا، جمعا بين هذا القول، وبيوت ما قد سبق من تصريحه بأن "شيخ" كلمة تعديل. فالسؤال الذي ينشأ من كلام الذهبي هو أن التعديل الذي يدل عليه لفظ "شيخ" هل ينحصر في كون الموصوف به معروف العين، مع عدم ورود جرح فيه؟ أم معها أمر آخر؟

والجواب أنه لا يُمكن أن ينحصر في معرفة عينه مع عدم ورود جرح فيه؛ لأن هذا القدر ثابت لصالح الحديث أيضا، ولهذا يجب أن يكون هناك ما يميزه عن صالح الحديث، ويرفعه عليه. والذي ظهر لي بعد التأمل في كلام أئمة التقيد -ولا سيما الرازيين منهم فإنهما أكثرا من استخدام "شيخ" كلفظة تعديل- هو أن "شيخ" وصف لظاهر حال الرجل يُنبئ بصلاجه ويأنة وضبطه، ومن غير تعريض لباطنه. والبراد بظواهر حال الراوي ما ظهر تلقائيا من أوصاف الراوي ولتروياته من غير أن يتنبه الناقد تقبها بغلب معه على ظنه أن الاستقامة والصدق سيرته وخلقه أو العكس.

أما دلالة "شيخ" على ظاهر صلاح حال الراوي ديانته، فيدل عليه صنيع أبي زرعة وأبي حاتم حيث سبعا ورويا عن كثير من وصفاء، أو وصفه أحدهما بلفظ "شيخ" مجزئا. فقد سجع أبو حاتم وروى عن اثنين وخمسين رجلا ممن أطلق عليهم الوصف بـ "شيخ"، وعندهم جميعا ثمانية وأربعون وثلاثمائة رجل ممن أوردتهم ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل. بينما سجع أبو زرعة وروى عن رجلين من واحد وعشرين رجلا ممن وصفهم بهذه اللفظة فيمن جاء ذكره في الجرح والتعديل، وسمع كل واحد منهما من الراوي مستلزم أن يكونا رأياه وشاهدا بعض أحواله إن لم يتبعها. وروايتهما عنه يدل على حسن حاله لديهما أو على الأقل على عدم معرفتهما ما يسقط عدالتهم، فلذلك استحلل الرواية عنه، وهما من هما في احتياط في الرواية عن من وجد فيه شيء يسقطه عن العدالة. فلو وجد فيه شيئا يبطل عدالته؛ لامتنع من الرواية عنه، فضلا عن وصفه بلفظ يدل على قدر من

التعديل. لا ميثاء، والتفتيح لعادتهما في الرواية يذلل على أنهما لا يرويان عن يصفانه فون مرتبة  
"شيخ" إلا فادراً جتاً.

ومن وصفه أبو حاتم وأبو زرعة بلفظ "شيخ"، وسمع منه أحدهما أو كلاهما بواسطة، يصكّر  
فيهم من روى عنه من ينشد الرجال، وينتخبهم من أمثال شعبة، ووكيع، والفلاسي، وابن السبارك.  
فروايتهم عن هؤلاء يكونوا بسيطة، مع عدم تعلق فيهم، تدل على الأقل على حسن حالهم عندلهم  
ظاهرًا.

أضيف إلى ذلك أن صلاح حال الراوي ديانة يوافق أحد معانيه اللغوية، والذي هو التجميل،  
ويستبعد إطلاق كلمة تجميل من التأكيد الحبير على من غلبته غير صالح في دينه، بأن يتحقق فيه  
سبب من أسباب الفسوق. فأقل ما يبيح التجميل عند نقاد الحديث هو الصلاح في الدين ظاهرًا.  
والوصف بـ "شيخ" لرجل عرفوه بكثرة التحاسين، كالعبادة، والتدين، أو الزهد شائع لديهم. ومن ذلك  
قول أحمد بن حنبل: "معاذ بن عمران شيخ له قدر وحال." وقوله أيضًا: "كان ابن أبي غنية ثقة هيب  
له هيئة رجل صالح."

وهذا يقتضي عدم إطلاق هذه الكلمة على من وجدوا فيه عيبًا يبطل عدالته، ولا يؤثر هنا  
اقتراثها في عبارات بما ينفذ عن جميع درجات التعديل، كقولهم متقلًا: شيخ يكدب، أو شيخ  
ضعيف. لأن الذي يُدلل هذه المرتبة هو لفظ "شيخ" بمفرده من غير اقترائه بوصف دال على جرح  
أو تعديل، ولما سبق من أنه يُصرف عن معناه الأصلي عند اقترائه بوصف دال على جرح أو تعديل.

وأما دلائله على ظاهر صلاح حال الراوي ضبطًا، فهو الأصل عند الإطلاق؛ لِمَا تقرر أنه  
يُحتل على الكمال، ولا كمال لظاهر صلاح حال الراوي عند نقاد الحديث إلا إذا شمل العدالة  
والضبط معًا. ولأن الدلالة على غلبة الصواب على الخطأ في الحديث أدنى حدًا للتعديل كما مر في بيان  
مرتبة صالح الحديث، مما يقتضي أن يتصف به ما فوقه أيضًا من ألفاظ وعبارات التعديل. وهو أيضًا  
ظاهر كلام أئمة التقد، حيث يُطلقون الوصف بـ "شيخ" على راو، ويظهر من السياق أنهم خبروا  
حديثه، ووجدوه صالحًا؛ فبنوا حكمتهم على هذا الاختيار.

- ١ انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ٢/١٩٤، و٣/٣٤٣، رقم الترجمة ١٥٤٨، و٣/٣٨٦، رقم الترجمة ١٧٧٠ و١/٢٣٨، رقم  
الترجمة ١٩ و١٠١٩، رقم الترجمة ٤٠٠، و٣/٤٩٦، رقم الترجمة ١٣٦٧.
- ٢ المرجع السابق، ٤٠٧/٨، رقم الترجمة ١٨٣٥.
- ٣ المرجع السابق، ١٧٢/٩، رقم الترجمة ٦٩٩.
- ٤ انظر مثلاً: المرجع السابق، ١٩٤/٥، رقم الترجمة ٩٠١.
- ٥ انظر مثلاً: سؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٥٧، رقم النص ٢٢١.

فمن ذلك ما ذكره الميوني قال: "قال لي أبو عبد الله [هو أحمد بن حنبل]: عثمان بن حكيم شيخ قلنت: أحاديثه؟ قال: متقاربة."<sup>١</sup>

ومنه أيضًا ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سئل أبو زرعة عن العوام بن حمزة المازني، فقال: شيخ فقيل: كيف ترى استقامة حديثه؟ فقال: لا أعلم إلا خيرًا."<sup>٢</sup>

ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن أبي حاتم الرازي في عبيد الله بن عبد الرحمن، زوى عن محمد بن حنين، روى عنه مالك: "وسئل عنه أبي فقال: شيخ، وحديثه مستقيم."<sup>٣</sup>

ومن أمثله أيضًا ما ذكره ابن أبي حاتم قائلًا: "سألت أبي عن سليمان بن زياد الحضرمي فقال: صحيح الحديث. قلت: ما حاله؟ قال: شيخ."<sup>٤</sup>

ومن ذلك أيضًا قول أبي زرعة وأبي حاتم معًا في أبي عقاب سهل بن حماد: "صالح الحديث، شيخ."<sup>٥</sup>

ومن ذلك قول أبي حاتم الرازي في نصر بن عبد الرحمن الوشاء، وقد روى عنه: "هو كوفي، وهو شيخ رأيتُه يحفظ ما يحدث به، ما رأينا إلا جملاً وحسن خلق."<sup>٦</sup>

وفي مقابل هذه الأمثلة التي تؤكد على قيام الناقد باختبار حديث من وصفه بـ "شيخ"، لم أجد ولو مثالا واحدا لإطلاقهم على راو، مقترنا بما يدل على أن الناقد لم يعلم حديث الراوي، ولم يُخبره، وأنه لا يعرف حاله في الضبط. أضف إلى هذا كله صنيع ابن أبي حاتم في وضع شيخ بين صدوق وصالح الحديث وإشراكه لشيخ وصدوق في الحكم، كما سبق.

فالتيجة أن الوصف بـ "شيخ" يتضمن صلاح ضبط الراوي ظاهرا بجانب ظاهر صلاحه عدالة.

أما عدم التعرض لحال الراوي باطنًا فذلك قد يكون لأن الناقد لم يكن غرضه من الكلام بيان مرتبته بالذمة، وإنما أراد مجرد بيان أنه مُبجل، وقد يكون -وهذا أكثر وتوسط- لإقلاق معرفة الناقد به حيث لم يقم أو لم يتمكن من تتبع دقيق لأحواله في العدالة، أو في الضبط، أو فيهما معاً، إما لقلّة مروياته، أو لقلّة ما اطلع عليه من مروياته، أو لعدم عهده، أو لعدم إلقاءه معه، أو لأنه لم

١ علل أحمد رواية الميوني، ص ١٩٤، رقم النص ١٣٤

٢ الجرح والمعدّل، ٤٣/٤، رقم الترجمة ١١٨

٣ المرجع السابق، ٣٤٣/٥، رقم الترجمة ١٥٣٥

٤ المرجع السابق، ١١٨/٤، رقم الترجمة ٥١٠

٥ المرجع السابق، ١٩٦/٤، رقم الترجمة ٨٤٥

٦ المرجع السابق، ٤٧٢/٨، رقم الترجمة ٢١٦٣

يُشَاهِدُهُ كَثِيرًا، أَوْ لَا يُرِيدُ تَوْثِيقَهُ بِدَرَجَةٍ عَالِيَةٍ لَوْجُودِ مَا يَمْتَقِضِي زِيَادَةَ التَّكْتِبِ وَالرُّتْبِي فِيهِ، كَتَلْبَسِهِ  
بِدَعْوَةٍ أَوْ كِكَلَامٍ فِيهِ. وَمَنْ تَمَّ يَتَوَسَّخُ النَّاقدُ مِنْ وَصْفِهِ بِالصَّدْقِ أَوْ الْقُوَّةِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صَلَاحِهِ ظَاهِرًا  
وِبَاطِنًا. وَفِي جَانِبٍ آخَرَ لَا يُرِيدُ إِسْهَالَ صَلَاحِ مَا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ، فَيُطَلِّقُ عَلَيْهِ لَفْظَ "شَيْخٍ" الَّذِي يَدُلُّ  
عَلَى الصَّلَاحِ ظَاهِرًا، لَا بَاطِنًا.

فَمِنْ أَمْثَلَةِ إِطْلَاقِ لَفْظِ "شَيْخٍ" عَلَى مَنْ تَعَدَّرَ مَعْرِفَةَ أَصْلِ حَالِهِ حَسْبَ لِقَلَّةِ مَرَوِّئَاتِهِ قَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ  
فِي الْمُفَصَّلِ بْنِ فَضَالَةَ الْبَصْرِيِّ: "شَيْخٌ، وَأَيْشٌ عِنْدَهُ" وَقَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ فِي عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي رَافِعٍ:  
"لَا يَأْسُ بِمَجْدِيئِهِ، لَيْسَ مُنْكَرُ الْمَجْدِيئَةِ فَلَسْتُ: يُحْتَجُّ بِمَجْدِيئِهِ؟ قَالَ: لَا، هُوَ يُحَدِّثُ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ، وَهُوَ شَيْخٌ"  
وَمِنْ أَمْثَلَةِ إِطْلَاقِ لَفْظِ "شَيْخٍ" عَلَى مَنْ تَعَدَّرَ مَعْرِفَةَ أَصْلِ حَالِهِ حَسْبَ لِقَلَّةِ مَا أَطَّلَعَ عَلَيْهِ  
النَّاقدُ مِنْ مَرَوِّئَاتِهِ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ فِي طَارِقِ بْنِ عَمِيدِ الْعَزِيزِيِّ طَارِقِ بْنِ قَيْسِ الرَّبِيعِيِّ نَسَبِ الْعَبِيدِيِّ:  
"شَيْخٌ يَذَاكِرُ بِمَجْدِيئِهِ. مَا رَأَيْتُ بِمَجْدِيئِهِ بَأْسًا فِي بَقْدَارٍ مَا رَأَيْتُ مِنْ حَدِيثِهِ."

وَمِنْ أَمْثَلَةِ إِطْلَاقِ لَفْظِ "شَيْخٍ" عَلَى مَنْ تَعَدَّرَ مَعْرِفَةَ أَصْلِ حَالِهِ لِيُعَدَّ عَلَيْهِ وَعَدِمَ  
السَّبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَوْصَالِهِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ قَائِلًا: "سَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ وَقِيلَ لهُمَا: مُوسَى بْنُ  
سُلَيْمَانَ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ؟ فَقَالَا: شَيْخٌ لِلْأَوْزَاعِيِّ. مَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُهُ. قُلْتُ لهُمَا: فَمَا  
حَالُهُ؟ قَالَ أَبِي: هُوَ شَيْخٌ، وَسَكَتَ أَبُو زُرْعَةَ." وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا وَصَفَ أَبِي حَاتِمٍ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ  
الْجَبَّارِ الرَّوَّاسِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ بِهِ مَعَ قَوْلِهِ: "رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ وَصَدَقَ."

وَمِنْ أَمْثَلَةِ إِطْلَاقِ لَفْظِ "شَيْخٍ" عَلَى رَاوٍ بِسَبَبِ قَلَّةِ مَعْرِفَةِ النَّاقدِ لَهُ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ فِي سُلَيْمَانَ  
ابْنِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسِ الْقَرَّاءِ: "شَيْخٌ لَا أَهَمُّهُ كَمَا يَنْبَغِي."

وَمِنْ أَمْثَلَةِ إِطْلَاقِهِ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ نَقَادٌ مِمَّا يَمْتَقِضِي زِيَادَةَ التَّكْتِبِ فِيهِ وَصَفَ أَبِي زُرْعَةَ  
لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقِ صَاحِبِ الْمَغَازِي بِه، ثُمَّ سَرَدَ أَقْوَالَ مَنْ تَكَلَّمُوا فِيهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ فِي  
عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ أَبِي الْقَرِيفِيِّ: "قَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَهُوَ شَيْخٌ مِنْ نَظَرِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ."

- ١ سؤالات ابن الجنيدي، ص ٤٤٤، رقم النص ٧٠٨
- ٢ الجرح والتعديل، ٣٢٨/٥، رقم الترجمة ١٥٤٩
- ٣ المرجع السابق، ٤٨٨/٤، رقم الترجمة ٤١٤٤
- ٤ المرجع السابق، ١٤٤/٨، رقم الترجمة ٦٥٠
- ٥ المرجع السابق، ١٥/٨، رقم الترجمة ٦٦
- ٦ المرجع السابق، ١١١/٤، رقم الترجمة ٤٨٩
- ٧ المرجع السابق، ٣١٣/٥، رقم الترجمة ١٤٨٩

ومن أمثلة إطلاقه على من تلبس ببدعة مما يقضي أيضًا زيادة التثبيت فيه وصف أبي حاتم لمحمد بن فضيل بن غزوان الضبي به كما سبق. وقد ذكر ابن حجر أنه احتج به الجماعة، كما دافع عن البخاري في الإخراج له في الصحيح بعد ذكر توثيق العجلي، وابن معين، وأحمد، وأبي زرعة، والنسائي، وابن سعد بقوله: "لما تَوَقَّفَ فيه من تَوَقَّفَ لتَثْبِيهِه". ثم ذكر ما يدفع ثلثه بالتشبيح.

فَيُسْتَبْتَجُ من كل ما سبق أن "شيخ" يدل على صلاح ديانة الراوي وضبطه ظاهرًا. وهذا هو الأصلُ عُرفًا في معنى هذه اللفظة، ولا يُحمَلُ على معنى أعلى أو أنزل منه إلا بدليل. وقد استُخدم فعلاً -على قَلْبِهِ- في معنى أعلى وفي معنى أدنى من معناه الأصلي في العرف.

فمن أمثلة إطلاقه بمعنى أعلى من الأصل ما ذكره الترمذي قال: "قلت -يعني لأبي عبد الله- من أصحاب الثوري؟ قال: يحيى، ووكيع، وعبد الرحمن، وأبو شعيب. قلت: قَدَمْتُ وَكَيْعًا على عبد الرحمن؟ قال: وَكَيْعٌ شيخٌ". وهذا السياق دالٌّ على أنه أراد به عظم مكانه وقدره، لا مجرد تبيينه. وقد أرجع فضل وكيع على ابن مهدي إلى ما يدل على شدَّة ورعه في رواية أخرى، بينما ذكر في رواية أن وكيعًا أحفظ من ابن مهدي كثيرًا كثيرًا. فلفظ الشيخ اكتسب من هذا السياق معنى يفوق المعنى الأصلي في العرف كثيرًا.

ومن أمثلة استخدام لفظ شيخ بمعنى أنزل من الأصل قول مالك في معرض من لا يؤخذ منهم العلم، وقد حصرهم في أربع، فذكر الرابع منهم قائلاً: "ولا من شيخ له فضل وعبادة؛ إذا كان لا يعرف الحديث." وقوله أيضًا: "لقد أدركت في هذه البلدة مشيخة لم فضل، وصلاح، وعبادة، يُحَدِّثُونَ. ما سمعت من أحد منهم حديثًا قط. قيل له: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يَكُونُوا يَعْرِفُونَ ما يُحَدِّثُونَ."

ومن أمثله أيضًا ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سألت أبي عن عُمَرُ بن رُديج فقال: شيخ فيل له: قال يحيى بن معين: هو صالح الحديث. فقال: بل هو ضعيف الحديث."<sup>٨</sup>

١ المرجع السابق، ١٥٧/٤، رقم الترجمة ٦٩٢

٢ النظر: هدي الساري، ١/١٤٤

٣ حبل أحمد، رواية المروزي، ص ٤٨، رقم النص ٤٨

٤ انظر: تاريخ بغداد، ١٣/١٨٧

٥ النظر: حبل أحمد، رواية عبد الله، ٣/٣٩٥، رقم النص ٥٣٣٩

٦ انظر: ضعفاء الضعيف، ١٠/٢٣

٧ المرجع السابق، ١٠/١٣

٨ الحرج والتعديل، ٦/١٠٩، رقم الترجمة ٥٧٣

والمعنيان الأرفع والأنزل من المعنى الأصلي عرفاً، إنما اكتسبتهما اللفظ بسبب السياق،  
ولولا السياق، لما جاز حمل اللفظ على هذين المعنيين لعدم دلالة عليهما بنفسه.

بناه على ما سبق، يُمكن القول بأن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة الدلالة على ظاهر  
صلاح حال الراوي ديانةً وضبطاً، من غير تعريض لباطنه.

### المبحث الثالث

## الفرق بين مرتبة "شيخ" ومرتبة "صالح الحديث"

الفرق بين مرتبة "شيخ" وبين مرتبة "صالح الحديث" أن ألفاظ وعبارات "شيخ" تُنص على ظاهر صلاح الراوي ديانةً وضمناً، بينما عبارات مرتبة صالح الحديث إنما تقتصر على وصف حديث الراوي بالصلاح ظاهره من غير تنصيص على عدالته، وإن كانت تدل بإشارتها على رجحان برأيه من أسباب بطلان العدالة.

والعلاقة بين المرتبتين عمومٌ وخصوصٌ مُطلق، فعبارات مرتبة "شيخ" أخص، لضيق شرطها، وعبارات مرتبة "صالح الحديث" أعم. إذ كل شيخ صالح الحديث، وليس كل صالح الحديث شيخاً.

## المبحث الرابع

# ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ" مع الشرح

يستخدم النقاد الأوائل للتعبير عن صلاح حال الراوي ظاهرًا بالألفاظ وعبارات متعددة،

تندرج تحت عدة أساليب هي:

- |         |   |
|---------|---|
| أولاً:  | ما يدلُّ على صلاح الراوي فما فوقه مُقَيِّدًا بما علمه الناقد. |
| ثانياً: | ما يدلُّ على صلاح الراوي فما فوقه بدون جزم.                   |
| ثالثاً: | ما يدلُّ على رجاء الناقد صلاح الراوي فما فوقه.                |
| رابعاً: | ما يدلُّ على قرب الراوي من الصلاح.                            |
| خامساً: | ألفاظ وعبارات مُتَفَرِّقة ذالَّة على صلاح حال الراوي ظاهرًا.  |

وفيما يلي بيان الأساليب المذكورة مع الألفاظ والعبارات الداخلة في كل أسلوب مع الشرح.

## الأسلوب الأول: ما يدلُّ على صلاح الراوي مقيدًا بما علمه الناقد:

ولهذا الأسلوب شرطان:

الأول: أن يشتمل على ما يدلُّ على صلاح الراوي فما فوقه.

والثاني: أن يُقَيِّدَه الناقد بعلمه هو.

والشهادة بالصلاح فما فوقه يُعَمُّ ظاهره وباطنه، لصعق تقييده بما علمه الناقد يخرج به الدلالة على صلاح باطنه مما يخفى على كثير من الناس، ولا يظهر إلا لمن أزمه، وتنبهه، وخبر حديثه. فالفاظ وعبارات هذا الأسلوب من جهة تدلُّ على أن الناقد لم يظهر له في الراوي على ما تسقط به عدلته، أو ضبطه، كما ينقضها من جهة أخرى الدلالة على أن الناقد تحقَّق من وجود معنى الصلاح في باطنه. ومما يؤكِّد التفرقة بين الوصف بما يدلُّ على الصلاح مُطلقًا وبين الوصف به مُقَيِّدًا بعلم الناقد، وأن العاقبة دون الأول ما رواه ابن عيون قال: "قال ابن سيرين لم يرُصلي في شيء سألته عنه: لا

أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا. ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنِّي لَمْ أَكُنْ لَكَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا قُلْتُ: لَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا. <sup>١٥</sup> فكانه أراد التوكيد على أنه لم يُحَقِّق المسألة كما ينبغي، وأنه يُجيب بحسب ما وصل إليه من عليه، وأن عمله به لم يبلغ بحيث يثنى به مطلقاً.

واليك ألفاظ وعبارات تستوفي شروط هذا الأصل:

## ١. لا أعلم إلا خيراً:

هذا اللفظ فيه مبالغة في إثبات الحقير في الراوي، إلا أنه مقيدٌ بحدود ما ظهر للناقد، لا يشمل ما وراء ذلك من حاله التي كُفِّيت عليه، إذ يجوز أن يُطَّلِع غيره على عيب يفتدح فيه. وقد ثبت استخدامه كلفظ دال على التعديل في حاضرة رسول الله ﷺ، ثم قبوله ﷺ له على أنه وصف تعديل في حديث عائشة رضي الله عنها حين قال لها أهل الإفك ما قالوا؛ فدعا رسول الله ﷺ علياً، وأما حين استلبت الوحي يسألمرهما في فراق أهليه، فأما أمته فقال: أهلكه، ولا تعلم إلا خيراً. وقالت بريدة: <sup>٢</sup> إن رأيت عليها أمراً أعرضه أكثر من أنها جارية حديثه السنن، ثمان عن عجين أهلكه فتأني الداجن، فتأكله. فقال رسول الله ﷺ: «من يعذرنا في رجل يلقني أذاه في أهل بيبي، فوالله ما علمت من أهل إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً» <sup>٣</sup>.

وبمعنى هذه العبارة قولهم: ما أعلم إلا خيراً، وقد استخدمه أحمد وقولهم: ما أعلم إلا

خيراً. <sup>٤</sup> وقولهم: ما رأيت إلا خيراً، وقد أطلقه ابن مهدي. <sup>٥</sup>

- ١ تاريخ أبي زرعة العمري، ص ٦٨٢
- ٢ استلبت الوحي: يقرأ على وجهين. على رفع الوحي، فيكون المعنى: طال ليث نزول الوحي. وعلى نصب الوحي: فيكون المعنى: استبطل النبي ﷺ نوله. انظر: فتح الباري، ١/٦٨/٨
- ٣ بريدة هي مولاة عائشة رضي الله عنها. اشترتها عائشة، وجاء في شأنها الحديث بأنه الولاء لمن أعنق. وعظمت تحت زوج، فخيرها رسول الله ﷺ. انظر: الاستيعاب، ٤/١٧٩٥، روت عنها عائشة، وابن عباس رضي الله عنهم، وعروة، وابن محرز. انظر: معرفة الصحابة، ٦/٣٢٧٦
- ٤ أعرضه عليها: أهيبه. انظر: المرجع السابق، ٤/١٧٠/٨
- ٥ هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الشهادات، باب إذا عدل رجل أحداً فقال: لا تعلم إلا خيراً، أو قال: ما علمت إلا خيراً، ص ٤٢٦، رقم الحديث ٢٢٧٢، بلفظه. وفي باب تعديل النساء بعضهن بعضاً، ص ٤٣١، رقم الحديث ٤٢٦١، وفي كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ص ١٧٠، رقم الحديث ٤١٤١، وفي كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، ص ٨٢٩، رقم الحديث ١٧٥٠، وفي باب: ﴿إِنَّ الْبِرَّ لِحُبُّنَ الْوَالِدِينَ وَالِاتِّخَاذِ لِلْيَمِينِ﴾ [النور: ١٦]، ص ٨٣٣، رقم الحديث ١٧٥٧، بمتناه مطولاً.
- ٦ انظر: سوالات أبي داود، ص ٤٢٣، رقم للنص ٤٢٥، وص ٤٤٣، ٤٨٨، ٤٩١، و ٣١٥.
- ٧ المرجع السابق، ص ٤٨٩
- ٨ انظر: التاريخ الكبير، ٢/٢٧٥، وضعفاء العقلي، ١/٢١٢

٢. لا أعلم به بأساً:

لا بأس به وصف دال على صلاح الراوي ديانته وضبطاً كما سبق، وهو هنا مقيّد بعلم الناقد، فإذ لا يحتمل إلا على ظاهر صلاح الرجل ديانته وضبطاً، وهي عبارة تُردُّ كثيراً على السنة الثقاد<sup>١</sup>، وبمعنى هذه العبارة عبارات كثيرة شائعة عندهم. منها: ما أعلم به بأساً، وقولهم: لا أرى به بأساً<sup>٢</sup> أو ما أرى به بأساً<sup>٣</sup>.

٣. ما علمتُك صدوقاً:

كلمة "ما" في هذه العبارة موصولة، أو ظرفية<sup>٤</sup>. والمعنى: الذي علمتُك به هو أنك صدوق، أو أنت صدوق مُدَّةٍ عليّ. فهذه العبارة تدل على صلاح الراوي ديانته وضبطاً مقيّداً بما علمته الناقد، فهي بمرتبة "شيخ". وقد أطلقها شعبة<sup>٥</sup>.

٤. لا بأس به عندي:

هي كالعبارة السابقة دلالة على صلاح الراوي ديانته وضبطاً ظاهراً من غير تعرّض للباطن. وقد أطلقها أبو زرعة<sup>٦</sup>.

٥. صدوق عندي:

ظاهرها الدلالة على صلاح الراوي ظاهراً، ولا تحتمل على غيره إلا بتلليل. وقد أطلقها أبو زرعة<sup>٧</sup> وأبو حاتم<sup>٨</sup>.

- ١ انظر مثلاً: تاريخ أبي زرعة المشفي، ص ٤٥٨.
- ٢ انظر مثلاً: سؤالات أبي داود، ص ٣٥٥، ومشيخة النسائي، ص ٧٢، وعلل أحمد برواية عبد الله، ٣١٧/٤.
- ٣ انظر مثلاً: ضعفاء العقيلي، ١٣٦/٤، والجرح والعديل، ١٧٢/٦.
- ٤ انظر لاستخدامه: سؤالات أبي داود، ص ٤٥٥، ٤٥٢.
- ٥ انظر: علل أحمد، رواية عبد الله، ٥٣٧/٢.
- ٦ انظر الجرح والعديل، ١٤٧/٢، رقم الترجمة ١٩٤١.
- ٧ انظر مثلاً: المرجع السابق، ٤٠٠/٦، رقم الترجمة ١٠٩٩.
- ٨ انظر: المرجع السابق، ٣١٤/٧، رقم الترجمة ١١٨٦.

## الأسلوب الثاني: ما يدلُّ على صلاح الراوي فما فوقه بدون جزم:

هذا الأسلوب يُشترط فيه أن تكون العبارة دالةً على صلاح الراوي فما فوقه وأن تكون مُردفةً بقوله: إن شاء الله، يستثنى به الناقد ما لم يبلغه علمه مما خفي عليه. عبارات هذا الأسلوب دالةٌ على أن الراوي اشتدَّ صلاحه في الظاهر حتى قويت حُسن ظنِّ الناقد به، إلا أنه لما لم يصل بعلمه إلى درجةٍ يقطع فيها بصلاحه، غلبت أمرًا باطنه على مشيئة الله عزَّ وجلَّ، فلذلك لم تبلغ هذه العبارات في دلالتها إلى مرتبة صدوقه، فسقطت مرتبة شيخ. وفيما يلي ألفاظ وعبارات مستوفية لشرطي هذا الأسلوب:

٦. صدوق إن شاء الله:

وقد أطلقها ابن معين<sup>١</sup> وأدرجها العراقي في هذه المرتبة<sup>٢</sup>.

٧. ما به بأس إن شاء الله:

وقد أطلقها أحمد<sup>٣</sup> وأبو زرعة<sup>٤</sup>.

٨. لم يكن به بأس إن شاء الله:

وقد أطلقها يحيى القطان<sup>٥</sup>.

٩. محله الصدق إن شاء الله:

وقد أطلقها أبو زرعة<sup>٦</sup>.

١٠. صالح إن شاء الله:

وقد أطلقها أحمد<sup>٧</sup> والصالح مرادف للصدوق كما سيأتي في مرتبتها. ففي العبارة إثبات صلاح الراوي بغير جزم، فهي بمرتبة شيخ.

١ انظر: الجرح والتعديل، ١٧٠/٨، رقم الترجمة ٧٥٦، وتاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٢١٨، رقم النص ٨١٧

٢ انظر: ألفية العراقي المطبوع مع فتح المغيث، ١٣/٤

٣ انظر: ضعفاء العقيلي، ١٠٩/٣، والجرح والتعديل، ٣٣/٤

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٣٩٧/٣، رقم الترجمة ١٨٢٧

٥ انظر: تاريخ ابن معين، رواية النويري، ٤/٤، رقم الترجمة ٢٨٤٤

٦ انظر: الجرح والتعديل، ٤٠٢/٣، رقم الترجمة ٨٧٣

٧ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٤١٩/٦، رقم النص ٩٠٩

١١. ثقة إن شاء الله:

وقد أطلقها أحمد، وثقة وإن كان يدل على تمام العدالة والضبط، إلا أنه إن لم يجزم به الناقد،  
نزل عن أصل معناه إلى الصلاح الظاهر، إذ هو الذي جعل الناقد يرجو قوة الراوي وأحكامه.

### الأسلوب الثالث: ما يدلُّ على رجاء الناقد صلاح الراوي:

رجاء الناقد صلاح الراوي لا يستلزم تحقُّقه، فلذلك قُصِّرت ألفاظ وعبارات دالَّة عليه عن  
مرتبة صدوق. ولكنها في جانب آخر تدلُّ بقيمتها على ظاهر صلاحه، وذلك لأن الناقد لم يرجُ صلاحه  
إلا بناءً على استقامته ظاهراً. إذ من لم يستوفِ شروط التَّرجية الدنيا، كيف يُرجي له بسوغ التَّرجية  
العُلما. ومن ألفاظ وعبارات هذا الأسلوب ما يلي:

١٢. أرجو أن يكون صدوقاً:

أطلقها ابن معين، والمسائي.

١٣. وأرجو أنه لا بأس به:

أطلقها أحمد.

١٤. أرجو أنه ليس به بأس:

أطلقها أيضاً أحمد.

١٥. أرجو أن لا يكون به بأس:

أطلقها أيضاً أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والمسائي.

١ انظر: ضعفاء العقيلي، ٣/٣٥٥، وعمل أحمد برواية عبد الله، ٣/١٠٦، رقم النص ٤٤١٦

٢ انظر: المرح والتمديد، ٣/١١٤

٣ انظر: مشيخة المسائي، ص ٥٩٩، ١٠٠

٤ انظر: سوالات أبي داود، ص ٢٢١

٥ المرجع السابق، ص ٣٣٧

٦ انظر: سوالات الأثرم، ص ٣٣

٧ انظر: المرح والتمديد، ٢/٤٥٨

٨ للمرجع السابق، ٣/٩٦

٩ انظر: مشيخة المسائي، ص ١٠٥، ١٠٥

١٦. أرجو أن يكون ثقة:

أطلقها أحمد وأبو داود.

### الأسلوب الرابع: ما يدلُّ على قرب الراوي من الصلاح:

قرب الراوي من الصلاح يستلزم صلاح ظاهره عدالةً و ضبطًا. والعبارة الدالة عليه كما

يلي:

١٧. إلى الصدق ما هو:

وقد ذكره العراقي في هذه المرتبة. وقال السخاوي موضحًا معناه: "يعني: أنه ليس بتعيب عن الصدق".<sup>١</sup> والصدق في عرف أئمة النقد يُطلق على غلبة النحسين على النساوحي كما سيأتي. ولفظ "إلى الصدق ما هو" قاصر عن دلالة أئمة الصافي الراوي بتدعيم الصدق، كما هو واضح، إلا أنه يُحكى له ميلًا إلى الصلاح، فهو يحتمل على الصلاح الظاهر. وهذه العبارة تستخدمها أبو زرعة.

### الأسلوب الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة دالة على صلاح حال الراوي ظاهرا.

١٨. شيخ:

قد سبق الكلام حوله مفضلاً، ومُرّت أمثلة مختلفة لاستخدامه لدى أئمة النقد المتقدمين في

بيان ضابط هذه الترتيب.

١٩. ضويلج:

ذكره العراقي في هذه المرتبة. وضويلج تصغيرٌ من صالح، والتصغير هنا لأجل تقليد في

القدر، فيكون المعنى أنه يتمتع بقدر قليل من الصلاح، ففيه إثبات قدر قليل من الصلاح، وهو دون

١ انظر: الجرح والتصديل، ٣١٠/٦

٢ انظر: سؤالات الأجرى، ١٥٩/١

٣ انظر: ألفية العراقي المطبوع مع فتح المغيث، ١٢/٢

٤ انظر: فتح المغيث، ٢٨٣/٢

٥ انظر: الجرح والتصديل، ٤٧٧/٣، ٤٣٩/٤، ٤١٧/٨

٦ انظر: ألفية العراقي المطبوع مع فتح المغيث، ١٢/٢

إثبات تمام الصّلاح. فيُحتمل على ظاهر صلاح الراوي، لا باطنه؛ إذ ينقُضه الدلالة على تمام الصّلاح.  
وهذا اللفظ يُكثَرُ أبين معين من استخداموه.

---

١ انظر مثلاً: ضعفاء القبيل، ٤/١٥٥، ٢٢٢، ٣٣٤.

## المبحث الخامس

### حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"

شُرط هذه المرتبة لتعديل الراوي ظاهرًا كما سبق، وكلام الحطيب يُشعرُ خلًا بين أوساط المشتغلين بالحديث في حكم أهل هذه المرتبة؛ إذ قال:

"وزعم أهل العراق أن العدالة هي إظهار الإسلام، وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمضى كانت هذه حاله؛ وتجب أن يكون عدلاً." ونقل الرائي الغاني الذي مال إليه واختاره بعد ذكر أدلته قائلًا: "فثبت بما ذكرناه أن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام، يحصل بتتبع الأفعال واختيار الأحوال."

ويبدو أن المذهب الذي نُسب الحطيب إلى أهل العراق لا يقتصر عليهم وحدهم. بل ظاهر كلام ابن أبي حاتم بأنه معقول به عند المحدثين عمومًا، وذلك لما ذكره بصدد تأصيل هذه المرتبة قائلًا: "وإذا قيل: شيخ؛ فهو بالمنزلة الثالثة؛ يكتب حديثه، ويُنظر فيه، إلا أنه دون الثانية." فهذه المرتبة تُشارك مرتبة صدوق في حكمها، وهو النظر. ومعنى الحظر - كما سيأتي مفضلًا - التأكيد والمحض لكل ما تُفرد به الراوي، وعدم قبوله إلا ما انتفت القرائن الدالة على الخطأ والرهيم. فهذا يدل أن "شيخ" له نصيب من الاحتجاج كصدوق، إلا أنه أقل حطًا منه. فهو آخر من يرغب فيه أهل الحديث ممن هو أهل للاحتجاج في حال دون حال.

وكونه غير أهل لكي يُحتج به مطلقًا ظاهرًا؛ وذلك لأنه ينقصه الجزم بصلاح دينه وبصلاح حديثه. بينما ترك تقريره مطلقًا أيضًا خلاف المشهور؛ لأن من كان ظاهره صلاح عدالة وضبطًا، ولم تظهر منه ريبه تدل على ضعفه، فهو يُعاقل بحسب ما ظهر منه ما لم يظهر ما يُناقضه. فجعله في عداد المساقى تحسُّمًا، وكذلك ردُّ كل ما يُفرد به من يُصنف بـ "شيخ" لو ما كان في مرتبته على الرغم من ظاهر صلاحه تشددًا.

١ الكفاية، ص ٨١

٢ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٣ المقدمة، ٣٧/٢

والحقيقة أن كل ما يُستدل به من نصوص القرآن الكريم على اشتراط العدالة في الراوي قياساً له على الشاهد والحاجج، غير فيها بـ "ذو عدل" بدلاً من "العدل" كما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِمَّنْ كُمْ ﴾ وفي قوله عز وجل: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾. وفي قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَذَا يَضَعُ الْكَفَيَّةَ ﴾ فالمراد بالعدلين إلى ذوي عدل يدل على أن المقصود هو وجود قدر من العدالة ولو لم يبلغ تمامها؛ لأن "ذو" اسم موصول. والأسماء الموصولة من العام تستغرق جميع أفرادها.

والفرق بين التعبير بالعدل وبينه فهو عدل، أن الأول بإطلاقه يدل على الكمال، بينما الثاني يعبر به يدل على كل من اتصف بقدر من العدالة على اختلاف مراتبها. وهذا مثل العدل عن التعبير بالفاضل إلى ذي فضل في قوله تعالى: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ قال الرازي شارحاً للآية: "هذا تبيين على أن مراتب السعادات في الآخرة مختلفة. وذلك لأنها مقدرَةٌ بقدار الدرجات الحاصلة في الدنيا. فلما كان الإعراض عن ظهر الحق والإقبال على عبودية الحق درجاتٍ غير متناهية؛ فكذلك مراتب السعادات الآخروية غير متناهية؛ ولهذا السبب قال: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾". وقال ابن عاشور: "والفضل الأول: العمل الصالح بقربة مقابلة بفضل الله الغني عن الناس والفضل الثاني المضاف إلى صجير الجلالة هو ثواب الآخرة بقربة مقابلة بالمناج في الدنيا والمعنى: ويؤتي الله فضل كل ذي فضل في عتبه. ولما علق الإتياء بالفضلين؛ علم أن مقدار الجزاء بقدر المجزي عليه. لأنه علق بذي فضل وهو في قوة المستحق، فيه إشعار بالعليل وبالعددين وضبط ذلك لا يعلمه إلا الله، وهو يرب بين العبد وربّه. ونظير هذا مع اختلاف في العقديم والتأخير وزيادة بيان قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾".

١ سورة المائدة، ١٠٦

٢ سورة الطلاق، ٢

٣ سورة المائدة، ٩٥

٤ سورة هود، ٣

٥ سورة هود، ٢

٦ مفاتيح الغيب، ٢٧/٣٦٦

٧ ابن عاشور: هو محمد الفاضل بن محمد الطاهر، أديب خطيب، شارك في هلسوم الدين من طلائع النهضة الحديثة النابيين في تونس. مولده ووفاته بهار له؛ الحركة الأدبية والفكرية في تونس، والتفكير ورجالها، تولى سنة تسعين، وتلاثمائة، وكتبه انظر: الأعلام، ٦/٣٢٥-٣٦٦

٨ سورة النحل، ٩٤

٩ التحرير والتنوير، ١١/٣١٨

فالحلاصة أن العُدول عن التصير بالعدل إلى ذي عدل يُنزل على ابن السراة كل من عُرف  
بعدالة ظاهرًا أو ظاهرًا وباطنًا.

لظاهر صلاح أهل هذه المرتبة يمنع من رد ما تُقرِّدوا به مُطلقًا، بينما عدم معرفة عدالتهم  
الباطنة يُوجب التأكُّد والقحض الشديدين فيما تُقرِّد به أحدُهم، وعدم قبوله إلا بعد انتفاء الموانع  
وتبويض القرائن على أنه حفيظه، وهذا هو "النظر" الذي ذكره ابن أبي جاسم في حُكم أهل هذه المرتبة.  
فمن أُطلق عليه لفظ من أفاظ هذه المرتبة، فهو في جداد من يجوز أن يُحتمل عنه ما تُقرِّد به بعد  
القحض الشديد، وإن كان غيره ممن يُفوقه عدالةً وحسبًا أئبى بتلقي الحديث منه من أهل المراتب  
الآتية.

## الفصل الثالث

### ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"

ويشتمل على خمسة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ مرتبة "صدوق"  
المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"  
المبحث الثالث : الفرق بين مرتبتي "صدوق" و"شيخ"  
المبحث الرابع : ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق" مع الشرح  
المبحث الخامس : حكم أهل مرتبة "صدوق"

## المبحث الأول

### تاريخ مرتبة "صَدُوق"

هذه المرتبة هي الثانية عند ابن أبي حاتم، وقد ذكرها بعد مرتبة "ثِقَّة" بقوله: "وإذا قيل له: إنه صدوق، أو تحله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يُكتب حديثه، ويُنظر فيه، وهي المنزلة العالية."<sup>١</sup>

وقد أشعر ابن الصلاح بشمول هذه المرتبة للفظي "مأمون، وخيار، أو حخير" كما أشعر بنزول هذه المرتبة عن مرتبة "ثِقَّة" قائلًا: ومشهور عن عبد الرحمن بن مهدي الفسوة في هذا الشأن أنه حَدَّثَهُ فقال: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ. فقيل له: أكان ثِقَّة؟ فقال: كان صدوقًا، وكان مأمونًا، وكان حخيرًا— وفي رواية: وكان خيارًا— الثِقَّة شعبة وسفيان."<sup>٢</sup> وصرح العراقي بزيادة مأمون، وخيار في هذه المرتبة، وأقره الأبناسي.<sup>٣</sup>

وأضاف الذهبي إلى هذه المرتبة "ليس به بأس"، كما خالف ابن أبي حاتم وألحق "تحله الصدق" بصالح الحديث كما سبق، وسبق الرد عليه أيضًا.

١ مقدمة الجرح والتصديق، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٣

٣ انظر: البصيرة: والتذكرة، ٣٧/١، والتقييد والإيضاح، ص ١٦٢

٤ انظر: الشذا الفياح، ٢٦٨/٢

٥ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق"

فَصَلَّ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ لِلألفاظِ والعباراتِ المذكورةِ عن مرتبةِ ثقةٍ وتأخيرها عنها، ووضَعها في مرتبةِ أدنى يعيى فُصور دلالتهَا عن الوثوقِ المُطلقِ. وهي كذلك لُغةٌ إذ ينقصها الدلالةُ على الثبوتِ والإحكامِ على الرَّغمِ من دلالتهَا على التعديلِ، بخلافِ ألفاظِ وعباراتِ مرتبةِ الوثوقِ المُطلقِ، كلفظةِ ثقةٍ، أو ثبت، أو حُجةٌ، فهي تدلُّ صراحةً على الإحكامِ والثبوتِ بجانبِ دلالتهَا على التعديلِ كما سيأتي.

ويؤيدُه كثرةُ ورودِ صَدُوقٍ وغيره من الألفاظِ المذكورةِ مُقترنةً بما يُنافي الوثوقِ التامَ في كلامِ أئمةِ التقدُّمِ المُتقدمين. فمن أمثلته ما ذكره ابنُ المَدِينِ قال: "سمعتُ يحيى، وذكرَ عَمْرُ بنَ الوَليدِ الشَّيْخُ، فقال بيده يُحَرِّكُهَا، كأنه لا يَقْوِيه فاسترحجتُ أنا. فقال: ما لك؟ قلتُ: إذا حرَّكتُ يَدِيكَ، فقد أهلكته. قال: ليس هو عندي مَنْ أَعْيَدُ عَلَيْهِ، وَلِصْنِ لا بِأَمْسِ بِهِ."

وكذلك قولُ ابنِ تَمِيمٍ في يحيى بنِ التَّيْمَانِ: "ليس به بأسٌ، صَدُوقٌ، وليس هو بذلك

القوي."

وقولُ البُخَارِيِّ وأبي حَاتِمٍ في نُعْمَانَ بنِ رَاشِدٍ: "في حديثه وهمٌ كثيرٌ، وهو صَدُوقٌ في

الأصل."

ومن أمثلته أيضًا قولُ أبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ في عَمْرٍ بنِ أَبِي سَلَمَةَ الذي روى عنه مُهَنَّسٌ: "هو

عندي صالحٌ صَدُوقٌ في الأصل، ليس بذلك القوي، يُكْتَبُ حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به، يُجَالِسُ في بعضِ

١ يحيى هو ابن سعيد القَطَّان.

٢ المخرج والتعديل، ١٣٩/٦، وضغفاه العقبلي، ١١٩٤/٣، رقم الترجمة ١١٩١

٣ تاريخ ابن شعبة برواية ابن حجر، ٨٦/١

٤ التاريخ الكبير، ٤٨٠/٨، رقم الترجمة ٣٢٤٨، والمخرج والتعديل، ٤٤٩/٨، رقم الترجمة ٤٢٠٦٠، وانظر: التاريخ الأوسط،

٦٨٨/٢، رقم الترجمة ١٨٢٩

ووصفه لكل من إبراهيم بن حمزة الزُّهري وإبراهيم بن المُنذر الجَوَاري بِصَدُوقٍ مع قوله فيهما:  
 "كنا مُتفاوتين ولم تكُنْ لهما تلك المعرفة بالحديث."

وقوله أيضًا في سليمان بن موسى الأَشَدَق: "تحلّه الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب"  
 فالأمثلة على اقتران العبارات الثلاث من "صَدُوق"، و"تحلّه الصدق"، و"لا بأس به" بما  
 يُنالي العوثيق العام كثيرة جدًا، مما يُؤكِّد كونها لا تَبْلُغ في دلالة أصلها أدنى حدٍّ للعوثيق العام.  
 ومما يُؤكِّد أيضًا قصور دلالة العبارات المذكورة عن العوثيق العام ظاهرٌ صَنِيعُ أَيَّةِ التَّقَدُّ  
 المُتَقَدِّمين؛ إذ يُقَدِّمُون مَنْ يَصِفُونَهُ بِ"ثِقَّة" وما شابهه على مَنْ يُطَلِّقُونَ عليه الوصف بـ"صَدُوق" أو  
 "لا بأس به" أو "تحلّه الصدق".

ومن أمثله ما ذكره الفَلاس قال: "سمعتُ عبدَ الرحمن بن مَهْدِيٍّ يَقُول: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ،  
 فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: كَانَ ثِقَّةً؟ قَالَ: كَانَ صَدُوقًا، كَانَ مَأْمُورًا، كَانَ خِيَارًا. الثِقَّةُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانٌ." وقد عَلَّقَ  
 عليه ابنُ أبي حاتمٍ قائلًا: "فقد أُخبر أن الناقلة للأخبار والمقبولين على تنازل، وأن أهل التنزلة الأعلى  
 الثقات، وأن أهل التنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة." وقولُ ابن مَهْدِيٍّ المذكورُ يَدُلُّ على انخراط  
 مرتبة أبي خَلْدَةَ عن مرتبة شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ من جهة، كما يَدُلُّ على نزول ألفاظ صَدُوقٍ، ومَأْمُونٍ، وخِيَارٍ  
 عن مرتبة "ثِقَّة" من جهةٍ أُخرى.

ومثاله أيضًا ما ذكره عثمان الدَّارِمِيُّ سائلًا يحيى بن مَعِينٍ عن أصحاب فتادة: "قلتُ: فحمادُ  
 ابنُ سَلَمَةَ؟ فقال: ثِقَّة. قلتُ: فحمادُ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أم أبو هِلَالٍ؟ فقال: حمادُ أَحَبُّ إِلَيْ، وأبو هِلَالٍ  
 صَدُوقٌ."<sup>٦٤</sup>

ومن أمثله أيضًا ما حكاه الدَّارِمِيُّ قال: "وسألتُه [أي ابن مَعِينٍ] عن عبد السلام بن حرب؛  
 فقال: هو صَدُوقٌ. وسألتُه عن محمد بن فضيل؛ فقال: ثِقَّة. قلتُ: عبد السلام أَحَبُّ إِلَيْكَ أم محمد بن  
 فَضِيلٍ؟ فقال: محمدُ أَحَبُّ إِلَيْ."<sup>٦٥</sup>

- ١ الخرج والتعديل، ١١٨/٦، رقم الترجمة ٦٣٥، وضغطاء العقيلي، ٣٠٨/٤، رقم الترجمة ١٩٠٩
- ٢ الخرج والتعديل، ٩٥/٢، رقم الترجمة ٢٥٩
- ٣ المرجع السابق، ١٤٢/٤، رقم الترجمة ٦١٥
- ٤ مقدمة الخرج والتعديل، ١٦٠/١، والنظرة ٣٧/٢
- ٥ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٦ تاريخ ابن مَعِينٍ برواية الدارمي، ص ٤٩، أرقام النصوص ٣٧، ٣٨
- ٧ المرجع السابق، ص ٦٥٦، أرقام النصوص ٥٤٠-٥٤٢

وقول أبي حاتم في أمية بن إسحاق العيصي: "محمد بن الهيثم أحب إلي مني، وتحمله الصدق".  
 "بينما وصف محمد بن الهيثم الطبري أبا عبد الله بـ "ثقة" في رويوه وفي أخرى قال: "ثقة حافظ  
 عيس. هو أحب إلي من أمية بن إسحاق".

ومن أمثله أيضًا ما ذكره الأجرى قال: "سئل أبو داود عن مظرف، وابن أبي السقر، فقال:  
 ابن أبي السقر لا بأس به، مظرف فوقه." "بينما وصف مظرف بلفظة ثقة."

فالحلقة أن الأدلة على تعامل أئمة التقدم مع "صدوق"، و"تحمله الصدق"، و"لا بأس به"  
 على أنها أنزل من الوثيق العام كثيرة.

ولا ينبغي أن يعكز صغره هنا الأمر ورود صدوق وما في مرتبه من ألفاظ وعبارات مقترنة  
 مع ما فوقها في الدلالة، لأنها لا تدل بنفسها على الوثيق العام، بل تحتاج إلى قرينة لذلك، كالسياق، أو  
 شهرة الراوي بالحفظ والافتان، وما إلى ذلك؛ لئلا تقرر أن الأصل في العبارات المذكورة أنها لا تدل على  
 القوة والإحكام. فلا تحل على الوثيق العام إلا بدليل أو قرينة يقتضيان صرفها عن المعنى الأصلي.

فمن أمثلة ورود العبارات المذكورة في سياق يدل على الوثيق العام قول ابن سيرين في سيرة  
 بن جندب صحابي رسول الله ﷺ: "كان سيرة ما عليك عظيم الأمانة، صدوق الحديث،  
 يحب الإسلام وأهله." ولولا السياق، وكون المقول فيه صاحبًا جليلًا، لما دلت عبارة صدوق على  
 الوثيق العام.

ومن أمثله كذلك قول شعيب: "شك ابن عون أصدق عندي من حديث آخر عندكم،  
 صدوق صدوق." فلو حذف من العبارة "شك ابن عون أصدق عندي من حديث آخر عندكم،  
 لئلا تهضت كلمة صدوق على الرغم من التكرار إلى الدلالة على الوثيق العام.

وقل يدل هذا في قول ابن معين: "عباد بن العوام ثقة، صدوق، مأمون، مقنع، جليل الحديث.

- ١ المرح والتمديد، ٤١٣/٢، رقم الترجمة ١١٢٥
- ٢ انظر المرح والتمديد، ٩٢/٨، ٣٩٥
- ٣ المرح والتمديد، ٨٢/٨، رقم الترجمة ٣٩٦
- ٤ سوالات الأجرى، ١٧٦/٦، رقم الترجمة ١٧٥
- ٥ انظر: سوالات الأجرى، ١٧٦/٦، رقم الترجمة ١٧٤
- ٦ سيرة بن جندب: هو أبو عبد القوي، صارح في صغره غلامًا بحضرة النبي ﷺ، فصرعه، فأجازة في  
 البعثة وغزا مع رسول الله ﷺ غير عروبة، نزل بعد ذلك البصرة، ثم الكوفة، كان عظيم الأمانة، يحب  
 الإسلام وأهله. توفي سنة ست وستين، روى عنه الشعبي، وابن سيرين وآخرون. انظر: معرفة الصحابة، ١٤٦٥/٢٢
- ٧ علل أحمد بن حنبل، ٤/٣٦٥، رقم النص ٤٦١٨
- ٨ الصيغ، ص ١٧٧، رقم النص ٢٣

هو والله أولئك من يزيد بن هارون. أفيزيد لجز ثقة؟ بلى، والله إنه ليثقة، وإن عبداً لأوثق منه.<sup>١</sup>  
 وفي قول أحمد: "يزيد بن زريع: ما أتقته وأحفظه! يا لك من صحبة الحديث، صدوق متقن."<sup>٢</sup>  
 وقال: "شك يوماً في حديثه، فقبل له: أشككت؟ قال: أنا أشك فلا. أخلتف إلى صاحبه كنا وكذا  
 حتى أتقته. وكل شيء روى عن سعيد؛ فلا شمالي سعتة من أحد. سماعه من سعيد قديم، وكان يأخذ  
 الحديث بتكبير."<sup>٣</sup>

ومن أمثله أيضاً قول البخاري: "إدريس بن يزيد الأودي ثبت صدوق."<sup>٤</sup>  
 وما ذكره ابن أبي حاتم قال: سألت أبا زرعة عن الميث بن سعد، فقال: "صدوق." فقلت:  
 "يحتج بحديثه؟" قال: "أبي لصرى."<sup>٥</sup>

وكذلك قول أبي حاتم في يزيد بن هارون: "ثقة، إمام، صدوق في الحديث لا يسأل عن  
 مثله."<sup>٦</sup>

وقل يمثل هذا في قولهم: "ثقة صدوق." أو "ثقة لا بأس به." وهما يردان كثيراً على المستعملين.  
 والأمثلة بهذا المعنى كثيرة جداً.

فإذا تقرر أن الأصل في ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أنها أنزل في دلالتها من العويق العام،  
 فالسؤال الذي يتشأ هنا هو هل تصور هذه العبارات الغلات خاص بالثبانية أو بالضبط، أو بغيرهما؟

وبالنظر في أقوال الأئمة يتبين بوضوح أنه في الغالب يتعلق بالحفظ، حيث يتبعون الوصف  
 بإحدى العبارات المذكورة بتفصيل وجوه الخلل في حديثه، أو ضبطه. وهذا في كلامهم كثير جداً. أذكر  
 على سبيل المثال قول أبي حاتم في يحيى بن سليم: "شيخ تحله الصدق، ولم يكن بالحافظ."<sup>٧</sup> والظاهر  
 أنه لا يفتي الحفظ تماماً عن الرجل؛ وإنما يفتي عنه كمال الحفظ بدليل دخول الألف واللام على لفظ  
 الحافظ بمعنى العهد، فيكون المعنى: ولم يكن بتلك المرتبة المعهودة من الحفظ التي تكون للثقة،  
 والتي تجعله في عداد من يحتج به مطلقاً.

- ١ تاريخ ابن معين برواية ابن محرز ٢٠٤/١
- ٢ المعرفة بالطريق ١٦٠/٢
- ٣ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٤ النظر: علل الترمذي الكبير، ص ١٩٦، رقم الحديث ٣٥٤، و
- ٥ الجرح والتصديق، ١٨٠/٢، رقم الترجمة ١٠١٥
- ٦ المرجع السابق، ٢٩٥/٩، رقم الترجمة ١٢٥٥
- ٧ الجرح والتصديق، ١٥٦/٩، رقم الترجمة ٦٤٢

ومن أمثلته أيضًا قول أبي حاتم في حُذَيْجِ بْنِ مُعَاوِيَةَ: "مَحَلُّ حُذَيْجِ الصَّدَقِ، وَلَيْسَ مِثْلَ أَحْوَبِهِ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ." حيث جمع بين الوصف بالصدق، وبين بيان ضعف في حديثه.

وكذلك قوله في عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ: "كَانَ صَدُوقًا وَرَبِيًّا وَهَمَّ فِي حَدِيثِهِ وَرَبِيًّا دَلِيسٌ، وَفِي حَدِيثِهِ عَنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بَعْضُ الْأَغَالِيطِ."<sup>١</sup>

وقوله في فَضَّالَةَ: "صَدُوقٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يَحْسَبُ بِهِ. حَدِيثُهُ عَنِ يَحْيَى بْنِ مَعْبُدٍ فِيهِ إِنْكَارٌ، وَهُوَ فِي غَيْرِهِ أَحْسَنُ حَالًا. وَرِوَايَتُهُ عَنِ ثَابِتٍ لَا تُصَحِّحُ."<sup>٢</sup>

وقول أبي حاتم في محمد بن يُكَيْرِ الحَضْرَمِيِّ: "صَدُوقٌ عِنْدِي، يَفْلُظُ أَحْيَانًا"<sup>٣</sup>

وقوله أيضًا في أبي المنذر محمد بن عبد الرحمن الطَّفَاوِيِّ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، صَدُوقٌ صَالِحٌ إِلَّا أَنَّهُ يَهَمُّ أَحْيَانًا."<sup>٤</sup>

إلا أنه بجانب ذلك، تُردُّ أقوالٌ وعباراتٌ ظاهرها أن القصور فيمن وصف به "صَدُوقٌ" أو "مَحَلُّه الصَّدَقِ" أو "لَا بَأْسَ بِهِ" من جهة العدالة الدفنية دون الضبط، كَالْقَلْبِيِّينَ بِبَدْعَةِ دُونَ الْمُكَفِّرَةِ<sup>٥</sup>، مِمَّا يُحْتَمَلُ مَعَهَا الْكُذُوبُ تَضَمُّنًا أَوْ قِسْمًا، أَوْ الْقَلْبِيِّينَ بِأَمْرِ يُعَدُّ مِنْ حَوَارِمِ الْمَرْوَةِ كَتَدْخُلِ الرَّارِيِّ فِي تَمَعَلِ

١ المرجع السابق، ٣٦١/٣، رقم الترجمة ١٢٨٤: "صنعة"، والصحیح ما أثبتته وكذلك ورد في تهذيب الكمال، ٤٩٠/٥، رقم الترجمة ١١٤٣، وفي تهذيب التهذيب، ٢١٨/٢، رقم الترجمة ٤٠١

٢ المرجع السابق، ٣٦١/٣، رقم الترجمة ١٣٨٤

٣ المرجع السابق، ١١٦/٧، رقم الترجمة ٤١

٤ المرجع السابق، ٨٦/٧، رقم الترجمة ٤٨٣

٥ المرجع السابق، ٢١٤/٧، رقم الترجمة ١١٨٦

٦ المرجع السابق، ٣٢٤/٧، رقم الترجمة ١٧٤٧

٧ البدعة كما سبق تنقسم إلى قسمين، مكفرة، وما دون المكفرة، فالمكفرة هي التي يعلم كونها كفرًا معلومًا بالضرورة، كمن أثبت نبيًا بعد خاتم النبيين ﷺ، أما البدعة التي على ما دون ذلك من الشهرة عند الناس مهما عظمت، فالمنقول عن السلف أنهم لا يكفرون أحدًا بها، ولا يفسقون، ولا يردون شهادة أحد بسببها، بل تحمل على الخطأ. قال الشافعي: "ذهب الناس من تأويل القرآن والأحاديث أو من ذهب منهم إلى أمور اختلفوا فيها فتباينوا فيها تباينًا شديدًا واستحل فيها بعضهم من بعض ما تطول حكايته وكان ذلك منهم متى قاما منه ما كان في عهد السلف وبعدهم إلى اليوم فلم تعلم أحدًا من سلف هذه الأمة يقتدى به ولا من التابعين بعدهم رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأ وصله ورأه استحل فيه ما حرم عليه ولا رد شهادة أحد بشيء من التأويل كان له وجه محتمله وإن بلغ فيه استحلال الأسم والمال أو المقرط من القول وذلك أنا وجدنا النساء أعظم ما يعصى الله تعالى بها بعد الشرك وجدنا عقاب أولئك يستحلونها بوجوه وقد رغب لهم نظرائهم عنها وخالقوهم فيها ولم يردوا شهادتهم بما رأوا من خلافهم فكل مستحل بتأويل من قول أو غيره فشهادته حاضية لا ترد من خطأ في تأويله" الأم، ٢٢٢/٦

## السُّلْطَانِي

فمن ذلك قول شعيب في محمد بن راشد الكحولاني: "ما كتبت عنه. أما إنه صدوق، ولكنه شيعي أو قدرني."<sup>١</sup>

وقول أبي حاتم: "الصلت بن بهرام هو صدوق، ليس له عيب إلا الإرجاء."<sup>٢</sup>

وقول أبي حاتم في زيد بن واقد، وقد حكم على حديثه بصحيح حسن: "وزيد تحله الصدق، وكان يرى القدر."<sup>٣</sup>

وقوله أيضا في يحيى بن بسطام الأصغر: "شيخ صدوق. ما بحديثه بأس. قدرني."<sup>٤</sup>

وما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في علي بن أبي هاشم الليثي التتدياني: "ما عليك إلا صدوقا. وقف في القرآن، فترك العام حديثه. قال عبد الرحمن: ولم يقرأ علي أبي حديثه. فقال: وقف في القرآن، فوقفنا عن الرواية عنه، فاضربوا على حديثه."<sup>٥</sup>

وقول أبي حاتم في معبد الجهني البصري: "كان صدوقا في الحديث، وكان رأسا في القدر. قديم المدينة، فأحمد بها ناسا."<sup>٦</sup>

وقال ابن الجنيد: "سمعني يحيى بن معين ذكر حسينا الأشقر، فقال: كان من الشيعة المغلبي الكبار، قلنت فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به قلت: صدوق؟ قال: نعم. كتبت عنه، عن أبي كديبة، ويعقوب القمي."<sup>٧</sup>

وقول ابن معين في أبي إسرائيل السلافي: لا بأس به، كان يفرط في التثنيج."<sup>٨</sup>

ومن ذلك أيضا ما ذكره عبد الله بن أحمد قال: "سألت أبي عن أسد بن مسروق، قال: كان صدوقا، وأبو يوسف صدوق، ولكن أصحاب أبي خنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم شيئا."<sup>٩</sup>

- ١ جليل أحمد برواية ابنه عبد الله، ٥٥٥/٢، ١٥٦/٣، أرقام النسخ ٣٣٢٢، ٤٦٩٤
- ٢ الجرح والتعديل، ٤٤٣٨/٤، رقم الترجمة ١٩٢٠
- ٣ انظر: جليل ابن أبي حاتم، ١٤٥/٥، رقم الحديث ١٨٧٣
- ٤ الجرح والتعديل، ٤٣٤/٩، رقم الترجمة ٥٥٦
- ٥ المرجع السابق، ١٩٤٦/٦، رقم الترجمة ١٠٦٨
- ٦ الجرح والتعديل، ٤٨٠/٨، رقم الترجمة ١٢٨٢
- ٧ سؤالات ابن الجنيد، ص ٤٣٥، رقم النص ٦٧٤
- ٨ تاريخ أبي زرعبة المستنفي، ص ٤٦١
- ٩ جليل أحمد برواية ابنه عبد الله، ٣٠٠/٣، رقم النص ٥٣٣٢

وقول أبي زرعة: "رحم الله أحمد بن حنبل، بلغني أنه كان في قلبه عُصْفُ من أحاديثك ظهرت عن المعلِّ بن منصور، كان يحتاج إليها. وكان المعلِّ أشبه القوم - يعني: أصحاب الرأي بالعلم - وذلك أنه كان طلبة للعلم. رحل، وعني به فتصَّبر أحمد عن تلك الأحاديث، ولم يسمع منه حرفاً، وأما علي بن المديني، وأبو خزيمة، وجماعة أصحابنا فسعوا منه، والمعلِّ صدوق."

وقول أبي حاتم في كليل بن طلحة الجعدي: "لا بأس به، ما كان له غيب إلا أن يحدث في مسجد الجامع."

وقال الدورقي: "سئل يحيى عن زكريا بن منظور، فقال: لا بأس به. فقلت: قد سألتك عنه مرّة، فلم أرك فيه جيّد الرأي؟ أو نحو هذا من الكلام. فقال: ليس به بأس، وإنما كان فيه شيء زعموا أنه كان طقيلًا."

فالمخالصة أن قُصور دلالة إحدى العبارات الثلاث عن الإحكام يشكّل الضبط والعدالة، فتحليل النقص في ضبط الراوي، كما تحمله في عدالة، كما تحمله فيهما معاً.

إلا أن هذا لا يعني خلوّ الراوي تماماً من العدالة أو الضبط أو منهما معاً. إذ المعنى الدورقي للعبارات الثلاث، وكذلك تعامل أئمة التقد يدُلُّ على أن من وُصف بإحدى العبارات الثلاث يستحق بقدر كبير من العدالة والضبط. لأن الجامع في هذه العبارات الثلاث الدلالة على صلاح الراوي.

وبين ذلك أن الوصف بصدوق أو تحلُّه الصدق لا يدلُّ على دوام الصدق فحسبه بل النظر في كلام أئمة التقد يدُلُّ على أن المراد بالصدق ومشتقاته في كلامهم تقيض السوء وليس تجرّد تقيض الكذب. ولذلك لا يُطلقون الوصف بالصدق أو ما اشتق منه كأصدق الناس، أو صديق، أو صدوق، أو تحلُّه الصدق، أو من أهل الصدق، أو رجل صدق على مبتدك، أو كافر، أو منافق، أو فاسق، أو كلاب، - وإن كانوا يُطلقونه على بعض من وجد فيه خرم من حوارم السُرورة أو من ربي يودعه لم ير لها أثر على صدقه - مما يدلُّ على أن مرادهم بصدوق ومشتقاته أجمع من تجرّد إرادة نفي الكذب، وهو نفي السيئات التي تدخّل في حدّ الفسق، فإذا انتفت السيئات التي تدخّل في حدّ الفسق، لم يبق إلا غلبة التحاسن على المساوي، ومعلوم أن السيئات التي دون الفسق لا يمكن التحليل عنها تماماً، فيكون أدنى حدّ لكمال الصدوق كثرة محاسنه إلى حد غلبتها على مساويه بعد تحليله من أسباب

١ ضعفاء أبي زرعة، ٣٧/١

٢ الجرح والتصديح، ١٧٢/٧، رقم الترجمة ٩٨٢

٣ تاريخ ابن معين برواية الدورقي، ٢٣١٩/٣، رقم النص ٢٦١

الفسق كلها. وكذلك قولهم تحلّه الصدق. أي موصوفه من كثرت تحاميه حتى غلبت على مساويه.  
 وبهذا المعنى يتطابق الوصف بـ "صّدوق" و "تحلّه الصدق" مع التعبير بـ "لا بأس به". فإنها  
 عامة في نفي جنس اللباس عن الراوي. والمراد بالباس العيب. ولا يُمكن لأحد أن يبرأ من كل عيب  
 كما سبق، فيُحتمل اللباس في هذه العبارة على العيوب الكبيرة، وغلبة العيوب الصغيرة. فيكون معنى لا  
 بأس به، أي لا عيب كبير فيه، ولا غلبة لعيوب صغيرة فيه. بل الغلبة لمحاسنه على مساويه. وهكذا  
 تتفق العبارات الثلاث في الدلالة على ما يُمكن تسميته بصلاح الراوي في الدين.

وبما يؤكده وجود طائفة أخرى دون كامل العدالة ممن يُستحسن حالهم في الإسلام ما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ۗ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ۗ وَأَصْحَابُ  
 الْمَشْأَمِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمِ ۗ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۗ أُولَٰئِكَ الْمُقَدَّمُونَ ۗ فِي سَبْتِكَ النَّبِيُّ ۗ ۝١٤﴾ مع قوله  
 تعالى: ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ ۗ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ۗ ۝١٥﴾ في سبوتك النبي. مما يدل على أن من نُكِر بالجنّة طائفتان:  
 السابقون، وأصحاب اليمين، وإن كانوا دون السابقين فضلاً.

ثانياً: ويتطابق هذا مع قوله تعالى: ﴿ وَلَعَنَ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ۗ ۝١٦﴾ ووصف الجنّتين، ثم قال:  
 ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ۗ ۝١٧﴾ فالظاهر أن الجنّتين الأولىين للسابقين، والأخرتين لأصحاب اليمين.

ثالثاً: وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُورِنَا لَهُمْ أَضْوَاجَهُمْ مِنَ جِبَدَاتٍ فَمِنَّهُمْ ظِلَالٌ لِنَفْسِهِمْ وَمِنْهُمْ  
 مُتَّقِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِنُ اللَّهُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ۗ ۝١٨﴾ حيث انفقوا على كون  
 المُقتصد والسابق بالخيرات بإذن الله على اختلاف مراتبهم من أهل الجنة. فيكون المُقتصد من  
 أصحاب اليمين، والسابق بالخيرات هو أحد من قصده بالسابقين في سورة الواقعة.

رابعاً: وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَمْ تَجْمَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ تَجْمَلُ  
 الْمُؤَفَّرِينَ كَالْفُجَّارِ ۗ ۝١٩﴾ فجعل الطبيعيين طائفتين أعم وأخص، فالأعم هم الذين آمنوا وعملوا  
 الصالحات، والأخص المُتَّقُونَ، وقابلتهما بطائفتين للعصاة أعم وأخص، فالأعم المُفْسِدُونَ في الأرض  
 فدخل فيهم الكفار والفساق من المؤمنين، والأخص الفجار بمعنى الفساق من المؤمنين.

- ١ سورة الواقعة، ٧-١٢
- ٢ سورة الواقعة، ٢٧ و٢٨
- ٣ سورة الرحمن، ٤٦
- ٤ سورة الرحمن، ٦٢
- ٥ سورة قاطر، ٣٢
- ٦ الفجر: تفسير الطبري، ٢٠/٤٦١-٧١
- ٧ سورة ص، ٢٨

فهذه الآيات تُؤكِّد أن أهل النجاة مُطلقًا طائفتان، الأولى من تمت هداهنَّم والىانية من ذوتهم قليلا، وهم الصالحون، والكلُّ مُسَجِّقٌ للقرآن والنجاة في الآخرة على اختلاف مراتبهم وهناك ما يدلُّ على أن أهل العدالة أيضًا مُقسَّمون إلى طوائف وهي: الثيبون والصديقون والشهداء، وذوتهم الصالحون في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ٢١﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا ٢٢

هذا، والأصل أن تشمل العبارات الثلاث الممتلئة لهذه المرتبة عند الإطلاق صلاح الراوي ديانةً و ضبطًا معاً، لأن الأصل في الإطلاق الكمال كما قد سبق، وصلاح الراوي لا يحكم إلا إذا شمل ديانته و ضبطه معاً بخلاف صلاح غيره من الناس.

ولعل دلالة العبارات المذكورة على صلاح الراوي ديانةً مما لا يخفى فيه اثنتان من المشغولين بهذا العلم، وأما دلالة العبارات المذكورة على صلاح الراوي ضبطاً، فتوضيح خلافه، وقد نفاها ابن الصلاح تماماً حيث ذكر أنها لا تُشعرُ بشرحطة الضبط. وقد سبق بيانُ حصول دلالة العبارات الثلاث لفة للعدالة والضبط معاً بخلاف ما ذهب إليه ابن الصلاح، وبقي بيان ما يدلُّ على أنها كذلك في عُرف أئمة التقيد. والذي فيه شواهد كثيرة له، وهي تُنحصر فيما يلي من أوله:

الدليل الأول: كثرة ورود بعض هذه العبارات مُقيَّدة بالحديث وما في معناه، ومعلوم أن التعيينَ حصراً المُطلق على بعض أفرادها، فلولا شمول هذه العبارات لسن هَلَب صوابه على الخطأ ضبطاً؛ لما صحَّ تقييدها به، كقول شعبة: "جابر الجعفي صدوق في الحديث."<sup>١</sup>

وقول شعبة أيضاً: "أما جابر الجعفي، ومحمد بن إسحاق، فصُدوقان في الحديث."<sup>٢</sup>

ومن شواهد أيضاً ما ذكره ابن أبي حاتم، قال: سألت أبا زرعة عن محمد بن مُصعب القرظي، فقال: "صدوق في الحديث" ولكنه حدث بأحاديث مُنكرة، قلت: فليس هذا بما يُضعفه؟ قال: نظن أنه غلط فيها.<sup>٣</sup>

وقول أبي حاتم في معبَد الجعفي: "كان صدوقاً في الحديث" وكان رأساً في القدر، قديم المدينة؛ فأفسد بها ناساً.<sup>٤</sup>

١ سورة النساء، ٦٩-٧٠

٢ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٣

٣ المخرج والتصديق، ٢/٤٩٧، رقم الترجمة ٤٠٤٣

٤ علي أحمد برواية عبد الله، ٣/٤١٤، رقم النص ٤٩٤٤

٥ المخرج والتصديق، ٦/١٠٣، رقم الترجمة ٤٤٩

٦ المرجع السابق، ٨/٤٣٨، رقم الترجمة ١٢٨٢

وقول أبي حاتم: "زياد بن علقمة صدوق في الحديث."

وقول أبي زرعة في علي بن الجهم: "كان صدوقاً في الحديث."

وقول أبي حاتم في المعلى بن منصور الرازي: "كان صدوقاً في الحديث، وكان صاحب رأي."

والشواهد على تقييد العبارات المذكورة بالحديث كثيرة، ولا يمكن حمل مثل هذه العبارات على العدالة الدينية، إذ لا يبقى حينئذ لتقييدها بالحديث معنى. فثبت بهذا أنها تدل على صلاح الضبط إذا قُيِّدَت بالحديث. وعند الإطلاق تشمل صلاح الضبط والعدالة معاً.

الدليل الثاني: كثيراً ما يستعملون على صدق الترو بغلبة الصواب على الخطأ في حديثه، مما يدل على أن حكمتهم على راو بالصدق وما يشتق منه مبنية على قدر غلبة الصواب على الخطأ كما في قول أحمد بن عاصم بن علي بن عاصم: "حديثه حديث مقارب، حديث أهل الصدق، ما أقل الخطأ فيه."<sup>١</sup>

وقوله أيضاً: "أيوب بن جابر حديثه يشبه حديث أهل الصدق."

وقوله في حسان بن إبراهيم الكرماني: لا بأس به، وحديثه حديث أهل الصدق.

وقوله في زياد بن عبد الله البكائي: "ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق."

وقوله في محمد بن عباد السخي: "حديثه حديث أهل الصدق، أرجو أن لا يكون به بأس."

وقوله في علي بن غراب: "كان حديثه حديث أهل الصدق."

وقول أبي حاتم في عيسى بن ظهمان: "لا بأس به. يشبه حديث أهل الصدق، وما

بجديده بأس."

- ١ المرح والتعديل، ١٥٤٠/٣، رقم الترجمة ٢٤٣٧
- ٢ المرجع السابق، ١٠٧٨/٦، رقم الترجمة ٩٧٤
- ٣ المرجع السابق، ٣٣٤/٨، رقم الترجمة ١٥٤١
- ٤ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٢٢، رقم النص ٤٤١
- ٥ عمل أحمد برواية عبد الله، ١١٧/٣، رقم النص ٤٤٩٣
- ٦ المرح والتعديل، ٢٣٨/٣، رقم الترجمة ١٠٥٦
- ٧ عمل أحمد برواية محمد بن عبد الله، ٢٤٩٨/٣، رقم النص ٥٣٢٥
- ٨ المرجع السابق، ١٠٧٤/٢، رقم النص ٢٨٤١
- ٩ عمل أحمد برواية المروزي وغيره، ص ٧٣، رقم النص ١٤٠
- ١٠ المرح والتعديل، ٢٨٠/٦، رقم الترجمة ١٥٥٢

وكما في قول أبي حاتم في أسامة بن حيان الحكيم: "يدل حديثه على الصدق. لا أعلم روى عنه غير سليمان بن مرحبيل."<sup>١</sup>

بينما قال في عيسى بن سليمان القرظي الجعفي - الفهرقي: "يدل حديثه على الصدق."<sup>٢</sup> وكذلك قال في محمد بن موسى العنزي الكوفي أبي مالك.<sup>٣</sup>

وتوقف أبو زرعة عن إطلاق "صدوق" على عبد الله بن محمد بن عجلان قبل أن يطلع على حديثه، فقد سأله عنه البردعي قائلا: "فمحلّه عندك محل أهل الصدق؟" قال: "لا أدري حتى يعرض عليّ من حديثه شيئا." فتوقف أبو زرعة في إطلاق وصف الراوي بالصدق حتى النظر في مروياته يدل على أن الضبط جزء من مدلوله.

**الدليل الثالث:** استخدام هذه العبارات كمتقابل لما يدل على الضعف في الحفظ. مع إشارة أحيانا بأن بينها وبين الضعف في الحفظ فرق كبير.

ومن أمثلية قول البردعي: "وسئل [أبو زرعة] عن موسى بن عمير، وأنا شاهد، فقال: لا بأس به. فقلت: تقول هذا في موسى بن عمير، وقد روى عن الحكم ما روى؟ قال: ليس ذلك أعني. إنما أعني الذي روى عنه وكيع، ويحدث عن علقمة بن وائل، وهو لا بأس به. أمّا الذي ذهب إليه فضعيف." وبالنظر في حال موسى بن عمير الذي ضعفه أبو زرعة، يتضح أنه ضعف بسبب التفرّد برواية التماكيز.<sup>٤</sup> ووضح من كلام أبي زرعة أن موسى بن عمير الراوي عن علقمة بن وائل سلم مما ضعف به سميّه، فلذلك ضعف رفعه إلى مرتبة "لا بأس به". وهذا السبب متعلق بالضبط، لا بلعدالة.

ومن أمثلية أيضا ما ذكره ابن أبي حاتم: "قيل لأبي وهب الله بن راشد أحب إليك أم وهب ابن راشد الرقي؟ قال: وهب الله لا يُقرن إلى ذلك. وهب الله بن راشد محلّه الصدق." بينما قال في وهب بن راشد: "منكر الحديث، حدث بأحاديث بواطيل." فقوله: وهب الله لا يُقرن على ذلك دال على أنه بريء من العيوب المذكورة في وهب بن راشد، وهي تتعلق بالضبط.

١ المهرج والتعديل، ٢٨٦/٢، رقم الترجمة ١٠٣٥

٢ المرجع السابق، ٢٢٨/٦، رقم الترجمة ١٥٤١

٣ المرجع السابق، ٨٢/٨، رقم الترجمة ٣٤٤

٤ ضعفاء البردعي، ٥٤١/٢

٥ المرجع السابق، ٥٣٦/٢

٦ انظر: الكامل، ٥٦٤/٥، رقم الترجمة ٦٨١٩

٧ المهرج والتعديل، ٢٧/٩، رقم الترجمة ١٢٠

٨ للمرجع السابق، ٢٧/٩، رقم الترجمة ١٢١

وقول أحمد: "الثَّعْمَانُ بْنُ سَعْدٍ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيِّ مَقَارِبِ الْحَدِيثِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَكِنْ  
الثَّعْمَانُ فِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، لَهُ أَحَادِيثٌ مَتَاكِيرٌ."<sup>١</sup>

وقول أبي زُرْعَةَ فِي بَحْيِيِّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الثُّورَفِيِّ: "لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا الثَّعْمَانُ فِي أَبِيهِ."<sup>٢</sup>  
بينما قال في أبيه: "مُتَكَبِّرُ الْحَدِيثِ"<sup>٣</sup>.

**الدليل الرابع:** وصفهم لِرَارٍ يَأْخُذُ بِالعِبَارَاتِ التَّلَاتِ، ثُمَّ ذَكَرَ غَيْبَ مِنَ العُيُوبِ الحَقِيقَةِ فِي  
ضَبْطِهِ، فِي أَسْلُوبٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِوَصْفِهِ الأَوَّلِ كَأَسْلُوبِ الاستِثْنَاءِ، أَوِ الاستِدْرَاكِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ  
الأصلَ فِيمَنْ وَصَفَ بِهَا السَّلَامَةَ مِنْهَا. فَإِنَّ الاستِثْنَاءَ هُوَ "الإِخْرَاجُ بِأَلَا أَوْ إِحْدَى أُخْوَاتِهَا مَا كَانَ دَاخِلًا  
فِي الحُكْمِ السَّابِقِ عَلَيْهَا"<sup>٤</sup>. وَالاستِدْرَاكِ هُوَ "تَعْقِيبُ الكَلَامِ بِقِنِي مَا يُتَوَقَّعُ مِنْهُ ثُبُوتُهُ، أَوْ إِثْبَاتِ مَا يُتَوَقَّعُ  
مِنْهُ نَقْيُهُ"<sup>٥</sup>. فَإِذَا وَصَفَ الرَّوَايَ يَأْخُذُ بِهَذِهِ العِبَارَاتِ، حَسَّنَ الظَّنَّ بِهِ وَتَبَادَرَ إِلَى الذَّهْنِ صِلَاحُ حَالِهِ وَبَيَانَةٌ  
وَضَبْطًا، وَاحْتِجَاجُ النَّاقدِ إِلَى الإِتْيَانِ بِأَسَالِيبِ الاستِثْنَاءِ، أَوِ الاستِدْرَاكِ عِنْدَ تَعْيِينِ مَوْضِعِ ضَعْفِهِ فِي الرَّوَايَةِ  
لِيُخْرِجَهُ مِمَّا وَصَفَهُ بِهِ مِنَ الصَّلَاحِ. فَلَوْلَا دَلَالَةُ العِبَارَاتِ المَذْكُورَةِ عَلَى صِلَاحِ ضَبْطِ الرَّوَايَةِ، لِمَا صَحَّ  
إِتْبَاعُهَا بِأَسَالِيبِ المَذْكُورَةِ إِذْ يُشْتَرَطُ فِي الاستِثْنَاءِ، وَالاستِدْرَاكِ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ أُدْوَاتِهِمَا مُخَالِفًا لِمَا  
قَبْلَهُمَا، فَلَا يَصِحُّ مَثَلًا، وَلَا يُقَالُ: ضَعِيفٌ إِلا أَنَّهُ مُخْطِئٌ.. أَوْ مَتْرُوكٌ وَلَكِنَّهُ يَرَوِي المَتَاكِيرَ.

فَمِنْ أَمْثَلَةٍ وَصَفَهُمُ لِلرَّوَاةِ بِعِبَارَاتِ هَذِهِ المَرْتَبَةِ مَعَ إِتْبَاعِهَا بِأَسْلُوبِ الاستِثْنَاءِ، أَوِ الاستِدْرَاكِ،  
أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا قَوْلُ أَحْمَدَ فِي رِوَاةِ بِنِ الحُرَّاحِ أَبِي عَصَامٍ: "لَا بَأْسَ بِهِ، صَاحِبٌ سُنَّةٌ، إِلا أَنَّهُ خَدَّتْ  
عَنْ سَفِيَانَ أَحَادِيثٌ مَتَاكِيرٌ."<sup>٦</sup>

وقوله فِي الحُصَيْنِ بْنِ عَطِيَّةِ العَيْثِيِّ: "لَا بَأْسَ بِهِ، رَوَى عَنْهُ وَكَيْعٌ وَالثَّقَفِيُّ إِلا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ  
الثَّقَلِيَّ السَّيِّئُ رَوَى عَنْهُ أَحَادِيثٌ مُنْكَرَةٌ."<sup>٧</sup>

وقوله فِي مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ: "لَا بَأْسَ بِهِ، إِلا أَنَّهُ كَانَ لَا يَقُولُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ:  
حَدَّثَنَا."<sup>٨</sup>

١. سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٨٧، رقم النص ٣٣٢
٢. المخرج والتعديل، ١٩٨٤/٩، رقم الترجمة ٧٢٧
٣. المرجع السابق، ١٩٧٩/٩، رقم الترجمة ١١٧١
٤. الصحاح، ٣٩٦/٢
٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣٩٨/١
٦. علل أحمد برواية عبد الله، ٣١/٢، رقم النص ١٢٥٧
٧. المخرج والتعديل، ١٤٦/٣، رقم الترجمة ٥٧٠
٨. كذا في المخرج والتعديل، ٢٩٢/٧، رقم الترجمة ١٥٨١، وفي علل أحمد برواية عبد الله، ٤٣٥/١، رقم النص ٩٦٩  
بلفظ "يقفه" مكان "لا بأس به".

وقول أبي حاتم في أبي الصنبر محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: "ليس به بأس، صدوق، صالح إلا أنه يهمل أحيانا."<sup>١</sup>

وقوله في أبي خديفة التهمتي موسى بن مسعود: "صدوق معروف بالقرى. كان الشوري نزل بالبصرة على رجله، وكان أبو خديفة معهم، فكان سفيان يوجهه أبا خديفة في حوائجه، ولكن كان يضحك، وروى أبو خديفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث، وفي بعضها شيء."<sup>٢</sup>

وقول أبي حاتم أيضا في عثمان بن الهيثم بن جهم المؤدب: "كان صدوقا غير أنه كان بأخرة كان يتلقن ما يلقن."<sup>٣</sup>

وقول أبي حاتم في عبد الرحمن بن محمد المحاربي الكوفي: "صدوق إذا حدث عن العفات. ويروي عن المجهولين أحاديث متكررة، فيفيد حديقه بروايته عن المجهولين."<sup>٤</sup>

وقول أبي حاتم وأبي زرعة في محمد بن جابر اليماني: "وهو صدوق، إلا أن في حديثه غلط، وأما أصوله فهي صحاح."<sup>٥</sup>

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن أبي حاتم قائلا: "سئل أبو زرعة عن الوليد بن سلمة قاضي الأردن، فقال: آو آه أئينا ابنه، وكان صدوقا، وكان يتحدث بأحاديث مستقيمة، فلما أخذ في أحاديث أبيه جاءه بالأوابد."<sup>٦</sup>

ومنها ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سئل أبو زرعة عن إسماعيل بن عياض، كيف هو في الحديث؟ قال: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين."<sup>٧</sup>

الدليل الخامس: استخدام هذه العبارات في سياق يشير بأن المراد بها صلاح طبط الراوي. فمن هذا الباب قول أحمد: "إن هشام بن حسان أخيرك جندي لا بأس به، وما تكاذمك عليه شيئا إلا قد وجدت غيره قد رواه."<sup>٨</sup>

- ١ المخرج والتعديل، ٣٢٤/٣، رقم الترجمة ١٧٤٧
- ٢ المرجع السابق، ١٦٣/٨، رقم الترجمة ٧٢٣
- ٣ المرجع السابق، ١٧٢/٦، رقم الترجمة ٩٤٤
- ٤ المخرج والتعديل، ٤٨٩/٥، رقم الترجمة ١٣٤٢
- ٥ المرجع السابق، ٢٤٠/٧، رقم الترجمة ١٢١٥
- ٦ المرجع السابق، ٥٨/٩، رقم الترجمة ٢٧
- ٧ المرجع السابق، ١٩٢/٢، رقم الترجمة ٩٥٠
- ٨ تهذيب الكمال، ١٩٠/٣٠، رقم الترجمة ٦٥٧٢

وقوله في مُسَدَّد بن مُسَرَّم: "مُسَدَّدٌ صَدُوقٌ، مَا كَتَبْتُ عَنْهُ فَلَا تُؤَدُّ عَنْهُ."<sup>١</sup>

وما ذكره ابن الجنيدي قال: "سمعت يحيى بن معين ذكر حسينا الأشقر، فقال: كان من الشيعة الثغوية الكبار، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به. قلت: صدوق؟ قال: نعم، كُتِبَتْ عَنْهُ، عَنْ أَبِي كَدَيْبَةَ وَيَعْقُوبَ الثُّمَيْيَ."<sup>٢</sup>

قول أبي زرعة في مسلمة بن علقمة، أبي محمد التازي: "لا بأس به، يُحَدِّثُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ أَحَادِيثَ جَسَّادًا."<sup>٣</sup>

وقول أبي حاتم في عبد الرحمن بن بصير بن الربيع: "تحلله الصدق؛ يتحدث عن جده أحاديث صحاحًا."<sup>٤</sup>

السبيل السادس: فذكر ابن أبي حاتم العبارات الثلاث في المرتبة الثانية في معرض ذكره لتراتب الألفاظ الجرح والتعديل عند أئمة التقديس وهي التي تلي مرتبة الاحتجاج بمباشرة، ورفع العبارات الثلاث فوق مرتبة صالح الحديث التي هي أولى مراتب الاعتبار، مما يدل على أن أهل هذه المرتبة عند أئمة التقديس أرفع من أهل الاعتبار جميعًا، وأزل من يُحْتَجُّ بِهَم مطلقًا. فإذا كانت لفظة صالح الحديث تدل على غلبه الصواب على الخطأ في حديث الراوي كما سبق، فلأن يدل عليه ما فوقه من الألفاظ والعبارات أولى.

فجعل ابن أبي حاتم أدنى مرتبة للتعديل للألفاظ والعبارات الثالثة على صلاح الحديث يستلزم أن يتفرق هذا الوصف في جميع الألفاظ والعبارات التي فوقها في التعديل. ومنها ألفاظ وعبارات مرتبة صدوق.

السبيل السابع: وما يؤيد كون من يطلق عليه صدوق غير يعينه عن الفصاحة في حفظه ودينه مع أن أبا حاتم وأبا زرعة ووصفا عددًا كبيرًا من الرواة بصدوق، ثم يذكر عبد الرحمن بن أبي حاتم أنهما أو أحدهما يروى عنهما أيضًا، مع ملاحظة أنهما يرويان فقط بمن يصفانه بـ "شيع" فما فوقه، أما صالح الحديث فقد تقيمتهما، ووجدت أنهما لا يرويان عن وصفاه بصالح الحديث تجردًا، فما دونه إلا نادرًا جدًا.

ومعنى ذلك أنهما لا يرويان عن أهل الاعتبار، فإذا ثبت أنهما زويًا صنفان يصفانه بصدوق

١ المخرج والتعديل، ٤٣٨/٨، رقم الترجمة ١٩٩٨

٢ سوالات ابن الجنيدي، ص ٤٣٥، رقم الترجمة ٦٧٤

٣ المخرج والتعديل، ٤٦٨/٨، رقم الترجمة ١٤٢٩

٤ المرجع السابق، ٤٦٧/٥، رقم الترجمة ٤٢٤

كثيراً، دل على أن الأصل فيه أنه أحسن حالاً عندهما من أهل الاعتبار، وأنه في أوصافه بمنزلة لا يبعد عن منزلة الفقهاء، فومن أطلق عليه أبو حاتم "صدوق"، وروى عنهم أيضاً على سبيل المثال، لا الحصر أحمد بن إبراهيم الدورقي، وأبو هريرة بن حاتم التروزي، وأصبع بن الفرج بن سعيد البصري،<sup>٢</sup> وديلم بن حنجر السامي، وحنبل بن وإيق الثقفي، وجوين بن حسرة المشيرفي، والحسن بن بشر التيجي، والحسن بن سواره، والحسن بن علي بن عمر العسقلاني، وحنجاء بن يوسف الشماعي الثقفي.<sup>٣</sup>

ومن روى أبو زرقة مع وصفه بصدوق على سبيل المثال لا الحصر، أحمد بن أبي بكر أبو مصعب الزهرقي،<sup>٤</sup> وأحمد بن سليمان بن أبي الطيب،<sup>٥</sup> وعبد الله بن الجراح الشهباني،<sup>٦</sup> وسعيد بن صالح الفزويقي،<sup>٧</sup> وعبد الله بن عاصم الحيماني البصري،<sup>٨</sup> وعبد الرحمن بن نافع أبو زيناو المعروف بدرخت،<sup>٩</sup> وعبد الواحد بن غياث،<sup>١٠</sup> وعمر بن علي بن أبي بكر الكندي،<sup>١١</sup> وكثير بن يحيى،<sup>١٢</sup> وعبد ابن الحسن بن المختار الثبيتي.<sup>١٣</sup>

فثبت في ضوء ما تقدم من الأئمة والشواهد أن "صدوق"، و"تحله الصدق"، و"لا بأس به"

- ١ انظر: الجرح والتصويل، ٤٩/٢، رقم الترجمة ٣
- ٢ انظر: المرجع السابق، ٣٢١/٢، رقم الترجمة ١٢١٩
- ٣ انظر: المرجع السابق، ٣١٥/٤، رقم الترجمة ١١٨٩
- ٤ انظر: المرجع السابق، ٢٥٥/٢، رقم الترجمة ١٣٥٣
- ٥ انظر: المرجع السابق، ٥٣٥/٢، رقم الترجمة ٢٢٢٥
- ٦ انظر: المرجع السابق، ٥٤١/٢، رقم الترجمة ٢٢٤٨
- ٧ انظر: المرجع السابق، ٣٧٣، رقم الترجمة ١٠
- ٨ انظر: المرجع السابق، ١١٤/٣، رقم الترجمة ٦٣
- ٩ انظر: المرجع السابق، ٢٢٢/٣، رقم الترجمة ٨٨
- ١٠ انظر: المرجع السابق، ١٦٨/٣، رقم الترجمة ٧١٨
- ١١ انظر: المرجع السابق، ٤٣/٢، رقم الترجمة ١٦
- ١٢ انظر: المرجع السابق، ٥٤٢/٢، رقم الترجمة ٥٨
- ١٣ انظر: المرجع السابق، ٢٨٨/٥، رقم الترجمة ١٢٢
- ١٤ انظر: المرجع السابق، ٣٥/٤، رقم الترجمة ١٤٧
- ١٥ انظر: المرجع السابق، ١٣٤/٥، رقم الترجمة ٦٢٢
- ١٦ انظر: المرجع السابق، ٢٩٤/٥، رقم الترجمة ١٣٩٥
- ١٧ انظر: المرجع السابق، ٢٣/٦، رقم الترجمة ١١٩
- ١٨ انظر: المرجع السابق، ١٢٥/٦، رقم الترجمة ٦٧٩
- ١٩ انظر: المرجع السابق، ١٥٨/٧، رقم الترجمة ٨٨٥
- ٢٠ انظر: المرجع السابق، ٢٢٩/٧، رقم الترجمة ١٢٥٧

تدل على صلاح الراوي ضبطاً بجانب دلالتها على صلاحه ديانة. فيتجنب حملها على غلبة الصواب على الخطأ ديانةً و ضبطاً. وإن وردت مُقترنة بما يدل بظايره على الضعف؛ وجب أن يُحمل الضعف على ما ضعف من مروياته، ويُحمل هذه العبارات على الغالب من حديثه. وأما إذا وردت مقترنة بما يدل على ضعف شديد بحيث لا يُمكن معه حمل العبارات المذكورة على غلبة الصواب على الخطأ؛ عُرف أن الناقد مُجَوِّز، وأراد معنى آخر غير المعنى الأصلي، نازلاً عنه، وهو صلاح دينه مُجَرِّداً. فتوجب في هذه الحالة حمل ما يدل على الضعف الشديد على حقيقته، وتلويل الصدوق وما يُرادفه بأنه عُسُول على ديانته وُحْدَهَا.

فمن أمثلة ورود صدوق وُحْلَه الصدق ولا بأس به مُقترنة بما يدل على ضعف يُمكن تأويله وحمله على أنه وصفٌ لقليل مما أخطأ فيه بجانب ما أصاب فيه ما يلي:

قول أحمد في مسكين بن بكير: "رأيت في حديثه خطأ، ولم يُمكن به بأس".

وقوله أيضاً في محمد بن يزيد: "كان لا بأس به، كتبك عنه، وكان يهمل". فالمعنى لا بأس به في الغالب، وكان يهمل أحياناً.

وقول أبي زرعة في يحيى بن سلام التهريني: لا بأس به، ربما وهم". ويُمكن هنا حمل الزعم فيما ثبت ضعفه من حديثه، وحمل لا بأس به على ما هو الغالب على حديثه.

وقول النسائي: "هلال بن القلاء بن هلال لا بأس به. روى أحاديث مُنكرة عن أبيه. لا أدري الريب منه أو من أبيه." أي لا بأس به في غير ما أنكر من حديثه.

ومن أمثلة ورود صدوق وُحْلَه الصدق ولا بأس به مُقترنة بما يدل على ضعف شديد بحيث يتعدى حملها على الأصل، وبالتالي يجب حملها على معنى مجازي، وهو صلاح ديانة الرجل، لا صلاح حديثه، كقول أحمد في الحسن بن الحسن الأبقري: "منكر الحديث، وكان صدوقاً".

ومنه قوله في أبي معشر نَجِيج المدني: "صدوق، ولكنه لا يُقيم الإسناد".

وقول ابن معين: "أبو بكر بن عتيق رجل صدوق، ولكنه ليس بمستقيم الحديث".

١ - سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٤٧٣، رقم النص ٣١٧

٢ - المرحم والتصديق، ٢٤٧/٨

٣ - ضعفاء البرزخي، ٣٣٩/٢

٤ - مشيخة النسائي، ص ٧٠

٥ - سؤالات ابن هانئ، ٤٤٣/٢، رقم النص ٢٣٥٨

٦ - هلال أحمد برواية عبد الله، ٤١٤/١، رقم النص ٨٧٥

٧ - تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، ٦٩/١

وقول ابن معين في إسماعيل بن أبي أويس التمدني: "صدوق ضعيف العقل" مع قول أبي حاتم فيه: "تحلله الصدوق، وكان موقفاً".<sup>١</sup>

وما ذكره الترمذي عن البخاري أنه قال: "ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق، إلا أنه لا يُدرى صحيح حديثه من سفيبه".<sup>٢</sup> قال الترمذي: "وضَعَفَ حديثه جداً".<sup>٣</sup>

وقول أبي زرعة في سعيد بن الحرزيان العبسي مولاهم: "كثير الحديث مُدلس. قلت: هو صدوق؟ قال: نعم، كان لا يكذب".<sup>٤</sup>

وقوله في محمد بن جابر اليماني: "وهو صدوق، إلا أن في حديثه تخاليفاً وأما أصوله، فهي صحاح".<sup>٥</sup> مع قوله فيه أيضاً: "محمد بن جابر ساقط الحديث عند أهل العلم".<sup>٦</sup>

ومن أعزب أمثلة هذا الاستخدام ما ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: "سمعت أبا زرعة يقول: أئيب الطيب بن زيان، أبا زيان بأحاديثه، فقلت: يا أبا زيان حَدِّثْكُمْ زياد بن سيار، فقال: يا أبا زياد، حَدِّثْكُمْ زياد بن سيار. فقلت: أبا زيان أنك هو. فقال: أبا زيان أنك هو، فوضعت كفي على بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى ثنا الطيب بن زيان وأزيقه، حَدِّثْنَا زياد بن سيار، فقال: حَدِّثْنَا زياد بن سيار، فقلت لأبي زرعة: فهل تحل الرواية عنه؟ قال: نعم، هو عندي صدوق".<sup>٧</sup> وذكر ابن أبي حاتم أيضاً أن أبا حاتم وأبا زرعة زوياً عنه، ويبدو أنهما زوياً عنه تعجباً لا احتجاجاً، وإنما استحل أبو زرعة الرواية عنه، لا قبول روايته، لأنه صدوق في دينه غير فاسق، وإن كان ساقط الضبط، لنقص في عقله.

ومن أمثله أيضاً قول أبي حاتم في سعيد بن كثير بن عفيرة: "لم يكن بالكعب، كان يقرأ من كُتُب النابيين، وهو صدوق".<sup>٨</sup>

- ١ تاريخ ابن أبي خيثمة، ٣/٣٦٨، رقم النص ٣٤٣، والجرح والتصديق، ١٨١/٢، رقم الترجمة ٦١٣، وزاد ابن أبي حاتم في روايته: ليس بذلك.
- ٢ الجرح والتصديق، ١٨١/٢، رقم الترجمة ٦١٣.
- ٣ علل الترمذي الكبير، ص ٣٩٤.
- ٤ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق.
- ٥ الجرح والتصديق، ٦٣/٢، رقم الترجمة ٢٦٤.
- ٦ المرجع السابق، ٢٥/٣، رقم الترجمة ١٢١٥.
- ٧ المرجع السابق، الموضوع السابق.
- ٨ الجرح والتصديق، ٤٩٨/٤، رقم الترجمة ٤١٩٣.
- ٩ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق.
- ١٠ المرجع السابق، ٥٦٦/٤، رقم الترجمة ٢٤٨.

وقول أبي حاتم في يزيد بن سنان أبي قروة الزهراوي: "تَحَلَّى الصَّدُوقُ، والغالب عليه القَدْلَةُ".

وقوله في الحسن بن يحيى الخثعمي أبي عبد المليلك: "صَدُوقٌ سَيِّئُ الحَفِظِ".

وقوله في سليمان بن شُرَيْبِيل وقد روى عنه: "صَدُوقٌ مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حَدِّ لو أن رجلاً وَضَعَ حديثاً، لم يفهم، وكان لا يُتَمَيِّزُ." وهذا يدل على سقوط ضبطه.

وقال أيضاً في سليمان هذا: "وكان سليمان عندي في حَدِّ لو أن رجلاً وَضَعَ له، لم يفهم، وكذلك هشام بن عمار، كل ما دُفِعَ إليه قرأه، وكذا كان هشام بن خالد، كانوا لا يُتَمَيِّزُونَ." وقد وصف أبو حاتم هشام بن عمار، وهشام بن خالد بصدوق أيضاً، ورَوَى عنهما.

وقول أبي حاتم في السائب بن واضح الحميمي: "صَدُوقٌ كان يُخَطِّئُ كثيراً، فإذا قيل له، لم يقبل."

هذا، وفي ضوء ما تقرر من حقيقة الصَّدُوقِ؛ تتناسب أوصافه مع الطبقة الثالثة للرواة فيما ذكره ابن أبي حاتم وهم الذين ذكروهم بعد أهل العدالة قائلًا: "ومنهم الصَّدُوقُ في روايته، الورع في دينه، الثبوت الذي يهْمُ أحياناً، وقد قبله الجهادية الثقات؛ فهذا يُجْتَمَعُ بحديثه أيضاً." وما قاله عند ذكره للمرتبة الثالثة من مراتب الرواة: "ومنهم الصَّدُوقُ الورع الثبوت الذي يهْمُ أحياناً، وقد قبله الجهادية الثقات؛ فهذا يُجْتَمَعُ بحديثه."

فاشترط الورع في الموضعين كما هو في أهل العدالة. ويتنقل الفرق بين الطبقين في صفة كون أهل العالمة ممن "يَهْمُ أحياناً"، بينما لم يذكر ذلك في أهل العدالة، فهم لا يهْمُونَ إلا نادراً، ويكونون وهْمُهُمْ غَيْرُ ظاهر كما سبق. أما أهل الطبقة الثالثة، فيكثر وهْمُهُمْ لسيئاً، ويكون خطوهم ظاهراً يُدْرِكُ بسهولة.

وأما ذكره قبول الجهادية الثقات لأهل هذه المرتبة، فهذا ليس بثابت الشرط، بل كأنه أراد به

١ المرح والاصحاح، ٤٢٦٦/٩، رقم الترجمة ١١٢٠، وانظر: علل ابن أبي حاتم، ٥٧٩/٤

٢ المرح والاصحاح، ٤٤/٣، رقم الترجمة ١٨٦

٣ المرجع السابق، ١٢٩/٤، رقم الترجمة ٥٥٩

٤ علل ابن أبي حاتم، ٢١٥/٦، رقم الحديث ٤٤٦٢

٥ انظر: المرح والاصحاح، ٥٧٧/٩ و٦٦-٥٧، أرقام الترجمة ٢٣٥، ٢٥٥

٦ المرجع السابق، ٢٩٤/٨، رقم الترجمة ١٣٥٥

٧ المقدمة، ٦/١

٨ المرجع السابق، ١/١

أَنَّ الجَهَائِدَةَ التَّقَادِيمَ الَّذِينَ يُعَوَّلُ عَلَيْهِمْ فِي تَمَيِّزِ هَؤُلَاءِ عَمَّنْ قَوْقَهُمْ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ مُطْلَقًا، وَعَمَّنْ  
ذَوْنَهُمْ مِمَّنْ اِسْتَدَّ لِحَقِّقِهِ، وَقَضَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَخِلَاصَةُ مَا سَبَقَ أَنْ ضَابَطَ أَلْفَاظَ وَعِبَارَاتِ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى غَلْبَةِ صِرَاطِ الرَّوِيِّ  
عَلَى الْخَطَأِ دِهَانَةً وَضَبْطًا.

### المبحث الثالث

## الفرق بين مرتبة "صَدُوق" و"شَيْخ"

خُصَّت مرتبة "صَدُوق" للألفاظ والعبارات التي تُدُلُّ على صلاح الراوي بمعنى غلبة الصواب على الخطأ ظاهراً وباطناً، بينما أَلْفَظ وعبارات مرتبة "شَيْخ" إنما تُدُلُّ على غلبة الصواب على الخطأ ظاهراً. والرأى بتوثيق الراوي باطناً قيام العاقد نفسه أو قيام من يعتمد عليه بتتبع تقيمي لأحوال الراوي وصفاته تبعاً يحصل معه غلبة الظن بصدقه وحفظه. بينما ينقُص في الصوري ظاهراً التتبع البالغ إلى الحد المذكور، فيحکم الناقد على الراوي بما ظهر له منه تلقائياً من غير قيام بتتبع كافي للجرم بعدالته وضبطه.

وعلى هذا، فالألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق" أخص، بخلاف الألفاظ وعبارات مرتبة "شَيْخ"، فإنها أعم. فإن كل من تحقَّق صلاحه في دينه وفي حديثه ظاهر الصلاح، وليس كل ظاهر الصلاح صالح باطناً في دينه وضبطه. مما يعني أن كل صدوق شيخ، وليس كل شيخ صدوق. فبين المرتبتين عموم وخصوص مطلق.

## المبحث الرابع

# ألفاظ وعبارات مرتبة "صَدُوق" مع الشرح

### ١. صَدُوق:

قد سبق الكلام حوله مُقْصَلًا في بيان الضابط لهذه المرتبة.

### ٢. تَحَلُّهُ الصَّدَق:

هذا الوصف قد سبق الكلام حوله في بيان ضابط هذه المرتبة، إلا أن الذي يَمْتَضِي مزيدًا من الكلام فيه انتزاعُ الذَّهَبِي له من هذه المرتبة ووضعه بمرتبة صالح الحديث<sup>١</sup> وموافقة العِراقِي له في ذلك<sup>٢</sup>. ولعلُّهما لاحظا عدم دلالة "تَحَلُّهُ الصَّدَق" على المبالغة بخلاف "صَدُوق". وهو كذلك. لأن الصَّدَق في العبارتين بمعنى الصلاح، وصدوق بصيغته يدلُّ على المبالغة في الصلاح، بينما "تَحَلُّهُ الصَّدَق" لا يدلُّ إلا على ثبوت الصَّدَق بمعنى الصلاح للراوي، إلا أن "تَحَلُّهُ الصَّدَق" مع هذا الفارق في مدلوله، يستوفي شرط هذه المرتبة؛ إذ يدلُّ على إثبات الصَّدَق للراوي، فلا يجوز إلزازه عن هذه المرتبة إلى مرتبة "شيخ" فضلًا عن مرتبة "صالح الحديث".

ومما يُؤكِّد تَرادُفَهُ لصدوق، وتغايره لصالح الحديث، إضافة إلى معناه اللُّغَوِي، رواية أبي حاتم وأبي زرعة عن يَصْفَافِيه به. فمن أطلق عليهم أبو حاتم هذا الوصفه رَوَى عنهم، هم أحمد بن اليَقْدَام بن الأَشْعَث العِجْلِي<sup>٣</sup>، وِشْرَه بن هِلَال الصَّوْافِي<sup>٤</sup>، وعبد الرحمن بن بكر بن الرِّبِيع<sup>٥</sup>، وعبد الرحمن بن الضُّحَّاك<sup>٦</sup>، وعُمَرُ بن محمد بن الحسن الأَسَدِي الكُرَافِي المعروف بابن التل<sup>٧</sup> وكثير

١ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ١/٤١

٢ انظر: التبصرة والتذكرة، ١٥/٣٧٧-٤، والضئيد والإيضاح، ص ١٦٤

٣ انظر: المهرج والمعدل، ٢/٢٨٧

٤ المرجع السابق، ٢/٣٧٠

٥ المرجع السابق، ٥/٢١٧

٦ المرجع السابق، ٥/٢٤٧

٧ المرجع السابق، ٦/١٣٢

ابن يحيى بن كثير<sup>١</sup> ومحمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم مولى ثقيف<sup>٢</sup> ومجاهد بن موسى<sup>٣</sup>،  
 وتعيم بن حماد المروري<sup>٤</sup>، ويوسف بن واضح المكيب<sup>٥</sup>. وقد روى أبو زرعة عن محمد بن طريف  
 البجلي<sup>٦</sup> ووصفه بمحله الصدق مع ما سبق من أن أبا زرعة وأبا حاتم لا يرويان عن بصافيه بصالح  
 الحديث فما ذوقه إلا نادراً جداً. وهذا يدل على أن من يطلقون عليه محله الصدق هو أرفع من  
 يصقونه بصلاح الحديث مجرّداً.

### ٣. لا بأس به:

فد سبق الكلام حوله أيضاً مُقْصَلاً في بيان ضابط هذه المرتبة.

### ٤. مأمون:

المأمون مفعول من الأمن وهو تقيض الخوف، أو من الأمانة، وهي تقيض الحيانة<sup>٧</sup> فالمأمون  
 على الأخبار هو من أئمة الناس بين الحيازة، والخطأ الغاجش فيها. فهو دال على صلاح صاحبه. ويجب  
 أن يحتمل عند الإطلاق على هذا المعنى، ولا يُصَرَّف عنه إلا بدليل.  
 ويرد كثيراً على السنة الثقاد مُقَرَّرًا بكلمة ثقة، وقلماً يرد بغيره. ومن أمثلة استخدام  
 مُفَرَّدًا، في سياق يدل على أنه دون ثقة، وأنه مثل صدوق ما ذكره القلاس قال: "سمعت عبدة الرحمن  
 ابن مهدي يقول: حَدَّثَنَا أَبُو حَلْدَةَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: كَانَتْ ثِقَةً؟ قَالَ: كَانَتْ صَدُوقًا، كَانَتْ مَأْمُونًا، كَانَتْ خِيَارًا،  
 الثِقَةُ شُعْبَةٌ وَسُقْيَانٌ"<sup>٨</sup>.

### ٥. خيار:

الخيار من الخير وهو ضد الشر<sup>٩</sup> والخير والخيار بمعنى القاضل في الصلاح<sup>١٠</sup>، ويُطْلَقُ الخِيارُ

١ انظر: المرجع والتصديق، ١٥٨/٧

٢ المرجع السابق، ٢١٣/٧

٣ المرجع السابق، ٣٢٦/٨

٤ المرجع السابق، ٤٦٤/٨

٥ المرجع السابق، ٢٣٢/٩

٦ المرجع السابق، ٢٩٣/٧

٧ انظر: العين، ٣٨٨/٨-٩

٨ انظر: التقدمة، ١٦٦/١؛ والمرجع والتصديق، ٣٧/٢، ٢٢٨/٣

٩ انظر: جمهرة اللغة، ٥٩٤/٦

١٠ انظر: مقاييس اللغة، ٢٣٢/٢

على الواحد، والاثنتين، والجميع، والمذكر، والمؤنث. واللفظ الدال على الصلاح عند الإطلاق يُحتمل على الكمال. فهو مرادف لصَدُوق في دلالة على غلبة الصواب على الخطأ بهيئة وضبطا. وهو شائع الاستخدام عند أئمة النقاد بسفرته، ومفترنا بغيره.<sup>٢</sup>

## ٦. صالح أو من صلحاء الناس:

الصلاح تقيض الفساد، ورجل صالح: مُصْلِحٌ<sup>١</sup> فاللفظ دال بسفرته على غلبة الصلاح على الفساد. فهو مرادف لصَدُوق، ويصكر وروته على أئمة النقاد المتقدمين.<sup>٣</sup>

## ٧. وسط:

الوسط الخيار، وبهذا المعنى ورد في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾<sup>٤</sup>. فقد فسره ابن قتيبة قائلا: "أي عدلا خيارا، ومنه قوله في موضع آخر: ﴿ قَالَ أَوْسَطُكُمْ لَوْلَا لَكُمُ تَوْلَا شَيْعُونَ ﴾<sup>٥</sup> فهو دال على الصلاح. وهو شائع الاستخدام عند أئمة النقاد.<sup>٦</sup>

## ٨. ليس بالقوي:

الألف واللام في هذه العبارة للعهد. فيكون المراد بليس بالقوي، نفي الترجمة المعهودة من القوة. وهذا من حيث المعنى اللغوي. والظاهر أن العادة بتلك الدرجة المعهودة في الحديث هي ما يتبادر إلى الذهن، ويرجوها ويبعث عنها الناقده، وهي درجة الكمال التي يُبغى الاحتجاج بالراوي

- ١ انظر: المحكم، ٢٥٤/٥
- ٢ انظر مثلا: التاريخ الكبير، ١١٤٧/٣، ١٤٠/٨، والجرح والتصديق، ١٤٥/٤
- ٣ انظر مثلا: التضعمة، ١٦٠، ١٦٠، ٢٥٤
- ٤ انظر تهذيب اللغة، ١٤٢/٤
- ٥ انظر مثلا: الجرح والتصديق، ١٩١، ١٨٤/٢، ١٣٤، ١٦٤
- ٦ انظر تفسير ابن كثير، ٤٥٤/١
- ٧ سورة البقرة، ١٤٣
- ٨ ابن قتيبة: هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب البغدادي، وكان ثقة دينا فاضلا، صاحب العنايف المشهورة، منها غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن. سكن بغداد، وروى كتبه فيها إلى حين وفاته سنة سبعين ومائتين، وقيل سنة وسبعين. انظر: تاريخ بغداد، ١٦٨/١٠
- ٩ سورة العلق، ٢٨
- ١٠ غريب القرآن لابن قتيبة، ص ٦٢
- ١١ انظر: سوالات ابن أبي شيبة، ص ١٦٠، وعضاه أي زرعة، ٥٢١/٢

مطلقاً. فكان العبارة فيها تصريحٌ بزول الراوي عن درجة "يقظة". فكان الراوي حسن الظن به، وأراد الناقد أن يبيّن أنه مع غلبة صوابه على الخطأ لا يبلغ درجة الاحتجاج المطلق، فينزله إلى مرتبة صدوق.

والفرق بين ليس بقوي، وليس بالقوي، ما بين ليس بقاري، وليس بالقاري. حيث أريد بالأول تفي معرفته للقراءة مطلقاً، بينما أريد بالثاني تفي مهارته في القراءة، فالعبارة الأولى نازلة جداً عن العبارة الثانية. قال المعلّي: "كلمة "ليس بقوي" تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت الضعف مطلقاً، وكلمة "ليس بالقوي" إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة."

ويكثر استخدام عبارة "ليس بالقوي" بالمعنى المذكور، كما في قول أبي زرعة في سؤبه بن إبراهيم الجحدري: "ليس بالقوي، يشبه حديثه حديث أهل الصدق." وكما في قول أبي حاتم في محمد بن فضال: "هو كسيف الخويث."

إلا أن اللفظ يجب حمله على أصله، ولا يعدل عنه إلا بدليل.

## ٩. ليس بذاك القوي:

هذه العبارة مثل ليس بالقوي دلالة ومرتبة وحكما. ومن أمثلة استخدامها قول أبي داود في موسى بن خلف القمي: "ليس به بأس، ليس بذاك القوي." وقول أبي حاتم في محمد بن فضال بن سليمان: "ما به بأس، ليس بذاك القوي."

ومن أمثلة استخدامها بمعنى أنزل من المعنى الأصلي قول أبي حاتم في مسلم بن خالد الزنجي: "ليس بذاك القوي، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يفتح به، تعرف وتذكر."

١ التكميل، ٤٤٢/١

٢ انظر مثلاً: سوالات ابن أبي شيبة، ص ٦٥، ٦٥، ٥٩

٣ الجرح والتصديق، ٢٣٧/٤

٤ انظر مثلاً: المرجع السابق، ٤٤٨/٢، ٤٤٨/٣، ٦٠، ٥١٣/٣. وسوالات ابن أبي شيبة، ص ٧٨

٥ ضعفاء العقلي، ٣٦٠/٣

٦ سوالات الأجرى، ٤٥٥/٦

٧ الجرح والتصديق، ٥٩/٨

٨ المرجع السابق، ١٨٢/٥

## ١٠. ليس بذلك:

الظاهر للتبادر أن في العبارة مجذوقه تقديره: ليس بذلك القوي، أو ليس بذلك السكين. فهي بمرتبة ليس بالقوي. فلا تُحتمل على غيره إلا بدليل.

وقد ترد بمعنى أنزل كما في قول ابن التديني في أبي صالح بأدام: "ليس بذلك ضعيفه"

## ١١. ليس بالمتين:

المتين تام القوة عدالة وضبطاً لأنه دال على القوة والاحكام. وعبارة ليس بالمتين فيها نفي الدرجة الكاملة من القوة، فالوصف بها ينزل إلى مرتبة صدوق. ومن أمثلة ورودها بهذا المعنى قول أبي حاتم في حكيم بن سيف الرقي: "لا بأس به، هو شيخ صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به، ليس بالمتين." والظاهر نفي الاحتجاج المطلق.

## ١٢. ليس بالمرضي:

المرضي تام القوة عدالة وضبطاً كما سيأتي في مرتبة ثقة. وعبارة ليس بالمرضي بظاها تنفي تمام القوة عن الراوي، فتنزل به إلى مرتبة صدوق. فلا تُحتمل على غير هذا المعنى إلا بدليل. وقد أطلقها البخاري على زياد أبي هشام مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه.

## ١٣. ليس من جمال أو جمازات المحامل:

الجمال جمع جمّل كما هو معروف. والجمازات جمع جمّازة، وهي التبعية السريع السير، والتحامل جمع تحمّل، وهو المعتد. يُقال: "ما عليه تحمّل. أي معتد." ويحتمل أيضاً أن يكون التحامل جمع يحتمل، وهو الشقان على التبعية يحتمل فيهما تقسان.

وقولهم: ليس من جمال التحامل، أو ليس من جمازات التحامل فيه نفي تمام قوة الراوي

١ مؤالات ابن أبي شيبة، ص ١٠٦

٢ المرح والتعديل، ٣/٣٨٦

٣ انظر: ضعفاء المصلي، ١/٨٠

٤ انظر: جهرة اللغة، ١/٤٧٢

٥ تهذيب اللغة، ٥/٦٠

٦ انظر: العين، ٣/٢٤١

تشبيهاً له بالجمَل الثام القوّة القادر على حمل التحاميل. وليس فيه نفي القوّة مُطلقاً، لأن كل جمَل يتقوى على حملي ماء وإن لم يبلغ تمام قُوّته. فالعبارة مثل ليس بالقويّ معنى ومرتبته فلا تصرف عن الأصل إلا بدليل.

وقد أطلقها ابنُ تميمٍ على وشيين بن سعد<sup>١</sup> وأما عبارة ليس من مجازات التحاميل، فلم أجد إماماً استخنتها، وإنما أوردتها لذكرها في ألفاظ وهبارات الجرح والتعديل في فتح المغيث<sup>٢</sup>.

#### ١٤. ليس من إبل القباب:

القباب جمع قبة، وهي من البناء. ونبت مقيم: جعل قوقه قبة. والهاويج<sup>٣</sup> ققيب<sup>٤</sup>، وعبارة ليس من إبل القباب دالة على نفي تمام قوّة الراوي تشبيهاً له بالإبل التاملي في قوّته القاهر على حمل الهاويج المقيبة والسمر بها. فهي برتبة ليس بالقوي، ولا يجوز صرفها عن هذا المعنى إلا بدليل. وقد أطلقها مالكٌ على عطاء بن حاليذ التحزوي<sup>٥</sup>.

١ انظر: ضعفاء العقيلي، ٦٦/٢٠

٢ انظر: ١٢٩/٢

٣ الهاويج: جمع هودج، وهو أرماء ذات قبة توضع على ظهر الجمَل لتركب فيها النساء. انظر: المعجم الوسيط، ٩٧٦/٢

٤ انظر: الصحاح، ١٩٧/١

٥ انظر: ضعفاء العقيلي، ٦٢٥/٣

## المبحث الخامس

### حكم أهل مرتبة "صَدُوق"

حُكِمَ أهل هذه المرتبة النَّظَرُ فيما ذكره ابنُ أبي حاتم كما سبق في أول هذا الفصل. وظاهر كلام ابن أبي حاتم أن النظر في حديث الراوي، غير الاحتجاج والاعتبار. وأنه أدق من الاحتجاج وأعلى من الاعتبار، حيث ذكر مرتبة الاحتجاج قبل مرتبتي النظر، وهما هذه المرتبة ومرتبة شيخ، وأخر عنهما مراتب الاعتبار. ولكنه لم يوضح التقصود بالنظر.

وقسره ابن الصَّلاح مُعَلِّقًا على كلام ابن أبي حاتم المذكور في أهل هذه المرتبة قائلًا: "هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تُكْمِرُ بِشَرِيحَةِ الضَّبْطِ؛ فَيُنْظَرُ في حديثه، وَيُجْتَنَزُّ حَتَّى يُعْرَفَ ضَبْطُهُ." وقال: "وإن لم نَسَوِّفِ النَّظَرَ المُعْرَفَ لكون ذلك المُحَدَّث في نفسه ضابطًا مُطْلَقًا، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتدنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره؟"

ومفادُ كلام ابن الصَّلاح أن أهل هذه المرتبة إنما ثبتت عدالتهم الدَّيْنِيَّةُ، ولم يثبت بعد صلاح ضبطهم، فتحكمهم وجوب اختبار ضبطهم، لتعيين مرتبتهم في سَلْمِ الجرح والعديل. وإن احتج إلى حديث من حديثه قيل القيام باختياره، حينئذ لا يُقْبَل حديثه إلا بعاضدٍ من مُتَابِقَةٍ أو شاهِد. وهذا المنهَب لا يخلو من نظر لوجوه:

أولها: أن ابن الصَّلاح قد بنى مذهبه هذا على أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة لا تُدَلُّ على الضبط، وقد سبق الرد على هذه الدعوى، وبيان أن الأصل في هذه العبارات أنها تُدَلُّ لَعَنَةً واصطلاحًا على غلبة الصواب على الخطأ في حديث الراوي. وهو مرتبةٌ عُليا من مراتب الضبط، كما تُدَلُّ على غلبة الصلاح في عدالته.

١ مقدمة ابن الصلاح، ص ١٢٣

٢ للرجع السابق، الموضع السابق

وثالثها: أن من شرط ألفاظ وعبارات التعديل أن تكون دالة على قُوَّة الراوي ديانة و ضبطه أو على الأقل على رجحان قوته كما سبق في تعريف التعديل في العهد. ولو افترض أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة لا تدلُّ بنفسها على الضبط، لم تترجح قُوَّة الراوي. لأن عدالة الراوي سببها بلغ من الكمال والأفضلية فيها— فإنها لا تكاد تُفيد شيئا عند الرواية، إن لم يتبين مدى ضبطه وإتقانه للحديث. بل الغالب على حديث من يُنسب إلى الصلاح الضعف، وحتى الكذب. وقد كثر أقوال أهل العلم التي نُصِّحوا فيها على غلبة الضعف بل والكذب في حديث من يُنسب إلى الخير، حتى أُفرد لها الخطيبُ بابا في الكفاية. فإذا افترض كون ألفاظ وعبارات هذه المرتبة غير دالة على الضبط؛ جاز كون أهلها ممن يشتد ضعفه، أو ممن يكثر الإنكار في حديثه، أو ممن لا يضبط حديثه البتة. وبالتالي لم يصح وضع هذه الألفاظ والعبارات في هذه المرتبة أو فيما بعدها من مراتب التعديل. لعدم دلالتها على رجحان القُوَّة الذي هو الحد الأدنى لألفاظ وعبارات التعديل.

وبخلاف هذا، إذا عُرف أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة تدلُّ على غلبة الصلاح على ضبط الراوي، كما دلت على صلاحه في ديانتها لا يرد هذا الاعتراض. لأنه حينئذ تترجح قُوَّة أهل هذه المرتبة رجحانا واضحا، ومدَّ بابها على وجه الصالحين المتصفين بالكذب أو المتصفين بالضعف الشديد غير المحتمل، وينضبط أهل هذه المرتبة حيث ينصرفون فيمن صلح دينه وضبطه للحديث، فيقاربون أهل مرتبة "ثقة" عدالة و ضبطا، وإن كانوا دونهم. وهكذا يصح وضع ألفاظ وعبارات هذه المرتبة بعد مرتبة "ثقة" مباشرة.

وثالثها: أن مقتضى مذهب ابن الصلاح أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة غير كافية لتعيين مرتبة الراوي في سلم الجرح والتعديل. لأن البحث فيهم لم يكتمل، ومراتبهم لم تتعين بعد. وإنما تتعين مراتبهم بعد اعتبار مدى ضبطهم، وحينئذ يُوضع كل واحد منهم بالمرتبة اللائقة به، بناء على مدى ضبطه وإتقانه للحديث. فمال أهل هذه المرتبة مراتب الجرح والتعديل كلها. فمن وُجد ضبطه قويا ارتفع إلى التوثيق التام، ومن وُجد ضعف خفيف أو شديد في ضبطه، لول إلى درجات نازلة من التعديل أو تحول إلى مرتبة من مراتب الجرح. وعلى هذا، فحقيقة أهل هذه المرتبة أنهم أهل مراتب الجرح والتعديل كلها، ويكون حكم حديث بعضهم الاحتجاج، والبعض الآخر الاعتبار. وهذا يُقوّت المقصود من وضع هذه المرتبة، كما يتعارض مع تخصيص موضع لها بين مراتب التعديل خصوصاً إذ يُكتمل أن يكون أهلها من المجروحين.

وفي مقابل هذا إذا عُرف أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة تدلُّ على غلبة الصلاح على الراوي

١ انظر: باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والديانة، وإن عُرف بالصلاح والعبادة. ص ١٥٨-١٦١

ديانة وضبطها، لم يرد عليه ما ورد من التناقض المذكور؛ إذ لا يكون لأهل هذه المرتبة إلا هذا الموضوع بين أهل الاحتجاج، وأهل الاعتبار.

بناء على هذه الأمور كلها، لا يمكن قبول تفسير ابن الصلاح للفظ النظر في كلام ابن أبي حاتم عند بيان حكم أهل هذه المرتبة، لأنه بناء على أساس غير سليم. وللوصول إلى التفسير الصحيح للفظ النظر الذي استخدمه ابن أبي حاتم لبيان حكم أهل هذه المرتبة، يجب التأمل في حقيقة ألفاظ وعبارات هذه المرتبة؛ فإن الحكم على الشيء ينشأ من حقيقته، ويبقى عليها.

فإذا كان أهل هذه المرتبة حاطم في الضبط أنهم لا يتفقون جميع أحاديثهم، إلا أن الغالب عليها الصحة، فالعقل يقتضي أن لا يرد ما تفرّدوا به من الحديث بالكلية، كما يقتضي أيضاً أن لا يقبل جميع ما تفرّدوا به.

أما عدم جواز ردّ جميع ما تفرّدوا به؛ فلأن الأمور توهج عادة بغلبة الظن. فمن غلب صوابه على الخطأ وصلّاه على الفساد؛ حصل غلبه الظن بصدقه، وبصحة ما يجزئ به. ولو ردّ جميع ما تفرّد به؛ لكان فيه إهدار لأحاديث صحيحة كثيرة. وهذا الذي بيّنه عبد الرحمن بن مهدي في قوله المشهور -والذي سبق ذكره- لما ذكر له اعتراض الناس عليه؛ لأنه يروي عن محمد بن راشد التكمولي، قال عبد الرحمن: "احفظ عني، الناس ثلاثة، رجل حافظ متيقن، فهذا لا يختلّف فيه، وآخر يهيم والغالب على حديثه الصحة، فهو لا يترك؛ ولو ترك حديثه سهل هذا؛ لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه."

وهذا عين ما حكم به الفقهاء؛ فمن غلب صوابه على الخطأ من الشهود. إذ حكموا بأن من غلب عليه الصلاح ديانة وضبطها، فلا مانع من قبول شهادته بعد النظر فيها.

فقد قال أبو إسحاق الشيرازي: "ولا تقبل شهادة العقول التي يكثر منه الغلط؛ لأنه لا يؤمن أن يغلط في شهادته، وتقبل الشهادة ممن يقل منه الغلط؛ لأن أحداً لا يتفكّر من الغلط."<sup>١</sup>

١ العيون لسلم، ١/٢٩٩، وانظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ١٢/٦، و٦٥/٦، وتقدمة الجرح والتصديق، ٢/٣٨١، والكفاية ١٤٣/١

٢ أبو إسحاق الشيرازي: هو جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف، شيخ الشافعية في زمانه، وكان يضرب به المثل في الفصاحة. ولد سنة ثلاث وتسعين، وثلاثمائة، حدث ببغداد، وهمدان ونيسابور. وصنف المذهب في المذهب واللمع في أصول الفقه وغيرها من التصانيف المشهورة. توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة. انظر: تاريخ الإسلام، ٣٨٣/٦٠

٣ المذهب في فقه الإمام الشافعي، ٣/٤٣٦

وقال ابن قدامة: "ولا يمتنع من الشهادة وجود غلط ما يره، أو غفلة نادرة؛ لأن أحدا لا يسلم من ذلك. فلم يمتنع ذلك الشهادة؛ لانسبأ يائها. فاعتبرنا الكثرة في التمتع، كما اعتبرنا كثرة التماسيح في الإخلال بالعبادة".

والحاصل أن الإتقان لا يشترط لقبول الشهادة والرواية، لأنها ميزة لا تتوفر في عامة الشهود والرواة؛ وإنما يشترط غلبة الصلاح والضبط فيهما، فإن تحققا في المرء صار في عداد من يقبل قوله ولو انفرد به، وبقي النظر في صحة ذلك القول المتعين.

وأما قبول جميع ما تفرّد به من وصف بـ "صدوق" وما في مرتبته من ألفاظ وعبارات، فهو خلاف المعقول بداهة، لمعرفة أنه يخطئ. فتقتضي حالة هؤلاء الرواة عدم إصدار حكيم عام شايئ لجميع ما تفرّدوا به من مرويات، لوجود ما أخطأوا فيه بجانب ما أصابوا فيه. فيكون حكم أهل هذه المرتبة الفحص الشديد لكل ما تفرّدوا به من الحديث. فما قامت القرائن على أن الراوي حفظه، أو انتفت القرائن الدالة على وهمه فيه؛ قيل: وما دللت على أنه أخطأ فيه؛ رد.

ويبدو أن هذا الذي أراده ابن أبي حاتم بقوله: يكتب حديثه؛ ويُنتظر فيه. أي: عدم قبول ما تفرّد به الراوي إلا بعد الفحص، ووجود قرائن دالة على عدم وقوعه في الخطأ. فلا هو كاهل الاحتجاج حتى يكوّن الأصل فيما تفرّد به قبوله مطلقاً، ولا هو من أهل الاعتبار حتى يردّ كل ما تفرّد به مطلقاً. بل هو بينهما، فلا يقبل ما تفرّد به إلا بعد التأكد من عدم وقوعه في الخطأ.

ويؤيد ما ذكرته أن البخاري أخرج في صحيحه احتجاجاً الخمسة من عشرة رواة ممن وصّهم بـ "صدوق"، والخمسة الذين أخرج لهم احتجاجاً هم ذر بن عبد الله الهمداني،<sup>٢</sup> وعبد الوهاب بن

١ ابن قدامة: هو عبد الله بن محمد بن أحمد المقدسي، موفق الدين، أبو محمد، الجعافيل، النمشقي، الحنبلي، صاحب المغني. كان من بحور العلم وأدكباء العالم، وكان عالم أهل الشام في زمانه. مولده سنة إحدى وأربعين وخمسائة، وله المصنفات الغزيرة منها المغني والكافي وغيرهما. توفي سنة عشرين وستمائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٦٥/٢٢-٢٤.

٢ المغني، ١٠/١٧٠.

٣ قال فيه البخاري: صدوق في الحديث، انظر: الضعفاء الصغير، ص ٦٠، رقم الترجمة ١١٥، احتج بحديثه "يا جبريل ما منعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا؟" للحديث وأخرجه في ثلاثة مواضع من صحيحه الأول: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، ١١٢/٤، رقم الحديث ٣٢١٨، أخرجه بنحوه، والثاني: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿ وَمَا تَنْزِيلُ الْإِنشَارِ بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا يَكُونُ آيَاتِنَا وَمَا خَلَقْنَا ﴾ [مریم: ٦٤، ٩١/٦، رقم الحديث ١٧٣١، أخرجه بنحوه، والثالث: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَلَّمْنَا إِبْرَاهِيمَ النَّازِلِينَ ﴾ [الصافات: ١٧١، ١٣٥/٩، رقم الحديث ٧٤٥٥، أخرجه بالفظه، وبزيادة.

عبد التمجيد الحَقْفِي، وعمرو بن أبي عمرو، ويزيد بن عبد الله بن قسيط، ويزيد بن إبراهيم، ومن  
 وصلَّهم بضدوق وأخرج لهم في صحيحه على غير وجه الاحتجاج هم إسماعيل بن أمان السوزاني  
 الكوفي، وأيوب بن عايد الطائي، وعبد السلام بن حرب، ويحيى بن أيوب الغافقي، وزياد بن عبد  
 الله النكائي، مع كلام لناقد أو آخر في جميع من ذكر من الطائفتين ذكره ابن حجر في تهدي الساري  
 ودافع عن البخاري في الإخراج لهم. فيتهم من كان الكلام فيه لأجل شيء في رأيه، ومنهم من كان في  
 حفظه كميَّة. فاحتجاج البخاري عن حمسة من هؤلاء دليل على أن من وُصف بضدوق يقارب  
 الفقات في الأوصاف، وإن كان أنزل منهم، وأن له نصيباً من الاحتجاج بخلاف أهل الاعتبار.

- ١ ذكر الترمذي أن البخاري وصفه بضدوق. انظر: علل الترمذي الكبير ١/٦٩١، رقم الرواية ٩٩، وذكر الحافظ أن  
 عبد الوهاب المذكور "احتج به الجماعة". انظر: هدي الساري، ١/٤٤٣، واحتج به البخاري في حديث: أسعد  
 الناس بتفاني من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه. الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم،  
 باب الحرص على الحديث ١/٣٦١، رقم الحديث ٩٩، وفي كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، ١١٧/٨، رقم  
 الحديث ٦٥٧٠.
- ٢ ذكر الترمذي أن البخاري وصفه بضدوق. انظر: علل الترمذي الكبير، ١/٢٣٦، رقم الرواية ٤٢٨
- ٣ ذكر الترمذي أن البخاري وصفه بضدوق. انظر: علل الترمذي الكبير ١/٤٨٢، رقم النص ٥١٨، واحتج البخاري  
 بحديثه الذي فيه عن زيد بن ثابت -رضي الله عنه- أنه زعم أنه قرأ على النبي ﷺ والنجم، فلم يسجد  
 فيها، أخرجه في كتاب الجمعة، باب من قرأ السجدة فلم يسجد فيها، ١/٤١٢، رقم الحديثين ٢٧٢-٣
- ٤ ذكر الترمذي أن البخاري وصفه بضدوق. انظر: علل الترمذي الكبير ١/٣٩٣، وذكر الحافظ أن البخاري أخرج  
 له ثلاثة أحاديث فقط، الثان متابعه والآخر احتجاجاً. انظر: هدي الساري، ١/٤٥٢
- ٥ وصفه بضدوق في التاريخ الأوسط ٢/٣٣٧، رقم الترجمة ٢٨٠٨
- ٦ وصفه بضدوق في الضعفاء الصغير قليلاً، كان يرى الإرجاء، وهو بضدوق. انظر: ص ٢٧، رقم الترجمة ٢٥،
- ٧ ذكر الترمذي أن البخاري وصفه بضدوق. انظر: علل الترمذي الكبير ١/٤٥١، رقم الحديث ٤٣
- ٨ ذكر الترمذي أن البخاري وصفه بضدوق. انظر: علل الترمذي الكبير، ١/١١٧، رقم الرواية ٢٠٢
- ٩ ذكر الترمذي أن البخاري وصفه بضدوق. انظر: علل الترمذي الكبير، ١/٣٩٣
- ١٠ انظر: هدي الساري، ص ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١

## ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"

ويشتمل على تسعة مباحث:

- |                  |   |   |
|------------------|---|---|
| التجنيب الأقران  | : | تاريخ مرتبة "ثقة"   |
| التجنيب الثماني  | : | ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"  |
| التجنيب الثلاثين | : | المراد بتمام العدالة الدينية  |
| التجنيب الأربع   | : | المراد بتمام الضبط  |
| التجنيب الخمسين  | : | إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق على من فقد شيئاً من شروط العدالة أو الضبط                             |
| التجنيب الستين   | : | حكم إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق المطلق على من لم يدركه الناقد أو كان قليل الرواية، أو قليل الشهرة |
| التجنيب السبع    | : | الفرق بين مرتبتي "ثقة" و"صدوق"  |
| التجنيب الثمان   | : | ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة" مع الشرح  |
| التجنيب التسع    | : | حكم أهل مرتبة "ثقة"   |

## المبحث الأول

### تاريخ مرتبة "ثقة"

هذه المرتبة هي مرتبة الوصف بـ "ثقة" مجزداً، وهي بعض ما ذكره ابن أبي حاتم في المرتبة الأعلى للتعديل عنده، قائلاً: "وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متين ثبتت فهو من محتج بحديثه".

وقد فصل الذهبي هذه المرتبة عن مرتبة العكبر، وجعل لفراد "ثقة" ونحوه أصراً من التكرير. وسألني ما يدل على رجحان مذهب الذهبي في الفصل بين المرتبتين مُفصلاً.

والظاهر أن هذه المرتبة هي التي عنها الخطيب، حين ذكر المرتبة الأولى للتعديل عنده قائلاً: "فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الزواجر فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة". وقد زاد ابن الصلاح في هذه المرتبة، قولهم: تثبت، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ، أو حياطة. كما زاد العراقي الوصف بـ "متين".

وزاد السخاوي: كأنه مصحف، وميزان. إلا أن النظر في مدلوليهما يدل على أنهما أرفع من "ثقة" مجزداً؛ ولذلك يأتي شرحهما في مرتبة "ثقة ثقة" التي تستوفيان شرطها.

وحكى السخاوي عن الذهبي أنه "عند حافظا ثقة من هذه، وأدرج في أفاضلها إماماً فقط،

١ مقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢

٢ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٣ الكفاية، ص ٢٢

٤ انظر: مقدمة ابن الصلاح، ٢٢/١

٥ انظر: القية العراقي، ٢٢/١

٦ انظر: فتح المغيب، ٢٧٦/٤

٧ انظر: المرجع المطلق، ٢٨٢/٢

وجعل ثقة، وقوي الحديث، وصحيحه، وجيد المعرفة مرتبة أخرى. "ثم قال: "وليه نظر." وهذا النقل من الذهبي مع مضمونه لم أعرف مصدره؛ إذ لم أجده في مقدمة ميزان الاعتدال ولا في مقدمة السعدي حيث ذكر مراتب المرح والصدى. وقد ذكر كلاماً حول طبقات الحفاظ في الموقظة إلا أنه يختلف تماماً عما ذكره السخاوي."

وفي ذكر هذه العبارات كلها ما عدا "ثقة" في هذه المرتبة نظر؛ إذ "حافظ ثقة" يرادف "ثقة ثقة"، بينما تستوفي عبارات قوي الحديث وصحيحه شرط مرتبة "صالح الحديث". وقد تم شرحها هناك. وأما "إمام"، فإنه بمرثية "أوثق الناس"، كما سيأتي. وعبارة "جيد المعرفة" لا تستلزم الصدق لأنها عامة في المعارف كلها، ولا تختص بحفظ الحديث، ولا تستلزمه، كما لا دلالة فيها على توثيق الراوي سره. فالصحيح أنها ليست من ألقاب وعبارات المرح والصدى إطلاقاً.

١ فتح المعيشة ٢٨٢/٢  
٢ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق.  
٣ انظر: ص ٦٧-٨٢

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"

وحاصل ما ذكره الذهبي، والخطيب، وابن الصّلاح من الألفاظ والعبارات أن هذه المرتبة حُصِّت للألفاظ والعبارات التي تُدُلُّ على قوّة الراوي وإحكامه، والألفاظ أو العبارات الدالة على الإحكام إن وردت مُطلقة بدون تقييد، فإنها تُدُلُّ على كماله "لأن الإطلاق يُحمَلُ على الكمال؛ لأنه الأصل في كل موجود، والزيادة والنقصان لا يكونان إلا بعدل".<sup>١</sup> والنظر في كلام أئمة التّقديس وأقوالهم في الرواة يتضح أن الإحكام في الراوي له ركنان؛ العدالة والضبط، وأن النقص الكلي أو الجزئي في أحدهما أو كليهما يُنزِلُ الراوي عن كمال الإحكام.

وقد ذكر ابن أبي حاتم في موضع آخر ما يدلُّ صراحة على اشتراط العدالة والضبط فيمن يُحتجُّ بحديثه مُطلقاً. فقد قال في معرض مراتب الرواة: "ومنهم العَدْلُ في نفسه، الثَّبتُ في روايته، الصَّدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المُتقين فيه؛ فذلك العَدْلُ الذي يُحتجُّ بحديثه، ويوثق في نفسه."<sup>٢</sup>

وكلام ابن أبي حاتم هذا واضح في اشتراط العدالة الدينية وإتقان الحديث فيمن يُحتجُّ بحديثه مُطلقاً حيث أشار إلى العدالة الدينية بقوله: "العَدْلُ في نفسه" و"الورع في دينه". بينما أشار إلى ضبط الحديث بأربعة أوصاف، هي كونه: "من أهل الثَّبت في روايته، والصَّدوق في نقله، الحافظ لحديثه، والمُتقين فيه". والظاهر أن الورع في الدين تفسير وشرح لمعنى العَدْل كما أن الصَّدق في النقل، والحفظ للحديث، والإتقان فيه بمثابة التفسير بمرادفات للثَّبت، وليست توكيداً له، ويدل على ذلك قوله في أهل هذه المرتبة في موضع آخر في صدد طبقات الرواة: "ويُعزَفُ مَنْ كان منهم عُذلاً في

١ انظر: تبيين الحقائق، ١١٢٤/٦، والبحر الرائق، ٣٦٩/٨، وتقويم النظر، ١٨٦/٣، و٤٦٨/٤، وفتح الباري، ٥١٦/١، و٩٤١/٩.

وَأصول السرخسي، ٨٤٢/١، و٣٤٨، و٣٥١.

٢ المرجع السابق، ١٠٦/١.

نفسه من أهل القبب في الحديث والحفظ له والاتقان فيه هؤلاء هم أهل العدالة<sup>١</sup> فهنا اكتفى ابن أبي حاتم باشتراط العدالة وحدها من غير ذكر الورع، فدل بظاهره على أن الورع تفسير له.

ولم يكن ابن أبي حاتم هو أول من صرح بوجوب توفر الشرطين المذكورين فيمن يحتج به مُطلقاً، فقد نص الشافعي قبلة على استقرار رأي التابعين، فمن بعدهم - ومعلوم أن التابعين تتلسنوا على الصحابة، وتعلموا منهم أصول النقد - على وجوب توفر الشرطين اللذين ذكرهما ابن أبي حاتم، إذ قال: "كان ابن سيرين وإبراهيم التَّخِي وعُمرُ واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عن عُمرٍ وحِمْزٍ. وما رأيكَ أحدًا من أهل العلم بالحديث يُخالف هذا المذهب. وكان طائوس إذا حدثه رجل حديثاً قال: "إن كان حديثك حافظاً متيناً، وإلا فلا تُحدث عنه." وقد روى الزَّاهِرِيُّ بسنده إلى مروان بن محمد الطَّاطِرِيُّ - الذي هو الآخر كالشافعي من أتباع التابعين - قال: "لا غنى لصاحب الحديث عن صديقه وحفظه وصحة كتابه، فإذا أخطأته واحدة، وكانت فيه واحدة، لم تُضرب. إن لم يكن حفظه، رجع إلى الصديق، وكُتِبَ صحيفته، لم يضره إن لم يحفظ."<sup>٢</sup>

وإن هذا المذهب في وجوب اشتراط العدالة والضيطة فيمن يحتج بحديثه مُستغنى عن القرآن الكريم حيث حُدِّث من قبول خبر الفاسق، واشتراط العدالة والرِّضَا الْمُتَضَمِّنِينَ للضبط أيضاً في الجمهور، وما الرواية إلا قسيماً للشهادة في كونهما نوعين من أنواع الخبر كما سبق، فلا غرو أن يشتركا في أكثر أحكامهما.

أضيف إلى ذلك موافقة هذا المذهب للمنعقول أيضاً، حيث الاعتماد مُطلقاً في الأخبار على غير ثقة، أو على غير ضابط، أو كاذب، أو على من لم تُعرف سيرته أو مدى ضبطه للأخبار يُؤدِّي إلى ضياع الدين وفساده. وقد أشار ابن أبي حاتم إلى هذا التوجيه العقلي بالإضافة إلى الحكم الشرعي، حيث قال: "ولما كان الذين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل، وعن رسوله ﷺ ينقل الرواية حَقًّا علينا معرفتهم، وتوجب الفحص عن الناقل والبحت عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والقبب في الرواية، مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته؛ بأن يكونوا آمناء في أفهامهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث واتقان به وثبوت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يُقْبَلُون كثير من القفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه

١ مقدمة الجرح والتصديق، ١٧١

٢ الكفاية، ص ١٣٤، وانظر: الأم، ١١٢/٦

٣ مروان بن محمد الطاطري: هو الأسدي. وروى عن مالك، والليث، وغيرهما. وروى عنه بقية بن الوليد، والباري وخلق كثير. وثقه أبو حاتم وصالح جزرة. مات سنة عشرين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء، ١٩/٥١٠-١٢

٤ انظر: المحدث الفاضل، ومقدمة الكامل

وَرَعْوَهُ وَلَا يُتَّبَعُ عَلَيْهِم بِالْأَغْلُوطَاتِ.”<sup>١</sup>

وعلى هذا فدلالة الألفاظ والعبارات المذكورة في هذه المرتبة على الإحكام شاملة للعدالة السببية والضبط دالة على تمامها؛ لما سبق من أن إحكام الراوي لا يحصل إلا بوجود وتام كل واحد منهما. وهذا يُوجِّه ما اشتهر من تفسير العبارة بأن جمع بين تمام العدالة والضبط. فقد قال القسبي: “فشكَّرت العدالة في الراوي كالشاهد، ويستأز العبارة بالضبط والاعتقان.” وقال القسبي: “العبارة من جمع الوصفين، العدالة وتام الضبط، ومن نزل عن التمام إلى أول درجات النقصان، قيل فيه: صدوق، أو لا بأس به أو نحو ذلك. ولا يقال فيه ثقة إلا مع الإرداف بما يُزيل اللبس.”<sup>٢</sup>

فالتحليصة أن ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أنها تُدَلُّ على كمال إحكام الراوي ديانة و  
طبقة أو بلفظ آخر، تُدَلُّ على ثبوت ركعتي الوثوق بالراوي، هما تمام العدالة وتام الضبط. وينشاء على  
هذا يمكن تسمية هذه المرتبة بمرتبة الوثوق المطلق، أو تُجَرَّد الوثوق التام.

١ مقدمة الجرح والضعف، ٥/١، والأغلوطات. جمع مفردة أغلوطة وهي ما يُخَلِّطُ فيه من المسائل، انظر: تهذيب اللغة، ٦٠/٣، وقوله: ولا يُتَّبَعُ عليهم، يعني لا يُتَّبَعُ عليهم انظر: لسان العرب، ٢٧٢/٢، والمعنى لا يُشكَّلُ عليهم الحديث، ولا يُختلط صوابه بالخطأ وإن لبس عليهم.

٢ الموقظة، ص ٦٧، ٦٨.

٣ البكت الوافية، ٥٨٩/١.

## المبحث الثالث

### المراد بتمام العدالة الدينية

اختلف تعبير العلماء عن العدالة الدينية. فقال الشافعي: "إذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة؛ قبلت شهادته؛ وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة؛ رددت شهادته."<sup>١</sup>

ونقل عن أبي يوسف أنه قال: "فإن العدل في الشهادة أن يكون مجتنباً عن الكِبْر، ولا يكون مُعْتَبِراً على الصغار، ويكون صلاحه أكثر من فساده، وصوابه أكثر من خطئه، وأن يسهل الصدق ويأبى الكذب ويأبى ديانة ومروءة، ويجتنب عن الكذب ديانة ومروءة."<sup>٢</sup>

وقال ابن تيمية: "ويعتبر في العدالة شيان: صلاح في الدين، والمروءة."<sup>٣</sup>

وفصل الغزالي قائلًا: "والعدالة عبارة عن استقامة السيرة والدين. ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحيل على ملازمة التقوى والمروءة جميعًا حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه. فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفًا وازعًا عن الكذب."<sup>٤</sup>

وُستخلص من هذه الأقوال أن العدالة الدينية حقيقتها رُسوخ إيمان المرء بالله، وهو في الحقيقة عمل القلب مما لا يظلم عليه اليأس. وإنما تظهر العدالة للناس من خلال عمل صاحبها المُتَمَكِّل في أمرين: الصلاح في الدين، والمروءة. فالصلاح في الدين قوام العدالة الدينية، والمروءة تمامها.

١ الأم، ٥٦٧

٢ أبو يوسف: هو القاضي يعقوب بن إبراهيم، وكان عنده حديث كثير عن هشام بن عمرو والأعمش وغيرهما. وكان يعرف بالحفظ للحديث. ثم لزم أبا حنيفة النعمان بن ثابت فتفقه وطلب عليه الرأي، ورجع الحديث. ولي قضاء بغداد، وتوفي بها سنة اثنين وثمانين ومائة. انظر: الطبقات الكبرى ٣٣٠/٧-٣٤٠

٣ المحيط البرهاني، ٣١١/٨

٤ المحرر في الفقه، ٢٤٧/٢

٥ المستصفى، ص ١٢٥

والمراد بالصلاح في التين هو تجنب أسباب الفسق كلها، وهو ما يُراد بغلبة الصواب على الخطأ وديانة كما مر في مرتبة صدوق. وأما المروءة فتطلق لغة على الإنسانية أو على كمال الرجولية.

قال الراجز: "المروءة كمال المروء، كما أن الرجولية كمال الرجل."

وأما شرعاً، فقد عرّفت بتعريفات مختلفة، منها:

قول محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة: "المروءة التين والصلاح."

وتقل إمام الحرمين عن أصحابه من الشافعية ثلاثة أهوال في حقيقة المروءة هي:

أولاً: "صاحب المروءة هو الذي يصون نفسه عن الألفاس، ولا يشيئها عند الناس."

ثانياً: "هو النبي يصير سيرة أشكاله من أهل عصره في زمانه ومكانه."

ثالثاً: "هو من يحفظ نفسه من فعل يستخربه لأجله، فالفقيه إذا لبس السلاح وزيّ

السلطان، كان تاركاً للمروءة، والحنّالون إذا تظلموا، كانوا تاركين للمروءة."

وقال التبريزي: "المروءة كمال النفس بصونها عما يوجب ذمها عرقاً، ولو مباحاً في ظاهر

الحال."

وقال ابن تيمية: "وأما المروءة، فاستعمال ما يجمله ويرثه، وتجنب ما يذمّه، ويشيئه."

قال الجرجاني: "المروءة قوة للنفس تبدأ بإصدار الأفعال الجميلة عنها، المستتعدة للتدح

شرعاً وعقلاً وعرقاً."

١ انظر: الصحيح ١/٢٤

٢ انظر: العين، ٨/٢٩٩

٣ المقررات، ص ٧٦٦

٤ انظر: البحر الرائق، ٧/١٢٢

٥ نهاية المطلب في دراية المذهب، ١٩/٦

٦ الدردير: هو أحمد بن محمد الحلوتي الأزهري، إمام المالكية، أوجد وقته في الفنون العقلية والنقلية. ولد سنة سبع وعشرين ومائة وألف. ومن مؤلفاته: شرح مختصر خليل، وأترب المسالك. كان يأمُر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويصدع بالحق. توفي سنة إحدى ومائتين وألف. انظر: حلية البشر، ص ١٨٧

٧ الشرح الصغير، ٤/٤١٠

٨ انظر: المحرر في الفقه، ٤/٢٦٦

٩ الجرجاني: هو علي بن محمد أبو الحسن الحسيني الحنفي، تلمذ الشرق، ويعرف بالسيد الصريفي. وله تصانيف، منها تفسير الزهراوي، وشرح فرائض الحنفية السراجية. تصدى للإقراء والفتيا أيضاً. وكثرت أتباعه وطلبته.

مات سنة ست عشرة وثمانمائة بهيران. انظر: الضوء اللامع، ٤/٣٢٨-٢٩

١٠ التعريفات، ص ٢١

وقال الفيومي<sup>١</sup>: "المروءة هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها على الوقوف عند محاسن الأخلاق  
وجميل العادات"<sup>٢</sup>

وقال ابن حبان بعد عرض أقوال مختلفة في حقيقة المروءة، مُستخلصًا منها: "والمروءة عندي  
خصلتان: اجتناب ما يكره الله والمسلمون من الفعال، واستعمال ما يحبه الله والمسلمون من  
الحُصَال"<sup>٣</sup>

وهذه التعريفات تُوجي بظواهرها اختلاف اتجاهات أصحابها، ويُبيِّرُ خلافاً فيما يلي من  
تساؤلات:

أولها: هل المروءة هي الصلاح في الدين، أو هي أمر زائد عليه، بحيث أن التعجب عن  
المعاصي هو السُّرُوءة، أو هي تُجَنَّبُ ما يُكْرَهُ مما دُونَ المعاصي.

والثاني: هل المروءة قاصرة على التعجب عن المذموم، أو على الالتزام بالمحسِن أم  
تُعْتَمِدُ.

والثالث: هل المروءة مَرَجِعُهَا إلى العُرْفِ وحده أو إلى الشَّرْعِ وحده، أو إليهما معاً. أو  
بلفظٍ آخَرَ كيف يُضَيِّظُ المذموم الذي يجب تَجَنُّبُهُ، والمستَحْسِنُ الداخِلُ في  
المروءة.

والرابع: هل المروءة أمر ثابت لا يتأثر بتغير العوامل كالزمان والمكان والظروف  
والأفراد، أو هي تختلف من شخص إلى آخر، ومكانة المروءة في مجتمعه هي التي  
تُعَيِّنُ ما يُنَاصِبُهُ من المروءة.

والجواب عن هذه التساؤلات واحداً واحداً كما يلي:

أما الفرق بين الصلاح والمروءة أو عدم الفرق بينهما فيبدو أن الأمرين محتملان لئلا، إذ  
يُحْتَمَلُ أن يكونا مُتَرَادِفَيْنِ، فإِذَا بَعَدَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، وَاللِّتِمَامُ بِمَا يُسْتَحْسِنُ، كَمَا  
يُحْتَمَلُ أن يُرَادَ بِالمروءة درجة أعلى من مُجَرَّدِ الصَّلَاحِ فِي الدِّينِ. وَلَكِنِ الَّذِي يُنَاسِبُ المَقَامَ هُنَا الضَّرْفَةُ  
بَيْنَ المروءة وَالصَّلَاحِ فِي الدِّينِ، لِأَنَّ لِلصَّلَاحِ فِي الدِّينِ مُجَرَّدًا عَنِ السُّرُوءَةِ دَرَجَةً أُخْرَى، أَلَا وَهِيَ دَرَجَةٌ  
"صَدُوقٌ".

فإذا اعتُكِزَتِ المروءة أمرًا زائدًا على الصلاح في الدين، ينبغي أن تُحْضَرُ فِي تَجَنُّبِ مَا لَا يُحْرَمُ؛ إِذْ

١ الفيومي: هو أحمد بن محمد الحموي، نشأ بالقيوم، واشتغل ومهر وتميز وجمع في العربية، عند أبي حيان. ثم قطن  
حمات، وعين خطيباً في جامع الدمشق، كان فاضلاً في العربية والفقه، وألف المصباح المنير في غريب الشرح  
الكبير، عاش إلى بعد سنة سبعين وسبعمائة، انظر: الدرر الكامنة، ٣٧٢/١

٢ المصباح المنير، ٥٦٩/٢

٣ انظر: روضة العقلاء، ص ٢٣٢

تجنب ما يحرم داخل في حقيقة الصلاح في الدين. فلرُفِرت المروءة بما قُسر به الصلاح في الدين؛ لم يبق معنى لاشتراطها.

قال إمام الحرمين: "فأما المروءة، فحَقُّها أولاً أن تُفصل عن مُقارفة التُّنُوبِ وتُخصَّرَ - فيما لا يحرم في نفسه، ولو أقدم عليه المُقَدِّمُ؛ لم يَأْتِمْ، ولم يعص، وإن أُطلقنا في بعض الأحوال الكراهية"<sup>١</sup> وقيدها القرافيُّ فعلاً بالمباح قائلًا: "والعدالة اجتناب الكبائر، وبعض الصغائر، والإصرار عليها، والسبلحات القاصحة في المروءة."<sup>٢</sup>

هذا، ويبدو أن المروءة تُعمُّ تحسُّب المذموم، والتحلِّي بالمستحسن؛ إلا أن تحسُّب المذموم حدُّ أدنى للمروءة؛ لأن المروءة تتحقق بمفرده، وأما التحلِّي بالمستحسن، فهو حدُّ أعلى. فمن تَرَفَع عن المذموم مُطلقاً، ثم تحلَّى بالمحاسن أيضاً، وصل الدرجة العليا من المروءة.

أما كيف يُعرَّف المذموم الذي ينبغي تجنبه، والمستحسن الذي ينبغي التحلِّي به، أو بلفظ آخر كيف يُعرَّف ما به تكسُّب المروءة، وما به يُفص؛ فقد زعم الزنجانيُّ أن مرجع المروءة إلى ما تُعارف عليه الناس من حُسن وقبح، بالإضافة إلى الشرع؛ فلذلك يجب عند اختبار الراوي مراعاة العرف السائد في بلده دون أنواع من العرف الذي ساد في أماكن أخرى. وأيده السخاويُّ قائلًا: "وما أحسن قول الزنجاني في شرح التَّحْيِيزِ: "المروءة يُرجَع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرّد الشرع، وأنت تعلم أن الأمور العرفية فلما تُضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرّت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم؛ لقد حُرِّقوا للمروءة."<sup>٣</sup>

وهذا الذي ذكره السخاويُّ على لسان الزنجاني من كون المروءة يُرجَع في معرفتها إلى العرف، وإن صحَّ باعتبار المعنى اللغوي للمروءة، إلا أنه محالٌّ لما يظهر من صنيع أئمة الفقه. فالنلاحظ أنهم لا يعتمدون على العرف في تعيين المروءة وخوارمها؛ إذ لم أجدهم يقطعون في الراوي مثلاً بمجرّد كونه فقيراً أو مُعاقاً، فقلُّ مُجتَمِع من المُجتمعات البشرية إلا ويؤدري من لا يملك مالاً ولا جاهاً، وكذلك من ينقصه قُدرة من القدرات التي يتشعُّ بها المرءُ صومه، كالاعتق، والأعرج، والأحول. وعلى العكس من هذا نجد الثَّقَادَ تكلموا في رواة وُظفروا من قبيل سلطان، مع أن العادة في أكثر المُجتمعات

١ انظر: نهاية المطلب في دراية المنهية ٧/١٩

٢ القرافي: هو أبو العباس تهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن من علماء المالكية، مصري المولد، والنسباً والوفاء له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها أنوار البروق في أنواء الفروقة، والتخيرة في فقه المالكية. وكان من البارزين في عميل الصابيل المتحركة في الآلات الملكية، توفي سنة أربع وثمانين وستمائة انظر: الأعلام، ٩/٩٦-٩٥

٣ التخيرة للقرافي، ١٤٠/١

٤ فتح المغيب، ٧/٢

البشرية تعظيم قدرهم، وإعلاء مرتبتهم، والإقبال عليهم حرصاً أو هيباً. فلو كانت المروءة وخوارمها مَرَجَعاً إلى العرف؛ لما تكلموا فيمن عمل لسُلطان، أو قُرْب منه، بل حَرَصُوا على حديثه. وهذا يدل على أن اعتمادهم في معرفة المروءة وخوارمها على أمر آخر غير أنواع مُختلفة للعرف.

وبالتأمل في كلامهم يظهر بأن المراد بالمروءة عندهم الفضل، وتامها بصون المرء نفسه عن بعض ما يُباح من الأمور شرعاً إذا حُشِنَ عليه معها الوقوع في محذور، حيث طعنوا في رواة ببعض ما يُباح ظاهراً، خشية وقوعه في محذور. وذلك ككثرة المزاح، أو كثرة الكلام، فإنهما يُوقعان المرء في الكذب أو الوقوع في أعراض الناس، أو كالعصيان مع سلطان؛ فإن هيبته في النفوس، وشدة بطشه تجعلان المرء يتنازل عما يراه حقاً، فيُقَصِّرُ في دينه، أو كأخذ الأجر على التجديته فإنه يُحْفَى معه أن يمتنع من التجديت للفقراء، أو يُضَيِّقَ عليهم. أو يُسِيكُ بعض ما لديه من حديث، فيقع في كتمان العلم.

وهذا يدل على أن كلُّ شُباح يُحْفَى معه على من تَعَوَّد عليه عُقْلَةً تُضَيِّقُ به إلى تحريم لا سيما إلى كبيرة أو كذب، فهو حُرْمٌ من خوارم المروءة. هذا إذا لم يثبت تلبسه بذلك المُحرَّم. لأنه إن ثبت تلبسه بمُحرَّم وصل إلى حد الكبيرة؛ فقد فقد الصلاح في الدين، فضلاً عن المروءة. ومن تَرَفَّع عن خوارم المروءة؛ إضافة إلى غلبة المحاسن في سيرته، والترفع عن أسباب الضيق، فقد كَمَلت مروءته، وتمت عدالته. فأساس معرفة خوارم المروءة على هذا المعنى ليس العرف، بل أساس معرفتها وجود تساهل في الراوي يصعب معه شُجُب بعض ما حُرِّمَ شرعاً، لا سيما الكبائر أو الكذب. وهذا يعني أن مَرَجِع المروءة إلى الشرع والعقل، لا إلى العرف. فالشرع يَحْجِرُ عن المُحرَّمات، والعقل يدل على احتمال وقوع المرء في مُحرَّم بسبب كثرة تلبسه ببعض الشباعات.

فإذا كانت المروءة لا تَمَرُّجُ إلى العرف، وإنما تَمَرُّجُ إلى الشرع والعقل؛ فهذا يدل على أن لها أساساً ثابتاً، وأنه لا يتغير بتغير العوامل كالزمان والمكان، وأن الثَّقَاد لا يحتاجون إلى معرفة الأعراض السائدة في بلد الراوي للمحك عليه بالبراهة من خوارم المروءة كلها.

فالخلاصة أن المروءة هي الفضل والشرف، وأدنى تمامها بسلامة المرء من جميع ما يُحْفَى معه ارتكاباً منه، وإن كان في نفسه مُباحاً. فمن سلم من تلك الأمور؛ كان تاماً المروءة، ولها درجات أعلى تتحقق بكثرة التزامه بما يُسْتَحَبُّ من المحاسن. ولا حَدَّ لأعلاها. وغائدوا اشتراطها في الراوي والشاهد الحصول على زيادة الطمأنينة واليقظة بروايته وشهادته، فمن ترفع عن مواضع الشبهات، بالإضافة إلى ابتعاده عن المُحرَّمات؛ كان أبعد من الكذب أو التساهل.

ولعل مستندهم في اشتراط المروءة في الراوي والشاهد ذم الشريعة الاحتراف بتلك الأعمال

التي قد تفضي إلى التضييق على الناس مع إباحة الاحتراف بها، كالحجامة ورد الذم بها فيما أخرجه مسلم من قول الرسول ﷺ: «قَسْرُ الْكُتَيْبِ مَهْرُ الْبَيْتِ، وَتَمَنُّ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحَجَامِ» مع ثبوت أنه ﷺ احتجم، وأعطى للحاجم أجره وذلك فيما أخرجه مسلم بسنده إلى حميد قال: سئل أنس بن مالك، عن كسب الحجام؟ فقال: احتجم رسول الله ﷺ، حجته أبو طيبة، فأمر له بصاعين من طعام، وكلم أهله، فوضوا عنه من خراجه، وقال: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاؤُنْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ، أَوْ هُوَ مِنْ أُمَّكُلِ دَوَابِّكُمْ» مما يدل على أن أخذ الأجر على الحجامة جائز ما لم يبلغ حد التضييق. فإذا ارتفع الأجر إلى حد التضييق، بحيث لا يكون في وسع عامة الناس الاستفادة منها عند الحاجة، صار حراما. فمن وقع في التضييق على الناس، خرج من حد الصلاح في الدين وسقطت عدالته، ومن تلبس بما يُختفى فيه التضييق على الناس، اقترب من خلق ذني، وابتعد عن مكارم الأخلاق، ولو لم يقع في تضييق على الناس.

وظاهر كلام أئمة التقد وعصلهم، أنهم يرون السلامة من خوارم المروءة شرطا لتمام العدالة، لا لمطلقها. وأنهم لا يبطلون عدالة الراوي بمجرد تلبسه بخرم من خوارم المروءة، وإنما يبطلونها إذا ثبت تلبسه بحرام. ولذلك لاحظ الزركشي أن السلامة من خوارم المروءة ليس المراد به سيرة مُطلق الناس، بل الذين يقتدى بهم. <sup>١</sup> ولستنتج من هذا أن السلامة من خوارم المروءة، إن لم يكن شرطا للصلاح في الدين، فإنها شرط لتمام العدالة.

قال الخطيب: "وقد قال كثير من الناس: يجب أن يكون المحدث والشاهد مُحَقِّقَيْنِ لكثير من المباحات، نحو التَّكَلُّفِ، والجلوس للتنزه في الطرقات، والأكل في الأسواق، وصحبة العامة الأزدال، والبول على قوارع الطرقات، والبول قائما، والانبساط إلى الحرق في المداعبة والمزاح، وكل ما أتفق على أنه ناقص القدر والمروءة، ورأوا أن فعل هذه الأمور يسقط العدالة ويوجب رد الشهادة. والذي عندنا في هذا الباب رد ما عي المباحات إلى العالم، والعصل في ذلك بما يتقوى في نفسه. فإن غلب على قلبه

١ أخرجه بلفظه في كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، وخراب الكاهن، ومهر البغي، والنهي عن بيع السور، ص ٦٨٥، رقم الحديث ٤٠١١

٢ أخرجه بلفظه في كتاب المساقاة، باب حل أجرة الحجامة، ص ٦٨٨، رقم الحديث ٤٠٣٨، وأخرجه البخاري مختصرا في كتاب البيوع، باب ذكر الحجام، ص ١٣٣٨، رقم الحديث ٢٤٠٢، وفي باب من أجرى أمر الأحصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع، والإجارة والمكبال والوزن يستنهم على تواتهم ومذاهيبهم المشهورة، ص ٣٥٢، رقم الحديث ٢٢٠

٣ الزركشي: هو بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، علامة في الفقه الشافعي، والأصول، وعلوم القرآن. مولده سنة خمس وأربعين وسبعمائة. ألف تصانيف كثيرة في علوم مختلفة، منها البرهان في علوم القرآن، وتخرير أحاديث الرافعي. توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة. انظر: حسن المحاضرة، ١/١٣٧

٤ انظر: فتح المغيب، ٧/٢٤

من أفعال مُرتجِب المُباح المُسقط للمروعة أنه مطبوعٌ على فعل ذلك والتساهل به مع كونه ممن لا  
يُحمِل نفسه على الكذب في خبره وشهادته، بل يرى إعظام ذلك وتحريمه والعزيم عنه؛ فقبل تحبيره. وإن  
ضعفت هذه الحال في نفس العالم، وأنهم عندها، وجب عليه ترك العمل بخبره، وردَّ شهادته.“

والظاهر أن الحامل على ملازمتها ما في نفس المرء من إيمان بالله وخشيته، وحرصه بالغ على

بُغْيَةِ رِضاه.

## المبحث الرابع

### المراد بتمام الضبط

إن الجدير بالاهتمام هنا بيان المراد بتمام الضبط، أو الإتقان؛ إذ كثيرا ما يُشكل الفرق بين أهل هذه المرتبة وسابقتها، ولاحتقتها وصفاً مع وضوح الفرق في المعنى اللغوي. أو بلفظ آخره ينهني أن يُذكر هنا ما هي حقيقة الإتقان، وتمام الضبط، حتى يُعرف كيف ومعنى يَتَمَيَّز عن شدته أو خفته؛ إذ قد يسهل التفرقة بين الألفاظ التي تدلُّ على الإتقان، وبين التي تدلُّ على شدته، أو خفته، ولكن بما يصعب فهنة نسبياً، هو معرفة الحد الذي إن لم يصل إليه الراوي قصر ضبطه عن التمام، أو معرفة القصر الذي يرفعه من تمام الضبط للشدّة الإتقان.

ولا يُمكن أن يكون معنى تمام الضبط نقي الخطأ عن الراوي بتمامه؛ فإن الخطأ لم يَسَلِّمْ منه حتى أهل المراتب العليا للتعديل. قال أحمد: "كان مالك من أئمة الناس، وقد كان يُخطئ." ونص أحمد على شعبة أنه يُخطئ في أسامي الرجال، ومقلِّبها. وقال أيضاً عن يحيى بن سعيد القطان: "ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديثك. ثم قال: ومن يُعزى من الخطأ والضعيف؟" ولهذا قال الذهبي: "ليس من حدّ الحق أنه لا يغلط، ولا يُخطئ. فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقرُّ على خطأ؟"

فإذا تقرر أن الحق أيضاً لا يسلم من الخطأ، فإن الذي يُقرُّ بينه وبين من دونه من الرواة هو قدر الخطأ، ونوعه. فإن تام الضبط تكون نسبة خطئيه ضئيلة جداً إذا قورن بما رواه على وجه الصواب، وفي الأهلَب يكون خطؤه خفياً غير ظاهر؛ إذ من تم ضبطه يكون أيقظ وأدري من أن يقع في خطأ ظاهر أو فاجئ إلا نادراً. ولا يبلغ الراوي هذه المرتبة من التيقظ والقدرة إلا بالالتزام

١ عجل أحمد برواية المروزي وغيره، ١٦٤/١، رقم النص ٣٦

٢ نظري: شرح عجل الترمذي، ص ٦٧

٣ تاريخ بغداد، ٢٣٣/١٦، رقم الترجمة ٧٤١٣

٤ المروظة، ص ١٧

بالأمور التي تُستَحَبُّ لحفظ الحديث وأدائه، بالإضافة إلى ما يُحِبُّ. فالأمور التي تُستَحَبُّ لحفظ الحديث وأدائه غير التي تُحِبُّ يُعَيَّنُ تسميتها بأمور دالة على إتقان الحديث؛ إذ هي التي تُقَلِّلُ احتمال الخطأ في حديث الراوي، وتُرْفَعُ مِنَ التَّزَمِ بِهَا عَلَى سَائِرِ مَنْ غَلَبَ صَوَابُهُ عَلَى الْخَطَأِ.

وإتقان الحديث له نواحي عديدة، فمن أهل الإتقان من يتثبت في الرجال ويختبرهم، ولا يروي إلا عن ثقة عنده. ومنهم من لا يروي عن أهل البدع. ومنهم من كان حاذقاً في الصناعة الحديثية، واسع المعرفة بالروايات، قادراً على تمييز ما فيها من صحة أو حسن، أو علو أو نقص أو علة. فلا يروي ما اشتد ضعفه من الحديث، أو لا يروي إلا عن ثقة من الرجال. ومنهم من يلتزم بحفظ لفظ الحديث، ولا يغيره مع القدرة على أداء المعنى من غير خلل فيه. ومنهم من لا يأخذ الحديث إلا إماماً. ومنهم من لا يُحَدِّثُ إلا من كتابه. ومنهم من يُجَهِّدُ نَفْسَهُ فِي حِفْظِ مَا سَمِعَ، ويلتزم بأن لا يعتمد على كتاب صونا لنفسه من تكامل، وصونا لما حفظه من خيانة المذاكرة؛ فلا يحدث إلا من حفظه. ومنهم من يلتزم بالمساع من المحدث، وإن خفي عليه حرف أو لفظ، واحتاج إلى أن يستثبت المستعمل، أو أحداً من أهل المجلس؛ لم يستحل أن يذكر هذا اللفظ أو الحرف، إلا منسوباً إلى من استثبته منه، لا إلى شيخه. ومنهم من همته متجهة إلى ضبط اللفظ وشكله. ومنهم من يتحفظ من تدليس شيخه، فلا يأخذ عنه إلا ما لم يدلس فيه. ومنهم من يلتزم بتصريح ما وجد في كتابه بخلاف حفظه، وإن كان بسيطاً، لا يغير المعنى. ومنهم من يمتنع من رواية الحديث كله إذا عرض له أدنى شك فيه. ومنهم من يهتم بالضرورة بين حدثنا، وأخبرنا، وعدم استبدالها بعن. فهؤلاء كلهم أهل الإتقان، والأوصاف المذكورة هي زائدة عما يجب تفرقه في الراوي للاحتجاج بحديثه، والذي قد سبق ذكره فيما مضى من مراتب التعديل. فكل من قلت نسبة خطئه جداً، فهو من أهل الإتقان، وسبب قلة خطئه التزامه ببعض ما ذكر من الأمور أو كلها. وكل من وجد فيه وصف من الأوصاف المذكورة؛ يجوز وصفه بأنه من أهل الإتقان المثبتين، على حسب ما ظهر لي من صنيع الأئمة المتقدمين— ولا يلزم أن يُظنَّ الحديث من جميع النواحي المذكورة.

وهذه الأمور المذكورة الدالة على الإتقان، وإن لا تُشترط في عامة من يُقْبَلُ حديثه، إلا أنها تُفيد عند نقد الروايات خصوصاً عند المخالفة، والترجيح، وتكون كضرائن دالة على الحفظ، أو الوهم، ومعرفة وتسجيلها إن لم يكن واجباً فلا يخرج من أن يكون مُسْتَحَبًّا لاحتوائه فوائد عظيمة، تظهر قيمتها عند عملية نقد الحديث ورواياته. ولذلك يُقَدِّمُ الثَّقَاتُ مِنْ اتَّصَفَ بِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِتْقَانِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الرُّوَاةِ. فَعَلَّ سَبِيلَ الْمَثَالِ يَقُولُ أَحْمَدُ مَقَارِنَا بَيْنَ مُسْتَحَبِّ وَأَبِي مَعَاوِيَةَ فِي الْأَعْمَشِ: «أَبُو مَعَاوِيَةَ فِي الْكَثْرَةِ وَالْعِلْمِ—بِعَنِي عِلْمَهُ بِالْأَعْمَشِ— مُسْتَحَبُّ صَاحِبِ حَدِيثٍ يُؤَدِّي

الألفاظ والأخبار. أبو معاوية عن، عن، مع أن أبا معاوية يُخطئ على الأعمش خطأ<sup>١</sup>. فوصف شعبية  
بصاحب حديث الذي هو من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة كما سيأتي، وعكّل ذلك باهتمامه بحفظ  
ألفاظ الأداة المختلفة مع إشارة إلى قول أبي معاوية مع كثرة مروياته عن مرتبة صاحب حديث  
بسبب كثرة عننته، وعدم اعتناؤه بألفاظ الأداة، والاعتناء بألفاظ الأداة لمر غير واجب إلا أن  
الالتزام به له فائدة عظيمة في حفظ الحديث، وتمييز ما صح منه مما سقم.

فالحلقة أن إتقان الحديث يُراد به ندرة خطأ الراوي، وخفّة، أو التزامه بما لم يستحسن  
لحفظ الحديث وأدائه بالإضافة إلى ما يجب، وكلاهما يستلزم الآخر.

١ حلل أحمد برواية عبد الله، ١٣٧٧/٢، رقم الترجمة ٢٦٨.

## المبحث الخامس

### إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق

### على من فقد شيئاً من شروط العدالة أو الضبط

إن ألفاظ وعبارات التوثيق العام لا يُطلقها الناقد الخبير قبل التأكد من وجود الصلاح في الدين والمروءة، وإتقان الحديث. فإن وُجد إطلاق بعض هذه العبارات مع قُصدان شهيء من الشروط المذكورة؛ دلّ على أن الناقد إما توسّع في استخدام المصطلح بحيث استخدمه فيما دون معناه الأصل، أو دلّ على ميله إلى جانب التساهل، وإن كان صدور هذا الثاني يكاد يستحيل من الناقد المخلص الخبير العارف بمقاصد القوم، المُطّلع على خبايا الرواة والترويات، أو دلّ على جهله بطريقة لُجّة التقد، وكونه ممن لا يُقَيّن التقد.

## المبحث السادس

# حكم إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق المُطلق على من لم يدركه الناقد أو كان قليل الرواية، أو قليل الشهرة

تمام عدالة الراوي يعرف بأحد طريقتين:

الأول: إذا تمكن من اختبار أحوال الراوي الظاهرة، والباطنة شخصياً، حتى ترجح لديه أن الاستقامة طريقته، وسجيته، وأنه لا يجيد عنها إلا نادراً على سبيل المغفوة وسرعان ما يعود.

والثاني: أن يسمع من يشهد بمن يثق به للراوي بالعدالة. كما يُعرف تمام ضبط الراوي أيضاً بإحدى ثلاث طرق، هي:

الأول: أن يكون الناقد سمع منه مباشرة؛ فشاهد من أحواله ما دل على الضبط وغيره من الأمور المذكورة.

والثاني: إذا سمع من يثق به يشهد بتثبت الراوي في باب الرواية.

والثالث: أن يكون اطلع على عدد من أحاديثه حتى ترجح لديه جانب التيقظ، والضبط، وقدرته على الرواية بالمعنى. فيكون اعتماده في اختبار ضبطه على سائر أحاديثه، وعرضها على أحاديث أقرانه عموماً، وعلى أحاديث الحفاظ الثقات خصوصاً، والنظر في أحاديث شيوخه، وفي أحاديث تلامذته، فإذا لوحظ إمعانه في موافقة الثقات الحفاظ من أقرانه ومن شيوخه أو غيرهم، مع تحلُّو حديثه في الأغلب مما يُنكر، كان تامَّ الضبط، ولو تفرَّد عنهم أحياناً. قال مُسلمة "والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رَوَوْا، وأمَّتن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه؛ فليأت زيادته"

وهذا يُفسَّر احترازهم عن الحكم على من لم يَرَوْ من طريقه إلا القليل من الحديث، أو  
اكفاؤهم بالوصف بـ "شيخ" أو بـ "صالح الحديث" وما في مرتبتهما من ألفاظ وعبارات دون ألفاظ  
العويق العام.

فمن أمثلته ما ذكره علي ابن المديني، قال: "سألت يحيى بن سعيد<sup>١</sup> عن حكيم بن جبير،  
فقال: كم روى؟ إنما روى شيئا يسيرا."

وقول ابن معين في المُفضَّل بن فضالة البصري أبي مالك القرظي: "شيخ؛ وأبش عنه<sup>٢</sup>".

وما ذكره عبد الله بن أحمد، قال: "سألت أبي عن أبي نصر، قال: "هذا شيخ روى عنه سُفيان  
الثوري، وأبى عُبيد، وابن فضال. واسمه عبد الله بن عبد الرحمن، وهو شيخ قديم" قلت: كيف  
حديثه؟ قال: "أبش حديثه؛ إنما يُعرَف الرجل بكثرة حديثه."

وقال عبد الله بن أحمد: "سأله [يعني: أحمد] عن عطاء العطار، فقال: روى عنه حماد ابن  
سلمة وهشام بن حسان. فقلت: كيف حديثه؟ فقال: كم روى؟ شيئا يسيرا."

وسأل عبد الله بن أحمد أباه عن طلحة الأعلم الذي روى عنه الثوري، فقال: "وكم حديثه؟  
حديث واحد."

وقال ابن أبي حاتم: "شهابه روى عن عمرو بن مرة روى عنه شعبه. سمعت أبي يقول ذلك،  
وسأله عنه، فقال: إنما روى حديثا واحدا؛ ما يُعتَبَر به<sup>٣</sup>".

وقال أبو حاتم في سعيد بن محمد الزُهري: "ليس بمشهور، وحديثه مستقيم، إنما روى  
حديثا واحدا."<sup>٤</sup>

فإذا ثبت تمام عدالة الراوي بإحدى الطريقتين المذكورين، وانضمَّ إلى ذلك ثبوت تمام  
النضبط بإحدى الطرق الثلاث، كان يُقَمَّ، وإلا فلا.

- ١ يحيى بن سعيد هو القَطَّان.
- ٢ ضعفاء العقيل ١٠/٣٦٦، رقم الترجمة ٣٨٩.
- ٣ سؤالات ابن الجنيدي ص ٥٤٤، رقم النص ٧٠٨.
- ٤ علل أحمد برواية عبد الله ٥/٣٦٩، رقم النص ٢٦٤٣.
- ٥ للمرجع السابق، ٦/٣٩٤، رقم الترجمة ٧٨٦.
- ٦ المرجع السابق، ٢/٥٢٩، رقم النص ٣٤٩٦.
- ٧ الجرح والعقيل ١٠/٣٦٦، رقم الترجمة ١٥٨٤.
- ٨ المرجع السابق، ٤/٥٨، رقم الترجمة ٢٥٩.

فلا يلزم من الشروط المذكورة لأهل هذه المرتبة عدالة و ضبطاً أنه لا يجوز للناقد أن يطبق كلمات التوثيق العام - وهي ألفاظ وعبارات هذه المرتبة فما فوقها - إلا على من عاصره وشاهده، إذ كثيراً ما نجد النقاد يوثقون شخصاً تقادم به الزمن، واستحال لهم لقاءه، ولقاء ممن سمع منه من تلامذته أيضاً أحياناً، فيكون اعتمادهم في توثيقه العام حينئذ على شهرته، أو شهادة ثقة معاصره أو أكثر بحسن الديانة واستقامة السيرة، وسير أحواله، وغلبة الإتيان عليها. ويحتمل أن يكون من هذا الباب توثيق أحمد الطام لأسود بن يزيد بن قيس التميمي الكوفي من التابعين، وكذلك توثيق ابن معين والنسائي لأسود بن هلال المخاربي وهو تابعي كبير،<sup>١</sup> وتوثيق ابن الصديقي وأبي داود المقاسم ابن ربيعة القطفاني الجوثبي الذي هو الأخر من التابعين<sup>٢</sup> وتوثيق البخاري لزيد بن جبير الطائي الكوفي<sup>٣</sup> وهو من التابعين أيضاً.<sup>٤</sup> وتوثيق أبي زرعة لأسلم القرشي العدوي المدني، مولد عمر بن الخطاب،<sup>٥</sup> وتوثيق أبي زرعة، وأبي حاتم لعابني كبير آخر هو جبير بن نعيم الحضرمي الجهمي.<sup>٦</sup>

وأما كثرة الرواية وقتها، وكون الراوي معروفاً بالطلب ففيه تفصيل. إذ ينبغي أن يتحرق هنا بين عملية توثيق الناقد العام لمن تسكن من السماع منه، وبينها لمن لم يتمكن من السماع منه ممن عاصره، أو لم يدركه، وإن كان ما لها واحد. حيث يمكن أن يوثق الناقد الأول توثيقاً تاماً مع كونه غير معروف حتى لدى عامة محدثي بلده، ومع كونه مقلداً للرواية جده، اعتماداً على معرفته الشخصية به، وإقصائه المباشر له، واحتجابه واستحائه في الرواية كما أطلق ابن التديني على شيخه ناصح بن الغلاء لفظ اليقظة، وقد صرح بأنه ليس عنده إلا حديث واحد.<sup>٧</sup> كما يحتمل أن يكون تجوز في استخدام لفظ اليقظة، ولم يرد التوثيق العام. ومن أمثله أيضاً وصف الثوري لشيخه نهشل بن مجمع الصبي بالمرضي - وهو أحد ألفاظ هذه المرتبة كما سيأتي - مع قلة عدد تلامذته وشيوخه،<sup>٨</sup> مما يغلب معه على الظن أن يكون قليل الحديث.

- ١ انظر: تهذيب الكمال، ٣/٣٤٤
- ٢ انظر: المرجع السابق، ٣/٤٣٤
- ٣ انظر: المرجع السابق، ٢٣/٣٤٨
- ٤ انظر: عمل الترمذي الكبير، ١/١١٦، رقم الحديث ٢٠١
- ٥ انظر: سير أعلام النبلاء، ٥/٥٣٩٧، رقم الترجمة ١٦٦
- ٦ انظر: الجرح والتصديق، ٣/٣٠٦، رقم الترجمة ١١٤٤
- ٧ انظر: المرجع السابق، ٤/٥١٣، رقم الترجمة ٢١١٦
- ٨ انظر: التاريخ الأوسط، ٢/٢٤٠، رقم الترجمة ٢٣٧٠، وخالفه البخاري تليفه حيث وصفه بن نجر الحبيبيته. انظر: الضعفاء الصغير للبخاري، ص ١٣٥، رقم الترجمة ١٠٢، والتاريخ الكبير، ١٤١/٨، رقم الترجمة ٢٤٤٤، وتاريخ أسناء اللغات، ص ٢٤٤، رقم النص ١٤٩٠
- ٩ انظر: عمل أحمد برواية عميد الله، ٣/٣٩٢، رقم النص ٥٧٢٦

وأما من لم يتمكن الناقد من السماع منه ممن عاصره أو ممن لم يُدرِكه، فأمره يحتاج إلى تأنُّ  
أكثر، فلا يكتفون هنا بالإطلاع على عدد قليل من مَروياته، بل يُعجنون، ويُدقِّقون، ويتوسعون، مهما  
أمكنهم في سَير مَروياته، مع البحث عن شهادة معاصريه بذلك، أو مع شهرته بصحة الديانة،  
واستقامة السيرة. والشاهد على ذلك، توثيقهم عن توثيق من لم يَر إلا القليل من الحديث، لعدم  
كفاية هذا القدر لمعرفة مدى ضبطه وإتقانه. وقد مرَّت أمثلة لذلك.

## المبحث السابع

### الفرق بين مرتبتي "ثقة" و"صدوق"

الفرق بين هذه المرتبة وسابقتها أن ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق" إنما تدل على مجرد غلبة الصواب على الخطأ في حديث الراوي، وفي دلياليته. بينما ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة" تدل على تمام قوة الراوي واحكامه عدالةً وضبطاً، مما يعني عدم وجود الخطأ في دينه وفي حديثه إلا نادراً. ولا شك أن كمال قوة الثبته والضبط أعلى من مجرد غلبة الصواب على الخطأ فيهما. وعلى هذا؛ تشترك الألفاظ وعبارات المرتبتين في الدلالة على غلبة الصواب على الخطأ في العدالة الدينية والضبط.

والعلاقة بين المرتبتين عموم وخصوص مطلق. فإن ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق" عامة تشمل كل عدل غلب صوابه على الخطأ قليلاً أو كثيراً. بينما تنحصر دلالة ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة" في عدل تام الضبط. فعلى هذا، كل ثقة صدوق، وليس كل صدوق ثقة.

## المبحث الثامن

# ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة" مع الشرح

وفيما يلي سأذكر ما وقفت عليه من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة مع توضيح معناها لغة واصطلاحاً، وتوجيه وضعها في هذه المرتبة.

### ١. ثقة:

الثقة مصدر، وقد يُوصف به، يستوي فيه التَّفَرُّدُ، والمُتَّقِي، والجمع بنوعيهما، فيقال: هو وهي وهما وهم وهُنَّ ثِقَةٌ، وقد يُجمع في الذكور والإناث على ثِقَاتٍ يُقال: وثق الشيء وثائقاً وثاقته بمعنى قوي وثبت وصار مُحْكَمًا، ويُقال: وثق بفلان يثق، وثقة، وموثقاً، وموثقاً، وموثقاً، ووثاقاً بمعنى ائتمنه. وكل لفظ دال على الإحكام إذا أُطلق ذلك على الكمال كما سبق، ولا يُصرف عنه إلا بدليل.

ويشأن أن نقاد الحديث، لم يبتعدوا عن المعنى اللغوي للفظ، فأشهر استعماله بمعنى العدل تام الضبط، وذلك لما سبق من أن اللفظ إذا أُطلق فإنه يدل على الكمال. فيما أن اللفظ دال على القوة والإحكام، وقوة الراوي لا تتم إلا بصيام العدالة والضبط. وهذا المعنى أشهر من أن يحتاج إلى إقامة دليل. ومن أمثلة استخدامه أو استخدام بعض مشتقاته بالمعنى المذكور ما جاء في وصية عُقْبَةَ بن نافع القرظي الفهري لبنيه: "لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة." وفي رواية: "لا تأخذوا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا من ثقة." وفي أخرى بلفظ: لا تُنقلوا. وما رواه الشافعي بسنده إلى عروة بن الزبير قال: "إني لأسمع الحديث، أستحيته، فما يمتعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامعٌ فيفتدي به. أستمه من الرجل لا أثق به، قد حدثه عن أئبي به، وأستمه

١ انظر: كتاب العين، ٥٠٩/١، والمعجم الوسيط، ٩٤٦/٢

٢ انظر: تهذيب اللغة، ٢٦٠/٣، والمعجم الوسيط، ٩٤٦/٢

٣ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٢٩/٢

٤ انظر: الكفاية، ص ٣١

٥ انظر: الأحاد والمثليات، ١٦٥٥/٢، و ٣٢٩/٥، رقم الحديثين ١٨٧٧، ١٨٧٤

من الرجل أئبى به، حُدِّثَ عنن لا أئبى به” وما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه عن سعد بن إبراهيم الزمري قال: “لا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الْيَقَاطُ”. وهذا خير بمعنى النهي، وفيه تشبيط عن لم يكن ثقة عن تعلم الحديث وروايته وحث الثقات على حمله، وأدائه والمراد أنه لا يجوز لأحد أن يُحَدِّثَ عن رسول الله ﷺ إلا إذا كان ثقة. ويُؤيِّد ما جاء عنه في رواية أخرى قال: “لا يُحْتَمَلُ الْحَدِيثُ إِلَّا عَنِ ثِقَةٍ.” وفي أخرى: “كَانَ يُقَالُ: لَخَذُوا الْحَدِيثَ مِنَ الْيَقَاطِ.” وقول يحيى القطان واصفا لسيف بن سليمان المكي: “كَانَ عِنْدَنَا ثِقَةٌ مِمَّنْ يَصَدِّقُ وَيَحْفَظُ.” تفسير واضح لكلمة ثقة. فهذه الأمثلة وغيرها مما يكاد يفرق الحصر تدلُّ على أن لفظ الثقة كان شائع الاستخدام بمعنى العدل تام الضبط، ولذلك وضعه ابن أبي حاتم في ألفاظ وعبارات مرتبة الاحتجاج. وقال الذهبي: “كُثِرَتْ عَدَالَةُ فِي الشَّاهِدِ، وَتَمَازَ الْثِقَةُ بِالضَّبْطِ.”

ولا تخفى العلاقة الوثيقة بين المعنى اللقوي والمعنى الاصطلاحي المذكور، فلا يُتَصَوَّرُ الثَّوَرَةُ أَوْ الْعِيَاتُ أَوْ الْإِحْكَامُ فِي حَدِيثِ الرَّوَايِ، وَلَا كَذَلِكَ اتِّعَانُهُ إِلَّا إِذَا اتَّصَفَ بِأَمْرَيْنِ: بِالْعَدَالَةِ الدِّينِيَّةِ، وَالضَّبْطِ؛ حَيْثُ لَا يَصِحُّ اتِّمَانُ مَنْ لَمْ يَتَّصَفْ بِالْعَدَالَةِ الدِّينِيَّةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ لَا يَضْبُطُ. فَالْعَدْلُ الضَّابِطُ هُوَ الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ الْثِقَةِ بِمَعْنَى الْإِحْكَامِ أَوْ الْإِتِّقَانِ. وَقَدْ اسْتَعْمَدَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى كُلُّ مَنْ شَعِبَتْ، وَمَالِكٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ،

- ١ الأم، ١١٢/٦
- ٢ انظر: مقدمة صحيح مسلم، ص ١٥
- ٣ انظر: مقدمة الجرح والتصديح، ٢٩/٢
- ٤ انظر: المرجع السابق، ٢٩/٢
- ٥ انظر: التاريخ الكبير، ١٧٧/٤، رقم الترجمة ٢٣٧٣
- ٦ الموقظة، ص ٦٧
- ٧ انظر مثلاً: الجرح والتصديح، ١٣٣٦/٨، رقم الترجمة ١٥٤٧، حيث أطلقه على مهدي بن ميمون الأدي، والدليل على أنه أراد بذلك التوثيق التام اتفاق جماعة من الثقات على توثيقه التام من غير مخالف. انظر: مهذب الكمال، ٥٩٤-٥/٢٨
- ٨ انظر مثلاً: الجرح والتصديح، ١٥٤٤/٨، رقم الترجمة ٦٩٣، حيث أطلقه على موسى بن عقبة صاحب المغازي. والدليل على أنه أراد معنى التوثيق التام السياق، إذ قال: “عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة.”
- ٩ انظر مثلاً: الجرح والتصديح، ١٤٣/٤، ٧٣/٧، ٣١٣/٨، أرقام التراجم ٦٢١، ٤١٦، ١٤٤٨، والتاريخ الكبير، ٣٠٨/٤، رقم الترجمة ٢٩٣٠. والدليل على أنه أراد بذلك التوثيق التام روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، وتوثيق غيره التام لهم من المتقدمين والمتأخرين.
- ١٠ انظر مثلاً: تاريخ ابن معين، رواية الدورق، ١٤٤/٤، ٥٠٩، ٣٤٧، أرقام النصوص ٣٦٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١، والجرح والتصديح، ٢٧٤/٤، رقم الترجمة ١١٨٥، وسؤالات الأجرى لأبي داود، ٢٣٥/٢، رقم النص ١٧٠١. والدليل على أنه أراد بكلمة الثقة التوثيق التام روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها مع التوثيق التام من غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.
- ١١ انظر مثلاً: علل أحمد برواية عبد الله، ٣٩٩/١، رقم النص ٨١٣، والضغفاء الكبير للعقيلي، ٦٢٣/٣، والجرح والتصديح، ١٧٥/٢، رقم الترجمة ٥٨٩. والدليل على أنه أراد بكلمة الثقة التوثيق التام روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها مع التوثيق التام من غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.

وابن التديني، وابن ميمون، وأحمد، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو داود، وأبو حاتم،  
والنسائي.<sup>١</sup>

وقد يُستخدم هذا اللفظ في سياق الحصر مما يُشعر بأن المراد به من هو في قِمة الثقات وأهل  
الإتقان، أي من أهل المرتبة الأولى، وذلك كما روى ابن أبي حاتم بسنده عن جرير قال: "لما ورد  
شعبة البصرة قالوا له: حَدِّثْنَا عَنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِكَ. قال: لَنْ حَدِّثُكُمْ عَنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِي، فَإِنَّمَا  
أَحَدُكُمْ عَنْ نَفْسِ قَسِرٍ مِنْ هَذِهِ الشَّيْخَةِ، الْحَكَمُ بْنُ عَثِيْبَةَ، وَسَلْمَةُ بْنُ كَهْمَلٍ وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي  
ثَابِتٍ، وَمَنْصُورٌ."<sup>٢</sup>

وما رواه بسنده عن القلايس قال: "سمعت محمد الرحمن بن مهدي يقول: حَدِّثْنَا أَبُو خَلْدَةَ  
فقال له رجل: كَانَ يَفْقَهُ؟ قال: كَانَ صَدُوقًا، كَانَ مَأْمُونًا، كَانَ خِيَارًا، الْيَقَّةُ شُعْبَةُ وَسُفْيَانٌ."<sup>٣</sup> وفي رواية  
قال: "اليقَّة شعبة وميسرة" وفيها أن السائل هو أحمد بن حنبل. "إذ يظهر منه أن ابن مهدي أراد أن  
يفرق بين من يُحتجج به مُطلقًا، وبين من هو دونه، فأتى بما يدجلى فيه معنى الاحتجاج واضحا فمُسل  
بشعبة وسُفْيَان، أو ميسرة. وقد علق ابن أبي حاتم على هذه الرواية قائلًا: "فقد أخرج أن الناقل للآثار

- ١ انظر مثلاً: مؤالات ابن أبي شيبة، ص ٤٥٠، ٤٦١، ٤٩٦، ٩٧ أرقام النصوص ٤٨، ٤٩، ٩٦، والدليل على أنه أراد بكلمة  
اليقَّة التوثيق العام توثيق غيره من المتقدمين والمتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.
- ٢ انظر مثلاً: تاريخ ابن ميمون برواية الدارمي، ص ٣٠٣، ٢٢٧، أرقام النصوص ٧٥١، ٨٧٢، ورواية الدوري، ١١٨٢/٣،  
رقم النص ٤٨١١، ومؤالات ابن الجنيد، ص ٤٩١، ورواية طهمان، ص ٥٥، رقم النص ٦٠٧. والدليل على أنه أراد  
بكلمة اليقَّة التوثيق العام توثيق غيره من المتقدمين والمتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.
- ٣ انظر مثلاً: عليل أحمد برواية المحمدي، ص ١٨٧، رقم النص ١١٧، ورواية عبد الله، ٣٩٧/١، ٤١٤، ٤٩٤/٢، أرقام  
النصوص ٨٠١، ٨٦٩، ٣٢٦٤. والدليل على أنه أراد بكلمة اليقَّة التوثيق العام توثيق غيره من المتقدمين  
والتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.
- ٤ انظر مثلاً: عليل الترمذي الكبير، ص ٥٩، ١١٦، ٣٩٠، ٣٩١. والدليل على أنه أراد بكلمة اليقَّة التوثيق العام توثيق  
غيره من المتقدمين والمتأخرين للمذكورين في النصوص المشار إليها.
- ٥ انظر مثلاً: الجرح والتعديل، ١٤١/٢، ١٤١/٣، أرقام التراجم ٤٦٢، ٤٦٣، ١٦١٩.
- ٦ انظر على سبيل المثال: ١٥١/١، ١٦٦، ١٦٢، أرقام النصوص ٤٩، ٣٩، ٤٥، والدليل على أنه أراد بكلمة اليقَّة التوثيق  
العام روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، مع توثيق غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.
- ٧ انظر على سبيل المثال، الجرح والتعديل، ١٧٥/٢، ١٦٣/١، ٣٦٣/٨، أرقام التراجم ٥٨٩، ١٤٤٨، ٦٢٠.
- ٨ انظر مثلاً: قسمة مشايخ النسائي، ص ٤٩، ٥١، ٥٦، أرقام التراجم ٥٧، ١٩، ٦٠. والدليل على أنه أراد بكلمة اليقَّة  
التوثيق العام روايته عن المذكورين في النصوص المشار إليها، مع توثيق غيره لهم من المتقدمين والمتأخرين.
- ٩ حصر الإتقان أسلوب من أساليب المرتبة الأولى للتعديل كما ذكر في المبحث الأول من هذا الفصل.
- ١٠ لعنه جرير بن عبد الحميد.
- ١١ مقدمة الجرح والتعديل، ١٣٩/١، ٥١٤٤، ومنصور هو ابن المعتز.
- ١٢ الجرح والتعديل، ٣٢٨/٣، رقم الترجمة ١٤٧١، وتقدمته ١٦٠-١١.
- ١٣ انظر: تهذيب الكمال، ٥٨/٨، رقم الترجمة ١٦٠٦، وتهذيب التهذيب، ١٠٣/١٠، رقم الترجمة ٢١٠.

والمقبولين على منازل، وأن أهل المنزلة الأعلى الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة.”<sup>١</sup>

واسمحاح أبو الوليد الباجي كون الثقات محصورين فيمن هو مثل شعبان وسفيان، وبالعالي رد أن يكون ابن مهدي أراد منه حصر الثقات، بل رأى أن قصده بلفظ الثقة هنا من هو في الدرجة العليا من الثقات، إذ قال: “والما أراد عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله - التناهي في الإمامة؛ لو لم يؤثّر من أصحاب الحديث من كان في درجة شعبان وسفيان الثوري؛ لقل الثقات، ولتطل معظم الآثار.” وقال: “عبد الرحمن لم يرد أن يُبْلَغه [يعني: أبا خلدة] مبلغ غيره ممن هو أتمن منه، وأحفظه وأهبت. وذهب إلى أن يُبَيّن أن درجته دون ذلك؛ ولذلك قال: كان خياراً، كان صدوقاً، وهذا معنى الثقة إذا جمع الصدق والخير مع الإسلام.”<sup>٢</sup>

وسواء كان أبو خلدة خالد بن دينار ثقة كما يرى الباجي، أو صدوقاً على ما يظهر من تعليق ابن أبي حاتم، إلا أن كلاً من ابن أبي حاتم وأبي الوليد الباجي علّقا على الرواية المذكورة لدفع الإشكال الناشئ من الحصر المذكور بتقديم كلمة الثقة وإدخال الألف واللام عليها.

وهذا الاستخدام لا يُقَيّر من أصل معنى لفظ الثقة شيئاً، لأن النبي دل على الأفضلية في الإتيان، إنما هو اللفظ في سياق الحصر. أما اللفظ بمفرده فإنه لا يدل على ما فوق العدل الضابط، فالصحيح أن لفظ الثقة يجب تحمله بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَصْلِي، إلا إذا صرفته قرينة عن ظاهره، كما في المثالين الماضيين، لأن العبارة بالأصل، وصرف اللفظ عنه يحتاج إلى إقامة دليل. وإن كان هذا لا يمنع إطلاق لفظ “ثقة” على من هو في الدرجة العليا من الضبط والإتيان، لأنه أيضاً لا يخرج من كونه عدلاً تلم الضبط، فالثقة لفظ تام يدخل فيه المتقنون فمن فوقهم، إلا أن اللفظ عند خفاء قرائن أخر لا يمكن حمله إلا على الحد الأدنى للكمال.

وعلى عكس ما سبق، قد يتوسّسون في لفظ الثقة ويُطيقونه على من هو دون العدل الضابط من غير إرادة التوثيق التام، بل يقصدون بيان أن الراوي وإن لم يصل إلى تمام العدالة والضبط - فإنه قد ترجّح فيه جانب التوثيق، إما مطلقاً أو في حال دون حال.

ويحتمل أن يكون شعبان توسّع في استخدامه حيث أطلقه على يزيد بن مختير الرحبي الهندي في روايته، بينما قال في أخرى: “كان صدوقاً.”<sup>٣</sup> والوصف بالصدوق أليق مجال الرجل في ضوء أمثال

١ تقدمه الجرح والتصحيح، ٣٧/٤

٢ التصحيح والتجريب، ٢٥٨/١

٣ المرجع السابق، الموضوع السابق

٤ انظر: تهذيب الكمال، ١١٨/٣٢

٥ انظر: تهذيب التهذيب، ٣٤٤/١١

## الأئمة الآخرين<sup>١</sup>

ولعل الثوري وابن عيينة أيضًا أرادا العجوز، حين أطلقاه على فضيل بن مززوق؛ فقد صرح أبو جاتم بأنه يهْمُ كثيرا ووصفه بضئوق صالح الحديث.<sup>٢</sup>

ومن أمثلة العجوز في استخدام كلمة اليقظة إطلاق ابن معين هذه اللفظة على عدد من الرواة مع تصريحه بأن كلا منهم لم يرو عنه إلا واحد كأبي الزرقاء الذي روى عنه شعيب، وكشيع لحريرك بن عبد الله المعروف بأبي عمر الراوي عن أبي جحينة، وهشام بن عمرو القراري شيخ حماد ابن سلمة في رواية الثوريين<sup>٣</sup>. ومن كان بهذه المثابة يغلب على الظن عدم شهرته، وقلة روايته، وبالتالي صعوبة ظهور سيرته، وضبطه. فالظاهر أنه لا ينبغي حمل لفظ اليقظة في الأمثلة المذكورة على حقيقته، والمانع من حمله على الحقيقة هو تصور حال كل من وُصف به عن العدل تام الضبط والذي هو الظاهر من كونه لم يرو عنه إلا واحد.

ولا يُتَوَهَّمُ من الأمثلة المذكورة أن ابن معين يرى توثيق من لم يرو عنه إلا واحد، وذلك لأنه قد توثق عن توثيق رواة، بحجة أنه لم يرو عن كل منهم إلا راو واحد، قال ابن الجنيب: "قلت ليحيى: عبد الرحمن بن إبراهيم ثقة؟ قال: ما رأيت أحدا يروي عنه إلا عَفْوان."<sup>٤</sup> ومن السهل الجمع بين توثيقه عن توثيق هذا الراوي، وتوثيقه للرواة المذكورين أعلاه، وذلك إما بحمل لفظ اليقظة على ما هو دون التوثيق التام وهو الراجح، أو بحمله على الحقيقة، إذ يمكن أن يكون قد ترجح لسيه توثيق الأولين في ضوء قرائن أخر لم يُفصِح بها هنا كصحة حديثهم، وثثرة وقوعهم في الخطأ فيما روه، أو كون الرواة عنهم ممن لا يروون إلا عن ثقة.

ومن باب التوسع في استخدام لفظ اليقظة قول ابن معين في محمد بن إسحاق صاحب المغازي: "ثقة، ولكنه ليس بحجة"<sup>٥</sup> حيث عنتى بالحجة، من يُحتجُّ به مطلقًا من أهل التوثيق التام فكانه يقول: ترجح فيه جانب التوثيق، إلا أنه ليس تام الضبط، حتى يحتج بحديثه مطلقًا.

- ١ انظر: تهذيب التهذيب، ١١/٣٣٣-٣٤٠
- ٢ انظر: تهذيب الكمال، ٣٠٧/٢٣، رقم الترجمة ٤٧٦٩
- ٣ انظر: المرح والتمديد، ٧/٧٥، رقم الترجمة ٤٤٣
- ٤ تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ١٢٥/٢
- ٥ المرجع السابق، ١٢٧/٢
- ٦ تاريخ ابن معين، رواية للنسوي، ١٠٤/١
- ٧ انظر مثلاً: سوالات ابن الجنيب، ص ٣١-٣٠، وتاريخ ابن معين، رواية للنسوي، ٢١٦/٤
- ٨ سوالات ابن الجنيب، ص ٤١١
- ٩ تاريخ ابن معين، رواية للنسوي، ٢٢٥/٣

ومن هذا الباب أيضًا ما جاء في رواية الثوري قال: "سمعت يحيى يقول: حاتم بن إسحاق يروي عن أبي أسباط الحارثي، شيخ كوفي، وهو ثقة. قلت له: هو ثقة؟ قال: يُحدِّث بمناكير."<sup>١</sup>

ولعل ابن معين أكثر أئمة التقدّمين تجوزًا للفظ الثقة، إلا أنه ينبغي أن يوضح هنا أنه يستخدم كلمة الثقة بمعناها الأصلي أيضًا كسائر أئمة التقدّم، كما في رواية الثوري عنه قال: "وريد بن جبير ثقة". قال الثوري: فقلت له: "أليس في حديثه شيء؟" فقال: "لا، والله، إلا ثقة؛ ما سمعت فيه شيئاً."<sup>٢</sup> إلى جانب أمثلة أخرى أشربت إليها سابقا.

ومن يطلق أحيانًا لفظ الثقة على من هو دون العدل الضابط، ابن المديني، وإن لم يُكثر من هذا الاستخدام بخلاف ابن معين، والسبب على ذلك أن ابن المديني قد جمع بين كلمة ثقة وبين "ليس بالقوي"، أو "لم يكن بالقوي" عند وصف عدد من الرواة، منهم سعيد بن سالم القداح،<sup>٣</sup> وأبي بن ثابت،<sup>٤</sup> وقال في أسامة بن زيد بن أسلم: "هو عندنا ثقة، وليس بالقوي، وقد أنكر أصحابنا عليه أحاديث، ومنو زيد بن أسلم منهم عبد الرحمن وغيره، ويروى زيد كلهم ليسوا بالأقوياء".<sup>٥</sup> ويمتنع حمل الثقة في الأقوال المذكورة على التوثيق العام بقريظة نفي القوة، مما يدل على التجوز والتوسع في استخدام كلمة الثقة.

وأما أحمد فإنه أيضًا قد يتجاوز في استخدام لفظ الثقة، حيث روى عنه ابن هانئ أنه قال: "ما أعلم أن أحدا روى عن سلم بن أبي الذئبال إلا المُعتبرة وسلم ثقة".<sup>٦</sup> حيث وثقه على الرغم من أنه لم يرو عنه إلا واحد.

ويُلمح هذا التوسع في استخدام لفظ الثقة فيما دون التوثيق العام في أقوال لأبي زرعة البراري وأبي داود السجستاني، والبخاري، والنسائي أيضًا.

منها قول أبي زرعة في تبيين بن عبد الله العتزي: "كوفي ثقة، لم يرو عنه غير الأسود بن قيس".<sup>٧</sup> وقوله في يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري: "ثقة، ولم يرو عنه إلا أسامة بن زيد، ولا أعرفه إلا في هذا الحديث الواحد...".<sup>٨</sup>

١ تاريخ ابن معين، رواية الثوري، ١٧٤/٣، رقم النص ٧٧٦

٢ المرجع السابق، ٣٨٩/٣

٣ سوالات ابن أبي شيبة، ص ١١٥، رقم النص ١٣٣

٤ المرجع السابق، ص ١٤٥، رقم النص ١٩٥

٥ المرجع السابق، ص ٩٦، رقم النص ٩٨، وفيه: ليس بالأقوياء، والصحيح كما أنتم.

٦ انظر: سوالات ابن هانئ، رقم النص ٣٣٨١

٧ المجرح والتعديل، ٥٠٨/٨

٨ المجرح والتعديل، ٥٠٩/٩، رقم الترجمة ٨٦٩

وقال الأجرى: سئل أبو داود عن داود بن المَحْبِر، فقال: "هو ثقة، شبه الضعيف"<sup>١</sup>  
 ونقل الترمذي عن البخاري قوله: "عُتِبَ اللهُ بِرَ حَرْ ثِقَةً"<sup>٢</sup> ويستحيل حمله على الحقيقة،  
 حيث تواردت أقوال جماعة من الثقات على أنه ليس تام الضبط.<sup>٣</sup>

وأما النسائي فمما يدل على كونه قد استخدم لفظ ثقة في غير معناه العام قوله: "ومحمد بن  
 الحسن ضعيف، والثقات من أصحابه، أبو يوسف القاضي ثقة، وعافية أبو يزيد ثقة، وزقتر بن هذيل  
 ثقة، والقاسم بن مَعْن ثقة، وأسد بن عمرو لا بأس به، وسعيد بن إسحاق ثقة، فهؤلاء الثقات من  
 أصحابه..."<sup>٤</sup> حيث أطلق عليهم جميعا ثقات مرتين، وذكر فيهم أسد بن عمرو، ولما ذكره بمفردة، قال:  
 لا بأس به. فالخلاصة أن أكثر أئمة التقدير المتفهمين يستخدمون لفظة ثقة لأكثر معنى، من المعنى  
 الأصلي إلى غيرها من المعاني.

قال أبو الوليد الباجي: "واعلم أنه قد يقول المعتدل: فلان ثقة. ولا يريد به أنه من يُضجج  
 بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يُضجج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه  
 السؤال له"<sup>٥</sup>

وقال في صدد كلامه عن سعد بن إبراهيم الزُهري المدني: "وقول ابن معين وابن حنبل فيه:  
 ثقة، يحتل أن يريد به أنه من أهل الثقة في نفسه، مُريد للخير ولا يقصد التحريف ولا يستجيز،  
 ولا يُعلم له فزية توجب رد حديثه، غير فلكة علمه بالحديث، أو لظنه في نسب مالك. وقد ذكر  
 مالك أنه أدرك بالمدينة جماعة ممن يؤتمن على عظيم المال، لم يأخذ عن أحد منهم لأنهم لم يكونوا  
 من أهل هذا الشأن. يريد العلم بنقل الرواية. وقد يستعمل يحيى بن معين وابن حنبل، وأبو زرقة  
 الثقة في من هذه صفته، وإن كان لا يُضجج بحديثه."<sup>٦</sup>

وقد أشار العلبي اليماني اختلاف مقاصد الأئمة من إطلاق لفظ ثقة إذ قال: "فإن منهم  
 من لا يطلق "ثقة" إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط، ومنهم من يطلقها على كل  
 عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العليا، ومنهم من يطلقها على العدل، وإن لم يكن ضابطه،  
 ومنهم من يطلقها على السجهول الذي روى حديثا واحدا، قد توبع عليه، ومنهم من يطلقها على  
 السجهول الذي روى حديثا له شاهداً، ومنهم من يطلقها على السجهول الذي روى حديثا لم يستسكروه

- ١ سؤالات الأجرى لأبي داود ص ٣٥٦، رقم النص ٦٢٧
- ٢ انظر: علل الترمذي الكبير، ١/١٧٧، رقم الحديث ٢٠٨
- ٣ انظر: تهذيب الكمال، ٣٧/١٩-٣٩، رقم الترجمة، ٣٦٣٣
- ٤ تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، ص ١٢٤، رقم النص ٢
- ٥ التعديل والتجريح، ٢/٤٨٣
- ٦ المرجع السابق، ١١٠٣/٣

هو؛ ومنهم من يُطلقها على التجهول الذي رَوَى عنه ثقة<sup>١</sup>.”

هذه، وإنما أُطلت في التوسع في استخدامها لكلمة ثقة نزولاً وصعوداً عن معناها الأصلي لكي

أبين أنه شائع منتشر عند الأئمة الثقات كلهم، ولا يختص بالبعض دون البعض الآخر كما هو ظاهر كلام أبي الوليد الباجي السابق ذكره.

فالأصل في كلمة ثقة أنها تدلُّ على تمام العدالة والضبط، والأولى حملها على الأصل إذا وردت

في الكلام، ولا تُصرف عنها إلا بدليل مانع من حمله على الأصل، حينئذ يجوز التأويل بحمله على معنى أعلى أو أنزل حسبما يقتضيه المقام.

## ٢. ثبت:

القبث من ثبت الشيء بثبت ثباتاً وثبوتاً؛ فهو ثابتٌ وثبُتٌ وعتبتُ، والقبث والقبوت؛ ضدُّ

الزوال<sup>٢</sup>، ويدلُّ هذا الأصل على التوامُّ والاستقرار<sup>٣</sup>. ”ورجل ثبت التمام، وثبُت التمام؛ إذا كان

شجاعاً لا يترخ مؤلفه... ورجل ثابت أيضاً إذا ثبت، ويقال: ثابت الجنان؛ إذا كان ثبت الفؤاد.“

”ورجل ثبُتٌ وثبُتٌ عاقلٌ متماسكٌ، وقيل؛ هو القليل السقط في جميع خصاله، وقد ثبت

ثباته.“<sup>٤</sup> ”وهو ثبت من الأثبات إذا كان حجة ليقته في روايته، ووجدت فلانا من الثقات، والأعلام

الأثبات.“<sup>٥</sup> ”وكل ثابتٍ راسخ.“

ومن معاني هذا الأصل القوة، قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ

الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾<sup>٦</sup> أي: يقويهم بالحجج القوية، يقال: ثبتت، أي: قويت، قال تعالى: ﴿وَتَوَلَّوْا أَنْ

تُبَيِّنَ لَكُمْ قَدَرَكُمْ تَرَكَتُمْ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾<sup>٧</sup> وقال تعالى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِ مَعَكُمْ

فَقِيْرُوا آلَ لَيْسَىٰ أَمْرًا﴾<sup>٨</sup> ﴿وَتَكْفُرًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>٩</sup> وقال تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَقْدَامَنَا﴾<sup>١٠</sup>

١ الاستبصار في نقد رواية الأخبار، ص ١

٢ لسان العرب ١٩/٢

٣ انظر: المفردات

٤ مقاييس اللغة، ٣٥٩/١

٥ انظر: المعجم الوسيط، ٩٣/١

٦ جمهرة اللغة، ٩٧/١

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ المرجع السابق، الموضع السابق

٩ جمهرة اللغة، ٣٥٥/١

١٠ سورة إبراهيم، ٢٧

١١ سورة الإسراء، ٧٤

١٢ سورة الأكلال، ١٤

١٣ سورة البقرة، ٢٦٥

١٤ سورة البقرة، ٤٥٠، وانظر: للمفردات، ص ١٧١

وأما في الاصطلاح فإنه شائع مشهور في الدلالة على العدل الضابط، وهذا المعنى مترابط مع المعنى اللغوي، ومبين عليه، حيث يدل اللفظ على الشؤفة، والثورة في الحديث بتمام العدالة والضبط. وهناك نصوص من أئمة القند المتقدمين فيها تصريح أو تلميح بكونه يعني تمام العدالة والضبط. منها قول ابن التديني: "سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن سليمان، فقال: كان عندنا ثبت، ممن يصدق ويحفظ." فقوله: "ممن يصدق ويحفظ" بمثابة التفسير للفظ العتبت.

وقال ابن محرز: "وسمعت يحيى [أي: ابن معين] وسأله: أيما أحب إليك يسعر، أو مالك بن يعقوب؟ قال: جميعا ثقة. قيل له: أيهما أثبت؟ قال: كلاهما ثبت. ويسعر أكثر حديثا." ففيه استخدام العتبت كمرادف للثقة.

وقال عبد الله بن أحمد في معرض حديثه عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي: "قلت له [أي: لأحمد]: هشام كان ثباتاً؟ قال: في حديث شعبة. وقال: هشام صحف في شيء من حديث أبي غرانة." وفي رواية أخرى قال عبد الله: قلت له [أي: لأحمد]: كان أبو الوليد ثباتاً؟ قال: لا، ما كان كتابه منقوفاً ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متيقن." فوصفه في حديث شعبة مرة بـ "عتبت" ومرة بـ "متيقن" مما يدل على أنها مترادفتان، والثمن أيضاً من ألفاظ التوثيق العام، كما سيأتي. وقد ذكر في الروايتين أمرين تعليلاً لاحترازه عن توثيقه التام مطلقاً، هما تصحيفه، وقلة اهتمامه بكتابه، وهما أمران مؤثران في ضبطه منافيان للإتقان، وهذا يؤكد أنه أراد بـ "عتبت" عدلاً تام الضبط.

وقد استخدمه بهذا المعنى كل من يحيى القطان، وابن معين، وابن التديني، وأحمد،

- ١ هكذا في الكتاب، والصحيح: ثبتا كما في تاريخ ابن أبي خيثمة، ٣٢٧/١، ٤٦٢، أرقام النسخ، ٧٨، ٩٠٣
- ٢ الجرح والعدول، ٤٧٤/٤، رقم الترجمة، ١١٨٥، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ٣٧٠/١، ٤٦٢، أرقام النسخ، ٧٨، ٩٠٣
- ٣ هكذا في تاريخ ابن معين، ورواية ابن محرز، ص ١١٨، وينبغي أن يكون: أكثر حديثا.
- ٤ علل أحمد، برواية عبد الله، ٣٦٥/٢، رقم النص، ٢٣٩٥
- ٥ أبو الوليد هو هشام بن عبد الملك.
- ٦ علل أحمد، برواية عبد الله، ٣٦٩/٢، رقم النص، ٢٦٤١
- ٧ أطلقه على خالد بن رباح الهذلي، ومحمد بن يوسف بن عبد الله بن يزيد ابن أخت نصر. انظر: ضعفاء العقول، ٤٢٠/٢، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ٢٨٢/٢، رقم النص، ٢٩٢٢
- ٨ انظر مثلاً: تاريخ ابن معين، رواية للدارمي، ص ٥١، رقم النص، ٤٨، ورواية السنوي، ١١٣/٣، ٨٢، ٨٣، أرقام النصوص، ٤٤، ٣٣٨، ٣٤٦، حيث أطلق العتبت على كل من زهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، وعبد الجبار بن وائل بن حنيفة، وعبد الله بن الحارث الذي يروي عنه عمرو بن مرة، والسائب بن فروخ أبي العباس الأعشى
- ٩ انظر: علل ابن التديني، ص ٧٠، ٦٤، أرقام النسخ، ٨٤، ١٠٢، ومسؤولات ابن أبي شيبة لابن التديني، ص ١١٠، ١١٠، أرقام النصوص، ١٢٠، ١٢٣، حيث أطلق العتبت على أيوب السختياني، وابن عمون، وهشام الدستوائي، وخالد الحذاء، وسليمان بن علقمة، وعاصم الأحول، وحظان بن عبد الله الرقاشي، وأبي صالح مولى ضباعه، وميزان أبي صالح
- ١٠ انظر: علل أحمد، برواية عبد الله، ٣٥٥/١، ٣٥٦/٢، أرقام النسخ، ٦٧٨، ٢٥٧٤، وتاريخ أبي زرعة البصري، ص ٤٦٤، وتاريخ بغداد، ١٤٥/٢

هذا، وقد ورد عن بعضهم ما يدلُّ ظاهره على التفرقة بين الثبت واليقظة، وأن الثبت أرفع منه حيث يدلُّ على شدة الثبت، كما جاء فيما ذكره عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: "سمعتُ أبي يقول: وقيل له: قال يحيى بن معين: وكيع أحب إلي في سُفيان من عبد الرحمن بن مهدي، فأيهما أحب إليك؟ قال: عبد الرحمن ثبت، ووكيع ثقة." فظاهره تفضيل عبد الرحمن على وكيع بزيادة الثبت، بينما وكيع كعامة الثقات. وقد أكد هذا المعنى أبو حاتم في رواية أخرى بقوله: "عبد الرحمن بن مهدي أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو إمام ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سُفيان الثوري." وملاحظ أن اللفظ اكتسب معنى شدة الثبت من سياق المقارنة التي لولاهما لكان قاصراً على الإتقان دون شدة الثبت.

ومن أمثلة استخدام الثبت بمعنى المثبت، بل بمعنى الأفضلية في الثبت قول أحمد: "الثبت عندنا بالعراق وكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي." فحصر الأثبات في هؤلاء الثلاثة إشارة إلى تفضيلهم على الغير في الإتقان. إلا أن هذه الاستخدامات لا تؤثر في أصل معنى الثبت، فهو يدلُّ بنفسه على العدل الضابط، إلا إذا اقترنت به ما يدلُّ على كونه المستخدم بمعنى أرفع.

ومن الملاحظ في تصرفات أئمة النقد المتقدمين أنني لم أجدهم يستخدمون لفظ الثبت لما هو دون الوثيق التام بخلاف لفظ اليقظة، والله أعلم.

### ٣. مُتَقِنٌ أَوْ مُتَقِنٌ الْحَدِيثِ:

المُتَقِنُ اسم الفاعل من الإتقان، وهو الإحكام. وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: "يقال رجل تَقِنٌ، وهو الحاضر المنطق والجواب." ويقال: رجل تَقِنٌ، حاذقٌ بالأشياء. وقال ابن السكيت: "ابن

- ١ أطلقه على أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، انظر: التاريخ الكبير ١٠٧٢، رقم الترجمة ١٩٤٧
- ٢ انظر: الجرح والتمديد، ٧/٤٢٩، أرقام النصين ٨٦٤، ١٢٥٧
- ٣ انظر: مقدمة الجرح والتمديد، ٢٣٦/١
- ٤ قال ابن زجب معلقاً على الرواية المذكورة: وظاهر هذا أنه قديم عبد الرحمن على وكيع، انظر: شرح جليل الترمذي، ١٧٢/١
- ٥ المرجع السابق، ١/٢٥٥، والجرح والتمديد، ٥/٢٩٠، رقم الترجمة ١٣٨٢
- ٦ مقدمة الجرح والتمديد، ٢٣٧/١
- ٧ العين، ٣٩٢/١
- ٨ انظر: تهذيب اللغات، ٣/١٩٦
- ٩ انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق

يَقْنِي رجل من عاده، ولم يمكن يسقط له سهم<sup>١</sup>، و"الأصل في التقن ابن يقن هذا، ثم قيل لكل حاذق في عمل يعمله عالمٌ بأمره يقن. ومنه يقال: اتقن فلان أمره، إذا أحكمه"<sup>٢</sup>.

ومن أمثلة استخدامه وصف أحمد لقيس بن مُسلم بمتقن الحديث<sup>٣</sup>. وقال عنه أيضاً: "يقن في الحديث"<sup>٤</sup>. وقد سبق ما رواه عبد الله سائلاً أباه عن أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد المطلب: قلت له [يعني: لأبيه]: كان أبو الوليد ثباتاً قال: لا، ما كان كتابه منقوفاً ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن<sup>٥</sup>. مع قوله: "قلت له [أي: لأحمد]: هشام كان ثباتاً قال: في حديث شعبة. وقال: هشام صحف في شيء من حديث أبي عوانة"<sup>٦</sup> مما يدل على أن المتقن مرادف للثبت. ولهذا الاستخدام أمثلة أخرى عند أحمد<sup>٧</sup>، وأبي حاتم<sup>٨</sup>.

ومن هنا نستطيع القول بأن لفظ المتقن في الاصطلاح، أدنى أحواله أنه يدل على تمام الضبط، وأما العدالة، وإن كان اللفظ لا يدل عليها دلالة صريحة لثقة، فهي مستفادة من المعنى العرفي، إذ يطلقونه كمرادف للثقة بمعنى التوثيق التام كما سبق في الأمثلة، ولم أجدهم فيما وقفت عليه من أمثلة استخدامهم يطلقونه على فاقد للعدالة، أو ناقصها.

والعلاقة بين المعنيين التقوي والاصطلاحي ظاهرة، وذلك لأن اللفظ إذا كان دالاً على الجندق والمهارة، وأول درجات الجندق والمهارة في الحديث تمام الضبط.

#### ٤. حجة :

ذكر الخليل أن "الحجة من الحج وهو كثرة التصد إلى من يعظم"<sup>٩</sup> ومعنى الحجة "وجه الظفر عند الخصومة"<sup>١٠</sup> والفعل جاججته؛ فجاججته. واججاجت عليه بذلك. وجمع الحجج حجاج.

- ١ انظر: تهذيب اللغة، ١٩٧/٣
- ٢ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٣ انظر: المعرفة والتاريخ، ٦٣٨/٢
- ٤ حواليات ابن هانئ، ٢٤٦/٤، رقم الترجمة ٢٣٨٢
- ٥ أبو الوليد هو هشام بن عبد الملك
- ٦ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٦٩/٢، رقم النص ٢٦٤١
- ٧ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٩٥/٢، رقم النص ٢٣٩٥
- ٨ انظر: المخرج والتعديل، ١١٧١/٤، ٦٥/٩، أرقام التراجم ٧٤٢، ٤٥٣
- ٩ انظر: علل ابن أبي حاتم، ٢٥٦/٣، ٤٣٤/٦، أرقام النصوص ١٨٤٣، ٤٦٤٧
- ١٠ انظر العين، ١٦٣/١
- ١١ المرجع السابق، الموضع السابق

والججاج المصدر<sup>١</sup> وقال الجوهري: "الحجة البرهان. تقول: حاجته فحجته أي غلبه بالحجة." وقال ابن سيده: "الحجة ما تُرفع به الخصم"<sup>٢</sup> ويبدو أن الجرجاني يُوافق الخليل وابن سيده ويرى ما ذهب إليه الجوهري مرجوحاً، إذ قال: "الحجة ما دُلَّ به على صحة السعوى، وقيل: الحجة والدليل واحد."<sup>٣</sup> وإنما سميت حجة لأنها تُحجج أي تُقصد، أو بها يُقصد الحق المطلوب.<sup>٤</sup>

فالخلاصة أن الحجة قد يُطلق ويُراد به البرهان مُطلقاً. وقد يُطلق ويُراد به نوع خاص من البرهان هو ما يُؤدي إلى الظفر عند الخصومة. وعلى هذا، فهو من قبيل المشترك اللفظي، ولا ينبغي أن يُحمل على أحد المعنيين إلا بقربنة.

ويبدو أن النقاد المتقدمين استخدموا اللفظ بمعنى البرهان مُطلقاً، فيكون مرادفاً للثقة، لأن الثقة في نفسه برهان، ولذلك يُحجج به.

ومن أمثلة استخدامه كمرادف لـ "ثقة" ما ذكره ابن هاني قال: "سألته [بمعنى: أحمد] عن الأعشى، هو حجة في الحديث؟ قال: نعم. قلت له: فأبو الزبير؟ قال: نعم، هو حجة. قلت: فيزيدي السكري؟ قال: نعم، هؤلاء نحن نُحجج بحديثهم."<sup>٥</sup> فقوله: نعم، هؤلاء نحن نُحجج بحديثهم تفسير لما يقصد بالحجة.

ومن أمثله أيضاً ما رواه الأجرى قال: "سمعت أبا داود ذكر مطر بن ظهتان، فقال: ليس هو عندي حجة، ومطر لا يُقطع به في حديث إذا اختلف."<sup>٦</sup> وهذا يعني أن الحجة من يُقطع به في الحديث إذا اختلف. وهذا الوصف لا يوجد إلا في الثقات، فمن فوقهم.

وقد يقرن به ما يدل على أنه يُراد به معنى شديد الإتيان فمن أمثله ما ذكره الأجرى قال: "سألك أبا داود عن سليمان ابن بنت مُرحبيل، فقال: ثقة يُخطئ كما يُخطئ الناس. قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل."<sup>٧</sup>

ومنه قول الأجرى: "وسمعت أبا داود يقول: دُحيم حجة، لم يكن بدمشق في زمانه مثله."

- ١ العين، ١٦٣/١
- ٢ الصحاح، ٣٩٤/١
- ٣ المحصم والمحيط الأعظم، ٣٧٢/١
- ٤ التعريفات، ص ٢٦
- ٥ تهذيب اللغة، ٤٢١/١
- ٦ مقاييس اللغة، ٢٤/٢
- ٧ سؤالات ابن هاني، ٢٤١/٩-٢٤٢-أرقام البصير، ٢٣٤٧-٩
- ٨ سؤالات الأجرى، ٧٦/٢-٨٤-رقم النص، ١١٦٤
- ٩ المرجع السابق، ١٦٠/٢، رقم النص، ١٥٦٦

وأبو الجماهر أستاذ منه، وهو ثقة،<sup>١</sup> وهذان المثالان فيهما دلالة على أنه قد يكون هناك تغاير بين لفظي "ثقة" و"حجة"، وأن حجة قد يكون أعلى من ثقة.

وقد يقتربن به ما يدل على أنه يراد به الأفضلية في إتقان الحديث. فمن ذلك قول أبي حاتم في أحمد بن حنبل: "هو إمام، وهو حجة".<sup>٢</sup>

وقوله: "حديث ابن إدريس حجة يُحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين ثقة".<sup>٣</sup>

ولكن حمل هذا اللفظ على شدة الإتيان أو على الأفضلية في إتقان الحديث يحتاج إلى دليل، لأنه بخلاف الأصل.

وقد يتجاوزون في استخدام هذا اللفظ، فيطلقونه على من يترجح فيه جانب الوثوق، وإن لم يكن تام العدالة والضبط، مثل ما سبق في لفظة "ثقة"، ومن هذا الباب قول أحمد: "إنما حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة".<sup>٤</sup> ويقال في هذا المعنى كما قيل في سابقه، أن حمل اللفظ عليه يحتاج إلى دليل، لأنه خلاف الأصل.

## ٥. دعامة:

الدعامة مصدر، وقد يستخدم بمعنى المفعول، فيطلق على ما قوي به الشيعة الواهب، فكان مسانداً له، فيطلق على عماد البيت الذي يقوم عليه، وعلى قوام الأمر، وعلى السيد. ولازم هذا أن يكون في نفسه قوياً. وعلى هذا فيكون مرادفاً لـ "ثقة". وقد ورد فيما رواه ابن المبارك عن الكوري، قال: "وحدَّثنا حبيب بن أبي ثابت، وكان دعامة".<sup>٥</sup>

## ٦. ركن من الأركان:

الركن من ركنين، ركننا، إذا مال إلى الشيء، واطمأذ إليه.<sup>٦</sup> ويُطلق الركن على معاني متعددة، منها: العشيقة، وركن الجبل وهو جانبه، كما يُطلق على الأمر العظيم، والقوة.<sup>٧</sup> وهذا المعنى

١ سؤالات الأجرى، ١٩٠/٤، رقم النص ١٥٦٨

٢ المحرّج والتصديق، ٧٠/٢، رقم الترجمة ١٢٨

٣ المرجع السابق، ٩/٥، رقم الترجمة ٤٤

٤ تاريخ بغداد، ٢٤٢/٩٠، رقم الترجمة ٥٣٦٦

٥ انظر: كتاب العين، ٩٩/١، وجمهرة اللغة، ٣٥٥/٩، والنهاية، ٤٧٨/٣

٦ انظر: المقدمة، ٧٢/١، ٤٨٠، والمحرّج والتصديق، ١٠٧/٣، وتهذيب الكمال، ٣٦١/٥

٧ انظر: تهذيب اللغة، ١٠٨/٦٠

٨ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

الأخير هو أقرب إلى ما نحن بصدده. وإن كانت المعاني الأخر أيضًا دالة على القوّة.

وقد ورد فيما رواه ابن المبارك عن الثوري، قال: "جَدُّنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ، وَكَانَ رُكْنًا مِنَ الْأَرْكَانِ، وَرَشِدٌ قَبِضَتَهُ— وَحَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، وَكَانَ دِعَامَةً— أَوْ كَلِمَةً تُشَبِّهُهَا—" وظاهر المعنى اللقوي للركن أنه مرادف لدعامة الذي هو مرادف للثبته في الدلالة على القوّة. إلا أنه شد قبضته عند قولها، وكان ركنًا، وإضافة: من الأركان من القرائن الدالة على أن الموصوف بهما أوثق ممن وصف بـجَرْدٍ لفظ الدعامه، فيحتمل أن يكون الثوري أراد بوصف "ركن من الأركان" شدة الإتيان، كما يحتمل أنه أراد به تجرّد بيان التفرقة بين الرجلين، من غير إرادة شدة الإتيان. وأيا كان المراد، فإن اللفظ بمفرده لا يدل على ما فوق تجرّد الوثيق للتمام.

## ٧. قوي:

القوي واضح الدلالة على القوّة، وعلى هذا فالأصل فيه أنه مرادف للثبته.

وقد استخدمه البخاري، وأحمد، وابن أبي حاتم.

قال البخاري في ترجمة محمد بن حذيفة بن داود: "هذا قديم قوي."

١ التقدمة، ٨٥٠/١، وقارن بما جاء في ٧٤/١

٢ انظره الجرح والتعديل، ٣/٧، رقم الترجمة ١٠

٣ انظره العلويع الكبير، ٦٥٠/١، رقم الترجمة، ١٤٥

## المبحث التاسع

### حكم أهل مرتبة "ثقة"

حُكِمَ أهل هذه المرتبة الاحتجاج بحديثهم فيما ذكره ابن أبي حاتم، والاحتجاج بالشبه لغة اتخاذ حجة كما سبق في بيان معنى لفظة "حجة". وبهذا المعنى استخدمه النقاد الأوائل، فيطلقون الاحتجاج أو أحد مشتقاته على الراوي بمعنى القبول المطلق لما يرويه، من غير نظر لمشاركة غيره له في الرواية، أو عدم مشاركته، إلا إن ثبت أنه وهم في بعض ما روى. فالأصل فيما يرويه القبول، أو بلفظ آخر يراد بالاحتجاج قبول ما تُقَرَّد به الراوي، من غير حاجة إلى تقوية غيره له.

وقد يتوسعون، فيطلقون الاحتجاج على مطلق قبول حديث الراوي على أي وجه كان، كالانتقاء، وذلك كما في حديث الصدوق، أو على وجه الاعتبار، وذلك بقبوله بشرط وجود متابعة أو شاهد يقويه. فمثال إطلاق الاحتجاج على من يُتَّخَذُ ببعض حديثه دون البعض الآخر، إما من غير اشتراط المتابعة أو باشتراطها ما ورد عن أحمد أنه قال في عمرو بن شعيب: "أصحاب الحديث إذا شأوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شأوا تركوه." وظاهر هذه الرواية عدم القبول المطلق، وقبول بعض حديثه بعد الانتقاء، من غير اشتراط المتابعة. ويحتمل أن يكون أراد قبول ما يشاركه فيه غيره، دون ما يتفرد به. وسواء أراد الانتقاء أو الاعتبار، فإنه لا يحصل على القبول المطلق، والمانع من حمله على القبول المطلق قوله: وإذا شأوا تركوه.

فالحلابة أن الاحتجاج الأصل فيه القبول المطلق، وأنه لا يحصل على ما دونه إلا بدليل أو يجب ضربه عن ظاهره. ويهتبر أن مراد ابن أبي حاتم بالاحتجاج لأهل الحديث المطلق هو أيضا القبول المطلق. لكونه هو الأصل عند الإطلاق، ولعدم المانع. وأيضا لأنه الموافق لحقيقة أهل هذه المرتبة. ووجهه ظاهر، فإن تام العدالة والضبط نادرا ما يُخطئ ولو تُقَرَّد فاستحق أن يُقبَل قوله من غير حاجة إلى تقوية من الخارج، إلا إذا ثبت أنه وهم.

١ انظر: تفصيل الخلاف في وصف صدوق ومن شابهه وحكمه والراجح فيه في ألفاظ وعبارات مرتبة صدوق من هذه الرتبة.

٢ سؤالات أبي داود ص ٢٣٠



## ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

ويشتمل على ستة مباحث:

- المبحث الأول : تاريخ مرتبة "ثقة ثقة"  
المبحث الثاني : ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"  
المبحث الثالث : المراد بشدة إتقان الحديث، وفائدتها  
المبحث الرابع : الفرق بين مرتبة "ثقة ثقة" وبين مرتبة "ثقة"  
المبحث الخامس : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة" مع الشرح  
المبحث السادس : حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

## المبحث الأول

# تاريخ مرتبة "ثقة ثقة"

هذه المرتبة جمعها ابن أبي حاتم مع كلمة "ثقة" في المرتبة الأولى للتعديل عنده، حيث قال: "وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متيقن ثبت؛ فهو بمن يحتج بحديثه".<sup>١</sup> ولعل أول من فصلها عن مرتبة "ثقة" ورفعها عليها الذهبي في قوله: "فأعلى العبارات في الصفات المقبولين ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متيقن، وثقة ثقة، ثم ثقة".<sup>٢</sup> وتبع الذهبي وأيده في زيادة هذه المرتبة العراقي،<sup>٣</sup> والأبناسي،<sup>٤</sup> وابن الملقن،<sup>٥</sup> والشخاوي،<sup>٦</sup> والشيوطي،<sup>٧</sup> من علماء أصول الحديث.

١ مقدمة الجرح والتعديل، ٣٧/٢.

٢ مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١، وهذا وقد ذكر العراقي أن الثقبى هو أول من ذكر هذه المرتبة لا ابن أبي حاتم؛ فهي عتمه من زياداته على ابن حاتم. وذلك لأن ما روله عن ابن أبي حاتم في أول مراتب التعديل قوله: "وإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متيقن، فهو بمن يحتج بحديثه". بغير لفظ ثبت، مع متيقن. انظر: التقييد والإيضاح، ص ١٥٧، والذي رجح عندي أن ابن أبي حاتم قد ذكر هذه اللفظة التي وقع فيها تكرار ما ينهل على العوثيق التطلق ما وقع في النسختين المطبوعتين اللذين اطلعت عليهما، انظر: تقنعة المعرفة، ٣٧/٢، ط دار احياء التراث العربي مصورة عن ط مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، بالهند، وط دار الكتب العلمية ببيروت، ٣٢٤/١. ويعد على ذلك أيضا ما ذكره العراقي نفسه، وبرهان الدين الأبناسي، وابن الملقن أي لفظ ثبت ليس من الزيادات بل هو من كلام ابن أبي حاتم كما رأه الأبناسي في بعض نسخ تقنعة المعرفة، إلا أن الأبناسي وابن الملقن لم يوضحا هل ورد لفظ ثبت هناك كمرادف منفصل عن متيقن، أو متصل معه للتوكيد. انظر: الشذا الفياح، ٢٦٧/١، والمقنع في علوم الحديث، ٢٨٢/١، وقد نص العراقي على أنه متصل مع متيقن بدون كلمة "أو" في نسخته للجرح والتعديل. انظر: التقييد والإيضاح، ص ١٥٨، وحمله محقق الشذا الفياح على أنه منفصل عن لفظ متيقن وذكر احتمال حذف لفظ "أو" بينهما، انظر: ٢٦٧/١ رقم الهامش، ٤. فالراجع كما جاء في نسختي الجرح والتعديل المطبوعتين، وفي نسخة العراقي أنه في كلام ابن أبي حاتم متيقن ثبته بدون فصل بينهما. وأما إمكان الحذف فهو خلاف الأصل فيقتصر إلى دليل، ولم يثبت. ويتنبؤ أن العراقي إنما نسب هذه المرتبة إلى الذهبي لأنه أول من ذكرها منفصلة بخلاف ابن أبي حاتم فإنه جمعها مع الأفراد. فالثقبى هو أول من فصلها، وأول من ذكرها ابن أبي حاتم. والله أعلم.

٣ انظر: التبصرة والعذكرة، ص ١٢٢، والتقييد والإيضاح، ص ١٥٧.

٤ انظر: الشذا الفياح، ٢٦٧/١.

٥ انظر: المقنع، ٢٨٢/١.

٦ انظر: فتح المغيب، ١١٥/٢.

٧ انظر: تدریب الرازي، ٤٠٤/١.

ويبدو أن ابن أبي حاتم لم يفضل بين المرتبتين لظهور أمرهما. وتوجه جمعها ظاهر، وهو الاحتجاج بأهل كل منهما، إلا أن صنيع النقي أنسب لغة، وأقرب إلى صنيع أئمة التقد المتقدمين، وأكثر توضيحا له.

أما لغة، فإن "التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له مرتبة على الكلام الحالي عن التأكيد" كما لاحظته العراقي.

وأما صنيع أئمة التقد المتقدمين، فإنه يدل على صحته ما ذكره الذهبي من وجهين: أحدهما: أنهم يقدّمون من وُصف بالثقة أو ما يرادفه مكرّرا على من وُصف به مجردا من غير تكرير.

ومن أمثلية ما رواه ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن السديني قال: "سألت يحيى بن يحيى: ابن سعيد القطان - عن عثمان بن الأسود، فقال: كان ثقة قبيحا. قلت: عمر بن ذر أصب إليك أم عثمان بن الأسود؟ قال: عثمان بن الأسود. قلت: عثمان بن الأسود أصب إليك أم سيف بن سليمان؟ قال: قدّم عثمان." بينما قال يحيى القطان عن عمر بن ذر فيما رواه عنه ابن أبي حاتم: "ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه". وقال عن سيف بن سليمان: "كان عندنا ثقة ممن يصدّق ويحفظ."

ومن أمثلية أيضا ما رواه ابن محرز قال: وسمعت يحيى بن يحيى يقول له: "أيهما أصب إليك في فتادة، سعيد أو هشام؟" فقال: سعيد ثقة قبيح، وهشام ثقة. والظاهر أنه أراد تفضيل سعيد على هشام على كونها ثقتهين.

ومن أمثلية كذلك قول أحمد: "مهدي بن سميون ثقة ثقة". وفي رواية قال: "مهدي بن سميون، وسلام بن مسكين، وأبو الأشهب، وخوشب بن حقييل كلهم من الثقات إلا أن مهدي كان أصب إلي، هو في القلب أجلاهم." بينما اقتصر على وصف سلام، وأبو الأشهب وخوشب بوصف

- ١ انظر: التقييد والإيضاح، ٥٧/١
- ٢ الجرح والتعديل، ١٤٤/٦، رقم الترجمة ٧٨٤
- ٣ المرجع السابق، ١-٥/٦، رقم الترجمة ٥٦٥، وقد ذكر أبو حاتم أن عمر بن ذر كان مرجحا.
- ٤ التاريخ الكبير، ١٧١/٤، رقم الترجمة ٢٣٧٣، والتاريخ الأوسط، ١١٣/٢، رقم الترجمة ١٩٨٤
- ٥ سعيد هو ابن أبي عروبة، وهشام هو المسترق، وهما صاحبا فتادة بن دعامة.
- ٦ معرفة الرجال عن يحيى بن معين برواية ابن محرز، ص ٢١٨
- ٧ جليل أحمد برواية ابنه عبد الله، ١٩٧/١، رقم النص ٤٤، و٢٠٩/٤، رقم النص ٤٣٥
- ٨ هكذا في الأصل مرفوع، وينبغي أن يكون: مهديا، مفصليا
- ٩ المرجع السابق، ٢٣٥/١، رقم النص ٥١٢، و٣٠٠، رقم النص ١١٩٧

## الثقة مجزأة<sup>١</sup>

والوجه الثاني: تصريحاً في كلام أئمة النقد المتقدمين تدل على انصاف من أطلق عليه لفظ الثقة أو ما يرادفه مكرراً ببيزة لا تتوقف في عامة الثقات، وهي شدة الاتقان، أو شدة تعاهد الحديث. وهذا الوصف هو الذي رفعهم على سائر الثقات. ومن تلك الأقوال على سبيل المثال قول أحمد في حبيب بن الشهيد الأزدي، أبي محمد البصري: "ثمت ثقة" بينما وصفه في رواية أخرى قائلاً: "حبيب بن الشهيد من أهل القتيبة"<sup>٢</sup>.

ومن تلك الأقوال أيضاً قول أحمد في أبي عمر الخوصي حفص بن عمر: "ثمت ثمت متقون متقون، لا تأخذ عليه حرقاً واحداً"<sup>٣</sup>.

وقول أحمد في مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي أبي سلمة: "مسعر ثقة ثقة إنما يقاس بسفيان، وزائدة وأصحابهم"<sup>٤</sup> وسفيان الثوري وزائدة بن قدامة من المشهورين بالثقة في الحديث.

- ١ انظر المرجع السابق، ٤٢/٢، و ٤٩٢، رقم النصين ١٤٩٤، و ٢٢١٥، وسؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٣١، رقم النص ٤٧٢، و هلال أحمد برواية المروزي، وتغييره ٥٥/٦، رقم النص ٧٤.
- ٢ هلال أحمد برواية عبد الله، ٣٤٨/٢، رقم النص ٢٥٣٩.
- ٣ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٣٣٤، رقم النص ٤٨٨.
- ٤ المخرج والمعدّل، ١٨٢/٣، رقم الترجمة ٧٨٦.
- ٥ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٩٦.
- ٦ زائدة بن قدامة: هو الفقفي أبو الصلت الكوفي، كان ثقة، صاحب سنة، لا يحدث أبداً حتى يسأل عنه. فإن كان صاحب سنة، حدثه، وإلا لم يحدثه. وكان قد عرض حديثه على سفيان الثوري. روى عن الثوري، والأعمش، وحلق، وروى عنه الثوري، وابن عيينة، وابن مهدي، وخلق كثير. مات سنة ستين أو إحدى وستين ومائة. انظر: تهذيب الكمال، ٧٧-٢٧٣/١.

## المبحث الثاني

### ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

قد ذكر العراقي ما يشبه أن يكون ضابطاً لهذه المرتبة، إذ قال: "وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه ميزان الاعتدال درجة قبل هذه هي أرفع منها، وهي: أن يكرر لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولى<sup>١</sup> إما باللفظ بعينه، كقولهم: ثقة ثقة، أو مع مخالفة اللفظ الأول، كقولهم: ثقة ثبت، أو ثبت حجة أو نحو ذلك."<sup>٢</sup>

وقال أيضاً: "المراد تكرار ألفاظ هذه المرتبة الأولى<sup>٣</sup>، لا مُطلق تكرار التوثيق."<sup>٤</sup>

والسّخاوي بعد أن أقر بمبدأ إفادة التكرير لما يندلج على التوثيق المُطلق مرتين التوكيد، وكون التكرير أرفع من الأفراد، استدلل به على أنه كلما زاد مرات التكرير؛ كان أعلى مما نقص فيه، حيث قال: "وعلى هذا، فما زاد على مرتين مثلاً يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث<sup>٥</sup>، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة تسع<sup>٦</sup> مرات، وكأنه سكت لا تقطع نفسه."<sup>٧</sup> ومن أمثله أيضاً قول أحمد: "جمع بين شهاد ثبت ثبت ثبت."<sup>٨</sup> فالخلاصة أن زيادة كل لفظ من ألفاظ المرتبة التوثيق المُطلق مجزئاً تضيف قدرها

- ١ يعني بهذه مرتبة ثقة
- ٢ المراد بالدرجة الأولى هي مرتبة الثقة من غير تكرير.
- ٣ العقييد والإيضاح، ١٥٧/٨، وانظر: التبصرة والبدكرة، ٣٧٠/١
- ٤ يعني بالمرتبة الأولى مرتبة "ثقة" مجزئاً
- ٥ انظر: المرجعين السابقين، الموضوعين السابقين
- ٦ انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٠٧/٣، رقم الترجمة ٣٢٨٣
- ٧ في المرح والتمديد: ثقة ثقة ثقة ثلاث مرات، انظر: ٤٣٧/٦، رقم الترجمة ٢٤٨٠، وكذلك ذكره المزني. انظر: تهذيب الكمال، ١٠/٢٢، رقم الترجمة ٤٣٦٠. وفي توضيح الأفكار، ١٦٠/٢: سبع مرات.
- ٨ فتح للمفهوم، ٢٧٩/٢
- ٩ مسائل أحمد، رواية ابن هانئ، ٢٣٧/٢، رقم النص ٢٣١١

زائداً من التوكيد، فمن وُصف بثلاثة أوصاف منها، كان أعلى من وُصف بوصفين، وهلمَّ جزءاً.

ولكن هذا لا يعني أن من وُصف بأكثر من وصفين على سبيل التكرار؛ يخرج من حيز المرتبة الثانية، حتى يكون من أهل المرتبة الأولى. بل يبقى في أهل هذه المرتبة، وإن كان أرجح من بعضهم؛ وذلك لأن مرات التكرير مهما زادت، لا تصریح فيها على الأفضلية التي هي شرط المرتبة الأولى. وكل ما تدلُّ عليه هو زيادة الإتيان، والتثبيت، وإلى هذا ذهب السخاوي حيث لم يعد ألفاظ التكرير إلا مرتبة واحدة؛ هي الثالثة عنده، ولما ذكر مرتبة الأفراد جعلها الرابعة<sup>١</sup>.

والجدير بالذكر أن الذهبي ومن تبعه في إضافة هذه المرتبة كالعراقي، والسخاوي، والشيوطي لم يذكروا غير ما كثر فيه لفظ اليقظة، أو ما يُرادفه<sup>٢</sup>، ولكن هناك عبارات كثيرة تدلُّ على زيادة اليقظة والإتيان مع خلطها من تكرار كلمة يقظة أو ما يرادفها، ولا يمكن وضع تلك العبارات في المرتبة السابقة لعدم دلالتها على الأفضلية، كما لا يصلح وضعها مع الوصف بـ "يقظة" مجرداً لدلالاتها على قدر زائده من الإتيان. كقول شعبة في عبد الوارث بن سعيد: "يعرف الإتيان في قفاء." أو كقول سفيان الكوري: "لا يكاد يُنقط سمالك بن الفضل حديثاً". وهناك ألفاظ وعبارات كثيرة من هذا القبيل سيأتي ذكرها فهي أرفع دلالة من الوصف بـ "يقظة" مجرداً، وأدنى من المرتبة الأولى، فيكون موضعها المرتبة الثانية؛ فإنها تنفيد ما يفيد التكرار لكلمة اليقظة أو ما يرادفها.

ويمكن أن يُستنتج مما سبق ضابط ألفاظ وعبارات هذه المرتبة وهي: أنها تُنبئ على شدة

إتيان الحديث إضافة إلى تمام العدالة الدينية.

١ وهذا خلاف ما ذهب إليه الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، انظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، له، ص ٣٦، ٣٥

٢ انظر: فتح المغيث، ٢٧٩/٢

٣ انظر: البصرة والندوة، ص ٢١٢٢، والعقيد والإيضاح، ص ١٥٧، وفتح المغيث، ١١٥/٢، وتصريب الراوي، ١٠٤/١

٤ انظر: التاريخ الكبير، ١١٨/٤، رقم الترجمة ١٨٩١

٥ انظر: الجرح والتعديل، ٤٨١/٤، رقم الترجمة ١٢٠٧

## المبحث الثالث

### المراد بشدة إتقان الحديث، وفائدتها

المراد بشدة إتقان الحديث، الثبوت والاحتياط الزائدان على تمام الضبط أو الإتقان<sup>١</sup>. أو بلفظ آخر هو شدة الالتزام بما يُسَكَّبُ لحفظ الحديث وصيانتها، من غير وجوب.

١ انظر: وصف تمام الإتقان مُفَصَّلًا في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

## المبحث الرابع

### الفرق بين مرتبة "ثقة ثقة" وبين مرتبة "ثقة"

مرتبة "ثقة ثقة" تُشارك مرتبة "ثقة" في الدلالة على تمام الضبط والعدالة، وتُفارقها في الدلالة على شدة الإتيان المتمثل في التخصّص الزائد، أو الدراية اليقظة، والذي هو وصفه أخص لأهل مرتبة "ثقة ثقة".

فيحكي أن يقال: إن ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة" أخص من ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة" وأن أهل مرتبة "ثقة ثقة" ما هم إلا طائفة من أهل مرتبة "ثقة" تفوقوا عليهم بشدة الإتيان، أي: بين المرتبتين عمومٌ وخصوصٌ مطلق. فكلُّ مُتَنَبِّتِ ثِقَةٍ، وليس كلُّ ثِقَةٍ مُتَنَبِّتٌ. والله أعلم.

## المبحث الخامس

### ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة" مع الشرح

ألفاظ وعبارات المرتبة الثانية كثيرة، ويمكن أن تقسم ألفاظ وعبارات هذه المرتبة أربعة أقسام، تبعاً لأصاليها، هي:

النوع الأول: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المُطلق بعينه.

النوع الثاني: ما فيه اقتران لفظ دال على التوثيق المُطلق بمرادفه.

النوع الثالث: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المُطلق بعينه، واقترانه بمرادفه.

النوع الرابع: ما فيه التعجب مما يدل على إتيان الحديث.

النوع الخامس: ما يدل على شدة إتيان الحديث من غير تكرير وتعجب.

وفيما يلي أعرض ما وقعت عليه من ألفاظ وعبارات هذه المرتبة، عند أئمة المُتقدمين، مقسمة على أصاليها المذكورة.

#### النوع الأول: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المُطلق بعينه:

وهذا النوع يدخل فيه العبارات التي اشتملت على كلمة دالة على التوثيق العام مكررة مرتين أو أكثر. كقول الناقد: ثقة ثقة، أو ثبت ثبت. وخرج بشرط الدالة على التوثيق العام ما قصر عنه، كصِدُوقِ صِدُوقٍ، كما خرج بشرط التكرار، ما خلا من التكرار، كثقة بمفرده.

#### ١. ثقة ثقة - مرتين أو أكثر -:

لفظ ثقة يدل على تمام العدالة والقبض كما هو معروف، وكما سيأتي<sup>١</sup> واستخدمه مُكثِّراً

١ انظر: معني ثقة لغة واصطلاحاً في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

ابن عُيَيْتَةَ<sup>١</sup> وابن مَهْدِيَّ<sup>٢</sup> وابن مَعِين<sup>٣</sup> وابن التَّمِيمِيَّ<sup>٤</sup> وأحمد وقد أكثر من استخدامه<sup>٥</sup> وأبو داود<sup>٦</sup> وأبو حاتم<sup>٧</sup>.

وقد يقترن به ما يدل على كونه من وصف به من أهل المرتبة الأولى كقول ابن عُيَيْتَةَ: "أخبرنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة ثقة، وحديثنا أسمع من عمرو أحب إلي من عشرين من غيره."<sup>٨</sup> وكقول أبو داود عن الحارث العُكَلِيَّ: ثقة ثقة؛ لا تسأل عنه<sup>٩</sup> إلا أن هذا العلو سببه ما اقترن به، لا العكس نفسه، فإن العكس لا يفيد إلا شدة الإتيان كما سبق.

## ٢. ثبت ثبت - مرتين أو أكثر -

لفظ "ثبت" مرادف للثقة في الدلالة على العتق المطلق<sup>١٠</sup> واستخدمه مكرراً مرتين ابن التميمي في أبي صالح الخنفي<sup>١١</sup> وأحمد في سليمان بن مَعْبُدَةَ<sup>١٢</sup> وسليمان بن المغيرة<sup>١٣</sup> كما أطلقه على جامع بن شداد مكرراً ثلاث مرات<sup>١٤</sup>.

## ٣. يخ يخ:

"يخ كلمة تستخدم عند الإعجاب بالشيء"<sup>١٥</sup> أو الرضا به<sup>١٦</sup> فهي بمعنى المرضي

- ١ انظر: المحرّج والتعديل، ٢٣٧/٦، رقم الترجمة ١٢٨٠.
- ٢ انظر: المرجع السابق، ١٦٨/٦، رقم الترجمة ٩١٨.
- ٣ انظر: تاريخ ابن مَعِين، رواية ابن محرز، ص ٤٩٦، ١٠٦، ١٠٩، ١٣٠، ورواية الدارمي، ص ٦٦، رقم النص ٩٦.
- ٤ العلل لابن التميمي، ص ٨٥، رقم النص ١٣١.
- ٥ انظر مثلاً: علل أحمد رواية المروزي وغيره، ص ١٩٠، ٢٣٦، ورواية عبد الله، ١٤٧/٦، ١٥٠، ١٣٠، ٣٠٧، ٣٨١، ٣٩٣، أرقام النصوص ٤٤٦، ٤٤٢، ٤٩٤، ٥٢٣، ٧٤٤، ٧٨٥، وسؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٦١، أرقام النصوص ٤٢٣، ٤٦٣، ٤٤٠.
- ٦ انظر مثلاً: سؤالات الأجرى لأبي داود، ١٥٣/١، ١٧٦، ١٨٥، ٢٣٨، أرقام النصوص ١٠٢، ١٣٣، ٣٠٩.
- ٧ انظر: المحرّج والتعديل، ٢٣١/٦، رقم الترجمة ١٢٨٠.
- ٨ المرجع السابق، ٢٣٧/٦، رقم الترجمة ١٢٨٠.
- ٩ المرجع السابق، ١٦٨/٦، رقم النص ١٣٣.
- ١٠ انظر: معنى ثبت مفصلاً في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.
- ١١ انظر: سؤالات ابن أبي شيبَةَ، ص ١٠٧، رقم النص ١١٩.
- ١٢ انظر: بحر الدم، ص ٦٩، رقم للترجمة ٤٢.
- ١٣ انظر: المحرّج والتعديل، ١٤٥/٤، رقم الترجمة ٦٢٩.
- ١٤ انظر: سؤالات ابن هانئ، ٣٣٧/٥، رقم النص ٣٣١.
- ١٥ المصنوع، ١٤٦/٤.
- ١٦ معجم جيران الأدب، ٣/٣.

والإعجاب أعم من أن يكون لإتقان الحديث وغيره، فلا يُحمَل هذه العبارة على شدة الإتقان إلا بدليل. فإذا وُجِدَت قرينة دالة على إتقان الحديث، وتكررت في راوٍ دل على اتصافه بشدة الإتقان.

وقد أكثر أحمد من استخدامه على أوجه مختلفة منها التكرار، فقال في صالح بن كيسان: "بخ بخ."<sup>١</sup> ويؤيد أنه أراد شدة الإتقان، فقد وصفه يعقوب بن شيبة بـ "ثقة ثبت".<sup>٢</sup>

وقال أحمد في يحيى بن يحيى: "بخ بخ بخ." ثلاث مرات. وهناك ما يدل على أن أحمد كان معجبًا بشدة إتقان الرجل. منه ما ذكره أبو زرعة قائلًا: "سمعت أحمد بن حنبل وذكر يحيى بن يحيى النيسابوري فذكر من فضله وإتقانه أمرًا عظيمًا."<sup>٣</sup>

#### ٤. حافظ حافظ:

لقد سبق أن الحفظ له معان، وأنه يستخدم بمعنى الإتقان أيضًا. فلا يُحمَل على الإتقان إلا بدليل.<sup>٤</sup> وقد أطلقه أحمد مُكرِّرًا على مروان الفزاري، ووكيع، إذ قال عن الأول: "كان مروان الفزاري من الحفاظ، حافظًا كأنها نُصِبَ عَيْنِيهِ؛ كان حافظًا حافظًا. وإذا رأيتَه تقول هو أبوه."<sup>٥</sup> بينما قال عن الثاني: كان وكيع مطبوع الحفظ؛ كان حافظًا حافظًا.<sup>٦</sup> والظاهر أنه أراد بالحفظ في وصف الرجلين الإتقان. ويُؤَيِّدُه حالهما في الرواية.

### النوع الثاني: ما فيه ذكر لفظ من ألفاظ المرتبة الثالثة مع مرادفه:

وهذا النوع يدخل فيه العبارات المشتقة على لفظين مختلفين أو أكثر يدل كل واحد منها بمفرده على التوثيق العام. وذلك كعبارة: ثقة ثبت. أو ثقة متقن ثبت. فخرج بشرط اختلاف اللفظين، ما أجد فيه اللفظان، كقول الناقد: ثقة ثقة. كما خرج بشرط دلالة كل لفظ بمفرده على التوثيق العام، ما قصر فيه أحد اللفظين عن التوثيق العام، كقول الناقد: ثقة صدوق، أو لا بأس به ثبت.

وعبارات هذا الأسلوب كثيرة جدًا، لا يمكن حصرها. وذلك لكثرة الألفاظ والعبارات الدالة على الإتقان، ولتنوع جمعهم لها. وهاك بعضها:

- ١ المرح والصديل، ٤٦٧/٤، رقم الترجمة ١٨٠٨
- ٢ انظر: تهذيب الكمال، ٨٣/١٣، رقم الترجمة ٤٨٣٤
- ٣ تهذيب التهذيب، ٣٩٨/١١، رقم الترجمة ٥٧٨
- ٤ المرح والصديل، ١٩٧/٩، رقم الترجمة ٨٤٣
- ٥ انظر معنى الحفاظ لغة واصطلاحًا في المبحث الثالث من هذا الفصل.
- ٦ حلل أحمد رواية عبد الله، ٣٥٩/٢، رقم النص ٢٥٩٤
- ٧ المرجع السابق، ٤٠٦/٣، رقم النص ٤٨٨٤

## ٥. ثِقَّةٌ ثَبِتَ أَوْ ثَبِتَ ثِقَّةً:

لعل هذا اللفظ من أكثر عبارات هذه المرتبة شيوعاً عند أئمة التقدير المُتَقَدِّمِينَ، ومن استخدمه يحيى القَطَّان<sup>١</sup> وابن مهدي<sup>٢</sup> وابن معين<sup>٣</sup> وابن التديني<sup>٤</sup> ويبدو أنه أكثرهم استخداماً له وأحمد<sup>٥</sup> وأبو حاتم<sup>٦</sup>.

ومن هذا الباب أيضاً قولهم: ثِقَّةٌ ثَبِتَ الحديث. وقد أطلقه أحمد على عَلَقَمَةَ بن مَرْكَدٍ<sup>٧</sup> وصار بن أبي عمار<sup>٨</sup> وسويد بن حَجَّير<sup>٩</sup>.

ويمكن أن يعد من هذا الباب أيضاً قول يحيى القَطَّان في السَّرِّي بن يَحْيَى: "كَانَ ثِقَّةً، وَكَانَ ثِقَّةً"<sup>١٠</sup>.

## ٦. ثِقَّةٌ مُتَقِينٌ أَوْ مُتَقِينٌ ثِقَّةً:

ذَكَرَهُ النَّهْشَبِيُّ فِي مَرْتَبَةِ الْعُكْرِيِّينَ<sup>١١</sup> وَاسْتخدمَهُ ابْنُ مَعِينٍ<sup>١٢</sup> وَأَبُو حَاتِمٍ<sup>١٣</sup>

وقد يقرنونه بما يدل على كون من وصف به من أهل المرتبة الأولى، كقول أبي حاتم في خريز بن عثمان: "وَلَا أَعْلَمُ بِالشَّامِ أَثْبَتَ مِنْهُ، وَهُوَ أَثْبَتُ مَنْ صَفَّوَانُ بنِ عَمْرٍو وَأَبِي بَكْرٍ بنِ أَبِي مُرَيْمٍ، وَهُوَ ثِقَّةٌ مُتَقِينٌ"<sup>١٤</sup>.

وكقوله أيضاً في أبي عثان التَّهْدِيَّ مالِكِ بنِ إِسْمَاعِيلَ: "كَانَ أَبُو عَثْمَانَ يُعَلِّي عَلَيْنَا مِنْ أَصْلِهِ، وَلَا يُعَلِّي حَدِيثًا حَتَّى يَقْرَأَهُ، وَكَانَ يَنْخُو، وَلَمْ أَرِ بِالكُوفَةِ أَثْقَنَ مِنْ أَبِي عَثْمَانَ، لَا أَبُو نُعَيْمٍ وَلَا

- ١ انظر: الجرح والتعديل، ١٤٤/٦، رقم الترجمة ٧٨٥
- ٢ انظر: المرجع السابق، ١٢٤/٣، رقم الترجمة ٥٦٧
- ٣ انظر مثلاً: تاريخ ابن معين، برواية ابن حجر، ١١٧/١، ١١٨، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين، ص ٣٦٦، رقم النص ١٧٢
- ٤ انظر مثلاً: سؤالات ابن أبي شيبة لابن التديني، ص ٥١، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٨٧، أرقام النصوص ١٠، ٣٤، ٣٦، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٨، ٥٩
- ٥ انظر: علل أحمد، رواية المروزي، ص ٤٤، ٥٤، رقم النص ٣٦، و٤٠
- ٦ انظر: الجرح والتعديل، ٤٧١/٣، رقم النص ٤١٦
- ٧ انظر: علل أحمد، رواية عبد الله، ٣٢١/٢، رقم النص ٢٤٢٢
- ٨ انظر: المرجع السابق، ٢٧٨/٣، رقم النص ٥٢٣٦
- ٩ انظر: المرجع السابق، ٤٧٥/٣، رقم النص ٦٠٣١
- ١٠ المرجع السابق، ٤٨٣/٤، رقم الترجمة ١٢١٦
- ١١ انظر: مقدمة ميزان الاستدلال، ص ٤
- ١٢ انظر: الجرح والتعديل، ٢٦٠/٤
- ١٣ انظر: المرجع السابق، ٥٧/٢، ٣٣١، ١٧١/٤، ١٢٨٩/٣، ١٧٧/٩، ١٧٧/٩، وعلل ابن أبي حاتم، ٢٤٥/٣
- ١٤ الجرح والتعديل، ٢٨٩/٣، رقم الترجمة ١٢٨٨

غيره، وأبو قَسَّانٍ أوثق من إسحاق بن منصور السُّلُوي، وهو مُتَمَيِّنٌ ثِقَّةٌ، وكان له فضلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ وصحةٌ حديثٌ واستقامة.<sup>١</sup> إلا أن الأصل أن عبارة ثِقَّةٌ مُتَمَيِّنٌ بِشَجَرِهَا لا تُدَلُّ على غير شدة الإلتقان مع تمام العدالة، وعلى هذا فموضعها المرتبة الغائية للتعديل، وإن وردت في سياق أفاد الأفضلية. لأن الأفضلية إنما استفيدت من السياق، لا من هذه اللفظة.

## ٧. ثِقَّةٌ حَافِظٌ أَوْ حَافِظٌ ثِقَّةٌ:

استخدمه يحيى القطان،<sup>١</sup> والنسائي،<sup>٢</sup> وأبو حاتم،<sup>٣</sup> وأبو زرعة.<sup>٤</sup>

## ٨. ثبت حَافِظٌ:

ذكره الذهبي في مرتبة التكرير،<sup>١</sup> وأطلقه أحمد على مروان بن معاوية الفزاري.<sup>٢</sup> وقد وردت عنه أقوال أخر تؤكد أن مروان كان أرفع عن عامة الثقات لثبته، منها قوله: "كان مروان الفزاري من الحفاظ؛ حافظًا كأنها نُصِبُ عَيْبِهِ، كان حافظًا حافظًا، وإذا رأيتَه تقول: أبْلَه." وقوله: "ما كان أحفظ من مروان - يعني ابن معاوية - كان يحفظ حديثه كله." ومنها أيضًا ما رواه المروزي قال: "سئل - يعني أحمد بن حنبل - عن عيسى بن يونس، وأبي إسحاق الفزاري، ومروان بن معاوية، أيهم أثبت؟ قال: ما فيهم إلا ثبت قيل له: فمن تقدم؟ قال: ما فيهم إلا ثِقَّةٌ ثبته إلا أن أبا إسحاق ومكانه من الإسلام."<sup>٣</sup>

## ٩. ثبت حُجَّةٌ:

ذكره الذهبي والسَّخَاوِيُّ في عبارات مرتبة التكرير،<sup>١</sup> وهو كذلك، إلا أني لم أعر على استخدامه هو أو مقلوبه، وهو حُجَّةٌ ثبت - من قبل أحد أئمة التقدُّميين.

- ١ المرجع السابق، ٢٠٧/٨، رقم الترجمة ٩٠٥
- ٢ انظر: التاريخ الكبير، ٤٥٥/٦، رقم الترجمة ٢٩٨٥
- ٣ انظر: مشيخة النسائي، ٦٦/٢، رقم النصين ١١٣٦، ١٥٦
- ٤ انظر: المبرج والتعديل، ٤٢/٥، رقم الترجمة ١٩٢، و١٥١/٩، رقم الترجمة ٦٢٤، وعلل ابن أبي حاتم، ٢٨٤/٥
- ٥ انظر: المرجع السابق، ١١٩/٥، رقم الترجمة ٥٤٩
- ٦ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ص ٤
- ٧ انظر: المبرج والتعديل، ٥٧٣/٨، رقم الترجمة ١٢٤٦
- ٨ علل أحمد برواية عبد الله، ٣٥٩/٢، رقم النص ٢٥٨٨
- ٩ علل أحمد برواية المروزي، ص ٤٤، رقم النص ٣٦
- ١٠ انظر: مقدمة ميزان الاعتدال، ٤٤/٦، وفتح المغيب، ١١٥/٢

١٠. مُتَقِنٌ ثَبِتَ:

هذه العبارة ذكروها ابن أبي حاتم في المرتبة الأولى عنده وهي التي جمع فيها الفاظ الوثيق المطلق،<sup>١</sup> وربما أن اللفظ اجتمع فيه لفظان دالان بفردتهما على الوثيق العام، كان موضعه المرتبة الثانية للتعديل على ما فصله غير ابن أبي حاتم. غير أني لم أجده مثالا لاستخدامه، أو لاستخدام مقلوبه - وهو ثَبِتَ مُتَقِنٌ - عند أئمة النقد المتقنين.

١١. حَافِظٌ مُتَقِنٌ:

أطلقها أبو حاتم على الفضل بن دكين<sup>٢</sup> وهشام السعدي<sup>٣</sup> وأحمد بن يزيد بن هارون<sup>٤</sup>

١٢. ثِقَّةٌ مَرَضِيٌّ:

لقد سبق أن المرضي يرادف الثقة في الدلالة على تمام العدالة والضبط، فإذا اجتمع معه في عبارة كالت على زيادة الإتيان. وقد أطلقها أبو حاتم على شهاب بن عماد القبيدي<sup>٥</sup> أبي عمر الكوفي<sup>٦</sup>.

١٣. ثِقَّةٌ رِضَا:

رضا مصدر بمعنى المفعول هنا، والمعنى المرضي، فهو دال على العدالة والإتيان كما سبق، واجتماعه مع كلمة ثقة يزيد الموصوف به قُوَّةً ضَبْطًا. وقد أطلقهما معا أبو حاتم على أحمد بن محمد بن عبيد الله بن موسى<sup>٧</sup> وعلى أحمد بن عثمان أبي الجوزاء<sup>٨</sup>.

١٤. عَدْلٌ رِضَا:

العدل يرادف الثقة في الدلالة على العدالة والضبط. والرضا أيضًا بمعنى الثقة. واجتماعهما من غير فصل في وصف للراوي يدل على أنه شديد الإتيان.

وقد أطلقهما معا هشام بن عمرو لما سُئِلَ عن حديث رواه عن أبيه هل سحبه من أبيه؟ فقال: "لم أسمع من أبي، ولكن حدثني به العدل الرضا الأمين على ما نُفِئْتُ عليه يحيى بن

١ انظر: المقدمة، ٣٧/٢

٢ انظر: الجرح والتعديل، ٦٤/٧، رقم الترجمة ٢٥٣

٣ انظر: علل ابن أبي حاتم، ٦٣٨/٥، رقم النص ٢٢٥٠

٤ انظر: الجرح والتعديل، ٣٩٥/٩، رقم الترجمة ١٢٧، وتاريخ بغداد، ٤٩٣/١٦

٥ انظر: المرجع السابق، ٣٩٣/٤

٦ انظر: المرجع السابق، ٤٦/٢، رقم الترجمة ٣١

٧ انظر: المرجع السابق، ٦٣/٣، رقم الترجمة ١٠٤

سعيد الأنصاري،<sup>١</sup> والظاهر أن الألف واللام في العدل الرضا الأمين للعهد، لا للحصر. فهي من عبارات المرتبة العانية للتعديل، لدلالها على شدة الإلتفات من غير دلالة على الأفضلية.

#### ١٥. ثقة صاحب حديث:

أطلقها أحمد على يحيى بن حسان التنيسي،<sup>٢</sup> وأطلقها ابن معين على أبي كامل مطلقاً بين مدرك<sup>٣</sup> ويزيد بن عبد ربه الحيصي،<sup>٤</sup> كما أطلقها النسائي على عدد من شيوخه.<sup>٥</sup>

#### ١٦. صاحب حديث كيس:

قال أحمد في عيد الله بن محمد الكعبي: "الكعبي صاحب حديث كئيب" كما أطلق للموصف نفسه على إسحاق بن أبي إسرائيل.<sup>٦</sup>

#### ١٧. ثقة متين حافظ:

أطلق الأوصاف الثلاثة معاً أبو حاتم على الحسن بن صالح.<sup>٧</sup>

#### ١٨. ثقة متين متين:

الأوصاف الثلاثة مترادفة، حيث يفيد كل منها بمفرده القوة وقوة الراوي كشكل العدالة والضبط. واستخدمها معاً أبو حاتم في عثمان بن مسلم الصقار.<sup>٨</sup>

#### ١٩. ثقة ثبت ثبت الحديث:

أطلقها أحمد على عثمان بن عتيق.<sup>٩</sup>

١. علل أحمد برواية عبد الله ٤٥٩/١، رقم النص ٣٧٥
٢. انظر: تهذيب الكمال، ٢٩٨/٣١
٣. انظر: تاريخ بغداد، ١٥٧/١٥، رقم الترجمة ٧٠٦٢
٤. انظر: المرح والتمثيل، ٢٨٠/٩، رقم الترجمة ١١٧٥
٥. انظر: مشيخة النسائي، ص ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٠، أرقام التراجم ٤٤، ٤٦، ٤٥٣، ٨٦
٦. سؤالات أبي داود، ص ٢٧٤، رقم النص ٣١٨
٧. انظر: تاريخ بغداد، ٣٧٦/٧
٨. انظر: المرح والتمثيل، ٢٨٠/٣، رقم الترجمة ٦٩
٩. انظر: المرجع السابق، ٢٠/٧، رقم الترجمة ١٦٥
١٠. انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٢٨٥/٩، رقم النص ١٩٤٨

## ٢٠. عدل ثقة رضا:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سمعت أبي رحمه الله يقول: نا أحمد بن خالد الحلال، وكان خَيْرًا فاضلاً عدلاً ثقة صدوقاً رصداً."

## النوع الثالث: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المطلق بعينه، ومع مرادفه:

أحياناً يجمع الثَّقَاد بين الأصوليين الأول والثاني. فيكررون لفظاً دالاً على التوثيق المطلق، كما يتذكرون معه مرادفاً له أو أكثر. فينتج منه أسلوب ثالث. ومن شرط هذا الأسلوب أن يكون وصفاً مركباً من ثلاثة ألفاظ أو عبارات على الأقل يدل كل واحد منها بمفرده على التوثيق العام بشرط أن يتكرر منها لفظ واحد فأكثر. فهو في الحقيقة جمع بين التكرار بعينه، وبمرادفه.

## ٢١. ثبت ثبت مُتَقِين مُتَقِين:

أطلقه أحمد على حفص بن غمر أبي غمر الخوضي حيث قال: "ثبت ثبت مُتَقِين مُتَقِين، لا تأخذ عليه حرفاً واحداً" وكون العبارة دالة على شدة إتقان الحديث واضح لا يحتاج إلى إقامة دليل. وبعضه بما أتبعه به.

## ٢٢. ثبت ثبت صحيح الحديث:

التعبير بصحيح الحديث دال على إتقان الراوي. وقد سبق أن العبارات الدالة على الإتقان تدل على العدالة في عرف أئمة التَّقد. فعلى هذا هو مرادف للفظ الثبت. وقد جمع بينهما مع تكرار الثبت أحمد قائلًا: "نافع بن غمر الجعفي ثبت ثبت صحيح الحديث."

## ٢٣. ثقة ورع بخ بخ:

وهذه العبارة استخدمها أحمد قائلًا: "أبو المليح ثقة ورع بخ بخ". وبما يدل على أنه أراد إتقان الحديث قوله: "أسند أبو المليح، فأقام الإسناد."

١ الجرح والتصديق ٤٩/٢

٢ الجرح والتصديق ١٨٢/٣، رقم الترجمة ٧٨٦

٣ للرجع السابق ٤٥٦/٨، رقم الترجمة ٢٠٨٨

٤ سؤالات أبي داود، ٤٢٨٠، رقم النص ٣٢٦

٥ للرجع السابق، ص ٢٨١، رقم النص ٣٢٦

## ٢٤. بخ بخ ثقة:

هذه العبارة استخدمها ابن السدي وأحمد، فقد ذكر ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن المديني أنه سئل عن عيسى بن يونس فقال: "بخ بخ ثقة مأمون".<sup>١</sup>

وقال عبد الله بن أحمد: "قيل لأبي وأنا أسمع: عمران بن خدير وأبو خنثة؟ فقال: عمران فوقه، وكان عمران بخ بخ ثقة."<sup>٢</sup>

## ٢٥. بخ بخ نقي الحديث جداً:

وهذه العبارة أطلقها أحمد فيما ذكره أبو داود قال: "سمعت أحمد يقول: يحيى بن أبي كثير ثقة مأمون، وسمعت أحمد ذكره مرة أخرى، فقال: بخ بخ نقي الحديث جداً، وجعل يطرده. قال أحمد: لا تكاد تجد في حديثه شيئاً." أي: شيئاً من الوهم والخطأ.

## النوع الرابع: ما فيه التعجب مما يدل على إتقان الحديث:

التعجب هو "استعظام فعل ظاهر التزيئة"،<sup>٣</sup> والداعي للتعجب هو التفاوت والزيادة الخارجان عن المألوف، فعلى هذا صيغ التعجب من أفعال تدل على إتقان الحديث من المرتبة الثانية، حيث تدل على زيادة في الإتقان من غير تصريح بالأفضلية. كقول أحمد في حجاج بن محمد الأعور: "ما كان أضبط حجاجاً! وأصح حديثه! وأشد تعامده للحروف! وكان صاحباً عربياً."<sup>٤</sup> وكقول أبي حاتم في وهيب بن خالد الباهلي: "ما أنقى حديث وهيب، لا تكاد تجد يتحدث عن الضعفاء."<sup>٥</sup>

وألفاظ وعبارات هذا النوع لا يصرح فيها غالباً بثبوت تمام العدالة للراوي، إلا أنها مستفادة عرفاً، كما سبق بيانه من أن أئمة التقدير لا يطلقون الوصف بإتقان الحديث فما فوقه إلا بعد التحقق من تمام عدالة الراوي.

ومن الملاحظ أن استخدام مثل هذه العبارات على قلة استخدامها في الغالب يكاد يتفرد

١ انظر: الجرح والتصديق، ٢٩٤/٦، رقم الترجمة ١٦١٨

٢ المرجع السابق، ٢٩٧/٦، رقم الترجمة ١٦٤٧

٣ سؤالات أبي داود، ص ٣٢٤، رقم النص ٤٤٦

٤ توضيح المقاصد والمسالك، ٨٨٥/٢

٥ انظر: النحو الوافي، ٣٤٩/٣

٦ الجرح والتصديق، ١٦٦/٣، رقم الترجمة ٧٠٨

٧ المرجع السابق، ٣٥/٩، رقم الترجمة ١٥٨

بها أحمد وحده. وهالك بعضها:

### ٢٦. ما كان أضيطة:

أطلقه أحمد على حجاج بن محمد الأعرور قائلًا: "ما كان أضيطة حجاجًا وأضح حديثه، وأشدّ تعاضده للحروف، وكان صاحب عربيّ".<sup>١</sup> والراضح باللفظ أنه أراه إتقانه للحديث. وما جاء بعده يؤيد.

كما أطلقه أحمد أيضًا على يحيى بن سعيد القطان قائلًا: "رحم الله يحيى القطان! ما كان أضيطة، وأشدّ ثقّده، كان محدّدًا".<sup>٢</sup> وقد سبق أن الألفاظ الدالة على إتقان الحديث فما فوقه تتضمن إثبات العدالة السنية عرفًا. فعلى هذا، تكون العبارة المذكورة بالمرتبة الثانية من التعديل.

### ٢٧. ما أتقنه:

أطلقه أحمد مُقترنا بالفاظ وعبارات هي الأخرى دالة على الإتقان أو شدته قائلًا: "يريد بن زرع ما أتقنه وأحفظه! يالك من صحة الحديث! صدوق مُتقن".<sup>٣</sup>

### ٢٨. ما أنقى حديث فلان:

أطلقه أبو حاتم على وهيب بن خالد الباهلي حيث قال: "ما أنقى حديثك وهيب! لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقّ، ويُقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه".<sup>٤</sup> والسياق شاهد على شدة إتقان الرجل، حتى حاز الأفضلية فيها. فالعبارة في هذا السياق من عبارات المرتبة الأولى. ولكنها بمفردها لا تفيد الأفضلية، وإنما تفيد شدة إتقان حديث الراوي لفظًا وتمام العدالة الدينية عرفًا، فلذلك موضعها هنا، نظرًا إلى أصل معناها.

### ٢٩. ما كان أتقنه للحديث:

وهذه العبارة تدلّ بوضوح على إعجاب الناقد بإتقان الراوي لحديثه، مما يدلّ على شدة الإتقان. فهي دالة عرفًا على تمام العدالة الدينية. وقد أطلقها أحمد على بشر بن السري قائلًا: "ما كان أتقنه للحديث، مُتقن عجب".<sup>٥</sup>

١ الجرح والتعديل، ١٦٦/٣، رقم الترجمة ٢٠٨

٢ تاريخ بغداد، ٢٣١/٦

٣ الجرح والتعديل، ٢٦٦/٩، رقم الترجمة ١١١٣

٤ المرجع السابق، ٣٥٨/٩، رقم الترجمة ١٥٨

٥ حلل أحمد برواية عبد الله، ٣٠٤/٣، رقم الجص ٥٣٥٣

### ٣٠. كان مُتَقِينًا أو مُتَقِينَا لِلْحَدِيثِ عَجَبًا:

أُثِرَتْ عَنْ أَحْمَدَ عِبَارَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ فِي بَشْرِ بْنِ السَّرِيِّ، فَذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ فِيهِ: "كَانَ فِي الْحَدِيثِ مُتَقِينًا عَجَبًا."<sup>١</sup> بَيْنَمَا ذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّهُ قَالَ فِي بَشْرٍ هَذَا: "كَانَ مُتَقِينَا لِلْحَدِيثِ مُتَقِينَا عَجَبًا."<sup>٢</sup>

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أُطْلِقَ الْعِبَارَتَيْنِ عَلَى الرَّجُلِ نَفْسَهُ، فَإِنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ، حَيْثُ يَدُلُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى شِدَّةِ الْإِتْقَانِ، كَمَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا تَصْحِيفًا. وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ الشَّائِي إِنْ أُسْرِيَ فِي ثَبُوتِ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوَثِّرُ فِي ثَبُوتِ مَعْنَى شِدَّةِ الْإِتْقَانِ لِلرَّوَايِ. إِذْ أَيْ اللَّفْظَيْنِ ثَبِتَ، ثَبِتَ مَعْنَى شِدَّةِ الْإِتْقَانِ، لِأَنَّ سَوْدَاهُمَا وَاحِدٌ.

### ٣١. مَا أَصَحَّ حَدِيثُهُ!

هَذِهِ الْعِبَارَةُ أُطْلِقَهَا أَحْمَدُ عَلَى عِدَدٍ مِنَ الرِّوَاةِ. أَذْكَرُ مِنْهَا مِثْلًا قَوْلُهُ فِي مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: "مَالِكٌ مَا أَصَحَّ حَدِيثُهُ بَعْنَ كُلِّ."<sup>٣</sup> وَقَوْلُهُ فِي شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ: "يُقْفَى، مَا أَصَحَّ حَدِيثُهُ وَأَوْثَقُهُ."<sup>٤</sup>

### ٣٢. مَا أَثْبَتَ حَدِيثُهُ!

قَالَ أَحْمَدُ فِي وَصْفِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الضَّالِّ: "مَعَاوِيَةُ الضَّالُّ يُقْفَى، مَا أَثْبَتَ حَدِيثُهُ، مَا أَصَحَّ حَدِيثُهُ."<sup>٥</sup>

### ٣٣. مَا أَقَلَّ خَطَأَهُ!

قَلَّةُ الْخَطَأِ يَدُلُّ عَلَى إِتْقَانِ الرَّوَايِ. وَإِعْجَابُ النَّاقِدِ بِقَلَّةِ خَطَأِ رَاوِيٍّ يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ إِتْقَانِهِ. وَقَدْ اسْتَعْدَمَهُ أَحْمَدُ عَلَى سَبِيلِ الْعَجَبِ قَائِلًا: "عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ بِنِ عَاصِمِ مَا أَقَلَّ خَطَأَهُ! قَدْ عَرَضَ عَلَيَّ بَعْضُ حَدِيثِهِ."<sup>٦</sup>

### ٣٤. يَا لَكَ مِنْ صِحَّةِ الْحَدِيثِ:

يَا لَكَ كَلِمَةٌ تَعْجِبُ. وَتَعْجِبُ النَّاقِدُ بِصِحَّةِ حَدِيثِ الرَّوَايِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَرَّقَ الْمَعْنَاءَ، وَهَذَا

- ١ المرجع السابق، ١/٣٤٠، رقم النص ٦٢٥
- ٢ المرجع السابق، ٣/١٢٦، رقم النص ٤٥٦٦
- ٣ سؤالات أبي داود، ص ٢١٩
- ٤ المخرج والمعدّل، ١/٣٤٧، رقم الترجمة ١٤٩٨
- ٥ سؤالات الأئمة، ص ٤٩، رقم النص ٧٩
- ٦ المخرج والمعدّل، ١/٣٤٨، رقم الترجمة ١٩٢٠

يعني أنه شديد الإتيان، وقد أطلق العبارة الدالة عليه أحمد فيما سبق ذكره قائلًا: "يزيدُ بن زريع ما أتقنه وأحفظه، يالك من صحة الحديثه صدوق مُتقين."<sup>١</sup>

٣٥. ما كان أشد انتقاد فلان بالرجال وأعلمه بشانهم:

العبارة المذكورة في العنوان فيها تعجب الناقد بحيرة الراوي بالرجال، فهي شهادة للراوي بتمكّنه من نقد الرجال، ومعرفة الواسعة بهم. وقد سبق أن العبارات الدالة على المهارة بالنقد تستلزم إتيان الحديث.<sup>٢</sup> وقد أطلق العبارة المذكورة ابن عُيَيْنَةَ قائلًا: "ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشانهم."<sup>٣</sup>

النوع الخامس: ما يدلُّ على شدة إتيان الحديث من غير تكبير وتعجب:

وألفاظ وعبارات هذا الأسلوب أكثرها تدلُّ على الضبط، ولا دلالة فيها لغة على العدالة الدينية، إلا أنها تتضمن أو تستلزم العدالة الدينية؛ لأن أئمة الثقد لا يشتغلون بحديث من سقطت عدالته كالكاذب، أو الفاسق، وبالتالي يكاد يستحيل إطلاق مثل هذه العبارات الرفيعة على فاقدي العدالة أو ناقصيها.

وألفاظ وعبارات هذا الأسلوب كثيرة، وأكثرها قليلة الاستخدام، ومنها المشهور المتداول، وفيما يلي بيان لبعض ما وقفت عليه من ألفاظ وعبارات داخلية في هذا النوع:

٣٦. لا يحدث إلا عن ثقة:

انتقاء الرجال والترويات وترك التحديث عن غير الثقات من سمات المثبتين المتقين، يلزم منه أن يكون الموصوف بهما ثقة في نفسه ضابطًا لحديثه. وقد استخدمه كل من أحمد،<sup>٤</sup> وأبي داود،<sup>٥</sup> وأبي حاتم.<sup>٦</sup>

١ المرجع السابق، ٢٦٤/٩، رقم الترجمة ٦١١٣

٢ انظر هذه القضية في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

٣ الجرح والتصديق، ٤٠٤/٨، رقم الترجمة ٩٠٢، والقدمة، ٤٣٢/١، ٤٧

٤ أطلقه على كل من ابن مهدي، انظر: سوالات أبي داود ص ٣٧، رقم النص ٥٠٣، ومالك انظر: سوالات ابن هانئ رقم النص ٢٣٦٧، ويحيى بن سعيد القطان. انظر: سوالات أبي داود ص ٣٤، رقم النص ٤٦٩

٥ أطلقه على منصور بن الحنظل. انظر: سوالات الأجرى، ١/١٨٥، رقم النص ١٣٦

٦ أطلقه على يحيى بن أبي كثير. انظر: الجرح والتصديق، ١٤٢/٩، رقم الترجمة ٥٩٩

### ٣٧. من معادن الصدق:

المعادن جمع معدن، والمعدن "مكأن كل شيء يكون فيه أصله، ومبتدؤه نحو معدن الذهب والفضة والأشياء. ويقال: فلان معدن للخير والكرم إذا جُيِّلَ عليهما".<sup>١</sup> فقولهم: فلان من معادن الصدق تشبيه للرجل المشحري للصدق الذي لم يعهد منه إلا الصدق، كأنه جُيِّلَ عليه؛ وعلى هذا يكون هذا اللفظ أبليغ من قولهم: فلان صادق أو صدوق.

وقد استخدمه عامر الشعبي، قال: "حدثني الربيع بن خثيم، وكان من معادن الصدق."<sup>٢</sup> وعند روايته عن الشعبي، وصفه الراوي عنه وهو عمرو بن مرة بالوصف نفسه،<sup>٣</sup> وتبعه كل من روى هذه الرواية من مسعر،<sup>٤</sup> وابن عبيدة،<sup>٥</sup> وابن أبي عمير<sup>٦</sup> في وصف شيخه به. وقد استخدمه في غير هذه الرواية ابن عبيدة في ابن المنكدر،<sup>٧</sup> والتميمي في أحمد.<sup>٨</sup>

### ٣٨. إذا حدثك فلان بشيء فاختم عليه:

الختم بلوغ آخر الشيء، يقال: ختمت العمل، وختمت القارئ السورة. ومنه الختم بمعنى الطبع على الشيء، لأن الطبع على الشيء لا يكون إلا بعد بلوغ آخره في الإحراز؛<sup>١</sup> وعلى هذا يكون معنى قولهم: إذا حدثك فلان بشيء فاختم عليه، أي لا تحتاج لزيد بحث فيه. وهذا ينبئ عن شدة اعتماد الناقد على الراوي، بحيث يثق ببحثه، وهذا لا يكون إلا إذا كان من المثبتين، وأهل التزكية والجرح والتعديل.

وقد أطلق العبارة المذكورة شعبة على هشام الدستوائي<sup>٢</sup>، وأبو حاتم على محمد بن الفضل أبي القحطان المعروف بقارم.<sup>٣</sup>

١ تهذيب اللغة، ٤٢٦/١، مادة معدن  
 ٢ محلل أحمد، ٤٤٩/٤، والجرح والتعديل، ٤٥٩/٣  
 ٣ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٤٥٠/٣  
 ٤ انظر: الجرح والتعديل، ٢٥٧/٦  
 ٥ انظر: المرجع السابق، ٤٣/١  
 ٦ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٤٥٠/٣  
 ٧ انظر: مسند ابن الجعد، ٢٤/٤  
 ٨ انظر: تهذيب الكمال، ٤٤٤/٩  
 ٩ انظر: مقابيس اللغة، ٢٠٠/٢  
 ١٠ قال شعبة: إذا حدثكم هشام الدستوائي بشيء فاختموا عليه. الجرح والتعديل، ١٥٥/١، رقم الترجمة ٨١  
 ١١ ونص كلام أبي حاتم كما رواه عنه ابنه عبد الرحمن: "إذا حدثك قارم فاختم عليه، وقارم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حرب يقدم قارمًا على نفسه إذا خالفه قارم في شيء رجح إلى ما يقوله قارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي. انظر: الجرح والتعديل، ٢٩/٨، طه، دارالكتبة العلمية.

### ٣٩. المصحف:

تشبيهه للراوي في إتقان حفظه، ومطابقته للمسكوب حرفاً حرفاً من غير أن يتغيره بالمصحف. فكما أن المكتوب في الغالب لا يتغير، ولا يتبدل، إذا صانه الكاتب كذلك ما حفظه الراوي الموصوف بالمصحف.

وقد أطلقه شعبة على رجلين روى عنهما هما سليمان الأعمش<sup>١</sup>، ومسرور بن كيدام<sup>٢</sup>. ويؤيده ما ورد عن الثعلبي قال: "كان الأعمش يُسمى المصحف من يصدقه"<sup>٣</sup> وما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سألت أبي عن مسرور بن كيدام، إذا اختلف الثوري، ومسرور. فقال: مُحْكَمٌ لِمَسْرُورٍ فَإِنَّهُ قِيلَ: مَسْرُورٌ مُصَحَّفٌ"<sup>٤</sup>.

### ٤٠. كان يفتش الحديث:

التفتيش طلب في بحث. وهذا اللفظ أطلقه عبد الرحمن بن مهدي على سعيد بن أبي عروبة<sup>١</sup> ويحتمل أن يكون مراده شدة طلبه للحديث، وحينئذ لا يمكن عد هذا اللفظ في عبارات التوثيق. ويحتمل أن يكون بمعنى الفحص والاختيار ليعرف مدى صحته. فإنه حينئذ يدل على الإتقان. ولا يستبعد أن يكون سعيد من المثبتين إذ عدّه أكثر من ناقد من أثبت الناس في فتاه، منهم ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم<sup>٢</sup> وقال فيه أبو عوانة: "ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبي عروبة"<sup>٣</sup>.

### ٤١. من أهل الحديث:

الأهل يدل على معنى الاختصاص، سواء على وجه القرابة أو غيره. فيُطلق أهل الرجل على زوجته، وأولاده، وأبويه، وإخوته وأخواته. لأنهم أخص الناس به. وقد يُطلق ويُراد به الاختصاص دون القرابة كما في قولهم: أهل الإسلام، أو أهل مكة، أو أهل العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ أَقْرَبُ

١ روى ابن أبي خيثمة بسنده إلى عبد الله بن داود قال: سمعت شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف

يعني من الحفظ. انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة، ٩٣/٣، رقم النص ٣٩٦٩

٢ قال شعبة: كنا نسمي مسرور المصحف. انظر: المخرج والتعديل، ٣٦٨/٨، ١٦٨٥

٣ تاريخ بغداد، ٩٤/٤

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ كتاب المعين، ٢٤٦/٦، مادة ف ت ش

٦ انظر: سوالات الأجرى لأبي داود، ٩/٢، رقم النص ٢٦٤

٧ انظر: تهذيب الكمال، ٩/١١، رقم الترجمة ٣٢٢٧

٨ المرجع السابق، الموضع السابق

أَلْفَقَوَى وَأَهْلُ التَّغْفِرَةِ ۖ أَيُّ هُمَا وَصِفَانِ يَحْصَانُ اللَّهُ جِلَّ وَعِلَاءً، فَلَا يَبْغِي لِلْعِبَادِ أَنْ يَتَقُوا غَيْرَهُ، كَمَا لَا يَدَانِيهِ أَحَدٌ فِي وَصْفِ الْغُفْرَانِ. فَقَدْ رُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ تَارِحًا الْآيَةَ: أَهْلُ التَّقْوَى: أَهْلُ أَنْ تُكْتَفَى مَحَارِمُهُ، وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ أَهْلُ أَنْ يَغْفَرَ الذُّنُوبَ.<sup>١</sup>

وقال العسكري<sup>٢</sup>: "الأهل يكون من جهة المنسب، والاختصاص. فمن جهة النسب قولك: أهل الرجل لقربته الأدين، ومن جهة الاختصاص قولك: أهل البصرة، وأهل العلم."<sup>٣</sup>

وقال الراغب: "أهل الرجل: من يجمعه وإياهم نسب أو دين، أو ما يجري مجراهما من صناعة وبيت وبلد."<sup>٤</sup>

وعلى هذا يكون أهل الحديث بمعنى المختصون بالحديث. أي الذين عكفوا على تحصيله ودراسته ونقده، وهذا يستلزم شدة الإلتقان. يدلُّ على ذلك ما قاله أحمد لما سئل عن أبي ثور وحُسين الكرابيسي، فقال: متى كان هؤلاء من أهل العلم، ومتى كان هؤلاء من أهل الحديث؟<sup>٥</sup> متى كان هؤلاء يضعون للناس الكتب؟<sup>٥</sup>

وقد أطلق عبارة "من أهل الحديث" يحيى القطان، على سليمان التيمي<sup>٦</sup>.

#### ٤٢. مثبت أو مستثبت:

العلية في الأمر والاستثبات منه التأني فيه، والتشاور، والفحص عنه.<sup>٧</sup>

والمثبت استخذه أحمد، وأبو حاتم. فقد عد أحمد عددا من الرواة من مثبتي بغداد، منهم الحسن بن موسى الأشعبي<sup>٨</sup>، وأبو سلمة منصور بن سلمة الخزازي<sup>٩</sup>، وأبو النضر هاشم بن القاسم<sup>١٠</sup>.

- ١ سورة المنطوية ٥٦
- ٢ تفسير الطبري، ٤٤/٢٤
- ٣ العسكري: هو أبو هلال الحسن بن عبد الله عالم بالأدب له شعر، وتصانيف منها: جمهرة الأشكال، وكتاب الصناعات. توفي بعد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: الأعلام، ١٩٦/٢
- ٤ فروق العسكري، ص ٢٨١
- ٥ المفردات، ص ٩٦
- ٦ بحر المصنف، ص ١٨٤، رقم النص ١٢١٨
- ٧ انظر: التاريخ الكبير، ٢/٤٦، رقم الترجمة ١٨٤٨
- ٨ انظر: تهذيب المنقذ، ١٤٠/١٤
- ٩ انظر: المجرح والمجدي، ٣/٣٨، رقم الترجمة ١٦٠
- ١٠ انظر: المرجع السابق، ١٦٣/٨، رقم الترجمة ٧٦٣
- ١١ انظر: المرجع السابق، ١٨٥/٩، رقم الترجمة ٤٤٦

واستخدمه مرة في سياق يدل على الأفضلية في إتقان الحديث إذ قال: "حفاظ الحديث والمجتبتين في الحديث أربعة: سُفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة."<sup>١</sup> إلا أن الأفضلية استفيدت من السياق، لا من لفظ المثبت وحده، فيبقى لفظ المثبت في هذه المرتبة.

وقد أطلق أحمد وصف المستثبت أيضًا على عدد من الرواة. ويبدو أنه يريد به أيضًا شدة الإتقان، منها قوله في نوح بن يزيد المؤدب: "هذا شيخ كسّ، أخرج إليّ كتاب إبراهيم بن سعد، فأرأيت فيه الفاظًا. قال أبو عبد الله: نوح لم يكن به بأس، كان مستثبتًا."<sup>٢</sup> وهذا يدل على أنه أراد به شدة إتقانه لكتابه، حيث لاحظ عنايته الفائقة بالألفاظ. وقال في مالك وإبن جريج: "هما مستثبان."<sup>٣</sup> وقال: "مُصَعَّبُ الزُّبَيْرِيِّ مستثبت."<sup>٤</sup>

### ٤٣. كان يجيء بالحديث كما يسمع أو على وجهه:

من مظاهر شدة الإتقان جهد الراوي في أداء الحديث كما سمعه من غير تغيير أو زيادة أو نقص. فمن وصف به كان من أهل المرتبة الثانية للتبديل. وهذا الوصف استخدمه ابن عثيمين وأحمد في جملة من المُتَقِنِينَ. قال ابن عثيمين: "محدثو الحجاز ابنُ شهاب، ويحيى بن سعيد، وابنُ جُرَيْجٍ يجيئون بالحديث على وجهه."<sup>٥</sup>

وقال أحمد: "خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما سمع، ويقول يحيى: فهو هذا أو شبه هذا، وكان ابن مهدي يجيء بالحديث كما سمع، وكان وكيع يجهد أن يجيء بالحديث كما سمع، وكان ربما قال في الحرف أو الشيء: يعني كذا."<sup>٦</sup>

### ٤٤. كان لا يكاد يرفع حديثًا إلى النبي ﷺ:

الخوف من رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ، والامتناع عنه في الغالب يدل على أن الراوي عارف بخطورته، وحكم نسبة الكذب إليه، وأنه يلتزم فيه شدة الاحتياط. وهذا وجه من أوجه شدة الإتقان. وجاء هذا الوصف على لسان مالك، فقد قال في مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ: "كان لا يكاد يرفع حديثًا إلى النبي ﷺ."<sup>٧</sup>

١ غل أحمد برواية عبد الله، ٦٠١/٢، رقم النص ٣٨٥٥

٢ انظر: تاريخ بغداد، ٩٤/٦

٣ غل أحمد برواية عبد الله، ٢٥٨/٣، رقم النص ٥١٤٠

٤ تاريخ بغداد، ١٣٨/١٥، رقم الترجمة ٧٠٤٨

٥ المحرر والتبديل، ١٤٨/٦، رقم الترجمة ٦٤٠، والقدمة، ٤٣/٣، وانظر: التاريخ الكبير، ٢٧٦/٨، رقم الترجمة ٢٩٨٠

٦ غل أحمد برواية المزويجي، ٤٥٠/٨، رقم النص ٢٩

٧ المحرر والتبديل، ١٩٦/٨، رقم الترجمة ٨٥٨، والقدمة، ١٩/٦

## ٤٥. تعرف الإتيان في قفاه:

وهذه العبارة أطلقها شعبة على عبد الوارث بن سعيد لما قام من عند شعبة<sup>١</sup> وفي رواية قال:  
"يُعرفُ الإتيانُ في هامة."<sup>٢</sup>

والهامة وَسَطُ الرَّأْسِ وَمُعْظَمُهُ<sup>٣</sup> وَالْقَفَا ظَهْرُ الْوَجْهِ<sup>٤</sup> أَوْ مَوْجَزُ الْعُنُقِ<sup>٥</sup> وَيَبْدُو أَنَّهُمَا مِنْ بَابِ  
إِطْلَاقِ الْجُزْءِ وَإِرَادَةِ الْكُلِّ، وَمُرَادُ شُعْبَةَ أَنَّ الْإِتْيَانَ اسْتَوَى عَلَيْهِ حَتَّى ظَهَرَ أَثَرُهُ فِي مَظْهَرِهِ، وَلَوْ رُفِيَ مِنْ  
وَرَأْتِهِ فَهِيَ دَالَّتَانِ عَلَى مِبَالِغَةٍ فِي الْإِتْيَانِ. وَهَلْ هَذَا، فَالْعِبَارَتَانِ بِمَرْتَبَةِ "بِقَّةِ بَقَّةٍ".

١ انظر: الضعفاء الصغير، ص ٩٦، والتقدم، ١٤٦/١، والجرح والتعديل، ٧٥/٦

٢ التاريخ الكبير، ١١٨/٦

٣ انظر: خلق الأسمان للأصمعي، ص ٣

٤ المنذكر والمؤنس، ص ٧

٥ انظر: المحيط في اللغة، ٣/٢

## المبحث السادس

### حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"

قد سبق أن هذه المرتبة هي بعض مرتبة الاحتجاج<sup>١</sup> لدى ابن أبي حاتم<sup>٢</sup> وإذا تقرر أن أهل هذه المرتبة أفضل من مرتبة التوثيق المطلق، أو مرتبة مجرد التوثيق المطلق، فإن حكم أهل هذه المرتبة يقتضي ما يلي من الأمور:

١. الاحتجاج بحديث أهله بالعموم فيما تفرّدوا به أو وافقهم فيه غيرهم من باب أولى، إلا إذا ثبت وهم أحدهم (أي: أحد أهل هذه المرتبة) فيما رواه. فالأصل في حديث أهل هذه المرتبة أيضًا الاحتجاج المطلق، وما الرد إلا استثناء.
٢. ويُرَّجَّح حديث أهله على حديث أهل مرتبة "ثقة" فمن دونهم عند المخالفة، إلا أن يكون المخالف له ووصف يستلزم ترجيح حديثه المعين على حديث غيره. فالأصل في حديث أهل هذه المرتبة الترجيح على حديث من دونهم عند المخالفة. والعكس ليس إلا استثناء.
٣. أما إذا كان المخالف أيضًا من أهل هذه المرتبة، فينبغي حينئذ أن يُنظر في وجه الخلاف في الروايتين. هل هو في الرواية، أو أسماءها، أو في اللفظ، أو في ضبطه وشكله. ثم يُنظر وجه إتيان كل من الراويين. فمن كان إتيانه فيما يسببه الخلاف يُرَّجَّح حديثه على الآخر، وإن تساوى، أو لم يُعرف وجه الإتيان بثلاثين وجوه الترجيح الآخر.
٤. وإذا كان المخالف من أهل مرتبة "أوثق الناس" وجب حينئذ أيضًا تعيين وجه الخلاف بين الروايتين، فإن كان إتيانها جميعًا فيما يسببه الخلاف؛ يُرَّجَّح حديث من كان في المرتبة الأولى. وإن كان أحدهما وُصف بالإتيان فيما يسببه الخلاف يُرَّجَّح حديثه على الآخر، وإن كان إتيانها للحديث في غير ما يسببه الخلاف؛ أو لم يُعرف وجه إتيانها للحديث؛ تمازواه ووجب حينئذ النظر في قرائن آخر. والله أعلم.

١ انظر: تفسير الاحتجاج مُفَصَّلًا في نهاية مرتبة ثقة في هذه الرسالة.

٢ انظر: مقدمة المعجزة، ٣٧/٢



## ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

ويشتمل على ستة مباحث:

- |   |   |               |
|---|---|---------------|
| تاريخ مرتبة "أوثق الناس"                          | : | المبحث الأول  |
| ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"             | : | المبحث الثاني |
| سبب عدم ذكر ابن أبي حاتم لهذه المرتبة، مع التوجيه | : | المبحث الثالث |
| الفرق بين مرتبتي "أوثق الناس" و "ثقة ثقة"         | : | المبحث الرابع |
| ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس" مع الشرح         | : | المبحث الخامس |
| حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"              | : | المبحث السادس |

## المبحث الأول

# تاريخ مرتبة "أوثق الناس"

بدأ ابن أبي حاتم مراتب التعديل بوصف الثقاد لراوي بـ "ثقة، أو متين ثبت".<sup>١</sup> بينما بدأها الذهبي قائلًا: "فأعلى العبارات في الرواة المقبولين ثبوت حجة، وثبت حافظه وثقة متين، وثقة ثقة".<sup>٢</sup> إلا أن المطلق على كلام أئمة التمدد المتقدمين يلاحظ ألفاظًا وعبارات كثيرة أرفع مرتبة من الألفاظ التي ذكرها. وإن كانت تُشار إليها في أصل التوثيق التام، ومن ثم في الاحتجاج بحديث أهلها - وتفيد عند ترجيح مرويات الثقات بعضهم على البعض؛ مما يُشعر بضرورة فصلها عن ألفاظ وعبارات المرتبتين التاليين. ولأجل هذا؛ قام ابن حجر بإضافة مرتبة أخرى إلى مراتب التعديل، أرفع مما ذكره ابن أبي حاتم والذهبي، حيث قال مُعرِّفًا بمراتب ألفاظ وعبارات التعديل: "وأرفعها الوصف أيضًا بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بـ "أفضل"، كأوثق الناس، واليه الشئخ في العتبات".<sup>٣</sup>

وأضاف السخاوي إلى الألفاظ المذكورة قول هشام بن حسان: "حدّثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين".<sup>٤</sup> ثم قال: "وهل يلتحق بها مثل قول الشافعي في ابن عهدي: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا".<sup>٥</sup> وأضاف البيهقي أيضًا قائلًا: "ومنه: لا أحده أثبت منه، ومن يفعل فلان؟، وفلان لا يسأل عنه. ولم أر من ذكر هذه الثلاثة، وهي في ألفاظهم".<sup>٦</sup>

١ انظر: مقدمة المعرفة، ٢٧/٢

٢ مقدمة ميزان الاعتدال، ٤/١

٣ نزهة النظر، ص ١٣٤

٤ هشام بن حسان: هو أبو عبد الله القُرظوبي الأزدي البصري، والظاهر أنه رأى أليس بن مالك رضي الله عنه. حدث عن الحسن وابن سيرين وآخرين. حدث عنه القوري، وشعبة ومخلو كثير. كان يحفظ، وقلما يكتبه وكان أعلم الناس بحديث الحسن. وأجمعوا على توثيقه عموماً ما عدا في بضعة شيوخ له. مات سنة ست وأربعين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٦/٣٥٥-٥٩

٥ فتح المغيب، ٢/٢٧٨، وقول هشام بن حسان هذا في المرح والتعديل، ٢/٣، رقم الترجمة ٤٨٠

٦ الإرشاد للخليل، ٨٤١/١، ولغظه: لا أعرف له نظيراً في هذا الشأن

٧ فتح المغيب، ٢/٢٧٨

٨ تدريب الراوي، ١/٣٤٣

## المبحث الثاني

# ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

الألفاظ والعبارات التي ذكرها كل من ابن حَجْرٍ، والسَّخَاوِيّ، والسِّيوطي منها ما يدلُّ على الأفضلية مُطلقًا فيحتمل العدالة والضبط وغيرها من صفات الخير؛ كقولهم: لا أعرف له نظيرًا في الدنيا، ومن يمثل فلان؟، وفلان لا يُسأل عنه فينبغي ألا يحمل على الأفضلية في العدالة والضبط إلا بدليل.

ومنها ما يدلُّ على الأفضلية عدالة و ضَبْطًا وهي قولهم: أوثق الناس، وأصدق من أدركت من البشر، ولا أحد أثبت منه.

ومنها ما يدلُّ على الأفضلية في الضبط لَقَمَه، وعلى تمام العدالة الدينية عرفًا. وذلك كقولهم: إليه المنتهى في التثبت. حيث جرت عادة أئمة التَّقْدِ المُتَقَدِّمين بعدم إطلاق ألفاظ وعبارات دالة على إتيان الحديث بما فوقه على فاقدي العدالة أو ناقصيها.

ومن هنا يتضح أن المعنى المشترك بين الألفاظ التي ذكرها ابن حَجْرٍ، والسَّخَاوِيّ، والسِّيوطي

وقد أشير إلى هذا المبدأ أبو الحسن المأرقي من المعاصرين، حيث ذكر أن العبارات الدالة على الإتيان، وعلى المعرفة بشأن الحديث وعلمه ورجاله، فإنها "وإن لم تصرح بالعدالة، فالأصل في هذه الألفاظ أن من قيلت فيه، يكون من أهل المرتبة الأولى حتى يثبت فيه طعن من قبل عدلته". انظر: شفاء العليل، ص ٩٧، وتأكدت لي صحة ما ذكره المأرقي بعد تتبع أقوال أئمة التَّقْدِ المُتَقَدِّمين، لأنه مطرد على أقوالهم إلى حدٍ عليّ. ووجهه قائلًا: "فإن هذه العبارات أكثر ما تكون في الأئمة المشاهير بالعدالة والنبانة. ومن المستبعد أن يكون أحد الرواة قد بلغ الدرجة العليا، وشار إليه في صحيح الحديث، وتقييمه وهو مطعون في عدالته، ومع ذلك يخفى أمره للناس. فقد يخفى أمر المجهول على الناس، أما المشهور فلا يخفى على الناس". انظر: المرجع السابق، الموضع السابق. فهذا يعني أن أغلب من وصفوا بعبارات دالة على الإتيان هم أئمة مشاهير، ولكنه غير مطرد على أقوال أئمة التَّقْدِ المُتَقَدِّمين، إذ هناك كثير ممن شهدوا له بالإتيان ولم يشتهر مُطلقًا، فضلًا عن اشتغاره كإمام من الأئمة، والذي رأيت في سبب تضمن ما يدلُّ على الإتيان للعدالة أن الناقد إذا لمس من الراوي ما يدلُّ على الإتيان، فإنه حينئذ يحرص على حديثه، فيعكف على أوصاف الراوي المتعلقة بالديانة أيضًا حتى يعرف هل هو أهل للاحتجاج أم لا. فإذا شهد له بالإتيان، وأثبت له درجة عليا منه، دل ذلك على حسن حاله لدى الناقد، ولو سكت عن عدالته فمن شهد له ناقد بالإتيان، لا يصرف عن تمام العدالة إلا بدليل. والله أعلم.

الدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث، مع تمام العدالة الدينية<sup>١</sup>.

والأفضلية هي تفوق المرء على من عداه في فضيلة من الفضائل، فهي عامة في جميع أوصاف الخير، إلا أن الناقد لا يهتم في أعلى مراتب التعديل إلا ما يستلزم إضفاء قوة أكثر على حديث الراوي من حديث غيره من المنتهين، وذلك محصور -بعد تحقق التوثيق التام- في شدة ضبطه للحديث، لا غير. فالأفضلية في سعة العلم، أو في الاجتهاد في طلبه، أو في معرفة معنى الحديث، والقدرة على الاستنباط منه، أو في الزهد والعبادة، أو في الاشتغال بالوعظ والإصلاح، أو في الإحسان إلى الناس ورعاية مصالحهم، أو التقدم في الجهاد والإنفاق في سبيل الله وغيره من وجوه الخير لا تؤثر أحدًا لأن يوصف بالفاظ وعبارات المرتبة الأولى للتعديل ما لم يتصف بالأفضلية في إتقان الحديث لأن الأوصاف المذكورة مجردة عن ضبط الحديث لا تؤدي إلى أي زيادة في قوة حديث الراوي وإحكامه على حديث من عداه من الثقات وبالتالي لا يصح رفع مرتبته في باب الرواية على مرتبة غيره من الثقات.

إلا أن الأفضلية في ضبط الحديث لا تغني عن اشتراط العدالة الدينية، إذ العدالة الدينية شرط في قبول حديث الراوي مطلقًا، ومن فقدتها سقط حديثه كلية، لما سبق ذكره من أن فسق الراوي مسقط للخبر<sup>٢</sup>. ولكن القدر المطلوب من العدالة الدينية في هذه المرتبة هو تمامها، لا الأفضلية فيها، فيكفي تمامها في أهل هذه المرتبة، ولا يشترط فيهم أن يكونوا في قمة العدول. وذلك لأن أقصى ما يتطلبه شدة قوة حديث الراوي من العدالة الدينية هو التأكد من خلوه الراوي من الكذب في الحديث النبوي، ومن جميع أسباب الفسق، ومن خوارم المروءة وهذا يتحقق بتحقيق تمام العدالة الدينية. وأما ما فوق ذلك من استقامة الأقوال والأفعال، والزيادة في الحسنات، فإنه -وإن كان مظنة الثابت- إلا أنه لا يستلزم زيادة في قوة حديث الراوي من حديث غيره من الثقات، إذ يجوز خلوه أحد الناس استقامة من الأفضلية في ضبط الحديث، بل يجوز خلوه من الضبط مطلقًا. فالراوي مهما بلغ من استقامة سيرته إذا لم يتصف بإتقان الحديث، كالمختلط اختلاطًا شديدًا، أو سميء الحفظ، أو كمن لم يعرف الصناعة الحديثية؛ فإنه لا يدخل في عداد من يخرج به مطلقًا، فضلًا عن ارتفاعه عليهم. وإذا اتصف بتمام الضبط، لا أكثر، فإن حديثه ليس له مزية على حديث غيره من الثقات، وإن كان في قمة أهل الصلاح والاستقامة. وهذا يعني أنه في باب الرواية الأفضلية في العدالة الدينية لا تغني عن الأفضلية في ضبط الحديث، بينما الأفضلية في ضبط الحديث تغني عن الأفضلية في العدالة الدينية، إذا كان الراوي متصفا بتمامها. فالخلاصة أن الأفضلية في العدالة الدينية بعد

١ انظر: معنى إتقان الحديث، وتام العدالة الدينية في مرتبة ثقة من هذه الرسالة، وهي مرتبة التوثيق المطلق، أو مرتبة مجردة التوثيق التام. وانظر: التخصيل في أوجه إتقان الحديث، هناك أيضًا.

٢ انظر: مرتبة متروك الحديث من هذه الرسالة.

تمامها لا تشتترط في رفع مرتبة الراوي فوق غيره من العقات.

ويشهد لما ذكر قول مالك بن أنس: "لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ بمن سوى ذلك: لا يؤخذ من سفيه معلى بالسفه، وإن كان أروى الناس، ولا يؤخذ من كذاب يصذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عملته. وإن كان لا يُتَّهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف الحديث" وقوله أيضا: "لقد أدركت في هذا البلد -بمعنى المدينة- مَشِيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون، ما سمعت من أحد منهم حديثا قط." قيل له: ولم يداأبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون.

ومن أوضح أمثلة من ظهر تفوقه في استقامة السيرة على غيره ممن اتصف بتمام العدالة الدينية، مع ذلك توقف الثقاد المحدثون في رفعه فوق مرتبة التوثيق المطلق في باب الرواية الفضيل بن عياض، وقد بلغ من ورعه ومحاسنه أن وصفه ابن المبارك بـ "أروع الناس".<sup>١</sup> حتى روي عن ابن المبارك أنه قال: "ما بقي على ظهر الأرض عندي أفضل من للفضيل بن عياض." ومع ذلك لم يرفعه أحد من الثقاد في باب الرواية -على حسب ما أعلم- فوق التوثيق المطلق. فقد وصفه ابن عثينة والدارقطني بـ "ثقة"، وقال النسائي: "ثقة مأمون رجل صالح."<sup>٢</sup> بينما أنزله بعضهم من التوثيق المطلق أيضا، فقد قال فيه ابن مهدي: "رجل صالح ولم يكن يحافظ."<sup>٣</sup> وقال أبو حاتم: "صدوق."<sup>٤</sup> فهذا شاهد على أن الرجل قد يكون في قمة الدوله إلا أنه ينزل عن الأفضلية في الإتيان، فلا يبلغ المرتبة الأولى للتعدّل في باب الرواية.

وعلى هذا يمكن القول بأن الأفضلية في إتيان الحديث هي السمة التي تميّز أهل هذه المرتبة عن أهل مرتبة ثقة. ويترتب على هذا أن أهل هذه المرتبة هم أحد شخصين:

الأول: من تفوق على من عداه من العقات عدالة وضبطا.

والثاني: من تفوق على سائر العقات ضبطه وكان تام العدالة.

وأما من تفوق على من عداه عدالة، وكان تام الضبط فقط لا غيره، أو ناقصه، أو فاقده، فإنه لا

١ الضعفاء للكبير للعقيل، ١٣/١

٢ انظر: تهذيب الكمال، ٢٣/٢٨٧، وتهذيب التهذيب، ٨/٢٩٥

٣ تهذيب الكمال، ٢٣/٢٨٧

٤ انظر: تهذيب التهذيب، ٨/٢٩٥

٥ المرجع السابق، ٨/٢٩٥

٦ المرجع السابق، ٨/٢٩٥

٧ انظر: الملجح والتعديل، ٧/١٣٢، رقم الترجمة ٢١٦

يعد من أهل هذه المرتبة لخلوه من العفوق في إتقان الحديث الذي هو المصطلح الأخص لأهل هذه المرتبة.

ويخلص من هذا البحث كله أن ضابط ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى للتعديل الدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية.

### المبحث الثالث

## سبب عدم ذكر ابن أبي حاتم هذه المرتبة، مع التوجيه

ويستبر أن عدم ذكر ابن أبي حاتم لهذه المرتبة في مراتب التعديل لظهوره. ولا يصح أن يُحتمل على أنه غفل عنهم، كيف وهو من هو في صلته الوثيقة بأئمة الثَّقَد، وملازمته الطويلة وتلقيه المباشر من أعلام النقد، وكثرة اطلاعه على أقوالهم التي كثر فيها عبارات من هذه المرتبة، وفي رسوخه في النقد. وقد أشار إلى طائفة من أهل هذه المرتبة في موضع آخر، وذكر أنهم أعلى من عامة الرواة، وذلك في قوله عند ذكر طبقات الرواة: "ثم اجميخ إلى تبيين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم، ليُعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهينة والتفكير والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح". ثم ذكر مراتب الرواة بدأً بأهل العدالة. وفي موضع آخر عند ذكره لمراتب الرواة قال: "فمنهم الثبوت الحافظ الورع المتين الجيهيد الناقد للحديث فهذا الذي لا يُختلف فيه، ويُعتمد على جرحه وتعديله، ويُحتج بحديثه وكلامه في الرجال".

كل هذا يدل على أن ابن أبي حاتم رأى الثَّقَاد - وهم طائفة من أهل المرتبة الأولى - صنفًا يختلف عن عامة الرواة، ويفوقهم بوصف هو الرسوخ في القدرة على نقد الرواة والروايات؛ بناء على كثرة اشتغالهم بالحدِيث، وسعة علمهم به، ودقة معرفتهم لمراتبه ومراتب رواة بالإمعان في ملاحظة الأسماء والنظائر والاختلاف والتنوع. وهذا الوصف يجعلهم بمنزلة من يحكم على الرواة، ويُقبل قوله فيهم. فهم الحكماء على الرواة، وليسوا رواة مُجَرَّدِينَ. فلذلك يختلف صنيع ابن أبي حاتم فيهم ظاهراً، فأحياناً يجعلهم في قِمة الرواة كما فعل عند ذكره لطبقات الرواة، ومراتبهم، وأحياناً يُهمِلهم

١ وصف الجيهيد، وهو الثَّقَاد الخبير بفرايض الأمور، اليارح العارف بطرق النقد وهو معرب، انظر: تاج العروس، ٢٣٨٤/١

٢ للتفكير العفوي. من قول القائل: نفرت عن الخير تنقيراً، إذا قنشه. انظر: جهرة اللغة، ٤٤٦/١، مادة

٣ مقدمة الجرح والتعديل، ٦/١

٤ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٥ مقدمة الجرح والتعديل، ١٠/١

كذا فعل في بيان مراتب ألفاظ الجرح والتصديل. وهذا يعني أنه يرى أن هؤلاء الثقات كانوا من الشهرة  
بالثقة والإتقان بحيث لا يحتاجون إلى تركية أخذ. فإذا كانت اجتهاداتهم في الرواة والنرويات موضع  
حُجَّة، فكيف بمنروياتهم. وهذا المعنى واضح في قوله السابق ذكره: "فهذا الذي لا يُجْلَسُ فيه،  
ويُعْتَمَدُ على جرحه وتعديله، ويُحْتَجُّ بحديثه وبكلامه في الرجال"<sup>١</sup>. ولا يخفى أيضا ترجيحه للثقاة  
على غيرهم، وتقديمه لهم على سائر الرواة حيث بدأ بهم في كلا الموضوعين المشار إليهما.

إلا أن ذكر الثقات وحدهم، مع رفعهم على سائر الرواة ومنهم أهل العدالة، لا يعني عن ذكر  
أهل هذه المرتبة؛ إذ المرتبة الأولى للتعديل لا تقتصر على الثقات وحدهم؛ فإن القدرة على نقد الحديث،  
أو على نقد الرواة ليس شرطا لكون الرجل من أهل هذه المرتبة؛ إذ مدار التعديل في الرواية على أمرين  
لا ثالث لهما: العدالة والضبط. ومدار الأفضلية في الرواية بعد ثبوت تمام العدالة هو إتقان الحديث  
لا غير. فكل من حظ الأفضلية في إتقان منروياته، سواء كان واسع العلم أم لا، قادرا على النقد أو غير  
قادر، كان من أهل المرتبة الأولى للتعديل. فالمرتبة الأولى للتعديل أعم؛ حيث يشمل من شهد له  
العلماء بالقدرة على النقد الحسني، ومن لم يتصف به. ولذا كان صنيع من أضاف هذه المرتبة وصرح  
بوجودها أوضح وأقيد عند ترجيح الثقات بعضهم على بعض، بخلاف صنيع ابن أبي حاتم.

## المبحث الرابع

### الفرق بين مرتبتي "أوثق الناس" و "ثقة ثقة"

مرتبة "أوثق الناس" تُشارك مرتبة "ثقة ثقة" في الدلالة على شدّة إتقان الحديث مع تمام العدالة ولكنها تُفارقها في الدلالة على الأفضليّة في إتقان الحديث، الذي هو الوصف الأخص لألفاظ وعبارات هذه المرتبة. وعلى هذا يُمكن القول بأنّ أهل مرتبة "أوثق الناس" في الأصل هم طائفة من أهل مرتبة "ثقة ثقة" تفوّقوا عليهم بالأفضليّة في إتقان الحديث.

أو بلفظ آخر، مرتبة "أوثق الناس" أخص من مرتبة "ثقة ثقة"، فبين المرتبتين عمومٌ وخصوصٌ مُطلق، فكلُّ من هو أوثق الناس مُتَقَبِّطٌ، وليس كلُّ مُتَقَبِّطٍ أوثق الناس.

## المبحث الخامس

# ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس" مع الشرح

لقد تبين مما سبق أن ألفاظ وعبارات هذه المرتبة يشترط فيها اجتماع ثلاثة أمور، هي:  
أولاً: الدلالة على إتقان الحديث استقلالاً أو احتمالاً. واللفظ يدل على إتقان الحديث استقلالاً إذا لم يحتمل غيره، نحو قولهم: "أثقت الناس"، و"أثبت الرواة"، و"المتثبت في الحديث". ومثل هذه العبارات لا إشكال في حملها على إتقان الحديث، إذ لا تحتمل غيره. وإذا كان اللفظ يحتمل إتقان الحديث ويحتمل غيره فهو يدل على الإتقان احتمالاً، فلا يحتمل عليه إلا بقرينة ترجح إرادة الإتقان على غيره. ومثاله قول أحدهم: "ما قدم علينا مثله". والوصف بـ"شيخ الإسلام"، أو "أفضل الناس"، فإنها تحتمل إتقان الحديث كما تحتمل غيره كالعبادة والزهد، والوعظ والإصلاح، والجهاد، والإنفاق في سبيل الله ونحو ذلك، فلا يجوز حملها على إتقان الحديث إلا إذا صاحبها قرينة ترجح احتمالاً على سائر الاحتمالات. كتقيد أفضل بـ"من يحفظ الحديث"، أو كشهرة من وصف بشيخ الإسلام بإتقان الحديث، لا غير. فإذا كان اللفظ أو العبارة غير دال على الإتقان لا استقلالاً ولا احتمالاً، فإنه ليس من شرط هذه المرتبة. وإن كان يدل على العدالة السنية كقولهم "أزهد الناس"، أو "أثقتهم لله"، أو "أخلصهم له".

ثانياً: الدلالة على العدالة لثقة أو عرفاً. فمن أمثلة ما يدل عليها لثقة قولهم: "أصدق الناس" و"آمن الناس على الحديث". ومن أمثلة ما يدل عليها عرفاً، قولهم: "أثقت الناس"، و"إليه المنتهى في الثبوت". فإنهما يدلان لثقة على الأفضلية في إتقان الحديث، وقد سبق بيان أنه جرت عادة أئمة التقدير المتقدمين بعدم إطلاق ألقاب دالة على الإتقان فما فوقه على فاقدي العدالة أو ناقصيها. فاللفظ الذي لا يدل على العدالة لا لثقة ولا عرفاً، فإنه لا يعد من ألقاب المرتبة الأولى للتعديل.

ثالثاً: الدلالة على الأفضلية في الإتقان. إذ لا يكفي فقط دلالة اللفظ على الإتقان، بل يشترط فيه أيضاً أن يكون دالاً على الأفضلية فيه. إذ هي ميزة ألقاب وعبارات المرتبة الأولى للتعديل. وعلى هذا، فلفظ "ثقة" ولو مكرراً ليس من شرط هذه المرتبة وإن كان دالاً على العدالة والضبط، بسبب تحالف الشرط الثالث، وهو الدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث.

ومما ينبغي العنبر له بأن المراد بالأفضلية هنا أفضلية الراوي على جميع الرواة، أو على جماعة كثيرة منهم. كقولهم أوثق الناس، وكقولهم أثبت أهل البصرة، وكقولهم أثبت أهل الحديث، ونحو ذلك. فلا يدخل في هذا الباب ما يرد في المقارنة بين راويين أو أكثر كقولهم: فلان أثبت من فلان، أو فلان أوثق من فلان؛ لأن دلالة على مرتبة الراوي قاصرة على مفاضلة رار على آخر. وهو وإن كان لا يخلو من فائدة عند الترجيح؛ إلا أنه لا يُفيد استقلالاً في تعيين مرتبة الراويين بين الرواة في سلم الجرح والتعديل.

ولا يدخل في هذا الباب أيضاً ما كان مقيداً ببعض الشيخ كقولهم: أثبت الناس في فلان، أو أوثق أصحابه، لأنه أيضاً لا يُفيد استقلالاً في تعيين مرتبة الراوي، وإن كان يُفيد ترجيحه بالنسبة لعلامة شيخ معين. وفائدته كسابقه تظهر عند الترجيح. ولا حرج إذا كان مقيداً بأهل بلده كقولهم: أثبت البصريين، أو أوثق من في الحجاز ونحو ذلك، فإنه يفيد في الغالب مكانة الراوي عموماً بين جماعة كبيرة من ثقاة ذلك المكان، فهو أقرب إلى الوثوق المُطلق من الوثوق المقيّد.

وأحياناً تكون العبارة في الظاهر مشتملة على ما يفيد تفوق الراوي على جماعة صغيرة من الرواة، إلا أنها في الحقيقة تفيد تفوقه على جميعهم، وذلك إذا كان الراوي يقارن بعدد من الأئمة، فإذا قورن بين شعبة والغوري مثلاً، ونصت العبارة على فضل أحدهما على الآخر، فهي لا تدل على ذلك فحسب، بل دللت على فضله على جميع الرواة، ذلك لشهرتهما بالتفوق على جميع الرواة بالإتقان. والعبارة بالمعنى، لا باللفظ.

فالخلاصة أن المراد بالأفضلية هنا أفضلية الراوي على الإطلاق، أو على ما يشبه الإطلاق. وذلك لأن مراتب الجرح والتعديل إنما وضعت لألفاظ وعبارات دالة على مكانة الراوي استقلالاً، بحيث لا تتغير مرتبة الراوي عند مقارنته براو أو آخر. فإذا كانت غير دالة على مكانة الراوي بالصفة المذكورة، فإنها حينئذ لا تنفي بالعرض من وضع مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وبالعالي لا تدخل فيها.

وإذا استوفى لفظ أو عبارة الشروط المذكورة كان موضعه المرتبة الأولى للتعديل، سواء أطلقت فيه الأفضلية على الصفة للمذكورة على رار لمفرده، أو ضمن جماعة من الأفاضل، كقولهم فلان من أثبت أصحاب الحديث. فالموصوف بهذه العبارة، كان أيضاً من أهل هذه المرتبة لسموت الأفضلية في الإتيان له، وإن كان أدنى ممن وُصف بالعبارة المذكورة دون دخول "من" الجارة عليها.

ومما لا شك فيه أن اللغة العربية في سعتها تُوفّر طرقاً متنوعة للتعبير عن المعاني الثلاثة المذكورة، مما أدى إلى كثرة ألفاظ وعبارات هذه المرتبة، يمكن حصرها فيما يلي من أنواع تبعها

لأساليبها المختلفة، منها:

- أ. ما فيه صيغة "أفعل" التفضيل مضافا إلى الناس أو جماعة كبيرة منهم في سياق الإثبات.
- ب. ما فيه نفي الأفضل من الراوي عن طريق استخدام "أفعل" التفضيل. وهذان الأسلوبان ذكرهما ابن خنجر إجمالا، وجعلهما أصرح ألفاظ هذه المرتبة دلالة كما سبق.
- ج. ما فيه نفي المثل للراوي.
- د. ما فيه حصر العدالة والإتقان في قلة من الرواة.
- هـ. ما فيه تفضيل الناقد راويا على نفسه.
- و. أساليب أخرى متفرقة.

وفيما يلي أقوم بعرض ألفاظ وعبارات تتمثل كل واحد من الأساليب المذكورة:

## النوع الأول: ما فيه صيغة "أفعل" التفضيل مضافا إلى الناس أو جماعة كبيرة منهم في سياق الإثبات:

وهذا الأسلوب يتميز عن سائر الأساليب لهذه المرتبة بثلاثة شروط، هي:

أولاً: من شرط هذا الأسلوب أن يكون يوزن "أفعل" التفضيل. كقولهم أووثق وأثبت. فلذا لم يكن على وزن "أفعل"، وإن كان دالا على العدالة والإتقان، فإنه لا يكون من ألفاظ هذا الأسلوب، كقولهم: متقين، أو ثبته أو حجة.

ثانياً: من شرطه أيضاً أن يكون مضافا إلى جماعة كبيرة كالناس أو كاهل بلد، أو العلماء ونحو ذلك. لما سبق من وجوب دلالة ألفاظ وعبارات هذه المرتبة على الأفضلية على الإطلاق، وما يشبه الإطلاق.

وثالثاً: من شرط هذا الأسلوب أن يكون السياق سياق إثبات، لا نفي. ومغال ما ورد في سياق الإثبات قول الناقد: فلان أووثق الناس. أما إذا كان السياق سياق نفي، فإنه لا يدخل في هذا النوع، كقول الناقد: ليس أحد أووثق من فلان، وبعض صورته لا تدخل في ألفاظ وعبارات هذه المرتبة على الإطلاق، كقولهم: ليس فلان أووثق الناس.

وفيما يلي ألفاظ وعبارات يوزن أفضل المستوفي للمعروف مما اطلعت عليه من كلام أئمة

الثقة المتقنين:

### ١. أوثق:

هو يوزن أفضل من "ثقة"، والأصل في "ثقة" أنه عدل ضابط كما هو معروف وكما سيأتي مفصلاً. واستخدمه كل من شعبه، وابن عيينة، وابن مهدي، وأحمد الذي كان أكثرهم استخداماً له، ولم في استخدامه عدة أساليب كقولهم أوثق الناس، أو أوثق من رأيت، أو أوثق من يكتبون عنه الحديث، أو أوثق شيخ بمكة، وأحياناً يقرنونه بلفظ آخر من هذه المرتبة أو غيرها، كقول ابن عيينة في إبراهيم بن ميمونة الطائفي: "من أصدق الناس وأوثقهم"، وكقوله فيه أيضاً: "وكان ثقة مأموناً من أوثق من رأيت".

- ١ النظر: معنى "ثقة" في الألفاظ وعبارات مرتبة ثقة من هذه الرتبة.
- ٢ استخدمه في السري بن يحيى إذ قال: ذلك أوثق الناس أو من أوثق الناس. انظر: العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٣٨/٤، رقم النص ٢٩٣٥.
- ٣ استخدمه في إبراهيم بن ميسرة الطائفي حيث قال: وكان ثقة مأموناً من أوثق من رأيت. انظر: التاريخ الكبير، ٨/٣٤٨، رقم الترجمة، ١٠٣١ وقال فيه أيضاً: حدثنا إبراهيم بن ميسرة وكان من أصدق الناس وأوثقهم. انظر: الجرح والاعتدال، ١٣٨/٤، رقم الترجمة ٤٢٣.
- ٤ استخدمه في إبراهيم بن تافع إذ قال: كان إبراهيم بن تافع أوثق شيخ بمكة. انظر: الجرح والاعتدال، ١٤٠/٤، رقم النص ٤٥٨.
- ٥ أطلقه على كل من شعبه وعامر بن عبد الله بن الزبير، وعمر بن سعيد بن أبي حسين، وأبي صالح السان، إذ قال في شعبه: كان شعبه من أوثق الناس. انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ ٤٣٧/٢، رقم النص ٢١٨٧، وقال في عامر بن عبد الله بن الزبير: من أوثق الناس ثقة. انظر: العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٩٥/٤، رقم النص ٣٢٦٨، وفي رواية: ثقة من أوثق الناس. انظر: الجرح والاعتدال، ١٣٥/٦، رقم الترجمة ١٨١٠.
- ٦ ونزل جراره ما قاله في عمر بن سعيد بن أبي حسين: "شيخ ثقة" ثم قال: "من أوثق من يكتبون عنه الحديث". انظر: العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٠٧/٣، رقم النص ٤٤٣٨، وقال في أبي صالح السان: "من أجله الناس وأوثقهم، وهو ثقة ثقة. انظر: الجرح والاعتدال، ٤٥١/٣، رقم الترجمة ٤٠٣، وفي رواية: "هو أوثقهم، قالوا: ثقة ثقة". انظر: العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٦١/٣، رقم النص ٤٤٣، فالرواية الثانية تفسر الأولى أي هو أوثق الناس عند أحمد وثقة ثقة عند عامة النقاد.
- ٦ انظر: العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٣٨/٤، رقم النص ٢٩٣٥.
- ٧ انظر: التاريخ الكبير، ٨/٣٣٨، رقم الترجمة، ١٠٣١.
- ٨ انظر: العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٠٧/٣، رقم النص ٤٤٣٨.
- ٩ انظر: الجرح والاعتدال، ١٤٠/٤، رقم النص ٤٥٨.
- ١٠ انظر: الجرح والاعتدال، ١٣٤/٤، رقم الترجمة ٤٢٣، وقوله أوثق الناس تؤكد لثبوت الأفضلية التي دل عليها قوله أصدق الناس. أو إزالة لما قد يتوهم من قوله "أصدق الناس" أنه يعني أصدق الناس في كلامه، لا في حديثه.
- ١١ انظر: التاريخ الكبير، ٨/٣٢٨، رقم الترجمة، ١٠٣١، وقوله: ثقة مأموناً تمهيد لقوله: من أوثق من رأيت، لأن دلالة أوثق صريحة لا تختمل التأويل، بخلاف الثقة المأمون.

## ٢. أثبت:

أثبت على وزن أفعل من "ثبت" وهو كـ "ثقة" دلالة على العدالة والضيظ. واستخدمه كل من ابن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد الذي هو أكثرهم استخداماً له، واستخدمه أبو حاتم.

## ٣. أَرْضِي:

أَرْضِي أفعل من المرْضِيّ وهو لفظ عام لجميع ما يرغب فيه، فيشمل إتقان الحديث وغيره، فلا يحمل على التوثيق العام إلا بقرينة. وقد ثبت استخدام المرضي كمرادف لـ "ثقة" كما سبق، فأشياء بقوله عز وجل: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ زَهَّرْتُمْ مِنْ الشَّهَادَةِ﴾.

- ١ انظر: التفصيل في معنى الثبت في ألفاظ وعبارات مرئية ثقة من هذه الرسالة.
- ٢ قال ابن عيينة: حدثنا زياد بن سعد وكان من أثبت الناس، وكان لا يأخذ الحديث إلا بإسلاه. انظر: الكشي والأسماء للدولابي، ٥٤/١.
- ٣ قال يحيى القطان: قرأه بن خالد من أثبت فيرخنا. انظر: التاريخ الكبير، ١٨٣/٧، رقم الترجمة ٨١٨، وقال: ما رأيت مثل مسعره وكان من أثبت الناس. انظر: التاريخ الكبير، ١٣/٨، رقم الترجمة ١٩٧١، وقال في منصور بن المعتمر: وكان من أثبت الناس. انظر: التاريخ الكبير، ٣٤٦/٧، رقم الترجمة ١٦٩١.
- ٤ قال ابن مهدي: وكان منصور من أثبت أهل الكوفة. التاريخ الكبير، ٧٤/٤، رقم الترجمة ١٩٩٣، وقال أيضا في سعيد بن عبيد الرحمن أمي أبي خرة: هو أثبت شيخ بالبصرة. انظر: الجرح والتعديل، ٤٠/٤، رقم الترجمة ١٧٥.
- ٥ سئل ابن تومين: من أثبت شيوخ البصريين؟ فسمي جماعة، منهم: بشر بن المفضل، وخالد بن الحارث، وعبد الوارث بن سعيد، وهيب بن خالد، ويحيى بن سعيد القطان. انظر: الجرح والتعديل، ٣٦٦/٤، رقم الترجمة ١٤٦٠، و ٣٢٥/٣، رقم الترجمة ١٤٦٠، و ٧٦/٦، رقم الترجمة ٣٨٦، و ٣٥/٩، رقم الترجمة ٤٥٨، و ١٥٧/٩، رقم الترجمة ٦٢٤.
- ٦ قال أحمد: علم الناس إنما هو عن شعبة وسفيان وزائدة وزهير هؤلاء أثبت الناس وأعلم بالحديث من غيرهم. انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ، ٤١٣/٢، رقم النص ٢٦٦٣.
- وقال: كان مالك من أثبت الناس، وقد كان يخطب.. سوالات الميموني، ٣٧١.
- وقال في منصور بن المعتمر: منصور أثبت أهل الكوفة. ميزان الاعتدال: ٢٢٤/٢، رقم الترجمة ٣٥١٧.
- وقال: يحيى بن سعيد (أي: القطان) أثبت الناس. انظر: تاريخ بغداد، ١٣٩/١٤.
- وقاله أيضا في يحيى بن سعيد الأنصاري: انظر: تهذيب الكمال، ٤٥٦/٣١، رقم الترجمة ٦٨٣٦.
- وقال: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس، إنما يعد مع الزهري ويحيى بن سعيد، وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى. الجرح والتعديل، ١٤٢/٩، رقم الترجمة ٥٩٩.
- قال أبو حاتم: منصور بن حبان كان من أثبت الناس. الجرح والتعديل، ١٧١/٨، رقم الترجمة ٧٥٧.
- انظر: معنى المرضي في ألفاظ وعبارات مرئية ثقة من هذه الرسالة.
- البقرة: ٢٨٢.

وقد استخدم لفظ "أرضى" بمعنى الأفضلية في الوثائق العام ابن عباس رضي الله عنه مُتَّجًا بحديث قائلًا: "شهد عندي رجال مرضيئون، وأرضاهم عندي عُتْرُ أَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَفَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تُفْرَقَ الشَّمْسُ، وَيَتَعَدَّ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ". والدليل على أنه أراد بعكسني "مرضيون" و"أرضاهم" الوثائق العام لفظ "شهد"؛ إذ يدل على أنه يريد المرضيين في الشهادة، والمرضي في الشهادة هو من كملت عدالته وضبطه، لأن الإطلاق يحصل على الكمال، ولا كمال للراوي ولا للشاهد إلا إذا شمل العدالة والضبط. فيكون معنى "أرضاهم" أو ثقتهم.

#### ٤. أصدق:

أصدق يوزن أفضل من الصديق وهو لغة نقيض الكذب والسوء، ويستخدم الأئمة المتقدمون الوصف بالصديق كتنقيض للسوء في الغالب، لا لتعني الكذب وحده كما سبق. فلذلك لا يطلقون ما اشتق منه كأصدق الناس، أو صديق، أو صدوق، أو تحله الصدق، أو من أهل الصدق، أو رجل صدق على مشرك، أو كافر، أو منافق، أو مرتكب للكبيرة، إضافة إلى عدم إطلاقه على كاذب. فعلى هذا يكون الوصف بالصديق دالا على العدالة الدينية المتضمنة للبراءة من الكذب. ويكون معنى "أصدق الناس"، أحسنهم سيرة.

وأما دلالة أصدق على الضبط، فالأصل في هذا اللفظ أنه يشمل الضبط أيضًا، لأن الإطلاق يحصل على الكمال، ولا كمال للصديق بمعنى حسن السيرة المتضمن للبراءة من الكذب، إلا إذا شمل مَرَوِّعَاتِ الموصوف به أيضًا. لأنه يلزم من كون الرجل أحسن الناس سيرة وأبعدهم عن الكذب: أن يتصف بالاحتياط اللازم عند نقل الكلام، فلا يجرب بما يخالف الواقع سواء في كلامه مع الناس، أو في الحديث النبوي، وهذا المعنى هو أخص وأهم، وهو الأصل في هذا اللفظ لأنه يوافق إطلاقه، فيجب أن يعد من ألقاظ المرتبة الأولى للتعديل، حيث دل على الأفضلية في إتقان الحديث مع الأفضلية في العدالة الدينية.

ويحتمل لفظ أصدق تجوزًا معنى آخر أعم من المعنى الأول. وهو أن يُحْتَمَلُ على من كان أحسن الناس سيرة، من غير نظر في ضبطه للحديث. إذ لا مانع من استخدام هذه اللفظة فيمن لم يُعْهَدَ منه إلا الصديق وحسن العمل من غير نظر لحديثه. فقد يجوز أن يكون الراوي أحسن الناس سيرة وخلقا، ولكنه لا يلتزم في رواية الحديث بالاحتياط اللازم حيث لا يعرف الصناعة الحديثية.

١ هذا الحديث رواه البخاري في صحيحه، في كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، ص ٩٧، رقم الحديث ٥٨١ عنه بلفظه.

وبالنظر في استخدام أئمة الثقة لهذا اللفظ، وجدتهم يستخدمونه في المعنى الأصلي الذي هو الأخص الأتم. ولأجل هذا جعله السخاوي من ألفاظ المرتبة الأولى<sup>١</sup>. فمن أمثلة استخدامه بمعنى الأفضلية في إتيان الحديث مع تمام العدالة قول شعبة في سليمان التيمي: "لم أر أحدا أصدق من سليمان التيمي، وكان إذا حدثنا بأحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ تَعَمَّرَ وَجْهَهُ". حيث جعل الخوف من رفع الأحاديث إلى رسول الله ﷺ من مظاهر صدقه. وهذا وصف من كان عارفا بالصناعة الحديثية، خيرا بخطورة رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ، ويعرف ماذا يعني التساهل فيه؛ فيحتاج لحديث رسول الله ﷺ غاية الاحتياط فيضبطه، ويُتَقَنَهُ<sup>٢</sup>.

وعلى هذا يُحْمَلُ وصفه لجران بن حدير: "أصدق الناس"<sup>٣</sup>. وقد وصفه ابن التيمي بلفظ: "يَقَّةٌ مِنْ أَوْثَقِ شَيْخِ بَالِصَرَّةٍ"<sup>٤</sup>. ولشعبة أمثلة أخرى في استخدامه بهذا المعنى<sup>٥</sup>.

وكذلك قول ابن عبيدة: "حدثنا إبراهيم بن ميسرة، وكان أصدق الناس وأوثقهم"<sup>٦</sup> يؤكد على دلالة على الأفضلية في إتيان الحديث مع تمام العدالة الدينية؛ حيث استخدمه كمرادف لأوثق.

فالخلاصة أن الوصف بأصدق الناس من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل، إلا إذا اقتضت قرينة صرفه عن الأصل، فإنه حينئذ يحمل على حسن السيرة دون تضمن لضبط الحديث، فلا يستوفي آنذاك شرط هذه المرتبة.

## ٥. آمن على الحديث:

آمن بوزن أفعل من مأمون بمعنى حسن السيرة، والمأمون مرادف للصدوق كما سبق في مرتبة صدوق، وتقييده بالحديث يؤكد شمول دلالاته للضبط بجانب العدالة. وصيغة أفعل منه تدلُّ

- ١ انظر: فتح المغيبه ٢/٢٧٨
- ٢ مقدمة الجرح والتصديق، ١/١٤٩، والجرح والتصديق، ١/١٢٤، رقم الترجمة ٥٣٩
- ٣ وما يدلُّ على أن سليمان التيمي عند شعبة من أهل الضبط والإتيان قوله: شك سليمان التيمي عندنا يقين.
- ٤ المرجع السابق، ٢/١٧٩، رقم الترجمة ١٩٤٩
- ٥ انظر: تهذيب الكمال، ٢٢/٣١٧، رقم الترجمة ٤١٨٤، وتهذيب التهذيب، ٨/١١٦، رقم الترجمة ٢١٨
- ٦ من أمثلة استخدامه بهذا المعنى قوله: أخبرني غليل بن جعفر وكان من أصدق الناس وأصدقهم انصاف العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ١/٢٩١، والظاهر أنه أراد الصدق والاتقان لمقيدين بالحديث؛ وذلك لأنه وصفه بهما وهو بضد الرواية عنه. والله أعلم ومن أمثله أيضا ما رواه أبو قطن قال: سألت شعبة عن أبي حرة أوصل بن عبيد الرحمن فقال: ذاك من أصدق الناس. انظر: المرجع السابق، ٣/٢٤٤، رقم النص ٥٠٦٥، وقد وصفه في رواية بسيد الناس. انظر: تهذيب الكمال، ٣٠/٧٣٠
- ٧ انظر: مقدمة الجرح والتصديق، ١/٤٦، هذا، وأطلق ابن عبيدة هنا الوصف على الصلت بن بهرام أيضا قال: حدثنا الصلت بن بهرام وكان أصدق أهل الكوفة. الجرح والتصديق، ٤/٣٨٨، رقم الترجمة ١٩٢٠

عل أن الموصوف به في قمة أهل العدالة والإتقان. وعلى هذا، فاللفظ دال على العدالة والإتقان حيث أريد به أفضلية الراوي عدالة و ضبطًا.

وقد وردت هذه العبارة على لسان فاضلين فيما رواه علي بن السديني عن بشر بن المقصل قال: "لقبيث القوري بمكته فقلت له: من آمن من تركك على الحديث بالكوفة؟ قال: منصور ابن المعتمر. فمن آمن من تركك أنت على الحديث بالبصرة؟ قلت: يونس بن عبيد."<sup>١</sup>

## ٦. أحفظ:

وهذه اللفظة تحصل لغة العفوق في القدرة على الحفظ، أو العفوق في سعة العلم، أو إتقانه، أو الاعتماد على الذاكرة دون الكتاب، أو مجموعة أمور أو أكثر مما ذكر. ولا دلالة فيها لغة على العدالة كما أشار إلى ذلك العراقي في ألفيته،<sup>٢</sup> وصرح به السخاوي<sup>٣</sup> في صدد حديثهما عن لفظ الحافظ، ولذلك رأى السخاوي أنه -أي: الوصف بالحفظ- لا يكفي وحده للتوثيق التام، بل لا بد من أن يقترن به ما يدل على العدالة.<sup>٤</sup>

إلا أنني لاحظت في استخدام أئمة القند المتقدمين للفظ أحفظ الناس وما شابهه من التراكيب المشتملة على أحفظ أنهم ما أطلقوا هذه اللفظة إلا على العادل فيما وجدته من أمثلة استخدامها باستثناء مثال واحد فقط، هو قول أحمد في سليمان بن داود الشاذكوي وهو متروك، وقد أتهم بالوضع<sup>٥</sup>: "وأحفظنا [يقصد: أحفظ أهل العلم بالحديث في زمانه] للأبواب سليمان الشاذكوي."<sup>٦</sup> ويحتمل أن يكون هذا القول قبل ظهور ما يُطعن فيه لأجله.

وبناء على هذا، يمكن القول بأن هذه اللفظة تتضمن العدالة في اصطلاح جمهور النقاد، وإن كانت لا تدل لغة عليها. أو بلفظ آخر، إنهم لا يطلقون هذا الوصف الرفيع إلا على المتكسفين بالعدالة الدينية، شأن الألقاب الدالة على إتقان الحديث كما سبق، إلا إذا قام الدليل على خلافه، فإنه حينئذ يصرف عن الشمول إلى الضبط وحده كما في مثال إطلاقه على الشاذكوي.

١ تاريخ دمشق، ٣١/٣٣٧

٢ انظر: معاني الحافظ لغة في مرتبة ثقة من هذه الرسالة.

٣ انظر: متن ألفية الحديث، ١٧/٢

٤ انظر: فتح المغيب، ٤/٢٨١

٥ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٦ انظر أقوال النقاد فيه في: ميزان الاعتدال، ٢/٢٥٠، وسير أعلام النبلاء، ٦٧/٦٠، ولسان الميزان، ١/٤٥٢، ٤٥٣،

٧ تلخيص بغداد، ٤/١٠٨

أما استخدام الثَّقَادِ الْمُتَقَدِّمِينَ له للدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث، ففي الأخطاب كذلك. ومن أمثله ما جاء عن ابن سيرين لما ذكر له رجل متأمّنه فذكر حمامة التفتت لؤلؤة فخرجت اللؤلؤة منها مغل ما دخلت سواء، فقال ابن سيرين مُعْتَبَرًا: "وأما التي خرجت كما دخلت، فذاك فتادة أحفظ الناس." والظاهر أن ابن سيرين أراد بذلك أن فتادة لا يزيد في الحديث ولا ينقص ولا يُبَغِّير، بل يُؤدِّيه كما سمعه.

وكذلك قول ابن المسيّب فيه أيضًا: "ما أتاني عراقٌ أحفظ من فتادة." يفسره فيما حكاه عمرو بن عبد الله قال: لما قدم فتادة على سعيد بن المسيّب، فجعل يُسألُه أيّما وأكثر؟ فقال له سعيد: أكل ما سألتني عنه تحفظه؟ قال: نعم، سألتك عن كذا؛ فقلت فيه كذا وكذا؛ وسألتك عن كذا؛ فقلت فيه كذا، وقال فيه الحسن كذا حتى ردّ عليه حديثًا كثيرًا. قال: يقول سعيد: "ما كنت أظنُّ أن الله خلق مثلك." فهذا بمثابة تقرير من ابن المسيّب بصحة ما حفظه، مع المبالغة في الإعجاب بحفظه.

وكذلك عدُّ الكوري لإسماعيل بن أبي خالد الأحمسي في أحفظ من وأي؛ وقد شهد له أكثر من واحد بإتقان الحديث منهم العجلي قال: "وكان لا يروي إلا عن ثقة." ورأى أحمد أنه لصح الناس حديثًا عن الشعبي؛ وكذلك أبو حاتم حيث قال: "لا أقدم عليه أحدًا من أصحاب الشعبي."

ومن هذا الباب أيضًا قول يحيى القطان لما سُئِلَ: "من أحفظ من رأيت؟" قال: "سفيان الكوري، ثم شعبة، ثم هشيم." ومعلوم أن الكوري فاق شعبة في شدة الضبط للحديث، وقد اعترف شعبة أيضًا بذلك، وكذلك تفوق شعبة على هشيم؛ إذ قد اشتهر شعبة في الثابت ما لم يشتهر بمثله هشيم، وإن كان هشيم أوسع حفظًا.

١ وكان الرجل ذكر أنه رأى في المنام ثلاث حمامات التفتت كل منها لؤلؤة، فخرجت من الأولى أعظم مما دخلت، وخرجت من الثانية أصغر مما دخلت، وخرجت من الثالثة مغل ما دخلت، فصور ابن سيرين الحمامة الأولى بالحسن يسمع الحديث، فيجوده بمنطقه، وعبر الثانية بابن سيرين (أي: نفسه) يسمع الحديث، فيشك فيه، وينقص منه، وعبر الثالثة بفتادة، انظر: الععل ومعرفة الرجال، ٣١٥/٢، رقم النص ٢٣٩٥

٢ انظر: الجرح والتصديق، ١٣٣/٧، رقم الترجمة ٧٥٦

٣ الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٣٠/٧

٤ انظر: مقدمة الجرح والتصديق، ٧٧/١

٥ هكذا نقل الحافظ عن العجلي، انظر: تهذيب التهذيب، ٢٥٥/١، رقم الترجمة ٥٤٣، ولم أجد في معرفة العقات للعجلي.

٦ الجرح والتصديق، ١٧٥/٢، رقم الترجمة ٥٨٩

٧ المرجع السابق، الموضع السابق

٨ انظر: علل الترمذي الكبير، ٥٤/١

٩ انظر شهادة أحمد وأبي زرعة بذلك في مقدمة الجرح والتصديق، ٦٦/١

١٠ انظر: مقدمة الجرح والتصديق، ٦٣/١، ٦٥

وهناك أمثلة أخرى لاستخدام كلمة أحفظ بهذا المعنى عند كل من الثوري، وابن عيينة، وأحمد، والنسائي أيضاً. وقد صرح ابن مهدي بأن المراد بالحفظ هو الإتقان، حيث قال: "والحفظ الإتقان".

هذا في الغالب، وقد يريدون بهذا اللفظ سعة العلم مجرداً عن الإتقان، كما جاء في رواية ابن أبي حاتم قال: قيل لأبي زرعة: "بلغنا عنك أنك قلت لم أر أحداً أحفظ من ابن أبي شيبة؟" فقال: "نعم في الحفظ، ولكن في الحديث،" لم يحمده. ثم شرع أبو زرعة في حكاية ملاحظاته عليه كلها تدور حول كونه غير ضابطه، منها قبوله التلقين، والمساهل في ضبط الحديث.<sup>1</sup>

فالأصل في هذا اللفظ حمله على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة لليدوية، إلا إذا صرفته قرينة عن هذا المعنى. والله أعلم.

## ٧. إتقن:

المُتَقِن كالحافظ في الدلالة على الضبط دون العدالة لغةً. وقد سبق أن ذكرت أن الألفاظ والعبارات الدالة على إتقان الحديث تتضمن العدالة الدينية عرفاً عند أئمة التقيد المتقنين. فعلى هذا يمكن القول بأن الوصف بإتقن الناس، وما شابهه يتضمن معنى العدالة الدينية في عرف التقاد الأوائل.

ومن أمثلة استخدام كلمة إتقن بهذا المعنى قول أحمد في رواية ابنه عبد الله على فرض صحفها: "يا أبتيه من الحفَاط؟ قال: يا بُني، شباب عندنا فتفرقوا؛ محمد بن إسماعيل؛

١ أطلقه على عاصم الأحول أيضاً، حيث ذكر حفاظ البصريين أولاً ثم قال: وكان عاصم أحفظهم. انظر: الجرح والتعديل، ١٤٤/٦، رقم الترجمة ٥٣٩

٢ قال ابن عيينة: "سبق الأعمش أصحابه بأربع خصال"، وذكرها منها أنه أحفظهم للحديث. انظر: تلويح ابن معين، رواية الدوري، ٣٨٨/٣، رقم النص ١٨٧٩، وما يدل على سعة علمه أن جعله ابن التيمي أحد الستة الذين حفظوا العلم على أئمة محمد صلى الله عليه وسلم. انظر: العلل لابن السدي، ص ٤٢، وقد شهد له بشعبه بإتقان الحديث حيث قال: ما شفاقي أحد في الحديث ما شفاقي الأعمش. وكان يسميه المصحف لصدقه. انظر: تهذيب الكمال، ١٨٦/١٤، ١٨٧، رقم الترجمة ٢٥٧٠

٣ أطلقه أحمد على عبد الملك بن أبي سليمان، حيث قال: كان من أحفظ أهل الكوفة. انظر: سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٧

٤ استخدمه في ابن راهويه حيث قال: لم يكن في عصر أحمد بن حنبل مثل هؤلاء الأربعة: علي بن السدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. ثم قال: وأحفظهم للحديث والفقاه ابن راهويه. انظر: مناقب الإمام أحمد، ص ١٧٠-١٦٩، وقد شهد أبو حاتم الرازي لابن راهويه بإتقان الحديث، إذ قال: والعجب من إتقانه وسلامته من القلط مع ما رزق من الحفظ. انظر: تاريخ بغداد، ١٤٥/٣

٥ التاريخ الكبير، ٤٤٤/١، رقم الترجمة ١٣٦٠، وانظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٣٦/٤

٦ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٣٣٧/١

٧ انظر معق الثخين في ألفاظ وعبارات سرقة ثقة من هذه الرسالة

٨ لأبي لم أعثر له على سند

وعبد الله بن عبد الرحمن، والحسن بن شجاع، وأبو زرعة. فقلت: يا أبت، فمن أحفظهم؟ قال: أسردهم أبو زرعة، وأحرفهم محمد بن إسماعيل، وأتقنهم عبد الله، وأجمعهم للأبواب الحسن.”

## ٨. أقوم:

أفعل من القيام، ويدل على معاني متعددة، منها الثبات والاعتدال والاستواء والحفظ للشئ. ومنه قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ مَثَلَنَا لَقَرِيبٌ لِمِمَّا كَفَرَ بِهِمْ أَقْرَبُ﴾، وقد فسره القرطبي بقوله: “أي الطريقة التي هي أسد وأعدل وأضوب.” فعل هذا، يكون المراد بأقوم أتمت، وأعدل، وأحفظ. فهو واضح الدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية. وهذا يعني أنه من أفضال وعبارات المرتبة الأولى. ولا ينبغي أن يصرف عن معنى الأفضلية في الوثيق العام إلا بدليل.

ومن أمثلة إطلاقه بالمعنى الأصلي وصف أحمد للشافعي قائلاً: “سمعت الموطأ من بضعه عشر نفساً من حفاظ أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي؛ لأني وجدته أقومهم.”

ومن أمثلة وجود قرينة تقتضي صرف العبارة المذكورة عن الأصل قول أحمد في محمد بن نوح العجلي الذي هو الآخر كأحمد لم يستجب للحكام في فتنة خلق القرآن، ومات مكبلاً بالقيود: “ما رأيت أحداً على حداثة سنه، وقلة علمه أقوم بأمر الله من محمد بن نوح، وإنني لأرجو أن يكون الله ختم له بخير.” ثم ذكر أحمد كيف كان يقويه، ويعظمه، ويأمره بالشبات، وأنه دام هكذا حتى مات. والظاهر أنه لم يرد بأقوم هنا طبعه للحديث، وإنما أراد استقامته وثباته على الدين، والقرينة الصارفة عن المعنى الأصلي هي تقييد “أقوم” بـ “أمر الله”، وذكر قلة علمه.

## ٩. أبصر بالحديث أو بالرجال:

مُقَيِّداً بالرجال أو بالحديث أو كليهما. وَأَبْصَرَ أَفْعَلَ مِنَ الْبَصْرِ وَالْبَصَارَةِ بِعَقْلِ الْعِلْمِ، وَالْحَدِيثِ. وَعَلَى هَذَا، فَالتَّعْبِيرُ الْمَذْكُورُ يُقَالُ عَلَى الْأَفْضَلِيَّةِ فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ، سِوَاءِ أُضِيفَ إِلَى الْحَدِيثِ أَوْ الرِّجَالِ. أَمَا

- ١ تهذيب التهذيب، ٢/٢٤٧، رقم الترجمة ٥١٤، ولم يذكر الحافظ سنه إلى عبد الله.
- ٢ انظر: لسان العرب، ١٢/٤٩٦، مادة في وم.
- ٣ سورة الإسراء، ٩.
- ٤ تفسير القرطبي، ١٠/٢٤٩.
- ٥ تهذيب التهذيب، ٩/٢٨، رقم الترجمة ٣٩.
- ٦ محمد بن نوح العجلي، قد سبقت ترجمته.
- ٧ تاريخ بغداد، ٢/١٢٢.
- ٨ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق.
- ٩ انظر: تهذيب اللغة للأزهري، ١/٢٠٢، ولسان العرب، ٤/٦٤، وتاج العروس للزبيدي، ص ٢٥١٩.

إذا أضيف إلى الحديث فدلالته على الأفضلية في إتقان الحديث واضحة بدون إشكال إذ البصر - بالحديث من أعلى درجات إتقان الحديث، وأما إذا أضيف إلى الرجال، كقول الناقد فلان أبصر - بالرجال، فهو يستلزم إتقان الحديث وذلك لأن البصر بالرجال لا يبلغه أحد إلا بعد إتقان الحديث.

وقد سبق أن الثَّقَادَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَحْتَرِزُونَ من إطلاق عبارات رفيعة كهذه في الوصف بالبصر - بالحديث على فاقدي العدالة الدينية أو ناقصيها. وعلى هذا فإن هذه العبارة في عُرف لُقَّاد الحديث تَدُلُّ على الأفضلية في ضبط الحديث مع تمام العدالة. والله أعلم.

وَأَسْتَعِينُهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَاحْمَدُ، وَأَبُو حَاتِمٍ لِلسَّعْيِ الْمَذْكُورِ.

### ١٠. أعلم الناس بالرجال:

المعروف بأن المراد بالرجال في مثل هذه العبارة رواة الحديث، الذين يهتم بهم أهل النقد الحديثي. فإذا وصف شخص بكونه أعلم الناس بالرجال دل ذلك على كونه في قمة أهل العلم بالحديث ونقده. إذ لا يتأهل المرء للنقد الحديث، فضلا عن بلوغه المرتبة العليا فيه، إلا إذا اتصف بإتقان الحديث، والعدالة الدينية.

وقد وردت هذه العبارة على لسان يحيى بن سعيد إذ قال مقارنا بين شُعْبَةَ وَالْقُرَيْبِيِّ: "كُنْ شُعْبَةَ أَعْلَمَ بِالرِّجَالِ، فَلَانَ عَنِ فَلَانَ، وَكَانَ سَفِيَانِ صَاحِبِ أَبْوَابٍ." قال ابن أبي حاتم شارحا مقصود يحيى بن سعيد: "يعني أن الغالب عليه الأبواب من غير أن عدم منه معرفة الحديث، وإن كان شُعْبَةَ الْمَقْدَمُ فِي ذَلِكَ."

٢ قال ابن مهدي في وهيب بن خالد: كان وهيب من أبصر أصحابه بالحديث وبالرجال. انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٤٢/٢، والجرح والتعديل، ٣٥/٩. ويُؤيده قول أبي حاتم فيه: ما أتقى حديثه، لا تصاد مجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ أهل البصرة، وهو ثقة، ويُقال: إنه لم يكن بعد شُعْبَةَ أعلم بالرجال منه. انظر: الجرح والتعديل، ٣٥/٩.

٢ قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثني أبي قال: مثل أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد [القَطَّان]، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأفاهم حديثا، وأظنه قال: وأفهم. انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٢٣٣/١.

وأطلق أحمد وصف أبصر للناس على أبي سلمة منصور بن سلمة الخزازي، في قوله: وأبو سلمة كان من أبصر - الناس بأيام الناس، لا نسأله عن أحد إلا جاءه بمعرفة. انظر: تاريخ بغداد، ٤٨٢/٥، وأيد الدارقطني هذا المعنى حيث قال: أبو سلمة الخزازي أحد الثقات الحفاظ الرفعاء الذين كانوا يسألون عن الرجال، ويؤخذ بقوله فيهم أخذ عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين علم ذلك. تهذيب الكمال، ٤٣٢/٢٨، رقم الترجمة ٦١٨٤.

٣ قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إذا رأيت شُعْبَةَ يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا تصورا بأعيانهم، قيل لأبي: ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شُعْبَةَ؟ قال: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث، وحفظه، وكان شُعْبَةَ أبصر بالحديث والرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شُعْبَةَ بصيرا بالحديث جدا فهما له، كأنه خلق لهذا الشأن. مقدمة الجرح والتعديل، ١٢٩/٦.

٤ الجرح والتعديل، ٢٠/٩.

٥ المرجع السابق، للموضع السابق.

## ١١. أفضل:

الأصل في "أفضل" أنه يدل على الأفضلية مطلقًا. فإذا قيد بالحديث أو فامت قرينة أو أكثر على إرادة الإتيان في الحديث، كان من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل. وإلا فلا.

ومثال وروده مقيدًا بالحديث قول شعبة: "ما رأيت محدثًا أفضل من سليمان التيمي، كان إذا حدث بحديثه، ترى الكراهية في وجهه."<sup>١</sup>

ومثال دلالة القرينة على إرادة إتيان الحديث جوابًا بحسب القطن لما سئل: "من أفضل من رأيت؟ قال: زهير بن معاوية". والقرينة حال زهير حيث لم يُشتهر ولم يتميز في غير إتيان الحديث.

ومثال وروده لمعنى آخر غير إتيان الحديث قول أبي داود في عاصم بن كليب: "كان أفضل أهل الكوفة".<sup>٢</sup> ولم أجد من وصفه بإتيان الحديث، ووصفه أبو داود في رواية أخرى بالعبادة.<sup>٣</sup> فحمله عليها أولى.

ومثال استخدامه للدلالة على الأفضلية من غير قرينة ترجيح احتمال إتيان الحديث أو غيره قول أبي داود في المغيرة بن حبيب: "لا بأس به، هذا خائن ماللي بن دينار، هذا من أفضل الناس."<sup>٤</sup> فلا ينبغي حمله على إتيان الحديث من غير قرينة ترجيح احتمال.

## ١٢. خير أو أخير:

"الخير ضد الشر"،<sup>٥</sup> ويستخدم للمفضّل أيضًا على وجهين. فقد يطلق ويراد به المفاضلة مع ثبوت الخيرية للفاضل والمفضول، فيقال: هذا خير من هذا، أي يفضله، وقد يستخدم ويراد به المفاضلة بمعنى ثبوت الخيرية للفاضل دون المفضول؛<sup>٦</sup> كقول القائل: المؤمن بالله خير من المشرك.

والأصل في "خير" هو "أخبر"؛<sup>٧</sup> فأسقطت الألف، وأقيمت فتحة الراء على الخاء،<sup>٨</sup> فيصو في معنى أفعل التفضيل،<sup>٩</sup> أي بمعنى أفضل. وعلى هذا، هو مثله في عموم الدلالة على الأفضلية في إتيان

١ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١٤/١٤٢

٢ انظر: سوالات الأجرى لأبي داود، ١/٢٢٣، رقم النص ٤٤٤

٣ المرجع السابق، ١/٣٦٠، رقم النص ٥١٤

٤ انظر: تهذيب الكمال، ١٣/٥٣٨، رقم الترجمة ٣٠٤٤

٥ سوالات الأجرى، ٤/١٣٤، رقم النص ١٣٦٦

٦ انظر: معجم ديوان الأدب، ٣/٣٠٧

٧ انظر: المصباح المنير، ١/١٨٥

٨ انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ١/٢٥٣

٩ انظر: الصحاح، ٤/٦٥٢

الحديث وغيره من أوصاف الخيرية، فلا يحمل على إتقان الحديث إلا بقريته.

وقد وصف به شعبة عددا من الرواة فأطلق خير الناس على محمد بن الثعمان، وروى عنه<sup>١</sup> كما أطلق أختير الرجال أو خير الرجال على محمد بن ذكوان البصري الأزدي الجهضمي، وصفه به وهو يروي عنه<sup>٢</sup> ووصف به كذلك مزاجم بن زُفر الصَّيَّي<sup>٣</sup>، ولم أجد قريته تعين في الأمثلة المذكورة كلها احتمال إرادة الأفضلية في إتقان الحديث.

كما أطلق سفيان الثوري عبارة "خَيْرُ رَجُلٍ بِالْكَوْفَةِ" على محمد بن سُوْقَةَ<sup>٤</sup> ويبدو أنه أراد به الأفضلية في الدين، لا في إتقان الحديث، والشاهد إضافته إلى رجل قاتلاً: خَيْرُ رَجُلٍ، فلم يقل: خَيْرُ رَأٍ، ولا خَيْرٌ مَنْ يُسَمِعُ مِنْهُ، ونحو ذلك مما يُحْمَلُ على الضبط.

ولم أعتز على مثال تعين فيه إرادة إتقان الحديث من إطلاق هذه اللفظة، إلا أني ذكرته هنا لأنه إذا استوفى الشرط للمذكور فموضعه المرتبة الأولى للتعديل، إذ ربما أعتز أنا أو بعض القارئ على مثال له مما لم أصله الآن.

### ١٣. أمثل:

تدل كلمة "أمثل" لغة على الخيرية، والأفضلية. يقال: فلان أمثل بني فلان، أي: أدناهم للخير، وأماثل القوم: خيارهم.<sup>٥</sup> ولفظ أمثل كسابقه في كونه مطلقاً في الدلالة على الأفضلية، فلا يحمل على الأفضلية في إتقان الحديث إلا بقريته.

واستخدمة أحمد فيما رواه عنه ابنه قال: سألت أبي عن عمر بن سعيد بن أبي حُسين فقال: "مكي قرشي ثقة بين أمثلي من يكتبون عنه."<sup>٦</sup> وفي رواية: "من أوثق من يكتبون عنه."<sup>٧</sup> فإضافته إلى "من يكتبون عنه" دلالة على أنه أراد بكلمة "أمثل" الأفضلية في الإتقان مع تمام العدالة. ويُؤيده الرواية الثانية التي ذكرتها.

١ انظر: المرح والحمدل، ١٢٨/٨، رقم الترجمة ٤٦٥

٢ المرجع السابق، ٤٥١/٧، رقم الترجمة ١٣٧٨، وانظر: تقدمته، ١٥٩/١

٣ المرجع السابق، ٤٠٥/٤، رقم الترجمة ١٨٥٨، وانظر: تقدمته، ١٥٣/١

٤ المرجع السابق، ٣٨٦/٧، رقم الترجمة ١٦٤٠، وانظر: تقدمته، ٧٥/١

٥ جوهرة اللغة، ٢٠٨/١

٦ انظر: المرح والحمدل، ١١٠/٦، ٥٨٣

٧ العليل ومعرفة الرجال، ٢٠٧/٣، ٤٤٢٨

## ١٤. أعلم الناس:

هذه العبارة عامة تحتل الحديث وغيره من أنواع العلم وفنونه، ولا تحمل على إتقان الحديث إلا بقرينة، وقد استخدمه ابن مهدي وابن السني للدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث. فقد قال ابن مهدي: "كان سُفيان بن عُيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز." والقرينة تقيده بحديث الحجاز، بينما قال علي بن السني: "كان عبد الرحمن بن مهدي أعلم الناس" قالها مراراً. والقرينة التي تُدلُّ على أنه قصد الأفضلية في إتقان الحديث حال عبد الرحمن بن مهدي، وشهرته بالحديث ونقده لا غير.

## ١٥. أمر في الحديث:

"أمر" فعل التفضيل من البرة وهي القوة والشدة وهو عام في الحديث وغيره. فإذا قيد بالحديث، دل على إتقان الموصوف به، وهذا الوصف أطلقه يحيى القطان على شعبة فيما رواه عنه ابن السني قائلًا: "وسألت يحيى بن سعيد أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال، شعبة أو سُفيان؟ فقال: كان شعبة أمر فيها."

## النوع الثاني: ما فيه نفي الأفضل من الراوي باستخدام "أفعل" التفضيل:

وهذا الأسلوب بعد استيفاء شروط هذه المرتبة يتميز عن سائر أساليبها بما يلي من أمور:

أولها: استخدام صيغة "أفعل" التي للتفضيل.

والثاني: أن يكون السياق سياق نفي، لا إثبات. وبهذا الشرط يتميز عن الأسلوب الأول.

والثالث: أن تفيد العبارة بمجسوها نفي وجود من يفضل الراوي، وذلك لأنه ليس كل نفي دخل على أفعل التفضيل يفيد نفي الأفضل من الراوي، إذ يجوز أن يفيد بعض صورته نفي أفضلية الراوي كقولهم: ليس فلان أفضل الناس. ولذلك كان لا بد من اشتراط إفادة العبارة نفي وجود الأفضل من الراوي.

ونفي وجود الأفضل من الراوي يستلزم أن يكون الراوي هو الأفضل. ولقد استخدم الأئمة المتقدمون عبارات عن رواة معينين تنفي أن يكون أحد أفضل منهم. فإدام لا يفضلهم أحد، فهم أفضل. ومن تلك العبارات ما يلي:

١ مقدمة المخرج والتعديل، ٣٢/١، والمخرج والتعديل، ٢٢٧/٤، رقم الترجمة ٩٧٣

٢ العلل الصغير، ص ٧٤٨، والمخرج والتعديل، ٣٦٩/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩، والقدمة ١٦١/١

## ١٦. نقي وجود الأوثق من الراوي:

قد سبق أن "أوثق" يدل على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية. ونفي وجود من هو أوثق من الراوي يعني أن يكون الراوي هو الأوثق. ومن هذا الباب قول ابن ماجة في الهبيل بن زياد: "ما كان بالشام أوثق من هبيل".

## ١٧. نقي وجود الأثبت من الراوي:

لقد تقدم أن أثبت مرادف لـ "أوثق". ونفي الأثبت من الراوي يدل على كون الراوي هو الأثبت. فيكون هذا الوصف دالا على الأفضلية في إتقان الحديث مع الدلالة على تمام العدالة الدينية. وقد استخدمت شعبة، ويحيى القطان، وابن ماجة، وأحمد، والنبي أكثر من استخدامه وأبو حاتم. وقد يقيّدونه بأهل بلد، كقول أبي حاتم في خريز بن عثمان: "ولا أعلم بالشام أثبت منه". وقد يطبقونه من غير تقييد كما في قوله أحمد في هشام الدستوائي: "الدستوائي لا تسئل عنه".

١. تهنيد الكمال، ٣٠٠/٢٩٤

٢. قال شعبة: ما رأيت أثبت من عمرو بن دينار، ولا الحطيم، وقتادة. انظر: سؤالات أبي داود لأحمد، ص ١٦٦، وفي سنده انقطاع.

٣. قال يحيى: لم يكن هاهنا أحد أثبت من يزيد بن زريع. الجرح والتعديل، ٢٦٤/٩، رقم الترجمة ١١١٣، وقد أنكر أبو داود هذه الرواية. انظر: سؤالات الأجرى لأبي داود، ٤٤٧/٢، رقم النص ٩٥٥

٤. قال ابن ماجة: لم يكن بالكوفة أثبت من أربعة: منصور، وأبو حصين، وسلمة بن كهيل، وعمر بن مرة. التاريخ الكبير، ٧٤/٦، رقم الترجمة ١٩٩٧

٥. قال أحمد: ليس بالشام أثبت من خريز، إلا أن يكون بحريز. وقال أيضا: ليس منهم مقل حريز، ليس أثبت منه، ولم يكن يرى القدر. انظر: سؤالات أبي داود لأحمد، ٢٤٣/٨، رقم النص ٢٨٨

وقال: لا أعلم أحدا أثبت من الحكم إلا أن يكون منصور بن المعتمر. المعرفة والتاريخ، ١١٢/٢  
وقال: ما في هؤلاء المصنفين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو بن الحارث، ولا أحمد. الجرح والتعديل، ١٧٩/٧، رقم الترجمة ١٠٩٥

وقال في هشام الدستوائي: الدستوائي لا تسئل عنه أحدا، ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله نفسي، فأما أثبت منه فلا. المرجع السابق، ٦٠٧/٩، رقم الترجمة ٢٤٠

وقال: ما رأيت أحدا أثبت من يحيى. يعني: القطان. تاريخ بغداد، ٢٣١/٦  
وقال أيضا: ما رأيت أثبت في الحديث من يحيى بن سعيد، ولم يكن في زمان يحيى القطان مثله. الجرح والتعديل، ١٥٦/٩، رقم الترجمة ٦٢٤

٦. قال أبو حاتم: خريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو أثبت من صفوان بن عمرو، وأبي بكر بن أبي مرزوم، وهو ثقة متين. المرجع السابق، ٢٨٩/٣، رقم الترجمة ١٢٨٨

٧. المرجع السابق، ٢٨٩/٣، رقم الترجمة ١٢٨٨

أحباء ما أرى الناس يروون عن أحد أثبت منه، مثله فعسى، فأما أثبت منه فلا". والعبارة الثانية (أي: المطلق) أعلى من الأولى، وإن كان كلاهما من المرتبة الأولى للمعدّل، لدلالتهما على الأفضلية. ويمكن أن يلتحق بهذا قول أبي زرعة وإن كان دونه: "قل من رأيت أثبت من عمرو ابن عثون." فإن قلت من هو أفضل من الرجل مقارب لعدم الأفضلية منه في الدلالة على كونه في شؤنة أهل الإتقان.

### ١٨. نفي وجود الأرضي من الراوي:

لقد سبق بيان دلالة "أرضي" على العدالة والضبط معاً وقد استخدم هذا الوصف ابن عيينة قال: "لم يكن بالمدينة رجل أرضى من عبد الرحمن بن القاسم". وحال الرجل يؤول على جلالته في اليقظة والإتقان، مما يؤكد أن الوصف دال على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية.

### ١٩. نفي وجود الأصدق من الراوي:

قد سبق أن الثقات المتقنين يطلقون لفظة الأصدق على من ثبت صدقه في الحديث، إضافة إلى صدقه في الكلام. ويجب أن يحمل عليه نفيهم للأصدق من الراوي. ويمكن أن يلتحق به قول أبي حاتم الرازي: "قل من كتبنا عنه أصدق طجة وأصح حديثاً من عمرو بن رافع [أبو حنيفة]". فتقليل وجود الأصدق من الراوي قريب في المعنى من نفي الأصدق منه. ويلاحظ هنا اقتران الوصف بالأصدق حديثاً ما يؤكد أن الأصدق شامل للضبط، والله أعلم.

### ٢٠. نفي وجود الآمن على الحديث من الراوي:

آمن مبالغة من أمين أو مأمون، وهما مترادفان. واللفظ يحتمل العدالة والضبط كما سبق في في ألفاظ وعبارات المرتبة الرابعة. فإذا قيد بالحديث دل عليهما معاً. واستخدمه الثوري حيث قال:

- ١ المرجع السابق، ٤٦٠/٩، رقم الترجمة ٢٤٠
- ٢ المرجع السابق، ٤٥٤/٦، رقم الترجمة ١٣٩٣
- ٣ مقدمة الجرح والتصديح، ٤٦/١، والجرح والتصديح، ٤٧٩/٥، رقم الترجمة ١٣٤٥
- ٤ انظر لأقوال العلماء في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب
- ٥ الجرح والتصديح، ٤٣٣/٦، رقم الترجمة ١٢٨٧

”ما خلفت بعدي بالكوفة آمن على الحديث من منصور بن المعتمر.“ كما أطلقه بشر بن النفضل على يونس بن عتبة.

### ٢١. نفي وجود الأحفظ من الراوي:

لقد سبق أن الأصل في ”أحفظ“ أنه يدل على إلتقان الحديث لفته، وعلى العدالة الدينية عرفاً. ونفي وجود الأحفظ من الراوي يقتضي أن يكون الراوي هو الأحفظ، إذ هو من بلغ الدرجة العليا التي لم يبلغها أحد في الإلتقان.

وقد استخدمه كل من شعبة<sup>١</sup>، ويحيى القطان<sup>٢</sup>، وابن مهدي<sup>٣</sup>، وابن السديني<sup>٤</sup>، وأحمد<sup>٥</sup> وأبو داود<sup>٦</sup>.

### ٢٢. نفي وجود الأتقن من الراوي:

لقد سبق أيضاً أن أتقن يدل على الإلتقان لفته، وعلى العدالة الدينية عرفاً. ونفي وجود من هو أتقن من الراوي يدل على أن الراوي هو الأتقن، فنفيد الأفضلية في إلتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية، وهكذا يستوفي شروط المرتبة الأولى للتعديل.

وأطلقه أبو حاتم على محمد بن سعيد الأصبهاني، أبي جعفر محمد بن ثابت<sup>٧</sup>، وكان حافظاً يحدث من حفظه، ولا يقبل التلقين، ولا يقرأ من كتب الناس، ولم أر بالكوفة أتقن حفظاً منه.“<sup>٨</sup> ففي أول

١ انظر: الجرح والمعدّل، ١٧٨/٨، رقم الترجمة ٧٧٨

٢ انظر: تاريخ دمشق، ٣٣٧/٣٦

٣ قال شعبة: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين، من هشام الدستوائي، وجابر بن حازم. التاريخ الكبير، ٢١٤/٣

٤ قال ابن أبي شيبة: ”سعت يحيى بن سعيد القطان يقول: ما رأيت أحفظ من سفیان القوري. قلت له، أو قيل له: ثم من؟ قال: ثم شعبة. قيل: ثم من؟ قال: ثم هشيم.“ مقدمة الجرح والمعدّل، ١٦٤/٨، وقد سبق أن وجه تقدم القوري على شعبة الضبط، وكذلك تقدم شعبة على هشيم.

٥ أطلقه على هشيم. انظر: الجرح والمعدّل، ١١٥/٩، رقم الترجمة ٤٨٦، كما أطلقه على حماد بن زيد. انظر: المرجع السابق، ١٣٨/٣، رقم الترجمة ٦١٧، وأطلقه أيضاً على كل من منصور بن المتمر، وسلمة بن كهيل، وعمر بن مرة، وأبو حصين، ورجل آخر لم يسم. انظر: المرجع السابق، ١٢٧/٤، رقم الترجمة ٧٤٤

٦ أطلقه على أحمد. انظر: المرجع السابق، ٦٩/٢

٧ استخدمه في أبي مسعود أحمد بن الفرات. انظر: تهذيب الكمال، ٨٨٨/١، وفي أبي روعة الرازي. انظر: تاريخ بغداد، ٣٢٨/٦٠، كما استخدمه في الطيف بن جميل. انظر: المرجع السابق، ٧/١٣، ووكيع. انظر: العليل ومعرفته الرجال لأحمد، ١٥٢/٩، رقم النص ٥٨

٨ قال أبو داود: ”ما رأيت أحفظ من النبي.“ انظر: سؤالات الأجرى لأبي داود، ٣٦٤/٤، هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن فضال. وقال فيه أحمد: أبو جعفر الضليل أهل أن يقدمي به. انظر: فتاوى ابن حبان، ٣٥٧/٨

٩ الجرح والمعدّل، ٢٦٥/٧، رقم الترجمة ١٤٤٧

هذا الكلام بعض توجيهه لآخره إذ وصفه بالاعتماد على حفظه وعدم قبول الطلقين، وعدم القراءة من كتب الناس، ثم وصفه بالأتقن حفظاً بناء على ما ذكره من الأوصاف.

### ٢٣. نفي وجود الأفضل من الراوي:

قد سبق أن الوصف بالأفضل يحتمل إتقان الحديث ويحتمل غيره. فلا يجوز حمله على إتقان الحديث إلا بقريئة. فإذا وجدت قريئة دالة على إرادة الإتقان، وأفادت العبارة نفي وجود الأفضل من الراوي إتقاناً، كان المعنى أن الراوي هو الأفضل إتقاناً. فتكون من عبارات المرتبة الأولى للتعديل لإفادتها الأفضلية في إتقان الحديث.

ومن أمثلة استخدامه للأفضلية في إتقان الحديث قول شعبة: "ما رأيت محدثاً أفضل من سليمان الصمي؛ كأن إذا حدث بحديث يرفعه ترى الكراهية في وجهه." بدليل لفظ "محدثاً" وبدليل "كان إذا حدث بحديث... إلخ" فإن هذه صفة أهل الإتقان الذين يخافون من رفع الحديث فيحتاجون له غاية الاحتياط.

وهناك أمثلة كثيرة لاستخدام العبارة المذكورة بمعنى الأفضلية في السيرة والعبادة. فقد أطلقها بهذا المعنى الحسن على عثمان بن أبي العاص الصحابي، والشعبي على الحسن، ويحيى بن سعيد على علي بن الحسين الهاشمي، وابن عبيدة على عثمان بن أبي ذؤيب، وأحمد على حسين الجعفي، وسعيد بن عامر<sup>١</sup> والقريئة الدالة على إرادة الأفضلية في العبادة والزهد حال كل من أطلقت العبارة المذكورة عليهم حيث اشتهروا بهما. فالأمثلة المذكورة غير داخلة في المرتبة الأولى للتعديل.

### ٢٤. نفي من هو خير من الراوي:

لقد سبق أن خير يعدل أفضل في احتمال الأفضلية في إتقان الحديث أو غيره. وأنه لا يحمل على إتقان الحديث إلا بدليل. فإذا نفي الناقد وجود من هو خير من الراوي وقام الدليل على أنه أراد إتقان الحديث، دل ذلك بأن الراوي هو خير الرواة كلهم إتقاناً. ولعل قول ابن المبارك يصلح كمثال لاستخدام العبارة المذكورة للدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث، وهو: "ما رأيت أحداً خيراً من

١ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١٤٢/٩

٢ انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٦٠/٢، رقم النص ١٥٥٠

٣ انظر: تاريخ ابن عيينة رواية الدوري، ٣٦٦/٤، رقم النص ٤٧١٠

٤ انظر: علل أحمد برواية محمد بن عبد الله، ١٨٧/١، رقم النص ١٦١

٥ انظر: الجرح والتعديل، ١٥١/٦، رقم الترجمة ٨٢٦، وتقديمه، ١٠٨

٦ انظر: تاريخ بغداد، ١٦٥/١، وتهذيب الكمال، ٤٥١/٦

سُفيان: <sup>٤٤</sup> "والدليل على أنه أراد في إتيان الحديث ما جاء عنه في رواية أخرى قال: "ما رأيته مثل سُفيان، كأنه خلق لهذا الشأن." يقصد العلم بالحديث.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لاستخدام هذه العبارة، فقد أطلقها شعبة على زُبيد النخعي، ويحيى القطان على شعبة، وعبد الرحمن بن مهدي على يحيى القطان، لكني لم أعتز على دليل يعين احتمال إتيان الحديث فيها.

وأطلقها ابن معين على أحمد بن حنبل، والسياق يدل على أنه أراد شيئاً آخر غير إتيان الحديث. فقد قال: "ما رأيك خيراً من أحمد بن حنبل قط، ما افترع علينا قط بالعزيم، ولا ذكرها." <sup>٤٥</sup>

#### ٢٥. نفي وجود الأمثل من الراوي:

قد سبق أن الأمثل بمعنى الأفضل في الدلالة على الأفضلية وفي احتمال إتيان الحديث وغيره، فلا يحصل على الأفضلية في إتيان الحديث إلا بدليل. وقد أطلقه أبو داود في سياق النفي على سليمان الثوري، وأبي عثمان النهدي. <sup>٤٦</sup> وهما من أهل الإتيان والعدالة. ودل حال من أطلق فيهم على الإتيان. فعلى هذا، يمكن القول بأن هذه العبارة للمرتبة الأولى للتعديل.

#### ٢٦. نفي وجود الأعلم بالحديث من الراوي:

والعبارة واضحة الدلالة على الأفضلية في إتيان الحديث. وقد أطلقها على ابن المديني قائلًا: "لو أخذت، فأحلفت بين الركن والمقام، لحلفت بالله عز وجل إنني لم أر أحدًا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي." <sup>٤٧</sup>

ويمكن أن يلتحق بالعبارة المذكورة قول ابن عثينة: "ما رأيك رجلاً أعلم بالحلل والحرام من سُفيان الثوري." <sup>٤٨</sup> إذ يحتمل أنه أراد بالحلل والحرام الحديث الذي يدل على الحلل والحرام، كما يحتمل أنه أراد الفقه. وحال الثوري دالة على كلا الأمرين، فقد نبغ في الحديث وكانت له اجتهادات

١. مقدمة المرح والتعديل، ٥٦/١
٢. انظر: مقدمة المرح والتعديل، ٧٢/١
٣. انظر: علل أحمد برواية عبد الله، ٥٥٥/١، رقم النص ١١٨٠
٤. انظر: تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، ١٣٥/٢
٥. تاريخ بغداد، ٩٠/٦
٦. سوالات الآجري، ٤٣٦/٢، رقم النص ١٠٣٣
٧. علل الثرمذي الصغير، ص ٧٤٨
٨. المرح والتعديل، ٢٢٣/٤، رقم الترجمة ٩٧٢، والنقد، ٥٥/١

أيضاً، فلا ضمير إن حملت العبارة على إتقانه للحديث، وأما إذا أطلقت على غيره مما له صلة بأحدهما دون الآخر، فإنها حينئذ تحتاج إلى قرينة لتعيين أحد الاحتمالين.

والظاهر أن فنيهم للأعلم بالسنة من الراوي أيضاً يدل على إتقان الحديث، إلا أنه يتبين بعد الإمعان في قراءة أقوالهم أنهم يفرقون بين السنة والحديث، فيطلقون العلم بالسنة على القدرة على الاستنباط وإن لم يكن لمن قدر عليها علو درجة في الرواية وممارسة قوانينها. بينما يطلقون العلم بالحديث على القدرة على الضبط، وقد يضيفون إليه القدرة على النقد أيضاً. فبيني ألا يحمل قسومهم: ليس أحد أعلم بالسنة من فلان على الأفضلية في إتقان الحديث إلا عند وجود قرينة تدل عليه، وإلا فهي في عرفهم تخص المعرفة بالفقه دون الحديث.

ومن أمثلة استخدامه لإرادة إتقان الحديث قول ابن عبيدة: "لم يكن في الناس أحد أعلم بالسنة منه - يعني الزهري." والشاهد شهرة الزهري في الرواية دون الفقه.

ومن أمثلة استخدامه لإرادة النجوع في الحديث والفقه معا بدلالة حال من أطلق عليه قول أبي الزناد في القاسم بن محمد بن أبي بكر: "ما رأيت أحداً أعلم بالسنة من القاسم، وما كان الرجل يُعَدُّ رجلاً حتى يُعرَفَ السنة."

## ٢٧. نفي وجود الأورع في الحديث من الراوي:

الوصف بالأورع مُطلقاً يدل على العدالة الدينية المجردة، وإذا قُيِّد بالحديث دل على الضبط أيضاً، وكان من ألفاظ المرتبة الأولى كما سبق. واستخدمه في سياق النفي مُقتبداً بالحديث الشوري في منصور بن السُّعَيْر، و جابر الجعفي<sup>٢</sup>.

## ٢٨. نفي وجود الأورع للمعلم من الراوي:

الورع الحيفظ والفهم<sup>١</sup> وقد أطلق هذا الوصف أحمد على وكيع قال: "ما رأيت أحداً أورع للمعلم منه ولا أحفظ". يعني وكيع بن الجراح. وأضاف قائله: "ما رأيت وكيعاً قط شكك في حديث إلا يوماً واحداً فقال: أين ابن أبي شيبه؟ كأنه أراد أن يسأله، أو يستثبته". قال: "وما رأيت مع وكيع

١ التاريخ الكبير، ١٥٧/٧، رقم الترجمة ٧٠٥

٢ التاريخ الكبير، ١٥٧/٧، رقم الترجمة ٧٠٥

٣ انظر: مقدمة الجرح والتصديح، ٧٦/١، ٧٧، والجرح والتصديح، ١٩٧/٤، رقم الترجمة ٤٤٣

٤ انظر: كتاب العيون، (١٤٤/١)، ولسان العرب، ٣٩٦/٧٥، مادة وحي

٥ الملل ومعرفة الرجال لأحمد، ١٥٤/١، رقم النص ٥٨

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

قط كتاباً ولا رقعة<sup>١</sup>. ولم أرهم يُطلقون هذا الوصف على غير عدل، فتضمن اللفظ العدالة الدينية بالإضافة إلى الأفضلية في إتقان الحديث، والله أعلم.

### ٢٩. نفي الأقل خطأً سقطاً من الراوي:

هذان الوصفان أيضاً ظاهراً للدلالة على إتقان الحديث ولم أر أحداً من الثقات المتقدمين استخدمهما في غير العدول. قال أحمد: "ما كان أقل سقطاً من ابن المبارك كان رجلاً يحدث من كتابه؛ ومن حدث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كثير شيء<sup>٢</sup>". وقال: "ما رأيت أحداً أقل خطأً من يحيى بن سعيد [القفطان]، ولقد أخطأ في أحاديث، ثم قال أحمد: "ومن يعزى من الخطأ والعصيف<sup>٣</sup>".

### ٣٠. نفي من هو أصح حديثاً من الراوي:

نفي الناقد وجود من هو أصح حديثاً من الراوي يعني إلبات الأفضلية له في إتقان الحديث. بينما العدالة الدينية تثبت لمن وصف بما يدل على النقد في عرف أئمة النقد كما سبق، وعلى هذا فموضع هذه العبارة المرتبة الأولى للتعديل. وقد وردت فيما ذكره ابن السني: قال: "وسمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسلات أبي إسحاق عندي شبه لا شيء. والأعمش والتبسي ويحيى بن أبي كثير ومرسلات ابن عبيدة شبه الريح. ثم قال: إي والله، وسفيان بن سعيد. قلت ليحيى: فمرسلات مالك؟ قال هي أحب إلي. ثم قال يحيى: ليس في القوم أحد أصح حديثاً من مالك<sup>٤</sup>". وهذا السياق لا يدع ريباً في أن مالكا أتم حديثاً مسنده، ومرسله من غيره من الأئمة.

ومن أمثله أيضاً قول أحمد: "ليس بالشام رجل أصح حديثاً من سعيد بن عبد العزيز، وسعيد والأوزاعي عندي سواء<sup>٥</sup>". ومما يؤكد أن أحمد أراد الأفضلية في إتقان الحديث، التسوية بين سعيد والأوزاعي، ومكانة الأوزاعي في إمامة الحديث معروفة.

وكذلك قول أحمد: "ليس فيهم: يعني أهل مصر، أصح حديثاً من الليث<sup>٦</sup>". وفي رواية أخرى قال: "ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد<sup>٧</sup>".

١ المرجع السابق، الموضع السابق

٢ المعرفة والفارغ، ١١٥/٢

٣ انظر: تاريخ بغداد، ٢٣١/٦

٤ عمل الترمذي الصغير، ص ٧٥٤

٥ المخرج والتعديل، ٤٣/٩، رقم الترجمة ١٨٤

٦ سؤالات أبي داود لأحمد، ٣٧٣، رقم النص ٥٩١

٧ المخرج والتعديل، ٢٧٩/٧، رقم الترجمة ١٠١٥

### ٣١. نفي من هو أحسن حديثاً من الراوي:

حسن الحديث يُدُلُّ على خلوه من الفساد، بينما نفي وجود الأحسنية لغير حديث الراوي يُدُلُّ على إثبات الأحسنية لحديث الراوي، مما يُدُلُّ على أفضلية الراوي في إتقان الحديث، فيكون في عريف المحدثين دالاً على العدالة الدينية أيضاً. فموضع العبارة المرتبة الأولى للتعديل، ومن أمثله قول يحيى القطان: "ما رأيت أحداً أحسن حديثاً من شُعْبَةَ"<sup>١</sup> واستخدمه أيضاً أحمد، وأبو حاتم<sup>٢</sup>

### ٣٢. نفي من هو أجود حديثاً من الراوي:

الجودة يرادف الحسن كما سبق في مرتبة صالح الحديث. فهذه العبارة كسابقتها في الدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث لغة، وعلى تمام العدالة الدينية عرفاً. فهي من عبارات المرتبة الأولى للتعديل.

ومن أمثلة استخدامه قول سُفيان بن عُيينة في قيس بن الربيع الأسيدي الكوفي: "ما رأيت رجلاً أجود حديثاً من قيس"<sup>٣</sup>

### ٣٣. نفي الأوثق حديثاً من الراوي:

إذا نفي الناقد وجود حديث أوثق من حديث الراوي دل ذلك على كون حديث الراوي هو الأوثق. عاد ذلك على الراوي نفسه بالأفضلية في إتقان الحديث. فيكون وصف حديث الراوي بالأوثق من عبارات المرتبة الأولى للتعديل، وقد ورد استخدامها على لسان ابن عُيينة إذ قال: "أي حديث أوثق من حديث قافع"<sup>٤</sup> وهذا استفهام بمعنى الإنكار، أي: ليس حديث أوثق من حديثه.

### النوع الثالث: ما فيه نفي المثل للراوي:

نفي المثل يُدُلُّ على تقدم الموصوف به في خصلة من خصال الخير أو الشر، ولذلك جاز استخدامه للدلالة على الجرح الشديد، كما جاز للدلالة على التعديل بدرجة عليا. فمن أمثلة استخدامه للجرح الشديد قول مُحمَّد بن محمد بن عُمَرَ الواقدي لما استغرب ما حدثه به: "لئن كان

١. علل أحمد برواية عبد الله، ٣٦٧/٢، رقم النص ٢٦٣٠
٢. أطلقه على شُعْبَةَ انظر: المقدمة، ١٢٨/١، و١٧٥، والجرح والتعديل، ٣٧٠/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩، وأطلقه على عبد الرزاق. انظر: تهذيب الكمال، ٥٧/١٨، رقم الترجمة ٣٤١٥
٣. أطلقه على أبي سلمة التيمي. انظر: الجرح والتعديل، ١٣٦/٨، رقم الترجمة ٦١٥
٤. علل أحمد برواية عبد الله، ١٨١/٣، رقم النص ٤٢٧٠
٥. العلل ومعرفة الرجال، ٨١/٣، رقم النص ٤٢٧

كذاباء فما في الدنيا مثله، وإن كان صادقا، فما في الدنيا مثله.” وهذا يفسر جعل السخاوي عبارات تنفي المثلية للراوي في ألفاظ المرتبة الأولى مع نوع من التردد، حيث قال: ”وهل يلتحق بها [أي: بألفاظ المرتبة الأولى] مثل قول الشافعي في ابن مهدي: لا أعرف له نظيرا في الدنيا“<sup>٢</sup> محتمل“.

إلا أن نفي المثل في الغالب يستخدم للثناء على صاحبه، فتعتبر ميزة تدل على التفرد بصفة جليلة أو أكثر لا تصادف توجد إلا عند أهل الهمم العالية، وعبارات الثنّاد التي يتفنون بها المثلية لأحد من الرواة في الغالب ترد مُطلّقة، تحتمل الأفضلية في إتقان الحديث وغيره من العلوم والحصال الحميدة. فلذلك لا تُعدّ من ألفاظ هذه المرتبة إلا إذا وردت مُقيّدة بالحديث، أو مقرونة بقريضة تدلّ على أن المراد شدة الإتقان للحديث لا غير. أما أمر العدالة فقد سبق أنهم لا يُطلقون العبارات الدالة على الإتقان فما فوقه على فاقدي العدالة أو ناقصيها. والله أعلم.

وفيما يلي أعرض بعض ما اطلعت عليه من عبارات الثنّاد في نفي المثلية.

### ٣٤. نفي رؤية مثل الراوي:

وذلك كقول العاقب: لم أر مثله، أو لن ترى مثله، أو ما رأيت عينا مثله وما شابهها من العبارات.

أما ”ما رأيت عيناك مثله“ فمن الطريف ألي عثرت على استخدامه من قبيل كل من ابن مهدي وأحمد مرتين. مرة للتعديل، ومرة لمعنى آخر. إذ قال أحمد: ”حدثني يحيى القطان، وما رأيت عينا مثله.“ وقال فيه ابن مهدي أيضا مخاطبا ليحيى بن معين: ”ما رأيت عيناك مثله.“ ولم يبلغ يحيى القطان هذه المرتبة في وصف غير إتقانه للحديث، ومعرفة له.

وأما استخدامهما له لمعنى آخر غير الحديث، فكقول ابن مهدي في ضيق بن مالك الراسبي: ”ما رأيت عينا مثلي مثل ضيق.“ ولم أجد من وصفه بإتقان الحديث. ووجدت النسفي نقل عن ابن مهدي أنه قال: ”ما رأيت مثل ضيق في الصلاح والفضل“.

- ١ النظر: الجرح والتعديل، ٤٦/٨، رقم الترجمة ٩٢
- ٢ النظر: الإرشاد للخليفي، ٨٤/١، ولفظه: لا أعرف له نظيرا في هذا الشأن
- ٣ فتح المغيب، ١١٤/٢
- ٤ تاريخ بغداد، ٢٦/٢٣١
- ٥ انظر: العليل ومعرفة الرجال لأحمد، ٥٤٤/٢، رقم النص ٣٥٦١
- ٦ الجرح والتعديل، ٤٧٠/٤، رقم الترجمة ٢٠٦٨
- ٧ سير أعلام النبلاء: ٤٢٦/٨، رقم الترجمة ١١٣

وكذلك قول أحمد في وكيع: "ما رأيت عيني مثله قط؛ يحفظ الحديث جيداً، ويذاكر بالفقه فيحسن، مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد" فأرداه بأوصاف عديدة، منها حفظ الحديث، وغميره، مما يجعل العبارة محتملة لأن تكون لبيان مرتبته في إتقان الحديث كما نحتمل أيضاً أنه أراد الثناء عليه في الجمع بين خصال جليلة. ويترجح الاحتمال الثاني، وإلا لم يكن لذكر هذا كرمه بالفقه فائدة. فأما "لن ترى مثله" فقد استخدمه ابن عيّنة في الثوري إذ قال: "لن ترى بعينك مثل سفيان حتى تموت". وقال أحمد مؤيداً لابن عيّنة: "هو كما قال" والظاهر أن وجه بلوغ الثوري مرتبة الأفضلية هو إتقان الحديث، لا غيره.

وأما "ما رأينا مثله"، فقد استخدمه أحمد في يحيى بن سعيد القطان مقيّداً بالحديث، وذلك فيما رواه ابنه عبد الله عنه قال: "قال أبي: وما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن. يعني: الحديث. هو صاحب هذا الشأن. فقلت له: ولا هُتّمهم؟ قال: هُتّمهم شيخ. ما رأينا مثل يحيى. وجعل يرفع أمره جنداً." واستخدمه أحمد مُطلقاً في ابن عيّنة أيضاً قال: "ما رأينا نحن مثله." ووردت رواية أخرى تدل على أن المراد بهذا اللفظ كونه عديم النظر في معرفة الحديث، وهي قوله: "ما رأيت أحداً كان أعلم بالسنن من ابن عيّنة."

واستخدمه ابن عيّنة أيضاً في أيوب السختياني، والسياق يدل على أنه أراد مدحه بنفاد بصره، والدقة في الزهد والعلم، ولم يرد الحديث. كما استخدمه أحمد مُطلقاً في ابن راهويه، ولم يتعين لي أحد الاحتمالين، ولا سيما في ابن راهويه الذي تبع في الحديث والفقه معاً.

ومن أمثلة وروده في سياق يدل على أن المراد الأفضلية في إتقان الحديث قول ابن عيّنة في عبد الكريم بن مالك الجزري: "لم أر مثله، إن شئت قلت عراقي، إنما يقول سمعت وسألت." فأثنى على عبد الكريم لاهتمامه بحفظ ألفاظ الأداء كسمعت، وسألت. وهذا وجه من أوجه الإتيان. ثم يدل قوله: "إن شئت قلت عراقي" أن الرجل لا يمتاز في وصفه هذا على أهل العراق فحسب؛ بل

١ تاريخ بغداد، ٦/١٦٢

٢ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١/٥٨

٣ انظر أخباره في الزهد والعلم في مقدمة الجرح والتعديل، ١/٥٥-١٢٦

٤ انظر: العجل ومعرفة الرجال لأحمد، ١/٣٨٣، رقم النص ٧٤٦

٥ انظر: تاريخ بغداد، ٤/١٧١

٦ انظر: المرجع السابق، الموضع السابق

٧ انظر: العجل ومعرفة الرجال لأحمد، ١/١٦٧، رقم النص ٩٩

٨ انظر: تاريخ بغداد، ٣/١٤٤

٩ التاريخ الكبير،

يمتاز على جميع الرواة مُطلقاً، ولذلك عدل ابن عُيَيْنَةَ قصداً عن قوله: لم أر عراقياً مثله، مقيداً لتفضيله على أهل العراق فقط إلى نفي المثلية إطلاقاً من غير تقييد ببلده دون آخر.

ومثله قوله أيضاً: "ما رأيت أحداً يُحَمِّلُ عنه من الأحاديث المُرسَلَةِ ما يُحَمِّلُ عن ابن المُنْكَبِرِ."<sup>١</sup> والعبارة دالة على إتقان الحديث وذلك لأن الناس كانوا يثقون بابن المُنْكَبِرِ، وبانتقائه للحديث، حتى يحمل عنه المرسل، كما يحمل المسند. فكان ما يرويه ابن المنكدر، مستنداً كان أو مرسلًا، فقد تكفل بصحته. يُؤَيِّدُه ما جاء في رواية أخرى: "ولم أر أحداً أجدر أن يُحَمِّلَ عنه قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ منه."<sup>٢</sup>

### ٣٥. ما قدم علينا مثله:

استخدمه ابن عُيَيْنَةَ في رجلين مُطلقاً قال: "ما قدم علينا أحد يُنسبُه عبدُ الله بن المُبارك، ويحيى بن زكرياء بن أبي زائدة."<sup>٣</sup> وورد مقيماً في رواية أخرى بلفظ: "ما قدم علينا من أصحابنا أحد يُنسبُه هذين الرجلين."<sup>٤</sup> والظاهر أنه أراد بأصحابه أهل العلم بالحديث. لأن ذلك هو الوصف المشترك بينه وبين الرجلين اللذين ذكروهما، وهو إتقان الحديث، على هذا فهو من ألفاظ المرتبة الأولى للتصنيف.

وقد استخدمه شعبه مُطلقاً في ابن المُبارك، ولم يتعين لي مراده، لا سيما وابن المُبارك شهد له أكثر من واحد بالتفرد بالجمع بين خصال عديدة للخير، لا تكاد تجتمع في رجل، منها خبرته بالحديث.<sup>٥</sup>

### ٣٦. ما أخرجت خراسان مثله:

استخدمها أحمد عدة مرات، فقال مرة: "ما أخرجت خراسان بعد ابن المُبارك مثل يحيى بن يحيى."<sup>٦</sup> ثم قال: "كنا نسميه يحيى الشكاك من كثرة ما كان يشك في الحديث."<sup>٧</sup> والسياق شاهد على أنه ما أراد بهذا اللفظ إلا إتقان الحديث المنبعث من شدة الاحتياط.

وكذلك قوله في البخاري: "ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل."<sup>٨</sup> وقد قال عنه في

- ١ مقدمة الجرح والتصديق، ٤١/١
- ٢ التاريخ الكبير، ٤٢٠/١، رقم الترجمة ٦٩١
- ٣ مقدمة الجرح والتصديق، ٢٦٣/١
- ٤ انظر: تاريخ بغداد، ٤٢٦/٦
- ٥ انظر: مقدمة الجرح والتصديق، ٤٦٥/١
- ٦ انظر: المرجع السابق، ٢٦٤/١
- ٧ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٣٧/٣، رقم النص ٥٨٦١
- ٨ المرجع السابق، الموضع السابق
- ٩ تاريخ بغداد، ٢٠١١

رواية أخرى: "انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان". فنذكر منهم البخاري.

وقد استخدمه أحمد في فتح بن شخرف أيضًا، قال: "ما أخرجت خراسان مثل فتح بن شخرف". ولم أجد أحداً وصفه بإتقان الحديث. بل قال فيه الخطيب: "وكان قليل المسانيد كثير الحكايات". ووجه شهرته صلاحه وشدة اجتهاده في العبادة حتى لقب بالعابد. فالراجح حمله على ذلك المعنى هنا، لا على إتقان الحديث، فعلى هذا فهو هنا ليس من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل.

### ٣٧. ما ترك مثله أو ما خلف مثله:

من أمثلة استخدامة لأهل المرتبة الأولى للتعديل قول ابن عثيمين يوم مات نافع بن عمر الخثعمي: "ما ترك بعده مثله". وفي رواية بلفظ: "ما خلف". وهو "أهت الناس" عند ابن مهدي، و"ثبت ثبت صحيح الحديث" عند أحمد. فهاتان القريبتان الخارجيتان ترجحان أن مراد ابن عثيمين بهذا اللفظ شدة ضبطه للحديث.

وأطلقه أيضًا الشعبي على إبراهيم النخعي قال: "مات رجل ما ترك بعده مثله، لا بالكوفة، ولا بالبصرة، ولا بالمدينة، ولا بالشام". وإبراهيم النخعي امتاز بسعة العلم، والفقه. ولكنه لم يُشهر بإتقان الحديث كما اشتهر بالأمرين الأولين. فالراجح أن الشعبي أراد بهذا اللفظ سعة علمه، ودقة فهمه. والله أعلم.

### ٣٨. في الدنيا مثله؟

هذا استفهام بمعنى الإنكار. أي: ليس في الدنيا مثله. وأطلقه القوري لما حدثه شعبة بحديث قتادة قال: "وكان في الدنيا مثل قتادة؟" وكذلك استخدمه أحمد قال: "في الدنيا مثل عبد الرحمن ابن القاسم؟" ويبدو أنهما أرادا بذلك معرفتهما بالحديث وضبطهما له، إذ هو أظهر ما لدى

- ١ المرجع السابق، الموضوع السابق
- ٢ المرجع السابق، ٤٠٥/٥
- ٣ المرجع السابق، ٤٠٤/٥
- ٤ انظر: المرجع السابق، ٤٠٤/٥، و٤٠٥
- ٥ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٨٧/٢، رقم النص ٦٠٦١
- ٦ المرجع السابق، ٤٠٩/١، رقم النص ٨٥٤
- ٧ انظر: تهذيب الكمال، ٢٨٩/٢٩، رقم الترجمة ٦٣٦٧
- ٨ للتاريخ الصغير، ٢٥٦/١، والتاريخ الكبير، ٣٣٤/١، رقم الترجمة ١٠٥٤
- ٩ انظر لأقوال العلماء فيه مثلاً: تهذيب الكمال، ٤٣٧/٢-٤٤٠، رقم الترجمة ٢٦٥
- ١٠ انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد، ٤٢٢/٢، رقم النص ٥٠٦٩
- ١١ سؤالات أبي داود لأحمد، ص ١١، رقم النص ١٤٧

الموصوفتين به. ويتأكد هذا المعنى في قول الثوري نظرا إلى أنه قاله لما سمع حديثا من أحاديث قتادة.  
والله أعلم.

هذا، وقد سبق استخدام هُتَمِيم له في الجرح، وهو نادر.

### ٣٩. من مثله؟

استخدمه ابن مهدي في وكيع، لما سئل عن شيء رواه عنه وكيع، قال: "أنا حدثت أبا سفيان، جرى الله أبا سفيان خيرا. ومن مثل أبي سفيان؟ وما يقال لمثل أبي سفيان؟" ويبدو والله أعلم - أنه ما أراد إلا بيان مرتبته من الضبط، وذلك لأنه أتى به تصديقا لما رواه وكيع عنه.

وسئل أحمد عن إسحاق بن راهويه، فقال: "من مثل إسحاق؟ مثل إسحاق يسأل عنه؟" والذي يدل على أنه أراد به تقدمه في ضبط الحديث، ما جاء في رواية أخرى أن أحمد سأل ابن راهويه عن حديث لحدثه به، فقال رجل: "يا أبا يعقوب حديثه وكيع بخلاف هذا." فقال له أحمد: "اسكت، إذا حدثك أبو يعقوب أمير المؤمنين فتمسك به." فعدم العفاته لمخالفة وكيع مع علو مرتبته في الحديث يدل على أن إسحاق عنده أضبط من وكيع.

وأطلقه أحمد مرة، ودل السياق أنه لم يرد ضبط الحديث، وذلك قوله في بدر بن أبي بدر، وهو أحمد بن المنذر أبو بكر المغازلي: "من مثل بدر؟ بدر قد ملك لسانه."

واستخدمه أحمد أيضا في يوسف بن أسباط الزاهد فيما رواه أبو داود قال: "قلت لأحمد: يوسف بن أسباط؟ قال: ثقة، قلت: قد فن كُتِبَهُ؟ قال: قد علمتُ وقال. ثم قال: ومن مثل يوسف؟" وهذه الرواية يمكن حملها على أنه أراد كونه ممن يفرق الناس في الضبط، حيث لا يؤثر فيه دقن كتبه. وتحتمل أيضا أنه أراد معنى آخر - هو الزهد، يدل عليه لقبه بالزاهد - غير ضبط الحديث. وهو أشهر، إذ لم أجد أحدا وصفه بإتقان الحديث. بل وصف بالعكس حيث قال فيه أبو جاتم: "كان رجلا غايبا دقن كُتِبَهُ وهو يغلط كثيرا، وهو رجل صالح، لا يُحْتَجُّ بحديثه."

١ أبو سفيان هو وكيع بن الجراح بن الرزاسي.

٢ انظر: مقدمة الجرح والتصديق، ٢٣٧/١.

٣ انظر: تاريخ بغداد، ١٩٢/٣.

٤ انظر: تاريخ بغداد، ١٤٤/٣، وتهذيب الكمال، ٢٣٨٤/٢، رقم الترجمة ٣٣٢.

٥ انظر: تاريخ بغداد، ١٤٤/٣.

٦ انظر: سؤالات أبي داود لأحمد، ص ٢٥، رقم النص ٣٣٠.

٧ الجرح والتصديق، ١٤١٨/٩، رقم الترجمة ٩١٠.

#### ٤٠. لن تلقى مثله:

استخدمه عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي، والسياق مع حال الموصوف به يدلُّ على أنه أراد به إتقان الحديث، قال: "عليكم باين شهاب. هذا؛ فإنكم لا تلقون أحدا أعلم بالسنة الماضية منه."<sup>١</sup>

واستخدمه أيضًا شعبة في ورقاء بن عُمَرَ اليَشْكُرِيُّ قائلًا: "عليك بورقاء؛ فإنك لا تلقى بعده مثله حتى ترجع." وهذه اللفظة تشعر بظاهاها أنه أراد إتقان الحديث، حيث قرنه بالأمر بالكتابة عنه. ولكن حال الرجل لا يُؤَيِّده؛ إذ لم أجد أحدا غير شعبة رفعه إلى مرتبة إتقان الحديث. وهو عندهم إما ثقة أو أنزل. فيمكن أن يقال إنه من أهل المرتبة الأولى عند شعبة، أو يُقال: إن شعبة أراد بهذا اللفظ حاله في العدالة الدينية، لا في إتقان الحديث، وهذا الذي أشار إليه أبو داود الطيالسي لما سأله محمود بن غيلان إثر رواية شعبة المذكورة: "قلت لأبي داود: أي شيء يعني بقوله؟ قال: أفضل، وأورع، وخير منه." حيث عدل عن لفظ صريح الدلالة على إتقان الحديث كأوثق الناس، أو أنبتهم، إلى ما هو أقرب إلى العدالة الدينية مجرّدة عن الإتقان. والله أعلم.

#### ٤١. ما خلفت ببلدة كذا مثله:

وهذه العبارة أيضًا مثل أخواتها في عموم دلالتها في إتقان الحديث وغيره. وقد وجدتها عند أبي زُرَّعة الرازي قال: "ما خلفت بالعراق مثل مقاتل بن محمد." وهو الصرأبلادي، الرازي. وفي رواية وصفه بلفظ: "كان ثقة مأمونًا." وهذا يشير إلى أنه أراد إتقان الحديث. والله أعلم.

#### ٤٢. ما رأى فلان مثل نفسه:

وهذه العبارة أطلقها أحمد على يحيى بن يحيى النيسابوري قائلًا: "ما رأي يحيى بن يحيى مثل نفسه."<sup>٢</sup> والقريظة الدالة على الأفضلية في الإتقان قول أحمد فيه في موضع آخر: "كان عمدي إمامًا،

١. مقدمة المرحح والتعديل، ١٨٢/٢
٢. مقدمة المرحح والتعديل، ١٥٤/١
٣. انظر: أقوال الثقات فيه في تهذيب الكمال، ٤٣٣/٣٠-٤٣٨، رقم الترجمة ٦٦٨٤، وتهذيب التهذيب ١١/٦٠-٦٠٤، رقم الترجمة ٢٠٠
٤. انظر: تهذيب الكمال، ٤٣٤/٣٠، ولم يذكر ابن أبي حاتم هذه الزيادة. انظر: مقدمة المرحح والتعديل، ١٥٤/١
٥. انظر: المرحح والتعديل، ٣٥٥/٨، و٣٥٦، رقم الترجمة ١٦٣٣
٦. انظر: المرحح السابق، الموضع السابق
٧. المرحح السابق، الموضع السابق
٨. بحر الدم، ص ١٧٥

فلو كان عندي نفقة؛ لرحلت إلى يحيى بن يحيى<sup>١</sup> وقوله فيه أيضًا: "ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثل يحيى بن يحيى، كان ثقةً وزيادةً"<sup>٢</sup> وما ذكره أبو زرعة قال: "سمعت أحمد بن حنبل وذاكر يحيى بن يحيى النيسابوري فذكر من فضله واتقانه أمرًا عظيمًا"<sup>٣</sup>.

### ٤٣. لا يُقاس به في العلم أحد:

وهذا الوصف واضح الدلالة في الأفضلية في الحديث، إذ المراد بالعلم هنا الحديث. وقد أطلقه أحمد على يحيى بن سعيد القَطَّان قال: "لا يُقاس يحيى بن سعيد في العلم أحد"<sup>٤</sup>. أي: لا يُساويه. وقد قال عنه أيضًا: "وما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن—يعني في الحديث—هو صاحب هذا الشأن"<sup>٥</sup>.

### ٤٤. أحد الأحدين:

أحد الأحدين، وأوحد الأحدين، وإحدى الإحد، وواحد الأحاد كلها بمعنى عديم النظر. وهو أبلغ المدح<sup>٦</sup> ويحتاج إلى قرينة لحمل هذا اللفظ على إتقان الحديث لاحتماله له، ولغيره.

وقد روى ابن المبارك عن القوري أنه سئل عن سُفيان بن عُيينة فقال: "ذاك أحد الأحدين. يقول: ليس له نظير"<sup>٧</sup> والأرجح أنه أراد مكانته العليا في ضبط الحديث، إذ هو أظهر ما اتَّصف به. والله أعلم.

### ٤٥. نفي النظر:

يُطلق ويُراد به إتقان الحديث تارة، وتارة أمر آخر. فإذا استُخدم لإتقان الحديث فهو من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل. ومن أمثله قول مالك في الزُّهري: "بقي ابن شهاب وماله في الدنيا نظير"<sup>٨</sup>. ولا يخفى ما للزهري من مكانة في معرفة الحديث واتقانه. وقد قال مالك فيه أيضًا: "ما رأيت محدثًا فقيها إلا واحداً. فسئل من هو؟ قال: ابن شهاب"<sup>٩</sup>.

١ المرجع السابق، الموضع السابق

٢ المرجع السابق، الموضع السابق

٣ الجرح والتعديل، ١٩٧/٩، رقم الترجمة ٨٢٣

٤ سؤالات ابن هبان، ص ٣٣٢، رقم النص ٢٢٧٨

٥ العليل ومعرفه الرجال لأحمد، ٣٨٣/١، رقم النص ٧٤٦

٦ انظر: تهذيب اللغة، ١٧٠/٩، ولسان العرب، ٤٤٦/٣

٧ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٣٣/٦

٨ مقدمة الجرح والتعديل، ٢٠/٦

٩ انظر: التهذيب، ٦١٤/٦

ومن أمثله أيضًا قول أبي حاتم الرازي في عمرو بن الحارث أبي أمية البصري: "كان أحفظ الناس في زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه."<sup>١</sup>  
ومنها أيضًا قول أحمد في ابن راهويه: "لا أعلم أولًا أعرف لإسحاق بالعراق نظيرًا."<sup>٢</sup> وقد سبق ذكر اعتماد أحمد على حديثه، حتى ولو خالفه وكيع.

أما إذا أطلق وأريد به معنى آخر غير الحديث، أو أعم منه فهو كقول أحمد لما قيل له: مات يثرب بن الحارث الحافى الزاهد المشهور، قال: "مات رحمه الله، وما له نظير في هذه الأمة إلا عامر بن عبد قيس؛ فإن عامر مات ولم يترك شيئًا. وهذا قد مات ولم يترك شيئًا."<sup>٣</sup> فالسياق يدل على أنه أراد الزهد والعشيق.

وكقول ابن المديني: "أحمد بن حنبل عندي أفضل من سعيد بن جبير في زمانه؛ لأن سعيدا كان له نظراء؛ وإن هذا ليس له نظير."<sup>٤</sup> ويبدو من السياق أنه أراد استقامته وثباته على الدين الصحيح رغم عظم المخاطر وشدة البلاء إذ هو أظهر وصف مشترك بين الرجلين مع انفراد أحمد بذلك في زمانه.

#### ٤٦. من يطبق نقدك؟ أو من له مثل نقدك؟

وردت هذه العبارة على لسان شعبة فيما حكاه عبد الرحمن بن مهدي قال: اختلفوا يومًا عند شعبة، فقالوا اجعل بيننا وبينك حكمًا، فقال قد رضيت بالأحول - يعني يحيى بن سعيد القطان - فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه؛ ففضى على شعبة، فقال له شعبة: ومن يطبق نقدك - أو من له مثل نقدك يا أحول."<sup>٥</sup>

والاستفهام هنا إنكاري، أي: لا يطبق نقدك أحد. ويعلق ابن حاتم على هذه القصة قائلاً: "هذه غاية المنزلة إذ اختاره شعبة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شعبة."<sup>٦</sup>

فهذا اعتراف من شعبة عم من ابن أبي حاتم بعدم وجود من يفضل يحيى في نقد الحديث. ونقد الحديث يشترط له العدالة والإتقان. فمن شهدوا له ببلوغه ذروة النقد؛ كان أيضًا في ذروة المتقين.

- ١ الجرح والتعديل، ١/٢٢٥، رقم الترجمة ١٢٥٢
- ٢ تاريخ بغداد، ٣/٤٤٣، وتهذيب الكمال، ٢/٣٨٢، رقم الترجمة ٣٣٢
- ٣ انظر: تاريخ بغداد، ٣/١٩٨
- ٤ انظر: مناقب الإمام أحمد، ص ١٤٧
- ٥ الجرح والتعديل، ٩/١٥٠، رقم الترجمة ٦٦٤، والتقدمة ١/٢٣٢
- ٦ التقدمة ١/٢٣٢-٣

## ٤٧. لا يعدل فلانا أحد عندي:

أطلقها يحيى القَطَّان على شيخه شُعْبَةَ قَائِلًا: "ليس أحد أحب إلي من شُعْبَةَ ولا يعدله أحد عندي." والعبارة مُطلَّقة في الدلالة على الأفضلية تحمل الإتيان وغيره، فلا ينبغي حملها على الإتيان إلا بدليل. والدليل على أنه أراد الإتيان ما أتبعها به في رواية قَائِلًا: "ليس أحد أحب إلي من شُعْبَةَ ولا يعدله أحد عندي وكان أعلم بالرجال."<sup>١</sup> فإذا داف العبارة المذكورة بذكر تفوقه في علم الرجال مما يدل على أنه أراد أفضليته في إتيان الحديث.

## النوع الرابع: ما فيه حصر العدالة والإتيان في قلة من الرجال:

ويراد بذلك استخدام ما يدل على تحجُّد التوثيق العام<sup>٢</sup> وهي ألفاظ المرتبة الثالثة كـ "ثقة" و"تيت" و"متين" في أسلوب يدل على أن الثقات محصورون في عدد قليل جدا من الرواة كواحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة. وهذا بخلاف الحقيقة، إذ الثقات كثيرون، بل أكثر من أهل المرتبتين الأولى والثانية، وهذا يدل على أن القائل لمثل هذه العبارات ما أراد المعنى الأصلي للفظ، بل أراد الأكمل والأفضل.

وذلك لأن الحصر لا يُحمَّل على حقيقته إلا إذا كان مضمونه مطابقا للواقع، كما في قول القائل: "لا إله إلا الله". بمعنى حصر الألوهية في الله وحده. فإذا كان مضمون الحصر غير مطابق للواقع، كما في قول أحدهم: الرجل فلان. فيُحمَّل حيثئذ على المبالغة والادعاء المجازي.<sup>٣</sup> فلا يُحمَّل على حصر الرجولية في المذكور وحده، ونفيه عن سواه، بل يُحمَّل على حصر كمال الرجولية فيمن وُصف به.

وعلى هذا فإن العبارات التي تدل على حصر التوثيق المُطلق في عدد قليل جدا من الرواة من عبارات المرتبة الأولى للتعديل، لأنها تدل على الأفضلية في إتيان الحديث مع تضمن معنى تمام العدالة الدينية. وفيما يلي بعض تلك العبارات:

## ٤٨. الثقة فلان وفلان:

الحصر في عبارة: الثقة فلان وفلان في تعريف المبتدأ والخبر معا. لأن تعريف المبتدأ والخبر معا أحد أساليب أو طرق القصر عند البلاغيين.<sup>٤</sup> كما في قولهم: الرجل فلان. ويراد به كامل الرجولة.

١ المرجح والتعديل، ٣٦٩/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩، والتقدمة، ١٢٨/١، ١٦٠

٢ المرجح السابق، ٣٦٩/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩

٣ انظر: معنى تحجُّد التوثيق الدينامي، أو التوثيق المُطلق في ألفاظ وعبارات المرتبة الثالثة للتعديل

٤ انظر: البلاغة العربية، لعبد الرحمن بن حسن حينئذ، ٢٤/١

٥ انظر: المرجح السابق، ٥٤٤/١

ولا يراد به نفي الرجولة عن غيره.

ومن هذا الباب ما رواه ابن أبي حاتم بسنده إلى القلائس، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "حدثنا أبو جلد، فقال له رجل: كان ثقة؟ قال: كان صدوقاً، كان مأموناً، كان خياراً، الثقة شعبة وشفيان."

ومعلوم أن الثقات كثيرون، ولا يصح حصرهم في رجلين، فذلك يحمل على زيادة المبالغة في الوثوق، وبالتالي تدل هذه العبارة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة الدينية.

وأثرت عبارة مشابهة من أبي زرعة، ساقها ابن أبي حاتم قال: "سمعت أبا زرعة يقول: أبو شفيان روى عنه الناس. قيل له: أبو الزبير أحب إليك أم أبو شفيان طلحة بن نافع؟ قال: أبو الزبير أشهر، فعارده بعض من حضر فيه، فقال: تريد أن أقول هو ثقة؟ الثقة شفيان وشعبة."

ومن هذا الباب أيضاً قول أحمد: "تدري من الثقة؟ الثقة يحيى القطان."

#### ٤٩. الثبت فلان وفلان:

وهذه العبارة أيضاً من العبارات الدالة على الحصر لتعريف المبتدأ والخبر معاً. واستخدمه أحمد وابن معين. فقد قال أحمد: "الثبت بالعراق يحيى، وعبد الرحمن، ووكيع." وقال ابن معين: "الثبت بالعراق ووكيع."

#### ٥٠. حفاظ الحديث أو حفاظ الناس أو حفاظ بلدة كذا فلان وفلان:

قد يُطلق الحافظ بمعنى المُتَمَيَّن كما سبق في لفظ "أحفظ"، فإذا ورد بهذا المعنى فهو من الألفاظ الدالة على تجرّد الوثوق التام. وإذا حُصر في عدد قليل من المحدثين، دل على أفضليتهم على غيرهم في إتقان الحديث.

ومن أمثلة استخدامه بهذا المطلوب قول الثوري: "الحفاظ عندنا أربعة: عبد الملك بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد، وعاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري."

١ الجرح والتعديل، ٣/٣٢٨، رقم الترجمة ١٤٧١

٢ الجرح والمعمد، ١/٤٧٥، رقم الترجمة ٢٠٨٦

٣ علل أحمد برواية المروزي، ص ٤٧، رقم النصين ٤٤، و ٤٤

٤ انظر: تاريخ أبي زرقة الدمشقي، ص ٤٦٣

٥ المرجع السابق، الموضوع السابق

٦ انظر: الطبقات الكبرى، ٦/٣٣٣، رقم الترجمة ٢٥٣٦

وقوله: "حفاظ الناس ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالده وعبد الملك بن أبي سليمان العَرَزِيُّ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وحفاظ البصريين ثلاثة: سليمان العيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند، وكان عاصم أحفظهم."<sup>٨٥</sup>

ومنه قول ابن مهدي: "حفاظ الكوفة أربعة: عُمر بن مَرْة، ومحمّد بن كَهْمَل، وأبو كَحْصَن." "ومما يُؤَيِّدُ أنه أراد بهذا اللفظ هنا الأفضلية في إتقان الحديث، ما ورد عنه في رواية أخرى: "لم يكن بالكوفة أحفظ من" فذكرهم. "وفي رواية: "أربعة بالكوفة لا يُخْتَلَفُ في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو لخطيء، لا هم." ثم ذكرهم.

### ٥١. المتثبتون في الحديث أربعة:

وقد وردت هذه العبارة على لسان أحمد قال: "حفاظ الحديث [المتثبتين] في الحديث أربعة: سُفيان الثوري، وشعبة، وزهير، وزائدة."<sup>٨٦</sup>

والعَلَبُ هو الصّري وبالغ الاحتياط، والمحصّر في هذه العبارة ظاهر بلفظ أربعة، ومعلوم أن هناك متثبتون آخرون في زمانهم، كأمثال يحيى القطان، وابن مهدي، وابن السديني. فلذلك يُحتمل على المبالغة في التثبوت.

### ٥٢. ما يحفظ الحديث إلا فلان:

حفظ الحديث سمة تتوفر على وجه التمام في جميع الثقافات، لا سيما في العصر الذهبي الذي فاق فيه وانتشر اهتمام الناس بحفظ الحديث اهتماما لا يوجد له نظير في زمان آخر، فإذا حصرت في عدد قليل جدا من الرواة ذلك على المبالغة. واستخدمه ابن عبيّنة فقد قال ابن مهدي: "قدمت على سُفيان بن عبيّنة فجعل يسألني عن المحدثين فقال: ما بالعراق أحد يحفظ الحديث إلا سُفيان الثوري."<sup>٨٧</sup>

- ١ انظر: مقدمة المعرفة، ١/٧٢٢، والجرح والتصديق؛
- ٢ الجرح والتصديق، ١/٢٥٧، رقم الترجمة ١٤٢١، وانظر: ١/٩٦٧، رقم الترجمة ٨٨٣
- ٣ الجرح والتصديق، ١/١٧٦، رقم الترجمة ٧٤٤
- ٤ المرجع السابق، ١/١٧٠، ١/١٦٠، ١/١٥٧، و١/١٧٧، أرقام التراجم ٧٤٤، ٨٨٣، ١٤١، ٧٧٨ بالترتيب.
- ٥ المرجع السابق، التواضع السابقة
- ٦ هكذا في الرواية، والصحيح: المتثبتون مرفوعا بالواو.
- ٧ عجل أحمد برواية عبد الله، ١/٢٠١، رقم النص ٣٨٥٥
- ٨ الجرح والتصديق، ١/٢٤٣، رقم الترجمة ٩٧٣، والمقدمة، ١/٦٣٦

### ٥٣. أربعة لا يختلف في حديثهم:

قال عبد الرحمن بن مهدي: "أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يُخطئ، ليس هم." قاله في سلمة بن كهيل، ومنصور بن العنبر، وأبو حصين عثمان بن عاصم، وعمرو بن مرة، ويبدو أن المراد بعدم الاختلاف في حديثهم، عدم الاختلاف في صحة حديثهم، وهذه صفة جميع من وصف بالإتقان إلا أن حصرهم في أربعة دال على إرادة المبالغة، فأدى إلى ارتفاعهم إلى مرتبة الأفضلية في إتقان الحديث، وما يؤكد إرادة تفوقهم على سائر الفقهاء والمتقنين ما أتبعه ابن مهدي قائلًا: فمن اختلف عليهم فهو يُخطئ ليس هم. بمعنى أنه من خالف واحدا منهم، حكم عليه بالخطأ. فكانت بمثابة الموازين يقاس بهم رواة آخرون. وعلى هذا تكون العبارة دالة على التفوق في إتقان الحديث، فتكون دالة على تمام العدالة الدينية عرفًا، لما سبق مرارًا من أن العبارات الدالة على الإتقان تُدلُّ على العدالة عرفًا.

### ٥٤. الحجَّة على المسلمين الذين ليس فيهم لبس:

أطلقها أبو حاتم على جماعة من الثقات قائلًا: "الحجَّة على المسلمين الذين ليس فيهم لبس" سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وسفيان ابن عيينة وبالشام الأوزاعي. "والأصل في لفظ حجَّة أنه مرادف للثقة فهو يدلُّ على تمام العدالة والإتقان. وتعريف المبتدأ والخبر معا يفيد الحصر وهو يفيد مع لفظ "على المسلمين" معنى الأفضلية، ويؤكد على فضلهم قوله: "الذين ليس فيهم لبس" فالعبارة بمجموعها تفيد أفضلية المذكورين في شدة الإتقان مع الدلالة على تمام العدالة، ويشهد لهذا المعنى حال المذكورين، فإنهم في قمة المحدثين والثقات، ولا تخفى مكانتهم المشتمل بعلم الحديث.

### النوع الخامس: ما فيه تفضيل الناقد راويا على نفسه:

إذا قدم الناقد أحدا على نفسه دل على أفضلية المقدم، لأن الناقد هو نفسه من أهل المرتبة الأولى. فمن قدمه على نفسه كان أولى بها.

وهذه العبارات لا تدلُّ على عظم مكانة الموصوف به، بل تدلُّ أيضًا على علو مرتبة الناقد، وتقواه، وخلوه من الغيبة والحسد، كما تدلُّ على رحابة صدره أيضًا، إذ لم تحمله المعاصرة على المنافسة،

١ المرجع السابق، ١٧٦/٤، رقم الترجمة ٧٤٢

٢ المرجع السابق، ١٦٦/٦، رقم الترجمة، ٨٨٣

٣ المرجع السابق، ٢٥٧/٦، رقم الترجمة ٦٤١

٤ المرجع السابق، ١٧٧/٨، رقم الترجمة ٧٧٨

٥ المقدمة، ٦٦/٢

بل عرف لقريبه فضله. وكان هذا هو الغالب على أجلة المشتغلين بعلم الحديث، وأحرى بهم، فهم أحق بكلمة التقوى وأهلها.

وقد وقفت على ألفاظ وعبارات من هذا القبيل، مع ملاحظة أنها كلها قليلة الاستخدام.

#### ٥٥. أستاذنا:

الأستاذ كلمة أعجمية، ومعناها لظاهر بالشيء العظيم، وقد تُطلق على المعلم، وهذه اللفظة عامة في خصال الخير فتحمل إتيان الحديث وغيره.

وقد أطلقها القوري سائلاً أحد القادمين من البصرة: "ما فعل أستاذنا شعبة؟" والدليل على إرادة الإتيان حال المقول فيه والقائل، فهما من المتقين، ولم يشتهروا بأمر آخر اشتجارهما به. وهذه العبارة تدل على عظم مكانة شعبة عند القوري، وعلى تفرقه على جميع المشتغلين بالحديث.

#### ٥٦. أحفظ مني:

قول الداقد: فلان أحفظ مني، بمعنى إتيان الحديث بحمل على الأفضلية فيه. وقد أطلقه شعبة على القوري قائلًا: "كان سفيان أحفظ مني." ويؤكد ما عقبه به قائلًا: "إذا خالفني سفيان في حديث، فالحديث حديثه."

وقال شعبة أيضًا في التستواري: "كان هشام أحفظ مني، وأقدم."

#### ٥٧. أكثر فائدة لك مني:

وقد أطلقها أحمد في إسحاق بن راهويه. فقد قال محمد بن إسحاق بن راهويه: دخلت على أحمد بن حنبل، فقال: "أنت ابن أبي يعقوب؟" قلت: بلى. فقال: "أما إنك لو لزمته؛ كان أكثر لفائدتك؛ فإنك لم تر مثله." وهذه العبارة محتملة للعدالة والإتيان، ويؤكد حال الرجل. ويحتمل أن يكون أحمد أراد منه ما هو أعم منه، أي أكثر فائدة في المعرفة، والعلم، سواء في الحديث أو غيره كالفقه والاستنباط فإن ابن راهويه كان له بصير بالعلمين.

١ انظر: المصباح المنور، ٨٢/٦، والمعجم الوسيط، ١٦/١

٢ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١٢٧/١

٣ شرح علل الترمذي، ص ٤٥٣، وسؤالات أبي داود، ٣٧/١

٤ المرجع السابق، ص ٤٥٣، وانظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٦٣/١

٥ التاريخ الكبير، ١٩٨/٨، رقم الترجمة ٢٩٠

٦ تاريخ بغداد، ١٢٢/٦

## ٥٨. إذا خالفني فلان فالحديث حديثه:

أطلقها لشعبة على الثوري قائلًا: "إذا خالفني سُفيان في حديث فالحديث حديثه" وقد أيد شعبة أخص تلاميذه به وهو يحيى بن سعيد القَطَّان حيث قال: "ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سُفيان أخذت بقول سُفيان." فمع حبه الشديد لشعبة يقدم عليه الثوري عند الخلاف لفضل إتيانه.

## ٥٩. ما خالفني أحد أشد علي من فلان:

أطلقها يحيى بن سعيد القَطَّان على يحيى بن زكريا بن أبي زائدة قائلًا: "ما خالفني بالكوفة أحد أشد علي من ابن أبي زائدة." وهي تدل على أن خلاف ابن أبي زائدة ليحيى القَطَّان مما يشق عليه، ويخشى على نفسه الخطأ دون ابن أبي زائدة. وهذا يدل على أنه مقدم عنده على نفسه. وبالتالي يكون مقدما على جميع الرواة لكون يحيى القَطَّان هو نفسه يفوق غيره من الرواة لا سيما المتشبهين منهم.

## ٦٠. تعني الناقد أن يكون عرض حديثه على فلان:

إذا تعني الناقد أن يكون عرض حديثه على رار من الرواة دل على أنه براء أهلا للنقد، بل يقدمه على نفسه، فلذلك رغب فيه شوقا إلى الأزياد في الإتيان. وقد صدوت عبارة دالة على ما ذكر من يحيى بن سعيد قال: "قال لي سُفيان بن سعيد: اتقي بكتبك انظر فيها فقلت له تريد أن تصنع بي كما صنعت بزائدة؟ قال: وما ضر زائدة؟ قال يحيى: لو دبت أفي كنت فعلت."

## ٦١. كنا إذا اختلفنا في شيء سألناه عنه:

هذه العبارة تدل على عظم مكانة الموصوف بها عند الناقد. وأنه الحكم الذي يرجع إليه عند الخلاف. والعبارة عامة من حيث دلالتها التلقوية فلا تحمل على إتقان الحديث إلا بقريته فمن وُصف بها بعد دلالة القريته أن المراد للاختلاف في الرواية، فهو في المرتبة العليا للتعديل. ومن أمثله قول الثوري: "كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعرا [هو ابن كدام] عنه." وقول أبي زرعة حاكيا مذكوره مع أحمد: "فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل أبا زكريا يحيى بن معين، فيقوم فيخرجه."

١ مقدمة المخرج والتصديق، ٦٣/١، وشرح علل الترمذي، ص ٤٥٣

٢ التاريخ الكبير، ٩٣/٤، رقم الترجمة ٢٠٧٧، وتاريخ ابن أبي خيثمة، ٢٢/٣، رقم النص ٣٩٧٦

٣ المخرج والتصديق، ١٤٤/٩، رقم الترجمة ٦٠٦

٤ مقدمة المخرج والتصديق، ٨٠/١

٥ المخرج والتصديق، ٣٦٨/٨، رقم الترجمة ١٦٨٥، وتقدمته ٧٥/٦

٦ انظر: سوالات ابن أبي شيبة لابن السدي، ص ٨١

٦٢. لو أتيت فلانا في بيته ثم حدثته لكان يستأهل:

وهذه العبارة تدلُّ على شدة تبجيل الناقد للراوي بحيث يراه أهلاً لأن يؤق، ويقصده الناقد حتى يعرض عليه الحديث، لا أن يأتي حتى يسمع أحاديثه. وهذا يدلُّ على أن الراوي عند الناقد بمنزلة أعلى من نفسه، فلذلك يرى نفسه أحوج إلى علمه. والظاهر أن سبب هذا التبجيل هو شدة إتيانته ومعرفة بالحدِيث، والقريظة الدالة عليه لفظية، وهي قوله: "فحدثته". وقد أطلق هذه العبارة يحيى القَطَّان على مُسَدِّد بن مُسَرَّهْد البصري قائلًا: "لو لني أنيكَ مُسَدِّدًا، فحدثته؛ لكان يستأهل." وفي رواية قال: "لو أتيت مُسَدِّدًا في بيته، فحدثته؛ لكان يستأهل."

### النوع السادس: أساليب آخر متفرقة:

وهي كثيرة، والجامع بينها أنها تدلُّ على الأفضلية في إتيان الحديث مع تمام العدالة الدينية كسائر الأساليب المتقدمة.

٦٣. لا يسأل عنه:

ويلاحظ بها قولهم: لا يسأل عن مثله. وقولهم: "من يسأل عنه؟" وقولهم: "لا يحتاج أن يسأل عنه." وقولهم: "لا تسأل عنه." ونحو ذلك. وهذه العبارات تطلق فيمن اشتهر أمره، أو ظهر ولم يحتاج إلى أدنى تأمل، وهي تعم الشديد من المدح والذم، ولا تحمل على أحدهما إلا بقريظة. فإذا دلت القريظة على أنها للمدح، لا تحمل على إتيان الحديث إلا بقريظة أخرى، لأن المدح أهم من أن يكون بسبب إتيان الحديث أو غيره. واستخدمه كوصف لرواة الحديث ابن ميمون،<sup>١</sup> وأحمد،<sup>٢</sup> وأبو حاتم، وهو أكثرهم استخداماً له. ومثال استخدامه في سياق يدلُّ على المبالغة في المدح، قول أحمد لما سئل عن إسحاق بن راهويه قال: مثل إسحاق يسأل عنه؟<sup>٣</sup> إسحاق عندنا من أئمة المسلمين.<sup>٤</sup> وقول أبي حاتم لما سئل عن أبي أمامة الأصبهاني - رضي الله عنه: "يقفه هو؟ قال: لا يسأل عن مثله؛ هو أجل من ذلك."<sup>٥</sup>

١ انظر: التاريخ الكبير، ١٧٣/٨، رقم الترجمة ٢٢٠٩

٢ الجرح والتصديق، ٤١٣/٨، رقم الترجمة ١٩٩٨

٣ انظر: الجرح والتصديق، ٧٧/٣، رقم الترجمة ٣٥٦

٤ انظر: تهذيب الكمال، ٣٦١/١١، رقم الترجمة ٢١٨٤

٥ انظر مثلاً: الجرح والتصديق، ٢٥٦/٢، رقم الترجمة ٩١٥، ٣٦٦/٢، ٤٢٣، و١٨٧ لرقم التراجم ١٣٠٦، ١٦٨، و١٩٨٧

٦ الجرح والتصديق، ٣٦٠/٢، رقم الترجمة ٧١٤

٧ الجرح والتصديق، ٣٦١/٤، رقم الترجمة ١٣٠٦

ومثال استخدامه في سياق يثقل على أن المراد به المدح للأفضلية في الإتيان قول أبي حاتم في يزيد بن هارون: "ثقة إمام صدوق في الحديث، لا يسأل عن مثله" ويتأكد جملة على إتيان الحديث لحال يزيد بن هارون الذي لم يشتهر بأمر آخر غير إتيانه للحديث.

ومثال استخدامه في سياق يثقل على حسن حال الرجل في الرواية من غير دلالة على إتيان الحديث قول ابن معين في شريك بن عبد الله النخعي: "شريك ثقة. من يسأل عنه ١٢"

ومن أمثله أيضاً ما ذكره ابن أبي حاتم قال: "سئل أبي عن شهاب الذي روي عن عمرو بن مرة، فقال: شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه يحتاج أن يسأل عنه."

ومثال استخدامه في سياق الجرح قول أبي حاتم في عقيل الحميدي: "هو منكسر الحديث ذاهب، ويشبه أن يكون أعرايها إذا روى عن الحسن البصري قال: دخلت على سلمان الفارسي فلا يحتاج أن يسأل عنه."

#### ٦٤. إليه المنتهى في التثبت:

التثبت هو التحري وبالغ الاحتياط. وقد أطلق أحمد هذا الوصف مقيداً بالبصرة على جماعة من كبار المحدثين تفوقوا على علماء البصرة في إتيان الحديث من جهة أو أخرى، فبرز بعضهم في التثبت في الرجال كإبني بن المقطل، ويحيى بن سعيد القطان، كما برز آخرون من ناحية إتيان الحديث كيزيد بن زريع، أو من ناحية الالتزام بالرواية باللفظ، وإتقانه كإبني أسد، وخالد بن الحارث.

- ١ المرجع السابق، ٢٩٥/٩، رقم الترجمة ١٤٥٧
- ٢ المرجع السابق، ٣٦٧/٤، رقم الترجمة ١٦٠٤
- ٣ المرجع السابق، ٣٦١/٤، رقم الترجمة ١٥٨٤
- ٤ المرجع السابق، ٢٩٩/٦، رقم الترجمة ١٣٦٤
- ٥ وهذه الجماعة هم ابن علية وبشر بن المفضل، ويهز بن أسد وحيان بن هلال، وخالد بن الحارث، ومعاذ بن معاذ، ويزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد القطان. انظر: الجرح والاصدق: ١٥٤/٤، رقم الترجمة ٥١٣، و ٣٦٦/٢، رقم الترجمة ١٤١٠، و ٣١٧/٣، رقم الترجمة ٢٩٧/٣، رقم الترجمة ١٣٤٤، و ٣٢٥/٣، رقم الترجمة ١٤٦٠، و ٢٤٩/٨، رقم الترجمة ١١٣٢، و ١٥٠/٩، رقم الترجمة ٦٤٤، و ٢٦٤/٩، رقم الترجمة ١١١٣.
- ٦ قال فيه أبو حاتم ثقة متثبت في الرجال. انظر: المرجع السابق، ٣٦٦/٢، رقم الترجمة ١٤١٠
- ٧ قال عنه أحمد: وكان يأخذ الحديث بتثبت. انظر: المعرفة والتاريخ ٨٣/٢
- ٨ قال أحمد هؤلاء الثلاثة أصحاب الشكل والنقط، يعني: بهز، وحيان، وعفان. تهذيب العهنيب: ٤٣٧/١، رقم الترجمة ٩٢٣
- ٩ قال أحمد: كان خالد بن الحارث يجيء بالحديث كما يسمع، وقد رفعه أحمد في الرواية باللفظ على معاذ بن معاذ ويحيى القطان. انظر: مؤالات المروزي ٢٩ و ٥٢٠

## ٦٥. انتهى الحفظ إلى...:

الوصف بالحفظ أو ما اشبه منه يُطلق عند أهل العلم بالحديث في الأغلب على المُتَمَيِّن له كما مر في الوصف بأحفظ. والنهاية غاية كل شيء وأحرى على هذا؛ فمن وُصف بهذه العبارة كان في قمة المُتَمَيِّن.

واستخدمه أحمد في جماعة من أهل الإتيان المتصفين بكمال العدالة، حيث قال: "انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، والحسن بن شجاع البلخي."<sup>١</sup>

## ٦٦. أمة وحده في هذا الشأن:

إطلاق لفظ الأمة على شخص للمدح معرُوف في العربية شاهده قوله جبل وعلا: ﴿ إِنَّ إِزْهِيَةَ كَانَتْ أُمَّةً قَالِنَا لِلَّهِ جَنِينًا وَلَمْ يَلِدْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾<sup>٢</sup> وقد قُسر على أوجه، منها: إمام هدى يقتدى به، وتتبع سنته، ومُعَلِّم الخير، والمنفرد بطريقة وحده؛ حيث كان على الإسلام ولم يكن في زمانه من قومه أحد على الإسلام غيره، وقائم مقام جماعة من الناس<sup>٣</sup>.

وأطلقه أحمد - في رواية ابنه عبد الله عنه - على شعبة حيث قال: "كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن."<sup>٤</sup> قال عبد الله مؤصِّحاً لقول أبيه المذكور: "يعني: في الرجال، وبصره بالحديث، ونتيجته وتنقيته للرجال."<sup>٥</sup> وهذا يستلزم كون حديثه في أعلى درجات الصحة ويستحيل صدور مثل هذه العبارات الرفيعة من أئمة التقد في غير عدله.

## ٦٧. تَسْبِيحٌ وَحْدِهِ:

قال ابن سيدة: "وقالوا في الرجل المحمود: هو تَسْبِيحٌ وَحْدِهِ، ومعناه أن العوب إذا كان كريماً

١ انظر: المحكم والمحيط الأعظم، ٢٢٤/٢، مادة

٢ انظر: تاريخ بغداد، ٤١/٩

٣ سورة النحل، ١٢٠

٤ تفسير ابن أبي عمير، ٢٣٠/٧

٥ انظر: تفسير الطبري، ٣١٩/١٧-٣١٩

٦ انظر: تفسير ابن أبي عمير، ٢٣٠/٧

٧ انظر: المفردات، ص ٨٦

٨ انظر: العلل ومعرفة الرجال، ٥٣٩/٢، رقم النص ٣٥٥٧

٩ المرجع السابق، الموضع السابق

لم يُنسج على منواله غيره، وإذا لم يكن كريمة نفيساً عُمل على منواله سُدَى' عدة أبواب، وقال ثعلب:  
نسيج وحده: الذي لا يُعَمَل على مثاله مثله.”

أطلقه ابن مهديّ عليّ ابن المبارك، وأحمد عليّ عبد الله بن إدريس، واللفظ وإن كان يُنَدُّ  
على الأفضلية إلا أنه عام يشمل الحديث وغيره من الفقه والحديث والعبادة، والجمع بين خصال الخير  
وغيرها من المعاني. ولذلك تحتاج إلى قرينة تُدَلُّ على أن المراد به الأفضلية في الحديث، والله أعلم.

## ٦٨. رجل أهل بلدة كذا:

المراد بكلمة ”رجل“ هنا الرجل كامل الرجولة، وهذه العبارة وصف عام لمن يبلغ ذروة  
الكمال في معنى من معاني الفضل. ولا تكون من عبارات التعديل إلا عند وجود قرينة تُدَلُّ على أن  
مراد المتكلم به الفضل في إتقان الحديث لا غيره.

وقد استخدمها كلفظة تعديل الثوريّ لما قيل له: ”مات شُعَيْبٌ، فاسترجع وترجم عليه، ثم  
قال: من رجل أهل البصرة بعد شُعَيْبٍ؟ فجعلوا يقولون: حمّاد بن سَلَمَةَ، وفلان، وفلان. فقال سُفيان:  
رجل أهل البصرة ذلك الأزوق“، يعني حمّاد بن زيد، والقرينة قوله: ”بعد شُعَيْبٍ“، فإن شُعَيْبٌ اشتهر  
بإمامته في الحديث.

## ٦٩. شيخ الإسلام:

يدل على عظم ما قدمه الموصوف به من خدمات جليلة للإسلام والمسلمين، من علم، أو  
إصلاح، أو دعوة، أو جهاد. <sup>١</sup> وقد تحدث السخاويّ بإسهاب في مدلول هذا اللفظ، وذكر أشهر من  
يطلق عليه، وقد ذكر شروطاً لا بد من وجودها فيمن يُطلق عليه، إلا أن استخدام أئمة التقد هُتته  
اللفظة— بخلاف الشروط التي ذكرها السخاويّ— بمعنى جلالة الرجل في خدمة الدين بأي وجه من  
الوجوه.

- ١ سدى الثوب بمعنى فحجه هنا مجازاً. وإنما يطلق لغة على ما يمتد طويلاً في التسيج، وينسج بحبوط النسج العرضية  
التي تسمى اللُحْنَةُ. انظر: المعجم الوسيط، ٤٢٦/١، ٨٢٥/٢.
- ٢ المحصم والمحيط الأعظم، ٢٥٣/٣.
- ٣ تكثر: مقدمة الجرح والتصديل، ص ٢٦٨.
- ٤ انظر: العلل ومعرفة الرجال، ٤٣٦/٤، رقم النص ٩٧٣.
- ٥ الأزوق الأعشى، والزرّوق العسي انظر: القاموس المحيط، ٤٧٠/٤، مادة زرق، وكان حماد بن زيد سرّحه الله—  
ضريراً. انظر: ثقات ابن حبان، ٤١٨/٦.
- ٦ مقدمة الجرح والتصديل، ١٧٧/١.
- ٧ وقد تحدث السخاويّ في هذا اللفظ، ومن أطلق عليه مُفَضَّلاً من غير اقتصار على المحسنين. انظر: الجواهر  
والدرر، ٦٥/٢ - ٦٨.

وقد استخدمه أحمد في أبي الوليد الطيالسي، وكلامه يشعر بأنه لم يرد به إلا المرتبة العليا للتعديل، إذ قال: "وأبو الوليد اليوم شيخ الإسلام، ما أقدم عليه اليوم أحدا من المحققين." وكذلك قوله لما قال له رجل: "عمن ترى أن نكتب الحديث؟ فقال: اخرج إلى أحمد بن يوسف فإنه شيخ الإسلام." وقد قال فيه أبو حاتم: "كان ثقة متقنا."

٧٠. ميزان:

تهيبه للراوي في كمال إتقانه للحديث بالميزان، فكما أن للميزان يُعرف به وزن الأشياء، كذلك يُعرف مدى إتقان الرواة الآخرين، وضبطهم، وصحة أحاديثهم بالمقارنة مع أحاديث الراوي الموصوف به. ولا يكون بهذه المثابة إلا من اتصف بالأفضلية في كمال العدالة والضيظ. وقد أطلقه القوري على عبد الملك بن أبي سليمان أكثر من مرة. فقال مرة: "حدثني الميزان - وقال بيده هكذا كأنه يزن - حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان". وقال مرة: "موازين الكوفة..." فعدهم، منهم: عبد الملك بن أبي سليمان<sup>١</sup>. وقال ابن المبارك عن القوري: "وسئل عن عبد الملك بن أبي سليمان، فقال: ذاك ميزان." وقد عدّه سُفيان القوري من حفاظ الناس أيضًا.<sup>٢</sup>

٧١. إمام:

كل من اتقى به وقَّع في الأمور فهو إمام. فهو بهذا المعنى لفظ عام يشمل من كان كذلك في علم الحديث وغيره من العلوم والأوصاف كما يُطلق على أوصاف حسنة وسيئة. بدليل قوله تعالى: ﴿وَحَلَّلْنَاهُمْ أَيَّةَ يَهُودِيٍّ يَأْمُرُنا وَأَرْحَمَهُنَّاءَ الْيَوْمِ فَضَّلْنَا الْغَيْرِيَّتْ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيسَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا غَيْرِيَّةً﴾<sup>٣</sup>، وقوله جل وعلا: ﴿وَإِذْ لَكُنَّا أَيَّمَانَهُمْ مِنْ بَدِّ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَتَنَّاوُا أَيَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْسَرَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ بَلَّغُونَ﴾<sup>٤</sup>

١ تهذيب الكمال، ٣٠/٤٤٨، رقم الترجمة ٦٥٨٤  
٢ أحمد بن يوسف هو أحمد بن عبد الله بن يونس العمبي، أبو عبد الله الكوفي، وقد ينسب إلى جده. انظر: تهذيب الكمال، ١/٣٧٧، رقم الترجمة ٦٤  
٣ المرجع السابق، الموضع السابق  
٤ الجرح والتصديق، ٤/٥٧  
٥ انظر: تاريخ بغداد، ٤/٤٩٠  
٦ سوالات الأجنبي، ١/٣٣٣، رقم النص ٥٧٠  
٧ انظر: الجرح والتصديق، ٥/٣٦٦، رقم الترجمة ١٧١٩  
٨ انظر: مقدمة الجرح والتصديق، ١/٧٢  
٩ كتاب العين، كتاب المنزلة، ٤/٤٩٤  
١٠ سورة الأنبياء، ٧٣  
١١ سورة التوبة، ١٤

أما في الاصطلاح فهو لفظ تعديل، ولم أقف على أي مثال لاستخدامهم له في وجه من وجوه الشر. ووجدت الثقات المتقدمين أحياناً يُقيدونه بالحديث أو بما كان مرادفاً له كقولهم "إمام في الحديث" أو "إمام في الرواية"، ولا إشكال حيث أنه في كون هذا اللفظ من ألفاظ المرتبة الأولى للتعديل. وقد استخدمه كل من ابن عُيَيْتَةَ، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وأحمد، وأبو حاتم.

وإذا أطلقوا لفظ الإمام -وهو الأكثر- فالذي ظهر لي من تتبع استخدامهم هذا أنهم يريدون به أيضاً الإمامة في الحديث، وذلك إما بدلالة سياق الكلام عليه، كما في قول أحمد وسئل عن أبي زكريا الحناني، يحيى بن عبد الحميد الكوفي: "تركناه بقول عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، لأنه إمام."<sup>١٣</sup>

وكما في قول أبي حاتم في يحيى بن أبي كثير: "إمام؛ لا يحدث إلا عن ثقة."

وكفوله في مالك: "إمام أهل الحجاز، ثم قال: وهو أئمة أصحاب الزهري، وابن عُيَيْتَةَ، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم مالك. ومالك نقي الرجال نقي الحديث. وهو أنقى حديث من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عُيَيْتَةَ وأقل خطأ منه. وأقوى من معمر وابن أبي نجيبة."<sup>١٤</sup> فالأمر الستة التي ذكرها -بعد ذكر إمامته- تخصص بالحديث.

وأحياناً يظهر كون الإمامة مختصة بالحديث، بوزودها مقيدة في رواية أخرى كما في قول ابن عُيَيْتَةَ في مالك في التاريخ الصغير: "مالك إمام."<sup>١٥</sup> بينما نقل عنه البخاري في التاريخ الكبير أنه قال: "كان مالك إماماً في الحديث."<sup>١٦</sup>

- ١ أطلقها على مالك. انظر: التاريخ الكبير، ٣١٠/٧
- ٢ أطلقها على مالك. انظر: التاريخ الكبير، ٣١٠/٧، والتاريخ الصغير، ٢٠٩/٢
- ٣ أطلقها على شعيب. انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ١١٨، و١٤٦، و١٩/٢، وعلى الثوري. انظر: المرجع السابق، الموضوع السابق. وكذلك أطلقها على كل من الأوزاعي، ومالك، والثوري، ومحمد بن زيد معا. انظر: المرجع السابق، ٤٠٣/١، والجرح والتعديل، ٢٦٧/٥
- ٤ استخدمها في جدير بن عبد الحميد. انظر: تهذيب الكمال، ٤٤٨/٧، رقم الترجمة ٤٦، ومحمد بن يحيى الذهلي النيسابوري. انظر: المرجع السابق، ٦٢٤/٢٦، رقم الترجمة ٥٦٨٦
- ٥ أطلقها على هشام بن عروة. انظر: الجرح والتعديل، ٦٤/٦، رقم الترجمة ٤١٩
- ٦ انظر: تاريخ بغداد، ٣٤٤/٤، وتهذيب الكمال، ٤١٤/١٥، رقم الترجمة ٣٣٨٤
- ٧ المرجع السابق، ١٤٢/٩، رقم الترجمة ٥٩٩
- ٨ مقدمة الجرح والتعديل، ٢٧/١
- ٩ مقدمة الجرح والتعديل، ٢٠٠/٤
- ١٠ للمرجع السابق، ٣١٠/٧، رقم الترجمة ١٣٢٣

وكما في قول ابن مهدي: "أئمة الناس في زمانهم - وفي رواية: "زماننا" - أربعة". وفي بعض الروايات الأخرى: "الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان، وسجاد بن زيد".<sup>٢٤</sup>

وأحيانا يظهر كون الإمامة مختصة بالحديث بالنظر في حال من وصف به حتى يتضح أن جهة تقدمه على الغير معرفته بالحديث لا غير كما في قول أحمد في عبد الرحمن بن مهدي: "إمام من أئمة المسلمين". وكقول أبي زرقة في محمد بن يحيى النيسابوري: "إمام من أئمة المسلمين".<sup>٢٥</sup> وكقول أبي حاتم في كل من أبي زرقة وابن معين: "إمام".<sup>٢٦</sup> وهؤلاء الموصوفون به لم يُذكرُوا بغير شيء، كما ذكرُوا به في الحديث.

وأحيانا يظهر كون الإمامة مختصة بالحديث بشهادة إمام آخر على كونه في قمة أهل الإتيان، وذلك كقول أبي حاتم في بهز بن أسد: "إمام صدوق ثقة".<sup>٢٧</sup> وقد ذكره أحمد فيمن إليه المنتهى في الثبوت.<sup>٢٨</sup> وهناك أمثلة أخرى لإطلاقهم لفظ الإمام مع وجود قرينة من القرائن الداخلية أو الخارجية على أنهم أرادوا به الأفضلية في الحديث عند أحمد، وأبي زرقة، وأبي حاتم، والنسائي.<sup>٢٩</sup>

وبجانب ذلك، هناك أمثلة كثيرة لاستخدامهم له لدى الثوري، وابن عتيبة، وابن معين، وأبي زرقة، وأبي حاتم، والترمذي<sup>٣٠</sup> مطلقاً من غير تقييد، ويكون الموصوف به اشتهر في إتيان الحديث كما اشتهر في وصف آخر كهارته في الفقه، أو الزهد، ولم أعتز على قرينة تعين أحد الاحتمالات. ولكنه تبين لي بعد دراسة هذه الأمثلة أن الموصوفين به دائماً يمتازون بإتيان الحديث. وهذا يدل على أنهم لا يرون أحداً يستحق اسم الإمامة إلا إذا اتصف بالإتيان في الحديث، والله أعلم.

- ١ انظر: مقدمة الجرح والتصديح ١١/١٤
- ٢ للرجوع السابق ١١٨/٩
- ٣ انظر: المرجع السابق ١٤٠٣/١ والجرح والتصديح ٢٩٧/٥، رقم الترجمة ١٢٥٧
- ٤ تاريخ بغداد ٢٤٦/١٠
- ٥ الجرح والتصديح ١٢٥/٨، رقم الترجمة ٥٦١
- ٦ انظر: مقدمة الجرح والتصديح ٣٣٤/٦ والجرح والتصديح ٣٢٦/٥، رقم الترجمة ١٥٤٣، و١٩٢/٩
- ٧ الجرح والتصديح ٤٣١/٢
- ٨ المرجع السابق ٤٣٧/٤، رقم الترجمة ٩٧١٥
- ٩ انظر: مقدمة الجرح والتصديح ١/٦٦، و٢٥٥، والجرح والتصديح ٤٣٧/٤، و٣٢٥/٣، و١٠٨/٤، و١٤٧، و٢٤٥، و٢٤٧، و٢٩/٥، و١٢٩/٦، و١٢٩/٩، و٢٦٩/٩، و٢٦٥، و٢٩٥، وجامع الترمذي ٢٩/٦٣، وسؤالات ابن هاني ٢٤٣/٢، رقم النص ٢٢٨٢، ومسنخ الكمال للنسائي ص ٧٥
- ١٠ انظر للأمثلة المذكورة: مقدمة الجرح والتصديح ١٠٨٣/١، و٢٠٣، و٢٦٥، و٤٨٤، والجرح والتصديح ٤٩/٤، و٧٠، و٢١٠، و٦٧/٤، و١٥٧/٥، و٩٤، و٣٥٨، و١٣٩/٨، وسؤالات ابن هاني، أرقام النصوص ٢٢٣/٣، و٢٢٨٤، وتاريخ بغداد ١٥٤/٣، وتهذيب الكمال ٤٧٣/٣٠، ومسنخ الكمال ص ٦٢، وتاريخ أبي زرقة المصنف ص ٢٠٤، رقم النص ١٠٨٢، والمعلل لأحمد ٤٣٨/١، ورواية الثوري ٥٣/٤

ومن أمثلته قول النَّسَائِي في إسحاق بن راهويه: "أحد الأئمة." وهو ممن اعجاز بإتقان الحديث كما امتاز بمعرفته التفهيمية.

ومن أمثلته أيضًا ما جاء فيما رواه أبو طالب عن أحمد قال: "دخل على مالك الأوزاعي وسُفيان، فلما خرجا من عنده، قال: أحدهما أكثر علينا من صاحبه ولا يصلح للإمامة، والآخر يصلح للإمامة. قال أبو طالب: قلت لأبي عبد الله: فالذي عنى مالك أنه أعلم للرجلين، هو سُفيان؟ قال: نعم." وهذا يدل بوضوح أنه أراد معنى آخر غير إتقان الحديث، لعله الأفضلية في مهارته في استخراج المسائل الفقهية، أو رعاية المسلمين، وإصلاح شأنهم. لكن ليس فيه دليل على نفي معنى الإتقان. والجدير بالملاحظة أنه أثبت الإمامة للأوزاعي، الذي هو أيضًا من الأفاضل في الإتقان. فكان إتقان الحديث عنده الشرط الأساسي للإمامة، لا ينفك عنه، وإن اشترط وصفاً آخر معه. ولفظ آخر يمكن القول بأن إتقان الحديث جزء من معنى هذا اللفظ هنا، وإن لم يكن تمام معناه. والله أعلم.

فالخلاصة أن لفظ الإمام يدل على إتقان الحديث دلالة مطابقة، أو دلالة تضمن بخلاف ما ذهب إليه الشافعي من أن لفظ الإمام بمرتبة اليقظة مجرداً.

والجدير بالذكر هنا أن ابن مهدي أطلق عبارة "إمام في السنة" وأراد به غير الحديث، وصناعته، وإنما أراد الإمامة في الفقه والاستنباط، بناء على تفرقتهم في الغالب بين الحديث والسنة. فقد قال ابن مهدي: "الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في السنة، إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث ليس بإمام في السنة، فأما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسُفيان الثوري." بينما قال في رواية أخرى: "سُفيان الثوري إمام في السنة، إمام في الحديث وشعبة بن الحجاج إمام في الحديث وليس بإمام في السنة." فالظاهر من أقوال ابن مهدي، وكذلك من عرفهم في لفظ السنة أن الإمامة في السنة مغايرة للإمامة في الحديث، وأنها يمكن اجتماعها وانفرادها. فالأصل أن يحمل الإمامة في السنة على التضم في الاستنباط إلا إذا ثبت العكس بخلاف الإمامة في الحديث.

- ١ شَيْخَةُ النَّسَائِي، ص ٦٢
- ٢ انظر: مقدمة الجرح والتعديل، ٥٩/١
- ٣ دلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة لفظ البيت على البيت، ودلالة العضن دلالة على جزء ما وضع له كدلالة لفظ البيت على السقف لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان. انظر: المستصفى من علم الأصول، ٧٤/١
- ٤ انظر: فتح المغيب، ٢٧٩/٢
- ٥ مقدمة الجرح والتعديل، ١١٨/١
- ٦ مقدمة الجرح والتعديل، ١٩/٢

## ٧٢. يُقْتَدَى بِهِ:

ومعنى الاقتداء في كلام العرب بالرجل اتباع أثره، والأخذ بهديه. يُقال: "فلان يقدر فلانا إذا نما نحوه، واتبع أثره."<sup>١</sup> والاقتداء طلب موافقة الغير في فعله. وإطلاق هذا الوصف يستلزم بلوغ الموصوف به ذروة أهل زمانه في استقامة فعله، وحسن سيرته. وهو وصف عام من حيث الدلالة اللغوية لا يختص بالحديث.

أما في عرف المحدثين فإنني لم أجدهم يستخدمونه في غير الأفاضل في إتقان الحديث. ويتبع استخدامهم له ظهري أنه مرادف للفظ الإمام؛ ومن هنا يمكن أن يقال فيه أنه هو الآخر يدل على الأفضلية في إتقان الحديث إما بطريقة المطابقة أو بطريقة التضمن، والله أعلم.

ومن أمثلة استخدامه ما روى الدوري أنه قال ليعقوب بن معين: "ما ترى في رجل فرط في العلم حتى غير؟ فلم يفر على الحديث؛ يكتب جامع سفيان بيده، ويعمل بما فيه؟ قال: كان سفيان إماما يقتدى به."<sup>٢</sup> وهو يحتمل هنا إتقان الحديث وحده، ويحتمله مع المهارة في الفقه.

وأطلقه أحمد على أبي جعفر الثَّقَلِينِي، عبد الله بن محمد بن علي بن ثَقِيلٍ، قائلا: "أبو جعفر الثَّقَلِينِي أَهْلٌ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ."<sup>٣</sup> وفي رواية أنه سُئِلَ عن أبي جعفر هذا يروي عن أبي قتادة عبد الله بن واقد الحُرَازِيِّ مولى بني هَاشِمٍ، فقال: "دعه، فإن القوم أعرف بأهل بلادهم؛ وأبو جعفر أَهْلٌ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ."<sup>٤</sup> فدل السياق أنه لم يُرد إلا إتقان الحديث.

## ٧٣. كَأَنَّهُ خُلِقَ لِهَذَا الشَّأْنِ:

هذه العبارة تدل على كثرة اشتغال الموصوف بها بالحديث، وسعة معرفته له، وبراعته ومهارته الفائقتين فيه، حتى كأنه هو الغرض من خلقه، لا غير.

وقد أطلقها ابن المبارك على الثَّوْرِيِّ قال: "ما رأيت مثل سفيان؛ كأنه خُلِقَ لِهَذَا الشَّأْنِ."<sup>٥</sup>

وأطلقها أحمد على يحيى بن معين قائلا: "هاهنا رجل خلقه الله لهذا الشأن؛ يظهر كذب

الكتابين."<sup>٦</sup>

١ تفسير الطبري، ٥٢٠/٦١

٢ انظر: تفسير القرطبي، ٣٥/٧

٣ تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٥٣٣/٤، رقم النص ٣١٠٩

٤ ثقات ابن عبان، ٣٥٧/٨، وتهذيب الكمال، ٩٢/١٦، رقم الترجمة ٣٥٤٥

٥ انظر: المجروحين، ٣٠/٢

٦ مقدمة المرحوم والصفحة ٥٥٦/١

٧ تاريخ بغداد، ٢٥٠/٦

كما أطلقها أبو حاتم على شُعْبَةٍ قَائِلًا: "كَانَ شُعْبَةً بَصِيرًا بِالْحَدِيثِ جَدًّا، فَهِيَ لَهُ كَأَنَّهُ خَلِيقٌ لِهَذَا الشَّيْءِ."<sup>١</sup>

#### ٧٤. أمير المؤمنين في الحديث أو أمير المحدثين:

تشبيه للموصوف به بخليفة المسلمين في وجوب طاعته، والانتقياد لما يأمر به، وينهى عنه. فهي شهادة للموصوف به في التفوق، في المهارة في الحديث، ونقده، ومن كان بهذه المثابة يكون في أعلى مراتب الاحتجاج، ولأجل هذا حتى هذه العبارة أن تعد من عبارات المرتبة الأولى للتوثيق. وقد أطلقه بهذا المعنى شُعْبَةُ<sup>٢</sup>، والثَّوْرِيُّ<sup>٣</sup>، وأحمد<sup>٤</sup>، وابن مَعِين<sup>٥</sup>.

إلا أنه قد تصرف قرينة هذه العبارة عن إرادة معنى إتقان الحديث. كما في إطلاق شُعْبَةَ هذه العبارة على محمد بن إسحاق صاحب المغازي<sup>٦</sup>، فالقرينة الصارفة شهرة هذا الرجل بكونه دون أهل الإتقان<sup>٧</sup>، فيكون شُعْبَةَ إنما أراد بهذه العبارة سعة علمه بالحديث من غير إرادة الإتقان. ويؤيده وروده مقيداً بالحفظ في رواية أخرى عن شُعْبَةَ حيث قال: "محمد بن إسحاق أمير المحدثين بحفظه."<sup>٨</sup> وقد سبق أن ذكرت أن الحفظ يطلق أحياناً بمعنى سعة العلم دون الإتقان. وعلى هذا يحمل قول شُعْبَةَ: "إن كان أحد يستأهل أن يُسَوَّدَ في الحديث، فمحمد بن إسحاق."<sup>٩</sup>

#### ٧٥. سيد القراء:

السَّيِّدُ لَهُ مَعَانِي، وَلَعَلَّ أَشْهَرَ مَعَانِيهِ، وَأَقْرَبَهَا إِلَى مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ هُوَ الَّذِي يَفُوقُ فِي الْخَيْرِ قَوْمَهُ<sup>١٠</sup> وبهذا المعنى قوله تعالى في وصف يحيى عليه السلام: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾<sup>١١</sup>. وأما لفظ

١. مقدمة الجرح والتصديح، ١٢٩/١.
٢. أطلقه بهذا المعنى علي الثَّوْرِيُّ. انظر: التاريخ الصغير، ٢٤٣/٤.
٣. أطلقه على شُعْبَةَ. انظر: التاريخ الكبير، ٤/٢٤٥، رقم الترجمة ٢٦٧٨، وعلى ابن أبي الزناد. انظر: الجرح والتصديح، ٤٩/٥، رقم الترجمة ٤٢٧.
٤. أطلقه مُطْلَقًا على ابن راهويه، والسيلق بنُّدُل على إرادة التقييد بالحديث. انظر: تاريخ بغداد، ١٤٤/٣.
٥. أطلقه على الثَّوْرِيِّ. انظر: الجرح والتصديح، ٤/٢٤٥، رقم الترجمة ٩٧٤.
٦. انظر: الجرح والتصديح، ١٩٢/٧، رقم الترجمة ١٠٨٧.
٧. انظر أقوال العلماء في بيان ضعفه في تهذيب الكمال، ٤١٩/٢٤-٤٦، وتهذيب التهذيب، ١٢/٩-٤٦.
٨. انظر: التاريخ الكبير، ١٠/٦، رقم الترجمة ٦١.
٩. مقدمة الجرح والتصديح، ١٥٢/٨.
١٠. ذكر هذا المعنى الأزهري في تهذيب اللغة، ٣٠٩/٤.
١١. سورة آل عمران، ٣٩.

”القرء“ فإنه وإن اشهر استخدامه لمن جمع القرآن الكريم حفظاً وتعلماً لقرائه؛ إلا أنه قد يطلق بمعنى المحدثين. ومنه قول مالك: ”كان محمد بن الشكير سيّد القراء، لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلا كاد يبكي.“<sup>١</sup> والدليل على أنه أراد بالقرء المحدثين قوله: لا يكاد أحد يسأله عن حديث، ولم يوصف محمد بن الشكير بتعلمه القراءات. بقاء على هذا، يمكن القول بأن التعبير بسيد القراء في قول مالك يدل على إتقان الحديث.

## ٧٦. ما أقدم عليه أحدا:

وهذه العبارة مُطلّقة في الأفضلية تحتل إتقان الحديث وغيره، ولا تحصل على إتقان الحديث إلا بدليل، ومن أمثلة استخدامه مقيداً بالحديث قول ابن مهديّة: ”ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحدا.“<sup>٢</sup>

ومن هذا الباب قول يحيى بن سعيد في الأشعث الحمراني: ”ما أكاد أقدم عليه أحدا في الصدق.“<sup>٣</sup>

وقول أحمد في أبي الوليد الطيالسي: ”رأبو الوليد اليوم شيخ الإسلام، ما أقدم عليه اليوم أحداً من المحدثين.“<sup>٤</sup>

ويمكن أن يلتحق به ما ذكره ابن المديني عن بشر بن النّفطّل قال: ”لقيت الغوري بمكة فقلت له: من آمن من تركت على الحديث بالكوفة؟ قال: منصور بن المعتمر، فمن آمن من تركت أئمتنا على الحديث بالبصرة؟ قلت: يونس بن عبيد.“ قال علي: ”وهذا بعد موت أيوب. قال علي: وهذا قبل أن يحدث ابن عون، ولو كان ابن عون قد حدث، ما أقدم عليه عندي أحد.“<sup>٥</sup>

## ٧٧. حديثاً أسعده من فلان أحب إلى من عشرين من غيره:

هذه العبارة واضحة الدلالة على التفوق في إتقان الحديث. فتكون دالة على العدالة الدينية عرفاً كما سبق، وقد أطلقه ابن عُيَيْنَةَ قائلًا: ”أخبرنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة ثقة، وحديثاً أسعده من عمرو أحب إلى من عشرين من غيره.“<sup>٦</sup>

- ١ التاريخ الأوسط، ٣١٦/٤، رقم النص ١٥٢٣
- ٢ مقدمة المرح والصدّيل، ١٤/٢
- ٣ علل أحمد برواية عهد الله، ٤٢٩/٣، رقم النص ٥٠٢
- ٤ تهذيب الكمال، ٤٢٩/٣٠، رقم الترجمة ٦٥٨٤
- ٥ تاريخ دمشق، ٣٣٧/٣١، وتهذيب الكمال، ٣٩٧/١٥
- ٦ المرح والصدّيل، ٤٣٦/٦، رقم الترجمة ١٤٨٠، والتقدمة، ٤٩/٦

## ٧٨. ما أبالي إذا وافقني فلان من خالفني:

وهذا يدل على شدة اعتماد الناقد على إتيان الراوي الموصوف به، وعلى أنه أفضل عنده من غيره من سائر المحدثين. وقد أطلق هذه العبارة حماد بن زيد، ويحيى القطان. فقال حماد: "إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه كان يكره ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة."<sup>١</sup>

وأطلقها يحيى القطان على عثمان بن مسلم الباهلي قائلًا: "ما أبالي إذا وافقني عثمان من خالفني"<sup>٢</sup> وهذا المعنى ما ذكره أحمد قال: "كان يحيى بن سعيد يقول: إذا خولفت أحب أن يوافقني عثمان"<sup>٣</sup> وقد شهد يحيى بن معين بالتزام يحيى القطان بما ذكره إذ قال ابن معين: "كان يحيى بن سعيد إذا تابعه عثمان على شيء ثبت عليه وإن كان خطأ، وإذا خالفه عثمان في حديث عن حماد رجع عنه يحيى لا يحدث به أصلاً."<sup>٤</sup>

وقد أطلق يحيى القطان عبارة كهذه على معاذ بن معاذ أيضًا قائلًا: "ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز مثل معاذ بن معاذ، وما أبالي إذا تابعني معاذ من خالفني."<sup>٥</sup>

## ٧٩. عرض فلان أحب إلي من سماع غيره:

من هذا الباب ما ذكره عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول قال يحيى بن سعيد: "عرض عبد الرحمن بن مهدي أحب إلي من سماع غيره."<sup>٦</sup> بينما جاء في رواية عبد الرحمن بن أبي حاتم عن يحيى ابن سعيد القطان قال: "ما قرأ عبد الرحمن بن مهدي على مالك أتيت مما سمع الناس."<sup>٧</sup> والعرض هو القراءة على المحدث، بينما السماع هو أن يقرأ الشيخ الحديث، فيحفظه الطالب، وقد اختلفوا في تقديم أحدهما على الآخر، فمن قائل السماع مقدم على العرض نظرًا إلى قلة احتمال الخطأ فيه لقلة احتمال انشغال الشيخ.<sup>٨</sup> ومن قائل العرض مقدم على السماع؛ نظرًا إلى قوّة

١ المرجع السابق، ٣٧٠/٤، رقم الترجمة ١٦٠٩، والقدمة ١٦١/١

٢ المرجع السابق، ٣٠/٧، رقم الترجمة ١٦٥

٣ هلل أحمد برواية عبد الله ٣٤٣/٢، رقم النص ٢٥٢٥، وانظر أيضًا ٣٦٤/٢، ١٣٤/٣، أرقام التصحيح ٢٦٠٧، ٥٨٤٧

٤ هو حماد بن سلمة

٥ تاريخ بغداد، ٢٠١/١٤، رقم الترجمة ٦٦٦٨

٦ المبرج والتعديل، ٢٤٩/٨، رقم الترجمة ١١٣٢

٧ هلل أحمد برواية عبد الله، ٢٦٢/٣، رقم النص ٥١٥٩

٨ المبرج والتعديل، ٢٨٩/٥، رقم الترجمة ١٣٨٢، والقدمة ٢٥٤/٩

٩ انظر: الكفاية، ص ٢٥٩

١٠ المرجع السابق، ص ٢٧١ - ٢٧٣

احتمال إتقان الطالب لما قرأه<sup>١</sup> ومن قائل إنهما سواء لا فرق بينهما. وهذا الأخير هو ما اختاره أكثر المحدثين<sup>٢</sup>، ومذهب يحيى بن سعيد تقديم السماع على العرض إذ قال: "إذا قرأت على المحدث كان أحب إلي؛ لأنه يصح لي ككتابي"<sup>٣</sup> وعلى هذا، كونه يرجح عرض ابن مهدي على سماع غيره يُدُلُّ على شدة اعتماده عليه؛ إذ صار المرجح وهو العرض عند يحيى القطان بسبب ابن مهدي راجحاً. وهذا يُدُلُّ على أنه أفضل عنده من غيره من صلوات الرواة.

#### ٨٠. ما يُدُلُّ على ترجيح الناقد للراوي عند الخلاف:

ومن هذا الباب قول يحيى القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي وإذا خالفه سُفيان، أخذت بقول سُفيان.<sup>٤</sup>

ومن أمثلته ما ذكره الدوري قال: "سمعت يحيى يعني ابن معين يقول: ليس أحدٌ يخالف سُفيان الثوري إلا كان القول قول سُفيان. قلت: وشعبة أيضاً إن خالفه؟ قال: نعم. قلت لأبي زكريا: فإن خالف شعبة في حديث البصريين، القول قول من يكون؟ قال: ليس يتكاد يخالف شعبة سُفيان في حديث البصريين."<sup>٥</sup> وقال أبو داود: "بلغني عن يحيى بن معين: كل من خالف سُفيان، فالقول قول سُفيان."<sup>٦</sup>

ومن أمثلته أيضاً قول أبي حاتم: "إذا اختلف ابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وابن عيينة في حديث أخذ بقول يحيى بن سعيد."<sup>٧</sup>

#### ٨١. شك فلان أحب إلي من يقين غيره:

إن اليقين راجح على الشك، إلا أنه قد ينعكس الأمر إذا كان الشاك حذراً غاية الحذر، فلا يستجيز لنفسه أن يروي ما يخالفه فيه أدنى شك. فشكك ليس من جهة تساوله في الحفظ، بل من جهة شدة احتياظه. فشدة احتياظه يبعثه على كثرة الشك فيما حفظه، فراجعه ويتقنه. ومن كان هكذا، كان أوثق من غيره. وعلى هذا، فهو وصف مدح بالغ يفيد الأفضلية في الإتيان كما هو الظاهر. وقد عقد الراجز الرامهرمزي باباً فيمن كان يتهيب الرواية ويتوقاها ويمكث التشكك، ويذكر فيهم من

١ المرجع السابق، ص ٢٧٤ - ٢٧٩

٢ انظر: الجامع لأخلاق الراوي، ٤/٨٣، والكفاية ص ٢٦٩ - ٢٧١ حيث جمع الخطيب عدداً من الآثار لمن ساءى بين العرض والسماع.

٣ الكفاية، ص ٢٧٥

٤ التاريخ الكبير، ٩٣/١، رقم الترجمة ٢٠٧٧، وتاريخ ابن أبي خيثمة ٢٤/٣، رقم النص ٣٦٧٦

٥ ٣٦٤/٣، رقم النص ١٧٧١

٦ تاريخ بغداد، ١٠/٣٣

٧ مقدمة الطرح والتعديل، ٢/٢٧٤

الصحابة وغيرهم ممن كان بهذه الصفة.<sup>١</sup>

وقد وصف بالعبارة المذكورة عدد من الرواة منهم مسعر، وسليمان التيمي، وابن عوف، وأيوب السخيتاني. فقد قال ابن عيينة: "قالوا للأعمش: إن مسعرا يشك في الحديث. قال: شك مسعر أحب إلي من يقين غيره." وروى أبو بكر ابن أبي شيبة عن وكيع قال: "شك مسعر كيقين رجل." ووصفه أبو نعيم قائلًا: "كان مسعر شكًا في حديثه، وليس بخطيء في شيء من حديثه إلا في حديث واحد."<sup>٢</sup>

بينما روى ابن أبي حاتم في رواية منقطعة عن شعبة يقول: "شك سليمان العجمي عندنا يقين."<sup>٣</sup>

وروى عنه أيضًا أنه قال: "شك ابن عوف أحب إلي من يقين غيره."<sup>٤</sup>

وبهذا المعنى ما ذكره التضر بن شميل، عن شعبة قال: "لأن أسمع من ابن عوف حديثًا يقول فيه: أظن أني سمعته أحب إلي من أن أسمع من ثقة غيره يقول: قد سمعت."<sup>٥</sup>

وروي أن شعبة سأل أيوب السخيتاني عن حديثه فقال: أتلك فيه. فقال له: "شكك أحب إلي من يقين غيرك."<sup>٦</sup>

## ٨٢. كان قد أخذ عليهم الوهم غير فلان:

روى أبو داود عن شعبة قال: "كان قد أخذ عليهم الوهم غير مسعر." وهذا القول دال على تميز مسعر بن كيدام على سائر الرواة بشدة الإتيان حيث لم يؤخذ عليه حتى الوهم أبدًا. وقد سبق مرارًا أن الوصف الدال على الأفضلية في إتيان الحديث يتضمن إثبات تمام العدالة البدئية عرفًا. فهذا الوصف من أوصاف المرتبة الأولى للتعديل.

١ انظر: المحدث الفاضل، ص ٥٤٩ - ٥٥٢

٢ شرح هلال الترمذي، ٤٤٨/١

٣ تاريخ أبي زرعة النيسابري، ص ٤٧٢

٤ المرجع السابق، الموضع السابق

٥ المقدمة، ١٤٣/١

٦ المرجع السابق، ١٤٥/١

٧ الخرج والتعديل، ١٣٧/٥، رقم الترجمة ٦٥

٨ انظر: تهذيب التهذيب، ٣٩٨/١

٩ سوالات الأجرى، ١/ ٢٦٩، رقم للنص ٢٣٢

## المبحث السادس

### حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"

كلام ابن أبي حاتم في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل يثقل على أن من وصف بتمام العدالة الدينية وإتقان الحديث معاً، حكمه الاحتجاج بحديثه<sup>١</sup>. وبما أن أهل هذه المرتبة يتصفون بما هو أعلى من مجرد تمام العدالة الدينية أو الضبط، فهم أولى بالاحتجاج، وأرجح عند المخالفة على من عداهم. فإذا تبين أن حكم أهل هذه المرتبة هو الاحتجاج المطلق، وألهم أرجح فيه ممن عداهم من أهل العوثيق المطلق، ترتب عليه ما يلي من الأمور:

١. الأصل في حكم هذه المرتبة قبول حديث أهلها بالعموم، فيما تقوّدوا به، أو وافقهم فيه غيرهم من باب أولى، إلا إذا ثبت وتهم أحدهم (أي: أحد أهل هذه المرتبة) فيما رواه. فالأصل في حديثهم القبول، والرد إنما هو استثناء.
٢. فأحاديث أهل هذه المرتبة صحيحة مقبولة ما لم يقم دليل على الوهم. فإذا قام الدليل على الوهم، فهو حديث معطل، وما عداه يبقى على أصله، وهو الصحة.
٣. ويرجح حديث أهلها على حديث غيرهم عند المخالفة إذا كان المخالف لم يوصف بشيء من ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى، إلا أن يكون المخالف له وصف يستلزم ترجيح حديثه المعين على حديث غيره، مثل ما إذا كان أثبت تلامذة ذلك الشيخ، أو كان من أئمة الناس لموضوع ذلك الحديث وإن لم يكن من أهل المرتبة العليا. فالأصل في أهل هذه المرتبة ترجيح حديثهم على حديث غيرهم. والعكس استثناء.
٤. أما إذا كان المخالف أيضاً من أهل المرتبة الأولى، فينبغي حينئذ أن يُنظر في وجه الخلاف في الروايتين. هل هو في الرواة، أو أسماءهم، أو في اللفظ، أو في ضبطه وشكله. ثم يُنظر وجه أفضلية كل من الراويين. فمن كانت أفضليته فيما سببه الخلاف يُرجح حديثه على الآخر،

١ انظر: مقدمة المعرفة، ٢٧/٩

وإن تساويها أو لم يُعرف وجه الخلاف يتلخص وجوه الترجيح الآخر. والله أعلم.

وتوضح ذلك أن أفضلية من وُصف بشيء من ألفاظ وعبارات المرتبة الأولى في الأغلب ليست مُطلقة، بل تكون مقيدة بناحية من نواحي إتقان الحديث، سواء ذكرها الناقد أم لا. فإذا معارض مثلا روايتان وُصف راوي كل منهما بوصف من أوصاف هذه المرتبة؛ وجب النظر في ناحية فضيلتهما على غيرهم. لأنه يجوز أن يكون ممن برز في التثبت بالرجال، ولكن لم يكن في قمة الضابطين للفظ، أو العكس، كشمعة والثوري مثلا. فإذا كان الإشكال في الرجال، تُقدّم رواية شمعة، لأنه أبصر بهم، وبأحوالهم. وإن كان الإشكال في اللفظ وضبطه، كانت رواية الثوري أولى. وعليه يُدلّ ما رواه عبد الرحمن بن أبي جاتم قال: سمعت أبي يقول: إذا رأيت شمعة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفرا بأعيانهم قيل لأبي: ألم يكن للثوري بصر بالحديث كِبَصْر شمعة؟ قال: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شمعة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شمعة بصيرا بالحديث جدا فتها له كأنه خُلِق لهذا الشأن!

حکایتیں

## خاتمة

إن دراسة ألفاظ وعبارات الجرح والتصديل في بابي الرسالة أسفرت عن نتائج مهمة. وتلك النتائج هي:

### أولاً: الطريق الأمثل لمعرفة مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتصديل:

استخراج مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتصديل ينبغي أن يتم في خطوات التالية:

الخطوة الأولى: الرجوع إلى المعنى اللغوي الشائع في عصر أئمة النقد، فإنه الأصل الذي يجب أن يُحتمل عليه اللفظ، ولا يُعدل عنه إلا بدليل قوي يمتنع منه، ويُوجب الصِّرف عنه إلى غيره. مع الحرص على الرجوع إلى المعاجم والمصادر اللغوية التي تمَّ تأليفها في عصر الرواية أو بعده بقليل، ومع الاستفادة من قواعد لغوية أصولية مما يتخلو من تكاليف وتعسُّب، كالفُحوم والحُصوص، والمُطلق والنقيض.

الخطوة الثانية: أحياناً تظهر قرائن تمنع من حمل اللفظ على أصله، وتلك الموانع هي:

أولاً: السياق.

ثانياً: أقوال أخرى للناقد نفسه في الراوي.

ثالثاً: تعامل الناقد مع مرويات الراوي.

رابعاً: أقوال نقاد آخرين.

خامساً: حال الراوي، في ضوء ما ذُكر عنه في كتب الرجال.

فإذا وُجد مانعٌ أو أكثر يُوجب العُدول عن الأصل، وجب تأويل اللفظ، حينئذ يبحث الباحث عن نص من الإمام نفسه؛ إن كان شرح اللفظة، وبين المقصود منها. مع التنبُّه للأميرين العاليتين؛

الأول: لا يلزم من شرح الإمام نفسه على إرادة معنى معيَّن حمل ذلك اللفظ أو العبارة دائماً على ذلك المعنى.

والثاني: رُبما يذكر الناقد غرضه هو من إطلاق اللفظ أو العبارة، ويُتَوَقَّعُ أَنَّهُ اصطلاح التَّفَادُّ كُلِّهِمْ.

الخطوة الثالثة: فإن لم يُوجَد شرح اللفظ أو العبارة من قِبَل الإمام المُسْتَعْمَد، أو قام مانعٌ أيضًا من تحمله على ما ذكره الإمام، حينئذٍ يجب أن يُنظَر إن كان أحد من العلماء شرح مصطلح الإمام. فإن وُجِدَ شرح مصطلح الإمام من قِبَل عالمٍ آخر، وجب التَّأَكُّد من صِحَّة دعواه بالرُّجُوع إلى الأُيُولَة، فإن ثبتت صحته، وناسبَ المُقَامَ أيضًا، وجب الحمل على ما ذكره ذاك العالم.

الخطوة الرابعة: فإن لم يُوجَد نصٌّ من غير الإمام المُسْتَعْمَد أيضًا، أو قام مانعٌ أيضًا من تحمله على ما ذُكِر في النص، وجب حملُه على أنسب المعاني المحتملة على سهيل التَّجَوُّز، بشرط أن يكون اللفظ يتحمَّله، بحيث تكون هناك علاقة بين الأصل والمجاز.

### ثانيًا: ضوابط مراتب الجرح والتعديل:

لقد كان من أهم أهداف هذه الدراسة الكشف عن ضوابط مراتب الجرح وعرضها بوضوح، ولقد تم هذا الهدف من خلال عرض البابين للرسالة، وتلخيص هذه الضوابط كما يلي:

#### ضوابط مراتب الجرح:

ضابط مرتبة "وضع حديثًا" الدلالة على تعمد الراوي للكذب في الحديث.

وضابط مرتبة "متروك الحديث" الدلالة على انعدام الفائدة مطلقًا من مرويات الراوي.

وضابط مرتبة "ضعيف جدًا" الدلالة على الغلبة الشديدة لما ضعف من مرويات الراوي على

ما صح منها.

وضابط مرتبة "ضعيف الحديث" الدلالة على غلبة الخطأ في مرويات الراوي على الصواب.

وضابط مرتبة "ليس بقوي" الدلالة على نزول قدر الصواب من مرويات الراوي عن قدر

الخطأ.

وضابط مرتبة "لين الحديث" الدلالة على عدم رجحان صواب حديث الراوي على الخطأ.

## ضوابط مراتب التعديل:

- ضابط مرتبة "صالح الحديث" الدلالة على غلبة صواب الراوي على الخطأ في مروياته.
- ضابط مرتبة "شيخ" الدلالة على غلبة الصواب على الخطأ ظاهراً ديانة وضبطاً.
- ضابط مرتبة "صدوق" الدلالة على غلبة الصواب على الخطأ ديانة وضبطاً.
- ضابط مرتبة "ثقة" الدلالة على قوة الراوي ديانة وضبطاً.
- ضابط مرتبة "ثقة ثقة" الدلالة على زيادة الإتقان مع قوة العدالة.
- ضابط مرتبة "أوثق الناس" الدلالة على الأفضلية في إتقان الحديث مع تمام العدالة.



## علاقة مراتب التعديل ببعضها ببعض



## علاقة مراتب الجرح ببعضها ببعض

### ثالثاً: علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض:

بالنظر في ضوابط مراتب الجرح والتعديل يتبين أن كل مرتبة لألفاظ وعبارات التعديل على الترتيب المتبع في هذه الرسالة أخص من سابقتها، فمرتبة "أوثق" مثلاً أخص من "ثقة ثقة"، وهي أخص من "ثقة"، وهي أخص من "صدوق"، ومرتبة "صدوق" أخص من مرتبة "شيخ" و"شيخ" أخص من "صالح الحديث". فأخص مراتب التعديل كلها مرتبة "أوثق الناس".

وكل مرتبة من مراتب ألفاظ وعبارات التعديل أعم من لاحقتها، فمرتبة "صالح الحديث" مثلاً أعم من مرتبة "شيخ"، وهي أعم من مرتبة صدوق، وهلم جرا. فأعم مراتب التعديل صالح الحديث.

وبهذا يمكن القول بأن أهل التعديل كلهم صالحوا الحديث، فمن تميز منهم بالنص على عدالة ظاهراً ارتفع إلى مرتبة شيخ، ومن تفوق من الشيوخ بتحقيق عدالة وضبطه ظاهراً وباطناً، فقد وصل إلى مرتبة صدوق، والمشهود له بالقوة عدالة وضبطاً بلغ مرتبة ثقة، ومن تميز من الثقات بشدة الإتقان وصل إلى مرتبة ثقة ثقة، ومن حاز منهم الأفضلية في إتقان الحديث فهو بمرتبة "أوثق الناس".

ويمكن توضيح علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض بتصورها بشكل الهرم بحيث يشكل مرتبة صالح الحديث قاعدة الهرم، وفوقها طبقة أهل مرتبة شيخ، ثم طبقة الصدوقين، ثم الثقات، ثم المثبتون حتى تمثل مرتبة أوثق الناس قمة الهرم.

ويمكن أيضاً تصوير مراتب التعديل جميعاً في نائفة كبيرة داخلها دوائر مختلفة متحدة للمركز، بحيث تمثل الدائرة الكبيرة مرتبة صالح الحديث، والدائرة التي تليها في الحجم تمثل أهل مرتبة شيخ، لأن شرطها أضيق من شرط صالح الحديث، وهكذا تمثل الدوائر التالية المراتب التالية للتصديق، إلى أن تمثل الدائرة الصغرى أهل مرتبة "أوثق الناس".

### رابعاً: علاقة مراتب الجرح بعضها ببعض:

وعلى العكس من مراتب ألفاظ وعبارات التعديل، إن كل مرتبة من مراتب الجرح على الترتيب المذكور في الرسالة أعم من سابقتها، فمرتبة لين الحديث مثلاً أعم من مرتبة ليس بقوي، وليس بقوي أعم من مرتبة ضعيف، وضعيف أعم من مرتبة ضعيف جداً، وضعيف جداً أعم من مرتبة متروك، ومتروك أعم من مرتبة وضع حديثاً. فأعم مراتب الجرح كلها لين الحديث.

وعلى العكس من هذا، كل مرتبة من مراتب الجرح أخص من لاحقتها. فمرتبة وضع حديثاً مثلاً أخص من مرتبة متروك الحديث، وهي الأخرى أخص من مرتبة ضعيف جداً وضعيف جداً أخص من ضعيف وهلم جرا، فأخص مراتب الجرح كلها مرتبة وضع حديثاً.

وعلى هذا، يمكن القول بأن المجروحون كلهم لينوا الحديث، لأنهم جميعاً نزل قدر صوابهم عن الخطأ. وتميز منهم أهل كل مرتبة بقدر شدة أوصافهم السلبية.

وعلاقة مراتب الجرح بعضها ببعض أيضاً يمكن تصورها بشكل الهرم المقلوب، بحيث يشكل مرتبة "لين الحديث" قاعدة هذا الهرم، بينما تمثل مرتبة "وضع حديثاً" القمة أو الرأس. والمراتب التي بينها تمثل الطبقات التي بين القاعدة والرأس بدأ من أخفها إلى أشدها جرحاً.

ويمكن تصوير هذه المراتب أيضاً بدائرة كبيرة تمثل أهل مرتبة لين الحديث، وبداخل هذه الدائرة دوائر مختلفة تشارك الدائرة الكبيرة مركزاً والدائرة التالية في الحجم تمثل أهل مرتبة ليس بقوي، وهكذا تمثل الدوائر التالية في الحجم المراتب التالية للجرح، فكان أصغرها حجماً تمثل أهل مرتبة "وضع حديثاً".

### خامساً: إطلاق وصف أدنى للتعديل لا يمنع من اتصافه بما هو أعلى منه:

وهذا متفرع عن علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض. فمثلاً إذا كان الراوي وصف بصدوق، ليس معنى ذلك أنه يستحيل بلوغه درجة ثقة.

### سادساً: إطلاق وصف خفيف للجرح لا يمنع من اتصاف الراوي بما هو أشد منه:

وهذا متفرع عن علاقة مراتب الجرح بعضها ببعض.

### سابعاً: أحكام مراتب الجرح والتعديل:

إن مراتب الجرح والتعديل كلها لا تخرج عن أربعة أحكام، هي: الاحتجاج، والنظر، والاعتبار، والترك.

فالاحتجاج بمعنى القبول المطلق لما يرويه الراوي، يستحقه أهل ثلاث مراتب للتعديل، وهي: مراتب "ثقة، وثقة ثقة، وأوثق الناس".

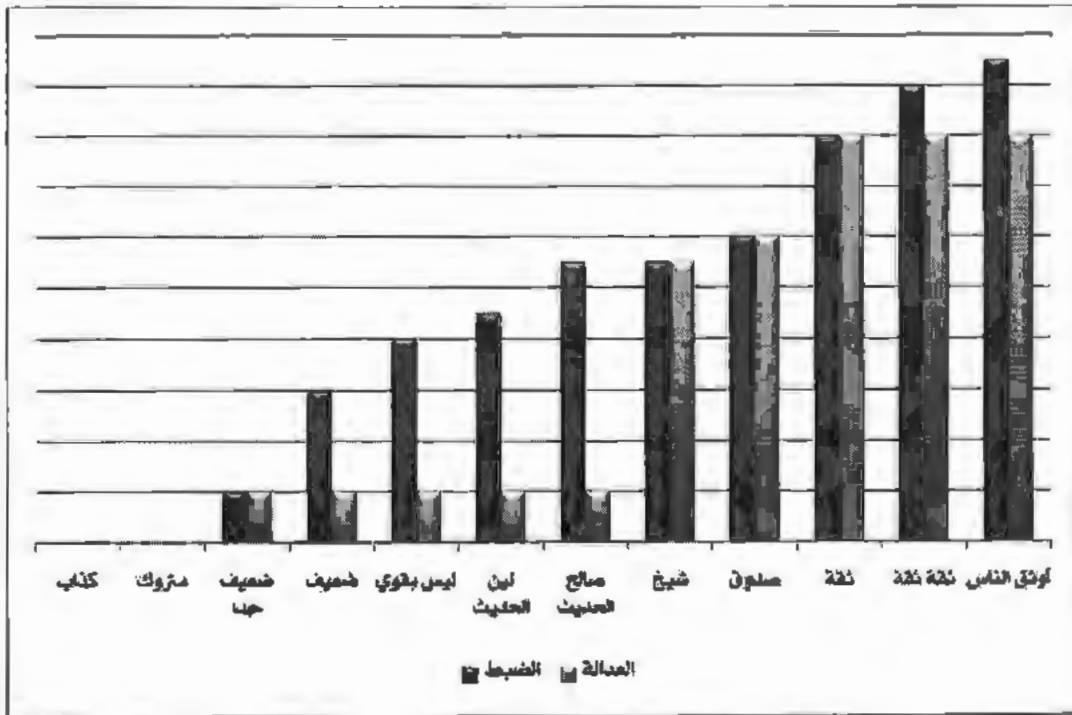
والنظر بمعنى الانتقاء من مرويات الراوي بعد الفحص، يستحقه أهل مرتبتين، هما: "صدوق"، و"شيخ".

١ انظر: الرسم العرضي لمراتب التعديل والجرح في الصفحة التالية.

والاعتبار بمعنى قبول ما وافق فيه العقائد من مرويات الراوي، يستحقه أهل مرتبة للتعديل، وهي مرتبة صالح الحديث، كما يستحقه أهل أربع مراتب للجرح، وهي: لين الحديث، وليس بقوي، وضعيف الحديث، وضعيف جدا.

والترك بمعنى عدم قبول حديث الراوي بحال يليق بحال مرتبتين للجرح، هما متروك الحديث، ووضع حديثا.

### مدى دلالة ألفاظ الجرح والتعديل على العدالة والضبط



### ثامناً: تناسب الأحكام لضوابط مراتب الجرح والتعديل:

يتضح من ضوابط مراتب الجرح والتعديل، أنها تدل على درجات متفاوتة لعدالة الراوي وضبطه وأن أساس وضعها وترتيبها قدر وتفاوت دلالة ألفاظ وعبارات كل مرتبة على عدالة الراوي وضبطه. كما يمكن القول أيضاً بأن للعدالة الدينية درجاته والضبط الراوي درجاته أيضاً، وعلى أساس مجموع درجة الراوي عدالة وضبطه، يتقرر مصير مروياته. وأن عدالة الراوي بمفردها، مهما قويت، لا تكفي لمعرفة درجة مروياته، وكذلك ضبطه بمفرده، مهما قوي، لا يكفي لتحديد درجته بين الرواة، بل لا بد من معرفة درجته عدالة وضبطاً معاً، ليتم وضعه في إحدى مراتب الجرح والتعديل.

ومراتب العدالة الدينية خمس إجمالاً، هي:

- أولاً: فقدان العدالة، بسبب من الأسباب كالفسق، والجهالة وما إلى ذلك.
- ثانياً: مطلق العدالة، بمعنى رجحان براءة الراوي من الفسق.
- ثالثاً: الشهادة بالصلاح ظاهراً، من غير تعرض للمباطن.
- رابعاً: الشهادة بالصلاح ظاهراً وباطناً.
- خامساً: الشهادة بتمام العدالة ظاهراً وباطناً. بمعنى الصلاح في الدين مع الابتعاد عن مخارم المروءة.

وضبط الراوي يمكن حصره في درجات خمس أيضاً إجمالاً، هي:

- أولاً: فقدان الضبط.
- ثانياً: مطلق الضبط، بمعنى رجحان براءة الراوي مما يبطل ضبطه.
- ثالثاً: الشهادة بصلاح الضبط ظاهراً، بمعنى غلبة الصواب على الخطأ ظاهراً.
- رابعاً: الشهادة بصلاح الضبط ظاهراً وباطناً.
- خامساً: تمام الضبط بمعنى عدم الخطأ إلا نادراً.

وأقل ما يبيح الاحتجاج المطلق لمرويات الراوي هو مجموع تمام العدالة مع تمام الضبط، وإن كان له درجات أخرى تتميز على أساس زيادة الإتيان، أو الأفضلية فيه. والمناسبة بين الاحتجاج وبين مجموع تمام العدالة وتمام الضبط عدم احتمال الكذب مطلقاً، وندرة احتمال الخطأ، فذلك جاز قبول كل ما يرويه الراوي عموماً، إلا ما ثبت به دليل قوي أنه أخطأ فيه.

وأقل ما يبيح النظر، بمعنى الانتقاء، مما تفرد به الراوي، هو مجموع الصلاح الظاهر، وغلبة الصواب على الخطأ ظاهراً في مروياته. فإن انضم إلى ذلك الصلاح الباطن، وغلبة الصواب على الخطأ باطناً، ارتفعت درجته، وإن لم يخرج من حيز الانتقاء. والمناسبة بين النظر، وبين مجموع الصلاح الظاهر، وغلبة الصواب على الخطأ ظاهراً هو عدم احتمال الكذب، وقلة احتمال الخطأ. فذلك جاز قبول ما تفرد به بعد التأكد من عدم الخطأ، وطرح ما لم يغلب فيه احتمال الصواب.

وأقل ما يبيح الاعتبار هو مجموع مطلق العدالة ومطلق الضبط، وإن كانت له درجات متفاوتة على أساس تفاوت قدر الخطأ والصواب في مرويات الراوي. والمناسبة بين الاعتبار، وبين مجموع مطلق العدالة ومطلق الضبط مساواة احتمال الخطأ مع احتمال الصواب، ومساواة احتمال الكذب لاحتمال الصدق. فلم يترجح أحد جانبي القبول والرد فيمن اتصف بهما. إلا أن مروياته يترجح في بعضها جانب القبول، وفي البعض الآخر جانب الرد، على أساس الموافقة للثقافات، وعدم

الموافقة لهم، فما شارك فيه الثقات ترجح فيه احتمال الصدق، والصوابه فترجح فيه القبول، وما تفرد به، بقي على عدم رجحان صوابه، فترجح فيه الرد.

وأقل ما يبيح الترك هو فقدان مطلق العدالة، أو مطلق الضبط، والمناسبة بين الترك، وبين فقدان مطلق العدالة رجحان احتمال الكذب على احتمال الصدق. والمناسبة بين فقدان مطلق الضبط، وبين الترك رجحان احتمال الكذب، وعدم احتمال الصوابه مما يبطل الفائدة من مرويات الراوي مطلقاً.

### تاسعاً: حكم اقتران كلمات مرتبة واحدة بعضها ببعض:

إذا تكررت كلمات تعديل من مرتبة واحدة، فتكون أقوى دلالة مما إذا أفردت، ولكنها لا ترتقي إلى مرتبة أهل أو إلا إذا تحققت شرطها، ولا يتحقق شرط مرتبة بتكرار ما هو أدنى منه إلا في مرتبة "ثقة ثقة".

وكذلك إذا تكررت كلمات المجرح من مرتبة واحدة، تكون أشد جرحاً من الأفراد، إلا أنها لا تنزل إلى مرتبة أدنى منها إلا إذا تحققت شرطها. ولا يتحقق شرط مرتبة بتكرار ما هو أعلى منه إلا في مرتبة "ضعيف ضعيف".

### عاشراً: حكم من ورد فيه كلمتان أو أكثر من مرتبتين متغايرتين للتعديل:

إن معرفة علاقة مراتب التعديل بعضها ببعض ينتج عنه أنه إذا اجتمع في الراوي كلمتان أو أكثر من مراتب متغايرة للتعديل، سواء وردت مقترنة، أو غير مقترنة، وسواء وردت على لسان ناقد، أو أكثر، فإنه يمكن حل هذا الخلاف - طبقاً لما تقرّر في الأصول من قواعد متعلقة بالعام والخاص - في خطوات تالية:

أولاً: يجب حمل الأعم منها على الأخص، ليتم العمل بالجميع.  
ثانياً: فإن ورد مانع من حمل الأعم على الأخص مثل حال الراوي، أو السياق، وما إلى ذلك، فإنه حينئذ يعمل بالأعم، ويؤول الأخص.

فإذا اجتمع مثلاً صدوق مع ثقة، فيحمل الصدوق على الثقة ليتم العمل بهما جميعاً، فيكون مرتبة الراوي شديداً ثقة، وهو صدوق أيضاً، لأن كل ثقة صدوق، إلا إن ورد مانع كالصريح بأن الراوي الذي أطلق عليه اللفظان يخطئ كثيراً، فإنه حينئذ يوجب العدول إلى صدوق. ويؤول كلمة "ثقة" على أنها أريد بها المعنى الأنزل من المعنى الأصلي. ولاحظت أن ابن حجر يجمع بهذه الطريقة بين أقوال المتقدمين في التصريح، فلا يخرج من أقوالهم.

## حادي عشر: حكم من ورد فيه كلمتان أو أكثر من مراتب مختلفة للجرح:

كذلك إذا اجتمعت في الراوي أكثر من وصف للجرح من مراتب متفاوتة، مع الاتفاق على كونه مجروحاً فإن الأعم من تلك الأوصاف يحمل على الأخص، فإن قام مانع؛ فحينئذ يصار إلى الأعم، ويؤول الأخص. كما إذا اجتمع في الراوي لئ الحديث ضعيف. فإن لئ الحديث منهما أعم، ويجب حمله على الأخص وهو ضعيف. فيكون مرتبة الراوي بالتحديد ضعيف. إلا إن قام مانع، كتحريض الناقد أنه لا يخلب خطؤه على الصواب، فإنه يصار حينئذ إلى الأعم، ويكون الراوي بمرتبة لئ الحديث، ويحمل ضعيف على أنه ضعف نسبي، لا مطلقاً. وهكذا.

## ثاني عشر: حكم من اجتمع فيه أوصاف الجرح والتعديل:

الصحيح أن التعديل يستلزم نخلو الراوي من جميع أوصاف الجرح، فإن اجتمع في الراوي وصفان أو أكثر أحدهما يدل على الجرح والآخر يدل على التعديل. فإنه حينئذ يتم حل الخلاف في الخطوات العالية:

- |         |  |
|---------|--|
| أولاً:  | ترجيح الجرح على التعديل.   |
| ثانياً: | إن قام مانع من ذلك، فإنه حينئذ يرجح التعديل على الجرح.                                 |
| ثالثاً: | وإن قام مانع منه أيضاً، وجب تأويل الوصفين، وحملهما على المعنى الأنزل من المعنى الأصلي. |

وتوضيحه كما إذا ورد في الراوي ثقة وقاها الحديث. فإنه يجب المصير أولاً إلى ضعيف لأن الجرح مقدم على التعديل. إلا إن قام مانع من ذلك، كتحريض الناقد المتشدد، أو حال الراوي، فإنه حينئذ يجب المصير إلى التعديل. إلا إن قام مانع من ذلك أيضاً، وعرف مثلاً أنه كثير الخطأ، وجب تأويل اللفظين، فيحمل ثقة على معنى القول من معناه الأصلي، وهو أنه ثقة في دينه، ويحمل ذاهب الحديث على أنه كاد يذهب حديثه.

## ثالث عشر: إن نظام الجرح والتعديل نظام محكم رصين:

بناء على ما سبق من البحوث والنتائج يتبين بوضوح أن نظام الجرح والتعديل نظام محكم مترابط، له أصول ثابتة ومعايير معينة، وإن أساسها الشرع، ثم العقل. في الأطوار المحدد له شرعاً، واللغة. وإن إتقان هذه القواعد يجنب التساهل والتشدد، مما يبعث الثقة بما قام به العقاد المتقدمون.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. والصلاة والسلام على من بعثه رحمة للعالمين.

فهرس

# الآيات القرآنية

## الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	م
		<b>سورة البقرة</b>	
٣٧٤	١٤٣	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	١
١٨٩	١٨٧	حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ...	٢
٤٦٢	٢٥٠	وَوَسَّيْتُمْ أَقْدَامَنَا	٣
٤١٢	٢٦٥	وَوَكَّلْنَا مِنْ أَهْلِهِمْ	٤
٤٥٩، ٤٢٨	٢٨٢	وَأَسْقَاهُم مِّنْ مَّيِّمَيْنِ مِنْ رَبِّكَ... وَأَسْقَاهُم مِّنْ مَّيِّمَيْنِ مِنْ رَبِّكَ...	٥
٣٢٤	٢٨٢	وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ	٦
٣٥	٢٨٣	وَلَا تَكْفُرُوا بِاللَّهِ عَصَاكُمْ...	٧
١٩١	٢٨٤	وَأَنْ تَبْذُرُوا فِي أَنْفُسِكُمْ...	٨
١٩٢	٢٨٦	لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...	٩
١٩٢	٢٨٦	رَبِّنَا وَلَا تُجِئْ عَلَيْنَا إِصْرًا...	١٠
١٩٢	٢٨٦	وَأَغْرِبْ لَنَا وَأَرْخِفْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا	١١
		<b>سورة آل عمران</b>	
٢٧١	١٣	إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَءِيسْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ	١٢
٤٧	٣١، ٣٢	قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي..	١٣
٥٠١	٣٩	وَسَيِّدًا وَحْصَوًا	١٤
١٦٧	٩٦	إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ	١٥
		<b>سورة النساء</b>	
٢٠٨	١٠	إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا...	١٦

الصفحة	رقمها	الآية	ع
٢٠٩	١٧-١٨	إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ...	١٧
٢٠٦	٣١	إِنْ تَجَسَّيْتُمْ كَسْبًا بِرَ مَا نَنْهَوْنَ عَنْهُ ..	١٨
٤٧	٦٥	فَلَا وَرَتِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ ..	١٩
٣٦٠	٦٩-٧٠	وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ ..	٢٠
١٨٥	٨٠	مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ	٢١
٣٣	١٤٨	لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ..	٢٢
٣٣	١٤٨	لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ..	٢٣
<b>سورة المائدة</b>			
٣٤٨	٩٥	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ..	٢٤
٢٠٤، ١٢٨	٩٥	يُحَكِّمُ بِهِ ذُوَا حُدُودٍ مِنْكُمْ	٢٥
٣٤٨، ٣٢٤	١٠٦	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدْرَأْتُمْ بَيْنَكُمْ ..	٢٦
<b>سورة الأنعام</b>			
١٨٧	١٩	فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَذِهِ الْقَرْيَةِ لَأُظَاهِرَكُمْ فِيهَا وَإِنَّ نَجْعًا	٢٧
١٨٥، ٤٧	٢١	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ..	٢٨
١٨٥	٣٣	فَدَعَلَمَ اللَّهُ لِيَحْزَنَكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ ..	٢٩
<b>سورة الأنفال</b>			
٤١٢	١٢	إِذْ يُرِيحُ رَيْكَ إِلَى الْمَلْبَكَةِ أُنَىٰ مَعَكُمْ ..	٣٠
٢٢٦	١٧	وَمَا دَرَمَيْتُمْ إِذْ رَمَيْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ	٣١
<b>سورة التوبة</b>			
٥٠٠	١٢	وَأَنْ لَّكُنَّا لَأَشِدَّتْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ الْحُرُورُ ..	٣٢
١٦٧	٤٧	وَلَا تَضْحَكُوا وَرِثَافَتِكُمْ	٣٣



الصفحة	رقمها	الآية	٤
٢٠٦	٥٠	وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ...	٤٧
<b>سورة الأنبياء</b>			
٥٠٠	٧٣	وَحَمَلْتُهُمْ آيَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا..	٤٨
<b>سورة النور</b>			
٢٢٦، ٢٠٦، ٢٠٤	٤	وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِالْبُرْهَانِ شُكَّاهُ...	٤٩
<b>سورة السجدة</b>			
٢٠٦	٢٠	وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا..	٥٠
<b>سورة فاطر</b>			
٣٥٩	٣٢	ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا..	٥١
٢٠٥	٤٥	وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ آلِ الْإِنْسَانِ مَا كَانُوا..	٥٢
<b>سورة ص</b>			
٣٦١	٢٨	أَرْتَجِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُتْسِرِينَ..	٥٣
<b>سورة الفتح</b>			
٤٦	٢٩	مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ..	٥٤
<b>سورة الحجرات</b>			
٤٧، ١٢٨، ١٩٠، ٢٠٤	٦	يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ آخَرِهِمْ يَسْتَأْذِنُ..	٥٥
٢١٠			
٢٠٥	٧	وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ..	٥٦
٢٠٦	١١	يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَتَخَرَّقُونَ مِنْ قَوْمِهِ..	٥٧
٣٢	١٢-١١	يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَتَخَرَّقُونَ مِنْ قَوْمِهِ..	٥٨
<b>سورة النجم</b>			
١٨٥	٤، ٣	وَمَا يَطِّقُ مِنَ الْمَوْءُودِ ۖ إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجْمٌ يُوسِفُ	٥٩

الصفحة	رقمها	الآية	م
٢٦	٣٢	هُوَ أَكْثَرُ بِكُمْ وَإِنَّمَا كَرِهتِ الْأَرْضُ ...	٦٠
٢٩، ٢٥	٣٢	فَلَا تُذَكِّرُوا الْفُلُوكَ بِكُمْ هُوَ أَكْثَرُ بِكُمْ وَإِنَّمَا كَرِهتِ الْأَرْضُ ...	٦١
<b>سورة الرحمن</b>			
١٦٧	١٠	وَالْأَرْضِ وَصَوَّعَهَا لِلْأَنْسَابِ	٦٢
٣٥٩	٤٦	وَلَمَن حَافٍ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ	٦٣
٣٥٩	٦٢	وَمِن دُونِهَا جَنَّاتٍ	٦٤
<b>سورة الواقعة</b>			
٣٥٩	١٢-٧	وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً	٦٥
٣٥٩	٢٨-٢٧	وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ..	٦٦
<b>سورة الحديد</b>			
٤٦	١٠	لَا يَسْتَوِي بَيْنَكَ مَن آتَىكَ مِن تَحْتِ السَّمَاءِ وَتَحْتًا ..	٦٧
<b>سورة المجادلة</b>			
٤٦	٢٢	لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ..	٦٨
<b>سورة المحشر</b>			
٢٧١	٢	فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ	٦٩
<b>سورة الطلاق</b>			
٣٤٨، ٣٣٤، ٣٠٤، ١٢٨	٢	وَأَقْبِرُونَا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ	٧٠
<b>سورة القلم</b>			
٣٧٤	٢٨	قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَكُنْ لَكُمْ لَوْلَا نُصِحُوا	٧١
<b>سورة المدثر</b>			
٤٤٤	٥٦	هُوَ أَقْلُ النَّاسِ وَأَهْلُ النَّصِيحَةِ	٧٢

<u>الصفحة</u>	<u>رقمها</u>	<u>الآية</u>	<u>ع</u>
		سورة الهنزة	
٣٢	١	وَيْلٌ لِّكُلِّ هُنَزَةٍ لُّهُنَّ	٧٣
		سورة الإخلاص	
١١٨	١	قل هو الله أحد	٧٤

فہرست

# الأحاديث والآثار

## الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الحديث/ الأثر	ع
٣٣	أقذروا ما الغيبة...	١
٣٩٤	احتجتم رسول الله ﷺ...	٢
٢٢٨	«احفظ عورتك...»	٣
٢٦	إذا رأيتم المتكلمين، فاحذوا في وجوههم التورات...	٤
٣٥	أما أبو جهنم، فلا يضع عظامه عن عاتقه...	٥
٥١	أما إني لم أتهدمك ولكن حشيتك...	٦
١٥٧	أمي جبريل عند النبي مرتين...	٧
١٦٢	أن الله إذا تكلم بكلمة جعل معه مائة لسان...	٨
١٩٢، ١٩١	إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان...	٩
١٥٦	إن الله خلق مائة رحمة فبث بين خلقه واحده...	١٠
١٧٥	أن النبي ﷺ أهدى رجلاً لأبي جهل...	١١
١٥٦	أن النبي ﷺ كان يضيء في المكان...	١٢
٤٦٠	أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح...	١٣
٣٤	أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ، فلما رآه قال...	١٤
٢٢٨	أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يتمثل بالتراب...	١٥
١٨٦	إن كذباً علي ليس ككذب علي أبي...	١٦
٢٧٨	أنه رأى في حارب النبي ﷺ يبايض...	١٧
٣٠، ٢٨	إياكم والفساد فإنه الذبح...	١٨
٢٠٩	إياكم ومحقرات الذنوب...	١٩
١٦٢	أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟	٢٠
٣٧	يثن رجل الصبيزة...	٢١
٥٤	جاء بقمير العدوي إلى ابن عباس...	٢٢
١٦٦	حديث القنوت	٢٣

رقم الصفحة	الحديث/ الأثر	٤
٢٠٢، ١٨٧	رُفِعَ الْقَلَمُ ثَمَنُ ثَلَاثٍ...	٢٤
١٨٨	سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ...	٢٥
٢٦	السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى...	٢٦
٤٩	سَيَكُونُ فِي آجْرِ أُمَّيْ أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ...	٢٧
٣٩٤	قَبْرُ الْكُتَيْبِ مَهْرُ النَّبِيِّ، وَتَمْرُ الْكَلْبِيِّ...	٢٨
١٦٤	صَحِيحُ رَبِّنَا مِنْ فُتُوخِ جِهَادِهِ...	٢٩
٥٢	عُدَّ بِالْحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا...	٣٠
١٩٠	قَاتَلْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا؟	٣١
٣٤	قَائِلٌ بِدِينِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ وَأَعْرَاضِكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ...	٣٢
١٨٨	كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ...	٣٣
٢٠٩	كُلُّ أُمَّيْ مُعَاقٍ إِلَّا السُّجَاهِرِينَ...	٣٤
٣٠	لَا تُظْهَرُونِي، كَمَا أَظْهَرَ النَّضَارِيُّ ابْنَ مَرْثَمٍ...	٣٥
١٩١	لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ... ﴾	٣٦
١٨٩	لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ حَتَّى يَتَّبِعَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾	٣٧
٤٩	لَيْسَ كُنَّا سَمِعَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...	٣٨
٢٨	مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَسْتَوِي عَلَى الْأَرْضِ...	٣٩
٤٩	مَا كَلَّ مَا تُحَدِّثُكُمْوهُ سَجْعَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...	٤٠
٢٧	مَنْ جَرَّ نَوْتَهُ خَيْلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...	٤١
١٧٩، ١٥٧	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ...	٤٢
١٩٣، ١٨٧، ١٧٢، ١٥٥	مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ...	٤٣
٣٥	مَنْ سَمِعَ عَنِّي عَنِ عَلِيٍّ فَكْتَمَهُ؛ أَلْجَمَهُ اللَّهُ...	٤٤
١٧٣	مَنْ قَالَ فِي دِينِنَا بِرَأْيِهِ فَاقْتُلُوهُ.	٤٥
١١٩	مَنْ كَانَ آجِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَخَلَّ الْجَنَّةَ.	٤٦
٣٠	مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَا دَخَا أَحَدًا لَا تَحَالَةَ...	٤٧
١٩٣، ١٧٩، ١٧٤، ٤٧	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.	٤٨
٣٤١	مَنْ يَعْذِرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَعَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي...	٤٩
٢٧	نُبِّئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَرَعَدْنَا...	٥٠

رقم الصفحة

الحديث / الأثر

٤

- ٢٨ ٥١ وَالَّذِي تَغْيِبِي بِيَدِهِ أَلْسُنَكُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ...
- ٣٣ ٥٢ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.
- ٣٣ ٥٣ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.
- ٢٩، ٤٥ ٥٤ وَنَبْلِكَ فَطَعْتَ عُنُقِي صَاحِبِكَ...
- ٣٢ ٥٥ يَا حَسَنُ، أَجِبْ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...
- ٢٤٨ ٥٦ يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَدْرَانَا مَا تَأْتِي مِنهَا وَمَا تَدْرُ...
- ٤٩ ٥٧ يَصُحُّونَ فِي أَحْرِ الرُّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ...
- ٩٨ ٥٨ يُؤْتِيكَ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسَ أَكْبَادَ الرَّبْلِ...

فهرس

# الأعلام المترجم لهم

فهرس  
الأعلام المترجم لهم

رقم الصفحة	الاسم	م
٨٢	إبراهيم اللاحم	١
٥٨	إبراهيم الثعبي	٢
٢٢	ابن أبي حاتم	٣
٥٦	ابن أبي خَيْثَمَة	٤
٤٩	ابن أبي عاصم	٥
١٤	ابن الأثير	٦
٢٠٥	ابن الباقلائي	٧
٦٧	ابن الجنيدي	٨
٧٧	ابن الجوزي	٩
١٢٤	ابن الحداد	١٠
٢٤١	ابن السكيت	١١
٢٣	ابن الصلاح	١٢
٧٨	ابن القطان القايي	١٣
٢١١	ابن القيم	١٤
٢٤١	ابن الكلبي	١٥
٣٨	ابن المبارك	١٦
٧٢	ابن المرابط	١٧
٢٠٥	ابن المسيب	١٨
١٩٦	ابن الملقن	١٩
١٨٦	ابن المنذر	٢٠
١٨٦	ابن تيمية	٢١
٩٨	ابن جريج	٢٢

رقم الصفحة	الاسم	م
١٩٦	ابن بجماعة	٢٣
٣٦	ابن جبان	٢٤
٢٣	ابن حجر	٢٥
١٨٧	ابن حزم	٢٦
١٢٤	ابن حزيمة	٢٧
١١١	ابن راهويه	٢٨
٩٣	ابن رجب	٢٩
١٦	ابن سيده	٣٠
٥٣	ابن سيرين	٣١
٣٤٨	ابن عاشور	٣٢
٥٢	ابن تخلف	٣٣
١٠٠	ابن عبد البر	٣٤
٥٦	ابن عدي	٣٥
٥٩	ابن عساكر	٣٦
٢٧	ابن عمر	٣٧
٥٧	ابن عقون	٣٨
١٦	ابن فارس	٣٩
٣٧٤	ابن قتيبة	٤٠
٣٨١	ابن قدامة	٤١
١٩٧	ابن كثير	٤٢
٢٧	ابن ماجه	٤٣
٦٧	ابن محرز	٤٤
١٢١	ابن مندة	٤٥
٩٦	ابن وهب	٤٦
٩٠	أبو اسحاق	٤٧

رقم الصفحة	الاسم	م
٣٨٠	أبو إسحاق الشيرازي	٤٨
٨٣	أبو الحسن السليماني التائري	٤٩
٨٠	أبو الحسن القنوي	٥٠
١٢٥	أبو الحسين بن المظفر	٥١
٢١٤	أبو الزناد	٥٢
٥٦	أبو العالقة	٥٣
٧٤	أبو الوليد التاجي	٥٤
١٢٣	أبو نصر الدولابي	٥٥
١٠٧	أبو بكر ابن أبي شعبة	٥٦
٦٨	أبو بكر الأثرم	٥٧
١٢٠	أبو بكر الخلال	٥٨
١٨٣	أبو بكر الصيرفي	٥٩
٢٥	أبو بكرة	٦٠
٣٩	أبو ثراب النخعي	٦١
٣٠٦	أبو جعفر أحمد بن سنان	٦٢
١٢٣	أبو جعفر الطحاوي	٦٣
١٩٠	أبو جندل	٦٤
٣٤	أبو جهم	٦٥
١٤١	أبو حاتم الرازي	٦٦
٦٠	أبو حصين	٦٧
٩٧	أبو حنيفة	٦٨
١١٢	أبو خيثمة	٦٩
١١٩	أبو داود السجستاني	٧٠
٣٨	أبو زرعة الدمشقي	٧١
١١٧	أبو زرعة الرازي	٧٢

رقم الصفحة	الاسم	٤
٥٠	أبو سعيد الخدري	٧٣
١٤	أبو شهبة	٧٤
٣٠٤	أبو طالب	٧٥
١٢٤	أبو طالب الحافظ	٧٦
١٢٢	أبو عبد الرحمن النسائي	٧٧
٦٨	أبو عبيد الأجرى	٧٨
٢٨	أبو عثمان سعيد بن عمرو	٧٩
١٢٣	أبو علي التيسابوري	٨٠
١٠٣	أبو عوانة	٨١
١٨٦	أبو محمد الجويني	٨٢
١٩٣	أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن	٨٣
٨٥	أبو مريم	٨٤
٣٨	أبو مسهر	٨٥
٥٠	أبو موسى الأشعري	٨٦
٦١	أبو هارون العبدي	٨٧
٣٢	أبو هريرة	٨٨
٣٨٩	أبو يوسف	٨٩
١١٠	أحمد بن حنبل	٩٠
١٢٢	أحمد بن سلمة	٩١
١٢٣	أحمد بن عبيدة	٩٢
٤٩٦	أحمد بن يونس	٩٣
٣٤	أمامة بن زيد	٩٤
٥٩	إسحاق بن عبد الله بن أبي قزوة	٩٥
٣٨	إسماعيل ابن عليّة	٩٦
٦٠٤	إسماعيل بن إسحاق القاضي	٩٧

رقم الصفحة	الاسم	ع
١٦١	الأشجعي	٩٨
٨٣	الأعظمي	٩٩
٦٠	الأعتمش	١٠٠
١٨٦	إمام الحرمین	١٠١
٨١	الأمیر الصنعائي	١٠٢
٥٧	أنس ( هو: ابن سيرين )	١٠٣
٢٨	أنس بن مالك	١٠٤
٦٠	أيوب السخيتياني	١٠٥
٤٩	البراء بن عازب	١٠٦
٦٩	البرذعي	١٠٧
٧٤	البرقاني	١٠٨
٣٤	بريرة	١٠٩
١٢٣	البنار	١١٠
١١٢	بشر بن الحارث	١١١
٩٦	بشر بن عمير	١١٢
٥٢	بشير بن كعب	١١٣
١٥٣	البيهقي	١١٤
١١٥	بندار	١١٥
٣٦	بهبه بن أسد	١١٦
٧١	البيهقي	١١٧
٣٥	البرمذي	١١٨
٦١	جابر الجعفي	١١٩
٣٩٠	البرجاني	١٢٠
١٩٦	الجعفي	١٢١
٨١	جمال الدين القاسمي	١٢٢

رقم الصفحة	الاسم	ع
١٣٤	الجورجاني	١٢٣
٢٥٢	الجوهري	١٢٤
١٥	حاتم العوي	١٢٥
١٩	الحاج خليفة	١٢٦
٩٠	الحارث	١٢٧
٦١	الحارث الأعور	١٢٨
٢٣	الحاكم النيسابوري	١٢٩
١٠٩	الحفزي	١٣٠
٣١	حسان بن ثابت	١٣١
١٥٦	الحسن	١٣٢
٦٠	الحسن البصري	١٣٣
٣٧	الحسن بن الربيع	١٣٤
١٥٦	الحسين	١٣٥
٢١٥	الحسين بن حبان	١٣٦
٨٨	الحكم	١٣٧
٦٠	حماد بن أبي سليمان	١٣٨
٣٧	حماد بن زيد	١٣٩
١٠٥	حماد بن سلمة	١٤٠
٧٤	حمزة السهمي	١٤١
٦٣	حميد الطويل	١٤٢
١١٥	الحنفيدي	١٤٣
٢٤	الخطيب	١٤٤
٦٣	خلف المحرري	١٤٥
٢٣٥	الخليل	١٤٦
٧٣	الخليلي	١٤٧

رقم الصفحة	الاسم	ع
١٦	الحوارزمي	١٤٨
٥٣	حَيْثَمَةُ بن عبد الرحمن	١٤٩
٣٩٠	الدردير	١٥٠
٦٧	الدُّورِي	١٥١
٥٥	الدَّهَبِي	١٥٢
٢٠٥	الرَّاعِب	١٥٣
٢٤	الرامهرمزي	١٥٤
٤٢٣	زائدة بن قدامة	١٥٥
٣٩٤	الزركشي	١٥٦
١٢٤	الزَّجَّانِي	١٥٧
٩٩	الرَّجِي	١٥٨
٥٩	الرُّهْرِي	١٥٩
٢١٣	زيد بن أسلم	١٦٠
٢١٦	السَّاجِي	١٦١
٧٩	السبكي	١٦٢
٧٢	السَّخَاوِي	١٦٣
٥٨	سعد بن إبراهيم	١٦٤
٢٨	سَعْدُ بن أَبِي وَقَّاص	١٦٥
٩٣	سُفْيَانُ بن سعيد الخُزْرِي	١٦٦
٩٨	سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ	١٦٧
٦٣	سليمان التَّمِيمِي	١٦٨
١٠٦	سُلَيْمَانُ بن حَرْب	١٦٩
٥٧	سُلَيْمَانُ بن موسى	١٧٠
٣٥٤	سمرة بن جندب	١٧١
٢٣	السيوطي	١٧٢

رقم الصفحة	الاسم	٢
٥٥	الشافعي	١٧٣
٨٤	الشحود	١٧٤
٩٣-٨٨	شُعْبَة بن الحجاج	١٧٥
١٠٧	صَالِح جَزْرَة	١٧٦
١٩	صديق بن حسن	١٧٧
٥٧	الضَّحَّاك بن مُرَاجِم	١٧٨
٦٤	ضُبْرَة بن رَبِيعَة	١٧٩
٥٢	ظَاوِر بن	١٨٠
١٦٥	ظَلْحَة	١٨١
٨٩	ظَلْحَة بن مُصَرِّف	١٨٢
٣٣	عائشة	١٨٣
٦١	عاصم	١٨٤
٦٠	عامر الشَّعْبِي	١٨٥
٨١	عبد الحَيِّ اللُّكْتُوي	١٨٦
٣١٩	عبد الخالق بن منصور	١٨٧
٦١	عبد الرحمن بن مُلْتَجِم	١٨٨
١٠٤	عبد الرحمن بن مَهْدِي	١٨٩
٩٨	عبد الرزاق	١٩٠
١٥	عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم	١٩١
٩٩	عبد الكريم الجَزْرِي	١٩٢
٨٤	عبد الله السعد	١٩٣
١٦١	عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرِي	١٩٤
٣٩	عبد الله بن أحمد بن حنبل	١٩٥
٢٦	عبد الله بن الشَّحْنَزِي	١٩٦
٢٧٧	عبد الله بن بُسْر	١٩٧

رقم الصفحة	الاسم	٤
٩٠	عبد الله بن دينار	١٩٨
٢٨	عبد الله بن سلام	١٩٩
١٦٦	عبد الملك الحُدَيْي	٢٠٠
٦٢	عبد الملك الميموني	٢٠١
٤٤	عَبْدَةُ بن سليمان	٢٠٢
٦٧	عثمان الدَّارِي	٢٠٣
٦٩	الوَجَلِي	٢٠٤
١٨٩	عُدَيْي بن حاتم الطَّائِي	٢٠٥
٧٨	العِرَاقِي	٢٠٦
٥٦	عُروَة بن الزبير	٢٠٧
٢٣	عز الدين ابن جماعة	٢٠٨
٤٤٢	العسكري	٢٠٩
٨١	العطاوي	٢١٠
٦١	عَطِيَّة العَوْفِي	٢١١
٣٨	عُقَّان بن مُسْلِم	٢١٢
٥٦	عُقْبَة بن نافع	٢١٣
٣٧	العُقَيْلِي	٢١٤
١٧٦	عَلِي بن الحَسَنِ بن الحَنَيْدِ	٢١٥
٢١٥	عَلِي بن الحَسَنِ بن حَبَّان	٢١٦
١٠٨	عَلِي بن المَدِينِي	٢١٧
٣٧	عِمْران بن حُنْدَيْر	٢١٨
١٠٦	عَمْرُو الناقِد	٢١٩
١٢٥	عَمْرُو بن العاص	٢٢٠
٣٤	العَزَالِي	٢٢١
١٦٨	كُهَنْدَر	٢٢٢

رقم الصفحة	الاسم	م
٨٣	فاروق حمادة	٢٢٣
٣٤	فاطمة بنت قيس	٢٢٤
٦١	فرقد السبغيني	٢٢٥
٣١	الفضل بن ذكوان	٢٢٦
١٧٥	الفضل بن سهل الأعرج	٢٢٧
١٠٣	الفلّاس	٢٢٨
٣٩١	الفيومي	٢٢٩
٧٧	قاسم بن قطلوبغا	٢٣٠
٨٣	قاسم علي سعد	٢٣١
١٣١	القاضي عياض	٢٣٢
٨٩	قتادة	٢٣٣
١١٦	قُتَيْبَة بن سعيد	٢٣٤
٣٩٢	القرافي	٢٣٥
٣٠	الْقُرْطُبِيُّ	٢٣٦
٢٦٦	القواريري	٢٣٧
٢٧	كعب بن زهير	٢٣٨
٩٥	مالك بن أنس	٢٣٩
٥٢	مجاهد	٢٤٠
٣٨	محمد بن أبي خلف	٢٤١
١١٣	محمد بن إسماعيل البخاري	٢٤٢
٩٧	محمد بن الحسين	٢٤٣
٩٢	محمد بن العباس النسائي	٢٤٤
١٣٠	محمد بن المثنى	٢٤٥
٣٨	محمد بن بُندار	٢٤٦
٦٨	محمد بن عثمان	٢٤٧

رقم الصفحة	الاسم	ع
١٥٩	محمد بن علي بن حمزة المروزي	٢٤٨
٥٤	محمد بن عمار بن ياسر	٢٤٩
١٠٧	محمد بن مسلم بن وازة	٢٥٠
١١٢	محمد بن نوح	٢٥١
١١٠	محمد بن يحيى الذهلي	٢٥٢
٥٤	المختار	٢٥٣
٥٧	مروان بن الحَكَم	٢٥٤
٢٨٧	مروان بن محمد الطاطري	٢٥٥
٢٣٧	المزي	٢٥٦
٢٦	مسلم	٢٥٧
١١٩	معاذ بن جبل	٢٥٨
٢٧	معاوية	٢٥٩
٢٢٨	مُعاوية بن حَيَدة القُشَيري	٢٦٠
٦١	مَعْبَد الجُهَني	٢٦١
٨٢	المعلمي اليماني	٢٦٢
٢٦	أَلِيقَدَاد	٢٦٣
٩١	مِقْسَم	٢٦٤
٣٧	مَكي بن إبراهيم	٢٦٥
٧٩	السنوري	٢٦٦
٩٤	منصور	٢٦٧
٩٥	المنصور	٢٦٨
١٢٣	منصور الفقيه	٢٦٩
١٨٠	القيموني	٢٧٠
٩٦	نافع	٢٧١
١٦٢	نُعَيم القَارِض	٢٧٢
٩٩	نُعَيم بن حماد	٢٧٣

رقم الصفحة	الاسم	ع
٨٣	نور الدين عتر	٢٧٤
٢٩	الثَّوْرِي	٢٧٥
٦٧	هاشم الطَّبْرَانِي	٢٧٦
٨٩	هشام الدُّسْتَوَائِي	٢٧٧
٤٤٧	هشام بن حسان	٢٧٨
١٨٨	هشام بن حكيم بن حزم	٢٧٩
١٠١	هشيم	٢٨٠
٢٦	هشام بن الحارث	٢٨١
٩٢	وكيع	٢٨٢
٥٩	الوليد بن مسلم	٢٨٣
٩٤	وهيب	٢٨٤
١٠٠	يحيى بن سعيد القَطَّان	٢٨٥
١٠٥	يحيى بن معين	٢٨٦
٣٢١	يزيد بن أبي حبيب	٢٨٧
١٦٦	يزيد بن هارون	٢٨٨
٢٢٨	يَعْلَى بن أُمَيَّةَ	٢٨٩
٩٠	يَعْلَى بن عطاء	٢٩٠
٤١	يوسف بن الحسين الرازي	٢٩١
١٢٢	يونس بن عبد الأعلى	٢٩٢

فهرس

## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

- الأحمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي العلوي،  
١. الاحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتبة الإسلامية، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا
- إبراهيم مصطفى وآخرون من مجمع اللغة العربية بالقاهرة،  
٢. المعجم الوسيط، المكتبة العلمية، طهران، إيران
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر العميمي الحنظلي الرازي،  
٣. تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الثالثة / ١٤٦٩ هـ
- ٤. المقدمة = مقدمة المعرفة، المطبوع مع الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م
- ٥. الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م
- ٦. العلل = علل ابن أبي حاتم، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد وأخريين، مطابع الخميسي، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م
- ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة،  
٧. التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة، تحقيق صلاح بن فتي هلال، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م
- ابن أبي شيبة، أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العيسبي الكوفي،  
٨. سؤالات ابن أبي شيبة = جزء فيه مسائل أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل، تحقيق طاهر حسن صبري، دار البهائم الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العيسبي،  
٩. مصنف ابن أبي شيبة - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٩ هـ
- ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني،  
١٠. الآحاد والمثاني، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الرابطة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٧ م
- ١١. السنة، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٠ م

- ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد،  
١٢. طبقات الختابة تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان
- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد،  
١٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق علي محمد معروض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية،  
ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م
- ١٤. الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣١٧هـ / ١٩٩٨م
- ١٥. للبياب في تهذيب الأسماء، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري،  
١٦. جوامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط وبشير عيون، مكتبة الحلواني، ومطبعة  
الملاح، ومكتبة دار البيان، ط ١، لم يذكر مكان الطبع
- ١٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت،  
١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف،  
١٨. البصائر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، مصورة عن طبعة  
دار الكتب العلمية، ب ط ب ت
- ابن الجوزي، علي بن الجندب بن عميد الجوزي البغدادي،  
١٩. مسند ابن الجوزي تحقيق جابر أحمد حيدر، مؤسسة تادرس بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م
- ابن التَّحَّان، أبو شجاع فخر الدين محمد بن علي بن شعيب،  
٢٠. تقويم النظر في مسائل خلافية دائمة، وتبذ مذهبية ناعمة، تحقيق صالح بن ناصر بن صالح الخزييم، مكتبة  
الريضة بالرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢م
- ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن،  
٢١. معرفة أنواع علوم الحديث - مقدمة ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر  
للمعاصرة، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٦م
- ابن القطان القاسبي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري،  
٢٢. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط ١،  
١٤١٨هـ / ١٩٩٧م
- ابن الأثير، جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد الحنبلي،  
٢٣. بحر الهم فيمن تعلم فيه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق روية عبد الرحمن السويدي، دار الكتب العلمية،  
بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

- ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري،  
٢٤. سوالات ابن أبي شيبة لابن المديني، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف الرياض، ط ١٤٠٤هـ  
٢٥. العليل - عمل ابن المديني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٨٠هـ
- ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري،  
٢٦. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة الرياض،  
السعودية، ط ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- ابن العديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي،  
٢٧. القهرسته، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
- ابن الحمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي،  
٢٨. مجمع التقدير شرح كتاب الهداية للعرشيني، دار الفكر، ب ط ب ت
- ابن أم قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي،  
٢٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر  
العمري، ط ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م
- ابن التستري الكاتب، أبو الحسين سعيد بن إبراهيم البغدادي  
٣٠. المذكر والمؤنت، المكتبة الشاملة، إصهار ٣، ٣٦
- ابن تيمية، أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله الحارثي،  
٣١. الاحتجاج بالقدر، تحقيق ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٤هـ  
٣٢. الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي،  
السعودية، ب ت
- ٣٣. مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة  
المنورة، السعودية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م
- ٣٤. المنجز في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، فكتبة المعارف الرياض، ط ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي،  
٣٥. مناقب الإمام أحمد، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجره ب ت
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان الصميمي الدارمي البستي،  
٣٦. الثقات، دائرة المعارف العثمانية، بهيدرآباد النكس، ط ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م
- ٣٧. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
- ٣٨. صحيح ابن حبان - للإحسان في تريب صحيح ابن حبان، بترتيب لبنان تلي الفارسي، تحقيق شعيب  
الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

٣٩. المنجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوحي، طرابلس، سورية، ط ١٩٧٦ هـ.

٤٠. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المتصورة، ط ١٤١٦ هـ / ١٩٩١ م.

■ ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العمقلافي،

٤١. الإصابات في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٥ هـ.

٤٢. تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، ط ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٤٣. تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١٣٢٦ هـ.

٤٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دائرة المعارف العثمانية، بجمد الآخرة، ط ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.

٤٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٧٩ هـ.

٤٦. لسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط ١٤٢٠ هـ / ١٩٧١ م.

٤٧. تزده النظر في توضيح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرجولي، مطبعة سفرة الرياض، ط ١٤٢٢ هـ.

٤٨. نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ب ت، مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام.

٤٩. هدي الماري مقدمة فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٧٩ هـ.

■ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري،

٥٠. الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٥١. المحلى بالأثر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ب ت.

■ ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري،

٥٢. صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

■ ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الأشبيلي،

٥٣. غرر ابن خلدون - ديوان المبتدأ والخير في تاريخ العرب والمبرورين، عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

■ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي،

٥٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.

■ ابن نديم، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي،

٥٥. جوهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلجكي، دار العلم للحلايين، بيروت، لبنان، ط ١٩٨٧ م.

- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي النمشقي الحنبلي،  
٥٦. طرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- الزرقاني، محمد عبد العظيم،  
٥٧. مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى الباني الحلبي وشركاؤه، ط ٣، ب ت
- ابن العزاج، أبو بكر محمد بن العمري النحوي،  
٥٨. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ب ت
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري البغدادي،  
٥٩. الطبقات الكبرى = طبقات ابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٦٨م
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق،  
٦٠. إصلاح المتنطق، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي،  
٦١. المحكم والمجيب الأعظم، تحقيق عبد الحميد هندوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م
- المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي،  
٦٢. تاريخ أسماء اللغات، تحقيق صبحي السامرائي، دار المصنعة، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد العولمي،  
٦٤. التحرير والجنود - تحرير المعنى السديد وتبوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، دار الميراثية، تونس، ١٩٨٤هـ
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي،  
٦٥. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكهيمر البكري،  
٦٦. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ
- ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني،  
٦٧. الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م
- ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله،  
٦٨. تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة المصري، دار الفكر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م

- ابن العماد الحنبلي، عبد الهي بن أحمد بن محمد، أبو الفلاح،  
٦٩. جذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان،  
ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء  
٧٠. مجمل اللغة، دراسة وتحقيق زهير تيب المصن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ /  
١٩٨٦م
- ٧١. معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م
- ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن محمد بن أحمد  
٧٢. طبقات الشافعية، تحقيق الحافظ عبد الصليم خان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري  
٧٣. غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة الأعاني، بغداد، العراق، ط ١، ١٣٩٧هـ  
٧٤. غريب القرآن، تحقيق سعيد اللحام، المكتبة الشاملة، الإصدار ٣،٣٠
- ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الجعافلي المقدسي الدمشقي الحنبلي.  
٧٥. المغني، مكتبة القاهرة، ب ط، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م
- ابن قُطُوبُيَا، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبُيَا السُّوْتُوِي الجعافي الحنفي  
٧٦. اللغات لمن لم يقع في الكتب الستة، دراسة وتحقيق، شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان  
للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط ١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين  
٧٧. بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان  
٧٨. الطرق الحكيمة، مكتبة دار البيان، ب ط ب ت
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي  
٧٩. المباحث الخمسة إلى اختصار علوم الحديث، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،  
ط ٢، ب ت
- ٨٠. البداية والنهاية، تحقيق علي شكري، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- ٨١. تفسير ابن كثير - تفسير القرآن العظيم، تحقيق صافي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط ٢، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
- ٨٢. العكامل في المخرج والتعديل، ومعرفة اللغات والضعفاء والمجاهيل، تحقيق بشادي بن محمد بن سالم آل  
نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط ١، ١٤٣٤هـ/٢٠١١م
- ٨٣. طبقات الشافعية، تحقيق أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ /  
١٩٩٣م

- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني،  
٨٤. سنن ابن ماجة، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
- ابن مازة، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي،  
٨٥. المحيط البرهاني في الفقه البصالي فقه الإمام أبي حنيفة، تحقيق عبد الكريم سامي الجسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م
- ابن معين، أبو زكريا يحيى البغدادي،  
٨٦. تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز أحمد بن محمد بن القاسم - معرفة الرجال عن يحيى بن معين ووفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، تحقيق الجزء الأول، محمد كامل الخضراء، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م  
٨٧. تاريخ ابن معين، رواية الداريني، عثمان بن سعيد، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا  
٨٨. تاريخ ابن معين، رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١٤١٩هـ / ١٩٧٩م  
٨٩. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية ابن طهمان أبي خالد الدقاق، يزيد بن الهيثم، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ب ط ب ت  
٩٠. سوالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة العارء المدينة المنورة، ط ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م
- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي،  
٩١. لائق في علوم الحديث، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية، ط ١٤١٣هـ
- ابن منجوية، أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم،  
٩٢. رجال صحيح مسلم، تحقيق عبد الله اللبني، دار المعرفة، بيروت، ط ١٤٠٧هـ
- ابن مندة،  
٩٣. التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، تحقيق علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ودار العلوم والحكم، سوريا، ط ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، الرويني الإفريقي،  
٩٤. لسان العربية، دار صادر، بيروت، ط ١٤١٤هـ
- ابن النجار، محب الدين أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل  
٩٥. ذيل تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٧هـ مطبوع مع تاريخ بغداد للخطيب البغدادي

- ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد،  
٩٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، ط ٤، ب ت
- ابن نقطة، أبو بكر معين الدين محمد بن عبد الفني الحنبلي البغدادي،  
٩٧. التفتيح لمعرفة رواة السنن والمسئولة تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٨ م
- الأبناسي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى القاهري الشافعي،  
٩٨. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م
- أبو إبراهيم الفارابي، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين،  
٩٩. معجم حيوان الأدب تحقيق أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م
- أبو بكر الأثرم، أحمد بن محمد بن هاني،  
١٠٠. ناسخ الحديث ومنتسوخه تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، ط ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م
- أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل،  
١٠١. مقالات الإسلاميين، تحقيق نعم زرزور، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م
- أبو الحسن الندوي، علي بن عبد الحي بن فخر الدين،  
١٠٢. السيرة النبوية، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط ١٩٢ هـ / ١٤٢٥ هـ  
١٠٣. ماذا خسر العالم بالخطا المسلمين، مكتبة الزينان، المنصور، مصر
- أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف التجيبي القرطبي الأندلسي،  
١٠٤. التصديق والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء الرياضي،  
السعودية، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
- أبو جعفر القضي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة،  
١٠٥. بغية الملقب في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ م
- أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الحارود البصري،  
١٠٦. مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني،  
١٠٧. رسالة أبي داود إلى أهل مكة، تحقيق محمد الصباح، دار العربية، بيروت، لبنان، ب ت  
١٠٨. مقالات أبي عمير الأجرى أبي داود السجستاني في معرفة الرجال وخرجهم وتمدليهم، تحقيق محمد قاسم علي  
العصري، عمادة للبحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية  
١٠٩. سنن أبي داود، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

- أبو زرعة الدمشقي، شيخ الشباب عبد الرحمن بن عمرو النصري،  
١١٠. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، رواية أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق، شكر الله نعمة الله الفرجاني  
(أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب، بغداد) مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا
- أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي،  
١١١. كتاب الضعفاء - ضعفاء أبي زرعة - ضعفاء البرقي، مطبوع ضمن أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة  
البيروتية لسعدي بن مهدي الطائفي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية،  
١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- أبو شهبه، محمد بن محمد بن سويلم،  
١١٢. البسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي
- أبو عبيد القاسم بن سلام،  
١١٣. غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد النكسر، ط ١،  
١٣٨٥هـ/١٩٦٦م
- أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي،  
١١٤. مسند أبي يعلى، تحقيق جستن سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٨٤م
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني،  
١١٥. الجامع في العلل ومعرفة الرجال - سؤالات المروزي - علل أحمد برواية المروزي وغيره، تحقيق وصي الله بن  
محمد عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
- ١١٦. الجامع في العلل ومعرفة الرجال - علل أحمد برواية المروزي وغيره، تحقيق صبحي البدري السمرقاني،  
مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ
- ١١٧. الجامع في العلل ومعرفة الرجال - علل أحمد برواية الميموني، المطبوع مع رواية المروزي  
تحقيق وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط ١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م
- ١١٨. الجامع في العلل ومعرفة الرجال - علل أحمد برواية عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخلفاء،  
الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م
- ١١٩. سؤالات ابن هانم - مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانم النيسابوري، تحقيق زهير  
الشاوش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٠هـ
- ١٢٠. سؤالات أبي خلوة لأحمد - سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد  
محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ
- ١٢١. سؤالات الأثرم - من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانم الأثرم لها عبيد الله أحمد بن محمد بن  
حنبل، تحقيق هاجر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م
- ١٢٢. مسند أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وأجرين، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م

- أحمد معبد عبد الكريم،  
١٤٣. ألفاظ وعبارات المرح والتهويل بين الإفراد والتكثير والتركيب ودلالة كل مها على حال السراوي والمروي،  
أهدواء السلف، الرياض، السعودية، ط ١٠١٤٤٤ هـ / ٢٠٠٤ م
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد بن الطروي،  
١٤٤. تهذيب اللغة، تحقيق محمد عووض مرعبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١٠١٤٤٤ م
- إسماعيل باشا البياضي، بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي،  
١٤٥. هبة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان
- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله،  
١٤٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، السعادة بجمار محافظة مصر، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م
- ١٤٧. معرفة الصحابة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب،  
١٤٨. خلق الانسان، المكتبة الشاملة، الإصدار ٣، ٣٦
- الأعظمي، محمد مصطفى،  
١٤٩. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، مطابع جامعة الرياض، الرياض، السعودية
- أكرام الله إمداد الحق،  
١٥٠. الإمام علي بن المهدي ومنهجه في نقد الرجال، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين،  
١٥١. إرواء الغليل في شريح أحاديث عقار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- ١٥٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة، وهي من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- ١٥٣. صحيح الجامع الصغير وزاداته، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان
- إمام الحرمين، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني،  
١٥٤. نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق عبد العظيم محمود التيج، دار المنهاج، ط ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م
- الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني الكحلاني أبو إبراهيم،  
١٥٥. توضيح الأفكار لعاني تنقيح الأنظار، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م
- الأبياري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشارة،  
١٥٦. الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق جالم صالح الضاهن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م

- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة،  
١٣٧. التاريخ الأوسط مطبوع عطفاً باسم التاريخ الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زيد، دار السوي، مكتبة  
دار التراث، طبعه القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م
- ١٣٨. التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند
- ١٣٩. صحيح البخاري - الجامع المستند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه  
دار السلام، الرياض، السعودية، ط ٤، ١٤١٩ هـ
- ١٤٠. الضعفاء الصغير، تحقيق أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العيينة، مكتبة ابن عباس، ط ١،  
١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م

- بدر الدين ابن جماعة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الحموي الشافعي،  
١٤١. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق،  
ط ٤، ١٤٠٦ هـ

- بروكلمان، كول،  
١٤٢. تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية، عبد الحليم التجار، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط ٣

- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو،  
١٤٣. مسند البزار - البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، وصبري عبد الحائق الشافعي،  
مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ٢٠٠٩ م

- البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز،  
١٤٤. معجم الصحابة، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط ١، ١٤٤٦ هـ / ٢٠٠٠ م

- البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمرو،  
١٤٥. النكتة الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشيد، ط ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

- البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد،  
١٤٦. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٣ هـ

- البلادي الحربي، عاتق بن غيث،  
١٤٧. معجم المعالم الجغرافية، دار مكة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

- البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكتاني الشافعي،  
١٤٨. مصباح الرجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق محمد النعالي الكتشناوي، دار العربية ببيروت، لبنان، ط ٤،  
١٤٠٣ هـ

- البيطار، عبد الرزاق بن حسن الميداني الممشقي،  
١٥٩. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد بهجة البطار، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٢،  
١٩٩٣/١٤١٣ م
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني،  
١٥٠. الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله بن محمد الخائدي، مكتبة السواديه، جدة، المملكة العربية السعودية،  
ط ١، ١٩٩٣/١٤١٣ م
- ١٥١. الدعوات الكبير، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، طرابلس، الكويت، ط ١، ٢٠٠٩ م
- ١٥٢. السنن الصغير، تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط ١،  
١٩٨٩/١٤١٠ م
- ١٥٣. السنن الكبرى، تحقيق محمد هبة القادر عطاه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثالثة، ١٩٤٤ هـ / ١٩٠٣ م
- ١٥٤. شعب الإيمان، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٣ هـ
- ١٥٥. معرفة السنن والآثار، تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط  
١، ١٩٩١/١٤١٢ م
- تاج السر أحمد حران،  
١٥٦. حاضر العالم الإسلامي، ١٩٤٢/٢٠٠٩ م، ب ط
- الصبريزي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري وفي الدين،  
١٥٧. مشكاة المصابيح، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥ م
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة،  
١٥٨. سنن الترمذي - جامع الترمذي، دار السلام، الرياض، السعودية، ١٩٩٩/١٤٢٠ م
- ١٥٩. الملل الصغير، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مطبوع مع سنن  
الترمذي
- ١٦٠. الملل الكبير - ملل الترمذي الكبير، رقبه علي كتب الجامع أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي  
وآخرين، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٠٩ هـ
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف،  
١٦١. الترمذيات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣/١٩٨٣ م
- الحصان، أحمد بن علي أبو بكر الرازي،  
١٦٢. أحكام القرآن، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١،  
١٩٩٤/١٤١٥ م

- الجعبري، يرهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر،  
١٦٣. رموز التحديث في علوم الحديث، تحقيق إبراهيم بن شريف الملي، خير ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١٤٤١هـ / ٢٠٠٢م
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق،  
١٦٤. أحوال الرجال، تحقيق عبد العظيم البحتري، حديث أكاديمي، فصل آباء، باكستان
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي،  
١٦٥. الصحاح - ناح اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار للعلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م
- حاتم العوني، بن عارف بن ناصر الطريف،  
١٦٦. بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث، منشور ضمن إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، وبعض المسائل الشرعية، دار الصحيفي، الرياض، السعودية، ط ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م
- ١٦٧. خلاصة للتأصيل في علم الجرح والمعدّل، دار عالم الفوائد، ط ١٤٢٤هـ
- ١٦٨. المنهج المقترح لفهم المصطلح، دار الهجرة، الرياض، ط ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني،  
١٦٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م
- الجاسم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيهقي،  
١٧٠. المستدرک علی الصحیحین، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١١هـ / ١٩٩٠م
- ١٧١. معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م
- حسن إبراهيم حسن،  
١٧٢. تاريخ الإسلام السياسي، والديني، والثقافي، والاجتماعي، دار الخليل، بيروت، لبنان، ومكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط ١٤١٦هـ / ١٩٨٦م
- الجسوبي، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي الدمشقي الشافعي،  
١٧٣. ذيل تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، ط ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م
- الجملاني، أحمد بن محمد،  
١٧٤. شذا العرف في فن الصرف، تحقيق نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية
- الجويد، محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الميوزي أبو عبد الله،  
١٧٥. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، تحقيق زينة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط ١٤١٥هـ / ٢٠٠٤م

- الخميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله  
١٧٦. الرياض المعطار في خير الأنظار، تحقيق إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٠
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد  
١٧٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض،  
السعودية، ب ط ب ت
- ١٧٨. الفقه والمتن، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٩٩٦ هـ
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت  
١٧٩. تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ
- ١٨٠. الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حندي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة،  
السعودية
- خليفة بن خياط، أبو عمرو الشيباني العسغري البصري  
١٨١. تاريخ خليفة ابن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار الفلم، دمشق، سوريا، ومؤسسة الرسالة، بيروت،  
لبنان، ط ٢، ١٣٩٧ هـ
- ١٨٢. طبقات خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م
- الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري  
١٨٣. العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لم يذكر مكان الطبع، ولا تاريخه.
- الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم القزويني  
١٨٤. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر لدرين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١،  
١٤٠٩ هـ
- الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب البلخي  
١٨٥. مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط ٢، ب ت
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي  
١٨٦. سؤالات الحاصم النيسابوري للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية،  
ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- ١٨٧. سؤالات حمزة بن يوسف السهبي للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف،  
الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- ١٨٨. سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٤٤ هـ / ٢٠٠٤ م
- ١٨٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية - علل الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة،  
الرياض، ط ١، ١٤٠٥ هـ / ٢٠١٥ م

الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الصيبي السمرقندي،  
١٩٠. سنن الدارمي - مسند الدارمي، تحقيق: حسين سليم أحمد الهلواني، دار المفاتيح، السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ / ٢٠٠٠ م

التردي،  
١٩١. الشرح الصغير، شرح أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، دار المعارف، ب ط ب ت، مطبوع مع حاشية  
الصارفي على الشرح الصغير

العلواني، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي  
١٩٢. الكنى والأسماء، تحقيق: أبي قتيبة نظير محمد الفاريازي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز،  
١٩٣. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: جبر عبد السلام الخدمري، دار الكتاب العربي، بيروت،  
لبنان، ط ٢، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

١٩٤. تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م  
١٩٥. للتخصيص = تلخيص المستدرک، دائرة المعارف النظامية، جعفر آباد المحسن، الهند، ط ١، ١٣٤٠ هـ  
١٩٦. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل مطبوع ضمن "أربع رسائل في علوم الحديث"، تحقيق: عبد الفتاح أبو  
غدة، دار البشائر، بيروت، الراجحة، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

١٩٣. الرواة النقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت،  
لبنان، ط ١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م

١٩٨. سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م  
١٩٩. العمري في خبر من غير، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسويي زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان  
٤٠٠. المعنى في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، بإدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ب ط ب ت  
٤٠١. المراقبة في علم مصطلح الحديث، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤١٢ هـ  
٤٠٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البهاري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٨٢ هـ /  
١٩٦٣ م

الرازي، فخر الدين خطيب الري أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين النسي،  
٤٠٣. تفسير الرازي - مفاتيح الغيب - التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ  
٤٠٤. الحصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد،  
٤٠٥. المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، والدار الشامية، دمشق، بيروت، ط ١،  
١٤١٢ هـ

الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الفارسي،  
٤٠٦. المحدث الفاضل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٤ هـ

- الرحيلي، إبراهيم بن عامر،  
٢٠٧. التكفير وضوابطه، دار الإيمان أحمد، مصر، ب ت
- الرفاعي، صالح بن حامد بن سعيد،  
٢٠٨. غنابة العلماء بالإستاد وعلم المهرج والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر المنافي،  
٢٠٩. التكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أهواء السلف، الرياض، ط ١،  
١٤١٩هـ / ١٩٩٨م
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي،  
٢١٠. الأهل، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله،  
٢١١. أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م  
٢١٢. المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بن ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م
- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي بن محسن البارعي الحنفي،  
٢١٣. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية التلويح، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣هـ
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين،  
٢١٤. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطنجاوي، وعبد الفتاح محمد الحلوي، هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ
- ستودلر، لوثروب،  
٢١٥. حاضر العالم الإسلامي، نقله إلى العربية، عجاج فويهي، مع تعليقات الأمير شكيب أرسلان، دار الفكر
- السنخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن،  
٢١٦. الإعلان بالتاريخ لمن ذم التاريخ، المكتبة الأثرية، لاهور، باكستان، مصورة عن نسخة مطبعة التري، دمشق  
٢١٧. الحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الصريفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م  
٢١٨. الجواهر واللمير في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق إبراهيم ياسر عبد المجيد، دار ابن خزيمة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م
- الطرد اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ب ت ط  
٢٢٠. فتح المغيب بشرح الغيبة الحديث، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٣-٣م
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة،  
٢٢١. أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان

- السرقسطي، قاسم بن ثابت العوفي  
٢٢٢. الأديبات في غريب الحديث، تحقيق محمد بن عبد الله الفلحي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي الروزي،  
٢٢٣. الألساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى العلوي البغدادي وآخرين، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ١، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م
- السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين،  
٢٢٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ط ١  
٢٢٥. تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط ١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م  
٢٢٦. تدريب الراوي في شرح تدريب النووي، تحقيق أبي فتية نظير محمد الفاريازي، دار طيبة  
٢٢٧. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى  
البياتي الحلبي وفركاه، مصر، ط ١، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م  
٢٢٨. نطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتناثرة، تحقيق خليل محي الدين الميم، المكتب الإسلامي، بيروت،  
لبنان، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٨٥م  
٢٢٩. المزهير في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ /  
١٩٩٨م
- الشافعي، أبو سعيد الطيتم بن كليب،  
٢٣٠. المسند للشافعي - مسند الشافعي، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،  
السعودية، ط ١، ١٤١٠هـ
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس المظلي القرشي المكي،  
٢٣١. الأم: دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م
- الشافعي، حسن محمود،  
٢٣٢. المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م
- الشهرستاني، أبو الفتح، محمد بن عبد الكريم  
٢٣٣. الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، بيروت
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله النيمي،  
٢٣٤. البدر الطالع بمحاضرات من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١  
٢٣٥. فتح القدير، ذكر ابن كثير، دمشق، سورية، دار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ
- الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرار،  
٢٣٦. الجيم، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م

- الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف  
٢٣٧. المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
- صاحب ابن عباد، إسماعيل بن عباد، أبو القاسم الطالقاني،  
٢٣٨. المحيط في اللغة، المكتبة الشاملة، إصدار ٢٠٣٦
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي،  
٢٣٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن إيبك،  
٢٤٠. الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وثركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ١٤٤٠هـ/٢٠٠٠م
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الشامي،  
٢٤١. المتعاضد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ  
٢٤٢. المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني، دار الحرمين، القاهرة،  
مصر، ط ٢  
٢٤٣. المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط ٢
- الطبراني، أبو سعيد هاشم بن مرثد،  
٢٤٤. تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق نظير محمد الفارابي، لم يذكر  
دار الطبع، ولا موضعه، ولا تاريخه
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمي،  
٢٤٥. تاريخ الطبري - تاريخ الرسل والملوكة، دار التراث، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٨٧هـ  
٢٤٦. تفسير الطبري - جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط  
١، ١٤٤٠هـ/٢٠٠٠م
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة،  
٢٤٧. شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٦٥هـ/١٩٩٤م
- عباس حسن،  
٢٤٨. النحو اللوحي، دار المعارف، مصر، ط ٢، ط ١
- عبد النبي الكنتاني، محمد عبد النبي بن عبد الكبير الحسني الإدريسي،  
٢٤٩. فهرس الفهارس والأبواب ومعجم المعاجم والشيخات والمسلسلات، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب  
الإسلامي، بيروت، لبنان، ٢، ١٩٨٤م

- عبد الرحمن بن حسن حَبَّانَة الميدا في دمشق،  
٢٥٠. البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، سوريا، والدار الشامية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م
- عبد الرزاق، أبو بكر بن همام بن نافع الحسيري اليماني الصنعائي،  
٢٥١. مصنف عبد الرزاق = المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، المحدث ط ١٤١٣ هـ.
- عبد العزيز العبد اللطيف، بن محمد بن إبراهيم،  
٢٥٢. ضوابط الجرح والتعديل، مكتبة المبيكان، الرياض، السعودية، ب ط، ب ت
- عبد العزيز محمد فارح،  
٢٥٣. رعاية العلماء بالإسعاد وعلم الجرح والتعديل، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة،  
السعودية
- عبد القاهر البغدادي أبو منصور بن طاهر التميمي الأسفراييني،  
٢٥٤. الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ١٩٧٧ هـ
- عمر، نور الدين الدكتور،  
٢٥٥. منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، ط ١٤٠٥ هـ / ٢٠١٥ م
- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي،  
٢٥٦. الثقات للعجلي = تاريخ الثقات = معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر  
مذاهبهم وأخبارهم، دار البلاغ، ط ١٤٠١ هـ / ١٩٨٤ م
- العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين،  
٢٥٧. ألفية العراقي مع شرحه التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المطبوع مع فتح المغيب، تحقيق العربي الدائز  
الفرياطي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، السعودية، ط ١٤٢٨ هـ
- ٢٥٨. التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المطبوع مع فتح المغيب، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، مكتبة  
دار المنهاج، الرياض، السعودية، ط ١٤٢٨ هـ
- ٢٥٩. التضييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة  
المنورة، ط ١٣٨٩ هـ / ٢٠٦٩ م
- العسكري، الحسن بن عبد الله،  
٢٦٠. تصحيقات المحدثين، تحقيق محمود أحمد ميرزا، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١٤٠٤ هـ
- ٢٦١. التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط ١٤٠٤ هـ / ١٩٩٦ م
- ٢٦٢. فروق العسكري = الفرق اللغوية، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والنقابة، القاهرة، مصر

- العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير،  
٤٦٣. عون المعبود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٤٢، ١٤١٥ هـ
- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي،  
٤٦٤. الضعفاء الكبيرة، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- عمر كحالة، بن رضا بن محمد راضب الدمشقي،  
٤٦٥. معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان
- العسري، أكرم بن ضياء،  
٤٦٦. بحث في تلويح السنة المشرفة، بساط، بيروت، لبنان، ط ٤
- ٤٦٧. عصر الخلافة الراشدة، مكتبة الصيكان، الرياض، السعودية، ط ١، ب ت
- عياض بن نامي للسلي،  
٤٦٨. أصول الفقه الذي لا يجمع الفقيه جهله، دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي،  
٤٦٩. إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، لبنان
- ٤٧٠. المستقصى من هلم الأصول، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣ هـ /  
١٩٩٣ م
- ٤٧١. معيار العلم في فن المنطق، تحقيق سليمان ضياء، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦ م
- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد،  
٤٧٢. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تحقيق هليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١،  
١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م
- فاروق حمادة، بن محمود بن حسن،  
٤٧٣. أعلام السيرة النبوية في القرن الثاني الهجري، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بالمدينة المنورة،  
السعودية، ط ١
- الفاسي، تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي المكي الحسني،  
٤٧٤. ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١،  
١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م
- الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي،  
٤٧٥. المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العسري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،  
٢٦٦. القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرفسوسي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الجامعة، ١٤٢٦ هـ /  
٢٠٠٥ م
- الفيروني، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الحموي،  
٢٧٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان
- قاسم علي سعد،  
٢٧٨. مباحث في علم الجرح والاصحاح، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١ / ١٤١٠ هـ / ٢٠٨٨ م
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد الحلاق،  
٢٧٩. محاسن التأويل، تحقيق محمد هاشم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ / ١٤١٨ هـ
- القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي،  
٢٨٠. إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل، المنصورة، ط ١ / ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي،  
٢٨١. الذخيرة، تحقيق محمد حبيبي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١ / ١٩٩٤ م  
٢٨٢. القروق للقرافي - أنوار البروق في أنواع الفروق، عالم الكتب، ب ط ب ت
- القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الحوزي،  
٢٨٣. تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد السبروني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية،  
القاهرة، مصر، ط ٣ / ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م
- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود،  
٢٨٤. آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان
- القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن الحسين البخاري،  
٢٨٥. أمجد العلوم، دار ابن حزم، ط ١ / ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م  
٢٨٦. الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ / ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- الكندي، صلاح الدين محمد بن شاكرا،  
٢٨٧. فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١ / ١٩٧٣ م
- الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري،  
٢٨٨. رجال صحيح البخاري - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والصداد، تحقيق عبد الله الليثي،  
دار المعرفة، بيروت، ط ١ / ١٤٠٧ هـ

- اللاحم، إبراهيم بن عبد الله،  
٢٨٩. الجرح والتصديل، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
- لجنة تنظيم الكتب التراثية، المجمع العلمي الإسلامي،  
٢٩٠. كتاب الهداية في النحو، افضت مهارت، ط ١، بيروت ب م
- مالك بن أنس، الأصبحي،  
٢٩١. المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م  
٢٩٢. الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق بشار عواد، عزوف، ومحمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،  
١٤١٢هـ
- المأزني، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل،  
٢٩٣. صفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتصديل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ / ٢٠٩١م
- المباركفوري، أبو العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم،  
٢٩٤. تحفة الأنهوري بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب ت
- محمد عجاج الخطيب،  
٢٩٥. السنة قبل التدوين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٦م
- محمد محمد أبو زهوه،  
٢٩٦. الحديث والمحدثون - عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية،  
والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- محمود الطحان،  
٢٩٧. أصول التصريح ودراسة الأسانيد، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، ب ط، ب ت
- مرتضى الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني،  
٢٩٨. تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ب ت
- المزني، أبو الحجاج، جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الكلبلي،  
٢٩٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م
- مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري،  
٣٠٠. التيسير، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المريم، السعودية، ط ٣، ١٤١٠هـ  
٣٠١. صحيح مسلم - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، دار  
السلام، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م

- المطرزي، أبو الفتح يرهان الدين ناصر بن عبد السيد أبو المكارم  
٣٠٢. المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي، ب ط ب ت
- النعيمي اليمني، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد،  
٣٠٣. الاستبصار في نقد الأخبار، تحقيق محمد الشنقطي، دار أطلسم، الرياض، السعودية، ط ١٤١٧ هـ  
٣٠٤. التفكيك بما في فائيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي، ط ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
- مغلطاي، علاء الدين،  
٣٠٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد وأبي محمد أسامة بن إبراهيم،  
الغاروق الحديثة، ط ١٤٤٣ هـ / ٢٠٠١ م
- المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني،  
٣٠٦. نفع الطيب من ضمن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس،  
دار صادر، بيروت، لبنان
- الملا علي القاري، علي بن سلطان محمد،  
٣٠٧. شرح تحفة الفكر، تحقيق محمد نزار كميم، وهيثم نزار كميم، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ب ط ب ت
- المليباري، حمزة عبد الله،  
٣٠٨. نظرات جديدة في علوم الحديث، دار ابن خزيمة، بيروت، لبنان، ط ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م
- الموصل، محمد خلف سلامة،  
٣٠٩. لسان المحدثين: الشبكة العنكبوتية
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الحراساني،  
٣١٠. سنن النسائي - المجتهد من السنن - لسان الصغرى، دار السلام، الرياض، السعودية، ط ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م  
٣١١. الضعفاء والمتركون للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوحي، حلب، ط ١٣٩٦ هـ  
٣١٢. مشيخة النسائي - تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، تحقيق  
الضروب، حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية، ط ١٤٢٣ هـ  
٣١٣. من لم يرو عنه غير واحد - تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوحي،  
حلب، سورية، ط ١٣٦٩ هـ
- ثشوان الحميري، ابن سعيد اليمني،  
٣١٤. خمس العلوم، ودواء كلام العرب من الكلام، تحقيق حسين بن عبد الله العمري، ومظهر بن علي الإرياني،  
ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م

- النوروي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف،  
٣١٥. تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله، شركة العلماء بمساعدة  
إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
- ٣١٦. جلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تحقيق حسين إسماعيل الجبل، مؤسسة الرسالة، بيروت،  
لبنان، ط ١، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م
- ٣١٧. رياض الصالحين، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م
- ٣١٨. شرح النووي لصحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت،  
لبنان، ط ٤، ١٣٩٢ هـ

- الهنوتي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المعدي الأنصاري،  
٣١٩. الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م

- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي،  
٣٢٠. معجم الأديباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إسماعيل عيسى، دار الغرب الإسلامي، بيروت،  
لبنان، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م
- ٣٢١. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط ٤، ١٩٩٥ م

- يوسف بن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين،  
٣٢٢. المعجم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، ط ١، ب ت

- مواقع الشبكة المعال عليها في الرسالة،  
٣٢٣. كتب السؤالاء أبو يونس الطبرقي، ملحق أهل الحديث،  
٣٢٤. الموسوعة العربية العالمية
- ٣٢٥. موسوعة المفاهيم، موقع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية
- ٣٢٦. مكانة بلاد الشام في الحديث النبوي الشريف، موقع الدكتور محمود عكام
- ٣٢٧. الموقع الرسمي للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمان
- ٣٢٨. الموقع الرسمي للشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن السعد
- ٣٢٩. موقع المرصد الإسلامي لمكافحة التضليل الإعلامي
- ٣٣٠. موقع الموسوعة العربية
- ٣٣١. موقع جامعة الدمام
- ٣٣٢. موقع جامعة الشارقة
- ٣٣٣. موقع جامعة شيخ الإسلام ابن تيمية
- ٣٣٤. موقع معهد الإمام البيضاوي للعلوم القرآنية
- ٣٣٥. موقع ملتقى أهل الحديث
- ٣٣٦. موقع منتديات سفاري
- ٣٣٧. موقع وكبيديا

فهرس

# الموضوعات

## الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	م
	كلمة الشكر	١
١	المَقْدِمَةُ	٢
٥	إشكالية البحث	٣
٥	أهمية الموضوع	٤
٧	الدراسات السابقة حول الموضوع	٥
١٠	منهجي في البحث	٦
١٠	الخطة التفصيلية للبحث	٧
١٣	المُهَيِّدُ	٨
١٤	المطلب الأول: تعريف الجرح والتعديل والفرق بينهما	٩
١٤	أولا: تعريف التعديل لغة واصطلاحا	١٠
١٦	ثانيا: تعريف الجرح لغة واصطلاحا	١١
١٨	ثالثا: الفرق بين الجرح والتعديل	١٢
١٩	المطلب الثاني: التعريف بعلم الجرح والتعديل، وعلاقته بساتر علوم السنة	١٣
١٩	أولا: تعريف علم الجرح والتعديل	١٤
٢٦	ثانيا: موضوع علم الجرح والتعديل	١٥
٢١	ثالثا: الغاية من علم الجرح والتعديل	١٦
٢١	رابعا: علاقة علم الجرح والتعديل بعلوم حديثة أخرى	١٧

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٥	المطلب الثالث: مشروعية الجرح والتعديل	١٨
٤١	المطلب الرابع: أهمية علم الجرح والتعديل	١٩
٤٤	المطلب الخامس: تاريخ علم الجرح والتعديل إجمالاً	٢٠
٤٥	المرحلة الأولى: مرحلة عدم الحاجة إلى جرح الرواة وتعديلهم	٢١
٥٠	المرحلة الثانية: مرحلة نشأة علم الجرح والتعديل	٢٢
٦٢	المرحلة الثالثة: مرحلة تطوّر علم الجرح والتعديل إلى التّضح والكمال	٢٣
٧٠	المرحلة الرابعة: مرحلة بداية تقلّص عملية الجرح والتعديل	٢٤
٧٦	المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الرواية	٢٥
٨٠	المرحلة السادسة: عصر الرّكود:	٢٦
٨١	المرحلة السابعة: مرحلة عودة النشاط في علم الجرح والتعديل، والتنقيب عن مقاصد أئمة النقد	٢٧
٨٥	المطلب السادس: التعريف بأئمة النقد المتقدّمين	٢٨
٨٥	أولاً: المراد بالمتقدّمين	٢٩
٨٥	ثانياً: ما يشترط في الناقد	٣٠
٨٧	ثالثاً: المراد بإمام النقد	٣١
٨٨	١. شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)	٣٢
٩٣	٢. سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ)	٣٣
٩٥	٣. مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)	٣٤
٩٨	٤. سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ)	٣٥
١٠٠	٥. يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ)	٣٦

رقم الصفحة	الموضوع	م
١٠٢	٦. عبد الرحمن بن مَهْدِي (ت ١٩٨هـ)	٣٧
١٠٥	٧. يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٣هـ)	٣٨
١٠٨	٨. علي بن المَدِينِي (ت ٢٣٤هـ)	٣٩
١١٠	٩. أحمد بن حَنْبَل (ت ٢٤١هـ):	٤٠
١١٣	١٠. محمد بن إسماعيل البُخاري (ت ٢٥٦هـ)	٤١
١١٧	١١. أبو زُرْعَةَ الرازي (ت ٢٦٤هـ)	٤٢
١١٩	١٢. أبو داود السَّجِسْتَانِي (ت ٢٧٥هـ):	٤٣
١٢١	١٣. أبو حَاتِمِ الرازي (ت ٢٧٧هـ)	٤٤
١٢٤	١٤. أبو عبد الرحمن النَّسَائِي (ت ٣٠٣هـ)	٤٥
١٢٧	المدخل	٤٦
١٢٨	المطلب الأول: تاريخ بيان مراتب الرواة	٤٧
١٣٦	المطلب الثاني: تاريخ مراتب ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل	٤٨
١٤٢	المطلب الثالث: ما يُعرف به مدلول ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل	٤٩
١٤٩	المطلب الرابع: سبب تقديم مراتب الجرح على مراتب التعديل	٥٠
١٥٠	<b>الباب الأول:</b> ألفاظ وعبارات الجرح عند أئمة النقد المتقدمين	٥١
١٥١	<b>الفصل الأول:</b> ألفاظ وعبارات مرتبة "وضع حديثاً"	٥٢
١٥٢	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "وضع حديثاً"	٥٣
١٥٥	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حديثاً"	٥٤

رقم الصفحة	الموضوع	م
١٥٦	المبحث الثالث: المراد بالوضع في الحديث	٥٥
١٥٩	المبحث الرابع: متى يُتَّهَمُ الراوي بالوضع	٥٦
١٦٤	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "وَضَعَ حديثًا" وشرحها	٥٧
١٦٤	النوع الأول: التصريح بكذب الراوي في الحديث	٥٨
١٦٥	١. لفظ الكذب أو ما تَصَرَّفَ منه مُقَيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات	٥٩
١٦٦	٢. لفظ الكذب أو ما تَصَرَّفَ منه مُقَيَّدًا بكونه على رسول الله ﷺ في سياق الإثبات	٦٠
١٦٧	٣. لفظ "الوضع" وما يَتَصَرَّفُ منه مُقَيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات	٦١
١٦٨	٤. لفظ افتعل وما يَتَصَرَّفُ منه مُقَيَّدًا بالحديث في سياق الإثبات	٦٢
١٦٩	٥. نفي الصدق في الحديث	٦٣
١٦٩	النوع الثاني: ما يدلُّ على أن الرواية عن الراوي جَرِيْمَةٌ أو كَبِيرَةٌ	٦٤
١٧٠	٦. لأنَّ أشْرَبَ من يولِّد يماري حتى أروي أحبُّ إلي من التحديث عن فلان	٦٥
١٧٠	٧. لأنَّ أرتكب سبعين كبيرة أحبُّ إلي من أن أحدث عن فلان	٦٦
١٧٠	٨. لأن يزني الرجل خير له من أن يروى عن فلان	٦٧
١٧١	٩. لأنَّ أقدام فيضرب عنفي أحبُّ إلي من أن أحدث عن فلان	٦٨
١٧١	١٠. لأنَّ أقطع الطريق أحبُّ إلي من أن أروي عن فلان	٦٩
١٧٢	١١. قول النَّاقِدِ: أخاف النار. تعليلاً لامتناعه من الرواية عن راو	٧٠
١٧٢	١٢. الاستعداد على الراوي لمنعه من التحديث	٧١
١٧٢	النوع الثالث: الحكم على الراوي بأنه يستحق القتل	٧٢
١٧٣	١٣. فلان ينبغي أن يُقتل	٧٣

رقم الصفحة	الموضوع	م
١٧٣	١٤. ما أحوج صاحب هذا إلى أن يقتل	٧٤
١٧٤	١٥. ما أحوج فلانا أن تضرب عنقه	٧٥
١٧٤	١٦. يستأهل أن يحفر له بئر فيلقى فيها	٧٦
١٧٤	١٧. فلان حلال الدم	٧٧
١٧٥	١٨. لو كان لي فرس ورمح؛ لكنت أغزو فلانا	٧٨
١٧٥	النوع الرابع: ما يدلُّ على غلبة التوضع في مرويات الراوي	٧٩
١٧٥	١٩. حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ كَذِبٌ	٨٠
١٧٦	٢٠. يَدُلُّ حَدِيثُهُ عَلَى الْكُذِبِ	٨١
١٧٦	٢١. أَحَادِيثُهُ مَوْضُوعَةٌ	٨٢
١٧٦	النوع الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة الأساليب	٨٣
١٧٦	٢٢. يَسْرِقُ الْحَدِيثَ	٨٤
١٧٩	٢٣. مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ مُقْبِدًا بِالْحَدِيثِ	٨٥
١٨٢	٢٤. مَتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ أَوْ يَتَّهَمُ بِالْوَضْعِ	٨٦
١٨٣	المبحث السادس: حكم أهل مرتبة "وضع حديثاً"	٨٧
١٩٥	<b>الفصل الثَّانِي: ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"</b>	٨٨
١٩٦	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "متروك الحديث"	٨٩
١٩٩	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"	٩٠
٢٠١	المبحث الثالث: المراد بـ"مُخَلِّو حَدِيثِ الرَّوِيِّ مِنْ الْفَائِدَةِ مُطْلَقًا"	٩١
٢٠٢	أولاً: طفولة الراوي عند أداء الحديث	٩٢

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٠٣	ثانياً: تَعَمُّدُ الكَذِبِ مُطْلَقًا	٩٢
٢٠٤	ثالثاً: الفسق	٩٣
٢١٢	رابعاً: الجنون	٩٤
٢١٣	خامساً: عدم التمييز	٩٥
٢١٣	سادساً: خفة العقل	٩٦
٢١٤	سابعاً: الجهل التام بالصناعة الحديثية	٩٧
٢١٥	ثامناً: سوء الحفظ المبطل للضبط	٩٨
٢١٦	تاسعاً: عدم رواية الراوي إلا عمن يستحق الترك	٩٩
٢١٦	عاشراً: عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث	١٠٠
٢١٦	حادي عشر: عدم معرفة الراوي على وجه التحعين	١٠١
٢١٩	ثاني عشر: عدم سند مقبول إلى الراوي	١٠٢
٢٢٠	ثالث عشر: عدم اختبار الراوي ضبطاً	١٠٣
٢٢٠	رابع عشر: عدم إمكان تمييز ما صح من مرويات الراوي مما سقم	١٠٤
٢٢٤	المبحث الرابع: الفرق بين مرتبتي "وضع حديثاً" و"متروك الحديث"	١٠٥
٢٢٣	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث" مع الشرح	١٠٦
٢٢٤	النوع الأول: ما يدل على طفولة الراوي عند أداء الحديث	١٠٧
٢٢٤	النوع الثاني: ما يدل على تعمد الراوي للكذب	١٠٨
٢٢٤	١. لفظ الكذب أو ما تصرف منه في سياق الإثبات	١٠٩
٢٢٧	٢. دَجَال	١١٠
٢٢٨	النوع الثالث: ما يدل على سبب من أسباب الفسق في الراوي	١١١

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٢٨	٣. رأيتُه في الحِصَّامِ بغيرِ مَنزَرٍ	١١٢
٢٢٩	٤. يشربُ الخمرَ	١١٣
٢٢٩	٥. سَرَقَ:	١١٤
٢٢٩	٦. فاسِقٌ	١١٥
٢٢٩	النوع الرابع: ما يدل على بطلان عدالة الراوي إجمالا	١١٦
٢٢٩	٧. نقي الأمانة	١١٧
٢٣٠	٨. رجل سوء	١١٨
٢٣١	٩. نفي الصدق:	١١٩
٢٣٢	النوع الخامس: ما يدل على المجنون	١٢٠
٢٣٢	١٠. كأنه مجنون	١٢١
٢٣٣	النوع السادس: ما يدل على عدم التمييز	١٢٢
٢٣٣	١١. لأنه كان صغيرا	١٢٣
٢٣٣	١٢. ذلك الذي كان يرى الهلال قبل أن يراه الناس بيومين	١٢٤
٢٣٣	النوع السابع: ما يدل على خفة عقل الراوي	١٢٥
٢٣٣	١٣. قول الراوي: إن لم يخرج الدجال الأكبر سنة خمسين ومائة؛ فاعلموا أنني كَذَّابٌ	١٢٦
٢٣٤	١٤. قول الراوي: إن لم أحدثكم؛ فأمي زانية	١٢٧
٢٣٤	النوع الثامن: ما يدل على جهل الراوي التام بالصناعة الحديثية	١٢٨
٢٣٤	١٥. لا يدري ما الحديث	١٢٩
٢٣٤	النوع التاسع: ما يدل على سوء الحفظ المُبطل للضبط	١٣٠

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٣٤	١٦. اختلط البتة	١٣١
٢٣٥	النوع العاشر: ما يدل على بطلان ضبط الراوي إجمالاً	١٣٢
٢٣٥	١٧. نفي الضبط.	١٣٣
٢٣٥	النوع الحادي عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا عن يستحق الترك	١٣٤
٢٣٥	١٨. لا تكتبوا عنه، فإنه يروي عن فلان	١٣٥
٢٣٦	النوع الثاني عشر: ما يدل على عدم رواية الراوي إلا لما يستحق الرد من الحديث	١٣٦
٢٣٦	١٩. لا يُعرف إلا بحديث فيه نظر	١٣٧
٢٣٦	النوع الثالث عشر: ما يدل على عدم معرفة الناقد للراوي على وجه التعيين	١٣٨
٢٣٦	٢٠. مجهول	١٣٩
٢٣٦	الأول: عدم تحقق وجود الراوي	١٤٠
٢٣٧	الثاني: شك الناقد في وجود مسمى الراوي	١٤١
٢٣٧	الثالث: عدم تمييز الراوي عن غيره	١٤٢
٢٣٧	الرابع: عدم ذكر الراوي إلا في الحديث غير الغابت	١٤٣
٢٣٨	٢١. لا يُعرف	١٤٤
٢٣٨	٢٢. لا أعرفه	١٤٥
٢٣٨	٢٣. من أفناء الناس	١٤٦
٢٣٨	النوع الرابع عشر: ما يدل على عدم سند مقبول إلى الراوي	١٤٧
٢٣٨	٢٤. حديثه ليس بقائم أو ليس بقائم الإسناد	١٤٨
٢٣٨	٢٥. لم يَمَّ حديثه	١٤٩

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٣٨	٢٦. لا يُعرَف إلا بمحدث فيه نظر	١٥٠
٢٣٩	النوع الخامس عشر: ما يدل على عدم اختبار الراوي ضبطاً	١٥١
٢٣٩	٢٧. لا أُخْبِرُهُ	١٥٢
٢٣٩	٢٨. لا أَعْرِفُهُ بمعنى: لا أُخْبِرُهُ	١٥٣
٢٣٩	النوع السادس عشر: ما يدل على عدم إمكان تمييز ما صح من مَرَوِيَّات الراوي بما سقم	١٥٤
٢٣٩	٢٩. لا يعرف صحيح حديثه من غيره	١٥٥
٢٣٩	النوع السابع عشر: ما يدل على انعدام الفائدة من حديث الراوي مُطْلَقًا	١٥٦
٢٤٠	٣٠. الحكم على الراوي أو على مروياته بالترك	١٥٧
٢٤٠	٣١. الحكم على الراوي أو على مروياته بالذهاب	١٥٨
٢٤٠	٣٢. الحكم على الراوي أو على مروياته بالسقوط	١٥٩
٢٤٠	٣٣. النهي عن الرواية عن الراوي	١٦٠
٢٤٠	٣٤. النهي عن الكتابة عن الراوي	١٦١
٢٤١	٣٥. النهي عن السماع من الراوي	١٦٢
٢٤١	٣٦. الأمر بالضرب على حديث الراوي	١٦٣
٢٤١	٣٧. لا يعتبر به، أو بمحدثه	١٦٤
٢٤١	٣٨. هو على يدي عدل	١٦٥
٢٤٣	المبحث السادس، حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "متروك الحديث"	١٦٦

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٤٤	الفصل الثالث : ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"	١٦٧
٢٤٥	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ضعيف جداً"	١٦٨
٢٤٦	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"	١٦٩
٢٤٩	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ضعيف جداً" و"متروك"	١٧٠
٢٥٠	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً" مع الشرح	١٧١
٢٥٠	الأسلوب الأول: لفظ دال على ضعف تام مع لفظ آخر يدل على الشدة:	١٧٢
٢٥٠	١. ضعيف جداً	١٧٣
٢٥١	٢. وإه جداً	١٧٤
٢٥١	٣. وإه بمرّة	١٧٥
٢٥٣	٤. ضعيف بمرّة	١٧٦
٢٥٣	٥. نضعفه ضعفاً شديداً	١٧٧
٢٥٣	الأسلوب الثاني: اقتران لفظين فأكثر يدل كل منهما على ضعف تام	١٧٨
٢٥٣	٦. ضعيف وإه	١٧٩
٢٥٤	٧. ضعيف ضعيف	١٨٠
٢٥٤	الأسلوب الثالث: أساليب آخر	١٨١
٢٥٤	٨. شبه لا شيء	١٨٢
٢٥٤	٩. لو روى حديثاً آخر مثل هذا؛ لطرحت حديثه	١٨٣
٢٥٥	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف جداً"	١٨٤

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٥٦	الفصل الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"	١٨٥
٢٥٧	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ضعيف الحديث"	١٨٦
٢٥٨	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"	١٨٧
٢٦٠	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ضعيف جداً"	١٨٨
٢٦١	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث" مع الشرح	١٨٩
٢٦١	١. ضعيف الحديث	١٩٠
٢٦١	٢. ضعيف	١٩١
٢٦٤	٣. ضَعْفُوهُ، أَوْ يُضَعَّفُ، أَوْ ضَعَّفَ	١٩٢
٢٦٥	٤. واهي الحديث	١٩٣
٢٦٥	٥. وإي	١٩٤
٢٦٦	٦. كان فسلاً	١٩٥
٢٦٦	٧. مِنَ الرَّفَّاعِينَ أَوْ كَانَ رَفَّاعاً	١٩٦
٢٦٧	٨. كان نسيّاً	١٩٧
٢٦٧	٩. سيء الحفظ	١٩٨
٢٦٧	١٠. كثير الغلط أو كثير الخطأ أو كثير الوهم	١٩٩
٢٦٧	١١. مضطرب الحديث	٢٠٠
٢٦٩	١٢. مطعون فيه أو طعنوا فيه	٢٠١
٢٦٩	١٣. نركوه	٢٠١
٢٧١	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ضعيف الحديث"	٢٠٣

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٧٤	<b>الفصل الخامس عشر: ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"</b>	٢٠٤
٢٧٥	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ليس بقوي"	٢٠٥
٢٧٧	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"	٢٠٦
٢٨٠	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ضعيف الحديث" و"ليس بقوي"	٢٠٧
٢٨١	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي" مع الشرح	٢٠٨
٢٨١	١. ليس بقوي	٢٠٩
٢٨٢	٢. ليس بثقة	٢١٠
٢٨٣	٣. ليس بثبت	٢١١
٢٨٣	٤. ليس بحجة	٢١٢
٢٨٣	٥. فيه ضعف	٢١٣
٢٨٣	٦. في حديثه ضعف	٢١٤
٢٨٤	٧. ليس بعمدة	٢١٥
٢٨٤	٨. للضعف ما هو	٢١٦
٢٨٥	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ليس بقوي"	٢١٧
٢٨٦	<b>الفصل السادس عشر: ألفاظ وعبارات مرتبة "ليّن الحديث"</b>	٢١٨
٢٨٧	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ليّن الحديث"	٢١٩
٢٨٨	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ليّن الحديث"	٢٢٠
٢٩٢	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "ليّن الحديث" و"ليس بقوي"	٢٢١

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢٩٣	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيِّن الحديث" مع الشرح	٢٢٢
٢٩٣	١. لَيِّن الحديث	٢٢٣
٢٩٣	٢. لَيِّن	٢٢٤
٢٩٣	٣. في حديثه شيء	٢٢٥
٢٩٤	٤. في نفسي من حديثه شيء	٢٢٦
٢٩٤	٥. في حديثه نظر	٢٢٧
٢٩٤	٦. يجيء عنه حديث كأنه شيعي، ثم يجيء عنه حديث كأنه عثماني	٢٢٨
٢٩٥	٧. ما تعجبني الرواية عن فلان، ولا أدري ما ينصبي لهذا؟	٢٢٩
٢٩٥	٨. حديثه ليس بالمعروف	٢٣٠
٢٩٥	٩. حديثه ليس بمستقيم	٢٣١
٢٩٥	١٠. في نفسي منه شيء	٢٣٢
٢٩٦	١١. في نفسي منه	٢٣٣
٢٩٦	١٢. في القلب منه هاجس	٢٣٤
٢٩٦	١٣. فيه نظر	٢٣٥
٢٩٨	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "لَيِّن الحديث"	٢٣٦
٢٩٩	<b>الباب الثاني: ألفاظ وعبارات التعديل عندائمة النقد المتقدمين</b>	٢٣٧
٣٠٠	<b>الفصل الأول: ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"</b>	٢٣٨
٣٠١	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "صالح الحديث"	٢٣٩
٣٠٣	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"	٢٤٠

رقم الصفحة	الموضوع	٢
٣٠٩	المبحث الثالث: وجه ذكر صالح الحديث في مراتب التعديل	٢٤١
٣١٠	المبحث الرابع: وجه جعل "صالح الحديث" مرتبة أخيرة للتعديل	٢٤٢
٣١٣	المبحث الخامس: الفرق بين مرتبتي "صالح الحديث" و"لين الحديث"	٢٤٣
٣١٤	المبحث السادس: ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث" مع الشرح	٢٤٤
٣١٤	الأسلوب الأول: ما يدل على صلاح الحديث صراحة	٢٤٥
٣١٤	١. صالح الحديث	٢٤٦
٣١٤	٢. مستقيم الحديث	٢٤٧
٣١٦	٣. حسن الحديث	٢٤٨
٣١٨	٤. مقارب الحديث	٢٤٩
٣١٩	٥. صحيح الحديث	٢٥٠
٣١٩	٦. مستوي الحديث	٢٥١
٣٢٠	٧. جيد الحديث	٢٥٢
٣٢٠	٨. معروف الحديث	٢٥٣
٣٢١	الأسلوب الثاني: ألفاظ وعبارات المراتب العليا للتعديل مقيدة بالحديث	٢٥٤
٣٢٢	٩. صدوق في الحديث	٢٥٥
٣٢٢	١٠. ثقة في الحديث	٢٥٦
٣٢٢	١١. ثبت في الحديث	٢٥٧
٣٢٢	١٢. لا بأس بحديثه	٢٥٨
٣٢٣	١٣. قوي الحديث	٢٥٩
٣٢٤	المبحث السابع: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "صالح الحديث"	٢٦٠

رقم الصفحة	الموضوع	م
٣٢٥	الفصل الثَّانِي: ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"	٢٦١
٣٢٦	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "شيخ"	٢٦٢
٣٢٧	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"	٢٦٣
٣٣٩	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبة "شيخ" ومرتبة "صالح الحديث"	٢٦٤
٣٤٠	المبحث الرابع: أساليب وألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ" مع الشرح	٢٦٥
٣٤٠	الأسلوب الأول: ما يدل على صلاح الراوي مقيدا بما علمه الناقد:	٢٦٦
٣٤١	١. لا أعلم إلا خيرا	٢٦٧
٣٤٢	٢. لا أعلم به بأسا	٢٦٨
٣٤٢	٣. ما علمتك صدوقا	٢٦٩
٣٤٢	٤. لا بأس به عندي	٢٧٠
٣٤٢	٥. صدوق عندي	٢٧١
٣٤٣	الأسلوب الثاني: ما يدل على صلاح الراوي فما فوقه بدون جزم	٢٧٢
٣٤٣	٦. صدوق إن شاء الله	٢٧٣
٣٤٣	٧. ما به بأس إن شاء الله	٢٧٤
٣٤٣	٨. لم يكن به بأس إن شاء الله	٢٧٥
٣٤٣	٩. محله الصدق إن شاء الله	٢٧٦
٣٤٣	١٠. صالح إن شاء الله	٢٧٧
٣٤٤	١١. ثقة إن شاء الله	٢٧٨
٣٤٤	الأسلوب الثالث: ما يدل على رجاء الناقد صلاح الراوي	٢٧٩

رقم الصفحة	الموضوع	م
٣٤٤	١٢. أرجو أن يكون صدوقا	٢٨٠
٣٤٤	١٣. وأرجو أنه لا بأس به	٢٨١
٣٤٤	١٤. أرجو أنه ليس به بأس	٢٨٢
٣٤٤	١٥. أرجو أن لا يكون به بأس	٢٨٣
٣٤٥	١٦. أرجو أن يكون ثقة	٢٨٤
٣٤٥	الأسلوب الرابع: ما يدل على قرب الراوي من الصلاح	٢٨٥
٣٤٥	١٧. إلى الصدق ما هو	٢٨٦
٣٤٥	الأسلوب الخامس: ألفاظ وعبارات متفرقة دالة على صلاح حال الراوي ظاهرا	٢٨٧
٣٤٥	١٨. شيخ	٢٨٨
٣٤٥	١٩. صويلح	٢٨٩
٣٤٧	المبحث الخامس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "شيخ"	٢٩٠
٣٥٠	<b>الفصل الثالث</b> : ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"	٢٩١
٣٥١	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "صدوق"	٢٩٢
٣٥٢	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق"	٢٩٣
٣٧١	المبحث الثالث: الفرق بين مرتبتي "صدوق" و"شيخ"	٢٩٤
٣٧٢	المبحث الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "صدوق" مع الشرح	٢٩٥
٣٧٢	١. صدوق:	٢٩٦
٣٧٢	٢. محله الصدق:	٢٩٧
٣٧٣	٣. لا بأس به:	٢٩٨

رقم الصفحة	الموضوع	م
٣٧٢	٤. مأمون:	٢٩٩
٣٧٣	٥. خيار	٣٠٠
٣٧٤	٦. صالح أو من صلحاء الناس	٣٠١
٣٧٤	٧. وسط	٣٠٢
٣٧٤	٨. ليس بالقوي	٣٠٣
٣٧٥	٩. ليس بذاك القوي	٣٠٤
٣٧٦	١٠. ليس بذاك	٣٠٥
٣٧٦	١١. ليس بالمتين	٣٠٦
٣٧٦	١٢. ليس بالمرضي	٣٠٧
٣٧٦	١٣. ليس من جمال أو جمازات المحامل	٣٠٨
٣٧٧	١٤. ليس من إبل القباب	٣٠٩
٣٧٨	المبحث الخامس: حكم أهل مرتبة "صدوق"	٣١٠
٣٨٢	<b>الفصل الرابع: ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"</b>	٣١١
٣٨٤	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ثقة"	٣١٢
٣٨٦	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة"	٣١٣
٣٨٩	المبحث الثالث: المراد بتمام العدالة الدينية	٣١٤
٣٩٦	المبحث الرابع: المراد بتمام الضبط	٣١٥
٣٩٩	المبحث الخامس: إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق على من فقد شيئاً من شروط العدالة أو الضبط	٣١٦

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٠٠	المبحث السادس: حكم إطلاق ألفاظ وعبارات التوثيق المطلق على من لم يدركه الناقد أو كان قليل الرواية، أو قليل الشهرة	٣١٧
٤٠٤	المبحث السابع: الفرق بين مرتبتي "ثقة" و"صدوق"	٣١٨
٤٠٥	المبحث الثامن: ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة" مع الشرح	٣١٩
٤٠٥	١. ثقة	٣٢٠
٤١٢	٢. ثبت	٣٢١
٤١٤	٣. متقن أو متقن الحديث	٣٢٢
٤١٥	٤. حجة	٣٢٣
٤١٧	٥. دعامة	٣٢٤
٤١٧	٦. ركن من الأركان	٣٢٥
٤١٨	٧. قوي:	٣٢٦
٤١٩	المبحث التاسع: حكم أهل مرتبة "ثقة"	٣٢٧
٤٢٠	<b>الفصل العجائبي</b> : ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"	٣٢٨
٤٢١	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "ثقة ثقة"	٣٢٩
٤٢٤	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"	٣٣٠
٤٢٦	المبحث الثالث: المراد بشدة إتقان الحديث، وفائدتها	٣٣١
٤٢٧	المبحث الرابع: الفرق بين مرتبة "ثقة ثقة" وبين مرتبة "ثقة"	٣٣٢
٤٢٨	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة" مع الشرح	٣٣٣
٤٢٨	النوع الأول: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المطلق بعينه:	٣٣٤

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٢٨	١.ثِقَّةٌ ثِقَّةٌ - مرتين أو أكثر-	٣٣٥
٤٢٩	٢.ثَبَّتْ ثَبَّتْ - مرتين أو أكثر-	٣٣٦
٤٢٩	٣.بَخِ بَخًا	٣٣٧
٤٣٠	٤.حَافِظٌ حَافِظٌ	٣٣٨
٤٣٠	النوع الثاني: ما فيه ذكر لفظ من ألفاظ المرتبة الثالثة مع مرادفه	٣٣٩
٤٣١	٥.ثِقَّةٌ ثَبَّتْ أو ثَبَّتْ ثِقَّةٌ	٣٤٠
٤٣١	٦.ثِقَّةٌ مُتَّقِنٌ أو مُتَّقِنٌ ثِقَّةٌ	٣٤١
٤٣٢	٧.ثِقَّةٌ حَافِظٌ أو حَافِظٌ ثِقَّةٌ	٣٤٢
٤٣٢	٨.ثَبَّتْ حَافِظٌ	٣٤٣
٤٣٢	٩.ثَبَّتْ حُجَّةٌ	٣٤٤
٤٣٣	١٠.مُتَّقِنٌ ثَبَّتْ	٣٤٥
٤٣٣	١١.حَافِظٌ مُتَّقِنٌ	٣٤٦
٤٣٣	١٢.ثِقَّةٌ مَرَضِيٌّ	٣٤٧
٤٣٣	١٣.ثِقَّةٌ رِضًا	٣٤٨
٤٣٣	١٤.عَدَلَ رِضًا	٣٤٩
٤٣٤	١٥.ثِقَّةٌ صَاحِبٌ حَدِيثٌ	٣٥٠
٤٣٤	١٦.صَاحِبٌ حَدِيثٌ كَيْسٌ	٣٥١
٤٣٤	١٧.ثِقَّةٌ مُتَّقِنٌ حَافِظٌ	٣٥٢
٤٣٤	١٨.ثِقَّةٌ مُتَّقِنٌ مَتِينٌ	٣٥٣
٤٣٤	١٩.ثِقَّةٌ ثَبَّتْ ثَبَّتْ حَدِيثٌ	٣٥٤

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٣٥	٢٠. عدل ثقة رضا	٣٥٥
٤٣٥	النوع الثالث: ما فيه تكرير لفظ دال على التوثيق المطلق بعينه، ومع مرادفه	٣٥٦
٤٣٥	٢١. ثبت ثبت مُتَقِن مُتَقِن	٣٥٧
٤٣٥	٢٢. ثبت ثبت صحيح الحديث	٣٥٨
٤٣٥	٢٣. ثقة ورع بخ بخ	٣٥٩
٤٣٦	٢٤. بخ بخ ثقة	٣٦٠
٤٣٦	٢٥. بخ بخ نقي الحديث جدًا	٣٦١
٤٣٦	النوع الرابع: ما فيه التعجب مما يدل على إتقان الحديث	٣٦٢
٤٣٧	٢٦. ما كان أضيظه	٣٦٣
٤٣٧	٢٧. ما أتقنه!	٣٦٤
٤٣٧	٢٨. ما أنقى حديث فلان	٣٦٥
٤٣٧	٢٩. ما كان أتقنه للحديث	٣٦٦
٤٣٨	٣٠. كان مُتَقِنًا أو متفهما للحديث عجبًا	٣٦٧
٤٣٨	٣١. ما أصح حديثه!	٣٦٨
٤٣٨	٣٢. ما أثبت حديثه!	٣٦٩
٤٣٨	٣٣. ما أقل خطأه!	٣٧٠
٤٣٨	٣٤. يا لك من صحة الحديث	٣٧١
٤٣٩	٣٥. ما كان أشد انتقاد فلان بالرجال وأعلمه بشأنهم	٣٧٢
٤٣٩	النوع الخامس: ما يدل على شدة إتقان الحديث من غير تكرير وتعجب:	٣٧٣
٤٣٩	٣٦. لا يحدث إلا عن ثقة	٣٧٤

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٤٠	٣٧. من معادن الصدق	٣٧٥
٤٤١	٣٨. إذا حدثك فلان بشيء فأختم عليه	٣٧٦
٤٤١	٣٩. المصحف	٣٧٧
٤٤١	٤٠. كان يفتش الحديث	٣٧٨
٤٤١	٤١. من أهل الحديث	٣٧٩
٤٤٢	٤٢. مثبت أو مستثبت	٣٨٠
٤٤٣	٤٣. كان يبغى بالحديث كما يسمع أو على وجهه	٣٨١
٤٤٣	٤٤. كان لا يكاد يرفع حديثا إلى النبي صلى الله عليه وسلم	٣٨٢
٤٤٤	٤٥. تعرف الإتيان في قفاه:	٣٨٣
٤٤٥	المبحث السادس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "ثقة ثقة"	٣٨٤
٤٤٦	<b>الفصل الثاني: الألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"</b>	٣٨٥
٤٤٧	المبحث الأول: تاريخ مرتبة "أوثق الناس"	٣٨٦
٤٤٨	المبحث الثاني: ضابط ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"	٣٨٧
٤٥٢	المبحث الثالث: سبب عدم ذكر ابن أبي حاتم لهذه المرتبة، مع التوجيه	٣٨٨
٤٥٤	المبحث الرابع: الفرق بين مرتبتي "أوثق الناس" و "ثقة ثقة"	٣٨٩
٤٥٥	المبحث الخامس: ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس" مع الشرح	٣٩٠
٤٥٧	النوع الأول: ما فيه صيغة "أفعل" التفضيل مضافا إلى الناس أو جماعة كبيرة منهم في سياق الإثبات	٣٩١
٤٥٨	١. أوثق	٣٩٢

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٥٩	٢. أثبت	٣٩٣
٤٥٩	٣. أرضى	٣٩٤
٤٦٠	٤. أصدق	٣٩٥
٤٦١	٥. آمن على الحديث	٣٩٦
٤٦٢	٦. أحفظ	٣٩٧
٤٦٤	٧. أتقن	٣٩٨
٤٦٥	٨. أقوم	٣٩٩
٤٦٥	٩. أوصر بالحديث أو بالرجال	٤٠٠
٤٦٦	١٠. أعلم الناس بالرجال	٤٠١
٤٦٧	١١. أفضل	٤٠٢
٤٦٧	١٢. خير أو أخير	٤٠٣
٤٦٨	١٣. أمثل	٤٠٤
٤٦٩	١٤. أعلم الناس	٤٠٥
٤٦٩	١٥. أمر في الحديث	٤٠٦
٤٦٩	النوع الثاني: ما فيه نفي الأفضل من الراوي باستخدام "أفعل" التفضيل	٤٠٧
٤٧٠	١٦. نفي وجود الأوثق من الراوي	٤٠٨
٤٧٠	١٧. نفي وجود الأثبت من الراوي	٤٠٩
٤٧١	١٨. نفي وجود الأرضى من الراوي	٤١٠
٤٧١	١٩. نفي وجود الأصدق من الراوي	٤١١
٤٧١	٢٠. نفي وجود الآمن على الحديث من الراوي	٤١٢

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٧٢	٢١. نفي وجود الأحفظ من الراوي	٤١٣
٤٧٢	٢٢. نفي وجود الأتقن من الراوي	٤١٤
٤٧٣	٢٣. نفي وجود الأفضل من الراوي	٤١٥
٤٧٣	٢٤. نفي من هو خير من الراوي	٤١٦
٤٧٤	٢٥. نفي وجود الأمثل من الراوي	٤١٧
٤٧٤	٢٦. نفي وجود الأعلام بالحديث من الراوي	٤١٨
٤٧٥	٢٧. نفي وجود الأورع في الحديث من الراوي	٤١٩
٤٧٥	٢٨. نفي وجود الأوعي للعلم من الراوي	٤٢٠
٤٧٦	٢٩. نفي الأقل خطأ من الراوي	٤٢١
٤٧٦	٣٠. نفي من هو أصح حديثاً من الراوي	٤٢٢
٤٧٧	٣١. نفي من هو أحسن حديثاً من الراوي	٤٢٣
٤٧٧	٣٢. نفي من هو أجود حديثاً من الراوي	٤٢٤
٤٧٧	٣٣. نفي الأوثق حديثاً من الراوي	٤٢٥
٤٧٧	التنوع الثالث: ما فيه نفي المثل للراوي	٤٢٦
٤٧٨	٣٤. نفي رؤية مثل الراوي	٤٢٧
٤٨٠	٣٥. ما قديم علينا مثله	٤٢٨
٤٨٠	٣٦. ما أخرجت خراسان مثله	٤٢٩
٤٨١	٣٧. ما ترك مثله أو ما خلف مثله	٤٣٠
٤٨١	٣٨. في الدنيا مثله؟	٤٣١
٤٨٢	٣٩. من مثله؟	٤٣٢

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٨٣	٤٠. لن تلقى مثله	٤٣٣
٤٨٣	٤١. ما خلفت ببلدة كذا مثله	٤٣٤
٤٨٤	٤٢. ما رأى فلان مثل نفسه	٤٣٥
٤٨٤	٤٣. لا يُقاس به في العلم أحد	٤٣٦
٤٨٤	٤٤. أحد الأحمدين	٤٣٧
٤٨٤	٤٥. تفي النظر	٤٣٨
٤٨٥	٤٦. من يطبق نقدك؟ أو من له مثل نقدك؟	٤٣٩
٤٨٦	٤٧. لا يعدل فلانا أحد عندي	٤٤٠
٤٨٦	النوع الرابع: ما فيه حصر العدالة والإتقان في قلة من الرجال	٤٤١
٤٨٦	٤٨. الحق فلان وفلان	٤٤٢
٤٨٧	٤٩. الثبت فلان وفلان	٤٤٣
٤٨٧	٥٠. حفاظ الحديث أو حفاظ الناس أو حفاظ بلدة كذا فلان وفلان	٤٤٤
٤٨٨	٥١. المتثبتون في الحديث أربعة	٤٤٥
٤٨٨	٥٢. ما يحفظ الحديث إلا فلان	٤٤٦
٤٨٩	٥٣. أربعة لا يختلف في حديثهم	٤٤٧
٤٨٩	٥٤. الحجّة على المسلمين الذين ليس فيهم لبس:	٤٤٨
٤٨٩	النوع الخامس: ما فيه تفضيل الناقد راويا على نفسه	٤٤٩
٤٩٠	٥٥. أستاذنا	٤٥٠
٤٩٠	٥٦. أحفظ مني	٤٥١
٤٩٠	٥٧. أكثر فائدة لك مني	٤٥٢

رقم الصفحة	الموضوع	م
٤٩١	٥٨. إذا خالفني فلان فالحديث حديثه	٤٥٣
٤٩١	٥٩. ما خالفني أحد أشد علي من فلان	٤٥٤
٤٩١	٦٠. تمني الناقد أن يكون عرض حديثه على فلان	٤٥٥
٤٩١	٦١. كنا إذا اختلفنا في شيء سأله عنه	٤٥٦
٤٩٢	٦٢. لو أتيت فلانا في بيته ثم حدثته لكان يستأهل	٤٥٧
٤٩٢	النوع السادس: أساليب آخر متفرقة	٤٥٨
٤٩٢	٦٣. لا يسأل عنه	٤٥٩
٤٩٣	٦٤. إليه المنتهى في التثبت	٤٦٠
٤٩٤	٦٥. انتهى الحفظ إلى---	٤٦١
٤٩٤	٦٦. أمة وحده في هذا الشأن	٤٦٢
٤٩٤	٦٧. فَيَسْبِغُ وَخِدِهِ	٤٦٣
٤٩٥	٦٨. رجل أهل بلدة كذا	٤٦٤
٤٩٥	٦٩. شيخ الإسلام	٤٦٥
٤٩٦	٧٠. ميزان	٤٦٦
٤٩٦	٧١. إمام	٤٦٧
٥٠٠	٧٢. يُقْتَدَى بِهِ	٤٦٨
٥٠٠	٧٣. كأنه خُلِقَ لهذا الشأن	٤٦٩
٥٠١	٧٤. أمير المؤمنين في الحديث أو أمير المحدثين	٤٧٠
٥٠١	٧٥. سيد القراء	٤٧١
٥٠٤	٧٦. ما أقدم عليه أحدا	٤٧٢

رقم الصفحة	الموضوع	م
٥٠٢	٧٧. حديثنا أسمعنا من فلان أحب إلى من عشرين من غيره	٤٧٣
٥٠٣	٧٨. ما أبالي إذا وافقني فلان من خالفني	٤٧٤
٥٠٤	٧٩. عرض فلان أحب إلي من سماع غيره	٤٧٥
٥٠٤	٨٠. ما يدل على ترجيح الناقد للراوي عند الخلاف	٤٧٦
٥٠٥	٨١. شك فلان أحب إلي من يقين غيره	٤٧٧
٥٠٥	٨٢. كان قد أخذ عليهم الوهم غير فلان	٤٧٨
٥٠٦	المبحث السادس: حكم ألفاظ وعبارات مرتبة "أوثق الناس"	٤٧٩
٥٠٨	<b>الخاتمة</b>	٤٨٠
٥١٨	فهرس الآيات القرآنية	٤٨١
٥٢٥	فهرس الأحاديث والآثار	٤٨٢
٥٢٩	فهرس الأعلام	٤٨٣
٥٤٢	فهرس المصادر والمراجع	٤٨٤
٥٦٧	فهرس الموضوعات	٤٨٥